







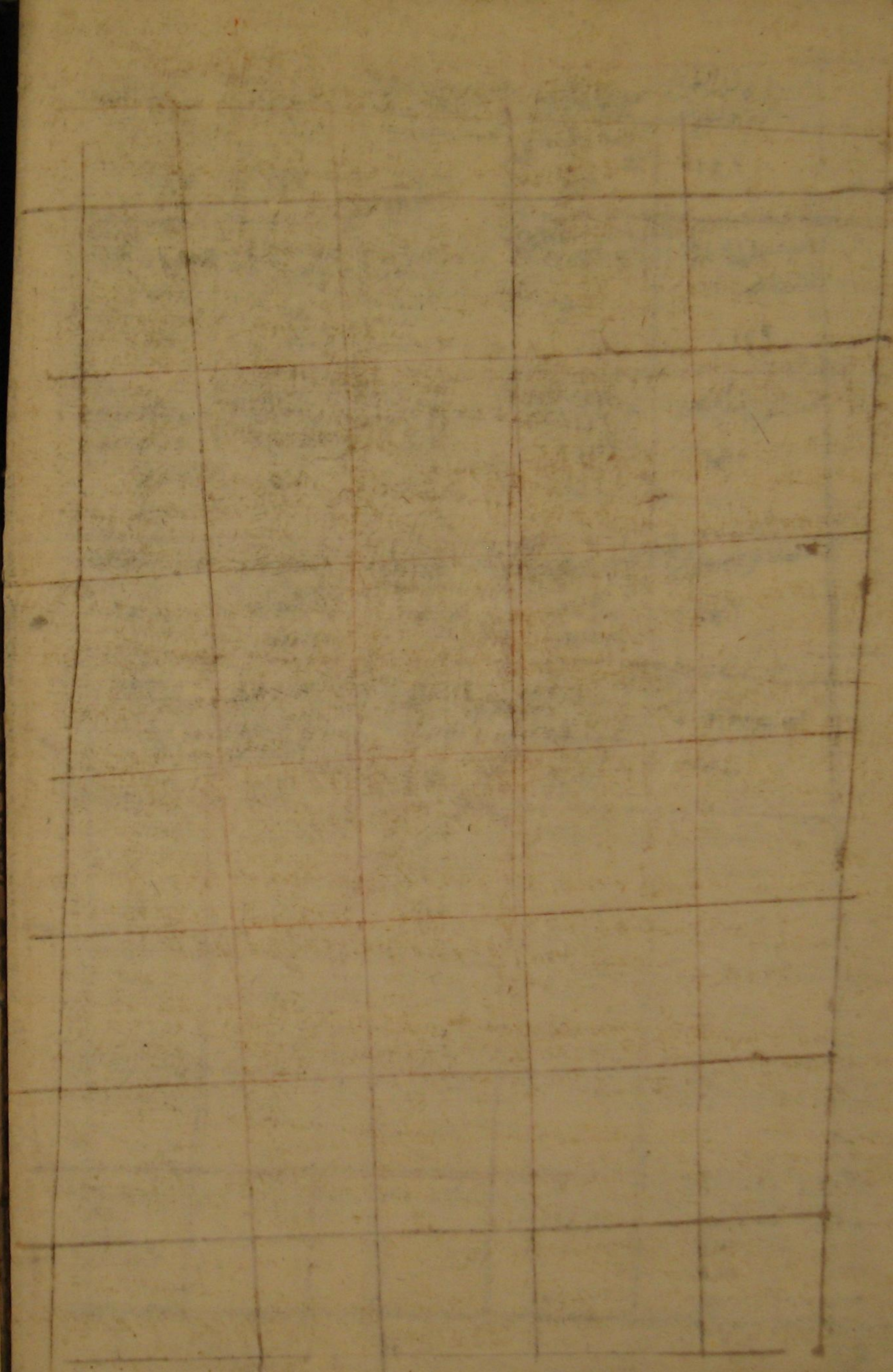
كتاب الحلال والحرام على نوعين مطلقين وكلاهما جائز ٨٤	كتاب الصلح على اربعة الصلح الثاني في الصلح على الامانة واخصها ثمانية لا يجوز الصلح مع الامانات ٨٥	العصر الثالث في الصلح عند الفسار ٨٦	العصر الرابع في الايراد ٨٦
العصر الخامس في الصلح والاب والوصف ٨٥	كتاب الاقرار بغير صلح ٨٧	العصر الثاني في اقرار الحجج والوفيق ٨٨	كتاب البقعة ٩٠
كتاب اللقطة بغير عربز ادم ٩٠	كتاب العقود اذا غاب ٩٠	كتاب اليمين في عقد نوع الامور وحب ٩١	نوع الامور وحب ٩١
العصر الثاني في الرجوع ٩٢	العصر الثالث في صحة الادب ٩٢	العصر الرابع في اليمين الى الضمير ٩٣	العصر الاول في يكون شهادة ٩٣
العصر الثاني في العهد والوقف ٩٦	العصر الثاني في النكاح والظهار ٩٧	العصر الرابع في الشهادة على الشهادة ٩٧	العصر السادس في الرجوع عتقا ٩٨
كتاب الحدود العصر الاول ٩٨	العصر الثاني في قبايل شبه الاحصان ٩٨	العصر الثالث في حد القذف ٩٩	العصر الرابع في التوبة ٩٩
العصر الثاني في في السيرة ١٠١	العصر الثالث في طلاق ١٠١	العصر الثاني في الملاحقة ١٠١	العصر الثاني في الكفر ١٠١
كتاب الامراء ١٠٢	كتاب اللوات ١٠٢	العصر الثالث في الباقى ١٠١	العصر الثاني في الادب والارادة ١٠٣
العصر الثاني في ١٠٣	العصر الثالث في ١٠٣	العصر الرابع في ١٠٣	كتاب ادب الفقهاء ١٠٥
١٠٤	١٠٥	١٠٥	١٠٥

١١٠	١١١	١١٢	١١٣	١١٤	١١٥	١١٥	١١٥
كتاب الفتن في العصر الاول في ١١٦	العصر الثاني في ١١٧	العصر الثالث في ١١٧	العصر الرابع في ١١٧	العصر الخامس في ١١٧	العصر السادس في ١١٧	العصر السابع في ١١٧	العصر الثامن في ١١٧
١١٨	١١٨	١١٨	١١٨	١١٨	١١٨	١١٨	١١٨
١١٩	١١٩	١١٩	١١٩	١١٩	١١٩	١١٩	١١٩
١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠
١٢١	١٢١	١٢١	١٢١	١٢١	١٢١	١٢١	١٢١
١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢
١٢٣	١٢٣	١٢٣	١٢٣	١٢٣	١٢٣	١٢٣	١٢٣
١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤
١٢٥	١٢٥	١٢٥	١٢٥	١٢٥	١٢٥	١٢٥	١٢٥
١٢٦	١٢٦	١٢٦	١٢٦	١٢٦	١٢٦	١٢٦	١٢٦
١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧
١٢٨	١٢٨	١٢٨	١٢٨	١٢٨	١٢٨	١٢٨	١٢٨
١٢٩	١٢٩	١٢٩	١٢٩	١٢٩	١٢٩	١٢٩	١٢٩

فصل في ضياء الطباخ استخرج رجلا يطبخ طباخا	فصل في ضياء الميزان غرف السيفه فلو رج	فصل في ضياء الكمان أخذ حفا لشبه قلب	فصل في ضياء الحداد	فصل في ضياء القصار وكنفاه
١٢٩	١٢٩	١٢٩	١٢٩	١٢٩
فصل في ضياء الحجاب والنياب	فصل في ضياء الطباخ	فصل في ضياء الميزان	فصل في ضياء المنطق	فصل في ضياء النخاس بعث البهائم
١٢٩	١٣٠	١٣٠	١٣٠	١٣٠
فصل في ضياء الخبز	فصل في ضياء دار الابن	فصل في ضياء القبط بالجنايات والديار	فصل في ضياء المنطق	فصل في ضياء الاحداث والنصوص في ملكه رج ملك غيره
١٣١	١٣١	١٣١	١٣١	١٣١
فصل في ضياء البرق	فصل في ضياء الروحه	فصل في ضياء الخطا	فصل في ضياء الاعضاء	فصل في ضياء الاصابع
١٣١	١٣٢	١٣٣	١٣٤	١٣٤
فصل في استخار المسكين	كتاب في القاطن المعروف وكان في المسكين	فصل في بيان احكام النوع عند التدرج	فصل في الحاف اذا امر بخلاف ما اعتاده حكمه	كتاب في الاصابع
١٣٤	١٣٥	١٣٥	١٣٦	١٣٨

الشرح عبارة عن حكم مفتر
لا يحتمل الزيادة والنقصان
يثبت بدليل قطعي لا شبهة فيه

ابو مسعود راجع اسمه نعمان بن ثابت
وابو يوسف اسمه يعقوب بن ابراهيم
والشافعي اسمه بايزيد بن مسعود



صلوات استخاره اول وجهك نيت اوله
ادبروني على يميني ان كان خيرا وادبروني على شمالي ان كان شرا

دخلك في الكتاب المنطاب في نوبه ملك الله
بالا رت الشري الذي من قبل الالح البكر الحاج عبد الله
المؤمن والمغفور به رحمة الرحمن وبغفره عاين وانما
الى الله رب البرية والبرية بسم الموصى بالصالحين
اللهم وفقني وبسر في حفظ حرمك اللهم وحرم الصالحين
رحمهم الله عليهم آمين

از افتاد

حضرة الفقيه احمد بن
الشيخ حسن بن احمد
احمد عوف

طهارة صلوة
١ ٢٤

قوت اید نشد در بزمی مور اجل از زلف کبی
کم طاش بر بزم زمینه دانه خرمن کبی

احسان افشار طون راده
کتابخانه ملایر

عنه
الشيخ
الحقير
المستجير
إلى
رحمة الله

تفت	بيع	شفعة	اجارة	رهن	ضاربة	وكالة	كفالة	حوالة	صلح	افترار
٥٧	٩٠	٧٢	٧٣	٧٤	٧٧	٧٨	٨٢	٨٤	٨٥	٨٧
نصيب	لقيط	لقطه	مفتود	اباق	هبة	شهوت	حدود	اكرام	ديات	ادب فاض
٨٩	٩٠	٩٠	٩٠	٩١	٩١	٩٣	٩٨	١٠٢	١٠٢	١٠٥
عوي	ايام	ضمان	جناية والريات	ريقات وانصاف	الفاظ كفر	احكام	البيوع	وصايا		
١٠٧	١١٥	١١٤	١٢١	١٢١	١٢٥	١٢٥	١٢٥	١٢٨		





عن اللبس

عن ابن الحنفية وما تقدم مقامه في جواز المسح عليه هذا على قراءة من قرأ وأرجلكم نصب اللام معطوفاً
على أيديكم أو وجوهكم وأما على قراءة من قرأ بالحن عطفاً على رؤسكم على سبيل التسمية والحوار كما في قوله
وجوهي فكأن معناه وأمسحوا برؤسكم ان لبستم الحن أو ما تقدم مقامه في جواز المسح عليه على
طهارة كاملة لا روي أنه م كان يغسل الرجلين عند التجرّد ويسحبها عند لبسها وهذا يعلم بطلان
ما أوجب أصحاب الظاهر المسح عليها بالجرّد الظاهر العطف وكذا منع ردّها بما جعل الله تعالى للرجل
هذا إلى الكعبين علماً أنه مردود على محدود وهو اليدان لا أن أراد المسح عليها لم يذكره محدوداً
كما أنه تعالى لما أمرنا بالمسح بالرأس لم يجعله محدوداً قيل فأي هذا العطف وإن كانت غير
مسسوخة هي الحث على اقتضائه في صلب الماء على الرجلين لأن في غسل الرجل منطناً أسرف
الماء انتهى عنه فإن قيل إذا قرأت الآية بقراين فالله تعالى جاء بها جميعاً أو بأحداهما قيل هذا
على وجهين إذا كان لكل قراءة معنى غير معنى الآخر فالله تعالى قال بها جميعاً وصارت
الآية بمنزلة الآيتين وإن كانت القرأتان جميعاً بمعنى واحد فأنه تعالى قال بأحداهما لكنه رخص بأن
يقرأ بقرايتين جميعاً قيل لأن جمع المرافق وشئ الكعبين لأن جمع المرافق يقال لجمع المخاطبين فيلزم
انقسام الأحاد إلى الأحاد وتشية الكعبين لشيئ فلهذا في كل من الرجلين كعبين وغسل لأ
عضاء الثلاثة ومسح الرأس فرض في الوضوء بهذه الآية وفيها اثني عشر موضعاً يجب أن يتعاهد
التوضي عليها لا روي على رده أنه أوصى بالله الحين بأشياء ثم قال والزم المرافق وهما فرق
العينين وتحت الحاجبين ثم قال والزم الصدغين وهما مبتدئين ثم قال والزم اللثان وهما
ما بين الشفة السفلى وشفة الحية ثم قال والزم الحظين وهما فرق الشفة العليا والشفة السفلى ثم قال
والزم العراقتين وهما الموضع الأربع الذي هي ما بين العقد من الكعب ثم قال والزم تحفة الحاتم الذي
لم يتحرك فإن النبي عم كان يلزمها ويتعاهد بها قال في المنابع أن
توضاء ولم يصل الماء تحت حاجبيه جزاءه وعليه لفتوى وسبيل الماء في الوضوء والغسل
شروط عندنا خلافاً لا يبيح رجوعه وتجعل كل ما كان مركباً على أعضاء الوضوء من
الاصبع الزايد والكف الزايد وأن خلق على العضد على ما يزي محل يفرض ولا يلزم غير ما فرقة
وعند أبي حنيفة رجوعه ولو مسح ثلاث نجاسة أو ربعها جزاءه وأن مسح أقل من ذلك لم يجزئيه وعن أبي
يوسف رجوعه روايتان في رواية يمسح كلها وفي رواية يجزئيه ترك الكل والكعبة التي يلوذ في بشرة
الوجه أما المستحسن لا يجب اتصال الماء إليه بحال وقال أبو حنيفة تحليل الوجه ليس بسنة وإنما
هو مستحب عنه أبي حنيفة إذا مسح رأسه ما فوق أذنيه جزاءه على اختلاف الروايات وأن مسح تحتها
لا يجزئيه وأن أصاب رأسه مقدار ثلثة أصابع من ماء المطر جزاءه سواء مسح يده أو لم يمسح
فإن خلق رأسه أو حشيت بعد مسح عليه أو مسح على غصنه ثم فسر موضع المسح لا يجب عليه أن يمسح ثانياً
فإن مسح بأصبع واحدة بطنها وظهورها وجانبها والضمح أن يجزئ كالأستنجاء بمجرّد ثلثة
أحرف وقد روي في مسح الرأس عن أصحابنا رقم ثلث روايات في رواية الكرخي والطحاوي
مقدار الناصية وهي السعور لا يلبس إلى الجبهة وذكره الطحاوي أن المراد بها إذا بلغت مقدار ثلثة أصابع

وفي رواية هشام عن أبي حنيفة مقدار ثلثة اصابع موضوعة من غير مد وفي اختلاف زفر
 عن أبي حنيفة وأبي يوسف ربح مقدار ربع الرأس فانهما قالاه لايحتمل حتى يمس ثلثة اصابع
 مقدار ثلث رأسه أو ربع رأسه الى هنا كلامه غسل داخل العينين ساقطاً من غسل وجهه
 وغرض عينيه تغيضاً شديداً لا يجوز وقيل لا يسقط فيمن رمى عينه فمست واجتمع ومعهما جاب
 انه يكلف اتصال اليد تحت مجتمع الرمح وفي الشفة قيل تبع للغم فلا يجب اتصال الماء اليه قال أبو جعفر
 ما يظهر منها عند الانضمام فهو من الوجه فيجب اتصال الماء اليه وما يكتف منها عند الانضمام فلا يجب اتصال
 الماء اليه وان اخذ بكفة ما رفع منه بثلث مرات وتضمن جواز وبما لو فعل ذلك لاستثنى لا يجوز
 وأما فرض غسل اليد فمن روى الاصابع الى المرفقين وهل يجب اتصال الماء الى تحت الاظفار قال
 الفقيه أبو بكر يجب حتى ان الجواز توصل في لظفان عجين أو الطيان وفي اظفاره طين يجب اتصال
 الماء الى ما تحته وان كان قصيراً لا يجب وان اصابه خاتم ان كان واسعاً لا يجب تحريكه ولان عروا
 كان ضيقاً لا بد من نزعه وتحريكه والنقب الذي فيه القرط علي هذا الوجه قال في ابتداء الوضوء
 لا اله الا الله أو الحمد لله أو اشهد ان لا اله الا الله صادراً مقيماً للشيء التسمية بغسل وجهه وبمسح الماء من
 الذقن الى الجبهة يجوز والسنة ان يمر من الجبهة الى الذقن ثم يسقط عما وراء العذراء يعني
 يسقط أبو يوسف فتراض الغسل عما وراء العذراء وهو البياض الذي بين العذراء والاذن
 لان البثرة التي تحت الشعر في العذراء اذا لم يجب غسلها فاهو بعداوى وقال لا يجب غسله لان
 ما تحت الشعر نالم يجب غسله لا استعارة بالشعر فكأنه خرج عن كونه وجهاً ولا استتار فيها واد
 العذراء فيجب من الوجه كما كان وان كان انطأ أو امره فغسل وجب اتنا قال في التسمية
 في الوضوء من السنة في ظاهر الرواية ما يدل على انه اذ ب ويسعى قبل الاستنجاء وقال البعض
 بعد الاستنجاء فان ترك التسمية عاداً أو ناسياً يجوز صلوة ويكره ان يتكلمها عاداً وفي نسخة الامام
 خواجه زاد لا يثبت به ثم يفيض ويستشق وهاهنا سنتان في الوضوء فريضتان في الجنابة وحده
 المضطرب استيعاب الماء جميع الغم والمبالغة فيه ان يصل الماء الى راس حلقه وهذا لا يستشق
 ان يصل الماء الى المارن والمبالغة فيه ان يجاوز المارن فان كان بين اسنانه شيء من الطعام هل
 يجب اتصال الماء الى ما تحته ان كان كثيراً يتبين للناظر كما في سقوط السن يجب اتصال الماء اليه وان
 كان قليلاً لا يكون عفواً وان كان في طواصنه ثقب وفيها شيء يجب اتصال الماء اليه وفي فتاوي
 في باب النوة ان كان بين اسنانه طعام ولم يصل الماء تحته في الغسل من الجنابة جاز لان الماء
 شيء لطيف يصل تحت غالباً قاله ربه فينتي ثم الترتيب في المضطرب والاستشقاق
 سنة عندنا حتى يفيض أو لا يجب اتصال الماء الى الذقن قبل نبات اللحية وما تحت الذقن
 لا يجب اتصال الماء اليه واذ انت اللحية لا يجب اتصال الماء الى ما تحته عندنا وروى أبو يوسف
 عنه انه ضيقاً انه يلزم امرار الماء على ظاهر اللحية والحاجبان والشادبان كاللحية في الحكم فان رآه
 شعر مقدم الرأس بالصلع الاصح انه لا يجب اتصال الماء اليه ويستاك فان لم يكن ذلك الحشيب
 فغسل باصبعه يئال هذا الثوب المصري والقوي سواد السنة في غسل اليدين والرجلين البدنية

بالاصابع والدلك

والدلك عندنا سنة والغسل مرة فريضه عندنا وان توضع مرة سابعة جاز في غير السبع ان يصل
 الماء الى العضو ويسيل ويتغاطى منه قطرات اما اذا افاض الماء على راس العضو ففيل ان يصل
 الى المرفق أو الكعبين الماء ويتركه الى آخر العضو لا يكون سبوغاً وان توضع مرة مرة ان
 فصل لغرة الماء أو لغرة اليد أو الحاجة لا يمكن وكذا ان فصل احياً اما اذا اتخذ ذلك عادة
 يكره وان غسل موضع الوضوء اربع مرات يكره وقال الفقيه ابو جعفر ربح لا يمكن الا
 اذا راي السنة فيها أو الثلثة وهذا اذا يفرغ من الوضوء فان فرغ ثم استنفض الوضوء
 لا يمكن بالاتفاق ويقبل الكعبين والكعب هو العظم الثلثة عندنا سنة وأبي يوسف وعند
 محمد الفصل الذي في وسط القدم وأيضاً الماء على راس الاصابع وبين الاصابع فرض
 وتحليل اللحية بعد اتصال الماء سنة والترتيب والمولات سنة عندنا ويجزى الوضوء
 والغسل بغير نية الا ان الكرخي حرج اشار في كتابه الى ان الرضوء بغير النية ليس الوضوء الذي
 امر به الشرع فاذا لم يبق فقد اساقطاً خطأ وخالف السنة وهكذا قال المتقدمون
 من اصحابنا ربح انه لا يثبت ولا يصح مضمناً الوضوء الماء جوبه وقال بعض المتأخرين يثبت
 ويصير مقيماً وكيفية النية ان ينوي إزالة الحدث به أو إقامة الصلوة ولو انكر الرضوء للصلوة
 يكره وان انكر الرضوء لغرض الصلوة لا يكره عندنا بناء على ان الرضوء ليس بعبادة مقصودة
 عندنا وجعل به قرينة فبرأت واطراف قشر القرينة موصولة بالجلد الا الطرف الذي يخرج
 منه الفرج فانه لا يصل الماء الى ما تحت القشر يجزى الرضوء وفي مجموع النوازل لو جعل السجدة
 شقاق الرجل لم يصل الماء اليه جاز ان يضر الماء اليه فاحتره جاز بكل حال وفي فتاوي
 القاضي الامام ابو علي النقي لو توضع الرجل أو غسل وتبقى على جسد أو أعضاء وضوءه خير برغوث
 أو نيم ذباب لم يصل الماء تحته جاز وضوءه وصلوته وكذا لو كان على أعضاء وضوءه فليست
 ولا يصل الماء تحته جاز وضوءه بخلاف الترادف عجز عن غسل اعضاءه لشقاق يتر الماء عليه
 ان قدر والامسح ان قدر ولا يغسل ما حوله وان عجز عن الوضوء لشقاق في يديه يستعين بغيره ولو
 وان يتم ولم يسع جاز وان كان في رجله شقاق جعل فيه دواء يرم بامر الماء عليه لا يصل الرضوء
 ولا يكتفيه المسح وكذا اذا سقط ظفر فجعل فيه دواء فان سقط الدواء بعد الرضوء عنه برى من
 غسل كالمسح على الجبا بر صرف البلل من عضو الى عضو جاز في الغسل الماء الوضوء من ما الغسل والوضوء
 على الزوج مريض عجز عن التوضي فعلي جارية ان يتوضيه دون امرأة والاولى ان لا يستعين بغيره
 في الوضوء يكره النخس والامتناع في الماء والتعيق في ضرب الماء على الوجه والاولى ان يكون المفضة
 باليمين والاستشقاق باليسار ترضي ثم استنجي لم يفسد وضوءه بغير من الرجل المقطوعة من موضع
 الوضوء شيء يجب غسله وان كان له امرأة لا يجب عليها ان ترضيه لان هذا ليس من
 صفة الزوجية ولكن ان ترضعت بذلك فقد احصت لانها اعانة على الطاعة وجعل له عبداً
 مريض لا يستطيع ان يتوضي يجب على مولاه ان يرضيه ولو كان له امرأة مريضه لا يجب عليه ان
 يرضيها وفي فتاوي ما وراء النهر رجل شلت يده اليسرى ولم يجد منه يصب الماء عليه عند الاستنجاء

ان يرضي
 على رجله عبد مريض من جنس نفسه

قال لا يستنجي وأن قدر على الماء الجاري استنجى بميمه ولو شئت يراه قال يمسح يديه على الارض و
وجهه على الخابط ويجزبه ولا يدع الصلوة وذكر الحسن في الرازي عماني ح أن الرجل إذا كان
مقطوع اليدين من المرفقين ومنقطع الرجلين من الكعبين يرضو وجهه ويستر طرفي المرفقين
والكعبين بالماء ولم تجزه الا ذلك وهو قول أبي يوسف ^{من يغسل في الماء الجار او مكث}
قد رايه في الوضوء والغسل لا يكون تاركاً للسنه ورطل للاستنجاء واخر غسل الرجل و
اخر لبقية الاعضاء خلق لحية أو راس أو شاربه أو قلم اظفاره بعد الوضوء لا يعيد ولا يجامد
الماء ايضا شك في ضلال الوضوء في غسل بعض اعضاءه وذلك اول ما عرض غسل ذلك الموضع وأن
يعرض كبراً لم يفت كما اذا عرض بعد الوضوء في غسل بعض اعضاءه والشاك في الحديث على الوضوء
وفي الوضوء على صفة ولا يجزي من الاستنجاء الا ان لا يسرف في الماء ولا يقر ويشرب فضل وضوئه
أو بعضه قايماً أو قاعداً مستقبل القبلة وقال الامام خواهر زاده يشرب قايماً وعند الزمزم
يشرب قايماً ويلاه انا بعد الفراغ لصلوة اخرى ويقول بعد الفراغ من الوضوء قايماً مستقبل
القبلة اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمداً عبده ورسوله سبحانه اللهم وبحمدك اشهد ان
لا اله الا انت استغفرك واتوب اليك ويستقبل القبلة عند الوضوء ويقول عند غسل كل عضو
اشهد لا اله الا الله وصله لا شريك واشهد ان محمداً عبده ورسوله وأن لا يتكلم بكلام الناس
ويقول أمر وضوئه بنفسه ولا يترك عورته مكشوفة ولا يمسح ساير اعضاءه بالخرقة التي مسح
بها موضع الاستنجاء ويتأهل للصلوة قبل الوقت وأن يصلي ركعتين بعد الفراغ من الوضوء ثم
الوضوء علم ثلثة انواع فرض وهو الوضوء للصلوة الفريضة أو للصلوة الجنائز وسجدات التلاوة و
واجب وهو الوضوء للطواف بالبيت ومنه يوب وهو الوضوء للغنم وعن الغيبة والكذب
وانشاد الشعر من فقه الوضوء علم الوضوء والغسل المبتدئ اعلم بان السواك
سنة وله ان يستاك باني سواك كان اراك او غير اراك وكيف كان طبياً او غير طبياً بلولاً
وغير بلول وفي أي حال كان طاهراً او محدثاً جنباً او حائضاً صائماً او مفطراً وفي أي وقت كان
ليلاً او نهاراً غداً او عتيماً حاله الوضوء او غير حاله الوضوء والسجدة فيه ان يستاك بعد
الاستنجاء بالماء قبل الوضوء او حاله الاستنجاء فاذا أراد السواك ينبغي أن يأخذ بيده اليمنى
ويبدأ بالاسنان العليا من الجانب الايمن ثم بالاسفل من الجانب الايمن ثم بالاسفل من الجانب
اليسار من الجانب الايسر ويستاك عرضاً لا طولاً ولا تقريبه يستاك الى ان يطيق قلبه بزوال الخلو
والسجدة فيه ثلث مرات ثلث مياه ويستاك بالعود خارج الاسنان وداخلها ما اعلاها واعلاها
ورؤس الارض من بين كل سنين ويكون رؤس السواك كلساً او محرقاً فان لم يكن له سواك
يستاك باصابعه وبأصبع استاك باس وبالأفضل ان يستاك بالثابتين يبدأ بالسبابة
اليسرى ثم باليمنى وأن شاء استاك بايهاه اليمنى والسبابة اليمنى يبدأ بالاهام من الجانب
الايمن يستاك فوقاً وتحتاً ثم بالسبابة من الجانب الايمن يستاك فوقاً وتحتاً ويدعو عند
ذلك اللهم طيب كهتي ونور قلبي وطهر اعضائي ونحضر نوري وادخلني برحمتك في عتقك

سواك

زاد

في عبادك العالمين ^{في الاستنجاء} الاستنجاء استعمال الاطخار والماء والاستبراء نقل
الاقدام والركض بها والتفخ والسعال وعصر الذك حتى يستيقظ بزوال اثر البول والا
ستنجاء طلب النقاوة وهو ان يدلك مقعدك بالاطخار حالة الاستنجاء او بالماء صابح حالة
الاستنجاء بالماء حتى يذهب الرائحة الكريهة وقد فسرها بتفسير آخر والاصح ما ذكرنا الاصل
في الاستنجاء قوله تعالى رجال يحبون ان يتطهروا والله يحب المتطهرين وذلك ان ناساً من اهل مسجد
قما كانوا اذا اتوا الخلاه استنجوا بالاطخار ثم بالماء فاشي الله تعالى عليهم وانزل في شانهم هذه الآية
وكان الاستنجاء قبل ذلك بالاطخار دون الماء علم ان الاستنجاء على سنة او على اربعة منها
فريضة فهي في الجنابة والحض والتفاس ومما اذا تجاوز النجاسة مخرجها واما الواجب
اذا كانت النجاسة مقدار المقعد واما السنة فهي اذا كانت النجاسة دون مقدار المقعد
او بال وللم تقوط فاذا لم يتجاوز النجاسة مخرجها من القبل والدر معقوف من الرجل
والمرأة وان زاد على قدر الدرهم اذا جمعوا وبطهر ان بالاطخار واذا تجاوزت لم يطهر
الا بالماء واذا كانت النجاسة في موضع متفرقة تجمع فيها اذا كانت على بدنه نجاسة وعلى ثوبه
وعلى مكان صلوة نجاسة واذا جمعت زادت على قدر الدرهم منعت جواز الصلوة و
كذلك تجمع بين المقعد وغيره والمعقوف قدر الدرهم قال وم وليستنج الرجل بثلثة اطخار او
بثلثة عواد او بثلثة خفات من تراب واذا اراد ان يدخل في الخلاه ينبغي ان يقوم قبل ان
يقبل البول والغائط ولا يصح ما عليه سم الله وليس ثوباً اخر غير الثوب الذي يلبسه فيه
ان كان له وان لم يكن له يحتاج في حفظه عن اصابة النجاسة والماء السفل وسنم مكثه يبدأ باليسار
ويأخذ من مضمضة ينشف فربه بعد الاستنجاء بالماء فاذا لم يجد الماء اقتصر بالاطخار
وكذلك اذا لم يجد الاطخار وكذلك اذا لم يجد الاطخار اقتصر بالماء هذا اذا لم يتجاوز النجاسة
مخرجها فاذا تجاوزت لم يجز فيه الا الماء فاذا وصل الى باب الخلاه يقول اللهم اني
اعوذ بك من الجن المجنون المجنون من الشيطان الرجيم ولا يكسب بدنه وهو قائم فاذا اذنه
من القعود كشفه ويوسع بين رجله يسر على رجله اليسرى ولا يخرج يمينه ولا يسرق ولا يتكلم فيه
ولا يذكر اسم الله تعالى ولا ينظر الى عورته الا للحاجة ولا الى ما يخرج منه ولا يسرق في البول ولا
يقعد كثيراً ويجتهد في الغائط ثم ينيق فربه بين اليسرى بثلثة اطخار يبدأ بالاجر اول من خلفه
الى قدمه ثم بالثانية من قدمه الى خلفه ثم بالثالث يسر الجواب يبدأ من الايمن ثم باليسار فقال
ابونصر يدبر بالاول ويقبل بالثاني ويدبر بالثالث وينبغي ان يكون الاطخار الطاهرة في الخلاه
على يمينه ويضع النجاسة على يساره ويجعل الوضوء الحسن افضل والعدو في الاطخار ليس بشرط
لازم واما المقصود بالنقاوة فاذا حصل الانقاء بالجر الواحد لا يحتاج الى الثاني فان انحصل
الانقاء بالثلاثة عليها ولو كان حجر لم تله احرف فاستنجى بكل حرف وحصل الانقاء جاز
ولا يستنجى بعظم ولا بروت ولا بنج ولا بطعموم الا دبس ولا يعلف الدواب ثم يقوم ويستنجي
عورته قبل ان يستنجي قايماً ثم يخرج من الخلاه يبدأ برجله اليمنى ويقول الحمد لله اذهب عني

ما يؤذي ويؤسك على ما ينبغي شربها ويركض برجليه على الأرض مرة باليمين ومرة باليسار
ويتركها في اليد اليمنى على اليسرى واليسرى على اليمنى وتشتي إن كان الموضع مستقرا ويصبح بطنه وسرته
وتعصر ذكره فأن خرج منه بلل مسحة بحجر أو باصبعه ولا يسح ذكره على حائط أو شجر وهذا
كله ليس بشرط لازم والأصل فيه علمه وتيقنه أنه لم ينق من أثر البول شيئا فإذا استيقن بقعد
الاستنجاء بالماء موضعاً آخر غير موضع الاستفراغ ويغسل الفرج بالكف والأصابع إن كانت
النجاسة فاحشة والآفة بالأصابع ويغسل ظاهره فيه ويدلكه وأن احتاط برخي مقعد ثلاث مرات
ويغسل في كل مرات ويدلكه ويركض الأرض في كل مرة إلا إذا كان صائماً لا يركضه فأن أرضه تشبه
بحرقة قبل أن يجعه كيلا يصل الماء الجوفه فينقض صوته فإذا ضمه يغسل جانبي الذبر من
الأيسر واليسار أصبعه في دبره ويستقي في الاستنجاء ولا يسرف في الماء ولا يقتر ويشتحي بها
الموازيات بالتعنيف ويدلك بالرفق فإذا فرغ يبيع يضرب يده التي استنجى بها على الحائط
أو على الأرض ويدلكها إن كان المكان طاهراً ولا يفعلها ثلثاً ثم يقوم وينشف فرجه بما
المستشف ثم يرتش الماء في سرواله ويحتسب عليه بقطعة إن كان يرى الشيطان والأفلاذ إن
لم تكن موضع آخر للاستنجاء بالماء غير الموضع الاستفراغ لا بأس بان يستنجى هناك ولكن
لا يدعوا وإذا خرج من الخلاء يدعوا وإذا حشا الرجل حليله بقطعة فابسل ما كان داخل
منها لا ينقض الوضوء وإذا أتى ما ظهر منها ينقض وإذا أراد الاستنجاء في الصحراء فعليه أن
يقعد في موضع مستوي ويكون بعيداً عن الناس ويرفع ثيابه عن الأرض وينبغي
أن يكون الأرض رخوة أو يقعد في أرض عالية ويبول إلى أسفل الأرض وعلى حفرة أو يحفر
هو ويحترق من أن يمشي به أو يدنه من قطرات البول والغائط ولا يبول ولا يعط في الماء
جارية كان أو ركداً ولا يقعد على طرف نهر أو عين أو حوض أو بئر ولا تحت شجر مثمرة وعلى
خفة يتفعل الناس بها ولا يزرع ولا يشرب ماء ولا يظل ولا يجنب مسجد ولا موضع
يصل الناس هناك أو يقعدون عليه ولا يقبر ولا يمسح على العبد ولا يجنب خيمة ولا
لا بين الدواب ولا طريق الناس ولا موضع يقرب عليه أحد ولا جانب طريق أو قافلة ولا
الحواريات وضوء البها ولا يقعد في روض الهوى ولا يستقبل القبلة ولا يستدبرها ولا
في الأسند بارروا بتان ولا يستقبل الشمس والقمر ولا على شجرة ولا إذا كان الأرض
صلية ولا إذا سفل الأرض يبول إلى أعلاها ولا في ثقب فارة أو حية أو غل وغيرها ولا يبول
قائماً ولا مضطجاً أما إذا كان يستنجى بأرجل يبيع أن يقعد في موضع منمكن لا
استنجاء ويكون الماء بين يديه جارية ويديه إلى الماء وأن كان يمسح إلى أسفل
الماء يأخذ الماء من أعلا الماء المستعمل ويصير حتى يذهب الماء المستعمل ثم يأخذ ماءً جديداً
وإن كان يستنجى من حوض أو قدر إن كان أقل من عشرة عشر لا يستنجى فيه وكذلك لا
يترضا ولا يغتسل فيه ويأخذ الماء بالأناء ويستعمله وإن كان عشرة عشر فضاء
فلا بأس بان يستنجى ويغسل فيه ولكن كل مرة إذا مرة إذا نزل الماء المستعمل منه يده
يدفعه

يدفعه يده لذهب الماء المستعمل ثم يأخذ ماءً جديداً والمرأة تفعل في جميع ما ذكر كما
يفعل الرجل الآفة الاستنجاء فأن لا استنجاء عليها بل لما فرغت من البول والغائط تصبر
ساعة لطيفة ثم ترحل قبلها وتبرها بالاحجار ثم تستنجى بالماء فأنها تجلس مقربة وتو
سع بين رجليها ثم تبدى بغسل فرجها فغسل يدها اليسرى ظاهراً لا سكنين وباطنها
ولا تدخل أصبعها في الخلقوم وتوثرش الماء في السراويل ولكن تحشي فرجها بقطعة إذا
كان يبرئها الشيطان أو تخاف خروج الندوة وإذا حشا فرجها بقطعة أو خرقة أو ابتلت
الخرقة بنظر أن كانت الخرقه في الثقبين فخرجت الندوة من الخلقوم انتقض وضوءها وإن
ان كانت الخرقه في الخلقوم فابتل داخلها لم ينقض الوضوء وإذا أتى ما ظهر منها انتقض وضوءها وإن
ذكرت طويلاً لغفلة بعض الناس قال في التنجيس ابتداء الماء بعد الاستنجاء بالحق
أدب من مشاغلنا هذا في الزمان الأول ما من مائة سنة وهل يشترط عدد صبوات الماء منهم
من شرط الثلاثة ومنهم من شرط السبع ومنهم من شرط العشر ومنهم من شرط الفجر
ومنهم من وقت في الحليل ثلثاً والمقعد حشاً والصحيح أنه مفقوض إليه فيغسل بغير
في قلبه أنه طهر ويغسل يديه قبل الاستنجاء ويعود هو المختار فأن كان لأبس الخفين
يحكم بطهارة الخفين بطهارة موضع الاستنجاء وكذا لو استنجى على لوح بالماء واللوح طاهر
ولو أصاب الماء كفه أو ذيله أن أصاب الماء الأول أو الثالث نجس نجاسة غليظة وإن أضاف
الرابع تنجس نجاسة الماء المستعمل فأن دخل الماء الأول أو الثالث داخل الخن أو الكعب
ينجس ولا يطهر باطن الخف واللحاة بطهارة موضع الاستنجاء وإنما يستنجى بالماء إذا وجد
مكاناً يستر نفسه أما إذا كانت على شرط فهو ليس هناك ستره لو استنجى بالماء قالوا
يصير فاستنجوا ولو استنجى بالغ كما يبلغ في الشتاء ولو استنجى في الشتاء بما يستنجى كان
كمن استنجى في الصيف بما يبرد ولكن ثوابه دون وأخرج دبره وهو صائم ينبغي أن
لا يقوم من مقامه حتى ينشف ولو شئت من اليسرى ولا يتدبران يستنجى بها أو كلا اليد
وكذا المريض إذا كان ابن أخ أو المريضة إذا كانت بنت سخط الاستنجاء وتوضؤه إلا أن
أو الأخ وتوضوها البنت فأن خرج القيح أو الدم من موضع الاستنجاء لا يكتفيه المحض إلى
هنا منجب من كل شيء من عليه الاستنجاء بالماء إذا لم يجد موضعاً خالياً يتركه لأن كشف
العورة منهي والاستنجاء ماء مؤن والنهي راجع على الأمر ولا بأس بطرح الشعر والظفر
نحوه في الكيف وقيل بركم والصحيح حراز ذكر الله تعالى الحديث كيف أذكرك وأنا على
حال استنجي من نسي أن أذكرك فنزل أذكرني على كل حال ويسر غايته حتى يلحقه اللعنت
ولا يدعوا حال قضاء الحاجة والجماع بل قبله والدعاء أعوذ بالله من الشيطان الرجس وفي الجماع
وهب لي من لدنك ربة طيبة مطبوعة لك قبل يجوز قراءة القرآن داخل الخلاء وفي مكة
وراهم فيها آية من القرآن يكره وفيما دون الآية لا يكره الأفضل أن لا يدخل وفي مكة جامع القرآن
وإذا اضطر لا يثاثر وكذا إذا لم يضطر من جوان لا يثاثر ولا يستنجى وباصبع اليسرى خاتمه

مصدر عدم الاستنجاء على المرأة

مصدر دخول الخلاء وفي مكة جامع المرأة

فيه اسرار الله تعالى حتى ينزعه الا اذا حي ولم يبين كتابته في شرح السنن جمع الحديث الذي عن التتبع
باليمن ومن الذكر باليمن ولا يكتفى الا بالكتاب احدها فالصواب ان ياء هذا الذكر بشاله
فيتم على جدارا وعلى موضع ناتي من الارض وان تعذر بقعد ويسكن الحجر بين عقبيه فيتم العضو عليه
بشاله وان تعذر ياخذ الحجر بيمنه ولا يحركه ويترك العضو عليه بشاله قلت وفيما اشار
اليه من امسك الحجر بين عقبيه اخرج وتغيب وتغيب وتغيب وتغيب وتغيب وتغيب وتغيب وتغيب وتغيب
استلهم عليه من اجروا انا من المتكلمين بل يستنحي جدار ونحوه ان امكن والا فياخذ الحجر
بيمنه ويستنحي يساره يريد الله بكم اليسر ولا يكل العسر **فصل في نواقض الوضوء** ولم تنته بلس
امراة المصدر مضاف الى اعداوالي مفعوله يعني لس الرجل بشرة المرأة الاجنبية الكبر واللس
المرأة بشرة الرجل الاجنبية بشهوة او غيرها غير ما يقض بوضوء الماس عندنا خلافا للثاني
فقد بلس الرجل المرأة او بالعكس لان لس الرجل الرجل والمرأة المرأة غير ما يقض اتفاقا وقد بنا
بالشهوة وهي ظاهر جلد الانسان لان لس الشعر والظفر واللس غير ما يقض اتفاقا وقد بنا بالكبر
الاجنبية لان لس ذات رحم محرم والصغيرة للثاني فيه قولان وقيدنا بوضوء الماس لان وضوء
المسوس لا يقض اتفاقا **فصل في نواقض الوضوء** ولا يخرج هذه مسئلة اخرى يعني لا تنقض الوضوء بلس رجل وامرأة
فرجه قبله كان او ذكرا بينهما حائل او لا عندنا بنا بطن الكف متعلق بلس الفرج وعندنا الثاني ينقض
اللس بل حائل قبله بالباطن لان لس الظاهر كف او بالاصابع لا ينقض اتفاقا **فصل في نواقض الوضوء** لا
وضوء في قبله وملاسة بشهوة او غيرها او من فرجها او عضو اخر والمباشرة الفاحشة ان يمس
بطنها بطنه وفرجها فرجا تاما من القبل او الدبر ولا يجب الوضوء به عندنا خلافا للصالحين
وقال محمد لا ينقض ما لم يخرج منه شئ وهو القياس ولم يشترط في ظاهر الرواية من الفرج ما
الفرج وروي الحسن عن ابي حنيفة انه يشترط من الفرج ما ذكره الكرخي والطحاوي
وهو الاظهر **فصل في نواقض الوضوء** لا يعتبر انتشار رالة الرجل في انتقاض طهارته
المرأة كسالم المرأة الرجل بشهوة لا يشترط انتشار رالة الرجل في حرمة المصاهرة والمباشرة الفاحشة
بين المراتين وبين الرجل والغلام الامر وبين الرجلين ينقض الوضوء عندها خلافا لمحمد
نفي **فصل في نواقض الوضوء** اذا قاء اقل من ملء الفم طعاما او مشرا او ماء لا ينقض وضوءه عند الثلاثة خلافا
لزيد فان كان ملء الفم ينقض عندنا وضوءه الفم ان يمتد من الكلوم والمختار ان لا يمكن
الامساك الا بجلته او بشفته وان قاء بقلع ان نزل من الراس فهو كالبراق وان صعد من الخوف
نكذ لك عندها وقال ابو يوسف ينقض من كان ملء الفم بناء على ان البلغم طاهر عندنا بخلاف
عنده والطحاوي رجى يعل الى قول ابو يوسف رجى حتى قال بكونه ان ياخذ البلغم بطرفه ويصلي
معه فان كان البلغم مختلطا بالطعام ان كانت الغلبة للطعام وكان بحال لو انفرغ منه
يبلى ملء ينقض طهارته عندها وان كان بحال لو انفرغ بالبلغم يبلغ ملء الفم فيصليها ذكرنا من
الخلاف وان كان سواء لا ينقض طهارته وان قاء دما ان كان ملء الفم لا شك انه ينقض
الوضوء وان كان اقل من ملء الفم ينقض الوضوء عندها وعند محمد انه لا ينقض وعنه ابي حنيفة

ان هذا

ان هذا اذا كان ذائبا فان كان منجدا كالعلق فكما قال محمد **فصل في نواقض الوضوء** فان قاء قليلا قليلا حتى لو
جمع يبلغ ملء الفم قال ابو يوسف ان الحد المجلس جمع والا فلا وقال محمد ان الحد السبب جمع
والا فلا ونفسه اتحاد السبب ان قاء ثانيا قبل سكوت النفس من الهجان والغثبان كان السبب
متحد وان قاء ثانيا بعد سكوت كان السبب مختلفا ثم القليل اذا لم يكن حدثا لا يكون نجسا حتى
لو امتلأ منه الثوب لا يمنع جواز الصلوة كما يكون لا صحاب القروح فانه يصيب منه قليل قليل
غير سائل فذلك ليس بما يمنع جواز الصلوة وان كثر مروي عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم وكره
يروعه غيرها خلافا لذلك فكان اجماعا **فصل في نواقض الوضوء** قاء دودا كثيرة لا ينقض وكذا اذا قاء حبة
ملأت فاه خرج الماء منه اذ لا ينقص كيف ما كان الا القيح والصد يد ينقض الماء اذا دخل
اذ نه خرج قبل ان يخرج القيح من الاذن بدون الرجوع لا ينقض ولا ينقض خرج من ثدي الرجل
ماء خالص لا ينقض وان كان من جرح ينقض به جابنة فخرج منه جرح لا ينقض كالجرح بالثقب
منه به سلس البول لا ينقض الوضوء بالورد في الوقت لانه من جنس البول فيل ينقض لانه حدث اخر
امتحط وفيه حرم يعتبر عليه كما في النزاق الصحيح انه اذا قاء الطعام من ساعته ينقض
وعنه الحسن عن ابي حنيفة انه لا ينقض ما يتغير قلت وهذا اذا وصل الى معدته وان كان
في المراتي لا ينقض بالاتفاق **فصل في نواقض الوضوء** والماء الناقضة للوضوء كل ما خرج من السيلين احتراز
عن بعض الخارج من غير السيلين كالدمع والمخاط والعرق واللبن والحم الساقط من الجرح
والدم السائل عن الجراحة من غير ان يصل الى موضع يلحقه حكم التطهر عنه به موضع يجب عليه غسله في
الجناية وعلى هذا الماء الصفاء اذا خرج من النقطة فان اقره هذاه اجله ثم سأل منه لا ينقض
الوضوء عند ابي حنيفة خلافا لابي يوسف وروي عن محمد فيمن ادخل الحقة في دبره ثم اخبرها
لا وضوء عليه وكل شئ غيبه في دبره ثم اخبره او خرج بنفسه نقض الوضوء والصوم وكل شئ
ادخل بعضه وطرفه خارج لا ينقض الوضوء والصوم ويكفي في الدم السائل عن الجراحة ولم يجاوز
عنها الى موضع يلحقه حكم التطهر قال بعضهم هو نجس وقال بعضهم هو طاهر حتى لو صلى رجل بجنبه
جرح فاصابه من ذلك الدم اكثر من قدر الدرهم جازت صلواته وبه اخذ الكرخي وهو
الاظهر وكذا اكل ما لا ينقض الوضوء من الفم وغير ذلك من الحلاوم الاحتياط وانما يظهر حكم
الحدث السابق لخروج الوقت فان سح الدم من راس الجرح بقطنة ثلث مرات وكولا مسح لجاوز
الموضع يلحقه حكم التطهر ينقض الوضوء عند ابي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف وفي نوادر ابن رستم
عن محمد في رجل حث احليد بقطنة وكولا الفطنة يخرج البول لا بأس بذلك ولا ينقض وضوءه حتى
يطهر على الفطنة **فصل في نواقض الوضوء** والحجامة نوجب الوضوء وغسل موضع الحجمة عندنا فان نوضا ولم يغسل
الحجمة وصلان كان الدم اكثر من قدر الدرهم لم يجز صلوة وان كان قدر الدرهم او اقل جازت
فلو مسح موضع الحجمة بثلاث خرفات مبلولة جاز اذا خرج البول من ذكره ولم يسبل انتفض
طهارته وكذا الذي والودي ورعف فنزل الدم الى قصبة انفه نقض وضوءه والبول اذا نزل
الى قصبة الذكر لا ينقض الوضوء فان كان فخرج البول الى قلفته انتفض وضوءه وكذا اذا

تفسير اتحاد السبب

مطل فاه دودا كثيرة وكذا اذا قاء حبة لا ينقض

مطل خرج من ثدي الرجل ماء خالص لا ينقض

مطل

مطل من ادخل الحقة في دبره ثم اخبرها

خرج الى القلبي ولم يخرج من الجلدة يجب الغسل وكذا المرأة اذا نزل لها البول الى داخل فرجها
الخارج ولم يخرج الى الظاهر ينتقض طهارتها وكذلك اذا نزل الى هذا الموضع ويتوضأ بها
الجرح السائل لوقت كل صلاة ويصل بذلك ماشاء من الفرائض والنوافل مادام في الوقت فان
خرج الوقت ينتقض طهارتها عندئذ في حنيفة ومحمد بخروج الوقت وعند أبي يوسف يخرج
الوقت ويدخله حتى لو تروا نساء المستحاضة في وقت الفجر ثم طلعت الشمس ينتقض طهارتها
عند الثالثة ولو تروا نساء بعد طلوع الشمس ثم زالت الشمس ينتقض طهارتها عندها
وعند أبي يوسف ينتقض طهارتها وتفسر صاحب الجرح السائل ان لا يضر عليه وقت
الصلاة الا الدم الذي يتلى به يوجد فيه قال ابو القاسم الصغار رحمه الله صاحب الجرح
السائل ان يسيل الدم وقت الصلاة مرتين أو مراراً فان كان اقل من ذلك لا يكون صاحب
جرح سائل ولو منع الجرح من السيلون خرج من ان يكون صاحب الجرح السائل فان
الحائض اذا منعت الدم لا يخرج و المستحاضة هي التي رأت الدم زيادة على العشرة فحوضها
ايامها المروضة والزيادة استحاضة ومن يسيل البول ومن يسيل في الفم حتى يصير كال
لا يستسك الحدث ولا يضر عليه وقت صلاة كامل الا وان يوجد فيه الحدث ومن استظلا
البطن بمنزلة صاحب الجرح السائل وينبغي ان يعرف او سأل عنه جرحه دم ان ينظر اخر الوقت
ان لم ينقطع الدم تروا وصلى قبل خروج الوقت فان تروا وصلى ثم خرج الوقت ودخل
وقت صلاة اخرى فانقطع الدم تروا واعاد الصلاة وان لم ينقطع الدم في وقت الصلاة الثانية
حتى خرج الوقت جازت صلاة ويعصب الجرح ويربط ولو ترك التعصيب باس به فان سالت الدم
بعد الوضوء بعد الرباط لا يمنع من اداء الصلاة فان اصاب ثوبه من ذلك الدم فعليه ان يغسله
ان كان مفيداً اما اذا لم يكن مفيداً بان كان يصيبه مرة اخرى ثانياً وثالثاً حينئذ
لا يضر عليه غسل قال محمد بن مقاتل بينت من غسل ثوبه في وقت كل صلاة مرة
والثوب على الاول وان سالت الدم من موضع آخر اعاد الوضوء ولو كان الدم يسيل من احد
منحنى به فتوضأ والدم سائل ثم اجتمع الدم وسالت من الخيل آخر انتقض الوضوء وان كان
به دماً يسيل وجرد منيها ما هي سائل ومنها ما ليس بسائلة فتوضأ وبعضها سائل ثم سالت
التي لم يكن سائلاً انتقض وضوءه فالجدر في قروح ولبت بقرعة واحدة خرج منه ذب
دود انتقض فان سقطت من الجرح لا ينتقض الوضوء وفي الخارج من الجرح الذي يقال له
بالفارسية رسته لا ينتقض الوضوء وكذلك يخرج الدودة من الفم او الاذن او الانف اما
لو خرجت الدودة من الاحليل ينتقض الوضوء القراء اذا مضى وضوئان فامتلأ دماً ان كان
صغيراً لا ينتقض الوضوء وان كان كبيراً انتقض كالعلقم اذا اخذت بعض جسد انسان
ومضت حتى امتلأت من دمه بحيث لو شقت لسالت الدم انتقض ولو عض الذباب وظهر
الدم لا ينتقض الوضوء وفي مجموع النوازل ولو غرز في عضو شركه او ابرت ونحوها
فاخرج ذلك فظهر منه الدم ولم يسيل ظاهراً ينتقض الوضوء وفي بعض نسخ الجامع الصغير

مطالع تفسر صاحب الجرح السائل

مطالع لو كان الدم يسيل من احد منحنى

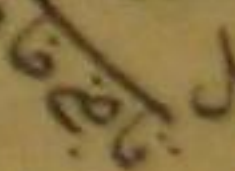
الدم

الدم اذا لم يخرج من راس الجرح لكن علا فصار كبر من راس الجرح لا ينتقض وضوءه فعلي هذا
في سبيل الشوكة والاميرة ينبغي ان لا ينتقض وفي مجموع النوازل القرحة اذا عصرت فخرج منها شيء
كثير لكن جال لولم يعصر ولا يخرج ينتقض الوضوء جرح ليس فيه شيء من الدم او القيح دخل
صاحبه الحمام قدم الماء الجرح فعصر الجرح فخرج منه الماء وسالت لا ينتقض الوضوء وعلى هذا
لو اغترس في الماء فدخل الماء اذنه او سقط فدخل الماء انفه ووصل الى راسه ثم مكث فيها ما كثر
ثم سالت من اذنه او انفه لا ينتقض وضوءه ^{مطالع} فلو كان يعني رجل رعد ويسيل منه الدم
فانه تروا لوقت كل صلاة لاحتمال انه قبيح او صديد باعتبار الجرح في الباطن وعن شريك الحلوة
لو خرج مقعد الرجل ينتقض وضوءه لخروج النجاسة عنه محمد بن اسحق فخرج من انفه دم
علقا مثل العدس وما اشبه فلا وضوء عليه لان الخروج لم يتحقق ولو قطر من انفه قطرة
دم فعليه الوضوء ما فوالشائم اصاب ثوباً قال ابو يوسف نهران كان ماء فانه لا ينتقض
وانما اذا نبع من البطن نجسة وانما يعرف ذلك باللون قال الفقيه الغالب انه من البلغم
وانه ظاهر عندها خلافاً لابي يوسف وعلى هذا اذا اصابه معه خرقه مخاط لا يجوز الصلاة
عند أبي يوسف اذا كان كثيراً وعندهما يجوز كاختلاف في البلغم ولو خرج دبر
وعليه نجاسة ودخل فضيه اختلافاً قيل لا ينتقض وقيل ينتقض وقيل ان عالمه
بيد أو خرقه حتى دخل ينتقض وان تنفس فدخل لا لأن اليد تنزل منه بله بخلاف الغرض
جميع وان خرج الرج من الذكر أو من قبل المرأة لا ينتقض والمفشاء اذا خرج من قبلها
رجح قال الشيخ الامام ابو جعفر البخاري هو حدث وعنه محمد بن سئل عنه يقال ان كان يوجد
حدث وقيل ان كان مسموماً او متماً فهو حدث والافلوقا لا كرخي يتحب لها
ان تروا ولو خرج الدودة من قبل المفشاء فهو بمنزلة الرجح التي يخرج من قبلها الدودة
اذا خرج من الدبر فهو حدث وان خرج من قبل المرأة او الذكر فكذلك وكذلك للخص
ولو كان في بطنه جائنة وسقط منها دودة لا ينتقض الوضوء الجيوب اذا خرج منه ما يشبه
البول ان كان قادراً على مساكنه ان شاء امسكه وان شاء ارسله فهو بول ينتقض الوضوء وان كان
لا يتدر على مساكنه لا ينتقض مالم يسيل واذا تبين الحنثي انه رجل فالزوج الاخر منه بمنزلة الجرح
وان تبين انها امرأة فالزوج الاخر منها بمنزلة الجرح لا ينتقض الوضوء ما يخرج منه مالم يسيل
ولو كان بذكر الرجل جرح له واسان احدها يخرج منه ما يسيل في مجرى البول والثاني
يخرج منه مالا يسيل منه في مجرى البول فالاول مالا وضوء فيه والثاني بمنزلة الاحليل اذا ظهر
البول على راسه ينتقض الوضوء وان لم يسيل ولا وضوء في الثاني مالم يسيل وان صب الدهن في
اذنه ثم عاد بعد يوم ان خرج من انفه او اذنه لا وضوء عليه وكذلك الماء وان خرج من الفم ينقض
الوضوء لان ما يخرج الا بعد الوصول الى الجوف وانه موضع النجاسة اما الاول ينزل من الدماغ
والدماغ ليس موضع النجاسة وكذا السعوط اذا عاد من الانف بعد ايام لا ينتقض ^{مطالع} وفي
الاصول الاغناء ينتقض الوضوء وكذا الجنون وكذا الراعترض هذه العوارض في الصلاة ينقطع

مطالع فلو كان يعني رجل رعد

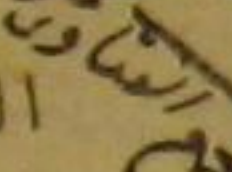
مطالع لو كان الدم يسيل من احد منحنى

مطالع السعوط اذا عاد

الصلوة وميتع البناء وكذا الموت يعني لو مات الامام في الصلاة فالقوم يستقبلون ولو سكر المتقضي شعر
افاق ان كان السكر بجال لا يعرف الرجل من المرأة استنقض وضوءه هذا في الفتاوى واما النعم
ففي الاصل قال لا ينقض الوضوء النوم قاعدا او قائما او راكعا او ساجدا وعنه ابي
يوسف نواز ان تعد النوم في السجدة استنقض وضوءه فان غلبت عيناه لم ينقض هذا كذا اذا كان
في الصلوة فان نام خارج الصلوة قائما على هيئة الركوع والسجود وفي ظاهر المذهب لا فرق
بين الصلوة وخارج الصلوة وان نام قاعدا مستويا الياء على الارض مستويا ساكنا على
الارض ولم يسند ظهره الى شيء ولا وضوء عليه ولو نام قاعدا واضعا اليه على عقبه لا وضوء
عليه عند ابي يوسف وهو قول حنيفة وانه نام ووضع راسه على ذكبيه قال
بعضهم ينقض وضوءه وقال عبد الله بن المبارك لا ينقض وانا اذا الصق بطنه
على فخذه ونام شبه المنكب عن ابي يوسف انه ينقض وضوءه وعنه محمد لا ينقض وان نام مرتبعا
لا ينقض الوضوء وكذا لو نام متوركا وهو ان يسقط قدميه من جانب ويلصق اليه بالارض
وان نام قاعدا فسقط على الارض عن ابي حنيفة انه ان يشبه قبل ان يصيبه جنبه الارض او عند
اصابة الارض فلا ينقض وضوءه وعنه ابي يوسف انه ينقض وعنه محمد انه ان يشبه قبل
ان يزول مقعده بالارض لم ينقض وضوءه وان زایل مقعده الارض قبل ان يشبه استنقض
وضوءه وان زایل مقعده السرى على رواية ابي حنيفة قال سئل الائمة الخلو ان
ظاهر المذهب عن ابي حنيفة كما روي عن محمد بن قيس هو المعتمد وسواء سقط او لم يسقط وان
نام جالسا وهو يتأيد برجلين مقعده عن الارض وربما لا يزول وقال سئل الائمة
الخلو ان ظاهر المذهب انه لا يكون حدثا ولو وضع يده على الارض فاستنقض لا ينقض الوضوء
سواء وضع يده الكف او ظهر الكف ما لم يضع جنبه على الارض قبل التيقظ فان كان
القاعد منقدا الى الجدار او الى السارية او كان رجلا يسكه قال الطحاوي ان كان حال
لوازل سنده لسقط تنقض فاسروى عن ابي حنيفة لا ينقض بكل حال اذا كانت السارية
مستوتين على الارض فان كان راكبا في السرج او في المحل لا ينقض الوضوء الا اذا اضطجع في
المحل ولو نام على راس السرج وهو جالس فدارى رجله كان حدثا لان ذلك سبب سقوط
المفاصل امر يضاد اصلها يعني لا يستطيع ان يصل الا مضطجعا فنام في الصلوة عن ابي
المبارك ان ينقض الوضوء سيما كان او من غير ذلك اذا نام في السجدة التلاوة لا يكون حدثا عندهم
جميعا كما في السجدة الصليبية وفي السجدة الشكر كذلك عند محمد وهكذا روي عن ابي يوسف
وسواء على وجه السنة او على وجه غير السنة نحو ان يترش ذراعه ويلصق بطنه على فخذه فنام في
سجده وعند ابي حنيفة يكون حدثا في سجود السهو لا يكون حدثا في سجود النعاس
لا ينقض الوضوء وهو قليل لزم ولو ترقى الرجل وفيه دم فالدم غالبا ينقض الوضوء وان كان
على السواء فكذلك لا ينقض الوضوء عليه ما من اسنانه لا وضوء عليه وكذا الخلاء
ليس بابل  ولو نام في صلوة وفقهه لا ينقض وضوءه لان فعل النائم لا يوصف

عقده

بكونه

بكونه جنابة بخلاف السهو لا جنابة لان حالة الصلوة فذكره فلا يعذر ويعذر وينسد
الفقه طهارة الوضوء وكذا طهارة التيمم لانه معناه ولا يسند طهارة الغسل اي لا الوضوء في
يوجب الاغتسال لان النفس وزنة الوضوء ولو ضحك ففقهه في صلوة فريضة يؤتي فيها
لعذر فعليه الوضوء لانها صلوة ذات ركوع وسجود لان الائمة قام مقام الركوع والسجود
وكذا اذا ضحك ففقهه في الطلوع راكبا خارج المصلا قلنا وان كان في المصرا وفي
القرية لا وضوء عليه لان الصلوة لا يعقد وعن ابي يوسف عليه الوضوء لاها قد صحت عندنا
ما عرف وان ضحك الامام ففقهه او احدث متعذرا ثم ضحك الماء موم لا وضوء عليه
وهي مسئلة الاصل ولو تكلم الامام متعذرا ثم ضحك الماء موم اختلف الرواية عنه ابي حنيفة
والصحيح ان الماء موم اذا ضحك بعد سلام الامام او كلامه عليه الوضوء ولو ضحك بعد اضحك
الامام او احدث متعذرا لا وضوء عليه والفقهه والحدث العهد قاطع فلا يبقى بعد التحريم
في حق الماء موم  الفقهه في الصلوة ينقض الوضوء والصلوة فراكات او تلو
سوا كانت الفقهه عدا او سنانا را التيمم لا ينقض والضحك في الصلوة ينقض الوضوء
لجنازة وسجدة التلاوة لا ينقض الوضوء ولكن صلوة الجنان وسجدة التلاوة
وانما ينقض الوضوء اذا كانت بجال يسمع صوته سواء بدت اسنانه او لم تبد رجل ادرك
اول الصلوة مع الامام ثم احدث وذهب وتوضا وجاء وقد فرغ الامام ففقهه تلك الركعة
ثم ضحك لا وضوء عليه ولو فقد قدر الشهد ولم يشهد حتى ضحك جازت صلوة وعليه
الوضوء لصلوة اخري ولو ان الامام فقد قدر الشهد وسئل الشهد وتشهدا المقوم خلفه
ثم ضحك المقوم عليهم الوضوء لصلوة اخري ولو سلم الامام ذكر ذلك لم يلزمهم الوضوء وحل
شرع في الجمعة فاضي الوقت وهو في الصلوة ثم ففقهه عند ابي يوسف ينقض طهارته
وعنه محمد لا وعلى هذا الوجه كالفاية في الصلوة وفي الوقت سبعة ثم ففقهه او شرع
في الظهر قبل الوقت ثم ففقهه ويحتمل ان محمدا مع ابي يوسف في هذا المقام ولو شرع في الزايف
او النطوع بغير قراءة او شرع في الضرايض لا ياء او قاعدا من غير عذر ثم ففقهه عا
هذا اذا سلم الامام ثم مذكر ان عليه سجدة التلاوة ثم ففقهه عليه الوضوء في رواية كتاب الصلوة و
لوصلي ركعة من الفجر ثم طلعت الشمس ثم ففقهه يلزم الوضوء في قول ابي حنيفة ولو نوى ايامة النساء
فقامت المرأة بجنبه واقعدت به ثم ففقهه الرجل على الوضوء ما سح الخفاء اذا انقضت مدته
في الصلوة ثم ففقهه لا وضوء عليه ولو غسل بعض اعضاء الوضوء فلم يجد الماء حتى يغسل
باية الاعضاء فتييم وشرع في الصلوة ثم وجد الماء عن ابي يوسف انه يغسل الاعضاء الباقية ويصلي
وعندها يغسل جميع الاعضاء بناء على ان الفقهه هل تبطل ما غسل من الاعضاء الوضوء فعلا
هذا الخلاف ووضع السئلة في نسخة الامام السرخسي راجع في الجنابة اغسل بعض اعضاء
الوضوء الوجه والزرعين وغسل فرجه ورأسه ايضا ثم اهرق الماء وتيمم وافتح الصلوة وفقهه
فيها ثم وجد الماء غسل وجهه وذراعيه ومسح برأسه وغسل ساير اعضاء الوضوء ولا يرض

ولا يفترض غسل راسه وفرجه وعن أبي يوسف في الاملاء ان الفقهية في الصلوة ناقض الوضوء
التطهارة التي بها شرع في الصلوة وشرع في الصلوة هنا بالتيميم لا بغسل وجهه وذراعيه
فلو لم يزل غسل الوجه والذراعين كما لا يلزم عادة الغسل فيما غسل من جسده
سوى أعضاء الوضوء ولو اقتدى الصحيح بالمومي والقاري بالاممي أو بالذي يصلي إلى غير القبلة
أو المتوضي بالميتيم ثم رأى الامام الماء ثم فقهه المقتدي لا يتقضى وضوءه هو لا بالانفاق
والأما إذا شرع في الصلوة ثم تعلم سورة والقاري إذا شرع ثم وجد ثوباً أو اكملوكة إذا
شرعت في صلواتها وهي مكشوفة الرأس ثم غنقت ومضت على صلواتها ثم فقهته لا وضوء
عليه في قول أبي جرح ولو صلى في المصير ركعة لا يتقضى وضوءه هو لا بالاجماع وكذا لو
افتتح الطوع راكباً خارج المصير ثم دخل في قول أبي جرح ولو صلى راكباً وهو منزه من
العدو والذات واقفه أو ساره أو بعد قربه وهو يروي أياً إلى القبلة أو إلى غيرها
ثم فقهته كان عليه الوضوء ولو شرع في القطع عند طلوع الشمس أو غيرها ثم فقهته
كان عليه الوضوء ما سح الجبارة إذا برئ ثم فقهته لا وضوء عليه والمقتدي إذا يعلم
ان أماً يصلي إلى غير القبلة فيصلي المقتدي لا وضوء على المقتدي رجل افتتح العصر
خلفه من يصلي الظهر والمقتدي لا يعلم كان شارباً في الطلوع ويؤمر بالمضي فإن
فقهته فيها كان عليه الوضوء رجل افتتح المكتوبة وعليه مكتوبة يومه وهو ذكرها
أو كان في صلوة العبد فزالت الشمس وكان في الجمعة فدخل وقت العصر وصلى ومقامه
ظاهر وموضع سجوده نجس ثم فقهته كان عليه الوضوء إذا أحدث الرجل في الصلوة
فوضأ للبناء ثم فقهته كان عليه الوضوء **فصل في الغسل** واعلم بان الغسل
احد عشر نوعاً خمسة منها فريضة وهو الغسل من النقاء الختانين ومن انزال الماء
والاحتلام والحيض والنفاس وأربعة منها سنة غسل يوم الجمعة ويوم العرفة
وعند الحرام والعبد بين واحد واجب وهو غسل الميت واحد مستحب وهو غسل الكافر
إذا أسلم هذا إذا لم يكن جنباً فإن جنباً لم يغسل حتى أسلم اختلف المشايخ فيه ثم
غسل يوم الجمعة حتى لو اغتسل يوم الجمعة ثم أحدث وصلى الجمعة بوضوء لا ينال ثواب
يوم الجمعة وهذا قول أبي يوسف وعند الحسن ليوم الجمعة فينال الثواب فلو
اغتسل قبل الصبح فدام على ذلك حتى صلى الجمعة ينال فضل الغسل عند أبي يوسف وعند
الحسن لا يلوخ في أحد السبلين يوجب الغسل على الناعل والمفعول انزل أو لم ينزل
وفي آخر الحدود وقال استحب وفي المنية لا يجب بدون الانزال وكذا في البهايم لا يجب
بدون الانزال رجل إذا امرأة وهي بكر لا يغسل عليه ما لم ينزل وأصل هذا ان بدون الانزال
يجب الغسل بالاجماع فيما دون الفرج فإن أمذى أو أذى يجب الوضوء وإن
يخرج يثنى حكمه المباشرة الفاحشة يأثم الفتي ويؤجر معها فيما دون الفرج
تدخل منه ما يغسل عليها إلا إذا جلت فيجب الغسل عليها فلو اغتسلت

بعد ما جاء

الانفصال

بعد ما جاء معها زوجها ثم خرج منها مني الزوج لا يجب عليها الغسل وفي الأصل المراهق
لا يجب عليه الغسل لكن يمنع عن الصلوة حتى يغتسل وكذا لو أراد الصلوة بدون الوضوء وكذا
المراهق وكذا الكافر إذا جنب ثم أسلم وأراد الصلوة أو قرأ القرآن يمنع حتى يغتسل لا يجب
عند مني له دق وشهوة لذلك انفصال والظهور عند الثاثة وعند ما يكفي الشهوة عند
الانفصال وإذا انفصل بشهوة عند المحتلم أو نظر إلى المرأة أو عالج ذكره فامني و
وامكه حتى كمن ثم خرج بلا دق وجب عندها وكذا الوجامع واغتسل قبل البول
ثم سأل وأجمعوا انه لو سأل بعد البول والنوم لا يجب ولم يجعل في الاجناس النوم والبول
قاطعاً وقال بعيد الصلوة والغسل عندها حللاً والثاثة بالخرج منه متى نشر
عليه الغسل وأن منكر لا إقرار بعد الغشي والسكر وجد على فراشه مذنباً للغسل عليه
بخلاف الثاثة احتلم ولم يزل لا يغسل عليه إجماعاً ولو منياً أو مذنباً لزم لأن الغالب انه مني
رق بمضي الزمان وعن هذا القول ان الأعمى ومن به رمد إذا سأل الدمع يتوضأ لوقت كل صلوة لانه
كونه فيها أصدى رأي بلة ولم يذكر احتلاماً لزم عندها خلافاً لراي في منامه
مباشرة امرأة ولم يزل ثم بعد ساعة خرج المذي لا يلزم احتلت ولم يزل ثم وجدت
لذات الانزال لزم كنزها إلى رحمها بخلاف الرجل بخروج ماية وقيل لا يلزمها كاجل
لتعلق الزوج بالخروج للموضع لحقه حكم التطهر احتلم وانزل لكن الماء لم يظهر
عن راس الذكر لا يلزم ما قلنا استيقظاً فوجد على فراشه بلة وكل ينكر ان يكون له آت
ابيض فله واصفر فلها وقيل ان طويلاً فله وان عريضاً فلها والاحتياط ان يغتسل
قالت معي حتى ياتيني واجد الذرة الرفاع لا يلزم **فصل في الجنابة** لا يغسل في الجنابة
وإن لم يكن مشرباً فهو غلاف والخريطة غلاف ولو أخذ بكه عن محمد انه لا يجوز والختان
انه يجوز ولو مشى المصحف بوضوء أو بغيره ليس فيه حدث حار والجنب تمضمض و
قراء واختلفوا فيه والاختلاف انه لا يجوز ولو حمل كتاباً فيه آية من القرآن لا بأس
به وكذلك كتاب الفقه إذا كان فيه آية من القرآن بخلاف التفسير وعن محمد الجنب إذا قرأ
مادون الآية لا على قصد قراءة القرآن يجوز وعنه أيضاً الكثير كذلك ولو وضع اللوح
وكتب بكه عند أبي يوسف وقال لا يكره وقال في النجس ويستوي فيه الآية وما
دونها كما في القرآن هو الصحيح وفي المعنى ولا يكره التهي بالقرآن ويكره قراءة التوبة
والانجيل والزبور قال الحلواني اني لا انهي عن قراتها فانهم حرروها رجل غير محتوم
يغسل من الجنابة لا يجب عليه ان يبلغ الماء داخل الحبل لأن ذلك حلقه له من ماء الاغتسال
على الزوج وكذا ما وضوءها غنية أو فقيرة لأنه لا بد لها فصاء كماء الشرب غلام
ابن عشر سنين جامع امرأته البالغة عليها الغسل لوارة الخشفة ولا يغسل عليه لعدم
الخطاب غير انه يؤمر بالغسل عتياً وتخلقا كما ينظر بالطهارة والصلوة ولو كان الرجل
بالغا والمراة صغيرة فالجوع على العكس وينبغي للجنب ان يدخل أصبعه في سترته عند

الاعتسالة فان علم انه يصل الماء من غير ادخال الاصابع اجزئه ولو كان به قرة فارفع جلد
واطرف القرحة متصلة بالجلد الا الطرف الذي يخرج منه النتج فغسل الجلد ولم يصل
الماء الى ماتحت الجلد جاز وضوءه لان ماتحت الجلد غير ظاهر فلا يفترض غسلها اذا اغتسلت
المرأة من الحيض والحناية وفي اظفارها عجين او الطيان او الخبثان اذا توضع او اغتسل
وفي اظفاره عجين او طين او ما شبه ذلك قال بعضهم يتم غسله وضوءه لان ذلك
لا يمنع وصول الماء الى باطنه ولجمعوا على ان الدرر لا يمنع تام الغسل والوضوء لانه يتولد في ذلك
الموضع وكذا الطعام بين اسنانه بمنزلة الدرر ولو كان على يده حنظل مضروع
قد جف وليس فاغسل لا يخرج من الجنابة حتى يذرك ذلك الموضع ويجري الماء تحت لانه لا
خرج فيه ولو كان على اعضاء وضوءه قرحة نحو الرمل وعليها جلد رقيقة وامر
الماء على ظاهر الجلد ثم نزع الجلد ولم يغسل ماتحت الجلد وصلى جازت صلوة رجل غلب
موت الشبهة ان يعالج بذكر لتسكين شهوة وسيل يوح انه هل يوجر على هذا فقال
من تجاربه فقد رجح استغنى من الامة الحلواني عن النقا لختاين وغاب الحنفية من واه
السراويل ولم ينزل قال ان كان رقيقا وحدت الحشفة جد الدخول وجب الغسل ^{لها} وليس
للرجل ان يجمع امرائه اذا كان الحجاب الذي بين الفخذ والذنب قد انقطع الا ان يعلم
انه ممكن ان يتاثر بها قبلها من غير تعدد الجنابة اذا اغتسل قبل ان يبذل وصلى جازت صلوة
فان خرج منه المني بعد ذلك كان غلبه الغسل في قولهما خلافا لابي يوسف الجنابة
اذا اراد ان ياكل ويشرب فاستحب له ان يغسل يديه وقفاه وان ترك لا بأس واختلفوا
في الحايض قال بعضهم هي والجنب سواء وقال ^{بعضهم} لا يستحب
هنا لان الغسل لا يزول نجاسة الحايض من الفم واليد بخلاف الجنابة ويبلغ الجنابة ان
يدخل اصبعه في سترته عند الاعتسالة وان علم انه يصل الماء من غير ادخال الاصابع
اجزائه ومن احتلم في السجد ينبغي له ان يخرج من ساعته فان كان ذلك في جوف الليل
وتخاف الخروج يستحب ان يتم وجامع الحضي يوجب الغسل على الفاعل والمفعول بهلولة
الحشفة ^{بعضهم} يفيض وسبق الماء الى الفم ينبغي ان لا ينوب عنه الاستنساك ولو احتلم الفم
او الصبية الاحتلام الذي هو مارة البلوغ وانزل مع الفرق بلزوم الغسل يقصر الغسل
راسها شتره ولا تمنع انفسها عن زوجها في الوطى قبل لم يجز الا اذا مسحت جميع راسها
قبل افترض عليه الاستنساك بجعلها زالة الدرر حتى يصل الماء الى بشره انه ان كان
باسا وفي الدرر الرطب اختلفوا في كمال الطعام الذي يبقى في جوف السن الغسل
قبل مجيء الجنابة اذا اغتسل ان يدخل اصبعه في اذنه وسترته وان لم يغسل بعيد
انما الصلوة ان كان صليتها وقبلها بعيد عن ذلك الموضع احتلم الصبي ولم ينزل لا يحكم
بلوغه قبل غلبه الغسل وهناك رجال لا يدعون راوه ويختار ما هو استر والمرات
يؤخره وبه قبل والجواب غلبه المرأة بين النساء كالرجل بين الرجال قبل يجوز كشف

عورته طاعة

لحاجة نفسه ويفترض اتصال الماء الى ماتحت شعر الحية في الغسل بخلاف شعر راس المرأة على
القولين قال ^{ابو يوسف} فرج البهية لا يغسل فيه بغير الانزال ويعز وتدرج وتخرق
على وجه الاستحباب ولا تجزم كل لحم به والمبالغة في المضضة والاستنساك سنة في
الطهارتين قبل سنة في الوضوء واجبة في الجنابة اذا لم يكن غسل يوم العيد والجمعة
ينوب عن السنتين كالغسل عن الحيض والجنابة ينوب عن الفرضين اذ هذا ايرة في دبر
نفسه ولم ينزل فعليه الغسل قبل لا يغسل عليه كالبهية مراعاة استيقظ وراي
ماء ولم يتدكر احتلا ما ان كان مينا صار بالغالزمة الغسل والا فلا متى الرجل
ابيض وقبيلها اصفر ونظير فابده فيما اذا اغتسلت عن جماع ثم خرج منها منى فان
كان منها فعليه الغسل وفي منى الرجال لا ^{بعضهم} اذا استيقظ الرجل من منام فوجد
على طرف احليله لذة لا يدري انها منى او ودي فانه يغسل الا ان يكون قد انتشر ذكره
قبل النوم فلما استيقظ وجد البلية ففهمها لا يغسل عليه لانه اذا كان منتشرا
قبل النوم فوجد منى البلية بعد الانتهاء من اثار ذلك لا ينتشر فلو يلزم الغسل الا ان
يكون اكثر زايه منى في يلزمه الغسل اما اذا كان ذكره ساكنا حين نام فجعل
تلك البلية منيا يلزمه الغسل قال ^{بعضهم} شمل لانه الحلواني هذه مسئلة يكثر وقوعها
والناس عنها غافلون فلا بد من حفظها اذا قام الرجل قايما او قاعدا او ماشيا
فوجد منيا كان عليه الغسل في قوله حنفية ومحمد ^{بعضهم} اعلم ان الالتقاء غير
موجب واما المرجح الابلوج والالتقاء لا يدل عليه ولهذا قال اذا التقى الختانان
وتوارت الحشفة يجب الغسل فينبغي ان يجعل الالتقاء مجازا عن الابلوج لانه سببه و
المرجح في الحقيقة هو الانزال لكن الابلوج اقيم مقامه لكونه سببا وكونه سببيا وكذا
بالابلوج في الدبر كمال سببية الانزال حتى ان بعض الفسقة يرجحون الدبر على القبل
في قضاء الشهوة وتجوز غسل البدن يعني جميعه لقوله تعالى وان كنت من جنبا فاطهروا
والاطهارة هو التطهير بالتكليف والمبالغة انما يكون بغسل جميع البدن حتى يمتلئ العجين
بين اظفاره وليس لم يجز غسله لان الماء لا يصل تحته ولو بقي الدرر جاز الا ان ماتعد
اتصال الماء اليه كذا فعل العين ساقت لو ادخلت الصائم اصبعها في فرجها او دبرها لا يسند
على المختار الا ان يكون مبتلا بقاء او دهن وكذا لا يجب الغسل في الاصح ^{بعضهم} للحايض
والجنب زيادة قبي ودخول مصل وقرارة الدخول والطمع فاستنعيت وجواب
اذان ونحو يستحب للحايض في وقت كل صلوة ان يتوضا ويجلس عند مسجد بيتها
وتسبح وتقبل مقدار اداء الصلوة ^{بعضهم} وتقديم الوضوء على الاعتسالة حتى
لواقاض الماء على راسه وسائر جسده ثم انما يتوضا جانبا وكذا لو افاض الماء مرة واحدة
يجزى ايضا واما يجوز اذا تمضمضا واستنشق وغسل على جسده من النجاسة والدلك
ليس بشرط عندنا المرأة اذا اغتسلت من الجنابة او الحيض ولم تنقض راسها ^{الا ان}

طلب الاخرى الكل طهر

الا ان الماء بلغ اصول شعرها اجزاها فان بلغ اصول الشعر ولم يبلغ اثنائها اختلف المشايخ فيه
وكذا هذا لا اختلاف في تلك الدواب والخيتار ان لم يشترط في شعر الرجال يفترض اتصال
الماء بالستر بل فان اجبت المرأة ثم ادركها الحيض ان شاءت اغتسلت وان شاءت
اخرت حتى تظفر الا ان الجنبا اذا احترالا غتسل بلا وقت الصلوة لا ياتم وكذا الحيض اذا
احتملت او جمعت نهى بالخيار ولا بأس للجنبان بنام وبعاء وداهل قبل ان يغتسل او
يتوضأ جنب اغتسل فبقى على جسده لعة لم يصير الماء لم يخرج من الجنابة ولا بأس بان يغتسل
الرجل والمرأة من اناء واحد وادنى ما يكفي في غسل الجنابة من الماء صاع وفي الوضوء
مد وليس هذا بل لا يضره الا فضل ان لا يقصر على الصاع في الغسل بل يغتسل باز يد منه
بعد ان لا يؤدي الى الوسواس فان ادبى لا يستعمل الا قدر الحاجة وللرأة فرجان ظاهر
وباطن وتظهر الباطن ليس بواجب ولا تدخل اصبعها قبلها رجل اغتسل
ونسي المضمضة لكن شرب الماء على وجه السنة لا يخرج عن الجنابة وان شرب
على غير وجه السنة يخرج والاحوط ان يخرج لو كانت طاهرة بلغت ورات يوما
ويوم لا هكذا شهره ف عشرة من كل شهر خضر من اتي امرأة الحيض استغفر الله
تعالى ويستحب ان يتصدق نصف دينار **في شرب الماء** يقوم مقام المضمضة
اذا بلغ الماء الغم كلها وان تركها ناسيا وصلى ثم تذكر بمضض وبعيد ما صلى
في شرب الماء الذي يتوضأ منه الماء الذي يتوضأ منه الماء الجاري والماء الراكد وما د
اليز واقواها الماء الجاري ان قوي الجري يجوز الاغتسال فيه والوضوء منه ولا يجزى بوقوع
النجاسة مالم يظهر اثر النجاسة فيه بلون او طعم او ريح ماء النهر او لقناه اذا
احتمل عذره فاعترف انسان بقرب العذرة والماء طاهر مالم يتغير طعمه او لونه او ريح با
النجاسة ماء النهر اذا انقطع عن اعلاه لا يتغير حكمه با نقطاع الاعلى يجوز التوضؤ
بما جرى فيه **في شرب الماء** وهذا الماء الجاري ان ينزل اليه من موضع فلو كان يجري ضعيفا
فتوضأ انسان منه ان كان وجهه الى مؤرد الماء يجوز وان كان الى سيل الماء لا يجوز الا
اذا مكث بين كل عرفتتين قدرا يذهب الماء بغسله وفيه روايتان الماء الجاري اذا سدت
من فوقه فتوضأ انسان ما يجري في النهر وقد سبق جريان الماء بجوز وان كان الماء
طول وعمق وليس عرضها رطل ان مجال لوجع بصير عشرة عشر بجوز التوضؤ
منه وهذا قول ابي سلمان الجرجاني وبه اخذ الفقيه ابو الليث رحمه وعليه عماد الصدر الشهيد
وقال الامام ابراهيم الجرجاني لا يجوز وان كان من هنا الى سمرقند وعند من
لا يجوز بحفرة حفية ثم تحفر بئر فيجعل الماء في البئر في الحفرة ويتوضأ من البئر
فلو وقعت فيها النجاسة يتنجس عشرة عشر والخيتار ان لا يتنجس الا بما يتنجس
الحوض الكبير البول في الماء الجاري مكروه النهر اذا كان يجري بعضه على الحيفة ان
كان ما يلا في الحيفة اكثر او كانا سواء فالما نجس وان كان ما يجري على الحيفة اقل فالما طاهر

ونظير هذا

ونظير هذا ماء المطر اذا جرى في ميزاب السطح عذارات وفي المنق لو كان بطن
النهر نجسا وجري الماء عليه ان كان الماء كثيرا بحيث لا يرى ما تحته لا يتنجس
وان كان جميع بطن النهر نجسا ماء الثلج اذا جرى على الطريق نجاسات ان
تغيت النجاسة فيها واختلطت بحيث لا يرى لونها ولا اثرها يتوضأ منه الكل
في الفتاوى الماء الذي في وسط بخاري يسمى سري خلابة ماء نجس يجعلونه
في النهر الكبير الذي يقال له بالفارسية رودان كان الماء كثيرا بحيث لا يرى
ما تحته لا يتنجس وان كان جميع بطن النهر يتغير احد الثلاثة لا يتنجس وان تغير
تغير اذا تنجس بطن ببيعة يعني اذا انقطع اللون والرائحة رجل لا يتنجس
من القمعة فلما صلب الماء من القمعة على يد لا في الماء الذي يسيل من القمعة البول قبل
ان يقع على يد بعد ما خرج من القمعة فهو طاهر انا ان ماء اخذها نجس والاخر طاهر
فصب ماء الاثني معا حتى امتزجا في الهواء واجري ماء اثنان على الارض صار غزلة
ماء جار **في شرب الماء** سطح عليه نجاسة جري عليه المطر ان كان اكثر الماء يجري على النجاسة
فالما نجس وما اصاب الثوب من تقاطره يفسد قال **محمد بن** ان كانت
النجاسة في جانب واحد من السطح او جانبين فلما الذي يجري على السطح طاهر وان كان
عند الميزاب وفيه فالما نجس مادامت النجاسة فيه وان زالت النجاسة جريان الماء
عليها فلما بعدها من الماء طاهر عوض صغير يدخل الماء من جانب ويخرج من جانب
فيظفر فيه ان كان ما وقع فيه من الماء المستعمل يخرج من ساعته ولا يستقر بجوز فيه التوضؤ
والا فلا الا في موضع دخول الماء وخروجه وكذا قالوا في عين ماء سنبغ في سنبغ ينبع
الماء من اسفله او يخرج من منفذها لا يجوز فيها التوضؤ الا في موضع خروج الماء منها
الجنب اذا قام في المطر الشديد متجرا بعد ما تمضض واستنشق حتى اغتسل اعضاه
جاز لا ماء جار **في شرب الماء** اذا كان في النهر موضع يجتمع فيه الماء ولا يسيل فهو ليس
ينبع للنهر يتوضأ في دور الماء من النهر قال **الظاهر** الدين الرغيني لا يجوز
وفي الحيط عن ابي يوسف في السرع يدخل فيه الماء ويخرج الا انه لا يظهر حركة الماء بجوز
التوضؤ منها وان كان الماء لا يذهب كما وقع في يد ويدور فيها واذا جلس الناس ضوا
على شط وتوضأ منه جاز وهو الصحيح نهارها رحره فاشئت صفته فصار
بعض الماء يدخل في الثلة ثم يخرج منها الى النهر فهو على ما ذكرنا في الحوض الصغير اذا كان ما
يقع فيها من الماء المستعمل لا يستقر جان والا فلا اذا كان الماء تجري في وسط النهر وجانباه
راكدا فتوضأ انسان بجانبه لا يجوز الا ان يدفع في كل مرة روي عن ابي حنيفة ان من توضأ
اسفل من النجاسة يجوز اذا لم يرتخت الماء وان كانت النجاسة في النهر بولا او خرا او نحو بطور
بطن النهر جريان الماء اذا ذهب شره وسيل الحن بن مطيع عن المطر الذي يجري
في السكك وفي السكك نجاسات ثم يجري ذلك الماء في النهر وليس في النهر غير هذا قال

في المطر

في المطر

في المطر

لا ياء من به اذ لم يزلون الخامة **الحج** وروى عن ابى يوسف ابن العاصم انه قال اذا كان الماء يجري
 في حوض الخيفة ان كان **الحج** ثلثه لا يلبث في الخيفة فهو طاهر وان كان يلبث
 الخيفة اكثر فهو نجس وقال **ابو نصر** وهذا القول اشبه بقول اصحابنا قال
 ابو يوسف في ساقية صغير فيها كلب ميتة قد سد عرضها فجاء الماء فوقه وتحتته انه
 لا يابس بالوضوء اسفل منه اذ لم تغترب طعمه اولونه او ريحه وقيل بان هذا يمنع
 ان يكون قول ابو يوسف خاصة اما عندنا في حنيفة ومحمد لا يجوز الوضوء اسفل
 من الكلب وقد ذكر محمد في كتاب الاشربة لو ان خابية من خرصيت في ماء الفلاة
 ورجل اسفل منه يتوضأ ان وجد طعمها اولونها او ريحها نجس الماء ولا يجوز
 الوضوء به وان لم يوجد شيء من ذلك جان الوضوء منه وهو طاهر **الحج** اعترف
 من ماء النهر بالكون فدخل فيه بكرة او برتان لا نجس وقال **ط** فح
 نجس بدور الدواب وقدر جدول حوضه وميتا به او زافوده مفتوح يدخل فيه
 من ماء النهر بقدر ما يرفع الدواب لا نجس وهو بمنزلة الماء الجاري لا عبرة
 للغير بالنجس اذ وقع في الماء انا العبرة للتراب ولو سود الماء بالاوراق يجوز الوضوء به
 اذ لم تغلب ولو استنجى بالماء الدائم ولم يرف فيه اثر الخامة لا يلزم تحريك الماء لفعل
 بقية الاعضاء لكن يبطل الى الجانب الاخر **الحج** نوع في الحيض الكبر عشر وعشر ولو مددوا
 ثمانية واربعين ذراع الكبر باس قصر من المساحة باصبع فاية وكلها سبع
 قبضات والاصح ذراع كل مكان وزمان يسر على الناس وعمقه ان لا ينجر الارض
 بالاغتراف وقيل ان لا يصل اليها الارض ولو وقعت فيها نجاسة من تين فسد
 مكان الوقوع اتفاقا وتوضأ عما ورأه وترب حيا في غير ذلك اقل من عشر
 في عشر وغيرها كعند مشايخ عراق ومشايخ بلخ وعلماء بخاري جودوا
 الوضوء ولو نزع موضع الوقوع السخس حتى استنجى فيه لا يتوضأ **الحج** فبالتحريك
 والنام الحلو في مثل تحريك عند سقوط غياله الوضوء ايضا وعليه الهند واليه
 والباقيون جودوا قبل التحريك كالحاربي اذا نقص من عشر في عشر لا يتوضأ
 فيه بل يفرق منه ويتوضأ في خارجه اعلاه ضيق لا يساويه واسفله عشر
 في عشر من اسفله اذا بلغ الماء اليه لا من اعلاه وجعل كان المانع الا ان ولو كان
 دون عشر في عشر يكتفي بعميق وقع فيه مانع وان بسط حتى عند كبر الا يتوضأ
 منه ولو عشر في عشر لم يقل ترضا به لاقبه لا اعتبارا وان الوقوع المتوضي
 من ثقب جمد الحوض الكبير ان كان الماء منفصلا عن فرقته وتحت جان وان اتصل
 بالجد قبل ان كانت الثقب واسعا جان والا فقل يجوز كالمنفصل اعتبارا
 بحلة الماء وان كان الماء في الثقب كالماء في الطشتان اتسع الثقب جان والا لا وان
 نجس موضع الثقب وذاب بالتدنيج فينجس والا لا وقاك الحلو طاهر ذاب

بالتدنيج

بالتدنيج او بدفعه وكذا ان ابيت المزارع في الماء لجار ينسج فيها نجاسة قبل بعثه حلة الماء
 قبل بعثه هو فقط والواجب المشرعة اذا انجد فيه الماء كثقب الحوض الذي وقع فيه المانع ان اتصل
 لا يتوضأ ولا ينقل يجوز ولا يقل الانفصال في المختار اتصال الزرع او القصب بوجه الماء الكثير لا يمنع
 به وكذا اتصال **الحج** الماء لتتحرك بحركة وتزحف تحريك الماء لا يجوز ان ينسج الحوض الكبير لم يعلم انه من
 نجس منع والا لا حوض صغير قدر الحوض الكبير من الماء حكمه حكم الماء وفي بعض الشرح خلافة لا يمنع من
 في الحوض ولا يلزم السؤال عن طهارته مالم يغلب على طهته نجاسته ونحوه الظن لا يمنع ولا يلزم السؤال لان
 الاصل الطهارة وكذا الكون الموضوع في الارض اذا دخل في الخبث يشرب منه لم يعلم الخامة وكذا الضيق
 الباطن لا يلزم السؤال قبل لم يعلم او يغلب على طهته الحرة ولا يلزم الامتناع ايضا ولا يخبر بحلة الماء
 لان قول الواحد فيه مقبولة وكثر له محض ثقله اتوضأ به دون غير كما ذكره لرعيين لثقله المحسوس
 المتصل بالحوض الكبير المتصل ان كان الحوض قدر ذراعين ونصف لا يكون نجاسة لان الزرع يحكي حكم
 الكل فلا يتوضأ منه ولا يقل منه فتع وقيل ليس يمنع وليس قدر ذراع التوضأ من كونه لا يجوز لانه يتكرر
 الاستعمال عند كبر يروث فيه الدواب شيئا ثم يجمع الماء فيه صيفا فكله نجس الا اذا اجتمع الماء اولا في
 موضع طاهر حتى يبلغ عشر في عشر ثم انحدر الى موضع الغدير الماء الكثير **الحج** دخل
 في الحوض الكبير نجس لانه حكم بالطهارة زمان لا اتصال التوضي الحوض افضل التوضي الجاري
 رعا المعترلة بناء على المسئلة للحر الذي لا يتجرى **الحج** فان المعترلة لا يرون التوضي للحوض جاردا
 نحن يجوز رعا لهم ولعله يريد انه اذا كان الجسم مركبا من الجواهر الفردة المتماثلة كان الماء ان مماثلين
 فيجوز علي كل منهما ما يجوز على الاخر وقوله بناء على تعليل لاصل الجواز لا للفضل وانما هو للرفع بذكره
 واما الحوض الصغير فوقياسا لا فاني والحباب لا يجوز التوضي فيه ولو وقعت فيه قطرة خمر ينجس واما
 حوض الحمام اذا وقعت فيه نجاسة قال في المحرر عن ابي ح انه لا يستقر وهو كالماء الجاري فان نجس
 حوض الحمام فدخل الماء من الاخر فهو نجس **الحج** الحوض الصغير **الحج** حوض صغير
 نجس ما في فدخل الماء الطاهر من جانب سائر جانبا قال الفقيه ابو جعفر كما سال الحوض من جانب
 آخر يطهر ماء الحوض وهو اختيار الصدوق في العتبات في العتبات من جانب خبز من جانب
 طهر ويرقى هو المختار ولو كان يدخل ولا يخرج ولكن يغرف باناء غراف متداركا لا ينقطع بينهما
 طهر كحوض الحمام يدخل من بابين الناس يغترفون منه غراف متداركا يطهر لانه في معنى الماء الجاري
 في فتاوى القاضي ظهير الدين اذا نجس الحوض ثم امتلأ وتشرب الماء في جوانبه لا يطهر لم يخرج
 الماء من الجانبا الاخر ولو غار ماؤه على جوانبه لا يطهر وقيل يطهر ولو كان الحوض اقل من عشر في عشر
 ينجس ماؤه ثم دخل الماء وامتلا الحوض ولم يخرج منه شيء لم يجز الوضوء منه ولو خرج من جانب
 آخر لم يطهر لم يخرج مثل ما في الحوض ثلث مرات كالتقصه عند بعضهم والقبح ان يطهر ولو لم يخرج
 مثل ما فيه ولم يرفع انسان من ذلك الماء الذي خرج وتوضأ به جاز يجمع الفتاوى والفتاوى خمس قرب
 كل قرية خيون متا فكون الحلة ساثنين وخمسين متا وقيل الحلة ثلثاين **الحج** راي رجلا يتوضأ
 بماء حوض نجس عليه لم يخبر وقبل لا يجب ان ياتي رجلا في حوض ثمانية اذرع في ثمانية يغسل فيه من

لا يمنع
 لا يمنع
 لا يمنع

جنازة لا يغترف منه الراي وتوراي غير يغترف منه لا يخرج بذلك لأن الغرض من غسله على قول محمد
 سلمة خمسة البئر عندنا بمنزلة الحوض الصغير يتجشع بوقوع النجاسة فيها بترجس أوها فغار ثم عاد بعد
 ذلك الصبي أنه طاهر يكون بمنزلة النزع ويتنجس ليكون بين بئر الماء وبين بالوعة أقله خمسة أذرع قيل
 هذا غير لازم وإنما المعتبر عدم وصول النجاسة إليه وذلك يختلف بسلامة ورجاوتها الآدمي إذا وقع
 في البئر ثم خرج حيا لا يتنجس الماء إذا لم يكن على أعضائه نجاسة وكذا كل حيوان على كل حي إذا وقع فيها
 ثم خرج حيا وكذلك البغل والمار إذا وقع فيها ولم يصل فيه الماء أما إذا وصل فيه ينزع ماء البئر كله
 وإذا الدجاجة إذا وقعت فيها ثم خرجت حيا لا ينقض منه استحسانا وكذلك سواكن البوت إذا وقع فيها
 ثم خرج حيا انتفاخ الفارة بمنزلة الشاة وكذا وقع قطعة لحم الميت وإذا الكلب إذا وقع فيها سواء أصاب
 أو لم يصب ثم خرج حيا يتنجس البئر وكذا الخنزير وكذا الخبث الحايض إلى انقطع حيضها أما التي لم ينقطع
 وقعت فيها وليس على أعضائها نجاسة فهي كالرجل الطاهر لا يتنجس بوقوعها جنبه خل في البئر لطلب الدلو
 فخل فيها فالرجل بحاله والماء بحاله عند أبي يوسف ومحمد كلاهما طاهران وعند أبي حنيفة كلاهما نجسان في
 رواية وفي رواية طاهران جنبه خل يد أو رجله في البئر لا يفسد ماؤها للحاجة كطلب الدلو ولو ادخل
 في الآثاء لا يفسد سحنا ولو ادخل رجله يفسد لعدم الحاجة خرا ما يؤكل له من الطيور الصغيرة
 والحمامة لا يفسد الماء والتوب وخرا ما لا يؤكل له من الطيور الكبار كالباري والذئاة يفسد ماء البئر
 إذا وقع عند أبي يوسف ولا يفسد الثوب في الآثاء قولان وخرا الدجاجة تفسد الماء وكذا خرا البط
 جبل البئر ودلوها طاهر ولزكان الصبي والنسوان يضعون أيديهم مكان الضرورة لنزع طين البئر
 التجلبب أنا وجنبج ماء البئر لا يجنبج البئر توضع فوق الماء المستعمل في البئر يفسد عند أبي حنيفة
 الاستحاضة إذا وقع فيها يتنجس بالاتفاق الميت إذا وقع في الماء أين وقع بعد الغسل لا يتنجس طاهر إلا
 لم يكن كافرا فإنه يتنجس ولو وقع الغسل وهو بمنزلة الخنزير فإن وقع قبل الغسل يتنجس طاهر الأرض
 إذا أصابها نجاسة فيبست ثم أصابها ماء صارت نجاسة في رواية ^{أو} تقاطع بول في البئر مثل رؤس الإبر
 ولو استقى ماء من الوادي وصبه في الخبيث بغير الغنم لا يتنجس الأولاني كالبيوت التي من ماء الحوض غسله
 بجري اليد فيحط ثم يغترف الماء منه بيد في الحال لا يجوز هذا الوضوء ولو لم يصب إلا من البئر وصبه في
 الكوز فأصابته ثم دخل الكوز فوطأه لا إذا عرف نجاسة الكيم وقع من قدمه خفة قطعة في الخبيث لا يتنجس
 يتيقن لبريها نجاسة وكذا لو وجد في الزكية خف خلق وكذا الدرع الذي يلبسه الصبيان إذا وقع في البئر فارة
 ماتت في البئر فنزع منها عشرين دلو فأصاب الثوب أكثر من قدر الدرهم لم يجز الصلوة فيه والمنزوح من
 العيسر إلى التلخيص طاهر وفي شرح صدر القضاء إذا كان غرق ماء البئر عشرة أذرع فصاعدا لا يتنجس بوقوع
 النجاسة في أصح الأقوال روي في الماء في البئر إذا كان بقدر الحوض الكبير لا يتنجس بوقوع النجاسة فيه بل يطرح عظمها
 ووقع في بئر فنزعوا منها وتعدل خارج العظم طهر وصار كمثل العظم أملا البئر من ماء الخبيث طهر بنزع جميع
 يتنجس التهم ثم انتقض الماء ثم نزع لا يطهر إلا لثوبها لا يفسد بنزع عشرين دلو التمكن القلب
 وإذا ما ينزع فيه كل الماء فقطع من الخبيث أو غيرها من الأثمة التي لا تجل شربها أو الدم أو البول بول الصبي و
 الحارة سواء وكذا بول ما يؤكل له ولا يؤكل لو استل الكلب انتقض وأصاب ثوبا أكثر من قدر الدرهم أضد

هذا غير لازم وإنما المعتبر عدم وصول النجاسة إليه وذلك يختلف بسلامة ورجاوتها الآدمي إذا وقع في البئر ثم خرج حيا لا يتنجس الماء إذا لم يكن على أعضائه نجاسة وكذا كل حيوان على كل حي إذا وقع فيها ثم خرج حيا وكذلك البغل والمار إذا وقع فيها ولم يصل فيه الماء أما إذا وصل فيه ينزع ماء البئر كله وإذا الدجاجة إذا وقعت فيها ثم خرجت حيا لا ينقض منه استحسانا وكذلك سواكن البوت إذا وقع فيها ثم خرج حيا انتفاخ الفارة بمنزلة الشاة وكذا وقع قطعة لحم الميت وإذا الكلب إذا وقع فيها سواء أصاب أو لم يصب ثم خرج حيا يتنجس البئر وكذا الخنزير وكذا الخبث الحايض إلى انقطع حيضها أما التي لم ينقطع وقعت فيها وليس على أعضائها نجاسة فهي كالرجل الطاهر لا يتنجس بوقوعها جنبه خل في البئر لطلب الدلو فخل فيها فالرجل بحاله والماء بحاله عند أبي يوسف ومحمد كلاهما طاهران وعند أبي حنيفة كلاهما نجسان في رواية وفي رواية طاهران جنبه خل يد أو رجله في البئر لا يفسد ماؤها للحاجة كطلب الدلو ولو ادخل في الآثاء لا يفسد سحنا ولو ادخل رجله يفسد لعدم الحاجة خرا ما يؤكل له من الطيور الصغيرة والحمامة لا يفسد الماء والتوب وخرا ما لا يؤكل له من الطيور الكبار كالباري والذئاة يفسد ماء البئر إذا وقع عند أبي يوسف ولا يفسد الثوب في الآثاء قولان وخرا الدجاجة تفسد الماء وكذا خرا البط جبل البئر ودلوها طاهر ولزكان الصبي والنسوان يضعون أيديهم مكان الضرورة لنزع طين البئر التجلبب أنا وجنبج ماء البئر لا يجنبج البئر توضع فوق الماء المستعمل في البئر يفسد عند أبي حنيفة الاستحاضة إذا وقع فيها يتنجس بالاتفاق الميت إذا وقع في الماء أين وقع بعد الغسل لا يتنجس طاهر إلا لم يكن كافرا فإنه يتنجس ولو وقع الغسل وهو بمنزلة الخنزير فإن وقع قبل الغسل يتنجس طاهر الأرض إذا أصابها نجاسة فيبست ثم أصابها ماء صارت نجاسة في رواية أو تقاطع بول في البئر مثل رؤس الإبر ولو استقى ماء من الوادي وصبه في الخبيث بغير الغنم لا يتنجس الأولاني كالبيوت التي من ماء الحوض غسله بجري اليد فيحط ثم يغترف الماء منه بيد في الحال لا يجوز هذا الوضوء ولو لم يصب إلا من البئر وصبه في الكوز فأصابته ثم دخل الكوز فوطأه لا إذا عرف نجاسة الكيم وقع من قدمه خفة قطعة في الخبيث لا يتنجس يتيقن لبريها نجاسة وكذا لو وجد في الزكية خف خلق وكذا الدرع الذي يلبسه الصبيان إذا وقع في البئر فارة ماتت في البئر فنزع منها عشرين دلو فأصاب الثوب أكثر من قدر الدرهم لم يجز الصلوة فيه والمنزوح من العيسر إلى التلخيص طاهر وفي شرح صدر القضاء إذا كان غرق ماء البئر عشرة أذرع فصاعدا لا يتنجس بوقوع النجاسة في أصح الأقوال روي في الماء في البئر إذا كان بقدر الحوض الكبير لا يتنجس بوقوع النجاسة فيه بل يطرح عظمها ووقع في بئر فنزعوا منها وتعدل خارج العظم طهر وصار كمثل العظم أملا البئر من ماء الخبيث طهر بنزع جميع يتنجس التهم ثم انتقض الماء ثم نزع لا يطهر إلا لثوبها لا يفسد بنزع عشرين دلو التمكن القلب وإذا ما ينزع فيه كل الماء فقطع من الخبيث أو غيرها من الأثمة التي لا تجل شربها أو الدم أو البول بول الصبي و الحارة سواء وكذا بول ما يؤكل له ولا يؤكل لو استل الكلب انتقض وأصاب ثوبا أكثر من قدر الدرهم أضد

يقال بالشركي تعجب

هذا إذا كان غرق ماء البئر عشرة أذرع فصاعدا لا يتنجس بوقوع النجاسة في أصح الأقوال روي في الماء في البئر إذا كان بقدر الحوض الكبير لا يتنجس بوقوع النجاسة فيه بل يطرح عظمها ووقع في بئر فنزعوا منها وتعدل خارج العظم طهر وصار كمثل العظم أملا البئر من ماء الخبيث طهر بنزع جميع يتنجس التهم ثم انتقض الماء ثم نزع لا يطهر إلا لثوبها لا يفسد بنزع عشرين دلو التمكن القلب وإذا ما ينزع فيه كل الماء فقطع من الخبيث أو غيرها من الأثمة التي لا تجل شربها أو الدم أو البول بول الصبي و الحارة سواء وكذا بول ما يؤكل له ولا يؤكل لو استل الكلب انتقض وأصاب ثوبا أكثر من قدر الدرهم أضد

وسائر السباع بمنزلة الكلب وكذا توهنا في البئر أو اغتسل لأن الماء المستعمل في إقامة القرية أو
 اسقاط الغرض نجس في الظاهر الرواية عند أبي حنيفة وتوقع في البئر خرقه أو خشيته نجسة ينزع كل الماء أو
 الروث وأخشاء البقر بمنزلة البول ومخجذ التبن والتبنان عفوق وبول الهرم والفأرة وخرقها نجس
 في الظاهر الرواية يفسد الماء والثوب بول الخفاش وخرق لا يفسدان الماء والثوب لتعذر الاحتراز
 عنه وتوقع بعر الغنم أو الكلب في البئر لا يفسد ما لم يتنجس وإفحاش ما يستكره الناس أو الناظر
 وقبل لم يكن لا يسلم كل دلو عن غير أو بغيره فهو فاحش وعمر محمد إن أخذ ربع وجه الماء فهو كثير ويستوي
 فيه الرطب البياض الصحيح والمنكسر في المصكان ذلك في المغارة وأما يعلو من جوف الدابة ثم يعود حكمه حكم
 الروث والبعر وذرق سباع الطير يفسد الثوب الخش ويفسد ماء الأولاني ولا يفسد ماء البئر وموت
 الطيور في الماء يفسد الماء يتوق فيه البرق والبحر وموت ما لا دم كالسمك وخوخة لا يفسد الماء لا يفسد غير
 كالعصير وغيره وكذا الضفدع بري كانت أو حرة فإن كانت الحية أو الضفدع عظيمة لها دم سائل يفسد الماء
 وكذا الذئبة الكبيرة في رواية وعن أبي يوسف جلد الآدمي أو لحمه إذا وقع في الماء لم يكن مقدار الظفر يفسد
 ولم يكن دونه لا يفسد ولو سقط في الماء طير لا يفسد الماء شعر الخنزير إذا وقع في الماء يفسد ما لم يتنجس
 العين وشعر الآدمي طاهر في ظاهر الرقبة وعلى قول من يقول بانه نجس لا يفسد ما لم يكن كثير أكثر من قدر
 عرق الأمان وكبنها يفسد الماء ولا يفسد الثوب ما لم يتنجس بمنزلة سور الحمار وعظم الميت وصورها وشعرها
 وقرنها وظلها وحافرها إذا بيس ولم يبق عليه دسوفة لا يفسد الماء إذا غسل المحدث الطاهر أطراف أصابعه
 ولم يغسل عضو تاما أشار الحاكم في المختصر إلى أنه يصير مستعملا وعن أبي يوسف أنه لا يصير مستعملا ما لم يغسل
 عضوا تاما وكذا إذا غسل الظاهر شيئا من غير أعضاء وضوءه كالجنب والخد إذا وقع في البئر فارة أو فارة
 أو فارة ينزع منها ثلثون دلو لأن الفارة لا يكون فوق الجرد يعني الفارة العبيد ثم في الجردين لا ينزع
 أكثر من عشرين أو ثلثين قال أبو يوسف الأربع كالثلاث وعلى قول محمد الأربع كالحسن وفي الحسن ينزع منها
 أو خمسون المرأة إذا وصلت ذواها بشعر غيرها ثم غسلت ذلك الشعر لم يصير الماء مستعملا ولم يغسل رأسا
 عليه شعرا طويلا يصير الماء مستعملا بغسل الشعر عظم الإنسان لا يفسد الماء لأنه طاهر بجميع أجزائه أما
 لا يباح الانتفاع به كرامة له والسقط إذا استعمل حكمه حكم الكبير ولو وقع في الماء بعد غسله لا يفسد ولا ينجس
 يستعمل يفسد الماء ولم يغسل غير مرة ولو وقع التمسيد في الماء القليل لا يفسد إلا إذا سال منه الدم الهرم
 إذا أكلت طعاما فسقط من فيها شيء يكره أكله وكذا لو لحست عضو إنسان لا يصلي قبل أن يغسل ذلك
 العضو ولو أكلت فارة فشرب من آثاء مرفور يفسده ولم يشرب بعد ساعة لا يفسد ولو وقعت اليد
 في جب ماء فأخرجت حية من ساعتها فتوضأ إنسان بذلك الماء جاز بئران وقعت في كل واحد منهما هرة ماتت
 فأخرجت من البئر وبنزع من أحدهما دلو وضبت في الأخرى ينزع من الثانية جميع الماء كما لو وقع شاة
 وماتت الثوب التجشع وجعل له ثلث قران فغل يوما مرة ويوما مرة من جان وقعت الفارة في الحب وتحت
 ثم صب قطرة من ذلك الماء في بئر فارة ينزع جميع الماء بقبضة وقعت من دجاجة مرقعة أو ماء لا يفسد
 ذلك وكذا النخلة إذا سقطت من أثمرها وقعت في الماء مبتلة لا يفسد وكذا الأنثى إذا خرجت من الشاة
 بعد موتها إذا ماتت العقرب أو القراد أو الحمامة في الآثاء لا يفسد ولم وقعت فيها جملة مات فيها ينزع منها

هذا إذا كان غرق ماء البئر عشرة أذرع فصاعدا لا يتنجس بوقوع النجاسة في أصح الأقوال روي في الماء في البئر إذا كان بقدر الحوض الكبير لا يتنجس بوقوع النجاسة فيه بل يطرح عظمها ووقع في بئر فنزعوا منها وتعدل خارج العظم طهر وصار كمثل العظم أملا البئر من ماء الخبيث طهر بنزع جميع يتنجس التهم ثم انتقض الماء ثم نزع لا يطهر إلا لثوبها لا يفسد بنزع عشرين دلو التمكن القلب وإذا ما ينزع فيه كل الماء فقطع من الخبيث أو غيرها من الأثمة التي لا تجل شربها أو الدم أو البول بول الصبي و الحارة سواء وكذا بول ما يؤكل له ولا يؤكل لو استل الكلب انتقض وأصاب ثوبا أكثر من قدر الدرهم أضد

المرء كل

لا يجوز التوضي به في فوائد غسل الأيدي وكذا ان أغلى شنان أو آس ويزيل النجاسة الحقيقية عن البدن
هكذا ذكر الكرخي والطحاوي وذكر الفقيه أبو الليث في مختلفاته أنه لا يزال بالاجتماع ولو طال بالماء
ما سواه ما لم يغسل به صارت حكمه لا الماء كالحل والعصير اذا خالط بالماء لكانت الغلبة للماء
لم يزل عنه اسم الماء فحكمه حكم الماء المطلق ولذا كانت الغلبة لذلك الشيء كانت حكمه حكم المقتد في شرح
الطحاوي وفي الفتاوى ولو توضأ بماء المذبح لا يجوز ولا يجوز التوضي بماء الفواكه ولا بماء اعصر الشجر ولا
بتوضأ بشئ من غير شربة ولما التوضي بنبيذ التمر عند وجود الماء فلا يجوز بالاجتماع وعند عدمه كذلك عند أبي
يوسف وعند أبي حنيفة يجوز وعند محمد يجمع بينهما وفي الغسل اختلف المشايخ على قول أبي حنيفة وهذا اذا كان
خلوا رقيقا يسيل على الأعضاء فان كان خثينا كالترب لا يجوز بالاجتماع وكذا اذا اشتد وصار مسكرا
لا يجوز بالاجتماع وفي شرح الطحاوي لو قدر على مكره وعلى نبيذ التمر توضأ بالماء المكروه ولو قدر على
مشكوك وعلى نبيذ التمر عند أبي حنيفة والنبيذ وعند أبي يوسف بتوضأ بالماء المشكوك ثم يتيمم ولا ينظر إلى
النبيذ وقال محمد يجمع بين التمسك احتياطاً وأنها ترك لا يجوز وإذا قدم أو أخر جاز وما يتصل بهذا الفتا
لومات في السن ان كانت جامداً فغير ما حوله ورعى به وأما طاهر فيؤكل البقية ولو كان ما يبعث
لم يؤكل وينتفع من غير جهة الاكل مثل الاستسباح وبيع الجلد يغسل الجلد بالماء ويطهر والشرب
منه عفو ويجوز بيعه وبين عيبه ولربما لم يبين للشيء في ردّه من جهة كراهية الجاهل مع
الصغير ثم الحار لا يؤكل وهل يجوز لغيره ينتفع به في غير وجهه الاكل اختلف المشايخ فيه من قال يجوز اذا
كان مذبوها كالترب اذا خالطه ودك الميت والزيت غالباً لكل وينتفع به في غير الاكل الى هنا كلام
التحريك يجوز التوضي بماء الفاكه ونفسه من ان يدق التفاح أو السفرجل ويطح بالماء ذقناً عذراً ثم يعصر
فيخرج منه الماء وقال بعضهم نفسهم ليدق التفاح والسفرجل ويطح بالماء ثم يعصر فيخرج منه الماء و
في الوجهين لا يجوز به التوضي كما بالماء الذي يسيل من الكرم في الربيع ولو توضأ بماء السيل يجوز ولو طال
التراب اذا كان الماء غالباً رقيقاً فرائاً كان أو أجاباً ولو كان خثيناً كالطين لا يجوز به التوضي عند
أبي يوسف يعتبر الغلبة من حيث الأجزاء لا من حيث اللون هو الصحيح وعلى قول محمد يعتبر الغلبة بتغير اللون
والطعم والرائحة ولو بل بالماء الخبز وبقي رقيقاً جاز به الوضوء ولو صار خثيناً لا يجوز ولو صب غابية
الخمر في نهر عظيم ورجل اسفل منه يتوضأ أو يشرب جاز لغيره يظهر اثره في ذلك اذا كان على برهة خجاسة
فسمي بخمر مبلولة ثلث مرات حكى الفقهاء أنه قال يطهر اذا كان الماء متقاطراً على يده فاشي **الفصل**
الثالث في الحيض اذا رأت الدم ينفذ عن الصلوة وغيرها فاذا رأت نضاباً وطهرت صارت
لها عدداً وموضعا خاصاً عن غيرها فليس حيضاً تاماً طاهر وقامت حايضاً فيحضرها من حين
وفي عكس طهرتها من حين قامت بخروج الكناية عن الحيض لمجرد الانقطاع المعلقة حالة الحيض يعلم فاف
حقاً لا آية وفيما دون آية خلافاً لما كتبه الفقه بالتمتع للمنفقة جاز دون الحيض لزيارة قبره
دخل صلى وقرأ الدعوات والتمتع انما نستعينك جواب آذان ونحوه يسمى للحيض في وقت كل صلوة
لن يتوضأ ويجلس في مسجد بينهما وسبح وتكلم مقدار أداء الصلوة لو كانت طاهرة بلغت ورات
دماً ويوماً لا هكذا شهر فحشر من كل شهر حيض من أي امرأة صابغاً استغفر الله تعالى ويحشر

مطار ولو توضأ بماء اعلى لا يجوز

مطار حايض من دبرها فليس حيضاً
مطار حايض من دبرها فليس حيضاً
من حين قامت حايضاً في وقت كل صلوة

يصدق

لن يصدق نصفه يار كذا قوله اقل الحيض ثلثة ايام ولما ليها يريد به ليلة يقع في بعض هذه الايام ولا يريد
ثلاث ليال مقدرة به كقديس بثلثة ايام وعليها قال ابو حنيفة ان رأت المرأة في اول اليوم غدقاً دماً ثم
انقطع ثم رأت في اليوم الثاني ساعة ثم رأت في اليوم الثالث ساعة ثم انقطع بالحيض هذا حيض كله وذكر
الصدر الشهيد في الجاهل الصغير لكان المجلد مشتراً لا يحل اخذ المصحف لترى يكن مشتراً لا يحل وهذا
اخر من الحائض والغلاف قوله وان انقطع دماً لعشرة ايام جاز وطهرها قبل الغسل يريد به اذا
انقطع للدم بعد تمام العشرة والا فليقطع بعد تمام ليس بالدم حتى يحل له لبسها والدم سائل لان
ذلك استحاضة ولن يقطع قبل تمامها لا يحل وطهرها حتى تغسل أو يتيمم أو يمضي عليها وقت صلوة
يجب عليها فضاء تلك الصلوة ومن ابتدأت مع البلوغ استحاضة فحيضها عشرة ايام من كل شهر يريد به
عشرة ايام من اول ما رأت سواها كان ذلك في العشرة الاول او الثاني او الثالث واختلف المشايخ في
تقدير بلوغ المستدأة قال ابن عبد الله الزعفراني اذا تم لها تسع سنين وهو قول محمد بن مقاتل الرزازي
واحد قول ابو محمد بن سلام واجمعوا لثلاث سنين وما دونها اذا رأت الدم لا يكون حيضاً واثبت
تسع سنين وما فوقها اذا رأت الدم يكون حيضاً واختلف المشايخ في ابنت ست وسبع وثان اذا رأت
الدم قال بعضهم يكون حيضاً وقال بعضهم لا يكون حيضاً فلهما والطهر اذا تخلل بين الدمين في مد
الحيض فهو كدم الجارية وهذا على الاطلاق انما هو قول أبي يوسف في الروايتين عن أبي حنيفة
اما عند محمد لكان الطهر المتخلل بين الدمين اقل من ثلثة ايام وكذا ساعة فهو كذا ولو كان ثلثة
ايام فصاعداً لكان الطهر مثل الدمين أو الدمان أكثر بعد لكان في العشرة فهو ايضاً كالدم
الجاري ولذا كان الطهر أكثر من الدمين فصل بينهما ثم ينظر ان كان احد الجانبين ما يمكن ان يجعل
حيضاً فهو حيض والاخر استحاضة ولو كان في كل الجانبين ما لا يمكن ان يجعل حيضاً فذلك كله استحاضة
ولا يتصور ان يوجد في كلا الجانبين ما يمكن ان يجعل حيضاً لانه اذا كان كذلك يكون الطهر اقل من الدمين
الا اذا رأت قبل ايامها دماً ايضاً فيجعل الاول حيضاً ثم الاصل عند أبي يوسف وهو آخر قول أبي حنيفة
في مسائل الحيض لكان الطهر المتخلل بين الدمين اذا انتقض خمسة عشر يوماً لم ينفصل بينهما ويكون كالدم
المستمر ثم ينظر لكان ذلك كله في العشر فهو حيض سواء كانت المرأة مبتدأة أو صاحبة عادة و
لكان تزيد على العشرة لكانت صاحبة عادة ردت الى ايام عادتها وما زاد على ذلك استحاضة ولو كانت
مبتدأة فالعشرة من اول ما رأت حيض ويسوي في ذلك رأت من الدم وما لم تروا زاد على ذلك والذي فيه
فهو استحاضة والباقي طهر فعلى هذا لو رأت يوماً دماً فافقطع ثلثة عشر يوماً ثم رأت يوماً آخر دماً فالعشرة
كلها من اول ما رأت حيض مبتدأة كانت او صاحبة عادة ويوم من الخمسة الباقية استحاضة والباقي
طهر وهذا عند محمد بن علي بن محمد بن عيسى من ذلك حيضاً واصل آخر قول أبي يوسف يبدأ الحيض بالطهر
ويختم به بشرط ان يكون قبل ابتداء دم وبعد انتهاء دم ويجعل الطهر حيضاً باطالة الدمين ومن اصل
محمد أنه لا يبدأ الحيض بالطهر ويختم به وثمة الاصلين يظهر في مسائل بينها للمرأة اذا كانت عا
عشر ايام من اول كل شهر وطهرها عشر يوماً فزادت مرة قبل عشرتها يوماً دماً وطهرت عشرتها
كلها ثم رأت بعدها يوماً دماً فأيامها العشرة كلها حيض واليوم الذي رأت فيه الدم استحاضة في

مطار ولو توضأ بماء اعلى لا يجوز

دما

قول ابي يوسف وفي قول محمد لا يكون شيء من ذلك حيضاً وفيها لو رأت قبل عشرتها يوماً دماً ورأت يوماً
 اول عشرتها طهر ثم رأت ثمانية ايام من عشرتها يوماً ورأت اليوم العاشر طهرًا ثم رأت اليوم الحادي
 عشر دماً فعشرتها في قول ابي يوسف حيضاً ولو كان ختمها وابتدأها بالطهر وعند محمد يكون حيضاً
 ثمانية ايام التي رأت في ايامها وتوهم تر قبل عشرتها يوماً دماً والمسيلة بحالها فيضها تسعة ايام عند
 ابي يوسف ولا يبدأ الحيض منها بالطهر لانه ليس قبله دم وتختتم به لانه بعد دماً ومنها اذا رأت قبل
 ايامها يوماً دماً وطهرت في اول يوم من ايامها ولم تر بعد ايامها شيئاً وطهرت في آخر يوم من ايامها
 والمسيلة بحالها فيضها ايضا تسعة ايام عند ابي يوسف ولا يخرجه الحيض بالطهر لانه ليس بعد دم وعند
 محمد حيضاً ثمانية ايام على ايامها ما يكون قبلها ولا بعدها دم والمسيلة بحالها يكون حيضاً ثمانية ايام
 بالاجماع وانفق اصحابنا جميعاً انه لا يكون حيضاً من الجانبين جميعاً حتى يكون بينهما خمسة عشر يوماً
 فان كانت المرأة صاحبة عادة فرأت قبل ايامها لا يكون حيضاً ورأت في ايامها ما يكون حيضاً الا يكون
 الحيض لم يجاوز العشرة فذلك كله حيض بالاجماع ولا رأت قبل ايامها ما يكون حيضاً ولم تر في ايامها شيئاً
 او رأت قبل ايامها ما يكون حيضاً ورأت في ايامها يوماً او يومين او رأت قبل ايامها دماً لا يكون
 وفي ايامها كذلك ولو جمع بينهما بلغ ما يكون حيضاً فان هذه الاصول الثلاثة اختلفوا اصحابنا فيقال
 ابو حنيفة الامم موقوف ان رأت في المرة الثانية مثله يكون حيضاً ولم تر في المرة الثانية مثله لا يكون حيضاً
 ولا يجزئها قضاء ما تركت فيها من الصلوات وقال ابو يوسف ومحمد يكون ذلك حيضاً غير ان عند ابي يوسف
 يكون ذلك عادة لها بمرح واحد وعند محمد لا يكون عادة حتى ترى مثله مرتين كما هو قول ابي حنيفة فان رأت
 قبل ايامها ما يكون حيضاً وفي ايامها كذلك غير ان للجمهور لم يجزئ العشرة فالمرء في عادتها يكون حيضاً
 بالاجماع والمرء في عادتها فعن ابي حنيفة روايتان في رواية ابي يوسف عنه وهو قوله لندركه حيضاً
 وفي رواية محمد عنه لندركه موقوف حتى ترى في المرة الثانية مثله فان رأت في ايامها ما يكون حيضاً وان
 العشرة فانه يرد ايام عادتها مقداره عادتها ويكون حيضاً وبعد ايامها ما يكون حيضاً ولا يكون حيضاً
 لندركه العشرة بجميع ما رأت يكون حيضاً وما زاد على ذلك فهو مخاطرة ولا رأت بعد ايامها ما يمكن جعل حيضاً
 ولم تر في ايامها شيئاً او رأت في ايامها ما لا يمكن جعل حيضاً وبعد ايامها ما يمكن جعل حيضاً او رأت بعد
 ايامها ما لا يمكن جعل حيضاً في ايامها كذلك وبالجموع بينهما يبلغ حيضاً فعن ابي حنيفة في هذه الفصول الثلاثة روايتان
 في رواية الحكم فيها موقوف كما قال في المتقدم على ايامها وفي رواية يكون حيضاً بدلاً عن ايامها وهو قولها
 غير ان عند محمد لا يكون عادة لها بالمرح الواحد كما هو قول ابي حنيفة وعند ابي يوسف يكون ذلك عادة لها
 ويظهر الاختلاف فيما رأت خلا عادتها مرة اخرى ثم استمر بها الدم في الشهر الثاني فانها تر في ايام عادتها
 القديمة عند ابي يوسف تر في ايامها مرة اخرى ولو انها رأت ذلك مرتين ثم استمر بها الدم في الشهر
 الثالث فانها تر في ايامها مرة اخرى فلو كانت المرأة عادة معروفة في كل شهر خمسة ايام ثم استمر
 فيضها خمسة ايام من كل شهر وكذا استخاضه في **الفصل الرابع في المسح على الخفين** ثابت
 بالسنن المشهورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قولاً وفعلًا حتى قاله للحارث بن ابي اسحق ادركت سبعين رجلاً لم يسمي
 رضوان الله عليهم بغير مسح يرون المسح وقال ابو حنيفة ما قلت المسح حتى جادني فيه مثل ضوء الشمس

المرأة

وقال الكوفي اخاف الكفر على من لم ير المسح على الخفين لان الآثار التي جاءت فيه في حديث التواتر من الكافي
 وشروط جواز المسح على الخف لئلا يكون لا يسح الخف على طهارة كاملة قبل الحدث سواء لبس خفيه بعد
 توضع وغسل رجله أو غسل رجله أو غسل احد رجله أو غسل الخف على رجله أو غسل الخف على رجله
 ثم غسل الرجل الاخرى ولبس الخف عليها ثم اكمل الطهارة قبل الحدث فانه ^{في} رجل لبس خفيه بطهارة
 كاملة ومسح عليها بعد ذلك ثم دخل الماء في احد خفيه فانه ينظر ليرى الماء الى الكعبين فيمسح عليه غسل
 الرجل الاخرى لانه صار احد رجله مغسولاً ولم يبلغ الماء الى الكعبين فيمسح الرجل الاخرى فتاوى
 نقل من فتاوى الشاذلي لشراب بن الكبريا من المحدث تحت الخف يمنع المسح على الخف لكونه فاصلاً وقطعة
 كرايس ثلث على الرجل لا يمنع لانه غير مقصود في التبرك بل فيهم ما ذكر في الكافي انه يجوز المسح لان الخف غير
 الصالح للمسح لم يكن فاصلاً عند لبس المحبوق عليه بان لا يكون اكبر من فاصلاً اولاً ثم كعبه ولو كان
 مكشوفاً مقدار ثلث اصابع لا يسح وشركان اقل منها يسح تحيط اذا لبس مكعباً لا يرى من كعبه قد
 الا مقدار اصبع او اصبعين جاز المسح عليه وهو بمنزلة خف لاساق له خف لانه المغيبين والساكنان والوجه
 المسح لم يجز على الجوز عند ابي حنيفة لانه لا يمنع من الخف اذ الخفين كالترقيق لا يمكن مواظبة المشي عليه
 بخلاف المنعل والمجدد جوزه خفياً وهو ما يقوم على الساق بلا ربط كجوز مضمون وروى رجوع
 ابي حنيفة مع قولها وبه يعني لما روي انه عليه السلام مسح على جوبه ولا بد من المشي فيه فصح ان المسح على
 منجد من لبس وعلى خف بلا ساق لو ستر كعبه وذكر انه لم يجز على جوب مضمون ويجوز على الجارح
 المشقوق على ظهر القدم وله ان يزار يندھا عليه فيستره لانه كغير المشقوق ولا يظهر من ظهر القدم
 شيء فهو كجوز الخف وفي الخلاصة انما لو كان اذا ستر القدم والكعب لا يرى منه الا اقل من ثلثة اصابع
 جاز المسح عليه الجوب من الغزل كالجوب المتعار خفيه على الخلا ولا يجوز على رقيقه واجمعوا انه يجوز
 لو منغلاً او مجلداً يقال جوب مجلد اذا وضع الجلد على اعلاه واسفله وجوب منغل اذا وضع الجلد
 اسفله كالمنغل ولو كان من الكبريا لم يجز وشركان من الشعر فالتصحيح لئلا يكون ضلماً عيسى معه فرج
 او من جن نوعي الخلاص فحجب على الجوفين لولبهما على الخفين قبل المسح كخف على خف فلو لبسها
 وحدهما لم يجز وكذا لولبهما على الخفين الا لئلا يكون رقيقاً يصل البلل الى الخف ولو لبس الخف على جوب
 من كبريا لم يجز مما لا يجوز المسح عليه هل يجوز المسح عليه ام لا ذكر في المعراج الثانية شرح الهداية جواز
 عند الشافعي ولم ارفه رواية عن ائمتنا جوازاً وعدواً ويبقى يجوز اذ الخف يصير بدلاً عن الرجل لا عن
 الجوب لما ذكر في مسح المحبوق على الخف وايضاً جواز المسح على الجارح بشر ما قلنا اذ الجارح لا يلبس الا
 باللفاف غالباً وهي في معنى الجوب من كبريا من خوص ^{تسمى} قال في التبيين مجزئ مسح الرأس باصبع اصبعين
 ومجزئ بالثلاثة ولو مسح بالاربعة لم يكن مفتوحاً جاز فاق وضع بثلثة اصابع ولم يندھا لا يجوز
 في الرأس والخف وعند محمد يجوز والمسح باصبع او باصبعين قدر ربع الرأس لا يجوز عند الثلاثة اما لو مسح
 باصبع واعاد الى الماء ثلث مرات يجوز ولو مسح باصبع واحد جوازها الاربعة الصلح لا يجوز ولو مسح
 باصبعين جوازها سواء كان الماء متقاطراً او لا هو الا مسح ولو مسح رأسه بما اخذ من خفيه لا يجوز ولو كان
 في كفه بل مسح برأسه او خفيه لا يجوز ولو غسل وجهه مع الرأس جاز ذلك عن المسح ولا يجوز المسح على القلنسوة

ان

بستره يتيك

مطلوب مسح برأسه بما اخذ من خفيه لا يجوز

مطلوبه در آن کان علی راسها خضاب

والعامة وكذا لومع المرأة على الحمار إلا إذا كان الماء متقاطراً بحيث يصل إلى الشعر في جازٍ ومج
المرأة على شعرها وكذا العلوية وفي الغسل يفترض إيصال الماء إلى البشرة فإن كان على رأسها
خضاب فمضى على الخضاب إن اختلطت البلل بالخضاب خرجت عن حكم الماء المطلق لا يجوز المسح بها
شعرة أو شعرها طويلاً فمضى تحت أذنيه لم يجز ولرسوخ ما فوقها جاز المسنون في المسح ليس بمسح مرة
بإحدى واحدة عندنا والتسليك بدعة وقال بعض العلماء لا بأس به واستيعاب الرأس سنة وكيفية أن يبل
كفيه وأصابع يديه ويضع بطون ثلث أصابع من كل كف على مقدم الرأس ويعزل السبابتين
والأبهامين ويجذ في الكفين ويجزها إلى مؤخر الرأس ثم يمسح الفتون بالكفين ويمسح ظاهر الأذنين
باطن الأبهامين وباطن الأذنين بباطل السبابتين حتى يصير ما تحت السبابتين لم يمسح مستعملاً والسنة أن يبدأ
بالمسح بمقدم الرأس عندنا وأما مسح الأذنين فسنه فلا يأخذ للأذنين ماءً جديداً ولو فعل في مسح الأذنين
لا يوجب مسح الرأس ومسح الرقبة الصحيحة أدبٌ وأما المسح على الجباير على قول من يقول بأنه فرض فلا يستعاب
فرض وهو رواية عن علي بن عيسى وفي رواية أخرى عنه لومع الأكثر يجوز وعليه الفتوى ولو ترك المسح على الجباير
لنكان بضره جاز وكذلك عند أبي حنيفة مع خلافاً لهما هذا قول أبي حنيفة الأول ثم رجع إلى قولهما وفي نسخة
الامام الوالد مع رجل به جرح وهو يخاف أن يغسل بضره فيمسح على العصاة فسقطت العصاة فبذلك يعصاة
أخرى فالأحسن أن يعيد الغسل المسح ولم يجز جاز ولا يتوقت هذا المسح بوقت ولا فرق بين شدة على
الوضوء أو على غير الوضوء رجل بأصبع قرحة فادخل في الملة أصبعه أو المرفق في موضع القرحة
ومسح عليها جاز له المسح إذا استوعب المسح العصاة وكذا في حق المتصدق وعليه الفتوى وإيصال الماء
إلى الموضع الذي لم يستع العصابة فرض رجل على ذراعيه جباير فمسحها في إناء يريد بذلك المسح عليها
لم يجز وأفسد الماء ولو كان على أصابع يده أو كفة جباير فمسحها في إناء يريد بذلك المسح عليها اجزاه
لم يفسد الماء ولو لم يمسح برأسه في الوضوء فادخل رأسه في الإناء يريد المسح اجزاه ولم يتحسروا ما بين
المسح على الخفين يمسح المقيم يوماً وليلةً والمسافر ثلثة أيام وتباليها وأبداء الدية من وقت الحديث وأما
يجوز المسح من كل حدث موجب للوضوء دون الغسل وأما يجوز المسح إذا لم يمسح على طهارة كما
فإن غسل رجله أولاً فقط ولبس خفيه لم يجز له للمسح ولو غسل رجله وبس خفيه ثم أحمل وضوءه قبل
الحديث جاز له المسح عندنا وعليه هذا لو توضأ وغسل رجله اليسرى وبس أحد الخفين ثم غسل الرجل الأخرى
ولبس الخف الآخر ثم أحدث والجنب والخب إذا اغتسل وبقي على جسده لمعة فلبس الخف فغسل اللعة
ثم أحدث يمسح ويمسح مرة واحدة ويبداً من قبل الأصابع إلى الساق ولو بدأ من أصل الساق يجوز لكنه ترك
السنة ولو وضع الكف وبدها كلاهما حسن والأحسن للمسح بجميع اليد ولو مسح بثلث أصابع طار
لما مر في الرأس واختلفوا في ما إذا لم يمسح بثلث أصابع من أصابع اليد أو من أصابع الرجل قال الكوفي
من أصابع الرجل وقال أبو بكر الرازي يعتبر أصابع اليد ويمسح ما بين أطراف الأصابع إلى الساة ويفرج
بين أصابعه قليلاً ولو مسح بظاهر كفة جاز والتحسين مسح بباطن كفة وموضع المسح ظهر القدم فإنه قال
في الترياقا في رجل قطعت إحدى رجله وبقي منها شيء يسير فلبس الخف على الصحيح فإنه لا يجوز المسح عليه
ولو لبس الخف على مقطوعة لكان البتة أقل من ثلث أصابع لا يمسح أيضاً ولو كان ثلث أصابع لكن العقب

مظلم وكذا ان حق المفتصله عليه التتوي

ملہ

لا من موضع

لا من موضع المسح كذلك وإن كان ظهر القدم ولو امر أساناً لم يسح على خفيه جاز ولو توضأ ومسح على
الخف فتوى به التعليم دون الطهارة يصح بناء على مسيلة النية في الوضوء ولو توضأ ونسي مسح خفيه
ثم خاض الماء فاصاب ظاهر الخفين وباطنهما يجزبه لمسح ولو مشى في الخشيش فابتل ظاهر الخف بالماء
أو بالمطر يجوز وبالأصل اختلف المتأخر في فيه فالأصح أنه يجوز وإذا مسح على طرأت النبيذ أو التيمم
وجد الماء نزع خفيه وقال في الزيادة فيه اختلف المتأخر في على قول أبي حنيفة وعنده محمد بن كسيرة
الحار ولو توضأ بسور الحمار ثم يتيمم أو لم يتيمم حتى احدث ومعه سور الحمار توضأ ومسح كذا هذا المتأخر
إذا توضأت ولبست خفيه مسح ما دامت في الوقت فإذا خرج الوقت نزع خفيه وغسلت حليها
عند الثلثة وهذا إذا كان الدم سائلاً عند التمسك عند الطهارة أو عند احدهما أما إذا كان منقطعاً
عند التمسك كمال المد يوماً وليلة أو ثلثة أيام ولو توضأ وغسل رجله أولاً ولبس الخفين ثم استنجى ثم
اتم الوضوء إذا استنجى على وجه الثلثة لا يسح تراخى وإن كان على غير النية يسح في كتاب زر بن ولو مسح
باطن خفيه دون ظاهرهما لم يجز عندنا **المسح على الجوارق** إن كان يستتر القدم ولا يرى من الكعب
لا من ظهر القدم إلا قد أصبح أو اصبعين جاز المسح عليه وإن لم يكن كذلك لكن ستر القدم بالجلد كان
الجلد متصلاً بالجوارق بالخز جاز المسح عليه وشد بشئ غزلاً ولو ستر القدم بالثفافة جاز مسح
سرقنديه ولم يجوز مشايخ جاز **وإن المسح على الجوربين** إن كانا خنبيين متعبدين بجوز المسح عليهما عند
حج به وعندهما يجوز والخنبيين ما يستمسك على الساق من غير أن يشد بشئ فإن كان للجوربين مسح غزلاً
صوف لا يجوز المسح عليه عندهم فإن كان الجوربين من غزل رقيقاً لا يجوز المسح عليه وإن كان خنبيين متمسكاً
ويستر الكعبين ستر لا يبدو للناظر على هذا الخلاف واجمعوا أنه لو كان منعقلاً أو مبطناً يجوز المسح
عليه ولو كان من الكبراس لا يجوز المسح عليه فإن كان من الشعر فالصحيح أنه إن كان صلباً مستمسكاً بشئ
فخرج أو فخرج على هذا الخلاف فإن كان ما يلي ظاهر القدم مشقوقاً إن كان يبدو قدماً فإن كان هتياً
لذلك الشق خطاً أو شبراً وكان يشد ما شد استتر قدماه فهو كجوربين غير مشقوق وإن كان يستتر بعضه
دون البعض فذلك كالحرق ولو كان من جلد رقيق فالأصح أنه على هذا الخلاف **وإن المسح على الخفاف**
المتخذ من الثوب التركية فالأصح أنه يجوز المسح عليه ويسح على الجرموق فوق الخف عندنا فإن لبسها
وحدتها يسح عليها ولا يجوز المسح عليه حتى يكون الإديم على أصابع الرجل وظاهر القدمين وقوله لا ح
إذا كان أسفل من كبراس فإن كان من الصرم أو الجلد يجوز والخف على الخف كالجرموق ويجوز المسح عليه
وتغير الجوربين المتعلل لا يكون الجوربين المتعلل كجوارب الصبيان الذين يشون عليها في خونة الجوربين
وغلط المتعلل بجوز المسح عليه وإنما يجوز المسح عندنا إذا لبسها فوق الخف قبل نزعهما على الخفين
أما إذا مسح على الخف أولاً ثم لبس عليهما الجرموق ليس له نزع المسح على الجرموق وكذا لو احدث بعد لبس
الخف ثم لبس الجرموق ليس له نزع المسح على الجرموق وكذا إذا أسعاً بفضل الجرموق من الخف ثلاثة أصابع
على تلك الفضلة لم يجز إلا إذا مسح على الفضلة بعد نزع قدم رجله على تلك الفضلة حينئذ جاز ولو زال
رجله عن ذلك الموضع أعاد المسح ولو أدخل يده تحت الجرموق فمسح على ظهر الخف لم يجز ولو مسح على الجرموق
ثم نزع أحدهما مسح على الخف الباقيين والجرموق الباقى وفي بعض روايتان الأصل ينزع الجرموق الباقي و

تفتیک

يسح على الخفين وفي التجر يد ينقص المسح فيها وتوزع احد الخفين بعد مسح عليها ينقص على اليد
ثم انما يجوز المسح على الخفين اذا لم يكن فيها خرق كبير فان كان قليلا لا يمنع المسح والكثير مقدرا
اصابع من اصابع اليد وفي رواية الزيادة ثلاث اصابع من اصابع الرجل ولزكان الخف صليلا لا
منه شيء يجوز المسح عليه ولزكان يبدو في حالة المشي دون حال وضع القدم على الارض لم يجوز المسح وكذا
لو كان يبدو ثلاث من انا مل الرجل قال الامام الشريفي هو الاصح انه لا يجوز المسح وقال ثعلبي
للخواتي مع لما كان رأسها مستورا ولزكان راس الانامل مكشوف لا يمنع جواز المسح عليه ولو كان الخرق
في ساق الخف لا يمنع جواز المسح ولو كان في اسفل الخف يمنع ولو كان في ظاهر القدم فهو بمنزلة ما لو
من قبل الاصابع ولو كان من قبل عقبه فذلك في بعض النسخ وفي نسخة ثعلبي والامام خواهر زاد
رحمهما الله لكان المكشوف من قبل عقبه اكثر من المستور لا يجوز المسح عليه ولزكان اقل جواز وفي الجاهل الصغير
للغاضي الامام لكان الخرق في مقدم الخف من قبل الابهام فان كان الابهام وجارها مكشوفة والباقي مستورا
جاز وتعتبر ثلاث اصابع حقيقة وحكي القدوري الحكيم انه جعل الابهام كاصبعين ولو لبس المكعب ولا
يري من كعبه الا قدرا اصبع او اصبعين جازا المسح عليه وجمع الخروق في خف واحد ولا يجمع خفين
النجاسة لو كانت على الخفين او على الثوب على كل واحد منهما اقل مقدار الدرهم لكن لو جمع بينهما
صارا اكثر مقدرا الدرهم يجمع وينع جواز الصلوة وكذا لو كان في ثوب الصلوة في موضع جمع وكذا لو كانت
النجاسة تحت قدميه تحت كل قدم اقل مقدار الدرهم لكن لو جمع يبلغ اكثر من قدر الدرهم يجمع ولا يجوز صلوة
ولو كان في موضع جود اقل مقدار الدرهم وتحت قدميه اقل من قدر الدرهم يجمع وسواء كانت النجاسة على
او على الارض تحت قدميه او في موضع سجوده ولو كان في ثوب الصلوة اقل مقدار الدرهم وتحت قدميه على الارض
اقل مقدار الدرهم ولكن لو جمع يبلغ اكثر من قدر الدرهم لا يجمع وفي العراق لا يقدر على ثوبك صلت فيه فاة
لنكشف من كل ساق منها اقل من ربع اوجاجه كان مثل ربع احد الساقين فاتها تصلي جالسة والخرق
في اذني الا خفية هل يجمع اختلاف المشايخ في فيه واعلام الثوب يجمع وفي الزيادة رجل في احدي رجله حادة
لا يتطوع عليها مسح على الخرقه وغسل الرجل الصحيح وبس الخف على الصحيح فاحذر لا يمنع على الخف لان
المسح على الجبير كالغسل لما تحتها فيؤذي الى الجمع بين البدل والبدل منه وعلى قياس ما روي عن ابي جعفر
انه لو ترك المسح ولو مسح لا يضرك ينبغي لشجره فان لبس الخف على الصحيح ومسح على الجبيره وبس الخف على الخرقه
ثم احدث مسح عليها فلو لبس خفيه على طهارة كاملة ومسح عليها ثم دخل الماء في احدي خفيه لم يبلغ الكعب
حتى صار جميع الرجل مغسولا لا يجزئ عليه غسل الرجل الاخرى وينقص مسح وتيمم يبلغ الكعبه قال
ان اصاب اكثر من احدي رجله ينقص وفيه اختلاف المشايخ واذا بدا الماء مسح ليرخلع خفيه ونزع القدم
من الخف غير انه في الساق بعد فقد انقص مسح عندنا ونزع بعض القدم عن مكانه على خفيه لان
زال عقب الرجل عن عقب الخف او اكثر انقص مسح وهو رواية عري يوسف رح وفي رواية اخري ان نزع
من ظهر القدم قدر ثلث اصابع ينقص مسح وعن محمد بن يحيى في ظهر القدم في موضع المسح قدر ثلثه
اصابع لم ينقص مسح وفي رواية لكان جال يكتنه المشي بعد ما تحرك قدمه عن موضعه فهذا لا يمنع المسح
ولو كان الخف واسعاً وكان اذا رفع القدم ارتفعت القدم حتى يخرج العقير اذا وضع القدم عاد

استرها

مطلوب الخروق فاض واحذر ولا يجمع

مطلوب الخوقة اذا كانت الاضحية على الخف

عند مسحها

الى موضعها

الى موضعها هذا لا بأس به وفي نسخة الامام خواهر زاده به اذا زال الخف عن الرجل فخرج اكثر القدم من
قبل عقبه حتى لا يبقى في الخف الا قدر ثلث اصابع يجوز المسح على الباقي وكذا لو كان الرجل اعرج يمشي
على صدره قدميه وآبى في الخف قدر ثلث اصابع يجوز المسح على الباقي ايضا ولزكان اقل من ذلك
لا يجوز واذا انقضت وقت المسح ولم يحدث في تلك الساعة فعله نزع خفيه وغسل رجله ويسح عليه اعاد
الوضوء ولو استكمل الرجل مسح الاقامة ثم سافر نزع خفيه وغسل رجله اما اذا لبس الخف وهو مقدم ثم سافر
قبل ان يحدث فانه مسح كالمن السفر بالاجماع ولو توضأ ولبس الخفين ثم احدث ومسح على الخفين ولم
يمسح وقبل استكمال يوم وليلة سافر مسح مسح المسافر من عند الثلاثة ولزقدم المسافر من بعد
ما مسح يوماً وليلة او اكثر نزع خفيه ولم يعد شيئاً من تلك الصلوات ولا قدم المسافر قبل استكمال يوم وليلة
مسح مسح المقامين واذا انقضت مدة المسح الا انه يخاف ذهب رجله من البرد نزع الخف جاز
له لمسح ولزطال فان انقضت مدة مسحه وهو في الصلوة ولم يجد ماء يمسح على صلوة وفي
النواذر اذا نيتهم لبس خفين او توضأ ببئذ التمر او بسور الحمار وتيمم لبس خفيه ثم وجد الماء
المطلق ينزع خفيه لأن الطهارة كانت ضرورية **الفصل الخامس في التيمم** التيمم لا ينظر
الى آخر الوقت اذا كان على طبع نزع وجود الماء اما اذا كان في موضع لا يرجو الاخر واذا اخرج
لا يفرط في التأخير حتى لا يقع الصلوة في وقت مكروه فان تيمم قبل طلب الماء وصل في العزاة
لا يجوز وفي الغلوة يجوز وكذا لو تيمم في اول وقت او قبل دخول الوقت جاز عندنا فان وجد
الماء بعد ذلك ان وجد قبل الشروع في الصلوة بطل تيممه ونزع وجد بعد ما شرع في الصلوة تفسد
بخلاف صلوة العيد وصلوة الجنازة ثم هل يجتنب الماء تغلب على ظنه ان يقره ماء او اخبر
يجب عليه الطلب الغلوة ونحوها اما لم يجد الطلب من الاخبار او غلبه الظن في شرح القدوري المسألة
اذا كان على يقين من وجود الماء او غلبه ظنه على ذلك في آخر الوقت فتيمم في اول الوقت وصلي لكان بينه وبين
بين الماء بمقدار ميل جاز واذا كان بينه وبين الماء اقل من الميل ولكن يخاف فوت وقت الصلوة
لا يتيمم والمسافر والمقيم فيه سوار والشرط لئلا يكون بينه وبين الماء ميل او اكثر ولم يعلم ان بينه
وبين الماء ميلاً او اقل واكثر ولكن خرج ليجتنب فلم يجد الماء لكان بحال لو ذهب الماء خرج
الوقت تيمم في آخر الوقت هكذا في التوازن ولو تيمم وفي رجله ماء لم يعلم به جاز له التيمم وعندنا في
يوسف رح في الآخر لا يجوز له التيمم سوار وضع هو ونسبه او وضع غيره وعلى هذا التحريم في الركوة
ولو صلى عرياناً وفي رجله ثوب وهو لا يعلم اختلاف المشايخ فيه وعرف محمد به انه تجزئ واجمعوا
لث الادوات لو كانت معلقة في عنقه او على ظهره وفي الادوات ما لم يحجز التيمم في الاصل وفي
شرح الطحاوي ولو كان الماء معلقاً بالاكاف في مؤخر الاكاف وهو ركب فشيء يحجزه التيمم ولو
كان في مقدم الرجل لم يحجز ولو كان هو سائلاً لكان في مؤخر الرجل لا يجوز ولزكان في مقدم
يجوز ولو طن لث الماء قد قضي فتيمم وصلى ثم تبين انه لم يقف لا يجوز بالاجماع ولو كان على كفارة
اليامين فصام وفي رجله طعام اوله عند نسيه لا يجوز له الصوم بالاجماع ولو تم بالماء وهو تيمم
ككته نسي انه متيمم ينقص تيممه ولو تم التيمم بالماء وهو نائم على الدابة او غير ما لم يعلم ينقص

مطلوب اذا كان الرجل اعرج يمشي على صدره قدميه والباقي



تيمم ولو علم لكن بحال لا يستطيع النزول خوفاً على نفسه من العدو أو السبع لا ينتقص تيممه
نسخة شمل الأيم وفي شرح الطحاوي لا ينتقص في الوجهين ولو ضرب فسطاط على رأسه ببرد غطي رأسه
ولم يعلم بذلك فتيم وصلى ثم علم بالماء أمره بالاعادة وتوجد يرا في الطريق فيها ماء وهو
لا يستطيع لنأخذ منها الماء ولا يجد ماء غيره يتيم ولو كان معه منديل طاهر لا يجوز به التيمم
ولو كان معه ماء يكفي للوضوء غير أنه يخاف العطش يتيم وكذا لو كان يخاف على دابته وكذا لو
كان أكثر من الماء للوضوء بجربة التيمم ان كان يخاف العطش في نسخة شمل الأيم وفي الفتاوي رجل أراد
لنيتوضأ فمعه انسان يؤيد يتيم ويصلي ثم يعيد الصلوة وفي الأصل ولو كان مع رفيقه
ماء ولم يكن معه ماء فإنه يسأل فان سأله وبني له عطية إلا باليمن ولديك معه ثمة يتيم بالاعادة
ولو كان معه ثمة لنسأل عنه في ذلك الموضع أو بغيره يشترى ولا يتيم ولو كان لا يبيع
الآن بغيره فاحش لا يشترى ويتيم وتغير الغبن الفاحش لو كان قيمة الماء درهما وهو لا يبيع
الأبدره من فهو غبن فاحش وهذا الوضوء أباياح اخذ للشرب وقال بعضهم في الوضوء بمثل
نصف درهم وفي الجنابة درهم وفي نسخة الإمام الشافعي فلو سأله فابي يعطيه فتيم وصلى ثم أعطاه
بعد ذلك بصلوة فإن كان مع رفيقه دلو أو بغيره ولو جعل عليه لرسال فان سأل الدلو فقال
انتظر حتى استقي الماء ثم ادفع اليك فالمستحي عند أبي حنيفة ينتظر إلى آخر الوقت فان خاف
فوت الوقت يتيم وصلى وعندها ينتظر ولما فوت الوقت وعلى هذا لو كان مع رفيقه ثوب
وهو عريان فقال انتظر حتى أصلي وأدفع اليك الثوب أجمعوا أنه اذا قال أبحث كذا في الخرج فإنه
لا يجب عليه الخ فاجمعوا في الماء ينتظر وتخرج الوقت وحاصل الحكم راجع إلى القدرة على سؤالي
هل ثبت بالإباحة عند أبي حنيفة لا يثبت وعندنا يثبت كما ثبت بالملك الكحل في الأصل هذا كله قبل
الشرع في الصلوة فلو شرع في الصلوة بالتيمم في السفر فرأى رجلاً معه ماء كثير لم يعلم أنه يعطيه
يقطع الصلوة ولم يعلم أنه لا يعطيه يضي على صلوة ولا شكل لا يدرى يعطيه أو لا يعطيه فإنه
يضي على صلوة ثم يسأله لنأعطاه أعاد الصلوة وكذا الشرايع بمن المثل وهو يقدر على ذلك فان أبي
يعطيه فصلوة ثالثة فان سأل بعد ذلك فاعطاه بعد المنع لزمه الوضوء لصلوة أخرى وصلوة
جائزة وفي الزيادة وفي كتاب رزين متيم شرع في الصلوة فقال له يهودي أو نصراني خذ الماء يضي على
صلوة فادفع عنه لنأعطاه تفسد صلوة والآجارت وفي الفتاوي متيم شرع في الصلوة فرأى
سور الحار مضي على صلوة فادفع يتوضأ منه ويعيد الصلوة ولا يعيد التيمم الماء الموضوع في القلوع
في الحيت وغبر يجوز للمسافر التيمم إلا اذا كان كثيراً استدله به على أنه وضع للشرب والوضوء بها
رجل في البادية معه ماء الزمزم في القفة وقد رخص رأس القفة لا يجوز التيمم والحيلة لتيممها غيره
ثم يودعها منه أو يجعل فيها ماء الزمزم وآر الزمزم حتى يصير مقيداً جنباً غسل وبقي على يده لعة
لم يصبها الماء وقد فني ماءه فإنه يتيم ويصلي فان وجد بعد ذلك غسل اللعة ولا يتيم فان أحدث
قبل غسل اللعة ثم وجد الماء لن كان يكفي لها بصره اليها ولا يكفي لواحدهما يتيم للحديث و
يتيم للجنابة فان وسع عمل ذلك في اللعة لتقبل الجنابة ولا كان يكفي لواحدهما دون

صلى الله وأن كان يكفي لكل واحد منهما على الافراد يغسل اللعة ويتيم للحديث فان اجنب
المسافر ولم يجد من الماء الا قدر ما يتوضأ منه فإنه لا يتوضأ عندنا وكذا الحديث ان كان مع من
الماء قدر ما يكفي لغسل بعض الاعضاء يتيم وتوجد من الماء قدر ما يغسل بعض النجاسة الحقيقية
أو وجد من الثوب قدر ما يستبر بعض العورة لا يلزمه وذكر محمد بن الحنفية في كتاب الصلوة ان الجنب وجد
من الماء قدر ما يغسل فرجه لا يغسل ولا يكفي لغسله يتيم ولا يغسل فرجه في الأصل شرع في الصلوة
بالتيمم فحدث ولم يجد الماء يتيم وبني على صلوة المصلي بالتيمم اذا رأى سور حار فإنه يمضي على
صلوة ولا يقطع ثم يعيد بسور الحار وعند أبي يوسف يضي على صلوة ولا يعيد ولو رأى نبيذ
التمر كذلك عند محمد يعني لا يقطع ثم يعيد وعند أبي حنيفة لا يقطع صلوة وعند أبي يوسف يضي
على صلوة ولا يعيد وفي الأصل مسافر سور الحار وآء طاهر لا يعرف احدهما ملكي آخر قال محمد
يتوضأ ولا يتيم وفي بعض نسخ الواقعا لتوضأ بسور الحار وصلى ثم يتيم وصلى تلك الصلوة
فالتصحيح أنه لا يلزمه الاعادة وكذا لو بدأ بالتيمم وصلى ثم توضأ بسور الحار لا يلزمه الاعادة و
لو تيمم وصلى ثم أهرق سور الحار يلزمه اعادة التيمم والصلوة لأنه يحتمل لسور الحار كان
كان طهوراً ولو أحدث في الصلوة فذهب ليتوضأ فلم يجد الا سور الحار فتوضأ به وتيمم على
صلوة لأن كليهما محتاج اليهما وفي فتاوي الباقي مسافر اجنب شرع في الصلوة بالتيمم ثم سبقه
الحديث فوجد من الماء قدر ما يكفي للوضوء فإنه يتوضأ ويبني قال وهذا آخر قول محمد بن وهب رواية
عن أبي حنيفة المصلي بالوضوء اذا سبقه الحديث فذهب ليتوضأ فلم يجد ماء فتيم ثم قبل انصرافه
إلى مكانه وجد الماء توضأ وبني ولو انصرف إلى مقامه ثم رأى الماء توضأ واستقبل أحسناً والمصلي
بالتيمم اذا أحدث في صلوة فاضرب ليتيم إلا أنه لم يجد ثوباً فلم يتيم حتى وجد ماء يتوضأ ويبني
وذكر الحكم الشهيد في مختصر الحكم أنه يتوضأ ويستقبل الصلوة وقال اسمعيل الزاهد وحدث
عن أبي يوسف أنه يتوضأ ويبني وهذا أقبح بذهب فإنه يجوز اقتدار المتوضي بالتيمم عندنا
بناءً الوضوء على التيمم فحتمل لما ذكر الحكم في المختصر قول محمد بن وهب اذا كان مع الرجل ماء قدر ما يتوضأ
وهو يحدث وفي ثوبه دم أكثر من قدره من الدرع فإنه يغسل الدم بذلك الماء ويتيم للحديث وتوضأ بالماء
وصلى في الثوب النجس جاز ويكون مسيئاً في الأصل **جنس آخر** في كيفية التيمم قال في الأصل يصنع يديه
على الصعيد وفي بعض الرقائ يضر بغيره على وجه الشدة وهذا أوبأ ثم ينفذها عن أبي
يوسف روي عن محمد بن عمار روي عن محمد بن عمار روي عن أبي يوسف روي عن أبي يوسف روي عن أبي يوسف
التراب المرقى يكفي والمرتان لأبأس والتيمم ضربان ضرب للوجه وضرب للذراعين إلى المرفقين فيضرب
يديه على الأرض ثم يرفعهما ويغسلهما ويضرب يديه على وجهه ثم يضر يديه الأخرى ويغسل يديه اليسرى
اليسرى باليمن فان مسح وجهه وذراعيه ولم يمسح ظهره كفيه لم يجز بناءً على الاستيعاب فرض ولا يلزم
من نزع الخاتم وتخليل الأصابع وفي المرأة لا بد من نزع السوار ولو لم يمسح تحت الحاجبين فوق العينين
لا يجوز وفي رواية الحسن عن أبي حنيفة لا الاستيعاب ليس بشط ولا مسح أكثر الكف والذراعين
يجوز فعلى هذه الرواية لا يجب نزع الخاتم وتخليل الأصابع ولا يجوز التيمم بأقل من ثلاثة أصابع وهو
المسح سواراً وقد مر وتيمم وهو مقطوع اليدين من المرفقين فعليه التيمم موضع القطع عندنا

رواية

مطلوع المراء لا تؤمنه نزع السوار

تعلت الدابة
بغلته

وإذا أراد التيمم فتمتع في التراب وذلك به جسد كله إن كان التراب أصاب وجهه وذراعيه وكفيه
جاز ولم يصب وجهه وذراعيه لم يجز ولو بدأ بذراعيه في التيمم أو مكث بعد ما تيمم وجهه ساعة جاز
بناءً على سبيل الترتيب المولات وقدس في الوضوء ولا بد من التيمم في التيمم فلو نوى التطهير جاز
لا بشرط نيته التيمم للنجاسة أو للوضوء وقال بعضهم لابد من ذلك عن محمد للنجاسة في التيمم بربطه الوضوء
عن النجاسة ولو نوى التيمم لطلق الصلوة أو التطوع أو المكتوبة جاز وله أن يصلي بذلك التيمم أي صلوة
كانت وكذا لو تيمم لصلوة الجنائز أو حجة التلاوة وهو مسافر جاز إذا الصلوة بذلك التيمم ولو تيمم
لقراءة القرآن عن ظهر القلب أو عزم المصحف أو من المصحف أو في القبر أو دفن الميت أو الأذان أو الأقامة
أو لدخول المسجد أو خروجه وصلي بذلك التيمم قال عامة أنه لا يجوز وكذا لو تيمم للسلام أو لرد السلام
وكذا الكافر إذا تيمم للسلام وأسلم لا يجوز له أن يصلي بذلك التيمم عند أبي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما ولو
تيمم بربطها تعليم الغير ولا يربطه الصلوة لم يجز عند الثلاثة ويجوز التيمم بالحدث والنجاسة والحيض
كامله والرجل في التيمم إذا تيمم ثم أصاب بعض جسده نجاسة هي أكثر من قدر الدرهم فأنه مسحها
بخزقة أو تراب ثم يصلي ولو لم يجز جاز **جسده نجاسة** في الأصل قال أبو حنيفة ومحمد
رضي الله عنهما الله يجوز التيمم بجميع ما كان من جنس الأرض ومن أجزائها نحو التراب والرمل والثرثرة والزيتر
والخض والحجر والمد والأتربة والطين الأحمر والأصفر والمفرقة والحايطة والمرداسنج وغيره وقال
أبو يوسف لا يجوز التراب والتراب والرمل وعنه آخر لا يجوز إلا بالتراب في حق من هو قول الشافعي رحمه الله ثم إن
عندنا لا فرق بين ما إذا كان التراب مذهباً أو غير مذهب وفي الحجر عليه غباراً أو لم يكن مغسولاً أو غير
مغسول مدفوقاً أو غير مدفوق وقال محمد بن زياد كان الحجر مدفوقاً أو عليه غباراً جاز التيمم والأدلة
بارض قد رثى عليها الماء ونقي عليها ندوة جاز ولو كان في طين طاهر لا يتيمن بل يسلط بعض ثيابه أو
ويتركه حتى يجف ثم يتيمن به ويتبع هذا التيمم بالطين على الخلاف وقال الكرخي يجوز التيمم بالطين
ولو تيمم بجره الذهب والفضة جاز عندهما أما لو تيمم على الذهب والفضة أو الشبه أو الخاس أو الكراس
أو الدقيق أو الزجاج أو على الخنطة أو على الشعر مما ليس من جواهر الأرض أو من جواهرها إلا أنه خلص عن
جواهرها بالادابة أو احتراق لا يجوز التيمم بالانفاق ويجوز التيمم بالعقيق والزبد ولا يجوز بالآل
ولو تيمم بالحجر الأملس أو مغسول يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله وعند أبي يوسف لا يجوز وعن محمد روايتان في
رواية يجوز لئلا كان عليه غبار وفي رواية يجوز مطلقاً أو بالحجر المدقوق قد ذكرنا أنه يجوز وبالأجر يجوز
أبي حنيفة رحمه الله وعن محمد روايتان وقول أبي يوسف متردد والخرف الجديد على الاختلاف إذا استعمل
فيه شيء من لدونة في لا يجوز واجمعوا أنه لو تيمم بالرماد لا يجوز ولو تيمم بارض نزلت على الاختلاف الذي ذكرنا
في الخرف وعلى هذا الخلاف التيمم بالطين ولو تيمم بارض سحابة لكانت منعقدة من التراب يجوز عندهما
حلاً فلا يبي يوسف ولو تيمم بالعضارة لطل على وجهها من الأظلام كالآباء والصنيع وأشبه ذلك لا يجوز
فإن تيمم قبل الطل يجوز وكذا التي على ظاهر العضارة يجوز ولو تيمم بغير الحياط يجوز عندهما وعن أبي يوسف
روايتان ولو لم يلزم لئلا كان ما يثا لا يجوز واختلفوا في الحياط إن كان عليه غبار يجوز ولو لم يكن عليه غبار
فكذلك عند أبي حنيفة وعند محمد لا يجوز والأصح هو الجواز قال في المستقى الأصح أنه لا يجوز سواء كان
مائياً أو جلياً نفع منه رجل بغض ثوبه أو لبدن وتيمم بغبار وهو يقدر على الصعيد جاز وعند أبي

يوسف لا يجوز ولزكان لا يقدر على الصعيد جاز بالاجماع واجمعوا على أنه إذا لم يكن عليه غبار
لا يجوز ولو تيمم جنباً جاز على ذلك المكان فتيمم أجزأه واستعمل التراب
الذي استعمل في الوجه والذراعين ولا يجوز التيمم في مكان فيه نجاسة ولو ذهب لئلا ولو صلى
عليها جاز الكل في الأصل وتوفيقاً في مهت التيمم أو هدم الحايط فأصاب الغبار وجهه وذراعيه
لم يجز حتى يسح ويغسل به التيمم وكذا لو ذر التراب على وجهه تراباً لم يجز فأنصح بنوي التيمم
والغبار عليه جاز عند أبي حنيفة ولو أذطر رأسه في موضع الغبار يجوز بنية التيمم ولو أنه لم يمسح
وظهر الغبار فحرك رأسه ونوى التيمم جاز والكسر وجود الفعل منه **جسده نجاسة** نقص التيمم
تيمم ثم ارتد عن الإسلام والعباد بانه ثم أسلم فهو على تيممه عند الثلاثة ومن استيقن بالتيمم
فهو على تيمم حتى يستيقن بالحدث ومن استيقن بالحدث فهو على حدثه حتى يستيقن بالوضوء ولو بالتيمم
المتيمم إذا رآه في صلوة سراً فظن أنه ما فشي إليه ساعة فإذا سراً فعله لئلا يفسد الصلوة
جاء مكان الصلوة أو في حياضه والمسئلة من أجزائها تليق بفضل ما يفسد الصلوة في كمال الصلوة
فكتبت هناك المتيمم إذا وجد الماء بعد ما فرغ من التيمم قبل السلام فسد صلوة عندي في هذه
مع أجزائها يأتي في فصل يفسد الصلوة ولا يفسد من كمال الصلوة رجل ضرب يديه على الأرض
للتيمم ثم أحدث قبل الاستعمال لختلف المشايخ رضيهم الله فيه والأصح أنه لا يستعمل كل التراب كذا
اختاره الشيخ الإمام ثم لا ينعى كما عترض الحد في خلال الوضوء وذكر في بعض نسخ الواقعا أنه يستعمل
المتيمم في السفر إذا وجد من الماء قدر ما يكفي لغسل أعضائه الطريضة مرةً ومرةً ولو غسل على
السنة لا يكفي انقضى تيممه بهو الحنا خمسة من التيمم وجداً من الماء المباح قدر ما يتوضأ به **أحد**
انتقض تيمم الكل ولو جاز رجل بكونه ماءً قال فليتوضأ به إنكم شاء انتقض تيمم الكل ولو كان
الماء يكفي لأحدهم ولو قال هذا الماء لمن يريد منكم فكذلك لو قال هذا الماء لكم أو بينكم أو
قبضوه وسكت لا ينتقض تيمم فلو أباحه لواحد انتقض تيمم ذلك الواحد قال مشايخنا رحمهم الله
هذا على قولنا أما على قول أبي حنيفة فالأذن لا يعمل المسئلة في الزيادة ولو جاز رجل بكونه ماءً
يكفي لأحدهم والقوم التيممون صلوا ركعة فقال هو فلان رجل من القوم فسد صلوة الرجل
ويحضي القوم على صلواتهم فإذا فرغوا سألوا فان أعطى الإمام بتوضأ ويستقبل الصلوة والقوم
يستقبلون معه ولم ينع لاهم والقوم فصلوا الكل تامة قوم يقيمون منهم تيمم عن حدث منهم
تيمم عن جنابة وأما منهم متوضئ فجاء رجل فقال هذا الكوز من الماء لمن شاء منكم والماء لا يكفي
الغسل فسد التيمم من الحدث وصدت التيمم من الجنابة جازية ولو كان الإمام متيمماً من
الحدث فسد صلوة الكل ولو كان متيمماً من الجنابة فصلوته وصدت التيمم من الجنابة
جازية وصدت التيمم من الحدث فاسدة ولو كان يكفي للغسل فسد صلوة الكل إلا إذا
إذا كان متيمماً وخلفه متوضئاً أحدث كختلف متوضئاً ثم وجد الإمام الأول الماء فسد
صلوة الإمام وحده ولو كان الأول متوضئاً والخليفة متيمماً فوجدت الخليفة الماء فسد صلوة
وصلوة الإمام الأول والقوم جميعاً وهذا على مذهبهما أما على مذهب محمد رحمه الله فلا يثاق لأن

كل ما دام تحت الزرع فأصاب الغبار وجهه

كل ما دام في صلوة سراً فظن أنه ما

هم

المقداد المتوضي بالميتيم لا يجوز عنده واقفا ام الميتيم المتوضين فابصر بعض القوم الماء ولم يعلم
به الامام فالأخرون حتى فرغوا فسدت صلوة من ابصر فاضة عند الثلاثة وعلى هذا اذا أم الرجل قوما
في صلوة الظهر ولم يصل الفجر ولم يعلم الامام وقد علم القوم فصوله القوم فاستدعى استخانا عند ابي ج
مع ولو كان الامام والقوم ميتيم من قرأ خلفه الماء أو علم بكان الماء ولم يعلم الامام فسدت صلوة من
علم بالماء رجل ميتيم للجنابة وصلى ثم احدث ومعه من الماء قدر ما يتوضأ به لصلوة أخرى فان توضأ به
ولبس خفيه ثم من بالماء ولم يغتسل حتى صار عادا للماء ثم حضرت الصلوة ومعه من الماء قدر ما يتوضأ
به فانه يتيم ولا يتوضأ فان تيمم ثم حضرت الصلوة الاخرى وقد سبقه الحدث فانه يتوضأ به وينزع
خفيه ولم يكن مرتباً قبل ذلك مسح على خفيه الكل في الاصل **في آخر** وفي الاصل الجنبة الحايض
والحدث سواء ويجوز للمريض ان يتيمم في المصراخ لم يستطع الوضوء أو الغسل للمرض أو يخاف نف
الهلاك بسبب استعمال الماء أو يخاف تلف لعضو من أعضائه ولو كان لا يخاف الهلاك ولا تلف العضو وكان
خاف زيادة المرض أو إبطاء البرء يجوز له ان يتيمم عندنا ولو كان الماء لا يضره لكن لا يمكن استعمال
الماء جاز له التيمم وكذا لو كان على فراش نجس أو متخافاً عن القبلة ولا يجد أحداً يحوله إلى فرا
طاهر أو يوجهه إلى القبلة جاز له ان يصلي كيف ما كان فان كان معه أحد يعينه على استعمال الماء
ان كان المعين حراً أو منكوبة أو جنباً جاز له التيمم وعندنا لا يجوز ولو كان المعين مملوكاً
اختلف المشايخ فيه على قول ابي حنيفة روي وقيل لكان المعين بعينه بغير بدل لا يجوز له التيمم
عند الكل وعلى هذا الخلاف اذا كان لا يقدر على استقبال القبلة أو لا يقدر على التحول أو
على بساط نجس أو وجد من يحوله والمعين حراً وكذا الا على اذا وجد قائداً يقوده إلى الجمعة لا
يفرض خلافاً لهما بناء على ان لا استطاعة لا يثبت بالغيب عند ابي حنيفة روي والفرق بين الحرة والمملوك
لأنه المنكوبة اذا مرضت لا يجزى له ان يعينه ولو تعيها بها وفي العبد والحارية يجب عليه ان يستطاع
الوضوء ويصلي يتيمم ما شاء من الصلوة الوقتية والنفويات والتوافل والفرايض ما لم يحدث أو
نزول العلة أو وجد الماء عندنا فان وجد الماء فلم يتوضأ حتى حضرت الصلوة ولم يجد الماء أعاد
التيمم والمقعد كالأعمى وفيه خلاف وهو الصحيح اما اذا عجز عن القيام وثمة أحد يعينه فضلى قاعداً
جاز ولو كان به جذري أو جراحاً يعتبر الأكثر محدثاً كان أو جنباً في الجنابة يعتبر أكثر البدن و
في الحدث يعتبر أكثر أعضاء الوضوء فان كان الأكثر جريحاً والأقل صحيحاً يتيمم ولو كان الأكثر صحيحاً والأقل
جريحاً غسل الصحيح ويسجد على الجريح لانه يمكن بان كان لا يصبر المسح ولكن يمكن المسح ويسجد على الجريح برأوى
فحق الخفة ولا يجزى من الغسل والتيمم ولو كان بعض البدن صحيحاً والبعض جريحاً اختلف المشايخ فيه
فيه والآصح انه يتيمم ولا يستعمل الماء اختلف المشايخ في معرفة القلة والكثرة منهم من اعتبر من حيث
عدد الاعضاء حتى لو كان رأسه ووجهه ويده صحيحة ورجلاه جريحتين يغتسل ولا يتيمم وعلى
القلبي يتيمم ومنهم من اعتبر الكثرة من كل عضو من أعضاء الوضوء ولو كان الأكثر صحيحاً وأجيب
الغسل له وان كان الأكثر جريحاً يتيمم الصحيح في المصراخ اذا خاف الهلاك من الغسل بياح له التيمم
عند ابي حنيفة روي خلافاً لهما والمسافر اذا خاف الهلاك يتيمم ولا يغتسل بالاجماع والحدث اذا

مطالع فان كان معه احد يعينه على استعمال الماء

الصلوات

خاف الهلاك من الغسل بياح له التيمم عند ابي حنيفة روي خلافاً لهما والمسافر اذا خاف الهلاك
يتيمم ولا يغتسل بالاجماع والحدث اذا خاف الهلاك اختلفوا على ابي حنيفة روي والصحيح انه لا يباح
التيمم قال بعض مشايخنا رحمهم الله في ديارنا لا يباح للجنب الحدث في المصراخ التيمم المحبوس في السجن اذا
كان في موضع نظيف ولا يجد الماء ان كان خارج المصراخ ابو حنيفة يصلي بالتيمم وان كان في المصراخ
لا يصلي ثم يرجع وقال يصلي ثم يعيد وهو قولهما ولو كان المحبوس في المصراخ مكان نجس لا يجد ثوباً
نظيفاً ولا مكاناً نظيفاً يصلي فيه ولا ماء يتوضأ به فانه لا يصلي في قول ابي حنيفة روي بل ينظر حتى يجد
الماء أو الثوب قال ابو يوسف يصلي بالاياء تشبهاً بالمصلين قال بعضهم انما يصلي بالاياء على قوله
اذ لم يكن الموضع يابساً اما اذا كان يابساً يصلي بركوع ويجود ويحج في بعض الروايات مع ابي حنيفة
واجعوا ان المارشي لا يصلي وهو عشي والساج لا يصلي وهو شبح ولا السايغ وهو يضر بالسيف
فان خاف فوت الوقت وهذا اذا لم يمكنه ان ينظر الارض والحائط بشئ فان امكنه يخرج الثوب
الطاهر ويصلي بالاجماع الا سيرة ابيك العدو اذا منعه الكافر عن الوضوء والصلوة يتيمم و
يصلي بالاياء ثم يعيد اذا خرج وكذا لو قال يعيد ويتوضأ حبساً او قتلته فانه يصلي ثم يعيد
كالمحبوس ولما تعاري اذا لم يجد ثوباً أو الاابس اذا كان له ثوب نجس ولا يجد ثوباً يغسله فانه يصلي
ولا يترك الصلوة ولا يعيد بعد ذلك **جنس آخر** اذا تيمم الكافر في حال عدم الماء ثم اسلم ليس له
ان يصلي بذلك التيمم نوي لا سلام او لم ينفو ولو توضأ الكافر واغتسل ثم اسلم له ان يصلي
بذلك الوضوء والغسل واذا طهرت المسافرة من حيضها فلم تجد ماء فتييمم وصليت فزوجه
لنجماعها وهذا عندهما خلافاً للحديث في كتاب الطلاق والمسافر ليطأ جارية ولا يعلم
انه لا يجد الماء ثلثة نفر في السفر جنب حايض طهرت من الحيض وميت معهم من الماء قدر ما يكفي لا
ان كان الماء لا حدهم فهو احق ولو كان الماء لهم لا ينبغي ان يغتسل ولو كان الماء مباحاً فالجنب
احق به وتيمم الميأة وتيمم الميت ولو كان الحايض محدثاً يصرف إلى الجنب ان التيمم لصلوة الجنابة
لن كان خارج المصراخ هو عدم الماء لا يشك ولو كان في المصراخ فوت الصلوة ولو توضأ به
يباح له التيمم وهذا عندنا جاز للجمعة وهذا في حق غير الوبي اما في حق الوبي او في حق من امن الوبي
لا يباح له التيمم في الاصل وفي فتاوى الصغرى وسواء كان مقتدياً أو اماماً وفي رواية اخرى لا يجوز للامام قال
الصدر الشهيد رحمه الله وبه ما أخذ ولو كان في ظاهر المذهب لا فرق بين الامام والمقتدي ولو لم يكن الجنابة
اخرى لنزول فرصة التوضي وهو قول ابو يوسف وقال محمد ليس له ان يصلي بالتيمم الا في الاصل والصلوة
العيد اذا سبقه الحدث في الجنابة لكان قبل شروع الامام في الصلوة لكان برجواهاك
شيء في الصلوة لا يباح التيمم ولو كان لا يرجو بياح ولو كان بعد شروع في الصلوة ان خاف زوال
الشئ جاز له التيمم بالاجماع ولم يخف لكان برجواهاك شيء من الصلوة لا يباح له التيمم ولو كان لا
يرجو لكان شروعاً بالتيمم تيمم بالاجماع ولو كان شروعاً بالوضوء تيمم عند ابي حنيفة وعندنا لا يتيمم و
يتوضأ قيل هذا في مصلي الكوفة اما في ديارنا فالما محيط بالمصلي فلا يتيمم لا للابتداء ولا للبناء واما نحن
التلاوة ففي السفر جاز لا جازاً التيمم وفي المصراخ الفصل السادس في غسل الثوب وغيره
اذا تجرط من اطراف الثوب شبه فغسل طرفاً من اطراف الثوب غير تجرط حكم بطهارة الثوب وهو

مطالع فان كان معه احد يعينه على استعمال الماء

مطالع فان كان معه احد يعينه على استعمال الماء

عدم

هو المختار فلو صلى مع هذا التوب صلوات ثم ظهر له نجاسة في الطرف الآخر عليه إعادة الصلوات
 التي صلى مع هذا التوب كيفية غسل ثوب النجاسة نوعان مرتبة كالدع وغير مرتبة كالبول ففي غير
 المرتبة لا وقت ووقت يكون قلبه اليه فان كانت مرتبة فطهرها رتبا نوال عينها الا ان يبقى اثر
 فان كان لا يزول لا يضر ان يمسح فلو زالت النجاسة بمرح واجدة ثبت صفة الطهارة وعن الفقهاء ان يمسح
 ان يغسل بعد زوال العين مرة اخرى مرتين لكن هذا خلافا لظاهر الرواية هذا اذا صلب الماء او غسله في الماء
 الجاري فلو غسله في اجانة يطهر بالثلاث اذا عصف كل مرة والعيس لا يطهر في عشر اجاناً ما لم يصب
 عليها الماء واما يوسف فاذا سحان في الثوب قال يطهر حتى يخرج من الاجانة الثالثة وفي العضو باليد
 وتجدد سحان فيها وحده العصف لا يبقى التقاطر فلو عصف الثوب باليد فطارت منه قطرة فان عصف في المرة الثالثة
 عصفاً بالغ فيه حتى صار حاله لو عصف لم يسيل منه الماء فاليد طاهرة والثوب طاهر والبلى طاهر ولكن
 حاله لو عصف منه سال منه الماء فاليد نجسة واليد نجسة في غسل الثوب بالماء فلو غسله بغير الماء
 من المايعة كالخيل وما د الورد وما الباقلة فان عند ابي حنيفة وابي يوسف جميعاً الله وعند محمد
 وفي نظم انزودوتي الرب والمرق واللبن والدهن والسمن على هذا الخلاف وقال في النظم عن محمد
 ولم يقل عند محمد وغسل النجاسة التي اصاب البدن او العضو لا يجوز في المايعة وعنه ابي يوسف
 انه يجوز خفف بطانة ساقه كبراس فدخل في خروقه ماء يغسل الخفف وذلك باليد ثم ملا الماء ثلثاً
 واداره الا انه لم يهتأ له عصف الكبراس بطهر الخفف بحران الماء الا يري لبس السباط النجس اذا جعله
 نهي وترك لبنة حتى جرى الماء عليه طهره الغناء وفي الخفف الحراسا الذي صير مؤثري بالغزل حيث
 ظاهره كله عرقا فاصابت النجاسة تحت فانه يغسل ثلاثاً ويخفف في كل مرة وقال بعضهم يغسل مرة و
 ترك ينقطع التقاطر ثم يغسله ثانياً وثالثاً كذلك وهذا الصحيح والاول احوط الاخر اذا اصابته
 النجاسة ونشرت فيه لم يكن الاخر قدما يكفيه الغسل ثلاثاً بدفعة واحدة ولزكان جديداً يغسل
 ثلاث مرات ويخفف في كل مرة وحده الخفيف ان لا يبقى فيه الندوة وفي الكور اذا كان فيه خمر فطهره
 ان يجعل فيه الماء ثلث مرات كل مرة يكثر ساعة لكان الكور جديداً وهذا عند ابي يوسف وعند محمد
 لا يطهر ابداً حطرتا النجاسة لكانت النجاسة يابسة لا بد من ذلك حتى يلبس وتزول عنه وتكون
 رطبة يجري عليها الماء الى ان يتوهم زوالها ولزكان حديثاً يغسل ثلاثاً ويخفف في كل مرة وعند ابي يوسف
 ومحمد لا يطهر بدون ذلك كالحل السهل والبول يغسل ثلاثاً فيطهر بلا خلا هكذا ذكر في بعض نسخ النوا
 وذكر في مسائل الحمام البردي اوقع في الماء الخفف لا يبداء عند محمد لا يطهر ابداً حتى لو لخذ وامسك
 السهل كان نجساً وعند ابي يوسف يغسل ثلاثاً ويعصف في كل مرة او يخفف في كل مرة فيطهر وعليه عامة
 المشايخ ولا ريب اذا اصابته النجاسة فصب الماء وبيدك بعد ذلك ينشف بصوف او غيره اذا جعل
 ثلثاً طهرت ولم يفعل ذلك لكن صب عليها ماء كثير حتى انه زالت النجاسة ولا يوجد في ذلك لو كان
 ثم ترك حتى ينشف كان طاهراً وكذا في كل ارض نجسة وفي شرح الطحاوي هذا اذا كانت الارض خرو
 اما اذا كانت صلبة يحفر حفرة فيصب الماء عليها فيجمع في ذلك الموضع ثم يكبس تلك الحفر
 ولزكانت الارض صلبة متونة لا يابس في غسلها بل تحفر فيجعل اعلاها اسفلها الفارة اذا وقعت في
 دق نشاسته وماتت فيه وقد تناسى امره يطهر بالغسل ثلاثاً ولو وقعت في اول الوهلة بان

مظان الاجزاء اصابته النجاسة
 مظان الكور في المايعة
 مظان حطب اصابته النجاسة

بان ادخلت الخنطة في الدق وصب الماء وتركه اس الدق مفتوحاً يوماً ثم اهريق ثم صب فيها
 ماء جديد وشد رأس الدق فلما فتحوا الدق وجدوا فارة مينة منتفخة فيه وعلم انها وقعت فيها اقل
 مرة والخنطة تغيرت بالماء النجس براق الماء ولا يشتغل نفسه ولو جعل بدراً في مجموع النوازل
 لكن هذا قول محمد انا علي قول ابي يوسف فيطهر بالغسل ثلاثاً ويخفف في كل مرة وهذا ان
 ينصرف بالعصر كالثوب ونحوه يطهر بالغسل ثلاثاً وكل ما لا ينصرف بالعصر كالخفف ونحوه لا يطهر ابداً
 عند محمد وعند ابي يوسف الخفيف كالعصر والتم اذا نجس على هذا الخلاف ثم كيف يغسل التيم عند
 ابي يوسف لكان في القدر وقد وقع فيها خمر قال تغسل بما فيها في المستقى الدقيق اذا صب فيه
 الخمر لا يطهر وليس لهذا حيلة وكذا في خبز عجن عجينه بالخمر لا يطهر اثره يطبخ قدر اقطار الظن
 ووضع في القدر ومات في ذلك القدر لا يؤكل المرقه بالاجماع واما التيم ليرفع في حالة الغلبان لا يؤكل
 ولزكان ثم وقع فيه بول قال رضي الله عنه هكذا ذكر في كتاب نرين لكن هذا على قياس قول محمد انا
 قياس قول ابي يوسف انه يغسل التيم بالماء الطاهر ثلثاً كل مرة بما جديد فيطهر وكذا الحل المستوي
 اذا كان في بطنها بعره فاصابت بعض اللحم في حالة الشئ يغلى بالماء الطاهر ثلثاً الدهن السا
 اذا نجس فالتقي فيه بالماء ثم صب الماء طهر الدهن ولزكان جامداً فوثر ما حوله فان كان نجاسة
 الدهن بالفارة يرمى قبل المرقه والباقي طاهر وفي المايعة اذا وقعت الفارة فيه ينتفع به سوى
 الاكل كالا سنباح ودفع الجلد واذا دبر الجلد بالماء النجس يطهر والنشر عفو ويجوز بيعه ويبيتن
 العيب فان لم يبين فلم يشرى خبار العيب شرح الطحاوي وفي مجموع النوازل الكلب اذا اكل بعض العشب
 يغسل ثلثاً ويطهر وكذا يفعل بعد يمين العقود ولو عصف عينا فادنى رجله فسأل في العصور
 سائل لكان لا يطهر اثر الدم فيه لا يتنجس كذا ذكرنا في الماء الجاري **جواب** في التطهير بغير الماء حث النجا
 عن الثوب لم يجز الا في المايعة الباس فان كان رطباً لا يطهر الا بالغسل وهو نجس عندنا ولو اصاب البدن
 لا يطهر الا بالغسل ولو اصاب ثوباً دافقاً في النوازل الاولى يطهر بالفرج بالذكور لا سفل لا
 يطهر الا بالغسل ولكن هذا اذا لم يخرج المذي قبل خروج المني اما اذا خرج المذي ثم خرج المني لا يطهر
 بالفرج وقيل سقي المرأة لا يطهر بالفرج لانه رقيق كالبول واما غير المني من النجاسة لكانت رقيقة
 كالخمر والبول لا تطهر الا بالماء سواء اصاب البدن او الثوب الخفف وعن ابي يوسف رجم اذا نجا الثوب
 على الخفف فسحها يطهر لا يما يصير في معنى النجاسة وفي بعض نسخ الواقع ولزكانت غليظة والمصاب
 ثوب او بدن لا يطهر الا بالماء وايضا ولزكان المصاب خفلاً لكان الروث والعذرة رطباً لا يطهر
 الا بالغسل وعن ابي يوسف رجم اذا مسح بالارض على سبيل المبالغة حتى لا يبقى عين النجاسة ولا
 ريجها يطهر وعليه عامة المشايخ وهو الصحيح لكان يابساً فسي بالارض وذهب ثوب يطهر نجساً عند
 خلافاً لمحمد السيف والسكين اذا اصابها نجاسة فسيها بالتراب اصاب البول لا يطهر الا بالغسل
 واما الدم بان دبر شاة ومسلح سكين على الصوف او على شئ آخر وذهب اثره قال في الفتاوى يطهر حتى
 لو قطع يكون طاهراً قال رضي الله عنه وفي شرح الجامع الصغير للامام الوالد لا يطهر فلو طهره
 او مسحه بريقه يطهر وكذا العصبى اذا قاء على ثدي امه ثم مضى مراراً يطهر واصل هذا لزاله
 النجاسة بما سوى الماء المايعة الطاهر جازي خلافاً لمحمد وعليه هذا رجل شرب الخمر ليرد في فيه من

اصل

مظان الرقعة اذا صب في الخمر لا يطهر

علم

العقود
 اصاب الثوب
 الكلب صوم
 قش الثوب
 من الاغصان
 يشك بركه
 ازدرفت

مظان

بحيث لو كان ذلك الحزب على قوب طهره ذلك البراق بطهره وكذا الهرة اذا اكلت الفارة ثم شرب الماء
من الاثارة لشربت في فورها تحس لتشرب بعد ساعة او ساعتين لا يتنجس الحريد اذا اصابته
واذ حله في النار قبل ان يمسح ويغسله ينبغي ان يطهره كما لو احرق رأس شاة ملطخا بالدم بخلاف اذا
موت الحريد بالماء النجس وهذا عند محمد وعند ابي يوسف عوق بالماء الطاهر ثلثا امرأة سحرت النور ثم سحنته
بحرقة خمسة مبتلة ان كانت حارة النار اكلت بلة الماء قبل الصاق الحزب بالنور لا يتنجس الحزب
وان لم تاكل تحس الارض اذا اصابها النجاسة وبسبب ذهاب اثرها يطهر ولا يجزئ المفرق في الدار
اذا نتجس بالماء النجس جف وذهب اثره يطهر ايضا وفي الارض اذا جفت طهرت سواء كان في الارض حشيش
ثابت او لم يكن وفي الشجر اذا اصابها ماء المطر يطهر ايضا وتسلم بصبه اختلقوا في الشجر والكل ما دام قائما
على الارض المختار ان يطهر بافها وبعد ما قطع لا يطهر الا بالغسل وما لا يخلص الذي يقال له بالفارسية
تعارف من الاية الحولية في انه يطهر لانه متصل بالارض حكمها حكم الارض بخلاف الكلب الموضوع فلو اصابها ماء
فيه روايتان والمختار انه لا يعود نجسا وفي التبريد في الثوب اصابه ماء نجس كذا اذا حث ثم اصابه ماء وكذا الا
على المرقايا المشهور رجل اخذ عصيرا في خابية فعلى واشتد وقذف بالزبد ثم سكن فانتقص مما كان ثم صار الحزب
خلا طهر الحزب كله حتى يخرج الحزب طاهرا اذا زالت راحته الحزب في شرح الجاه الصغير للقاضي الامام يطهر ما يولد الحزب
ولو وقع كوز من حجر في دق خل او صب فيه وهو بحيث لا يرى ولا يوجد طهرها وراحتها يباح الخل من ساعته
ولو وقع قطر حرم في دق من الخل والسيلة بحاله لا يباح في الحال حتى يضي ساعة وفي الخلافتا حتى يضي مدح
يعرف انه تخللت الحزب اذا وقعت في الماء او الماء اذا وقع في الحزب صار خلا يطهر وهذا تبين ان خل الكلب
لا باس به والاحتياط لا يطبخ ولا يجعل خلا لا خلتا الاقوال فان وقعت في دق خمر فصارت خلا يطهر
اذا ربي بالفار قبل التخلل وان نفتح الفارة فيها لا يباح الكلب في الفتاوى ولو وقعت الفارة في
العصير ثم تحترق العصير ثم تخلل فهو كالماء منزلة ما لو وقعت في الحزب هو المختار وكذا لو وقع الكلب في العصير
ثم تحترق ثم تخلل لا يطهر وما اذا وقع البول في الحزب ثم تخلل في الخلافتا لعلا العالم رجا انه لا يطهر الحلو
التحس اذا ندف ان كان الكلب والنصف نجسا لا يطهر وما اذا كان النجس شيئا يسيرا بحيث يحتمل ان يدف
بهذا الفعل يحكم بطهر السرقين اذا احرق حتى صار زكادا عند ابي يوسف لا يحكم بطهارته وعند محمد
رجا يحكم بطهارته قال رضي الله عنه وعليه الفتوى وعلى هذا الخلافتا لانه اذا وقع في الحزب حتى صار كله ملطخا
على هذا قال رضي الله عنه الكل في شرح الصلوة للامام الوالد في الفتاوى اعتمد على قول محمد **نوع منه** في الذبايح
اذا ذبح شئ من السباع مثل الثعلب نحوه يطهر جلده ويصل بطهره اختلف المشايخ رحمهم الله حتى لو صلى و
مع شئ من طائر الدجاج تقصد صلوة وتوقع في الماء القليل افسد هو المختار وبه اخذ الفقهاء وذكر
الشهد رجا في صيد الفتاوى ولو كان باريا مذبوحا او غير الطيور او الفارة او الحية يجوز الصلوة مع طهرها
مذبوحا الكلب يطهر جلده بالذوق ويشترط التسمية في هذه الذكوة ويشترط ان يكون الذكوة في حلقها يعني بين اللبنة والحنك
ولن يكون الذبايح من اهل الذكوة وجلده يطهر بالذبايح وقال ابو يوسف لا يطهر جلده الكلب اذا ذبح ولا يحمق الذكوة قال
ولا اعرف قولا عن ابي حنيفة وذكر في جامع الصغير جلد حيوان غير كلب كالكلب يطهر بالذبايح عندنا وكذلك جلد سائر
السباع وقال الشافعي رحمه الله جلد الكلب لا يطهر بالذبايح قولا واحدا وفي سائر السباع قولان وما يطهر بالذبايح
كلهم بالذكوة وهي الذبحة ولن يكون ما كحل اللحم جلد الحمار والغسل والسباع كلها وكذلك طهرها يطهر وتسلم بول كل حي

مطلوب الحريد اذا اصابته فارة او حذرة النار
مطلوب امرأة سحرت النور ثم سحنته
مطلوب الكلب اذا اصابه الماء اذا اصابه الماء النجس ثم ذهب اثره يطهر

اذ ذبح

سورة

ابن قتيبة
من جلد

لو وقع في الماء القليل او في ماء يواخر لا يجزئ وفي الحنزير لا يطهر جلده بالذبايح ولا يطهر جلده بالذكوة ولا اصله ان يطهر
جلده بالذبايح بلحمه الذكوة والافلا وغايي يوسف رجا الحنزير بلحمه الذكوة ويطهر جلده بالذبايح وقال ابو يوسف ان
على ابي حنيفة تعادل فلكا ونجاسا وهو يصلي جلد الميتة اذا يبس ثم وقع في الماء لا يفسد الماء وفي مسك الميتة اذا علق
في الشمس حتى يبس ومنعه ذلك الفساد فهو ذبايح ولا باس من الميتة بالحافر والظلف والعظم اذا يبس ذهب اللحم وكذا
وكنا في الطيور الرئس والوبر وكذا السباع الكلب في الاجناس **الفصل السابع فيما يكون نجسا** وفيما لا يكون اذا مات في
الاناء ذبايح ومنه نوبوا وعقرب او بعوض او برغوث او خنفساء او ما اشبه ذلك ليس دم سائل لم يفسد عند نوب
صلى مع دود القز جان واجمعوا الذبحة والخل وسوس الثمار لا يفسد واصله موت بالليل دم سائل في المايعة لا
تنجس المايعة عندنا والحرام والسمك لا يفسد الماء وفي الجامع الصغير للامام طهر الماء اذا مات في الماء القليل يفسد الماء
في الصحيح الرواية عن ابي حنيفة ولو مات في غير الماء يفسد بانفاق الروايات وبقي وطهر الماء اذا وقع في الماء القليل عن ابي
عائنا وعن محمد انه لا يتنجس عن ابي يوسف ان يتنجس الكلب المائي والحنزير المائي اجمعوا انه اذا مات في الماء لا يفسد الماء و
في غير الماء من المايعة هل يفسد ذلك المايعة اختلف المشايخ وطهره في سواها يقطع في الماء او ينقطع وعند محمد انه اذا انقضت
الماء كرهت شربه هذا اذا كان مائيا او بريئا فان كان مائيا وبريا يطهر الماء ان مات فيما سوي الماء من المايعة يتنجس ولو
في الماء قد ذكرنا وحد المائي لا يخرج من الماء يموت من ساعته ولشككنا بعيش نوبائي وبري **والذكوة** اذا تولدت
من النجاسة قال ثعلبي رجا انها ليست نجسة وكذا كل حيوان حتى لو غسل ثم وقع في الماء القليل لا ينجسه ويجزئ
الصلوة معها وموت الضفدع والسرطان في الماء لا يفسد الا اذا كان الضفدع بريئا وهو كبير فان كان صغيرا لا
الصفدع لا يفسد الماء وما بقي من الدم في عروق المذكي بعد الذبح لا يفسد الثوب ليس دم البق والسمك البزاق غث
بني ودم الحكة اكثر من قدر الدرهم يمنع جواز الصلوة والدم الذي يخرج من الكلب ليس له يخرج بكل الدم من غيره
ممكن فيه فهو طاهر وكذا اللحم المذبول اذا قطع فالذي فيه من الدم لا يتنجس وكذا مطلق اللحم الميت اذا وقع في الماء
قبل الغسل يتنجس وبعد الغسل لا وهذا في الميت المسلم والكافر نجس قبل الغسل وبعد امرة صلت ومعا صبي ميتا
لم يمت بصلوته فاسد غسل امه لا فان استعمل لغيره يغسل فكذا لو غسل جازت صلواته فلا يتنجس جلد الانسان
اذا وقع في الماء او قشره اذا كان قليلا مثل ما يتناثر من شقوق الرجل نحو لا يغسل ولا يمسك ولا كان كثيرا يعني قدر
يفسد والظفر لا يفسد الماء وشعره لا يفسد الا اذا كان في جوار الانتفاع به وشعر الحنظل اذا وقع في
على الخلافتا لا يتنجس لان جوار الانتفاع يدل على طهارته وعند ابي يوسف يتنجس لانه يخل بالعين ويجوز الحزبه للضرورة في
بيع الجامع الصغير في نسخة الصدوق يذهب لادبي طاهر عندنا هو النجس لو وقع انسان سببه او قطع اذنه ثم اعادها اياها
وصلى او صلى وسببه واذنيه في كتمه يجوز صلواته في ظاهر الرواية وكذا لو صلى في عنقه فلا دة فيها من كلب
ذيب يجوز صلواته ولو صلى مع فارة او حية يجوز صلواته وقد اساء وكذا كل ما يجوز التوضي بسوره والكل
كتمه تغلب او جرد ولا يجوز صلواته وكذا كل ما كان سور نجسا ولو صلى معه جلد حية اكثر من قدر الدرهم لا يجوز
صلواته ولا كانت مذبوحة لان جلدها لا يحتمل الذبايح ليقوم الذكوة مقام الذبحة في نسخة الامام ونقص
الحية الصحيحة طاهر ولو صلى في كتمه بيضة مذبح حال مجتهدا جازت صلواته وكذا البيضة التي فيها فرج ميت
البيضة الرطبة السخنة الرطبة اذا زاده على قدر الدرهم وهو الطاهر ولو وقع في الماء قد مر في فصل المياه
نجوا الكلب ورجع السباع نجس خاصة غليظة السمك في الاصل وفي الجامع الصغير الارقاء والسردين وتول
ما يوكل لحمه من الدواب نجس تقديره في الدرهم وعندنا في الروايات السرقين التقدير بالفاحش وطهر الحزبان

مطلوب راس الحريد اذا اصابته فارة او حذرة النار

جب

نقل
من جلد

القبيل

نما

من جلد
من جلد

ظاهر ولا يمنع جواز الصلوة ولو كان الثوب ملوثاً منه ولا يختلط بالعدس أو شئ من الخلق لا يبرأ من الأكل
هذا وبول لا يبرأ من الخلق لا يمنع جواز الصلوة ما لم يكن كثيراً فاحشاً وعند محمد طاهر حتى
لوقوف في الماء القليل لا يمنع إلا إذا صار غالباً على الماء في لا يجوز التوضي به ويتفرع عن هذا ثلاث مسائل
أحدها إذا وقع في الماء القليل نجسه وعنده محمد ما ذكرنا الثانية إذا أصاب الثوب لا يمنع جواز الصلوة ما
لم ينجس وعنده في هذا روايتان في رواية يريح الثوب وفي رواية يبيع الموضع الذي أصابه النجاسة وعن
يوسف ذراع في ذراع وفي رواية شبر في شبر وهو رواية عن محمد والقاسم في الخلق أكثر الخلق فالحسن أربع الخلق
الثالثة محل شربه للتداوي ولغيره عند محمد وعند أبي يوسف محل شربه للتداوي وعند أبي حنيفة لا محل شربه
اصلاً وبول الفرس نجس التقدير فيه بالكثير الفاحش وعند محمد طاهر وفي الأصل كما لا يشار فسور الأكل
لجنبه الحايض طاهر بلا كراهية والشرك لا بأس به وكذا سور ما يؤكل لحمه من الدواب والطيور طاهر إلا
الذئابة المحلات فإنه مكروه الألف تكون نجسة وحسبها نجس في بيت ومنهم من قال يحفر لها خفرة ويجعل
رجلاً فيها ورأسها خارج فالتعلق بها من العرق والعقا كالسور وسور ما لا يؤكل لحمه من الدواب
السباع يفسد الماء وسور الخنزير نجس الإجماع وسور سباع البهائم كالأسد والذئبة والخنزير والقطيع عندنا
وسور الحمار عندنا مشكوك فإن كان نجساً فإنه لا يتوضأ به وإن كان لا يجد يتوضأ به ولا يفضل
يتوضأ به ثم يتييم فإن تيمم أولاً جاز وإن تيمم ثم يتوضأ به لم يجز وكذلك لا يتوضأ به ولم يتييم لا يجوز الشك
في طهورية الماء الطاهرة ثمانية الآيات في رواية غزالي خفيفة في نجاسته أنه نجس التقدير بالكثير الفاحش ولو توضأ
بسور الحمار ولم يتييم وصلي ثم تيمم بعد ذلك الصلوة يخرج عن العمد وهل يشترط في الوضوء بسور الحمار أو لا يختلف
رحمهم الله فيه والأحوط أنه ينوي ولو توضأ به ولم يتييم لم يجز الحمار إذا شرب من العصب لا يجوز شربه وعرقه طاهر وكذلك
لحائه حتى لو طبع لا ينجسه لكن لو أصاب الماء القليل أفسد في الفتا والصغرى وعن محمد في اللبن الأنان طاهر ولو
البعول كالحمار وسور الفرس في شرح الجامع الصغير لا ينجس الماء عند ما طهر عند أبي يوسف روايتان وسور حشر البيت
كالحية والفأرة والبرق مكروه كراهية تنزيه هو الأصح وقال أبو يوسف لا بأس به في التنوي خاصة ولا سور سباع الطيور
لا يؤكل لحمه طاهر نجساً ومكروه وينبغي الاحتياط فيما يتناول السور وما سقطت من فمها ولو حشيت نابتاً ينبغي استيعاب
من ذلك أن أكلت الفأرة ثم شرب الماء فذكرنا في فصل التطهر بغيره وحكم الماء المكروه في شرح الطحاوي في مسائل الأكل وذكرنا
أن كان قادراً على آخر ولو توضأ به جاز مع الكراهة ولو كان قادراً على الماء الطاهر يتوضأ ولا يجوز التيمم حال وجوده ولو صلي
مع الدودة يجوز ومع ناقة المسكين كانت نجاسة جازت صلواته ولو كانت رطبة إن كانت نائمة فبأنه مذبوحة جازت
صلواته ولو كانت غير مذبوحة لا والمسكين يعلل في الطعام ويجعل في الأدوية **جنس آخر** ما لم ينام الله يسبل من فمها طاهر
وهو الصحيح عند أبي يوسف نجس التقدير فيه بالكثير الفاحش بناء على سبيل البلغم وعلى هذا الوصل ومع خرقه الحائط يجوز
الصلوة عندهما وعند أبي يوسف لا يجوز كثيراً فاحشاً ذكر في الأصل وفي فوائدها أن الماء الذي وقع في الثوب إذا حرق
العدس في بيت فاصابته الطابق ثوبان لا يفسد أحدهما ما لم يظهر أثر النجاسة فيه وكذا لا يصطبل إذا كان
نهاراً وعلى كعبه طابق أو بيت البالوعة وكان عليها طابق فحرق الطابق وتقاطر منه وكذا لو كان في الاصطبل كور
فيه فترفع من أسفل الكور سطحاً عليه نجاسة ثم نبت أو غررت فاصابته سطحاً ففوقه سطحاً واصل في الماء النجس
لكن لا يفسد سطحاً قط في جال أصدا ذلك الماء لم ينجس الثوب ولو كانت لا قطر تجس في المني ثوب وقع في عصبه غير أنه في رواية
بشئ وصار حال يوجد فيه نجاسة الحمار لا يحكم نجاسة الثوب الذي به وعندهما العبر للرياح الصابون والنبيل ودهن الكتان

وكان البيت كور
فكثيراً

فرسه

نجس الفصل الثامن فيما يتنجس فيما لا يتنجس وفي الأصل القليل من النجاسة عفو إذا أصاب الثوب نحو والتقدير بالدرهم
فإن كانت أكثر من قدر الدرهم يمنع جواز الصلوة وقد الدرهم لا يمنع ويكون سبباً ولكن أقل فالأفضل ليغسلها ولا يكون
سبباً والدرهم أكبر ما يكون من النجاسة المعروفة في البلد والمعتبر في الدرهم كالعذبة وبسط الدرهم في الرقعة كالبول والحرق في
بصل نبي بعدد في نبي فانتضج الماء من وقوعها فاصاب ثوباً أن لا يتنجس لأن أثره يظهر فيه لون النجاسة ونظير هذا الحمار إذا بال
في الماء واصاب من ذلك الدرس فبصل لم يضره والنفوذ إذا انتضج عليه البول مثل دوس لا يبرئ ذلك عفو ولو وقع هذا الثوب في الماء القليل
هل يتنجس على التقدير أبي جعفر فإنه قال لا يتنجس يقول يحيى لقائل يقول لا ينجس في هذا ذرع سبباً لا يتنجس يعني إذا ابتل
بشيء بعد هذا ولو انتضج على الخلق ثم مسح عليه لم يكن باساً جازاً بشرط الحائي أو التراب النجس انما هبت به الريح فاصاب
لا يتنجس لم يركبه وعاءه استباح رحله على أنه لا يتنجس حوله وكذا كونه منجس ولكن ابتل بالعرق أو بالماء ثم فسا غير أن
جوازاً ثمانية الحوائط أنه يتنجس وكذا لو سبغ الحمار ثم ابتل بذلك الموضع بعد ذلك ثم أصاب من كبريد أو ثوبه لم يتنجس
لا يتنجس والخيار أنه يتنجس لا يجوز الصلوة معه لئلا يكون قدر الدرهم ولو أصاب طرف الإصبع من البول أكثر
من قدر الدرهم لا يجوز صلواته هو الصحيح إذا نام الرجل على فراشه فاصابه مني ويخفى عرق الرجل وابتل من أثره عرقه
لم يظهر أثره البتل في جسد لا يتنجس ولو كان العرق كثيراً حتى ابتل الفراش ثم أصاب ذلك الفراش جسد فظهر أثره في
جسد تجس بدنه رجل وضع رجله على أرض نجسة أو بدنه رجل كان يابساً وهو لم يقف عليها بل سبغها لم يتنجس
ولو كان رطباً والرجل يابس فظهرت الرطوبة في قدمه يتنجس ولو دخل رطباً فاصاب رجليه لم ينجس ولو فاض على كفه
لا بأس به ما لم ينجس وقد مر حكم الأرقا إذا لقي الثوب النجس في الثوب الطاهر والنجس يطبق في ثوبه ذلك في الثوب الطاهر
ولكن لم يصبر رطباً بحيث يسيل منه شئ ويقا طهر منه ولو عطر أختلف المشايخ رحله فيه ولا يصح أنه لا يصبر وكذا لو بسط
الطاهر على الثوب النجس حتى يعلو على أرض نجسة مسألة واثرت تلك النجاسة في الثوب لكن لم يصبر بحال ولو عطر صلب منه شئ
ولكن يعرف موضع التدفق واختلف المشايخ رحله فيه والأصح أنه لا يصبر نجساً ولو جعل السيف في الطين والطين
به السقف فيس فوضعه عليه مندبل مملول لا يتنجس الماء الطاهر إذا اختلط به التراب النجس وإن كان الماء نجساً والتراب
طاهر فاعبره النجس لها كان نجساً فالطين نجس به إذا فقه أبو الليث بمكراً عني أبي يوسف وقال أبو محمد بن سلام أيها
كان طاهر فالطين طاهر وهذا قول محمد بن حبيب بن سبباً ولو جرد في الجود بعر فطر بعر في الماء ثم أخذ الماء لم ينجس وإن
وقع في الجود فاجرد طاهر إذا غسل ثلاثاً **فصل ثامن** إذا جعلت النجاسة من غير الكلب فلا بأس بالكل إذا سبغ على النجس فوضع
رجله على تلك الموضع أو جعله كذا النجس في المشيمة فإن لم يكن رطباً يقال بالفارسية آبنك لا بأس به ولو كان رطباً فهو
نجس وكذا الكلب في المشي في الطين والرغبة فوطئ الإنسان على أثر رجله غسل رجله الكلب إذا أخذ عضواً إنسان أو ثوبه
أخذ في حالة المراح يجب الكلب إذا دخل الماء ثم خرج فانتفض فاصاب ثوب إنسان أفسد ولو أصاب ماء المطر لم
يفسد الكل في الفتاوي الكلب إذا تنفس على ثوب إنسان حتى أعجز الثوب ولو حالي إناء وقد مر في فصل المياه الكلب إذا بال
على طين لم يكن حال لا يرى ولا يعلم لا يتنجس **الفصل التاسع** في الخطر والاحتياط وفي فوائدها أن أبي علي النسفي رحمه
الدمية إذا كان لها زوج سلم في ماعها لا تؤم بالاعتسال لئلا تفسد ثوبها ولا تفسد ثوبها من الخرج إلى البعثة كما فيها
عن ذلك السلة إذا أكلت النوم أو البصل وكان زوجها يكره ذلك لئلا يفسد ثوبها ولا تفسد ثوبها من الخرج إلى البعثة كما فيها
من الخرج إلى المساجد شرب الماء المستعمل والانتقاء بالماء النجس فقد مر في فصل المياه في ماء المسفل في الأصل إذا أراد
لربا كل فاستحب أن يغسل يديه ويضمض فاه وأجمعوا أنه إن كان عليه نجاسة حقيقة يفرض غسلها بالماء وفي الحايض
إذا ارادت أن تغسل يديه وفي المضض المشايخ فيها وهل يباح للجنب شرب الماء إن شرب على وجه السنة يباح

٢ أثر النجاسة ولو
مر الريح على النجس
وثمة ثوب مملول
معلق يصيب الريح
قال شمس الإله الطول
يتنجس
ولو استنجى بالماء و
لم يمسح بالمذي لم ينجس
فما اختلف المشايخ
فيه هو هو
مسألة

ع ولو وجد

أخذ في حالة الغضب
لا يجز عليه غسله ولا ينجس

وعلى غيره وجه السنة لا يباح ولا بأس للمجذبة ينال أو يعاود أهله ولا بأس بالتمتع من المنديل بعد الغسل والوضوء
 في الصلاة وفي الفياض النساء إذا دخلت الحمام لا بأس به إذا كان الحمام للنساء ويدخلن بمنزلة إذا أحرق الحمامة أو غسل
 رأسه أو يديه إن لم يبق فيها شيء من الدقيق وفي حالة تعلف به الدقا لا بأس به وهي بمنزلة التبن هذا في التوالد
 وفي القيون عن محمد أنه قال الوضوء بالدقيق والسويق بمنزلة الاثنان بعد اكل الطعام ولزم أبا حنيفة وأبا يوسف
 لم يرباه بأسا وهو قول محمد وفي التوالد المجذبة إذا وضع على الخرج لم يعرف أنه شفاء لا بأس به رأي علي بن يوسف
 بخاسه أكثر من قدر الدرهم لوضع في قلبه أنه لو أخبره يستغل غسله لم يسعه لركبته وإن علم أنه لا يلتفت
 إليه كلامه كان في وسعه لا يجزئ أن علم أنهم يسمعون بحديثه ولا فلا قال الإمام السرخسي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
 من غير هذا التفصيل ظهر الداء لرجل فقال له الطبيب غلبت عليك الدم فأخرجته فلم يخرج حتى مات لا يكون هذا
 ولا بأس بالحقيقة وإذا انقطع الحجاب الذي بين القبيل والدير للزوج لم يجزئها رجل وقت يوم الجمعة بقلم
 ولم جازل الخدم هذا يؤخر اليوم الجمعة بكرة وللصالحين الخدم أو وقت تبركا بالأخبار لا بأس به وهو نحو الأمان
 بقلم الأظفار يوم السبت وإذا قلم الأظفار أو جرح شعره ذقن أو الفقه في المغسل والكفيف بكرة الكلبة الفقه
كتاب الصلوة مشتمل على ستة وعشرين فصلا **الاول في الأذان الثاني في المقدمة** وفيها آداب الصلوة وستبها
 لا يجوز ما يتعلق بالركوع والسجود وفيها ما يكره وما لا يكره **الثالث في التواضع الرابع في مواقيت الصلوة الخامس**
في استقبال القبلة وفيها مسائل الفجر فيه **السادس في سائر العورة السابع في الثوب الثامن في النية التاسع في التكبير**
العاشر في مسائل الترتيب الحادي عشر في القراءة وفيها القراءة خارج الصلوة ومثل المصحف الدعاء الثاني عشر في زلة القارئ
الثالث عشر فيما يفسد الصلوة وفيها لا يفسد الصلوة **الرابع عشر في الحديث في الصلوة الخامس عشر في الأمانة** وفيها
 مسائل المسبوق والسادس عشر في سجدة الشكر **السادس عشر في النذر السابع عشر في قضاء الغلوت**
في الصلوة على الدابة والصلوة السفينة الحادي والعشرون في صلوة المريض الثامن والعشرون في صلوة المسافر
الثاني والعشرون في صلوة الجمعة الرابع والعشرون في صلاة الصلوة العشرين في الجنائز السادسة والعشرون في
في مسائل المسجد الفصل الاول في الأذان وفيه التواضع القاضي الإمام الذي الأورجند في صلاة المؤذن إذا لم
 يكن عالما بأوقا الصلوة لا يمتحن ثواب المؤذنين وأحب إلى المؤذن عالما بالسنة ولا يحل للمؤذن ولا الإمام
 يأخذ على الأذان والآية أجرا فإن لم يشاء طم على شيء كتمهم عرفوا حاجته فجمعوا إليه في كل وقت شيئا كان يطيب
 له ولا يكون الأجر الموجب لشيء ترك التجاني في يوم الجمعة الأذان الأول الذي على المنارة وسباني باب الجمعة وهو الطحاوي
 المعتبر الذي عند المنبر بعد خروج الإمام وليس بغير الصلوة الخمس أذان ولا إقامة وخرق فاته صلوة عن وقتها
 نقضها في وقت آخر أذان لا وإقامة واحدا كالمساجد وليس على النساء أذان ولا إقامة فإن صلت جماعة بصلتين
 بغير أذان وإقامة جازت صلواتهن مع الكراهة وللرجال بكرة أداء المكتوبة بالجماعة في المسجد بغير أذان وإقامة
 في البيت والكرام والضياع فإن تركوا الأذان والإقامة جاز وإن أذنا كان أيا ولم يصلوا جماعة في المقام
 وتركوا الأذان لا يكره ولم تركوا الإقامة يكره قال محمد إذا أصروا أهل مصر على ترك الأذان والإقامة أنزوا
 فإن أتوا فقتلوا على كل السلاح وقال أبو يوسف رحمه الله المقاتلة بالسلاح عند ترك الزايش والواجب وأما السنن
 فيؤدون على كراهة ولا يقاتلون جماعة من أهل المسجد أذنا في المسجد على وجه الخفاة بحيث لم يسمع غيرهم ثم حضر
 من أهل المسجد قوم وعلموا فلم يركبوا بالجماعة على وجهها ولا عبرة للجماعة الأولى جليل آخر ويجوز أذان العبد
 الأعمى ولذا الزنا وغيرهم أيا قافا أذن قبل الوقت يكره ويعاد في الوقت وقال أبو يوسف لا يعاد في الفجر ولا يكره

والامر بالمعروف
 على هذا
 محل هذا
 محل هذا
 محل هذا

والسابع عشرة في سجدة الشكر

أن
 الذي كان في يوم الجمعة
 الذي كان في يوم الجمعة

إن يؤذن في النصف الآخر من الليل ويكره الأذان مع الجنابة ولا يكره مع الحديث في رواية وآلة إقامة تكرر
 معها وجاعة خمسة يكره أذانهم إذا أذنا أو يعاد أذان الصبي الذي لم يعقل والمرة والمجنون والمجنون
 السكران وفي الجامع الصغير للصبي بعد أذان الجنابة والجنابة لا يشبهه ليعاد الجنابة ولا يعاد إقامة لا
 تكرر الإقامة ليس بشروع وقال لم يلح بعد الأذان جاز لا لأنه لم يلح يؤذن جازت صلوة لأن قوله جاز المراد منه
 الصلوة والجنابة هل جاز الأذان يأتي بعد هذا **وكذلك لا يعاد أذانهم الحديث في ظاهر الرواية** والقاعدة إذا
 والركب المصالحا فواذا أذن ركبا لا يكره ونزل للإقامة ويجوز للمصالحا أن يفتح الأذان على الدابة
 ولم يكره وجهه إلى القبلة **فصل في خصال لو وجدت في الأذان أو في الإقامة بوجاهة استقبال مئذنها** إذا غشي
 على المؤذن في الأذان أو الإقامة أو مات في الأذان أو في الإقامة أو شق الحديث في الأذان أو في الإقامة فله
 فتوضا يستقبله هو وغيره إذا حضر المؤذن في الأذان أو في الإقامة ولم يكن هناك من يستقبله جاز الاستقبال كذا
 إذا خرس في الأذان أو في الإقامة وعجز عن إتمام استقبال غيره **فصل في جنائز** وينبغي للمؤذن على الميمنة أو
 خارج المسجد ولا يؤذن في المسجد ولا بأس بحسين الصلوة من غير تغني فإذا تغني بلحن أو مد أو أشبه ذلك
 يكره وكذا لو قرأ القرآن قال شمل الآية الخواني في هذا لا ذكر أمانة في قوله حي على الصلوة حتى على الفلاح فلا
 به بادخال مد ونحوه ويكره للمؤذن في المسجد ويصلي في أحدهما ولو أذن السجدة في صلوة الليل وأذن
 النهار غير جاز وإذا قدم في أذانه أو إقامة شيئا بان قال أو لا أشهد أن محمدا رسول الله ثم قال أشهد أن لا إله إلا الله
 فعليه ليتقبل بعد كلمة الشهادة أشهد أن محمدا رسول الله وإقامتك ساعة ثم اخذ في الإقامة فظن أنها أذان وضع فيها
 ما يصنع في الأذان فعليه هذا إقامة فإنه يستقبل الإقامة من أولها ويختم المؤذن عند الأذان مكروها وفي الجامع الصغير
 ويترسل في الأذان ويجزئ في الإقامة ويستقبل القبلة عند الأذان والإقامة وترك جاز ويكره ويجعل أصبعه في أذنيه
 ولم يفعل لا يضرم ولا استدرا في صومته عند الصلوة والفلاح لم يضرم ولا بأس بالتسوية ساير الصلوات في
 زماننا ونؤيد بكل بلدة ما تعارف أهل تلك البلدة ويجوز تخصيص كل مكان مشغولا بمصالح المصلحة كالقاضي والمفتي والمدرس
 ويعقد المؤذن بين الأذان والإقامة في جميع الصلوة الآتي للمعز فاقبل الإقامة بالأذان ولم يفضل بينهما يكره وأجف
 أنه للمؤذن لا يفضل بين الأذان والإقامة في المعز بالصلوة ولكن يقوم كذا ساعة يسيرا ولا يجلس جلسة خفيفة قد يقعد
 الخطيبين الخطيبين ويسكت عند أبي قد رآه طويلا أو ثلثيات قصا ولو فصل كما قال لا يكره عند
 وفي الأصل ولا يكره رجل وإقام آخر بآذنه لا بأس به ولم يرض بكرة هذا اختيارا والإمام خواهر بلده وهو الرواية أنه لا بأس بطلعا
 عند ولا ينبغي لشخص في الأذان والإقامة ولا يحل بسلام يسير لا يذنه لا يستقبل إذا انتهى المؤذن إلى قوله قد قضا الصلوة في الإقامة
 فهو خير لشيء انتهى في مكانه ولشأن من إلى مكان الصلوة إماما كان المؤذن غير المؤذن لو أخر الإقامة لكي يركب الناس الجماعة جاز إقامة
 أفضل والأذان ما يتصل بهذا ومن مع الأذان فعليه بحسب ما كان جنبا لأن اجابة الأذان ليس فان وهذا لا يشترط استقبال القبلة
 وفي مجموع التوار قال شمل الآية الخواني في الاجابة بالقدم لا بالتساوي لو أجا باللسان ولم يمشي إلى المسجد كجوبا ولو كان في المسجد مع
 ليس عليه الاجابة حتى لو كان في قراءة القرآن لا يترك القراءة أو سمع الأذان كذا لم عليه جوبا الإقامة لا بأس به يستعمل بالمعز
 الإقامة وقوله عم من قال كما قال المؤذن فله من لا يركبها لفرق نال التوبة يعود ولا يضل لم يزل أما فيكم أو يكره له ذكر فلا فلو
 المؤذن باللسان لسان الشاهد الموعود بكل ما هو شأه وشهادته يقول ما قال المؤذن عند قوله حي على الصلوة حتى على الفلاح يقول لأهل ولا فوق إلا
 إذا سلم على المؤذن في أذانه أو عطس رجل ومحمد أو سلم على المصلي أو على من يقرأ القرآن أو على الإمام وقت الخطبة فخرج المؤذن
 والمصلي والتعاري والخطيبين يلزمهم رد السلام إلى حيفه أنه لا يلزمهم إماما رد السلام والغفلة بعد الفلاح وعن أبي يوسف

مطلوبه واجابة الجنابة لان تكرار الإقامة لا يكره

سبقي

باس

مطلوبه وان قيل استقبال القبلة في الإقامة
 أو الأذان جاز ويجزئ

مطلوبه وان قيل استقبال القبلة في الإقامة
 أو الأذان جاز ويجزئ

العلمي العظيم

مطلوبه وان قيل استقبال القبلة في الإقامة
 أو الأذان جاز ويجزئ

لا يرد بعد الفراغ ولا قبل الفراغ في أنفسهم بل هو صحيح وجوه ان المتعطل لا يلزمه في الحال ولا بعد الفراغ **الفصل الثاني**
في القعدة وفيها فريض الصلوة واجباتها واداء الصلوة والسنة ويجوز والايحوز خصوصاً بتعلق بالركوع والركعة
وما لا يكون قال في الاصل اعلم بان الصلوة فرضية محكمة لا يبيع تركها ويكفر جاحداً ويحجبها الوقت يعني بعض الوقت
حتى لو بلغ الصبي في آخر الوقت أو الكافر إذا أسلم على غيرها فالحايض لو طهرت في آخر الوقت بآتي في فصل الحايض شاء الله تعالى
وشرايطها ست الطهارة من نجاسة الحكة والحقيقة وطهارة الثوب وسائر العورة والسبيل القبلة والنية والركوع والقيام
اربع القيام والقراءة والركوع والسجود والقعدة الاخير فرض في الفرض والتطوع حتى لو صلى ركعتين لم يقعد آخرها
وقام وذهب بصلوته ولو قام من الثانية الى الثالثة ولم يقعد بينهما وصلى أربع ركعات أو ست ثم قعد في آخرها لم يجز بصلوته
وأنقص ان نفسه وهو قول محمد **ولا تكبير** لا افتتاح فهو شرط عندنا وليس بركعة حتى لو بقي على الظهور بانه ركعة يصح
ولا يشترط لكل صلوة تكبير على جهة كما في سائر الاحكام **واجب** الصلوة عشرة نفل الفاتحة وضمة السورة مع الفاتحة وتعين
الفاتحة في الركعتين الأولى وسرعة الترتيب في كل ركعة حتى لو قام من الأولى الى الثانية وترك سجوداً فإن القيام يكون معتبراً
عندنا وتعدّل الاركان والقعدة الأولى في عامة النسخ وقراءة التسمية في القعدة الأخيرة والفتحة في العترة في الركعة
وليس في الفتحة شيء موقت يعني لو قرأ دعاء آخر أو قل الله هم هذا دون الله هم انا نستعينك هذا ذلك يجوز **بالتكبير**
فالجهر في الجاهلية وفيما نحن وسنن الصلوة واداءها بما يكثر تعدادها فيأتي واحد بعد واحد فالأدب في فعله التهيؤ
مرق وتركه مرق والسنة ما واطب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأولواها حال الركوع والاداء اكمال الركعة
بان الصلوة لا يفسد بترك السنة والقراءة وانما يفسد بترك الفريض والركن وبأخير الفرض والركن كذلك عندنا ثم وكما كان
السهو وكذا بترك الواجب عندنا ثم ونكح في سبيل الله وهو كذا بنا خبر وفي شرح الطحاوي في الاركان والشرائط
وقال فريض الصلوة اثني عشر سنة خارج الصلوة وسنة في الصلوة وهو ما ذكرنا والمخرج عن الصلوة بفعل في فرض
عند أبي حنيفة فصار عند ثلث عشر وعندنا ليس بصلوة **واما** اداء الصلوة وفي الاصل اذا شرع في الصلوة يقول
الله ومحمدك ثم يتعوذ وصورة اعوذ بالله انشط اكرم هو المختار والتعود سنة وعندنا واجب خفية وهو صحيح
عند أبي يوسف عند محمد بن النضر للقرأة وانما يظهر في القعدة في ثلاث مسائل احدى بالاعتقاد يتعوذ عند أبي يوسف لانه يأتي
بالشأن فيأتي بما هو صحيح له وهو التعود وعند محمد لا يأتي لانه بيع للقرأة ولا قرأة عليه اما الامام او المنفرد فيأتي به بالاتفاق
والثانية في العدين عند أبي يوسف في يأتي بالتعود بطلاناً قبل التكبير وعند محمد يأتي بالتكبير عند القرأة لانه بيع
والثالثة المسبوق اذا قام الى قضا ما سبق به عند أبي يوسف لا يتعوذ وعن محمد رواية ان الصحيح انه قول أبي يوسف
وقول أبي حنيفة مع محمد في بعض النسخ والتعود عند افتتاح الصلوة لا غير فلو انفتح الصلوة ونسي التعود حتى قرأ
الفاتحة لا يتعوذ بعد ذلك بحسب التسمية والكلام في التسمية على وجوه منها انها من القرآن اما ليست من رأس كل سورة
ولا بآية من الفاتحة عندنا ومنها انه يأتي بها في اول الصلوة لا غير في رواية الحسن بن أبي حنيفة رحمه الله وفي
ابي يوسف عن أبي حنيفة في يأتي بها في اول كل ركعة وعن محمد انه يأتي بها في اول كل ركعة وعندنا افتتاح كل سورة
الا اذا كانت صلوة جهر فيها بالقرأة لا يأتي الامام بالتسمية بين الفاتحة والسورة عندنا وجهر الامام في صلوة الجهر
ويخاف في صلوة الخائفة وقامها يأتي في فصل القرأة لانه تعالى **واما** اداء الركعة كبر قائماً ثم يركع وعندنا
السنة لا يكبر عند الخرافة وابتدأه عند اول الخرافة ويكبر حين يرفع من القرأة وهو مستقيم المذهب الصحيح
ولا يكبر عند الخفض ومنهم من قال يكبر لكنه يحسن عند الرفع ويخاف عند الخفض والاصح انه يحسن عند خفض

من الشئ

الراس

الراس ورفع الرأس ويضع يديه على ركبتيه ويفرج بين اصابعه ولا يطبق وصورة له يرفع يديه **الكفين**
الأيدي ويرسلها بين فخذه ويبتسط ظهره حتى لو وضع على ظهره قدح من ماء يستقر ولا يتكسر رأسه ولا يرفع
يعني يسوي رأسه بخرم فاذا اطأت ركبته رفع رأسه فان ترك الطائفة يجوز صلوته عندهما وعند أبي يوسف
لا يجوز وسئل محمد عن هذا فقال اني خائف لا يجوز ولا اعتدال في الانتقال سنة بالاتفاق فان طأ رأسه في
الركوع ولا يعدل ظاهر الخوا انه يجوز وعند أبي حنيفة انه لكان **الي الركوع** اذ يجوز ولو كان في
القيام اقرب لا يجوز وكذا اذا رفع رأسه السجدة وظاهر الجواب انه كما انفصل جبهة عن الارض يجوز صلوة
فلو لم يركع في الركعة لكنه سجدة سجدة في القيام الى السجدة بالسنة يعني سجداً لا يجوز وان ذهب بغير السنة
بان حر كالحل فذلك لا يختص بحسب الركوع الاحد اذا بلغت حذبة الركوع يشين برأسه للركوع
واذا رفع رأسه الركوع يقول سمع الله لمحمد ويقول خلع ربناك الحمد واذا قال الامام سمع الله لمحمد فدل
يقول هو ربناك الحمد فعند أبي حنيفة لا يقولها وعندنا يقولها في نفسه لكان مقتضى يأتي بالتحديد لا غير المنفرد يأتي بالتسليم
التحديق ولا صح من مذهب حنيفة انه بالتحديد لا غير ولا يرفع يديه عند الركوع ولا عند رفع الرأس من الركوع عندنا
وانما يرفع عند تكبيرة الافتتاح وتكبير العدين والفتحة لا غير وقوله لا غير في الصلوة ولما ادرج في المناسك ورفع
اليد في عند الافتتاح سنة ولو تركه قال بعضهم يائمه وقال بعضهم لا يائمه ولما ادرج في المناسك ورفع
ذلك يائمه وفي اي وقت يرفع قال بعضهم يرفع ثم يكبر وقال بعضهم يرسل يديه ارسالاً فاذا فرغ من التكبير يرفع يديه
وعن أبي يوسف يقرن التكبير برفع اليدين هو المختار ويرفع حتى يجاذي ايهما شئ اذ فيه عندنا والمرأة هذا
متكبيها وهو صحيح ويرفع يديه ولا يفرج اصابعه كل التفريح ولا يضم كل الضم ولكن يتركها على كانت عليه العادة
ولا يطأ رأسه عند التكبير ثم يحط ويكبر ويسجد فاذا اطأت ساجداً رفع رأسه فاذا اطأت قاعداً سجد
سجدة أخرى وكبر ويقول في ركوعه سبحان ربّي العظيم ثلثاً وفي سجوده سبحان ربّي العظم ثلثاً وذلك اذناه ولم يرد
ادب الجواز ولو ترك التسبيح اصلاً أو أتى به مرة واحدة يجوز ويكبر كذا روي عن محمد ولو زاد على الثلث فذلك
افضل بعدل يحتم على من اوجده تسبيح أو تسع ولكن ان كان لا يطول وقال سفيان الثوري ينبغي ان
خمساً حتى يتمكن القوم من قولوا ثلثاً ويضع يديه في السجود هذا اذ فيه وبوجه اصابعه نحو القبلة وكذا
اصابع رجله في سجوده وتعمد على احبته وتبدي ضبعيه عن جنبه ولا يفتش ذراعيه هذا في الرجل
المرأة لا يجازي بطنها في ركوعها وسجودها ويقعد على رجلها وتجعل رجلها من جانب يقعد وتفضل في
السجدة يفتش بطنها على فخذيها ولو سجد على الحشيش أو على اللبن أو على القطن أو على الطنفسة ان استقر جبهة
وانه في سجدة يجوز ولنه لم يستقر لا وكذلك لو صلى على الشجر لانه يجوز وان لم يلبس وكان محال فيجب
وجهه فيه ولا يجد حجة لا يجوز كالتسبيح في الهوى ولو سجد على العجوة لانه كان على البقل لا يجوز ولو كان على الارض
يجوز كالتسبيح على السرير ولو سجد على العر ال بالفارسية كان يجوز كالتسبيح على الخنطة أو الشعر يجوز في
الدخول والخروج لا يجوز ولو سجد على ظهر رجل وهو في الصلوة يجوز ولو لم يكن لك الرجل في الصلوة ولو لم يكن
لا يجوز ولو سجد على فخذه ان كان بغير عند الخنا لانه لا يجوز ولو سجد على كبة لا يجوز بعدد او بغير عند كبة
بعدد بكفة الاية ولو سجد على ظهر ميت ان كان على الميت لانه لا يجد حجة الميت جاز ولو سجد على لم يجز في الفتاوى
في الاصل ثم في كل موضع يجوز ان يسجد على ما يرضى من وجهه فان سجد على الجبهة دون الانف جاز وهل
يكبر ان كان على الانف عند لا يكبر ولنه لم يكن يكبر وهذا عندنا ولو سجد على الانف دون الجبهة ان

مطلب وعنه ان صنفه ان كان الركوع اقرب يجوز
والقيام اقرب لا يجوز

مطلب والمسلم بان التسبيح في الركعة

مطلب ولو ترك التسبيح اصلاً او أتى به من

مسألة على ان التسبيح في الركعة والصلوة
ادب القطن المخلوع يجوز انما تسجد
جبهة وجهه في الارض والافلا ولا تسجد
السجدة على الارض ولا تسجد على الارض
مطلب

ان كان على الجبهة يجوز ولزمه يكن يجوز ايضا ولكنه يكن وعند أبي يوسف ومحمد لا يجوز وفي الفتا
لوم يضع ركبته على الارض يجوز وعليه فتوى مشايخنا وقال الفقيه لا يجوز وفي شرح الطحاوي عن
محمد بن سنان اذا رفع رأسه من الركوع قديرا لا يشكل على الناظر انه رفع رأسه جاز وعن أبي
حنيفة رحمه الله انه قال اذا كان الى القعود اقرب جاز سجوده ولكن كان الى الارض اقرب
لا يجوز سجوده واما وضع القدم على الارض في الصلوة حالة التجرد ففرض في التجرد فلو وضع
احدهما دون الاخرى يجوز صلوته كما لو قام على قدم واحدة ووضع القدم موضع اصابعه وان
وضع اصبعها واحدة فلو وضع ظهر القدم دون الاصابع بان كان المكان ضيقا ان
وضع احدهما دون ولا يخرج جواز صلوته كما لو قام على قدم واحدة في التجرد وينهض على
صدور قدميه حتى يستقيم قائما في الركعة الثانية وفيه اشارة الى انه لا يعتمد بديه
على الارض عند قيامه ويعتمد يمينه على يساره في الصلوة في قيامه والاعتماد سنة
واما يعتمد كما فرغ من التكبير يعتمد باليمين على اليسرى عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهم الله
تعالى ولا يختص بالقراءة وعند محمد رحمه الله الاعتماد سنة القراءة حتى قال اذا فرغ من التكبير
يرسل فاذا شرع في القراءة يعتمد وفي القنوت في الوتر اختلف المشايخ رحمهم الله وفي الجمع
هو الاعتماد وفي القنوت التي بين الركوع والسجود يرسل ولا يعتمد وكذا كل قيام لا ذكر فيه
ولا يطول لتكبيرات العيدين وفي الصلوة للجنان يعتمد ويضع يديه تحت الشدة
عندنا والآخذ أولى من الوضع واخص كثير من مشايخنا رحمهم الله الجمع بين الآخذ
والوضع بان يضع باطن كفه اليمنى على ظهر كفه اليسرى ويأخذ الرسخ بالخنصر و
الابهام ويرسل الباقي على الذراع ويتبني ليكون بين قدميه اربع اصابع في قيامه وفي
القعدين يضع يده اليمنى على فخذ اليسرى واليسرى على فخذ اليسرى ولا يأخذ الركبة هو
الصحيح وانا انتهيت الى قوله اشهد ان لا اله الا الله يشهد الى المستحقة والمختار انه لا يشهد بكيفية
القعدين ان يفرش رجله اليسرى فجعلها بين اليدين ويقعد عليها وينصب اليمنى نصبا ويوجه اصابع
اليمنى نحو القبلة والشهد المختار هو التشهد المعروف فاذا فرغ من التشهد في القعود الاول
ولا يريد على ذلك فان زاد ساهيا يأتي في باب السهو ولا يترجع الا عن عذر فان صلى الفرض بعذر
قاعدا لا يكره والتقل بعذر في حالة القيام عن أبي حنيفة رحمه الله ثلاث روايات في رواية مجلس
كما مجلس في التشهد وفي رواية يترجع وفي رواية يحتج وعن أبي يوسف انه يحتج ويترجع وعن محمد
يترجع رواية واحدة وتفسر الاحتجاج في الطلبة ان ينصب ركبته ويجمع يديه عند ساقيه ثم
ذكر الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم وذكر فيه وارحم محمد وآل محمد وذكر الامام خواهر
ناذه ان ذلك مكروه وقال خمس الاية الخلو في رحمه الله والامام السرخسي رحمه الله
لا بأس به لو روي الآثار وكذا اذا ذكر الصحابة رضي الله عنهم لا يقال رحمهم الله لكن يقال رضي الله عنهم
وقراءة التشهد في القعدة الأخيرة واجبة وقد ذكرنا والصلوة على النبي عليه السلام في القعدة الأخيرة
ليست بفرض فاذا فرغ من الصلوة على النبي عليه السلام يستغفر لنفسه ولا يديه والمؤمنين و
المؤمنات ثم يدعو بالدعوات التي يشبه القرآن ثم يقول ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة

مطلوب في القنوت التي بين الركوع والسجود ويرسل ولا يعتمد
وكذا الحال في قيام لا ذكر فيه

مطلوب في القنوت الأخيرة حال القيام

مطلوب في القنوت الأخيرة حال القيام

وقاعدة أبا

وقاعدة أبا النار ونجفي الامام الشهيد القعود والتسمية وأمين ربنا لك الحمد وسلم عن يمينه وعن
يساره ويقول السلام بالالف واللام ويتبني بالتسمية الاولى من عين يمينه من الحفظة والرجال
والنساء وفي الثانية كذلك قدّم ذكر الحفظة على بني آدم في الاصل واخر في الجامع الصغير وفي
السنة روايتان ويتبني كرام الكاتبين ومنهم من قال جميع من معه من الملائكة وهم فئة
ويتبني من كان معه في المسجد هو الصحيح فعلم هذا لا يتبني النساء في زماننا هذا وفي الامام واما
في المعتدي فينبغي ما قلنا والامام ان كان في جانب اليمين نواه في الجانب الايمن وان كان في الجانب الايسر
نواه في الجانب الايسر وان كان بجذائ عند أبي يوسف فينبغي في الجانب الايمن وعن محمد بن سنان في
الجانبين والمنفرد بنبوي الحفظة لا غير وتبني بعد الامام ههنا وعند أبي حنيفة
روايتان والصحيح عنده انه ليس مع الامام كما في تكبير الافتتاح واصابة لفظ السلام واجبة
عندنا ويكون منتهى بصره في الصلوة الى موضع سجوده هذا في حال القيام وفي الركوع الى ظهر
قدميه وفي السجود الى ان يثبته وفي القعدة الى الحجر ولو لم يفعل لا يأنم هذا في
الكتابة انا الامر في النطوع فتشمل الكل في الاصل **فصل** فيما يكره وفي الاصل ايضا
لا يلتفت والمكره ان يلو عنقه حتى يخرج وجهه من ان يكون الى جهة القبلة واما اذا نظر
بمؤخر عينه يمينه او يسره من غير ان يلو عنقه لا يكره ولا يفتن بشيء من جسده وثيابه
والحاصل ان كل عمل هو مفيد لا باس به وقد صح من النبي عم انه سلب العرق عن عنقه
وكان اذا قام من سجوده نقص ثوبه يمينه او يسره وما ليس بفعل يكره كاللعب ونحوه ولا
يقرب المحصى فان كان لا يمكن من السجود لا باس به بان يسويه مرة وتركه لحيته ولا
يفرق اصابعه ولا يضع يديه على ما حث به ولا يقرب اعضاء الكلب وصورته ان يضع اليدين
على الارض وينصب ركبته نصبا وهو الاصح ولا يترجع من غير عذر وهذا مكروه خارج
الصلوة فان صلى الفريض بعذر قاعدا او النفل بعذر قد ذكرنا كيفية القعود
ولا باس بان يسبح جبهة من التراب قبل ان يفرغ من صلوة او بعد ما فرغ وقبل السلام
وبعد وعنه أبي يوسف احتج ان يدعه والحاصل ان كان يؤذيه التراب وان كان لا
يؤذيه فتركه خيرا والحل بيد واحدة في ركعتين ثلاث مرات يفسد صلوة وسياق
في فضل بفسد الصلوة ان شاء الله تعالى ولو كان للحكمة مرة واحدة يكره ولو لم يمكنه العمامة
من ان يسجد فرفعها بيد واحدة او يوجي العمامة بيد واحدة لا يكره ولو ستر قدميه في المسجد
يكره والحاصل ان ما كان من تمامات الصلوة او في تركه ضرورة لا يكره ويكره في الصلوة
تغطية الغم وقوله عليه السلام اذا ما وراى أحدكم في الصلوة فليغط فاه دليل على انه لا يسجد
في غير تلك الحالة وهذا اذا كان محال لا يمكنه الامتناع عما يعملون اما اذا امكنه بان يأخذ
سفيته بيده فلم يفعل وعطافاه بيد او يثوبه يكره كذا روي عن أبي حنيفة ويكره
ان يصلي وهو مخنجر وهو ان يشد العمامة حول راسه ويديها فته كما يفعل السطاب
ويكره ان يصلي وهو عافض شعره وهو ان يلف ذواته حول راسه كما يفعل النساء وقالة

كما حاصرت لا

وقال بعضهم ان يجمع الشعر كله من قبل القفا ويسكه بخيط أو خرقه كيلا يصيب الارض ولا بائس بان يصلي في ثوب واحد وسبابة في هذا في فضل السنن ولو صلى وهو مسترد الوسط لا يكره ومكشوف الرأس وهو جسد العامة ان كان ثوبا بالصلوة يكن ولو كان للثوب من لابس به ولو صلى رافعا بكنية الى المرفقين يكن ولو صلى مع السراويل والقميص عند يكن وقوله لا بائس بان يصلي في ثوب واحد وسبابة في ثوب واحد المصلي اذا كان لا يستره او فرجى ولم يدخل يديه اختلف المتأخرون في الكراهة والاختار انه لا يكره وفي الأصل السدل مكره وهو ان يضع ثوبه على كفيه ويرسل طرفيه وعن محمد بن سواد كان تحته قميصا ولا يكره للمصلي ان يكف ثيابه او يرفعها او يرفع شعره وفي الجامع الصغير لا بائس بان يصلي الى خطم رجل قاعد يتحدث ويكره ان يصلي الى وجه غيره وقوله يتحدث اشارة الى انه يكن وان كان بالقرب منها الا اذا كان رفعوا اصواتهم بحيث يخاف المصلي ان يزل في القراءة من صوتهم في يكره ولا بائس بان يصلي على سباط فيه تصاوير لكن لا يجزئ عليها ويكره ان يطأ فوق رأسه في السقف او يجذبه تصاوير وبين يديه معلقة أو في البيت ولا تقبل الصلوة لكن اذا كانت في حائط القبلة فالكره اشد وان كانت غنيمته أو يساه دون ذلك وكذا في السقف وفي مؤخر القبلة اسير من الكل لكنه مكره وان كانت مقطوع الرأس وكذا الوحي والصورة فهو كقطع الرأس بخلاف ما اذا قطع يديها أو رجلها ولو حبس على غنمها بخيط لا يرفع الكراهة وهذا كانت كبيرة بحيث يبدو للناظرين من بعيد فان كانت صغيرة لا يبدو للناظرين من بعيد لا بائس به ثم التمثال اذا كانت على وسادة أو سباط لا بائس باستعمالها وان كان يكره اتخاذها ولكن لا يسجد على الصورة وان كان التمثال على الارض والسبب مكره وكراهة بعض مشايخنا في التمثال على الشيء الكبير من الوسائد ويكره التصاوير على الثوب فيه اولم يصل عليه انا اذا كانت في بيت وهو يصلي لا يكره لانه مستور فلتنايه وكذا لو كانت على خاتمة وتوراي صورة في بيت غيره يجوز له تحوها وتغيرها ويكره المعرفة بين يدي المصلي وبذلك بالاشارة أو التسميح فان اشار وسبح يكره ولا ينقطع الصلوة ويتبع للمصلي ان يستريح بجاي او عود او غيرها فان كان لا يستريحه وسنه الامام جبري اصحابه وقد استسخر زراعا طولا والعرض في غلط الاصبع ويكره في قرب من السترة ويجعلها على احد جانبيه اما الايمن والاسر فاذا امر المرفة ولا يواجم الطريق لا بائس بترك السترة والمات ثم اذا تر يقرب منه اما اذا بعد فلا يكره وقد ذلت وقال بعضهم قد رخص في ذلك

قال بعضهم موضع سجوده وقال ابو نصر قد زما بين الصفا الاول وبين مقام الامام قال شيخنا رحمه اذا صلى رايا بنصره الى موضع سجوده فلم يقع بصره عليه لم يكن هو الاصح ولو كان في المسجد لا ينبغي لاحد ان يمر بينه وبين حائط القبلة وقال

خلع غطاءه تصاوير

خلع غطاءه تصاوير

بعضهم

بعضهم قد زما بين الصفا الاول وحائط القبلة وكذا ان كان يصلي في الصحن الى حائط أو الى شجرة وان لم يكن بين يديه شيء لا ينبغي ان يمر بين يديه في موضع سجوده وان تعذر عدد الخشبة لا يعتبر القباؤها كما لو تعذر الحائط وفي الفتاوى المصلي اذا دعاه احد ابويه لا يجيبه ما لم يغتسل الصلوة الا ان يستغث بشيء وكذا في الاجتناب اذا خاف من السطح أو يغرق في الماء ويجرقه النار ويقطع الصلوة وان كان في الفريضة ولو سرق منه أو من غيره قد رد درهم يقطع الفرض والنقل ولو حاد في فكاك للمصلي عرض على الاسلام ينقطع وان كان في الفريضة ولا يكره ان يصلي وبين يديه سراج المصلي اذا بسط كتمه وسجد على ان بسط لثي التراب عز وجهه يكره وان بسط لثي التراب عز ثيابه لا بائس به ولو سجد على ذلك او كتمه او كور عامته لينقى بذلك حر الارض وبريدها يجوز عندنا ويكره ان يصلي وفيه شيء يمسك من ديار او درهم او لؤلؤ ان كان يمنعه من سنه القرات وان كان يمنعه من القراءة لا يجوز صلوته وان كان في يد مناع يمسك ولم يضع يده في الركوع على ذكبه أو في السجود يكره وان حلت امرأة وهي حاملة يصلي اجزاها وهي مسبة ويكره ان يغض عينيه في الصلوة واذا اراد ان يصلي على القفا يجعل الكشف تحت رجله ويسجد على الزبل ويصلي على الطهارة هكذا اجاب شمس الامة الحلواني رحمه بطل راي على ثوبه نجاسة اقل من قدر الدرهم فالأفضل ان يغسلها ويستقبل الصلوة وان كان يحال نفوة الجماعة ان كان بحال يجد الماء ويجد جماعة اخري يقطع الصلوة ويغسل وان كان يجدا واخر الوقت يصلي على صلوته وهذا اذا كان في الصلوة وان لم يكن في الصلوة لكن انتهى الى القوم وهم في الصلوة وهو يخشى ان يغسل بفوته الجماعة احب الي ان يدخل في الصلوة ولا يغسل وهذا وما لو كان في الصلوة سواء اذا اراد ان يصلي في بيت رجل ان استاذ كان احسن وان لم يستاذن لا بائس به رجل ابتلى بين الصلوة وفي رجل الطريق وبين الصلوة في ارض الغير ان كانت ارض مزروعة يصل في الطريق وان كانت غير مزروعة ان كانت لكافر يصل في الطريق ايضا وان كان لاسم يصل في ارضه الصلوة في الحمام ان لم يكن في الحمام تماثيل وموضع الصلوة طاهر لا يكره هكذا في كس في الفتاوى وفي نسخة الامام السرخسي رحمه الصلوة في الحمام منقذ عنها والنهي لغنيين أحدهما مصابغ غلوت فعلا هذا لا يكره في ساكوره والثاني بيت الحمام بيت الشياطين فعلى هذا يكره الصلوة في جميع المواضع غسل ذلك المواضع اولم يغسل ويكره ان يكون قبلة المسجد الى حمام أو الى مخرج أو بئر كالمصلي وقدمه عذرة وهكذا اذا بين المصل وهذا الموضع حائل كالحائط فان كالحائط لا يكره رجل نزل به ضيف ولم ورد عن صلوة الطوع ان كان الرجل كثيرا الصلاة لا يترك وزده وان كان في الايام من مرة يكره المحتفي عن السلطان يباح ان لا يخرج الى الجمعة والجماعة رجل اية بالشروط وصلى القبلة لا يدرى له ولا بائس بالتخفيف اذا تم رجوع الرجوع والسجود ويكره ان يجلس في الصلوة وبه غايط او بول فلو شرع في الصلوة مع هذا وشغل عن الصلوة فطهرها فان

مطل الصلوة في الحمام منقذ عنها لغنيين

هذا والله ان يكره هذا الموضع

مطل الخشبة في السجود

فان مضى جاز وأساو سواء كان به وقت الافتاح وحصل في الصلوة من افتتح الصلوة بزيها
 وجه الله تعالى ثم دخل الديار بعد ذلك فالصلوة على ما سبقت الزيادة لا يدخل في الفرائض
 احب الى من الصيام الرجل اذا امكنه ان يصل بالليل وينظر في العلم بالنهار ففعل وان لم
 يمكنه ان ينظر في العلم بالنهار فان كان له ذهن وفهم ويعرف الزيادة في نفسه
 كان النظر في العلم افضل من الصلوة اذا يعلم الرجلون علم الصلوة او غير علم الصلوة
 احدهما يتعلم لتعلم الناس والاخر يتعلم ليعل به فالذي يتعلم لتعلم اولى وافضل الصلوة بنية
 المخصوص لا يتعلم لكل في الفتاوى وفي الجامع الصغير ويكون عند الامي والتسبيح في الصلوة
 وعند ابي يوسف ومحمد ولا بأس بذلك في المكتوبة والنافذة وفي خارج الصلوة لخصت
 المشايخ به وفيه وهذا في العبد بالاصابع او بعد بحيط يسكه اما الحفظ بالقلب حتى يستيقن
 انه لا يترك القدر او تحريصه لا بأس به **في السنن التطوع قبل الظهر**
 اربع ركعات بتسليمة واحدة وتبع ركعتان وقبل العصر التطوع بربع
 ركعات تحب وبعد المغرب ركعتان ان تطوع بعد المغرب ست ركعات
 فهو افضل وفي العشاء ان تطوع بربع قبل العشاء وخمس وبعد ها اربع فله التطوع
 قبل العشاء فحسن يدل على انها ليست بسنة من مشايخنا **من قال** ما ذكر
 انه يصلي بعد العشاء ركعتين قولها وما ذكر انه يصلي اربعاً قول ابي حنيفة رحمه الله بنا
 على صلة التطوع بالليل والنهار اربعاً افضل عند ابي حنيفة وعندنا بالنهار اربعاً وبالليل
 ركعتين والتطوع قبل الجمعة اربع وتبعها اربع ولا صلوة قبل العيد وتام هذا يا اي
 في فضل العبدان شاء الله تعالى والتطوع بالليل ركعتان او اربع او ست او
 ثمان اي ذلك شئت والزيادة على الثمانية بتسليمة واحدة الاصح انه لا يكره ولا افضل ما
 ذكرنا الكل في الاصل وفي الجامع الصغير قوله لم لا يصل بعد صلوة واحدة مثلها
 يعني بنية الركعتين ولا بنية الركعتين صلى الفجر وهذا كراهة لم يصل ركعتي الفجر
 لم يقضها وقال محمد بن عبد الله احب الي ان يقضها اذا مرتفعت الشمس واجمعوا ان
 لو فاتت مع الفجر يقضها مع الفجر قبل الزوال وبعد في هذا اليوم ويوم اخر بنا على ان السنة
 لا يقضى وحدها وتبعاً للفرق اختلف المشايخ في بنية الركعتين في كل ركعة من السنن
 لا يقضى سوى ركعتي الفجر والسنة في ركعتي الفجر ثلاث احدى اهلنا انه يقرأ في الركعة الاولى
 قل يا ايها الكافرون في الثانية الاخلاص في الثانية انما يات بها في بنية صلى بعد طلوع
 الفجر ركعتين بنية التطوع تزعم سنة الفجر بنا على ان السنة ينادى بنية التطوع
 ولو صلى ركعتين في الليل فاذا الفجر طالع عن ابن المارث انه تنوب وفي رواية
 عن ابي حنيفة انه لا ينوب وهو الاصح وفي متفرقات سنن الائمة يصل صلى اربع ركعات
 في الليل فثبت ان الركعتين الاخرتين بعد طلوع الفجر يجتنب ركعتي الفجر عندها و
 هذا حديث الترمذي عن ابي حنيفة **من قال** وبنيته في هذا في السيلة ينوب عن السنة
 ايضاً



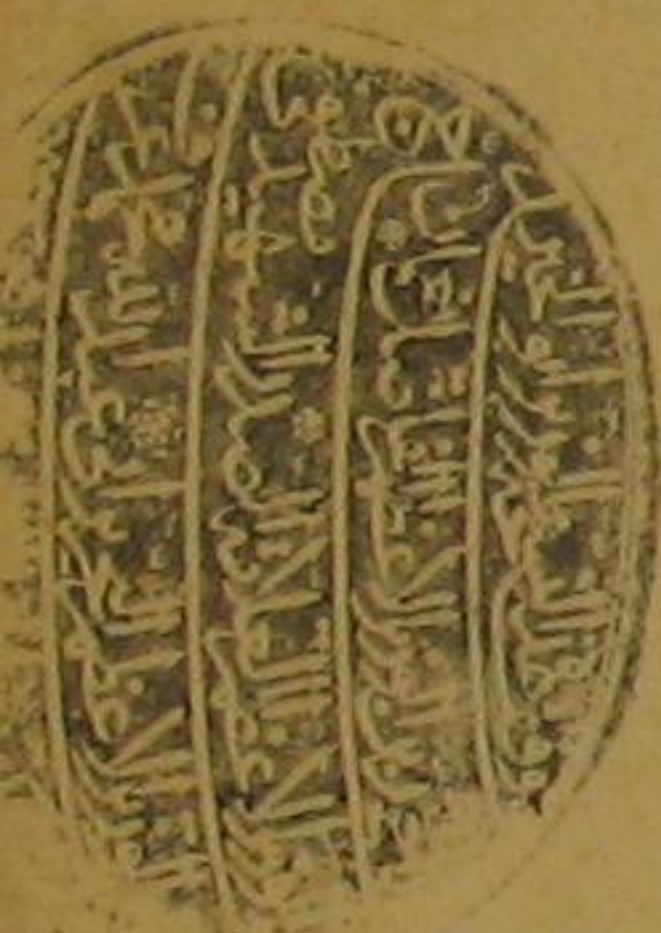
ايضاً وفي الجامع الصغير رجل الى الامام والناس في صلوة الفجر ان يدرك ركعة في الجماعة
 يات بركعتي الفجر عند باب المسجد وان لم يكتف ياتي بهما في المسجد المستوي ان كان الامام في الصلوة وان
 كان الامام في المستوي هو يات في الصلوة وان كان المسجد واحداً يقف في ناحية المسجد
 ولا يصل بها بخلاف اللصف مخالف للجماعة فاذا فعل ذلك يكره اشد الكراهة والا فضل
 ان يصلها في البيت لما ذكر ولا يطول القراءة فيها وان كان يرجو ادراك التشهد في ظاهر المذهب
 يدخل مع الامام ويترك السنة ولو ادرك الامام في الركوع ولم يدركه في الركوع الاول او
 الثاني يترك السنة ويتابع الامام ولو تذكر في الفجر انه لم يصل ركعتي الفجر يتطوع الفجر
 ولو صلى ركعتي الفجر واربع قبل الظهر واشتغل بالبيع او الشراء او الكل فانه يعيد
 السنة انا بكل لغة او بشر بل لا يبطل السنة قال **رضه** وهذا مشكل رجل دخل
 مسجد قد صلى فيه اهل لا بأس بان يتطوع قبل المكتوبة ما بدا له اذا كان في الوقت
 ساعة والمراد الاربع قبل الظهر وقوله لا بأس دليل على ان له ان يدع السنة ويشرع
 في الفريضة وهو الذي وقع عند الناس ان تلك ليست بسنة واستحسن مشايخنا رحمه
 المتأخرون الاتيان به ولو خاف ان يفوت الظهر بالجماعة لو اشتغل بالسنة يترك السنة
 ويدخل في صلوة الامام ثم يقضي ركعتي الظهر ثم الاربع عند ابي يوسف رحمه وعند محمد بن الاعم
 او لا ثم الركعتين في الجامع الصغير وفي الفتاوى تحية المسجد بركعتين يجزئ عندنا
 من ترك السنة بعدد فهو معذور ولو ترك بغيرها ونال لا يقبل فرضه ويسأل عنه
 تركها قوم اجمعوا على ترك الوتر اذ هم وحسبهم فان كانوا مصرين قائلهم وان
 تركوا السنن كذلك والمقاتلة سلوح او غير سلوح قد مر في فضل الاذان وهذا
 اذا تركها لكن رآها حقاً فان لم يرها حقاً كفى الرجل اذا كان يصلي المغرب في
 المسجد فاذا ان يصلي ركعتين بعد ان خاف ولو رجع الى بيته يشغل شي آخر تارة
 بهما في المسجد وان كان لا يخاف صليهما في المنزل وكذا سائر السنن حتى الجمعة فانه
 لو صلى الاربع قبل الجمعة في البيت وصلى الجمعة في الجامع يكون سنة والوتر في البيت
 افضل منه لانجن الفتوت يقول ربنا آتينا في الدنيا حسنة والاخرة ولا يصلي على
 النبي والله اعلم **في التراويح** قال **صدر** الشهد به في نسخة
 من التراويح اعلم بان المشايخ به اختلفوا في كون التراويح سنة وانقطع الاختلاف
 برواية الحسن بن احمد بن حنبل في نسخة اهل السنة يصلون في مسجدهم خمس تروجات ويؤمهم رجل ويسلم
 في كل ركعتين وكلما يصل تروجة ينظر بين التروجات قد تروجة وينظر بعد التروجة
 الخامسة قد تروجة ثم يؤمهم ولا ينتظرون كل تروجة وتحتين مستحب في رواية
 الحسن بن احمد بن حنبل في نسخة روى في نسخة على ضربات اختلف المشايخ به فيه واكثرهم انه
 لا يستحب هو الصحيح وهي عشرون ركعة ولو زاد على العشرين بالجماعة يكره عندنا
 بناء على ان التطوع بالجماعة مكروه ولو ترك التراويح في الجماعة وصليها في البيت اختلف



المشايخ وفيه منهم من قال هو تارك السنة وهو مبيح قال — وهو اختيار
 المشايخ للامام لا ستاد ظهر الدين خاتمه وقال الصدر الشهيد به اما اساءه فيما اذا ترك
 اهل المسجد كلهم الجماعة او تركوا السنة وان صلوا بالجماعة في البيت اختلفوا والصحيح
 ان الجماعة فضيلة والجماعة في المسجد فضيلة اخرى وفضيلة وقد اتى باحادي الفضل وترك
 الاخرى وهكذا للكتاب في المكتوبات واما وقتها قال — اسمعيل الزاهد وجماعة من ائمة
 البخاري لليل كل لها وقت قبل العشاء وبعدها وقال عامة مشايخ البخاري رحمهم الله
 وقتها ما بين العشاء والوتر هو الصحيح ويظهر من الخلاف فيما اذا كانت تراويح او تروكها
 ولو اشتغل بها يفوته الوتر بالجماعة يشغل بالوتر ثم يصلي ما فاتته من التراويح عند من
 قال وقتها لليل كله قال — وبه كان يعني الشيخ الامام ظهير الدين به وعند من قال
 كان وقتها بعد العشاء قبل الوتر يشغل بالتروية الثانية لانه لا يمكن الاثنان بها
 بعد الوتر ولو فاتته تروية وخاف لو يشغل بها تفوته متابعة الامام في التراويح فتشا
 بعة الامام اولى ثم الافضل في التراويح استيعاب اكثر الليل بالصلوة والاعتناء
 ولو اختلفت قوائم التخفيف واخروها الى آخر الليل الصحيح انه يجوز من غير كراهية ولو
 فاتته التراويح عن محلها هل يقضى بعد وقتها بالجماعة ام تبغى الجماعة قال — بعض
 المشايخ يقضى بادم الليل باقيا وقال — بعضهم مالم يجي التراويح في الليلة المستقبلة
 والصحيح ان التراويح لا يقضى سنة المغرب وغيرها واما الكلام في النية ان ينوي التراويح
 ويح او سنة الوقت او قيام الليل جاز وان نوي صلوة مطلقة او تطوعا فليختلف المشايخ
 فيه واكثر المشايخ على ان التراويح وسائر السنن يتادي بطلان النية وفي التراويح للصدر
 الشهيد به جعل القول الاول وقول بعض المتقدمين حتى روي الحسن عنه ابي حنيفة به انه لو صل
 ركعتي الفجر بطلت النية لا يجوز والقول الثاني قول اكثر من ان يجوز قال —
 والاحتياط ان ينوي التراويح او سنة او قيام الليل ولو كان مع الامام يصلي التسليمة الثانية
 والمقدي ينوي التسليمة الاولى والثالثة او خامسة اختلفوا فيه واختار انه يجوز الا يري
 انه لو اقتدي في الركعتين بعد الظهر بمن يودي الاربع قبل الظهر يجوز وتوصل التراويح
 مقتديا بمن يصلي المكتوبة او بوتر او النافلة غير التراويح اختلف المشايخ فيه والاصح انه
 لا يصح الاقتداء وعلى هذا اذا لم يصلي في العشاء حتى ينوي التراويح الصحيح انه لا يصح وهو كراهة
 وعلى هذا اذا اجتنب التراويح على السنة بعد العشاء الصحيح انه لا يجوز اذا صل التروية الواحدة
 اما ان كل امام ركعتين اختلف المشايخ فيه والصحيح انه لا يستحب ولكن كل تروية يوديها
 امام واحد اما يصلي التروية في مسجدين في كل مسجد على وجه الكمال لا يجوز لانه لا يتكرر
 اقتدي بالامام في التراويح وهو صلى من لا يأس به ويكون هذا اقتداء المنطوق بمقتضى السنة
 وتوصل التراويح ثم اذا وان يلاقا ثانيا يصلون قراي واما الكلام في القراءة وقدرها
 قال — بعضهم قد ما يقرأ في المغرب وعن خلف ابن ايوب به انه سئل عن هذا فقال

عشر ايات

عشر ايات ثم سئل بعد مدة وقال — عشر ايات قال صدر الشهيد به الختم في
 التراويح سنة ولكن ان فضيلة فقراء في كل ركعة عشر ايات حتى يحصل
 الختم في الليلة السابعة والعشرين والافضل التعديل في القراءة لا بأس به اثناء التسليمة
 الواحدة ان فضل الثانية على الاول لانه لا يستحب وان فضل الاولى على الثانية على
 الخلاف كما في الظاهر يات في فضل القراءة الامام اذا كان لا يختم في سجدة في
 التراويح ان كان يقرأ قدر المسنون لا يذهب الى مسجد آخر الامام اذا فرغ من التسبيح
 في التراويح ان علم ان الزيادة على قدر التسبيح لا يشغل يات بالدعوات وان علم انها
 ثقيل يقصر على التسبيح قال — رضي الله عنه ينبغي ان يقصر على الصلوة لان
 الصلوة فرض عند الشافعي رحمه الله فحسب اذا صل التراويح على سطح المسجد لاجل الحر
 كبره رجل شرع في صلوة التراويح مع الامام فلما قعد الامام نام هو وبسمل الامام
 فاتي بالسفع الاخر وقعد قدر التسبيح فانتبه الرجل ان علم الرجل ان علم بذلك
 بسمل ويدخل مع الامام ويوافق في التسبيح فاذا سلم يقوم ويبقى بالركعتين سرا
 وبسمل ويدخل مع الامام في السفع الثالث واذا وصل الامام التراويح قاعدا بعد راء
 غير عذر والقوم قيام اختلف المشايخ فيه والاصح انه يصح الاقتداء بالاجماع بخلاف
 المكتوبة ويستحب للقوم ان يقوموا لا بعد راء عندها وعند محمد بن المستحان بقعدوا
 واما صلوة التراويح قاعدا من غير عذر اختلف المشايخ فيه والاصح انه يجوز ولجمعوا
 ان ركعتي الفجر قاعدا من غير عذر لا يجوز كذا روي الحسن عن ابي حنيفة به و
 الصحيح انه لا يستحب التراويح قاعدا
 وقعد في الثانية قدر التسبيح اختلف المشايخ فيه اكثرهم على انه يجوز عن تسليتين
 ولو صلى تسليمة وقعد في كل ركعتين فجزى عند الثلاثة عندها عن تسليتين
 ولو صلى تسليمة وقعد في كل ركعتين فجزى عن تسليتين وعندها عن تسليمة
 في رواية الاصل والامام يجزى عن تسليتين في رواية الجامع الصغير عن ثلوث
 تسليتين ولو صلى التراويح كلها بتسليمة عدا وقعد في كل ركعتين على قول
 بعض المتأخرين على خلاف الذي ذكرنا على قول عامة المتأخرين جاز عن اكل بعد ذلك
 بنظر ان تعد بركه ولو سلم على راس الاربع ولم يقعد في الركعة الثانية عند محمد
 وهو رواية عن ابي حنيفة يقعد صلوة ويلزمه قضاء هذه التسليمة ولا يجوز ذلك عن شي
 وفي الاستحسان وهو قولها يجوز واختلف المشايخ على قولها انه يجوز عن تسليمة او عن
 تسليتين الصحيح انه يجوز عن تسليمة بخلاف ما اذا قعد في الثانية ولو صلى ثلوث
 ركعات بتسليمة ولم يقعد في الثانية ساهيا او عامدا اختلف المشايخ على قول
 ابي حنيفة وابو يوسف به وقال — بعضهم يجوز عن تسليمة وقال بعضهم لا يجوز
 عن شي اصلا وعند محمد عليه قضاء ركعتين وصلوة باطلة وعلى هذا الخلاف



في غير الزاويج اذا تنفل ثلاث ولم يقعد الاية اخرها ثم هل يلزمه شيء بالشروع في التلوة
عند مجزئ عن تسليمة ان كان ساهيا لا يلزمه شيء وان كان عامدا يلزمه ركعتان
عنداني حنيفه هو وابي يوسف وعند مجزئ التلوة عن شيء اصلوا لزمه قضاء
الاولين وفي الاخيرين ان كان عمدا لزمه ركعتان عند ابي يوسف وعند ابي حنيفة
لم يلزمه فعلى هذا اذا صلى الزاويج كل تسليمة ثلاث ركعات ولم يقعد الاية اخرها
عند مجزئ عليه قضاء الزاويج كلها ولا شيء عليه سوى ذلك وعندهما على قول اولئك المشايخ
جاءت صلوة الزاويج كلها ولا شيء عليه ان قام ساهيا وان قام عامدا عليه قضاء
عشرين ركعة وعند بعض المشايخ كما قال محمد عند ابي يوسف عليه قضاء عشرين
ركعة مع الزاويج ولو صلى الزاويج كلها بتسليمة واحدة عمدا ولم يقعد الاية اخرها
عند محمد لم يجز عن شيء وعليه قضاء ركعتين وعندهما وهو الاستحسان لاختلاف النتائج
فيه والصحيح انه لا يجوز الا عن تسليمة واحدة بخلاف ما اذا فقد على راس الركعتين
ولو سلم الامام على راس الركعة ساهيا ثم ادعى ما بقي على وجهها ركعتين ان تكلم
بعدها سلم او شرب شربة او اكل او فعل ما يفسد الصلوة ليس عليه الا قضاء الشفع اول
لا بالاجماع اما اذا لم يتكلم او لم يفعل ما هو مفسد للصلوة قال المشايخ سرقند
الزاويج كلها فاستدق قال المشايخ بخاري قضاء الشفع لا غير وامامة الصبي
في الزاويج مجزئة مشايخ خراسان ولم يجوزوه مشايخ العراق رحمهم الله **فصل**
في الاوقات قاله **بدا** بالوقت وفي الاصل وقت الفجر من حين طلوع الفجر **فصل**
بالأفق لطلوع الشمس والفجر فجران سمي الفجر الاول كاذبا وهو البياض الذي
يبدو كذب السرحان بعينه ظلام لا يخرج به وقت العشاء ولا يثبت به شيء من احكام
النهار والثاني هو البياض الذي يستطير ويعترض بالافق لا يزال يزداد حتى تغيب
سمي مستطير لذلك يثبت به احكام النهار من خروجه الطعام والشراب للقيام وحول اجزاء
الفجر واخر وقت الفجر حين تطلع الشمس واما وقت الظهر فنصف وقت الظهر حتى
يزول الشمس واختلفوا في آخر وقت الظهر قال ابو حنيفة له آخر وقت الظهر حين
صار ظل كل شيء مثليه سوى في الزوال وعندهما مثل سوى في الزوال وطريق
معرفة الزوال ان تفر زخبة مستوية فادام الظل في الانقضاء فالشمس في الار
تفاع فاذا اخذ الظل في الاذدياد علم ان الشمس قد زالت واول وقت العصر حين
يخرج وقت الظهر واخر وقتها حين تغرب الشمس ويكره التأخير الى تغير الشمس
واختلفوا في التغير قال التغير في ضوء الشمس الذي يكون على راس الحيطان
وقال بعضهم هو التغير في قوسها واما يعرف التغير بان ينظر الناظر الى قوسها
ان امكنه ان ينظر ولم يحزه عيناه علم ان الشمس قد تغيرت وان لم يمكنه علم ان
ان الشمس لم يتغير واول وقت المغرب حين تغيب الشمس واخر وقتها حين تغيب

الشفق

الشفق والخلاف في الشفق عند ابي حنيفة البياض الذي يلي المحرق وعندهما المحرق ووقت
العشاء على ثلاث مرات الى ثلث الليل مستحب والى نصف الليل مباح وبعد النصف
الى طلوع الفجر مكروه فلو كان في بلد اذا غربت الشمس طلعت الفجر لا يجب عليهم صلوة العشاء
والا فضل في صلوة الفجر التنوير عندنا وحدثا التنوير ببدء بالصلوة بعد انقضاء البياض
في وقت لو صلى الفجر بغيره مسنون على ما يأتي في فصل القراءة وترتال القراءة فاذا فرغ من
الصلوة لو ظهر له سهو في طهارة يمكنه ان يتوضأ ويعيد الصلوة قبل طلوع الشمس ويؤخر
الظهر في الضيف ويجعل في الشتاء ويؤخر العصر في الصيف والشتاء ويجعل المغرب
في الصيف والشتاء هذا اذا كانت السماء مضحية فان كانت متغية يؤخر الفجر والظهر
والمغرب ويجعل العصر والعشاء ووقت الوتر من حين يصلي العشاء الى طلوع الفجر
التي عم انه كان يؤخر في آخر الليل وهكذا روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه يفعل في
آخر الليل وابو بكر رضي الله عنه يؤخر في اول الليل والفضل ان يؤخر الى آخر الليل
ان كان يرغب ان يستيقظ وان لا يرحوا ولا يثق بنفسه فالفضل ان يصليها
في اول الليل وان اوتر قبل العشاء لا يجوز وان صلى العشاء على غير وضوء وهو لا يعلم
حتى توضأ واوتر علم بعيد الصلوة ولا بعيد الوتر وعندهما بعيد بناء على ان الوتر
واجب في ظاهر مذهب ابي حنيفة وعندهما سنة وعلى هذا لو تذكر في الفجر
انه لم يوتر فسد فجره عند ابي حنيفة به وعندنا لا وسياق في سائر الترتيب
ثلاث ساعات لا يجوز فيها التطوع ولا الكسوة ولا صلوة الخنازة ولا استحبة
التلاوة اذا طلعت الشمس حتى يرتفع وعندنا لا تنضاف الى ان يزول الشمس وعند
اخرار الشمس الى ان تغيب لا عصر يومه ذلك فانه يجوز ادائها عند غروب الشمس
وعن ابي يوسف يجوز التطوع عند الانصاف في يوم الجمعة تسعة اوقات يجوز فيها
قضاء القايمة وصلوة الخنازة وسجدة التلاوة ولا يجوز فيها النفل له سبب الامانة
الذي له سبب كالتلاوة والذي وجب بشروع بان شرع في وقت مستحب ثم افسدها
واراد ان يقضيها وكذا الوشرع في سنة الفجر فافسد ثم اراد ان يقضي وركعتي الطواف
وتحفة المسجد واذا لم يكن لها سبب طلوع الفجر قبل الصلوة لا يجوز الا سنة الفجر
وبعد الفريضة قبل طلوع الشمس وبعد صلاة العصر قبل الغفر وبعد غروب
الشمس قبل صلاة المغرب وعند الخطبة يوم الجمعة وعند خطبة العيدين وعند خطبة
الكسوف وعند خطبة الاستسقاء واختلفوا في الوقت الذي يباح فيه أداء الصلوة اذا اطل
الشمس قال الشيخ الامام محمد بن الفضل مادام الانسان يقدر على النظر الى قرص
الشمس فهي في الطلوع لا يباح فيه الصلوة فاذا انجز عن النظر يباح وفي الكتاب اطلعت
الشمس حتى ترتفع قدر ربح او ربحين واذا شرع في التطوع بعد العصر وبعد الفجر فافسد
يقضي في التجريد وقال الصلوة في وقت طلوع الشمس والزوال والغروب يكن ولم

يقول لا يجوز وفي مختصر القدوري قال لا يجوز وفي الفتاوى ولو افتتح الطلوع في
الافاق المكيه فانه يقطع ثم يقضى في ظاهر الرواية ولا يجوز الجمع بين الصلوتين في وقت
احدهما بقدر ما عندنا الاصل في الظهر والعصر بمرقة فانه يجوز ان يؤخر الظهر و
يعجل العصر ويصلهما في وقت الظهر ويؤخر المغرب الى وقت العشاء ويصلهما بمزدلفة
ولا يتطوع قبل المغرب ولا قبل صلاة العيد ويتطوع بعد صلاة العيد ما شاء و
سبابة في فضله ولا يصلي يوم الجمعة اذا خرج الامام في الخطبة فان فتح الاربع قبل
الجمعة ثم خرج الامام في التواذرات ان صلى ركعة يصلي بها اخرى ويخفف
القراءة يقرأ الفاتحة وشيئا من السورة فلو قعد على راس الركعتين و
قام الى الثالثة ولم يعيد هابا بالسجدة حتى خرج الامام اختلف المشايخ فيه قال
بعضهم يعود الى القعدة ويسلم وقال بعضهم يتمها اربعاً ويخفف القراءة
وهذا اذا شرع في الاربع قبل الظهر ثم اقيمت الظهر وتام في فضل الامانة والا
فتداء ياء في فواتيد شمس التامة الخوا في ربه لو ان راعيا في بعض العباد صلى الفجر
اي في وقتها وصلى بعدها الظهر والعصر والمغرب والعشاء جملة في عمره على حسب ما
انه يجوز فالفجر الاول جائز والباقي من الصلوة لا يجوز والفجر الثاني لا يجوز والفجر
الثالث جائز القابلة لو اشتغلت بالصلاة تخاف موت الولد جاز لها ان يوتر الصلوة
عنه وقتها ويؤخر سبب اللص ونحوه ويكره الكلام بعد طلوع الفجر الى ان يصل الفجر اذ
به الكلام المباح اما كلام الفاحش محرام في جميع الاوقات ولو سال ماء الوضوء
وثياب ابدنه لا يكره والمراد به السمت وكذا بعد الموت يكره عند البعض الكل في الاصل
فصل في بيان القبلة وفي شرح الطحاوي رحمه الله الكعبة اسم للمقصد بان
الحيطان لو وضعت في موضع اخر فضلى اليها لا يجوز ولو صلى جوف الكعبة او على سطحها
جاز ولو صلى الى الخيم لا يجوز ولو صلى في جوف الكعبة بالحجارة يجزئه كيف ما كانت
وجوههم سواء كان ظهره الى ظهر الامام او وجهه الى ظهر الامام او وجهه الى وجه
الامام الا ان هذا مكروه ولا يجوز صلوة من قضاها الى وجه الامام
صاحب فرائد لا يمكنه ان يحول وجهه الى القبلة وليس بحضرة احد يوجهه بحزبه
صلوة الى حيث ما شاء وكذلك لو كان صحيحا لكنه يخشى من العذر او غرة يخاف
اذا انحول واستقبل القبلة ان شعر به العذر وجاز له ان يصلي قائما او قاعدا باياد او
مضطجعا حيث ما كان وجهه وكذا انكسرت السفينة وبق على لوح يخاف لو اخرج
تسقط في الماء يباح له ان يصلي حيث ما توجه ولو كان على الدابة وخاف النزول
عنه الدابة لا جل الطين يصلي مستقبلا القبلة ومن كان في غير المصلى على الدابة حيث
ما توجهت الدابة تام هذا في فضل الصلوة على الدابة ومن اراد ان يصلي في سفينة تطوا
او فريضة فعليه ان يستقبل القبلة ولا يجوز له ان يصلي حيث ما كان وجهه الكل في شرح

الطحاوي

مطالع الله استغنى القابلة بالصلوة
تخاف موت الولد جاز لها ان توتر
الصلوة

الطحاوي وفي الفتاوى رجل صلى الى غير القبلة متعمدا فواقف ذلك الكعبة قال
هو كافر بالله وكذا الصلوة بغير طهارة وكذا الصلوة في الثوب النجس والمختار انه يكفر في الصلوة
بغير طهارة اما لا يكفر في الصلوة في الثوب النجس وغير القبلة هذا المختار والقاض الامام على
السعدي رحمه الله لان الصلوة في الثوب النجس والى غير القبلة جائز حالة العذر اما
الصلوة بغير وضوء فلا يوتي بها جال فكيف قال الصدر الشهيد وبه فاختار
وفي مجموع النوازل الكلام في القبلة المختارة ينظر الى غروب الشمس في اقصر يوم في السنة والى
الغروب في اطول يوم في الصيف فيجعل ثلثي ذلك عن يمينه والثلث الى يساره ويصلي فيا بين ذلك
في شرح الطحاوي جامع الصغير اخبرني المقدسي عما توجه اليه اما ان حول وجهه الى القبلة
لا تسد صلوة ان كان في الصلوة وان حول صدره يفسد قالوا وهذا اليق يقوله اما عند
ابي حنيفة رحمه الله لا تسد في الوجهين بناء على ان الاستدبار اذا لم يكن على قصد الرقص
لا تسد الصلوة مادام في المسجد عند ابي حنيفة خلافا لما حجة كرايف عن القبلة على طين
انه اتم الصلوة ثم تبين انه لم يتم بني على صلوة مادام في المسجد خلافا لما ينص عليه بهذا الاستدبار
القبلة والتحريم لو اشبهت القبلة في مفازة فوقع لجهتها الى جهة فاحضر عدلا ان القبلة
الى جهة اخرى فان كانا مسافرين لا يلتفت قولها اما اذا كان من اهل ذلك الموضع لا يجوز
له الا ان ياخذ بقولها وفي شرح الطحاوي هذا اذا سأل فاحضر فان لم يسأل
تحرى وصلى فان اصاب القبلة جاز والا فلا وان سأل في الابتداء فلم يخبر حتى تحري
وصلى ثم اخبر فانه يتحرى ولو اخبر انه لم يصل القبلة لا اعادة عليه هذا اذا كان في المفازة
وان كان في المسجد ولا يحرام للمسجد وقبلة مشكوك فيه قوم من اهل لا يجوز التحريم
ذكرنا اما اذا لم يكن فيه قوم والمسجد في مصر ليلة مظلمة قال الامام الشافعي
في فتاواه جاز التحريم ولو صلى بالشرج وظهور انه اخطأ القبلة لا اعادة عليه وفي
النهار لا يجوز له التحريم ولو كان قوما اشبهت عليهم القبلة في ليلة مظلمة وهم في بيت ليس
بحضرتهم احد يسألونه وليس له علامة يستدل بها على جهة الكعبة او كان في المفازة
فتحرى جميعا وصلا ان صلوا وحدا جازت عليهم صلواتهم اما بالقبلة او لا ولو صلوا
بجماعة يجزئهم ايضا الاصل من تقدم على امام او علم بمخالفته في الصلوة وكذا لو كانت
عنده انه تقدم على الامام او صلى الى جانب اخر غلب على ما صلى امامه ولو وقع تحريم الى جهة
فترك تلك الجهة وصلى الى جهة اخرى لا يجزئه صلوة عندهما وان اصاب القبلة
سواء ظهرت في الصلوة او بعدها او ظهر الخطاء في الصلوة او بعدها او به لم يظهر
شيء وعنه ابي حنيفة انه يخشى عليه الكفر وعنه ابي يوسف يجزئه ان اصاب القبلة ولو
صلى الى جهة من غير ان يشك في امر القبلة ثم شك بعد ذلك فهو على الجواز حتى
يعلم فساده يقيين يجب عليه الاعادة وان علم في الصلوة انه اخطأ او اصاب اختلف
الشافعي رحمه الله في استقبال ولو بقي مشكوكا في الصلوة لم يحكم بشيء حتى يفرغ

مطالع الله استغنى القابلة بالصلوة

فإذا فرغ وعلم أنه أصاب ولم يظهر شيء جاز وأن ظهر الخطأ أعادها ولو شك
 فلم يخرج وصلى من غير تحرر وعلم إلى جهة فهو على الفساد ما لم يبين الصواب بعد الفراغ
 وأن ظهر في الصلوة أنه أصاب القبلة فقبله يستقبل الصلوة وأن ظهر في
 الصلوة أنه أخطأ يستقبلها أيضاً ولو بقي مستكلاً بنظر إلى ما ظهر بعد الفراغ وأن
 ظهر الخطأ بعد الفراغ من الصلوة يعيد وأن ظهر الأصابة مضمناً لا مراً وأن لم
 يظهر شيء يعيد وأن صلى إلى جهة بالتحرر فأحواله ستة أيضاً ما إن نظر للصلوة
 في الصلوة فبعضي وأن ظهر الخطأ يتحول إلى الصواب ويبيّن وأن لم يظهر شيء
 بغير أيضاً وإذا فرغ من الصلوة وظهرت الأصابة أو الخطأ أو لم يظهر شيء لا يجز عليه
 الإعادة وهذا بخلاف ما لو تضاءل على ظن أنه طاهر ثم تبين أنه نجس أو صلى
 في ثوب على ظن أنه طاهر ثم تبين أنه نجس وصلى بزمه إعادة الصلوة لأن القبلة
 هكذا كذا تكا القياس في القبلة بالنظر وعن محمد بن عيسى لو صلى أربع ركعات
 إلى أربع جهات جاز واختلاف المتأخرين فيما إذا تحول رايه إلى الجهة الأولى بالتحرر
 منهم من قال بتم الصلوة ومنهم من قال يستقبل رجل صلى في مفازة
 بالتحرر فقدرى به رجل من غير تحرر أصاب الإمام القبلة جازت صلواتها و
 أن أخطأ جازت صلوة الإمام دون المقتدي قوم صلوا في مفازة بالتحرر وفيهم
 من سبق ولا حق فلما فرغ الإمام من صلوة قائماً بقضائه فظهر له القبلة خلاف
 ما رأى الإمام أمكن للمسبوق إصلاح صلوة بأن يتحول إلى القبلة دون الإلحاق هذا
 في مجموع التواضع قوم صلوا في مفازة بالتحرر فطلعت الشمس وهم في الصلوة فتبين أنهم
 استدبروا القبلة ينبغي أن ينتظر واحتي بهم الإمام صلوة فإذا قاموا وحولوا وجوههم
 إلى جهة القبلة وأتموا الصلوة وقال المتأخرون الإمام يتقدمهم ويحولون
 وجوههم ويتمون صلواتهم إلا على الأصل ركعة إلى غير القبلة فجاء رجل وسواه
 وأقام إلى القبلة واقتدي به أن وجد الأعمى وقت لا فتاح فمضى يسئل عنه لا يجوز
 صلوة الإمام ولا المقتدي وأن لم يجد من يسأل جازت صلوة الإمام ولا يجوز للمقتدي
 وهذا كله في التحري في أمر القبلة أما في المسالخ بان اختلط مسالخ الذكية بمسالخ
 الميتة وليس هناك علوة بتميز تحرري أن كانت الغلبة للذكية وأن
 كانت الغلبة للميتة أو استوت لا يتحرر الأعداء المخصصة وأن اختلط وذكر
 الميتة بالزيت ونحوه لم يوكلاً الأعداء الضرورة وبإباحة الاصطباح وقد مر في الطهارة
 وإذا اختلط الطاهرة بشيا بالنجاسة في السفرة كان له ثوب طاهر صلى فيه وأن لم يكن
 يتحرر بكل حال ولو وقع تحرره على ثوب وصلى فيه الظهر ثم وقع تحرره على ثوب
 آخر فصل في العصر فاعصر فاسدة ولو كان معه ثوبان لا يعلم فيها نجاسة فصل في
 الظهر في أجزائها ثم صلى العصر في الآخر ثم الغروب في الأول ثم العشاء في الثاني ثم رأى في أجزائها

وهذا

نجاسة أكثر من قدر الدرهم لا يدري أيهما الأول أو الثاني فالظهر والمغرب جازان و
 العصر والعشاء فاسدان وهذا ما أوصى الظهر في الأول بالتحرر والعصر في الثاني وفي
 الأول المغرب وفي الثاني العشاء سواء ذكر الإمام السرخسي في كتاب التحري
 بخلافه إذا صلى الظهر إلى جهة بالتحرر والعصر إلى جهة أخرى بالتحرر أن كليهما
 جازان وفي النوا در إذا كان أحد ثوبين نجساً فصل في أجزائها الظهر من غير تحرر
 وصلى العصر في الآخر ثم وقع تحرره على الأول طاهر قال أبو صنفه بوجوبه لم
 شيئا وعند أبي يوسف الظهر جاز والثوب الواحد إذا انحسر طرف منه بعض المتأخرين
 جوزه والتحرر وبعضهم جوزه ومن غير تحرر وتأم مرة في كتاب الطهارة وأن
 اشتبهت الأواية والبعض طاهر والبعض نجس كانت الغلبة للطاهر يتحرر وأن كانت
 الغلبة للنجس أو كانا سواء لا يتحرر هذا في حالة الاختيار أما في حالة الاضطرار فيتحرر
 للثوب بالأجماع ولا يتحرر للوضوء عندنا ولكنه يتم وكذلك هذا الحكم في المايعات
 كالذهب والخل واللبن والرب وغيره ولو توضع مع هذا المايان مسخ موضعاً
 واحداً في المرتين لا يجزيه وأن مسخ موضعين يجزيه لأن أحد المايان طاهر ولا يتحرر
 فاختلط الطاهر بالنجس فصار نجساً فلا يجوز المسخ وفي الوجه الثاني لا مسخ موضعاً بالاء
 الطاهر جاز عن مائة المسخ ثم إذا مسخ بالماء النجس في موضع آخر صار ذلك الموضع نجساً
 وليس معه ما طاهر بغيره فيعذر ويجوز وإذا اختلط أناؤه بأواني أصحابه في السفر وهو
 غيب واختلط رغيفه برغيفه غيره قال بعضهم يتحرر وقال بعضهم لا
 ويتبرص حتى يجي أصحابه وهذا في حالة الاختيار وفي حالة الاضطرار جاز التحري مطلقاً
 ولا يخرج إلى الغزو بغير إذن الأبوين أو أصدائها فإن كانا كافرين وكبرها يتحرر
 أن وقع تحرره على أهما كبرها لما يلحقه من المشقة لا يخرج فإن وقع تحرره على أن كبرها
 لأجل أن يقابل مع أهل دينه يخرج وأن لم يقع تحرره على شيء لا يخرج وفي حالة التغيب يخرج
 مطلقاً أبواه مسلمين كانا أو كافرين كبرها ثم مضى إلى الصلاة في موضع آخر
 وفي الأصل لا يائس بأن يصلي الرجل في ثوب واحد مستنجساً به وبوم ذلك والمستحب أن يصلي
 الرجل في ثلثة أثواب إذا زار وميض وعامة أما لو صلى في ثوب واحد مستنجساً بجميع بدنه كازار
 الميت يجوز صلوة من غير كراهية ونفسه يفعل القصاص في المعفرة فإن صلى
 في أزار واحد يجوز ويكره هذا إذا كان صبغاً فإن كان رفيقاً نصف ما تحته لا يجوز
 صلوة في الفتاوى فإن صلى في قبض واحد محلل الجنب أن كان جال يقع بصره على
 على عورة حالة الركوع لا يجوز وكذا لو كان جال يقع بصره عليه من غير تكلف
 كذا ذكر هشام عن محمد بن عيسى بن يوسف رحمه الله أن عورته ليست بعورة
 في حق ولا تقصد صلوة وأما المرأة فالتحجب لها أن يصلي في ثلثة أثواب أيضاً فيص
 وإزاراً ومقتنع فإن صلت في ثوبين جازت صلواتها وأن صلت في ثوب واحد متوسطة

مطلقة في سائر العورة

وراسها مكشوفة لا يجوز لأن راسها عورة وعورة حرة والامة يائنة في كتاب الاستحسان ان شاء الله مع ثم قليل لا تكشاف غير مانع والكبر مانع والكبير مقدّر بربع العضو وقال
 في الجامع الصغير امرأة صلت وزرع ساقها مكشوفة أو ثلثها تعبد الصلوة وهو قول محمد بن
 وقال أبو يوسف هو ان كان الاكثر من نصف العضو مكشوفاً لا يجوز صلوة وان
 كان اقل من النصف لا يمنع الجواز وفي النصف روايتان ثم العورة عورتان غليظة وخفيفة
 فالغليظة كالقفل والذبر والخفيفة سائر الاعضاء والآصح ان التقدير فيها بالزبر مع
 لو كان ربع عضوها مكشوفة لا يجوز صلواتها عندها وفي الفتاوى واما ثدي المرأة
 ان كانت صغيرة ناهدة فهي تتبع للصدر وان كانت كبيرة فهو عضو على حدة في نسخة
 القاض الامام في الدين واذن المرأة يعتبر عضو على حدة وشعر المائدة با على راسها
 عورة واما المسترسل ففيه روايتان والآصح انه عورة لكن غسله في الجنابة موضع مجدل
 شعر الرجال المرأة اذا لم تستر ظهر قدمها بجوز صلواتها وبطن الكف والوجه على هذا
 لأن هذه الثلاث منها ليست بعورة واما عورة الرجل فيما بين سترته الى ركبته والسرّة
 ليست بعورة والركبة عورة وهذا عندنا والركبة لا يعتبر عضو على حدة بل
 تبع للخصر حتى لو كان ربع الركبة مكشوفاً يجوز صلوة هو المختار وفي المرأة الكعب
 ينبغي ان يكون حكمها حكم الركبة في نسخة القاض الامام في الدين فهو بطن
 قدمها هل هي عورة فيه روايتان والتقدير فيه بربع بطن القدم في رواية الاصل
 وفي رواية الكرخي ليس بعورة وفي رواية الاستحسان للامام السرخسي في رواية
 الحسن عن أبي حنيفة يباح النظر الى قدمها وعن أبي يوسف انه يباح له ذراعها وما بين
 سترته وعاء شدة عضو على حدة والمراد به جوارب جميع البدن فاذا انكشف ربعه فسدت
 صلوة في الفتاوى والتقدير من الاثنين كما لتقدير من الذكر في الصحيحين
 يعني يعتبر عضو على حدة وفي الامة راسها ليس بعورة فلو عتقت في ضلال صلواتها
 وهي حاسة الراس فاخذت قناعها بعمل قليل قبل ان يوردي زكناً من الصلوة
 لا يفسد صلواتها وان كان بعد اداء الركعة او اخذت بعمل كثير فسدت صلواتها
 وكذا المذبرة وام الولد والكاتب وكذا الرجل اذا صلى في ثوب واحد فسقط عنه في الصلوة
 على هذا وهذا كله عند الثلاثة وما يتصل بهذا امرأة خرجت من البحر غريبة ومعها
 ثوب لوصلت فيه فابتدأت بكتف شيء من فخذها ومن ساقها ما يمنع جواز الصلوة ولوصلت
 قاعد لا ينكشف فانها تصلي قاعده ولو كان الثوب يغطي صدرها ويربع راسها
 فزكت تغطية الرأس لا يجوز صلواتها ولو كان يغطي اقل من الربع لا يضرها ترك
 التغطية السابعة في طهارة الثوب
 وفي الاصل اذا كانت
 الخجاسة في موضع قدمي الطمى منعت جواز الصلوة وان كانت تحت قدم واحد نجاسة
 اكثر من قدر الدرهم وتحت القدم الاخرى طاهر اختلف المشايخ فيه والآصح انه يمنع جواز
 جواز

جواز الصلوة وان كانت في موضع سجوده فعند ما يمنع وعن أبي حنيفة في روايتان
 فان عادت تلك السجدة في الصلوة جاز عند أبي يوسف وفي شرح القدر وري
 قال جاز ولم يذكر قول أبي يوسف وعلى هذا وافتح الصلوة في مكان
 طاهر ثم انتقل الى مكان نجس ثم انتقل الى مكان طاهر الا ان يتناول ولو افتح
 الصلوة على مكان نجس ثم انتقل الى مكان طاهر لا يصير شاة في الصلوة والنجاسة
 اذا كانت على ثوب لم يضر ما يمنع اذا الصلوة في أي موضع كانت وفي الفتاوى لو صلى على
 وفي ناحية منه نجاسة لم تكن في موضع قدميه ولا في موضع سجوده لا يمنع اذا الصلوة
 سواء كان البساط كبيراً او صغيراً بحيث لو حرك احد طرفيه يتحرك الطرف الآخر
 هو المختار وتفسير الكبير والصغير مستقيم اذا كان النجس احد طرفيه في العامة
 فوضعها على الارض وصلى ان كانت كبيرة بحيث لو اقام لا يتحرك الطرف النجس يجوز
 وان كانت صغيرة بحيث يتحرك لا يجوز وعلى هذا لو حلف لا يبر من غزل فلو أنه فليس
 ثوباً في طرفه غزل فلو أنه ولو كان البساط مبطناً فاصابته نجاسة البطانة وصل على الظلمة
 وهو قائم على ذلك الموضع عن محمد بن أبي يوسف انه يجوز عنه أبي يوسف انه لا يجوز قيل جواب
 محمد بن أبي يوسف ان يكون بمنزلة ثوبين وجواب أبي يوسف في المضر في حكمه حكم ثوب
 واحد غليظ وكذا الوضوء نجساً والظاهرة والبطانة طاهرتان وعلى هذا اذا اصابت النجاسة
 الثوب اكثر من قدر الدرهم ولم ينفذ الى الجانب الاخر فصل على الوجه الذي لم ينفذ النجاسة
 اليه لا يجوز ولو اصابت النجاسة اقل من قدر الدرهم ونفذت الى الجانب الاخر ولو وضع
 بعضها الى بعض يكون ذلك اكثر من قدر الدرهم منعت جواز الصلوة هكذا ذكر في شرح
 الطحاوي وقال في الفتاوى هذا اذا كان الثوب ذا الحافتين اما اذا كان ذا
 طاق واحد لا يمنع جواز الصلوة قال ما ذكر في شرح الطحاوي اذا كان سماً
 فقبل القطع على ما ياء في ولو صلى ومع درهم نجس جاز بناءً يمنع جواز الصلوة والمختار
 انه لا يمنع الجواز في نظم زبد وسنن رجل اصابت ثوبه دهن نجس اقل من قدر الدرهم
 فلما شرع في الصلوة انبسط الدهن فصار اكثر من قدر الدرهم ان كان قبل
 ان يعقد قدر الشهد يستقبل الصلوة بالاجماع وبعد الشهد فيه خلاف ان لم
 ينسط حتى فرغ من صلاته الفجر صلى بعدها صلوة الاخرى ثم وجدها مكثراً
 من قدر الدرهم فهو فصلوة الفجر جازية والتي بعدها لا يجوز وتعضم اعتبروا
 وقت الاصابة وقالوا لا يمنع جواز الصلوة وفي المستغنى رجل بسط ساطراً فبقوا
 على الموضع النجس وعليه ان كان البساط يحال يصلح سائر العورة يجوز في الصلوة ولو كانت
 النجاسة رطبة فالق عليها ثوباً وصلى ان كان ثوباً يكن ان يجعل من عرضه ثوباً
 كالنهي لا يجوز عند محمد بن عبد الله وان كان لا يمكن لا يجوز وكذا لو القى عليها لبدلاً
 فصل على يجوز قال شمس الاية الحلواني رحمه لا يجوز حتى يلقي على هذا الطر

الطرف الاخر فيصير بمنزلة ثوبين وان كانت النجاسة يابسة جازت يعني اذا كانت
بصل سائرا وفي طهارات الفتاوي رجل صلى وقام على النجاسة وفي رجل
تعلل او جربان لا يجوز ولو افتقر ثوبه عليه وجوبه وقام عليها
جازت صلوة ولو بسط ثوبه على موضع النجاسة وسجد عليه لا يجوز ثم في الكون اذا افتقر
وقام عليه اذا كان صرنا نجسا يجوز كما لو صلى على لبس قد اصابته النجاسة
في الجانبا الاخر وكذا لو صلى على جلد شاة وعلى صوفها نجاسة اكثر من قدر الدرهم
يجوز وكذا لو صلى على الخب وفي الجانبا الاخر نجاسة اكثر من قدر الدرهم وغلط الخ
بحيث يقبل القطع يجوز ولو اصابته نجاسة اكثر من قدر الدرهم فينبأ على
موضع النجاسة اذا كانا يجوز الصلوة عليه رجل زعم الناس يوم الجمعة فخاف ان يضع
نعله في رفعها وهو في الصلوة وكان فيها قدر اكثر من قدر الدرهم فقام
والنعل في بين ثم وضعها لا تقصد صلوة حتى يركع ركوعا تاما او ركنا آخر والنعل
في بين وهذا اذا لم يكن النعل في بين وقت الشروع وان كانت في يديه وقت الشروع
لا يصح شروعه في الصلوة في الفتاوي وفي مجموع التوازل رجل صلى في ثوب وعند
انه تجر فلما فرغ من صلوة تبين انه طاهر بجوز صلوة وبذلك لو صلى الى جهة وعند ان
القبلة الى جهة اخرى فلما فرغ من صلوة تبين انها اصاب القبلة لا يجوز صلوة اذا كان
مع الغريبان ثوب ديباج وثوب كبراس فيه نجاسة اكثر من قدر الدرهم صلى
في الديباج وهذا بخلافه اذا لم يجد الا جلد ميتة غير مدبوغ لانه يترعونه ولو صلى
في جلد الميتة لم يجز اذا شرب الخمر ونام وسال منه فيه شيء على وسادته ان كان يرى
فيه غير خمر ولا راحة ينبغي ان يكون طاهرا عندئذ حنيفة وابو يوسف اصله
رجل شرب الخمر صلى لا يجوز ان كان ما اصاب الخمر اكثر من قدر الدرهم
وان شرب ثم صلى بعد ساعات يجوز صلوة عندها وقد ذكرنا شيئا منها
في الطهارات اذا نام الرجل على فخذ فاصابه منى ويبرقع الرجل وابتل العرق
من عرقه ان لم يظهر اثر البلال في جسده لا يتنجس بدنه وان كان العرق كثيرا حتى
ابتل الفراش ثم اصاب ببل الفراش جسده فظهر اثره في جسده يتنجس بدنه
ونظاين مرت في الطهارات ولو كان في ثوب المصلي من نبيذ السكر والمصنف
او نبيذ الذيب وقد على اكثر من قدر الدرهم لا يجوز صلوة عندئذ حنيفة وابو
يوسف وفي المنق ولو صلى ومع مصارين ميتة يجوز وفي الفتاوي
رجل دخل في الصلوة في ثوبه فخرج حية فلما فرغ من صلوة رآها ميتة ان كان
غالب ظنه انها ماتت في صلوة يجب عليه اعادة الصلوة وان لم يكن غلب ظنه ذلك
بان كان منكولا لا يجب عليه الاعادة وعلى هذا اذا ظهرت في الصلوة ندوة على راس
الاحليل بعد الفراغ من الصلوة ولم يعلم انها ظهرت في الصلوة هذا اذا لم يكن

مطل

لا روم

في الصلوة اما اذا شك في الصلوة ويتيقن بالندوة بعد الفراغ يجب عليه اعادة الصلوة في اخر
النوازل وعلى هذا المتيم اذا رأى سراجا فظن انه ماء فلما بلغ تبين انه ماء بعيد وعلى هذا يصلح
الفجر اذا شك انه هل صلى العشاء ثم تبين انه لم يصلها رجل صلى ومعه قارورة فيها
بول لا يجوز الصلوة بخلاف بيضة المزة على ما ذكرنا في الطهارات اهلية صليت
ومعها صبي ميت قدم في الطهارات ولو صلى ومعه جرو واخواتها مما يكون نجسا
قدم في الطهارات ولو صلى والشهيد على عاتقه وعلى ثوبه دم كثير يجوز صلوة
ولو كان ثوب الشهيد على عاتقه دون الشهيد لا يجوز في كتاب الزرين رجل شرع
في الصلوة فجاءت ظفر بصبي فوضعت على حجره ان كانت الظفر غسقت الصبي وثياب
لا تقصد صلوة وان لم تغسل ان القاه في ساعته لا تقصد وان مكث قدر ما يمكنه
اذا ركن من ان كان الصلوة تقصد صلوة وعند محمد ربه لا تقصد هذا اذا كانت
الصبي رضيعا فان كان يمشي وعلى ثوبه نجاسة اكثر من قدر الدرهم جاء الصبي
وجلس على فخذه لا تقصد صلوة وعلى هذا الحامة اذا جاءت وحلت على كتفه وعلى
الحامة نجاسة اكثر من قدر الدرهم لا تقصد صلوة وان طاله مكثها ولو كان ثوبا
معلقا فوق راسه وعلى نجاسة اكثر من قدر الدرهم اذا قام المصلي يصير الثوب
على كتفه فضلى ركنامه تقصد صلوة وعلى هذا الوقوع المصلح حكم الرخمة في مكان
يخسر فادي ركنها عليه او وقع قبل الامام او في صف المصلين النساء او وضع عليها
قبلا يخسر رجل صلى وقدمه عن ذرة او بول لا تقصد صلوة لكن مستحب
ان ينقل من موضع النجاسة عندئذ رجل فتوجبه فوجد فيها فارة ميتة
وزنها اكثر من قدر الدرهم ولا يعلم متى دخلت فيها ان لم يكن للحيبة ثقب
يعيد الصلوة كلها منذ يوم ندف الفطن فيها وان كان لها ثقب يعيد صلوة ثلثه
ايام وليا لها عندئذ حنيفة ابو وعندهما لا يعيد شيئا مالم يستيقن
متى وقع فيها وهذا فيما سئل عن رجل مشى في الطريق وصلى في غيبه ان
يعيد رجله جاز اذا لم يكن اثر النجاسة ولو دخل المربط فاصاب رجله من الارواذ
شيئا فضلى قالوا لا بأس به ان لم يغتسل وان اصاب الخف يعتبر قدر ربع ما دون
الكعبين وما ينصل بهذا اذا كان مع العاري ثوب فيه نجاسة ان كان قدر
ربع الثوب طاهرا بل من بصل فيه ولو صلى عريانا لم يجز ولو كان مهوا من الدم
او الطاهر دون الربع يخير بين ان يصلي فيه وبين ان يصلي عريانا والصلوة فيه
افضل وعند محمد لا يجوز الا في هذا الثوب ولو كان معه ثوبان نجاسة
احدهما اقل من قدر الدرهم ونجاسة الاخر اكثر من قدر الدرهم بصل
في اقلها نجاسة ولو كان كلاهما اكثر من قدر الدرهم يخير في الصلوة في
اقلها نجاسة ولو كان نجاسة احدهما قدر ربع ونجاسة الاخر اقل

اقل من ذلك يصلي في اقلها نجاسة ولا يجوز الا ذلك ولو كان في كل واحد منهما قدر
 الربع وفي أحدهما أكثر لكن لا يبلغ ثلاثة أرباع الثوب صلى في أيهما شاء ولو كان
 ربع أحدهما طاهراً والآخر مملوئاً أو الظاهر منه دون الربع يصلي في الذي
 ربع طاهر ولو كان طرف أحدهما يكتنه ان تبرزه فاته تبرزه ويصلي في الجنب
 الا ذلك سواء كان محال يترك الطرف الاخر والتحرك وما يتصل بهذا الذبذبات
 رجل حله جراحة لا يقدر على السجود ويقدر على غيرها من الافعال فاته يصلي
 قاعداً بالايما وكذا شيخ لو صلى قائماً سلس البول أو سال جرحه أو لا يقدر على
 القراءة ولو صلى قاعداً لم يصبه شيء من ذلك صلى قاعداً يركع ويسجد ولو كان
 محال لم يسجد سال جرحه ترك السجود ايضاً فان صلى في هذين الفصلين
 بقيام وركوع وسجود مع السلاطون لا يجزبه ولو كان محال لو صلى قائماً أو قاعداً
 سال ولو استلقى على قفاه لا فاته يقوم ويركع ويسجد **المسألة الثانية**
 وفي الأصل النية ان يقصد بقلبه فان قصد بقلبه وذكر بلسانه
 فهو افضل عندنا ونية الكعبة لبت بشرط هو الصحيح فان نوي
 مقام ابراهيم الصبرية لا يجوز الا ان ينوي بذلك جهة الكعبة فان نوى المحراب
 لا يجوز ثم عندنا بشرط نية الكعبة بنوي العزم لما ذكرنا في فصل الاستقبال
 الى القبلة وأما وقت النية اجمع اصحابنا ان افضل ان يكون مقارئة للشرع
 ولا يكون شارباً فيه بنية متأخرة وعنه الكرخي انه يجوز واختلفوا فيه على قول الكرخي
 قال بعضهم الى التعوذ وقال بعضهم الى الركوع وقال بعضهم الى ان يرفع
 راسه من الركوع ولو نوى قبل الشروع عنه محمد بن ابي نوري عند البعض انه
 يصلي الظهر والعصر مع الامام ولم يستغل بعد النية بالسر من جنس الصلوة الا
 انه لما انتهى الى مكان الصلوة لم يجزه النية جازت صلوة بذلك النية وهكذا روي
 عنه ابي حنيفة وابي يوسف وعنه محمد بن سلمه ان كان عند الشروع بحيث لو
 سئل عنه أية صلوة يصلي على البديهة من غير تفكير فهي نية قامة ولو احتاج الى التأمل
 لا يجوز وأما كيفيتها ان كان متنفلاً يجوز صلوة بطلقة نية الصلوة وكذا التراجع
 وسائر السنن عند عامة مشايخنا وان كان مفترضاً فان كان منفرداً لا يكون
 نية الصلوة ولا يكفيها بنية الفرض ولا بد من التقبيل فان نوى فرض الوقت
 يجوز الا في الجمعة وفي غير الجمعة ان ينوي الظهر لا يجوز لان هذا الوقت كما يقبل
 ظهر هذا اليوم يقبل ظهر يوم آخر اما لو نوى ظهر الوقت وعصر الوقت يجوز
 ولا بشرط اعداد الركعات هذا اذا كان يصلي في الوقت فان صلى بعد خروج
 الوقت وهو لا يعلم بخروج الوقت فنوى الظهر لا يجوز لما مر ولو نوى فرض الوقت
 لا يجوز ايضاً ولو نوى ظهر اليوم جان والامام كالمفرد وأما المقتدي فان نوى

صلوة

عند النية

صلاة الامام لا يجزبه ومنه من قال **المسألة الثالثة** اذا انتظر تكبير الامام ثم كبر بعد ما كبر
 الامام يصح شروعه في صلاة الامام قال الامام خواجه زاد عن استاذة ا
 اراد المقتدي ان يسهل الامر على نفسه يقول شرعت في صلاة الامام قال **المسألة الرابعة**
 عنه واستاذنا ظهر الدين يقول ينبغي ان يزيد على هذا ويقول واقتدي به رجل
 افتتح المكتوبة وظن انها تطوع فضلى على نية التطوع حتى اذا فرغ فالصلوة هي
 المكتوبة وكذا لو شرع في التطوع فظن انها مكتوبة كانت صلوة تطوعاً ولو كثر
 للتطوع فترك بنوي الفرض يصير شارعاً في الفريضة وكذا المسوق اذا قام الى قضاء
 ما سبق به فشكل في صلوة وكثر بنوي الاستقبال يصير خارجاً عما كان فيها
 هكذا ذكر في بعض نسخ الوقعات وفي الجامع الصغير للامام الخليلي في كتاب
 المسوق بخالف المفرد في هذا وأصله مسئلة الجامع الصغير يدخل في الظهر في كل ركعة
 ثم يفتتح المعصية والنفل بتكبيره اخرى بعد بعض الظهر وهذا اذا لم يكن صاحب الترتيب
 فان كان صاحب الترتيب لا يصير متنفلاً الى العصر بل الى النفل والمفرد اذا افتتح
 الظهر ثم كثر بنوي لاقتداء بالامام كان بقضاء الاول اما اذا صلى ركعة من الظهر
 ثم كثر بنوي الظهر ففرضه بخبر بتلك الركعة هذا اذا نوى بقلبه اما اذا نوى بلسانه
 وقال **المسألة الخامسة** ان صلى الظهر انقص ظهره ولا تخبر بتلك الركعة في شرح
 الشافعي في باب الحدث ولو نوى ان يصلي الظهر فلما قام الى الثانية نوى انها العصر
 فلما صلى ركعة نوى صلوة العشاء فصلوة صلوة الظهر ولو نوى ان هذا من ظهر يومه
 وهو يوم الثلاثاء فثبت ان ذلك اليوم يوم الاربعاء جاز ظهره وتعين اليوم ليس
 بشرط ولو نوى الشروع في صلاة الامام والامام لم بشرع بعد وهو يعلم بذلك يصير
 شارعاً في صلاة الامام اذا شرع الامام ولو نوى الشروع في صلاة الامام على ظن ان
 الامام قد شرع ولم بشرع الامام بعد اختلفوا فيه قال بعضهم لا يجوز
 المقتدي في النية يحتاج الى اربعة اشياء ان ينوي الصلوة وتعين الصلوة وينوي لاقتداء
 وينوي القبلة وهذا قول البعض والصحيح انه ليس بشرط لما مر والا فضل ان ينوي
 لاقتداء عند افتتاح الامام فان نوى لاقتداء حين وقف للامام جاز عند اكثر المشايخ
 والمفرد يحتاج الى ثلثة الى ثلثة الصلوة لله تعالى وتعين أية صلوة وينوي القبلة حتى يكون
 جازراً عند الكل والامام كالمفرد ولا يشترط فيه الامانة فان نوى الصلوة ولم ينوي
 الصلوة لله كان شارعاً في النفل الكل في الأصل وفي الجامع الصغير الكبير في
 ابواب القضاء رجل فاته الظهر فدخل وقت العصر فصلى اربع ركعات
 بنوي الظهر والعصر جميعاً لا يصير شارعاً في واحد منهما وفي المتن ان كان الوقت
 سبعة يصير شارعاً في الظهر فان نوى مكتوبتين فائتيتين كان للاولى منها وفي القوم
 لو نوى قضاء يوم من رمضان وينوي بصوماً من كفارة اليمين أو الظهار فهو من

رمضان استحساناً ولو نوى من كفارة ونطوع كان من الواجب ولو تصدق بدارهم
 نواه من كفارة البمين وكفارة الظهان فهو بالخيار يجعلنا من أيها شاء وابتطل
 بهذا وفي الفتاوى رجل لم يعرف أن الصلوة الحرة فرض على العباد إلا أنه يصلها في
 مراقبها لا يجوز وعليه قضاءها وكذلك إذا نوى منها فريضه ومنها سنة ولم
 يعلم الفريضه من السنة فإن نوى الفريضه في الكل جاز ولو صلى سنين ولم
 يعرف النافلة من المكتوبة انظر ان الكل فريضه جاز وان لا يظن ولا
 يعرف ان البعض فرض والبعض فكل فكل صلوة صلها خلف الامام جاز
 ان نوى صلوات الامام وان كان يعرف الفريضه من التوافل لكن لا يعرف ما في الصلوة
 من الفريضه والسنة جاز ولو لم يقرأ وهو لا يعلم الفريضه من التوافل ونوى الفريضه
 في الكل جازت صلوة اما صلوة القوم وكل صلوة ليست لها سنة قبلها كصلوة
 العصر والمغرب والعشاء يجوز صلوة القوم ايضاً وكل صلوة لها سنة قبلها
 كالفجر والظهر لا يجوز صلوة القوم **الفصل التاسع في الكسرة**
 وفي الأصل ويجوز افتتاح الصلوة بالتهليل أو بالتحميد أو بالتسبيح فقال سبحانه
 الله وقال الله اجل أو قال الله اعظم أو قال الرب ولم يزد على هذا
 أو قال لا اله الا الله أو قال لا اله غيرك أو تبارك الله بصيرتاً رياء الصلوة
 وكذلك قال الله بصيرتاً رياء عند الفقهاء وفيه اختلافاً في المشايخ على قولها
 ولو قال الكبير او الاكبر او اكبر بدون الله لا يصير شائعاً ولو قال يا الله يصير شائعاً
 عندها ولو قال الرحمن اكبر والرحيم اكبر يصير شائعاً رياء عندها فيختصر التقيد
 وفي الروضة لوقال الله الاكبر عن أبي حنيفة يصير شائعاً وقال أبو يوسف
 اذا كان الرجل يحسن التكبير ويعرف ان الصلوة يفتتح بها لا يصير شائعاً الا بقوله
 الله اكبر الله الاكبر الله اكبر الله اكبر ويجوز ان يكون البداية يا الله حتى يروي
 عن أبي يوسف لوقال اكبر الله لا يصير شائعاً ولو قال الله الاكبر
 يصير شائعاً عند يوسف بن عوف ووقال الله اكبر يصير شائعاً ولو لم يذكر
 انه نفل يكن اذا افتتح الصلوة بالتهليل أو بالتسبيح عندها منكم من قال
 بكن وهكذا ذكر في التجريد مؤيداً عن أبي حنيفة وهو الأصح ومنهم من قال
 لا يكن ولو قال الله يصير شائعاً عن أبي حنيفة وفي الخبر يدعى
 هذا رواية الحسن عن أبي حنيفة اما في ظاهر رواية الأصل اعني الصفة مع الاسم عند
 محمد لا يصير شائعاً الا بالاسم والصفة ذكر الامام السرخسي في الجامع لصغير
 وفي نسخة الامام خا هذا يصير شائعاً بذكر الله تعالى في خبر في فتاوى النسفي واما
 افتتاح الصلوة بقوله سبحانه اللهم وبحمدك يجوز عندها وبقوله لا اله الا الله
 يجوز ايضاً واما بالنعوذ والنية فلا يقع عندها واجمعوا انه لوقال الله اعظم

أو اللهم

بذكره است

يكتب

أو اللهم ارزقني لا يصير شائعاً وكذا لوقال استغفر الله أو أعوذ بالله أو آتاه الله أو ماشاء الله أو لا حول
 ولا قوة الا بالله لا يصير شائعاً ولو قال الله اكبر تحموا في كفه لا يجوز صلوة في المستنج وفي زلة القاري المصدر
 الشهيد لوقال الله اكبر يصير شائعاً فان قال المتقدم الله اكبر ووقع قوله الله مع الامام وقوله اكبر ووقع
 قبل قول الامام ذلك قال الفقيه ابو جعفر لا يصح انه لا يكون شائعاً عندهم وكذا لو اصرح الامام في الركوع فقال
 الله اكبر لا لفعلة الله كافي قيامه وقوله اكبر ووقع في ركوعه لا يكون شائعاً في الصلوة واجمعوا ان المتقدم لو
 فرغ من قوله الله قبل الفراغ الامام عنك لا يصير شائعاً في الصلوة في الظاهر والظاهر وفي التجريد اخبر الامام و
 حذف رجل خلفه ففرغ قبل الامام لم يحز وكذا روي عن أبي حنيفة **جنس آخر** لو كبر بالفارسية فقال خلفاً
 بذكره است أو قال بنام خدای بنمک است يصير شائعاً في الصلوة عند أبي حنيفة راجح وعندهما لا يصير
 الا اذا كان لا يحسن العربية وعلى هذا الخلاف اذا قرأ قرآن في الصلوة بالفارسية يحز عند أبي حنيفة وعندهما
 لئلا كان يحسن العربية لا يجوز وتفسد صلوته وفي بعض نسخ الجامع الصغير تفسد صلوته بالاجماع والكل
 في لا عنداد واجمعوا انه لوقال التاويل لا يجوز وعلى هذا الخلاف جميع اذكار الصلوة من التشهد والقنوت
 والدعاء والتهليل **في سجدة السجود** ولو صلى حتى لوقال بالفارسية في الصلوة يارب بياض زمين يحسن
 العربية تفسد صلوته عندهما وعند لا تفسد وكذا التركية والترجئة والحسنة والبطنية ويبنى على قراءة القرآن
 بالفارسية ثلث مسائل احدها ما ذكرنا والثانية اذا كتب تفسيرا للقرآن بالفارسية يكره للحاضر والمجنب من عند
 أبي حنيفة وقولها في هذا مشبهة عند اهل المدينة لا يكره والصحيح ان قولها كقول والثالثة اذا علم تفسير سورة من
 القرآن بالفارسية نحو الفاتحة وغيرها من القرآن عند أبي حنيفة يخرج من ان يكون أمياً وهو قولها والدعاء بالفارسية
 في صلوة الجنائز هل يجوز وهل يصح اقتداء الناس به على هذا الخلاف ولو تكلم في السجدة بالفارسية على السماع السجدة
 علم السماع انها آية السجدة او لم يعلم وعلى الثاني لا يجزئها آية السجدة وعلى قولها لئلا كان (السجدة العربية)
 لم يكن تلاوة أصلاً ولئلا كان لا يحسن فهي تلاوة في حق واما السماع ان علم آية السجدة لزمته والا فلا ثم يكون
 القراءة بالفارسية لئلا كان يحسن العربية عند أبي حنيفة واجمعوا انه ممن بالفارسية أو حتى عند الذبح بالفاتحة
 جاز واجمعوا انه لو اذن بالفارسية ولا يعرف الناس انه اذ ان لا يعتد به ولو خطب بالفارسية يوم الجمعة
 على هذا الخلاف وفي الثلاثة ووايتان وعن أبي يوسف اذا كبر قبل تكبير الامام يكون شائعاً في الصلوة نفسه
 وعند محمد لا يصير شائعاً بناء على ان الصلوة جسد عن أبي يوسف وعند محمد جسد واحدة ولو قنوتها لمقتد
 هل ينقص طهارته على هذا الخلاف وعن أبي حنيفة روايتان ثم لو شرع في صلوة الامام بجعل عليه قضاء تلك الصلوة
 التي افسدها على نفسه لكانت تطوعاً ان كانت فرضاً لكانت تلك الصلوة والصلوة اليه اقتدي بالامام
 واحدة يخرج عن العمد ولكانت مختلفة عليه لئلا يصليها رجل جاز الى الامام وهو ركع فكبر الرجل ان كان
 اليه الركوع اقرب لا يجوز ولئلا كان اليه القيام اقرب يجوز وهكذا لو كبر يريد تكبير الركوع لئلا يكون وهو قائم
 جازت صلوة وتكبير وهو ركع لا يجوز ثم في كل موضع يجوز ترك الشاء وبركع مع الامام ولو كبر في الركوع
 يريد به تكبير القنوت هو ظن انه كبر تكبير الافتتاح ثم ظهر انه لم يكبر تكبير الافتتاح فهذا التكبير الذي للمقتد
 ينبغي ان ينبذ عن الافتتاح على قياس تكبير الركوع لكن لو لم يقرأ في الركعة الثالثة لا يمكن اصلاحه ووقال ابو
 الله اكبر فقال هو والله اكبر وشرع في الصلوة لا يصير شائعاً في الركعة في كتاب الصيد ووقت التكبير عند أبي حنيفة
 مع تكبير مع الامام وعندهما بعد فرغ الامام ولو ادرى الامام في الشاء ينال ثواب تكبير الافتتاح لئلا كان

طلب اذا علم انه من القرآن بالفارسية
 ابي حنيفة يجوز له ان يكون له امياً

مطلب

ان ادرك الامام في الفاتحة بنال ثوبه كبره الافتتاح والسلام بعد سلام الامام عندهما وعند أبي حنيفة روي
 في ملاصل افاكبر للفتوت ثم شكك كبر للفتوت او كبر لا فتاح الصلوة فانه يعقث ثم يركع ويسجد ويعقث ثم يركع
 ويصلي ركعتين ويعقث في الثالثة ويعقث ويصلي **الفصل العاشر** في مسائل الترتيب وفي الجابج الصغير
 مني الفجر حتى زالت الشمس ذكرها بداهتها ولو بدا بالظهر لا يجوز عندها وهذا الترتيب بثلثة النسيان وضيق
 وهو لا يكون بحال لو اشغل بالفاتحة يخرج الوقت قبل اداء الوقتية والثالثة الفجر وحدها اذا صار
 الغوايت ستا يخرج وقت السادسة يخرج الترتيب ويجوز الصلوة السابعة والغوايت على ضربين حديثه وقوله
 الحديث قد روت والقدي بان ترك الرجل صلوة ايام مجاعة ثم ندم فاقبل لم يقضها بعد ذلك لم يمتنع
 باداء الصلوة في مواقيتها فترك صلوة وهو ذكر هذه الفاتحة لم يمتنع الامر ويجعل كما كان لم يكن رجل في
 العصر وهو ذا كراته لم يصل الظهر والعصر فاسد الا ان يكون في آخر الوقت وآخر وقت العصر حتى سقط
 الترتيب عروبا الشمس في حق جواز التأخير تغير الشمس حتى لا يندنا اذا قدر على اداء قبل تغير الشمس وقع العصر
 او بعضه بعد تغير الشمس فكله من اعاد الترتيب لكان لا يمتنع من اداء الظهر قبل الغروب ليس عليه الترتيب في
 العصر يقيد معلقا عندهما وعند أبي حنيفة في بفسد فسادا موقوفا بعد الظهر حتى صلى بعد ما ست صلوا او ان
 ينقلب الكل جائزا ولا يعاد الظهر قبل ان يصل حتى ست صلوا بحسب عليه اعادته الكل حتى ترك صلوة ثم صلى صلوة
 كثيرة قبل ان يركعها عند أبي حنيفة روي بحسب عليه اعادته ما ترك في وقتها بحسب اعادته ما ترك خمس صلوات بعد ما ذكر
 للتركة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل في يقضي التركة ويعيد المصل فان لم يقض التركة حتى صلى
 السادسة جازت السادسة في قولهم جميعا ويقضي التركة حتى توصلي السادسة واختلفوا في المصلي بعدها
 قال ابو حنيفة لا يعيد الحزب عندهما بعد رجل ترك صلوة يوم وليلة فصلى من الغد مع كل صلوة صلوة
 فالغوايت كلها جائزة قدمها واخرها واما الوقتية لنبأها لم يجز ولا يند بالفاينة والوقتية كلها فاسدة الا
 العشاء الاخير وهذا يوافق قول من يقول ان الترتيب لا يسقط بكثرة الغوايت ثم يقضي بعض الغوايت يقضي
 الغوايت اقل من ركعتين يعود الترتيب الاصح انه لا يعود وفي الفتاوى رجل ترك الظهر والعصر يومين مختلفين
 لا يدري ايتهما الاول في فخره ولم يقع تخبره على شيء يبدأ بايهما شاء فان بدأ بالظهر يقضي الظهر ثم العصر
 ابو حنيفة روي بعد الظهر وعندها لا يعيد وهذه المسئلة استدلال الامام ابو بكر محمد بن الفضل روي في الرجل اذا ترك
 صلوة فنذكر بعد شهر قال بلزوم الترتيب لا يجوز اذ الوقتية قبل قضاء التركة الا اذا كانت التركة اكثر
 من وجبه الاستدلال انه اوجب الترتيب في الظهر والعصر من يومين مختلفين وعسى يكون الصلوة بين الظهر والعصر
 من يومين مختلفين اكثر من ست صلوات واليومين المتجاوبين لو كانت الاولى الظهر يكون الظهر مع ما بعدها الى
 العصر من اليوم الثاني ست صلوات

عندما سنة ولو كثرت الغوايت واراد ان يقضيها برأعي الترتيب في القضاء وتفسيره اذا قضى فائتة ثم فائتة
 لكان بين الاولى والثانية فوايت ست جازلة القضاء الثانية ولو كانت اقل من ست لم يجز قضاء الثانية ما لم
 يقض ما قبلها بيان هذا الاصل رجل ترك الصلوة شهرا ثم اراد ان يقضي المتركتا فقصي ثلثين فخر اذ فعة واحدة ثم
 ثلثين ظهرا ثم ثلثين عصر ثم ثلثين مغربا ثم ثلثين عشاء الفجر الاولى جائزة والفجر الثانية فاسدة والفجر اليوم
 الثالث جائزة واما الظهر فالظهر الاخر جائز والظهر الثانية فاسدة وما بعده الى آخر الشهر جائز واما العصر
 فالعصر الاول جائز والعصر الثانية والثالثة فاسدة والعصر الرابعة جائز هكذا الى آخر الشهر واما المغرب
 الاخر جائز والثانية والثالثة فاسدة وكذا المغرب في اليوم الرابع والخامسة والسادس كذلك وما بعدهما جائز
 واما صلوة العشاء فكلها جائزة قال رحمه الله هذا قول الامام ابو بكر محمد بن الفضل روي وجوابه غير من المصنوع به ان الكل
 جائز ولا يرأعي الترتيب في القضاء اذا كثرت الغوايت بناء على ان الترتيب لا يسقط بكثرة الغوايت هل يعود في عليه
 شيء من الغوايت فيه روايتان الفضلي اختيار العود والامام السرخسي عدم العود وهو الصحيح يعني مسافر صلى
 شهرا وقصر المغرب بعد ثلثين مغربا والباقي جائز على قول أبي حنيفة روي وعند أبي حنيفة يقضي المغرب واربع صلوات سوى
 هكذا ذكر في كتاب زرين وقال الشيخ الامام الاساذ ظهير الدين روي يقضي ست صلوات من كل شهر صلوات هكذا روي
 فوايد جميعا والدي به رجل صلى الظهر بغير وضوء وهو يظن ان العصر جائز لا يجوز فان اعاد الظهر ولم يعاد
 حتى صلى المغرب يجزيه المغرب وفي الجابج الكبير مسئلة توضح في وقت الظهر والدم سائل ثم انقطع قبل الشروع
 في الصلوة او بعد الشروع قبل اتمامها فان دام الانقطاع حتى غربت الشمس تعيد الظهر ولا تعيد العصر ولو صلى في
 المجلس سائما صلى في التوبة الطاهر وزعم انه يجوز لا يجوز ويجوز اليه بعدها ولو قرأ في التوبة واليك نسخي وخذ
 بالذال او الضاد حتى فسد وتره وصلى الفجر مرة عزم هكذا يلزمه اعادته لو ترددت غير الصلوة في
 كتاب زرين رجل صلى الفجر وهو ذا كراته لم يصل العشاء لكن يزعم ان الوقت ضيق فلما فرغ من الفجر طهر
 للوقت سعة يسع فيه العشاء والفجر فسد في وقت العشاء وكوصلي الفجر ثانيا ثم طهر للوقت يسع للعشاء فسد في وقت
 وكوصلي في العشاء بعد ما صلى الفجر ثم طهرت الشمس طلعت قبل ان يقعد قدر الشهد فخرج جائزا ولو لم
 بعدا قدر الشهد فيجوز معروفة وهي المسئلة الا شاعرة رجل اتبع العصر في آخر وقتها فلما صلى ركعتين
 غربت الشمس تذكر انه لم يصل الظهر فانه يتم العصر ثم يقضي الظهر ولو اتبع العصر في اول الوقت
 واطال القراءة فلما صلى ركعتين غربت الشمس تذكر انه لم يصل الظهر فكذلك ولو اتبع العصر في اول الوقت
 وهو ذا كراته لم يصل الظهر فاطال القراءة حتى غربت الشمس يجز عصره ولو اتبع العصر في اول الوقت وهو
 ذا كراته لم يصل الظهر ثم احترت الشمس فانه يقطع العصر ثم يستقبلها مرة اخرى ولو كان ناسيا وقت الانتهاء
 ثم تذكرها وقت مضى فيها **المسألة** في النود ومسافر اتم قوما في آخر وقت العصر فلما صلى ركعتين غربت الشمس
 ثم اقتدي به رجل في العصر صح فان اختلف الامام فتذكر الخليفة بعد الغروب انه لم يصل الظهر فسدت صلوة
 ولو تذكر بعد الغروب قبل الشروع لا يصح شروعه ولو تذكر الامام الاول بعد الغروب انه لم يصل لم يفسد صلوة
 احد الاولا والبعين لوقت الشروع في الصلوة وانه ضيق والمأني يعني صلوة العصر يكون قضاء لا اداء في
 فوايد شمس الائمة الخولاني وفي شرح الشافعي باب المسئلة في الجابج اذا ظهرت في آخر الوقت اذا فصل الا اذا
 كانت مؤدية لا قاضية رجل صلى سنة كل يوم خمس صلوات في وقت الفجر بعد الفجر فالصلوات الفجر من اليوم الاول
 وما سوى الفجر من كل يوم فاسدة وكذا ما سوى الفجر من سائر الايام والفجر من اليوم الثاني كان الرجل يمر

مطلوبه في الصلاة



الترتيب لا يجوز وصوله الفجر بعد اليوم الثاني جائز سوا كان يرى الشمس لا يرى الفصل الحادي عشر القراءة
وفي الأصل القراءة في صلوة الفجر في السفر بقراءة الفاتحة الكتاب وآية سورة شأ وفي الحضر بقراءة الركعتين
أو حين أو سبب آية سورة شأ في السفر بقراءة الفاتحة والآية ويتنقح هذا على اختلاف أحوال الناس في الصلوة والشأ
وحسن صوت الإمام وقوة القوم وضعهم فيقرأ بحسب ما يلقى المصلحة وفي الظاهر مثل الفجر والعصر عشر آية وفي العشاء
مثل العصر في المغرب بقصر المفضل هذا بيان الأولي والآية أما الجواز أن يقرأ في كل ركعة صلوة بآية آخره
فصلين كانت أطوليه وهو في هذا عند أبي حنيفة رحمه وعندهما لا يجزئ مالم يقرأ في كل ركعة ثلاث آيات قصار
أو آية طويلة وهو قول أبي حنيفة وهذا بناء على أن الركعة يتأدى بآية واحدة وله اسم القراءة كالركوع ويجوز
والقيام والقعود في الآخرين والمطبة يوم الجمعة بسبحه والجمعة بآية الانف ولوقر في الركعة الأولى في
وركع وقراءة الثانية في اختلاف المشايخ فيه على قول أبي حنيفة رحمه ولوقر آية الكرسي في الركعتين المختلفتين
رحم على قوله أيضاً ولوقر آية قصيرة ثلاث مرات هل يجوز عند ما قيل يجوز قال رحمه الله نعمت من نعمه أن
اختلف المشايخ رحمه وبحسب الإمام في صلوة الفجر والمغرب والعشاء والجمعة والعبدان والآية بخافت فيها الظاهر
والعصر ثم المنفرد في صلوة الخاففة بخافت وفي صلوة الفجر بخافت بين الجهر والنجوة والخاففة فالجهر أفضل فإن كان
متفلاً لمكان في النهار بخافت ولما كان في الليل بخافت بين الجهر والنجوة والخاففة ولما يذكر حد القراءة
ولا شك في صحة بخافته أما إذا صحح الموقوف بلسانه ولم يسمع نفسه اختلف المشايخ فيه عن الإمام أبي بكر محمد بن الفضل
والإمام أبي جعفر أنه لا يجوز وعن الكرخي أنه يجزئ وهو رواية عن محمد رحمه ولو كانت بحيث بخافت شفقت حتى لو
قرب انسان صماخه منه دخل صوت في أذنه وفهم بقراءة فهدم بحمى فالجواز في الجهر ليس بغيره
وإدنى الخاففة ليس بغيره وعلى هذا يعتمد وما دون ذلك محمى وعلى هذا التسمية في النجوة ولا يستثنى في
اليمن والطلاق والنكاح والعنق والسبع والشرأ الكلى في الجامع الصغير الإمام إذا قرأ في صلوة الخاففة
بحيث سمع رجل أو طبلان لا يكون جهراً فالجهر ليس بغيره الكلى القراءة في الظاهر والعصر والعشاء في كل صلوة في
ركعتين عندنا وتعينها في الأولى والأخيرة في فصل المقدمة وفي الآخرين الأفضل ليقرأ الفاتحة
لن ترك عاداً كان حياً ولن ترك ساهياً فعليه وهو عن أبي حنيفة رحمه ليس بغيره ما يمكن به بأساً وأما
الفاتحة فهو أفضل ولن تركت فهو مكروه وروى أبو يوسف علفي حنيفة رحمه أنه بالخيار أن يقرأ الفاتحة أو
سبحه ولشأنه سكناً ولا يكره السهو بترك القراءة وهو الأصح وبطيل الركعة الأولى في الفجر على الثانية بالإجماع
سائر الصلوات القراءة في الركعتين سوا وقال محمد رحمه بطيل الركعة الأولى على الثانية في الصلوة كلها وهذا
وحد الإطالة في الفجر ليقرأ في الركعة الثانية من عشرين إلى ثلاثين وفي الركعة الأولى من ثلاثين إلى سبب
في بعض شراح جامع الصغير خلا لاطالة الركعة الثانية على الأولى مكروه لكانت بذلك آيات وأكثر
ولن كانت بأقل من ذلك لا يكره **حسن آخر** رجل صلى العشاء وقرأ في الأولى سورة ولم يقرأ بفاتحة الكتاب
لم بعد في الآخرين ولن قراء في الأولى الفاتحة ولم يزد عليها شيئاً قرأ في الآخرين بالفاتحة وسورة في
ظاهر الرواية بخالف بالفاتحة والسورة في الآخرين رجل فائتد العشاء فضليها بعدما طلعت الشمس ثم فيها
قوماً بخالف بالقراءة ولا صلى وحده خافت حتماً الكلى في شرح جامع الصغير في الأصل إذا قرأ سورة واحدة في ركعتين
اختلف المشايخ فيه والأصح أنه لا يكره ولا ينبغي ليفعل ولو فعل لا بأس به وكذا لو قرأ وسطاً سورة أو آخر
السورة في الركعة الأولى وقرأ في الركعة الثانية وسطاً سورة أو آخر سورة أخرى لا ينبغي ليفعل ولو فعل لا بأس به

هذا هو الأصل في الصلاة في السفر بقراءة الفاتحة والآية ويتنقح هذا على اختلاف أحوال الناس في الصلوة والشأ

هذا هو الأصل في الصلاة في السفر بقراءة الفاتحة والآية ويتنقح هذا على اختلاف أحوال الناس في الصلوة والشأ

الفاتحة

به و٢ نسخة شمس الأئمة للمؤرخ قال بعضهم يكره ولا فضل ليقرأ في كل ركعة فاتحة وسورة كاملة في
المكتوبة فإن عجز الآن بقراءة السورة في الركعتين وفي الفاتحة في الركعتين من آخر السورة **أفضل**
أم سورة بتمامها قال لكان آخر السورة أكثر آية مكية إلى أراد قراءتها كان آخر السورة أفضل
لكن ينبغي ليقرأ في الركعتين آخر سورة واحدة ولا ينبغي ليقرأ في كل ركعة آخر سورة على وجه فائتد
مكروه عند الأكثر فإن جمع بين السورتين في ركعة واحدة لا ينبغي ليفعل ولو فعل لا بأس به ولا يقال
من آية من سورة إلى آية أخرى من سورة أخرى أو إلى آية من هذه السورة بينهما آيات مكروه
وكذا للجمع بين السورتين بينهما سوراً وسورة واحدة في ركعة واحدة مكروه وفي الركعتين أن
كان بينهما سوراً لا يكره ولن كان بينهما سورة واحدة قال بعضهم يكره وقال بعضهم لا يكره
طويلة لا يكره كما إذا كانت بينهما سورتان قصيرتان ونسب قرأ في ركعة سورة وفي الركعة الأ
سورة فوق تلك السورة أو فعل ذلك في ركعة مكروه ونسب هذا من غير قصد بأن قرأ في الركعة الأولى
كل أعوذ برب الناس يقرأ في الركعة الثانية هذه السورة أيضاً وهذا كله في الفرائض لا في التوافل لا
يكره هذه الجملة في زلة القاري للصد الإمام أبي اليسر فقرأ الفاتحة وحدها في الصلوة أو الفاتحة
ومعها آية أو آيتين مكروه في شرح الطحاوي في الأصل القراءة خلف الإمام في الصلوة لا يجزئ فيها هل
اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا لا يكره وآية قال الإمام أبو جعفر رحمه وبعض مشايخنا رحمه قالوا على قول
محمد يكره وعندهما يكره صلى التطوع قاعدة فإذا أراد الركوع قام وركع والآفضل ليقرأ حين قام
بشيء من القرآن ثم يركع ولو لم يقرأ واستوى قائماً ركع جاز أما إذا لم يستوف قائماً وركع لم يجز من
يختم القرآن في الصلوة أفاض من الموعودين في الركعة الأولى يركع ثم أقام إلى الثانية يقرأ بشيء
من البقرة قرأ في القعدة آية أو آيتين على وجه الدعاء كقولهم ربنا لا تنزع قلوبنا لا بأس به القراء
على التاليف في الصلوة لا بأس به ومشايخنا استحبوا قراءة المفضل افتتح سورة وقصد سورة
أخرى فلما قرأ آية أو آيتين أراد أن يترك تلك السورة ويفتح التي أراد ما يكره وكذا لو قرأ أقل من
من آية ولو كان حرفاً ولو كبر للركوع في الصلوة ثم بدا له أن يزد في القراءة لا بأس به مالم يركع بكرة
لن يخذ شيئاً من القرآن موقفاً شيء من الصلوة يعني لا يقرأ غيرها في الصلوة ولكن هذا إذا لم يزد جواز
الصلوة بغيرها فإن رأى لا يكره **حسن آخر** وفي الجامع الصغير الإمام إذا قرأ من المصحف فصله فائتد
وعندهما جائز ويكره ألا يرى لنسب لا يكره شيئاً من القرآن عن ظهر القلب يكون أمياً حتى يصلي بغيره
وعلى هذا لا فرق بين أن يكون المصحف بين يديه أو في يده أو قرأ من المصحف فإن كان يحفظ عن ظهر القلب
لكن مع هذا ينظر في المكتوب على الحجاب ويقرأ لا شيء أنه يجوز صلوة وكذا لو تأمل في المكتوب على
الحجاب أو على شيء آخر من كتب الفقهاء حتى فهم من غير أن يقرأ بلسانه الصحيح أنه يجوز خلا إذا حلف أن لا يقرأ
كتاب فلان فنظر فيه وفهم ما فيه بحيث عند محمد رحمه خلا فالأبي يوسف رحمه أمي صلى يقوم بقراءة سورة
يقوم لا يقرأ فصولهم جميعاً فاسد وعندهما صلوة لإمام ومن كان مثلي حاله جائز و صلوة
أسبغ فاسد والقاري وأبي إذا كان يصلي كل واحد منهما على وجه جائز صلوة القاري دون أبي
عند أبي حنيفة رحمه وعندهما يجوز كما في الاقتصار ولم يكن القاري في الصلوة جائز صلوة الأبي وقولنا
صلوة الأبي لا يجوز ولنسب بعيد جواب المختار أما المسئلة اختلف المشايخ على قول أبي حنيفة رحمه أنه

هذا هو الأصل في الصلاة في السفر بقراءة الفاتحة والآية ويتنقح هذا على اختلاف أحوال الناس في الصلوة والشأ

اسم الله تحت الطنفسة فيكون الجالس عليها قال من قال الخالي لا يكون واما لجعل المصحف في الجاني
وهو كبر عليه لآبائهم وهذا كما يقول فيمن وضع المصحف تحت رأسه في السفر للحفاظ لآبائهم به
فيلو كان على خاتمه اسم الله تعالى يجعل الفضل والبركة في وسعه فالدعاء افضل من تركه وينبغي
سأحي القليل كان الدعاء على الرقة فهو افضل ولا يمكن في وسعه فالدعاء افضل من تركه وينبغي
ان يدعو بما يحضر ولا يستظهر وابتداء الدعاء ينبغي ان يكون بالتاء وكبر الدعاء عند ختم القرآن
في رمضان وعند الختم جماعة بعد الفريضة الاشتغال بالسنة او في الدعاء **الفصل الثاني عشر**
في زلة القاري وفي زلة القاري للصحة بيده اذا جرى على لسان المصلي خطأ لا يخلو لآبائهم قرأ حرفاً
حرفاً زاد حرفاً أو نقص أو قدم المؤخر أو أخر المقدم ولا يقرأ كلمة مكان كلمة أو زاد كلمة أو
نقص أو قدم أو أخر وأما نقرأ آية مكان آية أو نقط زلة أو قدم المؤخر أو أخر المقدم لآبائهم
قرأ حرفاً مكان حرف لم يغير المعنى بان قرأ ان المسلمون ان الظالمون لا يفسد وكذا لو قرأ آيات
مكان آيات هذا اذا لم يختلف المعنى وهو في القرآن فان لم يختلف لكن ما قرأ ليس في القرآن بخلاف لو
تباين بالقسط أو التباين أو التي القيام عندهما يفسد عند أبي يوسف ولما اختلف المعنى وما
قرأ ليس في القرآن كما صح بالشعر بان يفسد عند الكل ولا عبرة لغوت المخرج والعبارة لا تفاق المعنى
عندهما وعند أبي يوسف لم يوجب المثل وأصل في هذا انه ان امكن الفصل بين الحرفين من غير مشقة
كالطاء مع الصاد بان قرأ ط الحان مكان الصالحا تفسد وان كان لا يمكن الفصل بين الحرفين لا يفسد
كالطاء مع الصاد والصاد مع السين والطاء مع التاء اختلف المشايخ فيه قال أكثرهم لا يفسد وقال
بعضهم يفسد ولو قرأ في الأماض ط ر ثم بالطاء أو التاء اذال تفسد صلوة وفي نسخة الصدق الشهيد لو
قرأ الصاد مكان الطاء أو الطاء مكان الصاد أو السين مكان الطاء أو الطاء مكان السين لا يفسد
المشاخ منهم أبو مطيع وعند بعضهم لا تفسد منهم محمد بن سلمه ولو قرأ يغبط بالصاد أو بالراء أو قرأ
المغطوب بالطاء أو بالذال يفسد ولو قرأ الضالين بالصاد أو بالذال لا يفسد ولو قرأ العاديات
طججاً بالطاء تفسد إلا عن موعده بالذال أو الصاد يفسد وبالنطاء لا يفسد مؤثراً بغير ظم بالطاء
لا يفسد قضاء بالصاد أو غبط بالصاد يفسد وجوه يومئذ خاضع قرأ بالطاء أو قرأ اليها ناظر
بالصاد لا تفسد ذلك بالصاد يفسد وبالطاء لا وظلت اعناقهم بالصاد أو بالذال لا تفسد كبديهم في
تضليل بالذال لا يفسد وبالطاء يفسد الظن بالصاد مفسد ولا يكسر نسعي ونحذف بالذال أو بالصاد
يفسد وبالطاء ينبغي ان لا يفسد ان كانكم واظهر بالطاء لا يفسد وبالصاد اذال يفسد ولا آله
غير كقرائتيك اختلف المشايخ في فساد صلوة ففرض فيمن أخطأ بالطاء والذال يفسد و
فروا ظاهر الأثر بالطاء أو الصاد يفسد وكذا هادوا بالطاء أو الصاد يفسد وكذا نقرأ بآبائهم بالسين
أو ببر بالصاد أو الصيد بالسين حاسباً وهو بالصاد عسير بالصيا لا انقصام بها بالسين أو باللام
لا انفصال أو قرأ واصرف بالسين أو يصطلون بالسين أو صدواكم بالسين أو قرأ اللهم صل بالسين
أو سورة انزلناها بالصاد أو افصح متى لساناً بالسين لسان الصادقين عن صدقهم بالسين فيها
وكانوا يصرون بالسين أو حاسداً اذا حسد بالصاد أو سابعاً بالصاد لا يفسد صلوة في هذه الموضع
ولو قرأ في البحر سواً بالصاد أو نسباً بالصاد أو يفصل بالسين أو وينا إلى التحق بالسين أو يفصل

غير الحفظ
بكره ولو
دخل الخلاء
ورحم
مكتوب
عليه
الاسم
بهم

مطالع ولا عبرة لغوت المخرج والعبارة
لا تفاق المعنى

مطالع ولا عبرة لغوت المخرج والعبارة
لا تفاق المعنى

تأدوا

الآيات

الآيات بالسين أو قولوا قولاً سدياً بالصاد أو فالمغيرات صبحاً بالسين أو وتواصوا بالحق وتواصوا
بالصبر بالسين فهما أو فتموا وصموا بالسين أو صدور الكثر بالسين أو متر بصل فتر بصلوا بالسين
فيهما يفسد صلوة في هذه الوجوه ولو قرأ فطيقاً بخصفان بالسين يفسد ثمانية أيام حسوا بالصاد
يفسد صراط بالتاء من طلعا بالتاء فطر الله اتى فطر الناس عليها بالتاء فيها فطر السما بالتاء وكانت
من القانتين بالطاء فاذا هم يقنطون بالتاء ومن يقنط من رحمة ربه بالتاء ومن يقنط بالطاء وحما
للطبا بالطاء ورجلة الشفاء بالطاء والتين بالطاء فطاف عليها طائف بالتاء فيها وينطش بالتاء
يفسد صلوة في هذه المواضع ولو قرأ الشيطان الرجيم أو مسطوراً بالتاء أو قرأ ولو طاب بالتاء أو
وما ينطق عن الهوى بالتاء أو قرأ ولا تكن كصاحب الجحوت بالطاء أو قرأ حتى مطلع الفجر بالتاء لا
يفسد صلوة في هذه الفصول ولو قرأ سوط عذاب بالصاد أو التاء أو بالصاد والتاء لا يفسد
صلوة وقيل بالصاد والطاء تفسد صلوة ولو قرأ فاطم أله موسى بالتاء لا تفسد وكذا
بطر بالتاء ولو قرأ الأماض ط ر ثم بالتاء لا يفسد ولو قرأ الخبيات لله بالطاء أو الذال لا يفسد وكذا
اساطير الاولين بالتاء لا يفسد ولو قرأ الظلم والظني بالتاء لا يفسد وبالتاء والتاء يفسد وقال أمم
فارغاً بالعين ولت الشياطين ينزع بالعين ومن يوقع عن أمرنا بالعين لا تفسد صلوة في هذه الثلثة
ولو قرأ انه خلق لئن يحور باللام قال أبو القاسم الصفار لا تفسد صلوة ولو قرأ وفرش من فوعة
بالقاف اختلفوا فخر زنا بالراء اختلفوا فيه المجددك يتما بالراء لا يفسد صلوة
ولو قرأ قل هو الله احد بالتاء تفسد صلوة اذا دعي الله وحده بالعين لا يفسد بحسبها جامدة بالحاء لا
تفد كثيراً مهلاً قرأ ما لا يفسد انا اصطفينا لا يفسد ولو قرأ اعد الله له مكان لهم لا يفسد وقال
قربنه باللام أو سمع الله لمجد باللام أو تبلى السراير باللام يفسد لانه هو الأوجي بوجي ان هي وكذا
في كل مذكر اذا انت أو ذكر الحاطبة بطريق المعايير أو المعايير بطريق الحاطبة كما في قوله لها تريد
بالتاء لا تفسد صلوة ولو قرأ ما سبقكم بالعين لا تفسد ولو قرأ ولا يقبلوا لهم شهادة اذ بالتاء تفسد
صلوة ولقد فضلتنا بعض النبيين على بعض بالصاد لا يفسد ولو قرأ ينزل للملايك والريح أو
انا ارسلنا عليهم روحاً لا تفسد وتما في خطأ الاعراب يأتي ولو قرأ الذي مكان التي لا تفسد و
تكونون مكان تنكحون لا تفسد والساعة موعدهم بالعين يفسد ولو قرأ فاما البيتم فلا تكهر
لا تفسد ولو قرأ مكان الوسطى الاوسط ولو قرأ مكان الوثقى الاثني لا تفسد ولو قرأ صراط
بالصاد أو الذال أو بالسين أو التاء لا تفسد مطلع الفجر بالتاء لا تفسد وفي الفتاوى هذا كله
اذا قرأ خطأ ولزقوا الهاء مكان الحاء عمداً بالهمز نحو قرأ الحمد لله بالتاء أو الرحمن الرحيم بالتاء أو
رني العظيم بالصاد أو الذال أو سمع الله لمجد بالطاء أو المعصوب بالذال أو أعوذ بالذال أو الصد
بالسين أو الخبيات بالهاء لكان مجزئاً بالليل والنهار في تضييق ولا يفقد على ذلك فصلوة جائز ولا ترك
جهد فصلوة فاسدة إلا ان جعل الهمز في تضييق ولا يسهل لترك جهده في باقي عمره ولو قرأ صلاته
وصاحبه لا تفسد وكذا لو قرأ ان هذا الشئ عجب عجبك في قرأ ايه لسهج العقاق انك
لغفور رحيم ولو قرأ بسم الله بآبائهم أو التاء وهو لا يفسد أو مكان اللام الباء أو التاء أو التاء ولا يفسد

التي خلت
مطالع ولا عبرة لغوت المخرج والعبارة
لا تفاق المعنى

نساء في غير ذلك فان كان فيه تبدل الكلام ففسد صلوة وتقرأ خارج الصلوة لم يكن مأجورا بعد ذلك لما كان في غير آيات من القرآن ليس فيها تلك الحروف يفعل والا يسكت وعلى قياس الايات ان بدل جده ولا يقدر لا تفسد صلوة وبه نأخذ وان كان لا يتبدل الكلام لم يكن ان يتخذ آيات ليس فيها تلك الحروف يتخذ الا الفاحشة وكذا استعملنا في ان لا ينبغي لغيره ان يتبدل وكذا التمام وهو الذي لا يقدر على اخراج الكلمة الا بعد ان يديرها في صدره كمن لا ينبغي ان يتبدل به وكذا الفاف وهو الذي لا يقدر على اخراج الكلمة الا بعد تكرار الفاء وكذا من لا يقدر على التكلم بحرف من الحروف لا ينبغي ان يتبدل وكذا من يقف في غير مواضعه ولا يقف في مواضعه لا ينبغي ان يتبدل فان كان الامام يتخبط عند القراءة ان لم يكن ذلك منه لا بأس به وان كان في غير مواضعه او في الايات التي يكون خلفه فيكون هو افضل في الاثني ان وجد آيات ليس فيها تلك الحروف فترك تلك الآيات وقرا الآيات التي فيها تلك الحروف فاكتمل اجابنا قالوا بانه يجوز صلوة فان لم يجد فيها تلك الحروف يجوز صلوة وهل يجوز صلوة بدون القراءة اختلف

المشايخ في موضع من وفي نسخة الضمير بعد لوقد حرفا على حرف لا ينبغي للمعنى بالتقديم تفسد صلوة فقولهم تعالى كعقص ما كويل وكذا قرئت من قوسه ولغيره غير المعنى عند اي يوسف تفسد وعند محمد لا تفسد قرا غنا وحي ما كويل لا تفسد صلوة هو المختار اما لوقر بان ترك الحوي مكان وحي على قياس قوله ما كويل لولا تفسد قال ربه في سورة المائدة من الشيخ الامام الاستاذ طهر الدين خالي ربه **نوع** منه فان زاد حرفا كان لا ينبغي للمعنى لا تفسد صلوة عند عامة المشايخ وعنه يوسف روايتان صورة لوقر او اياه بزيادة الباء او قرا انا راى دوه اليك بدالتي او ردوها بدالتي لوقر ومن بعد حدوده بد ظلم بزيادة الميم وكذا في قوله ويدخلهم جنات مكان يدخله فان غير المعنى تفسد حوان فرك وتراديب مكان وزراحي ممتو او ماس مكان مئالي الذكر والانشي وان سعيكم لشي بزيادة الواو يس والقرآن الحكيم وانك لم المرسلين بزيادة الواو وتفسد **نوع** منه نقصان حرف لكان لا ينبغي للمعنى لا تفسد صلوة بلا خلاف نحو ان قرا الزهراء اذا تجلى ما خلق الذكر والانشي باسقاط حرف الواو وكذا لو اسقط حرفا من الكلمة نحو قرا انا جعلنا قرا عرييا واسقط العين او اسقط الباء ولو ترك الحرف الاخير لكانت من ذوات الثلثة تفسد صلوة نحو ان قرا ضرب الله مثلا واسقط الباء من ضرب ولكان على الباء حرف او حنة صحاح فاسقط الحرف الاخير لا تفسد بان قرا ونادوا يا مالك اسقط الكاف من مالك **نوع** منه لترك حرفا من الكلمة نحو قرا حتى مطلع الفجر يقطع على الجيم لا تفسد صلوة **نوع** منه ان وصل حرفا من كلمة بحرف من كلمة اخري نحو قرا اياك ووصل الكاف بالنون او غير المقصود عليهم فصل الباء بالعين او سمع الله طهره ووصل اليها والله باللام الصحيح انه لا تفسد وكذا لو تعد ذلك كذا اذا جاء نصر الله وابطىصنا بهذا ولو ترك التشديد في موضع اولي التشديد في غير موضع فان كان لا ينبغي للمعنى نحو قرا ملعونين اينما تقفوا اخذوا وقتلوا نقبيل بغير التشديد لا تفسد وكذا بالسؤال عن الساعة بغير التشديد لا تفسد وكذا يدرككم الموت ولكان بغير المعنى بان قرا قل اعوذ برب الناس وظللتنا عليهم الغمام والانس لا امره بالشو وترك التشديد اختلف المشايخ فيه واختار المشايخ انه تفسد وقوله من كذب بآيات الله ترك التشديد او شدد الذال في قوله من كذب على الله اختلف المشايخ فيه ولو ترك التشديد في قوله يدع البيت ولم يعرف وقد اراد ما ارادنا اختلف المشايخ فيه

التي

مطلوب انما هو ان لا يفسد الصلوة

مطلوب انما هو ان لا يفسد الصلوة

مطلوب انما هو ان لا يفسد الصلوة

وفي قوله فاولئك هم العادون لوقر أجمع التشديد تفسد صلوة ولو ترك التشديد في قوله اياك تفسد واياك نستعين او قرا الحمد رب العالمين ويسقط التشديد على الباء المختارة لا تفسد صلوة وكذا في جميع وان كان قول عامة المشايخ انه يفسد كما ذكرنا من قبل وترك كالمعنى بان قرا اولىك بلا مد وانا اعطيناك بدون المد لا تفسد وان كان بغيره بان قرا سواء عليهم بترك المد وكذا في قوله دعاه ونداء المختارة لا تفسد كما في ترك التشديد وما يتصل بهذا خطأ الاعمال لان الحرف في الاعراب لكان لا ينبغي للمعنى لا تفسد صلوة كقوله تعالى لا ترفعوا اصواتكم بكسر الهمزة او الرحمن على العرش بصلة ليعلم وان كان بغير المعنى تفسد عند عامة المشايخ نحو قولهم وعصى آدم ربه فغضب وفتح ربه او قرا فساء مطر المندرج بكسر اللام او لئلا يبرئ من المشركين وروى بكسر اللام او اياك بعد بكسر اللام او قتل داود جالوت و نصب داود وفتح جالوت او قرا المصور بنضربا ولو نصب لرفع الواو لا تفسد وكذا لو نصب على او وقف على الواو ولو رفع الراء ونصب الواو وتفسد صلوة وقال بعضهم تفسد الواو والوقف ايضا وفي التوازن لا تفسد الكل وبه يفتي ولو قرا اذ انبأني ابراهيم ربه وفتح ابراهيم ونصب لا تفسد صلوة في الكل ولو قرا ذي قوع مكان ذي العرش لا تفسد صلوة ولو قرا انا ارسلنا وما يتصل بهذا لوقر هناك تلو ما كان شلوفا في شكل الآية للتلوة انه تفسد صلوة فاخبرنا هذه قراءة معروفة فامسح جميع القران في مسجد واتبع القران و لوقر حتى حين بالعين مكان الحاء او سحطا طويلا بالحاء او حيل مكيف مكان حيل ففسد او قرا الزرط او قرا وقالوا اذا طللنا بالطاء لا تفسد صلوة وما ذكرنا من الصور قرا ولو قرا باليس في مصحف الامام بل في المصحف المنسوخ نحو مصحف ابن مسعود واتي بن كعب لم يكن معي في مصحف الامام ولم يكن ذلك ذكر الولاية في تفسد صلوة وركان معناه في مصحف الامام لا تفسد في قياس قولنا اما على قياس قول اي يوسف ربه لا يجوز **نوع** منه في الكلمة مكان الكلمة لكانت الكلمة اية قراها مكان كلمة يعرب معناه لا تفسد نحو قرا العلم الحكيم او الخير البصير او اسم العلم او مكان اسم العاقر ولو قرا افلا ينظرون الا قوله في الجبال كيف سطحت مكان نصبت فعلى قياس قول اي يوسف ربه لا تفسد وكذا نصب مكان سطحت وخلق مكان رفعت وعلى قولهما ينبغي لغيره ان يتبدل في القرآن تلك الكلمة ولكن يقرب عنهما عن اي حنيفه محمد ربه لا تفسد وعن اي يوسف ربه تفسد نحو التباين مكان التوابين ولم يكن تلك الكلمة في القرآن ولا يتقرب في المعنى تفسد صلوة بلا خلاف اذا لم يكن تلك الكلمة تبيحا ولا تحجيما ولا ذكرا ولا نكرا في القرآن ولكن لا يتقرب في المعنى نحو قرا وعدنا علينا انا كنا فاعلمين او قرا لربكم الشيطان والشيطان على العرش اورا بعهم ربهم ونحوه مما لو اعتقد بغيره عند عامة المشايخ يفسد وبعضهم قالوا على قياس قول اي يوسف ربه لا تفسد والصحيح من ذهب لغيره يفسد وتجدد بن مقاتل الرازي كان يفتي بانه لا تفسد وكذا لوقر واذا كره في الكتاب البليس او شهد بالجنة لمن شهد الله له بالنار وعلى القدي قال الفقيه قرا في الصلوة اعجزت لنا كون مثل هذا الغبار مكان الغراف سالت الفقيه ابا جعفر فقال تفسد صلوة كذا لوقر فاخشوه ولا تخشون في التوازن وفي مجموع التوازن الست بركم قالوا نعم تفسد صلوة ولو قرا ذق انك انت الغر بالحكم مكان الكريم لا تفسد ذكره الامام الشافعي يعني الحكيم في تركه قبل يفسد وبالاول يفتي ولو قرا واحل لكم صيد البر مع قرا ما بعدها وجرم عليكم صيد البر لا تفسد ولو قرا عند طلوع الشمس عند غروبها تفسد ولو قرا صغر وكبير في سفر لا تفسد ولو قرا والنازعات نزعا لا تفسد ولو قرا انا من سل الخيل والكلب البغال لا تفسد ولو

مطلوب انما هو ان لا يفسد الصلوة

مكان

ن

٢ غافلين مكان

٣ مكان

قرأ شركاء سكتا شفعا، تفسد الكل في مجموع النوازل مفع منه وتقدم كلمة على كلمة أو آخر كلمة عن كلمة إن لم
 يغير المعنى لا يفسد بخلاف قرأ لم فيها زفير وشهيق وقدم الشهيق على الزفير وقرأ فابتننا فيها خبا عينا
 قدم عينا على خبا أو قدم اتقى على اعطى أو قدم كلمتين فلا يغير المعنى بخلاف قرأ يوم تسود وجوه تبيض
 أو قرأ وكتبنا عليهم فيها أن العين بالعين أو النفس بالنفس قرأ العبد بالعبد والخير بالخير ولا يغير يفسد بخلاف
 أن قرأ أما ذكركم الشيطان يخوف أولياءه مخافهم ولا تخافون أما لو قرأ أما ذكركم الشيطان يخوف أولياءه مخافهم
 فلا تخافهم لا يفسد صلوة أو قرأ إذا العناق في أغلاهم لا يفسد ولو قرأ لتصبرن عما كنتم لتنبون لا يفسد
 ولو قرأ ولو نشأ لطمسنا على ما كنتم تكتم لا يفسد واليسير مكان العزيز أو على العبد يفسد في مجموع النوازل
 نفع منه لو زاد كلمة أن كان لا يغير المعنى لا يفسد بأن قرأ فات الله كان بعباده خيرا بصيرا أن
 أسنوا وعلوا الصلوات واحسنوا وليكن خير البرية لا يفسد ولا يفسد ولو لم يكن تلك الكلمة في القرآن على قول
 رواية أبي يوسف فقد خولف فيها فالكهنة ونخل وتفاخ وركن لا يفسد عند عامة مشايخنا وعند أبي يوسف
 يفسد خولف قرأ فأكف ونخل وتفاخ وتغير المعنى يفسد خولف الذين آمنوا وعملوا الصالحات وليكن لهم خير
 البرية أو قرأ أنا غلبناهم ليزدادوا غنا وجمالا وكذا لو قرأ فاما من طغي وأثر الحيوم الدنيا فاف
 الحميم هي الماوى وقرأ وأما الذين كفروا في قلوبهم مرض يفسد وكذا في كل موضع إذا ظهر كذا حكمي في
 الامام الأستاذ قال به وهذا مشكل لأن فيه زيادة كلمة لا يغير المعنى وأنه غير مفسد وقد رتبنا أيضا
 في موضع أنه لا يفسد ولو قرأ ولولنا العرق لله جميعا بزيادة ولو تفرد **جواب** لو ذكر آية مكان آية أن
 عند ذلك قطنا أنه إنما ابتدأ آية أخرى أو بعض آية لا يفسد كما لو قرأ والعصر الزانبا ثم قال لا يبار
 لفي نعيم أو قرأ والذين آمنوا وهذا البدل الامين ووقف ثم قرأ لقد خلقنا الانسان في كبد ان الذين آمنوا
 وعملوا الصالحات ووقف ثم **جواب** قال اولئك هم شر البرية لا يفسد اما اذا لم يقف وصل
 ان لم يغير المعنى خولف قرأ الذين آمنوا وعملوا الصالحات فاهم جزاء الحسن مكان قوله كانت لهم جنات
 تجري من تحتها اودية من نهرها فترى اولئك هم الكافرون حقا لا يفسد اما اذا تغير المعنى
 بان قرأ لا يبار لفي نعيم والذين آمنوا الذين آمنوا وعملوا الصالحات اولئك هم شر البرية ان الذين
 كفروا من اهل الكتاب والمشركين في نار جهنم خالدين فيها اولئك هم خير البرية أو قرأ وجوه يومئذ
 غير ترهقها قرة اولئك هم المؤمنون ففسد عند عامة علماءنا وهو الصحيح **جواب** اذا وقف في غير موضع
 الوقف أو وصل في غير موضع الوصل أو ابتدأ في موضع لا يبداء لكان لا يغير المعنى تغييرا فاحشا لا
 يفسد وقف على شرط قبل ذكر الجزاء ثم ابتدأ بالجزء خولف قرأ الذين آمنوا وعملوا الصالحات ووقف
 ابتدا اولئك هم خير البرية أو وقف بين الصفة والموصوفين خولف قرأ ان كان عبدا ثم ابتدا شكورا لا يفسد
 الوقف فيج وكذا لا يبداء وكذا لو لم يقف عند قوله انهم اصحاب النار بل وصل بغيره الذين يحملون
 العرش لا يفسد لكنه فيج ولان كان يغير تغييرا فاحشا بخلاف قرأ شهد الله أنه لا اله ووقف على أنه
 ثم ابتدا الا هو لا يفسد عند عامة علماءنا ووقف على قوله وقالت اليهود ثم ابتدا بقوله عز وجل
 الله لا يفسد صلوة **جواب** لو نسب ما نسب لغيره كان المنسوب اليه في القرآن بان قرأ ومرم ابنت علي
 تفسد صلوة بلا خلا ولا كان في القرآن بان قرأ ومرم ابنة لقمان أو موسى بن عيسى لا يفسد عند محمد وهو
 احدى الروايتين عن أبي يوسف وعليه عامة المشايخ ولو قرأ عيسى بن لقمان تفسد صلوة ولو موسى بن لقمان

قدم المعنى
الكتاب

مطلد ان في الحرفين لا يفسد في اربعة احوال

لا تفسد

لا تفسد صلوة في تحته الصد شريد وما يتصل بهذا لو قرأ القرآن في الصلوة بالاحسان لا يفسد الكلمة
 ولان كان ذلك في حروف المد واللين وهي الياء والواو والالف لا يفسد الا اذا فحش ولان قرأ بالاحسان في غير
 الصلوة اختلف المشايخ فيه وعامةهم كرهوا ذلك كرهوا الاستماع ايضا وقدم من هذا في فصل الاذان
الفصل الثالث عشر فيما يفسد الصلوة وما لا يفسد وهو مشتمل على ثلثة اجناس الاول في القول
 المفسد والثاني في الفعل المفسد والثالث في افعال الصلوة اذا تكلم في صلوة عامدا او ناسيا او
 نائما سيرا او كثيرا قبل ان يقعد قدر التشهد ففسدت صلوة في **جواب** ولو ضحك في النوم في الصلوة
 قهقهة لا ينفق طهارته ولكن يفسد صلوة هو المحذور فحشك البصية في الصلوة وضحك البالغ سورا و
 في الفتاوى لو سلم انسان اورة السلام تفسد صلوة ولو اراد ليسلم على انسان او ساهيا فقال
 السلام ثم علم فسكت تفسد صلوة وفي الجماع الصغير ولو كفي في صلوة ان سال الدرع من غير صلوة
 لا تفسد صلوة وترفع صوته وحصل به حرث ان ذكر الجنة او النار لم تفسد صلوة وان كان
 او مصيبة يفسد عندهما خلا فالاي يوسف عن محمد انه كان يحث لا يملك نفسه لا يضر ذلك اصل المسئلة
 الا بين والتاوق وعليه هذا كان حقا ذلك ذكر الجنة او النار لا يملك نفسه لا يضر ذلك اصل المسئلة
 يقطع ومن الوجع والمصيبة يقطع وعن أبي يوسف في الاين لا يفسد وفي الثاوة تفسد ولا يصل
 ان في الحرفين لا تفسد صلوة وفي اربعة احرف تفسد وفي ثلثة احرف اختلف المشايخ به فيها على
 والآصح أنه لا يفسد وبما لا يفصلا ولو فتح التراب من موضع سجوده ان كان غير مسجوع لا تفسد
 صلوة كما تستقر لكن لا يفسد بركن ولو كان مسجوعا وتغير ان يكون له حرف ملحاة فهو منزه اليك
 ويقطع الصلوة فان جرى لسانه هو وهروت وما يساق به اللبابة فعلى ذكرنا في الف أو ساق الذ
 على الصفة المعتادة لا تفسد وكذا لو فعل ما يفعل في دعاء الحق بتحريك اللسان وضربه على اللسان
 بخلاف بس وبث فان تخخ لحن او عطف فحصل الحرف فهو عفو ولنا كانت التنخ عن غير
 عذر ينبغي لفسد صلوة عندهما خلا فالاي يوسف رجل عطف في صلوة قال له رجل يرحمك الله
 فهذا كلام تفسد صلوة اما لو قال العاطس في الصلوة يرحمك اخاطبته لم يضره ولو قال
 الحمد لله لا تفسد صلوة وينبغي ان يقول في نفسه لا اخطي بكون وعطف على الصلوة وقال له رجل
 في الصلوة اوتي غير الصلوة يرحمك الله فقال العاطس من تفسد صلوة المصلي اذا افتتح على
 ليس في الصلوة ان اراد به قرأة القرآن لا تفسد صلوة عند الكل ولنا راد به تعليم ذلك الرجل يفسد
 صلوة وهل يشترط تكرار الف مرة لفساد صلوة الاصح انه ليس بشرط ولو فتح على المصلي رجل ليس في
 الصلوة فاخذ المصلي بفتحة يفسد صلوة ولو فتح على امامه لكان ذلك قبل ان يقرأ قدما يجوز به الصلوة
 ولم ينتقل اليه آية أخرى لا يفسد صلوة اخذ الامام بفتحة او لم ياخذ ولو كان بعد ما قرأ قدما يجوز به الصلوة
 لن انتقل الامام اليه آية أخرى لا ينبغي له ان يفتح فان فتح واراد به التعليم فسد صلوة ولن اخذ الامام
 تفسد لكل ولو قرأ الامام قدما يجوز به الصلوة الا انه يوقف ولم ينتقل اليه آية أخرى حتى فتح المقتد
 اختلفوا فيه والآصح أنه لا تفسد صلوة المقتدي ولن اخذ الامام بفتحة لا تفسد صلواتهم ولا ينبغي للمقتد
 ان يفتح قبل لا يستفتاح ولا ينبغي للامام ان يفتح المقتدي ويركع ليركع قدما يجوز به الصلوة او ينتقل
 آية أخرى وفي الجماع الصغير للصد الشهد سراج لو قرأ قدما يجوز به الصلوة قالوا ينبغي ان تفسد صلوة

مطلد ان في الحرفين لا يفسد في اربعة احوال

مطلد ان في الحرفين لا يفسد في اربعة احوال

مطلد ان في الحرفين لا يفسد في اربعة احوال

وصلواتهم لئلا يخذلوا المصلي اذا اخرج خبر يسره فقال المحدث او اخرج خبر يسره فقال ان الله و
 اتا اليه راجعون او يخرج يجه فقال سبحان الله او قال لا اله الا الله او قال الله اكبر ان لم يرد به
 الجواب لا تفسد صلوة عند الكل وان اراد به الجواب فسدت صلوة عندهما وقال ابو يوسف
 لا يفسد وفي الجامع الصغير للشيخ سديد في قوله اتا اليه راجعون لئلا يخذلوا الجواب يفسد صلوة
 عند الكل ولو قال اللهم صل على محمد او قال الله اكبر لا تفسد صلوة بالاجماع لئلا يخذلوا الجواب انما
 اذا اراد به الجواب قال بعضهم يفسد صلوة عند الكل وهو الظاهر وكذا لو قال رجل بين يدي المصلي
 امع الله الله اخر فقال المصلي لا اله الا الله و اراد به الجواب تفسد صلوة ذكره في بعض شروح
 الصغير وذكره النفا الامام في نسخة ولو كان بين يديه كتاب موضع وعند رجل اسم يحيى فقال يحيى
 خذ الكتاب بقوة و اراد به خطابه تفسد صلوة وكذا اذا كان في السفينة وابنه خارج السفينة
 فقال يا بني اركب معنا و اراد به خطابه تفسد صلوة وكذا لو قال رجل اسم موسى وبنيه عصاو
 ما تكلب بينكم موسى و اراد به خطابه تفسد صلوة وكذا لو قال رجل للمصلي اي موضع مرت
 فقال بئر معطله وقصر شيد و اراد جوابه تفسد صلوة ثم هذه المواضع لئلا يخذلوا الجواب
 جهس يريد به اعلامه انه في الصلوة لا تفسد بخلاف وكذا لو مرت جارية بين يدي المصلي فقال كان
 الله او في بين يديه لم يقطع صلوة واحب لنا فعل كلهما التسبيح والاشارة ودعي في الصلوة
 بكل شيء في القرآن وما شبه الدعاء ولا يشبه الحديث والذي يشبه كلام الناس اللهم ارحمني فلانة و
 اللهم اكسني ثوبا واللهم العن فلانا تفسد ولو اللهم ارحمني فلانة الاصح انه تفسد وكذا لو قال اللهم
 افض ديتي وللد الذي لا تفسد سؤال الجنة والتعوز من النار ولو قال اللهم ارحمني الحج لا تفسد
 صلوة ولو قال اللهم اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين والمؤمنات لا تفسد صلوة ولو قال اللهم اغفر لي
 لحالي تفسد اختاره الفضلي ولو قال اللهم اغفر لي قال في الاثرية الحولاني لا تفسد وقال الامام ابو
 بكر محمد بن الفضل تفسد ولو قال اللهم ارحمني يؤيد لا تفسد والحاصل انه ليس بالما يستحيل
 عن الخلق لا تفسد اذا كان في القرآن او كان ما ثورا وفي الجامع الصغير بشرط كونه في القرآن او
 كونه ما ثورا بل قال لئلا كان يستحيل سؤاله من الخلق لا تفسد وما لا يستحيل تفسد الكل في شرح الجامع الصغير
 وتوالت الحاج في الصلوة تفسد صلوة ولو قال المصلي في ايام التشريق الله اكبر لا تفسد ولو
 في الصلوة و اراد به الاذان فسد صلوة وقال ابو يوسف لا تفسد حتى يقول حي على الصلوة حي على
 الفلاح وكذا اذا سمع الاذان في الصلوة فقال المصلي مثل ذلك و اراد به الجواب على هذا الخلاف
 تفسد وعند ابي يوسف لا تفسد الا بالصلوة والفلاح وتوصل على النبي في الصلوة لئلا يخذلوا الجواب
 لا تفسد صلوة وتسمع اسم النبي عليه السلام فقال ذلك جوابا له تفسد ولو قرأ رجل ما كان محمدا با احد من
 رجالكم فصلى عليه رجل في الصلوة لا تفسده وكذا لو قرأ ذكر الشيطان فقال هو في الصلوة لعنه الله تفسد
 وفي فوائد القاضي الامام ابي علي الشافعي راجع لو لدغته حية او عقر فبقا بسم الله الرحمن الرحيم تفسد صلوة
 عندهما وعند ابي يوسف لا تفسد لان في القراءة شدة وعليه الفتوى ولو قال آمين بغير مد ولا تشديد لدعاء
 غير تفسد صلوة وينبغي لئلا يقول بغير ولا تشديد وهو اختيار الادباء وآمين بالمد دون التشديد اختيار
 الفقهاء واصد با آمين استحب جعل آمين اسماء الله تعالى لكن لما جاء التداخي ادخل المد في الفتاوى
 اسقط

المصلي اذا نزع
 من الفاتحة فقال
 آمين بتدبير
 تفسد صلوة
 وعند ابي يوسف
 لا تفسد

في باب السجدة وتوالت رجل فقال اقرأ الفاتحة لاجل المصلي فقرأ المصلي لئلا يخذلوا الجواب لا تفسد صلوة
 ولقائل لئلا يقول لا تفسد كالسجدة وفيها اختلافا المشايخ وعنه الامام الاستاذ خالي انه افني بالفساد
 وبه يعني وفي شرح الطحاوي رجل صلى العشاء فلما صلى كعبتين طوى اثاره ووجهه اوجعه فسلم استقبال
 اما اذا طوى اثاره صلى اربع ركعات فسلم لا يقطع الصلوة المقدي اذا نام قبل ان يشهد فلما استيقظ وشرع في
 التشهد سلم الامام يجوز صلوة المقدي وسياقي على الحلال رجل صلى جري على اسائه نعم لئلا يخذلوا الجواب
 يعتاد في كلامه نعم تفسد صلوة ولزم بكن له عادة لا تفسد وجعل من القران ولو قال بالفارسي اري الصلوة
 انه لا يفسد كانه قرأ بالفارسية وما يتصل بهذا وفي الفتاوى اذا تفكر في صلوة فتذكر شعرا قرأها
 لم يتكلم بلسانه لا تفسد صلوة وفي الاصل النسيم اذا وجد الماء في الصلوة تفسد لئلا يخذلوا الجواب
 او بعد ما فرغ من التشهد او في سجود السهو او اخرج منها قبل ان يشهد او بعد ما تشهد قبل ان يسلم عند ابي
 فان وجد بعد ما سلم قبل ان يسجد لله هو فصلوة تامة وكذا ان سلم احد التسليتين عندهما لا تفسد في الغرض
 كلها بعد ما فرغ من التشهد بناء على ان الخروج من الصلوة بفعل المصلي فرض عند وعندهما لا يفتني على هذا
 اثنا عشر مسئلة احدها من الثانية اذا انقضت وقت صلاة مسحة في هذه الحالة التماس الحفين اذا وجد
 خفة نجاسة في هذه الحالة فزعه والنجاسة اقل من قبر الدمام وهذا اذا كان الخف واسع بحيث يخرج
 من غير معالجة كثيرة بحيث لو وجد هذا في خلال الصلوة لم يقطع الصلوة اما اذا كان مجال يحتاج في
 نزع الى معالجة كثيرة بحيث لو كانت في الصلوة تفسد الصلوة يجب ان يكون الصلوة تامة بالاجماع
 الصنع منه الرابع في مصلي الجمعة اذا خرج وقت الجمعة في هذه الحالة الخامسة مصلي الفجر اذا طلعت الشمس عليه
 في هذه الحالة السادسة العاري اذا وجد ما يسره غورته في هذه الحالة السابعة العاري اذا تعلم القرآن في
 هذه الحالة الثامنة الفارسي اذا تخلف أميا في هذه الحالة التاسعة المومي اذا قدر على القيام والركوع و
 التجرد في هذه الحالة العاشر المصلي اذا تذكر فائتة في هذه الحالة وفي الوقت سبعة الحادية عشر صاحب الحج
 السائل اذا راجعه او نهى وقت في هذه الحالة والستة عشرة كذا لثانية عشر اذا كان على ثوبه نجاسة اكثر من
 قدر الدرهم وهو لا يجد الماء فوجد الماء في هذه الحالة والزيادة على هذا اذا تغيرت الشمس في هذه الحالة وهو
 في قضاء فائتة فابتن الفجر اذا شرع في قضاها فزالت الشمس في هذه الحالة وكذا اذا مسح على الجبا يرفسقطت
 عن برء في هذه الحالة والمتوضي اذا اتقدي بالنسيم فحدث الامام فالتخلف هذا المتوضي فري هذا الخليفة
 فانه لا تفسد صلوة طام في باب النسيم لئلا يخذلوا الامام الاول نورى الماء يضر ولا يضر الخليفة والقوم لانه صاروا احد من
 المقدي اذا ارى البول على ثوب الامام اقل من درهم وهو يري لاجوز الصلوة معها والامام يري جواز
 الصلوة معها فالمقدي بعيد الصلوة ولو كان الامام رأى فساد الصلوة والمقدي يري جوازها ولم
 يعلم الامام وعلم المقدي لا بعيد المقدي الصلوة بجلان بصليا واحدهما اقدي بالآخر فقطر قطرة من الدم
 على الارض فزعم كل واحد منهما انها صاحبه بطلت صلوة المقدي ولو ذهبه نوضا واقدي به صح و
 لو ذهب الامام قبله ونوضا جازت صلوة المقدي في كتاب النسيم **جواب** في الافعال لا يفسد من ذلك ولا يفسد
 المرأة اذا ارضعت ولها في الصلوة تفسد صلواتها وكذا لو جاء الصبي وارضع من ثوبها وهي كارهة فنزل
 لبنها ولم يمس مصرة او مضغ لم ينزل لبنها لم تفسد صلواتها ولم يمس ثلث مصرات تفسد صلواتها ولم
 ينزل اللبن ولو اكل او شرب ناسيا او عامدا فسدت صلوة ولئلا يخذلوا الجواب انما يفسد شيء فابتلع لم يضره و

مطلقا بقلبه لم يتكلم بلسانه لا تفسد صلوة

مطلقا فقطرة من الدم

ان كان قدر المحضه تفسد صلواته وصومه ولو ابتلع دما خرج من اسنانه لم يفسد صلواته لكان اقل
من ملا الفم وكذا اذا قاء اقل من ملا الفم واعاد الى جوفه وهو لا ياكل مساكه لا تفسد صلواته
مسيله الفم ياتي في فصل الحث وقال الامام خوام زاده لو اكل بعض الثقله وبقي البعض فيه حتى شرع في الصلوة
ما ابتلع الباقي لا تفسد صلواته ما لم يكن ملا الفم وقدر المحضه لا تفسد وفي الرواية لم يذكر المحضه كقول
ابن سريج شيئا بين اسنانه لم يفسد صلواته في غير الرواية وفي شرح الطحاوي في باب الحديث والتقدير بالمحضه رواية
اسد عن ابي حنيفة روى في غريب الرواية وفي شرح الطحاوي في باب الحديث والتقدير بالمحضه رواية
ولو اخذها من خارج الفم وابتلعها فسدت هو الاصح ولو اكل شيئا من الخلاوي وابتلع منها فدخل في الصلوة
فوجد صلاتها في فيه فابتلع لا تفسد صلواته ولو ادخل الفانيد او السكر في فيه ولم يضره لكن يضل
الخلاوي فصل الى جوفه تفسد صلواته ولو رفع رأسه الى السماء فوقع في فيه بركة او ثلج او قطر مطر
وصل الى جوفه فسدت صلواته وصومه ولو كانت المرأة في الصلوة فاجمعها زوجها بين الخدين وان
لم ينزل منها بلة وكذا لو قبلها بشهوة او مشها بشهوة لانه في معنى الجماع اما قبلت المرأة المصلي ولم ينزلها
لم تفسد صلواته ولو نظر الى فرج المطلقة طلاقا رجعيًا عن شهوة يصير مرجعا ولا يفسد صلواته في رواية
هو المختار وكذا لو صلى في قميص محلول الجيب فوقع بصره في الركوع او السجود على عورتها لا تفسد صلواته
وقد ذكرنا ولو رأى انسان من تحت القميص عورت المصلي لا تفسد صلواته ولو نظر الى شيء مكتوب ثم ما فيه
ان نظر غير مستهجن تفسد صلواته ونظر مستهجن فسدت صلواته ونظر مستهجن فسدت صلواته ونظر مستهجن فسدت صلواته
كلما في صلواته تفسد صلواته ولو كان اقل من ذلك في الفتاوى والتقدير بثلاث كلمات في مجموع النوازل ولو وضع
علما فسد صلواته اذا كثرت وكذا اذا كان في فيه هليلج فلا فسد صلواته وبني لم يكلد لكن دخل في جوفه شيء
يسببه تفسد صلواته ولو دهن رأسه او حبيته او كحل او جعل ماء الورد على رأسه فسدت صلواته قبل
اذا تناول القارورة فصب الدهن على يده ولو كان في يده فسد صلواته ولو سح برأسه او بغيره لا تفسد
او حبيته في الصلوة تفسد صلواته ولو سلم انسانا على المصلي فاشارة لرد السلام برأسه او بغيره لا تفسد
صلواته ولو صاح في المصلي رجلا يريد بها التسليم فسدت صلواته كما اذا اخبر عن شيء فخر ك رأسه بلا او سمع
او سئل المصلي بكم صليت فاشارة باصبعه ثلاثا او ما اشبه ذلك لا تفسد صلواته في الخاوي ولو نطق شعرا
او شعرا بمرّة او مرتين لا تفسد صلواته ولو نطق ثلاث مرات تفسد ولو نطق ثلاثا في ركعة واحدة تفسد
هذا اذا رفع يده في كل مرة اما اذا لم يرفع في كل مرة فلا تفسد صلواته لانه حكمه احدى وكذا لو قتل القلة مرارا
متدراكا فسدت صلواته ولو كان بين القتل فرجة او غيرها لا تفسد صلواته وقال ابو حنيفة روى لا يقتل
القلة في الصلوة فدفنها تحت الحصاة وقال محمد بن قيس احب الي من دفنها وكلاهما لا بأس به وقال ابو يوسف
روى بكون كلاهما قتل الحية والعقرب في الصلوة فلا تفسد وسواء حصل القتل بضربة او بظفر هو الاظهر
وهذا اذا مات بين يدي وخشي ان يؤذيه فان كان على عكس هذا بكون قتلها في شرح اللامع الصغير وفي مجموع النوازل
فان كان وقع هذا للمقتدي واخذ الغالب به ومشي اليه لا يفسد صلواته ولو صار قدام الامام ولو رجع طارئا
بحر لم يفسد لكنه بكونه ولو اخذ قوسا فرمى بها فسدت صلواته يعني اخذ السهم ووضعته على الورق ومدحه
رما اما اذا رمى بالقوس فلا تفسد صلواته كما لو رمى بالحجر ولو قاتل رجلا تفسد صلواته وكذا لو رمى بالثابتة مرة
في ركعة ورمي في ركعة اخرى تفسد صلواته وكذا مرتان ولو ضرب ثلث مرات في ركعة فسدت صلواته ولو

انسانا

انسانا بسوط او بيد فسدت صلواته ولو تفلد سيفا او رجا لا تفسد وكذا لو رذا برداء او حمل شيئا
خفيفا يحمل بيد واحدة او حمل شيئا او ثوبا على عاتقه لم تفسد صلواته ولو كانت ثقبلا يحمل الاخر بقايلة
يفسد صلواته ولو دفع المال بيد او براسه لا تفسد صلواته ولو ركب الدابة تفسد صلواته ولو نزل من
الدابة لا تفسد ولو اعتمر عليه او جن في الصلوة فسدت صلواته ولو تروخ بمروضة او بكلمة لا تفسد صلواته
ولو انتقص من عمامته كوز فساها مرة او مرتين لا تفسد صلواته ولو نزع فسدت صلواته وكذا المرأة
اذا تحجرت فسدت صلواتها ولو اغلق الباب لا تفسد ولو فتح المغلق فسدت ولو شد السراويل فسدت
ولو جلت لا تفسد وكذا نزع القميص فسدت ولو جلت لا تفسد ولو رفع العمامة من الرأس ووضعها على الارض
او رفعها من الارض ووضعها على الرأس لا تفسد ولو لبس القميص فسدت ولو نزعها لا تفسد ولو تنقل او
خلع ثوبه لا تفسد ولو لبس الخفين فسدت ولو لبس دابته او اسرجها او نزع السرج فسدت وان اسكها
خلع الثياب لا تفسد ولو لبس فلتسوق او بيضة او نزعها لا تفسد ولا صل في هذا لما يحصل
واحد فهو قليل وما يحصل بيدين فهو كثير هذا اختيار الامام ابي بكر محمد بن الفضل روى وقال
بعضهم لكان حال لوراه انسان يتيقن انه ليس في الصلوة فهو كثير ولو كان بشكالة في الصلوة او
ليس في الصلوة فهو يسير وهو اختيار العامة وقال بعضهم يفوض الى رأي المصلي فان شكك
فهو كثير والا فلا قال ثعلب الائمة الخلواني وهذا اقرب الى حنيفة روى حيث يفوض الى رأي المصلي ولو
حول المصلي وجهه عن القبلة من غير عذر فسدت صلواته وكذا لو تقدم على الامام من غير عذر ولو
كان في الصحراء فتاخر عن موضع قيامه او المرأة اذا استدبرت وتولت عهدها فسدت صلواتها
قال الثعالبي الامام علي النعماني لا تفسد صلواتها والبيت لها كالمسجد لجال ولو قال المصلي عن الامام
فجاء ثالث وجذب المؤتم الى نفي بعد اكبر الثالث وقبله لم تفسد صلواته ولو ام رجل جلا في آثالث
ودخل في صلواتها فتقدم الامام حتى جاء موضع سجوده فان تقدم قدر ما يكون بين الصف الاول
الامام لا تفسد ولو مشى في صلوة لكان قدر صف واحد لا تفسد ولو مشى قدر صفين بدفعة واحدة تفسد
ولو مشى الى صف ووقف ثم مشى الى صف آخر ووقف ثم مشى لا تفسد رفع اليدين لا تفسد الصلوة اما
سوق الحمار بغير جليلين تفسد ورجل واحدة لا **جنس آخر** في افعال الصلوة وفي الاصل رجل صلى
اربع ركعات تطوعا ولم يقعد على رأس الركعتين عمدا لا تفسد صلواته استحسانا وهو قولهما وفي القيس
تفسد وهو قول محمد بن وهب ولو صلى التطوع ثلث ركعات ولم يقعد على رأس الركعتين الاصح
انه تفسد صلواته ولو صلى ست ركعات او ثمان ركعات يقعد واحدة اختلف الشايع روى فالاصح انه عليه
هذا القيس فالاصح ان قال الامام السرخسي روى الاصح انه تفسد قياسا واستحسانا ولم يذكر الامام السرخسي
انه الاصح انه تفسد قياسا انه اقام يقعد وقام الى الثالثة هل يعود وذكر الامام الصغار في نسخة
من الاصل انه لم يعود حتى قام الى الثالثة على قياس قول محمد بن يعقوب ويقعد وعندنا لا يعود بلزمه
سجود السهو والاربع قبل الظاهر حكم التطوع والوتر حكم التطوع عند محمد واما عندنا في حنيفة روى فقيم
فليس واحشا في الاصح لا تفسد وفي القيس تفسد عندنا وهو كما ذكره الطحاوي في السراويل
رجل زاده في صلواته ركوعا وسجودا متعديا لم يفسد صلواته ولو قرأ وركع وحج في صلوة وهو نايم تفسد صلواته
ولو نام في ركوعه او سجوده جازت صلواته ولا يعيدها فان سجد وهو نايم اعادها ولو قعد ودخل التيمم وهو

الامام

مطلد والوتر حكم التطوع

وهو المأخوذة

مطلد والوتر حكم التطوع
وهو نايم جازت صلواته

نائم ثم ضحك فمعه جازت صلوة علم لن تعدد النائم معتبر في النواذر الصلوة لشم الأية السرخسية
 رجل صلى الظهر أربعاً فلما سلم تذكر أنه ترك سجدة منها ساهياً أو قال له رجل تركت السجدة من صلوة
 فقام واستقبل الظهر وسلم وذهب فسد ظهره لأن نية دخوله في الظهر ثانياً لغو فأدعى ركعة
 فقد خلط الثالثة بالركعة قبل تمام المكتوبة ولو صلى المغرب ركعتين وقعد قدر الشاهد وزعم أنه اغترأ
 فسلم ثم قام وكبر ونوى الدخول في سنة المغرب ثم تذكر أنه لم يتم المغرب وقد جدد السنة أولاً فصلح المغرب
 فاسد لأنه صار منفصلاً من الغرض إلى النفل قبل فراغها أما إذا سلم وتذكر أنه لم يتم في سجدة صلوة
 فقام وكبر المغرب ثانياً وصلى ثلاثاً على ركعة وقعد قدر الشاهد اجزأه المغرب أولاً فلا ولو فتح
 المغرب صلى ركعة فظن أنه لم يكبر للافتتاح فانفتحها وصلى ثلث ركعات لا يجوز صلوة وفي كتابنا بين
 هذا إذا لم يقعد بعد ركعة بعد الافتتاح لأنه ترك الركعة الأخيرة وانقل إلى النفل قبل تمام الغرض و
 في النواذر مؤدي الغرض إذا صلى ركعة فاعداً بركون ويجوز من غير غيرة فسدت صلوة ولو صلى ركعة
 من غير غيرة لم تفسد ويعيد تلك الركعة لأن الأيماء غير معتبر حالة القدرة أما التقعود والركوع والسجود
 فعبر صالح للنفذ مع القدرة وفي النواذر أيضاً المصلي إذا سلم ناسياً وعليه سجدة صلوية فسحها
 ثم خرج عن الصلوة قبل أن يقعد قدر الشاهد فسدت بناءً على العود إلى السجدة الضلعية يرفع الشاهد
 والعود إلى سجود السهو لا يرفع والعود إلى سجدة التلاوة فيه روايتان واختار أنه يرفع
 كالصلوية لجل ترك من صلوة سجدة صلوية وسجدة تلاوة عليه سجدة التلاوة لا يعود وصلوة تامة وكذا
 لو سلم وهو ذاكر لتلاوة سجدة التلاوة وبكراته لم يشهد فلا يعود للشهادة ولا سجدة التلاوة وصلوة تامة في سجدة
 الطحاوي **فروع منه** الإمام إذا سلم وعليه سجدة التلاوة فيذكر في مقامه القوم فادعى سجدة التلاوة ويقعد
 قدر الشاهد فإن سجدة التلاوة ولم يقعد فسدت صلوة وتفسد صلوة الدين تابعوه في السجدة ولم يقعدوا
 وصلاة من يتابعه جائز الإمام إذا سجدة التلاوة على غير النية الثانية فتابعه المقدي لا يفسد صلوة التلاوة
 رجل افتتح الصلوة وحده وركع وسجد وبركوع مصلي آخر يقعوده لا تفسد صلوة الإمام إذا تذكر في الركوع في الورد
 أنه لم يقف لا ينبغي للعود إلى القيام مع هذا إن عاد وقفت لا ينبغي لتعديد الركوع مع هذا إن عاد الركوع
 والقوم ما تبعوه في الركوع الأول وأما ما تبعوه في الركوع الثاني أو على القليل تفسد صلواتهم وفي الأصل الإمام إذا
 ركع في قيام واحد ركوعين المعبر أحدهما وهو الأول والآخر ساقط قال وعلى قياس هذا ينبغي لتعديد
 القوم في مسألة الورد إذا لم يتابعوه الإمام في الركوع الأول فإن كان قرائع ركع ثم قام وقرا ركع فالمعتبر هو الأول
 في باب السهو المعبر هو الثاني ويظهر في المسبوق على يأتي في باب الإمامة في صلوة المغرب المسبوق إذا فرغ قبل سلام
 الإمام وتابع الإمام في السلام يأتي في فصل الإمامة في مسائل المسبوق ولو تذكر في الركوع أنه نسي السورة وعاد إلى القيام
 فحسب القوم أنه سجدة وسجدة واحدة ثم ركع الإمام فرفعوا رؤسهم وتابعوه في الركوع لا تفسد صلواتهم وفي النواذر
 المقتد إذا انتهى إلى الإمام وهو ساجد ركع يرفع الإمام رأسه شاركه في هذه السجدة وفي الثانية فإن رفع الإمام
 رأسه لا يتابعه فيها بعد ذلك وتابعه في السجدة الثانية ما لم يركع الإمام الركوع الثاني فلو أنه أتى بالركوع مع هذا و
 شارك الإمام في السجدة تين تفسد صلوة المقتد هنا في الفتاوى في مجموع النوازل لو أدرك الإمام في السجدة
 الثانية وكبر وركع وسجد سجدة تين تفسد صلوة لأنه زاد بركعة بسجدة امرأة صلت خلف الإمام فوقع في وسط
 الصف وقد نوى الإمام إمامة النساء أجمعوا للصلوة المرأة تامة لكن تفسد صلوة ثلثة نفر من القوم واحد

مطلق ولو صلى من المغرب ركعتين وادعى أن المرأة
 تسلم في تمام حكم

عن يمينها وواحد عن يسارها وواحد خلفها بخذايها بناءً على التحاذاة المرأة الرجل في صلوة مطلقة
 مشتركة وقد استويا في المكان والمرأة أهل الشهوة والشركة في التحريم ولاداء وليس بينهما حائل
 وادناه مثل مؤخر الرجل توجب فساد صلوة الرجل قلت التحاذاة وكثرت والمرأة الأجنبية
 أو محرمة للمصلي هذا في الجامع الكبير وفي الفتاوى اقتدت بإمام ونوي إمامتها في الغريضة أو اقتدت
 متطوعة بالمفترض وقامت بحسب إمام لم ينفذ تحريمه الإمام هو الصحيح وتقدمت على إمام
 واقتدت به لم تفسد صلوة الإمام وفي فتاوى الفقهاء على النسفي رآه حد المحاذات لرجلاني عضو
 منها عضواً من الرجال حتى لو كانت المرأة على الظلة ورجل بخذايها أسفل منها أو خلفها إن كان
 يحاذي الرجل شيئاً منها يفسد صلوة وفي الجامع الكبير لمجد لآية السرخسي اتحاد المكان شرط لتحقيق المحاذاة
 حتى لو كان الرجل على الدكان والمرأة على الأرض والدكان قد قامت الرجل لا يتحقق المحاذاة و
 يجوز صلوة ولو كانت على سطح المسجد يفسد إمام في المسجد بخذايها رجل لا يفسد لوجود الحائل وصح اقتدا
 المرأة بالرجل في صلوة الجمعة وتسلم بنوا لإمام إمامتها وكذا في العبدن هو الأصح وفيه احتكاك المشايخ مع المعنى
 فيه وهو فتنه بعد عند كثرة الجمع وهذا إذا لم ينو الإمام إمامتها فإن نوى صح من غير خلاف بناءً على نية الإمامة
 شرط للصحة اقتداً بهن لكن إذا كان خلف الإمام حينها رجل فإن لم يكن هل يشترط نية الإمامة فيه روايتان في الجامع
 الصغير للصحة يفسد وفي صلوة الجمعة لا يشترط نية الإمامة بالاجماع وفي نسخة الإمام الولد وكذا القاري
 يصح اقتدار القاري بالإمامي من غير نية الإمامة حتى تفسد صلوة الإمامي ولو لم يصح الاقتدار لا تفسد في رواية
 وفي الفتاوى الإمام إمامة النساء إلا امرأة بعينها فاقترنت وقامت بحسبه لا تفسد صلوة ولا يجوز صلواتها
 وفي الأصل لو كان صفّاً من النساء خلف الإمام ووراءهن صفوف من الرجال فسدت صلوة تلك الصفوف كلها
 احتسافاً فإن كن ثلثاً تفسد صلوة واحد عن يمينهن واحد عن يسارهن ثلثة ثلثة خلفهن لا تفسد الصلوة ولو كانت
 امرأة ثلث عن أي يفسد به أنه جعلها كالثلث وعن محمد أنها تفسدان أربعة نفر واحد عن يمينها واحد عن يسارها
 واثنتان خلفها ولو قامت المرأة بخذاء الإمام تفسد صلوة الإمام وصلوة القوم لفساد صلوة الإمام رجل صلي
 مع الإمام فوقع في صف النساء بحكم المراجعة فلم يترج حتى فرغ الإمام فلما وجد مسئلاً تخفى عن النساء وصلى
 فصلوته تامة ولو أدى ركعة مع النساء فسدت صلوة **الفصل الرابع عشر** في الحد في الصلوة وفي الأصل إذا
 في الصلوة من بول أو غائط أو بريح أو عاف مستحداً فسدت ولا يبني ولو لم يستحداً كان الحد موجباً للفعل
 ولو كان موجباً للوضوء فإن كان يفعل الأدب كذلك فلا يبي يوسف وتزعم يكن يفعل الأدب يبي والسحب الاستقبال
 هكذا روي عن علي بن حنيفة أنه إذا كان على بدنه ذل أو جراحة فغزها بيد مستحداً فسال منها الدم فسدت صلوة ولم
 يغزها ولكنها انشقت باصاصة اليد أو الثوب في الركوع والسجود فسال منها الدم فسدت صلوة عندها خلافاً
 لابي يوسف وهو بمنزلة المرأة الإنسان بندقية أو حجر أو شيء من هذا المخلوق لو سقط على سقف حجر أو حطب المصلي
 بشي إنسان فادماه وكذا لو دخل الشوك في رجل المصلي أو وضع جبهته على الأرض في السجدة فسال منه الدم
 من فصل على هذا المخلوق وقيل فسدت عند الكل وكذا لو كان تحت حجر فسقطت منها غرة في حته هذا في حق
 الرجل أما في حق المرأة إذا حدثت هل يبني كالرجل عن إبراهيم بن رستم أنه يجوز لها البناء قال مشايخنا
 المرأة في البناء كالرجل إذا أمكنها الرشح على خمارها وتصل البلية إلى شعرها أما إذا احتاجت إلى كشف
 الرأس فلا يجوز لها البناء وكشف الذراع لا يمنع البناء لأنها ليست بعورة كذا روي عن يوسف بن عمار

مطلق حال المحاذاة

مطلق غيبة إمامة النساء

رحمته وهذا كله اذا لم يستنج فاذا استنجى الرجل او المرأة فسد صلوته ولا يبي وكذا لو انقضى البول على ثوب
المصلي اكثر من قدر ما يدرهم فانه اذا غسله لا يبي ويستقبل الصلوة وعند أبي يوسف في يبي في التحدث يستنجي
من تحت ثيابه ان امكن والا يستقبل ولو اصابه من دم الرعاف اقل من درهمين ومن دم اخراقل ولو كان
يبلغ اكثر من درهم لم يغسل دم الرعاف يبي عند أبي يوسف ولزم غسل الدم الاخر لا يبي وهذا كان لثوب
واحد فان كان ثوبين يزرع احدهما ويحتم صلوته فان ادى ركنا من الصلوة قبل النزع والغسل فسد صلوته
ولهذا لو قرأ القرآن ذاهبا تفسد صلوته ولو قرأ جاكيا لا تفسد ولا تحج انه تفسد في الوجهين وفي الغوايا
الخلوات في لو تخرج في صلوته فخرج من فوته ربح هل تفسد صلوته على هذا فلا فلو كان في غير قصد يبي
اذا لم يكلم ولا يتقيا لا يبي وهذا اذا كان لا العلم فان كان اقل من ذلك لا تفسد صلوته فلا حاجة له اليه
ولزمه ان يتكلم عابدا او ناسيا لا يبي اذا احدث في صلوته فذهب ليتوضأ له لم يغسل كل عضو نشا ولو احدث في
منزله ما فلم يتوضأ وقصد للوضوء فالتبيت اوجب من المحض لكان بين منزله والموضوء قليل قدر صفيحة تفسد
ولكان اكثر تفسد وكذا لو لم يكن في بيته ما فأتى الموضوء فوجد موضعا بقدر على الوضوء في وز ذلك الموضع وثوب
في مكان آخر الا اذا كانت المأوى بعد آية لا يصل اليه الماء او المكان ضيق او نحو ولو كان الماء بعيدا منه و
به يربأ يذهب الماء ولزكان بعيدا لانه لو نزع الماء استقبل الصلوة وهو المختار ولو كانت الدلو متحركة فخرزا
فهدا اولى بالفساد ولو كانت في بيته ما كبر عادية للموضوء فشي الماء الذي في البيت وذهب الموضوء وصار
يسني على صلوته فلو دخل المشرفة وترد الباب ليزداد ستر العورة لا تفسد سواردة بيد واحد او بيدين لو لم
يرد ستر العورة لم يرد بيد واحد لا تفسد وبيدين تفسد ولزجل آية لانه اليها بان توضأ منها وحدها
فأربعة فسد صلوته فان حملها بيد واحد لا تفسد ولو كان له اليها حاجة لا تفسد حملها بيد واحد او بيدين فان
وربح ونبي شي هناك فذهب اخذ استقبل الصلوة ولو تذكراته لم يمسح برأسه فذهب مسح برأسه يبي ولو لم
يتذكر حتى قام اليه الصلوة ثم تذكر استقبل الصلوة رجل اصابه حسنة ومعها ماء قدرا يكفي لوضوئه لا تفسد ثم
وشرع في الصلوة ثم احدث فانصرف وتوضأ بذلك الماء يبي على صلوته ولو كان محدثا فوضأ وشرع في الصلوة
ثم احدث في صلوته فلم يجد الماء فتميم وانصرف ثم وجد الماء لا تفسد صلوته ولو لم يجد حتى قام اليه الصلوة
ثم وجد الماء تفسد وقد مر في فصل التيميم **نوع منه** ومن صلى في المسجد وحده تطوعا فحدث فذهب وضأ فوضأ
بالحناء بلشيا صلى اليه في بيته وتوضأ عاديا المسجد ولزكان في العود الي المسجد في الصلوة من غير حاجة ولو كان
مقعدا فانصرف وتوضأ فانه يعود الي المسجد ويستنجي انه لم يتنقل اولا بقضاء ما سبقه في حاله تشاغله بالوضوء
فيصلي بغير صلاة ويقوم مقدار قيام الامام وكوعه وجوده ولو زاد او نقص لا يضر ولو سجد لا يسجد لسوء الآ
اذا سجد الا اذا سجد الامام وسجد يبي له ليسجد في الموضع الذي يسجد امامه ولو لم يعد الي المسجد يبي على صلوته
في بيته لكان امامه فرغ من صلوته جاز له ان يبي ولا يبرح الا في موضع يجوز له الاقتراف ولزكان اماما يأتي في
جنس الاختلاف يصل احدث في ركوعه او في سجوده توضأ ويبي ويعيد ولا يعيد بالاد احدث فيه خللا ما اذا تذكر في
ركوعه سجد صليبة تركها في الركعة الاولى او التلاوة فخرها ساجدا ان احتسب بذلك الركوع جاز وان اعاد
فاحتب اليه هذا كله اذا احدث اما اذا لم يحدث لكنه ظن انه احدث فخرج من المسجد او اختلف احدث تفسد صلوته
وفي المرأة اذا نزلت حذمتها تفسد صلوته ولزكان في الصحا فالمعتبر بحاورة الصلوة في حق الامام وفي
حق المنفرد قدر موضع السجدة من الجوانب الاربعه ثم في الرجل اذا لم يتخلف لم يخرج من المسجد كمن لم يبلغ

المسجد

آخر الصفوف علم انه لم يحدث يعود اليه ما كان فيصلي بغير خلاف اليه اذا رأي السراية فظنه
ما في فشي اليه يعلم انه ليس بما لا يبي على صلوته وكذا اذا ظن انه لم يمسح برأسه وكذا في كل موضع
انصرافه على قصد الرقص ومن ركب وصلى ركعة ركبا ثم نزل يبي ولزكان نانا ثم ركب استقبل في
الا ستخلا من لا يصلح اماما في الابتداء لا يصلح خليفة حتى لو احدث رجل صلوته فقدم رجلا على غير وضوء
او صبيا او امرأة فصلوته وصلوة القوم فاسد امام احدث فاختلف رجلا والقوم رجلا آخر ونوي
كل واحد منهما ليركون اماما فالامام هو الذي قدمه الامام وفي الفتاوي لشيء بالامامة معا جازت صلوته الله
اقتدوا بخليفة الامام وفسد صلوته من اقتدأ بخليفة القوم ولز تقدم احدهما ينظر لمن تقدم خليفة الامام
فكما قلنا ولز تقدم خليفة القوم فاقدموا به ثم نوي الآخر فاقدم به البعض فصلوة الاولين جازية وصلوة
الآخرين فاسدة وهذا اذا كان خلف الامام قوم كثير فان خلفه رجل واحد صار اماما قدمه الامام او لم يقدمه
نوي هو الامامة او لم يوافقان توضأ الاول وجاء دخل في صلوته ولم يبرح حتى احدث الثاني فسد صلوته
الاول ولو احدث وخرج من المسجد قبل ان يرجع لاول فسد صلوته الاول والثاني يبي على صلوته وكوسبة
لحدث بعد ما جاء الاول تحت الامامة الي الاول وتمت صلوتهما ولو لم يحدث حتى جاء رجل واقتدي بالثاني
قبل ان يحيى الاول ثم احدث وخرج من المسجد صارا لثا اما حتى لو احدث وخرج من المسجد قبل ان يحيى واحد من
اولين فسد صلوتهما وصلوة الثالث ثامة ولو احدث بعد يحيى احدهما تعين الثاني للامامة ولا تفسد صلوته واحد
منها هذا اذا احدث الامام ثم احدث المقدي فان احدثا وخرجا من المسجد فصلوة الامام ثامة ويبي على صلوته
وصلوة المقدي فاسدة هذا اذا احدث فان خاف من حدث فاستخلف عند أبي حنيفة ربح جاز خلا فاما كما في
المسئلة للحصر في القراءة ولم يتخلف لكنه انصرف ثم سبقه لحدث لا يبي في ظاهر الرواية ولو احدث فاستخلفه
رجلا من اخر الصفوف لنوي للخليفة الامامة مساعته صار اماما ولز نوي حين قام مقام الامام تفسد صلوته
اذا كان خروجه الامام قبل ان يصل للخليفة اليه مكانه او قبل ان ينوي الامامة مسافر شرع في قضاء الغائبة فياد
مقيم عليه تلك الصلوة واقتدي بالمسافر ثم احدث الامام فذهب ليتوضأ وبقي المقيم منفردا قال الفضلي ربح
تفسد صلوته المقيم لانه لا يصير هو خليفة قد خلا مكان الامام فيفسد صلوته المقدي فاما السافر فيستخلف
المقيم تفسد صلوته ولز يتخلف لا نظير الرجل اذا اتم النساء فحدث فذهب ليتوضأ ولم يتخلف امرأه
فسدت صلوته النساء ولم تفسد صلوته الرجل فلو تقدمت واحد من النساء قبل خروجه الامام من المسجد
ذكر في التوبة لا تفسد صلوته الامام لانه لم يرض بامامتها وعن أبي حنيفة ربح انه تفسد قال محمد بن الحلو
رب شيخنا الامام ابو علي السفي ربح بميل اليه هذا وعلى هذا المنتقل اذا اقتدي بالمفترض فحدث الامام وخرج
المسجد لم يتخلف المنتقل فسد صلوتهما ولم يتخلف جازت صلوته الامام وفسد صلوته المقدي امام احدث
فاقتدي به رجل قبل ان يخرج من المسجد يصح الاقتراف كذا كعب بن القهي ابي جعفر واليه اشار محمد بن الامام اذا احدث
واختلف رجلا خارج المسجد والصفوف متصلة بصفوف المسجد لم يصح اختلافه وتفسد صلوته القوم عند أبي
دبي يوسف ربح وفي فساد صلوته الامام روايتان فالأصح هو الفساد ولو اختلف في المسجد فاختلف الخليفة
غيره قال الفضلي لكان الامام لم يخرج من المسجد ولم يأخذ الخليفة مكانه حتى استخلف غيره جاز يصير كاللذان
يتقدم بغيره او قدمه الاول فان كان غير ذلك لم يجز فلو لم يتخلف الخليفة وتقدم هو ثم تكلم الامام قبل ان يخرج
من المسجد او حدث عمدا قالوا يضره ولا يضر غيره فلو جاز رجل في هذه الحالة فانه يقتدي بالخليفة ولو

كان الكثرة

وتوبد الاول ليقعد ولا يخرج كان الامام هو الثاني ولو توطأ الاول في المسجد وخليفة قائم في المحراب لم يؤذركنا
 يتأخر الخليفة ويتقدم الاول لو خرج الاول من المسجد فوطأ ثم رجع الى المسجد وخليفة لم يؤذركنا كان الامام
 هو الثاني وتزوي الثاني بعد ما تقدم الى المحراب لئلا يكون حتى جاء رجل وكبر يسوي الدخول في صلوة ثم خرج الاول
 فان الثاني يكون خليفة الاول عند اصحابنا يعني صح الاقتداء بالامام بعدما احدث ولهذا رواية في الخبر وكذا لو توطأ
 في ناحية المسجد ينبغي لرفيقك بالثاني اذا احدث الامام وتختلف رجلاً وخرج من المسجد ثم احدث الثاني ثم جاء
 الاول بعد ما توطأ قبل ان يقوم الثاني مقام الاول فقدم الثاني لا يجوز تقدمه ولو جاء الاول متوطأ بعد ما قام
 الثاني مقام الاول وجاز الثاني ليقعد ولو اختلف فتذكر الخليفة فاية او تذكر الامام دون الخليفة وتختلف المسبوق
 مسرعا باق في فصل الامامة في مسائل المسبوق وتفسير الاستحالة لراخذ بنوبه وتجرح الى المحراب والخليفة انا
 لم يعلم كم صلى امامه يصلي اربع ركعات ويقعد في كل ركعة احتياطاً اراوه اذا كان الخليفة مسوقاً
الفصل الثاني عشر في الامامة وفي الاصل اعلم بان الجماعة سنة مؤكدة لا يترخص في الترك الا في غير مرض
 او غير وقال ويترجم القوم اقراهم بكتاب الله تعالى واعلمهم بالسنة وافضلهم ورعاً واكبرهم سنناً فان اجتمع الاقرا
 والاعلم اكبرهم على الا علم او كان متبحراً في علم الصلوة لكن لم يكن له حظ في غير العلوم نوا
 فان استويا في العلم فافضلهم ورعاً فان استويا في الورع فاكبرهم سنناً ثم اصبحهم رجا وانسبهم فان اجتمعت
 هذه الخصال في رجلين يقرع او الخيار الى القوم ويجوز امامة العبد والاعرابي ولد الزنا والفاسق و
 غيرهم احب الي حتى لو اجتمع العبد والمعتق مع الحر الاصل في العلم والقرأة فلهما الاصل في اولي من العبد والمعتق
 او بل من العبد والمعتق مع الحر الاصل في استويا في العلم والقرأة فلهما الاصل في اولي من العبد والمعتق
 عندنا ويكره امامة الفاسق رجلاً في العقبة والصلاح سواء الا لثما لهما اقرا فقدم اهل المسجد
 فقدموا ساوا ولا يأتون وكذا لو تقدم القضا رجلاً وهو من اهله وغيره افضل منه وكذا الوالي او
 الخليفة فليس لهم ليعتدوا الخلافة الا افضلهم وهذا في الخلفاء خاصة وعليه اجماع الامة رجل
 يصلح للامامة ولا يؤتم اهل محلة ويؤم اهل محلة اخرى في شهر رمضان قال ينبغي ليعجز تلك المحلة
 قبل دخول وقت العشاء ولو ذهب بعد دخول العشاء بكرة فذلك صار كمن سافر بعد دخول وقت العشاء
 فانه يكره قوم جلوس في المسجد الداخل وقوم في المسجد الخارج فاقام المؤذن فقام امام من اهل الخارج
 فقام امام من اهل الداخل فاتهم قال من سبى بالشرع وهو المسدود به لا كرامة في قومه ولو
 اختار بعض القوم رجلاً والبعض الآخر والعبرة لاجتماع اكثر المسائل في مجموع التوازل وفي الفتا
 جعل ام قوما وهم له كارهون لكانت الكراهية لفساد فيه والتمهم احق بالامامة منه بكرة في ذلك
 كان هو احق بالامامة لا بكرة رجل ام قوما شهراً قال كنت فانه يجبر على الاسلام ولا يقبل قوله صلوة
 القوم جائز ويضرب ضرباً شديداً وكذا لو قال صليتكم المدة على غير وضوء وهو اصل لا يقبل
 قوله ولستم بكم كذلك واحتمل انه على وجه التعدي والاحتياط اعادوا صلواتهم وكذا لو قال كان في
 قبة **جنس آخر** في صحة اقتداء لا يصح اقتداء الرجل بالمرأة ولا بالمجنون المطبق فان كان مجنوناً و
 يفيق يصح الاقتداء به في حالة الافاقة ولا بالسكران ولا بالصبي ولا يصح اقتداء الغاري بالاي
 ولا بالآخرس ولا يصح اقتداء الاثني بالآخرس ويصح اقتداء الآخرس بالاي ولا يصح اقتداء
 الكايني بالعريان ولا اقتداء العيصي بصاحب العذر ولا اقتداء المسافر بالمقيم خارج الوقت ويصح اقتداء

مسألة والخليفة اذا لم يعلم كم صلى امامه يصلي اربع ركعات ويقعد في كل ركعة احتياطاً

مسألة وكذا لو تقدم القضا رجلاً وهو من اهله وغيره افضل منه وكذا الوالي او افضل منه

الفتا

المقيم

المقيم بالمسافر في الوقت وخارج الوقت وكذا اقتداء المسافر بالمقيم في الوقت والمقيم اذا صلى ركعتين العصر
 فغربت الشمس فجا مسافر واقتدي به في هذا العصر لا يصح اقتداء ولا يصح اقتدار الزايع والساجد
 بالمومي ويوم المومي مشهور مثله ويصح اقتداء القاييم بالقاعد وعند محمد راج لا يجوز وقامه في فصل
 المريض واقتدار المتوضي بالمستقيم على هذا الخلاف واما اقتداء المتوضي بالمستقيم في صلوة الجنازة فجاز ولا
 خلاف ولا يصح اقتداء المفترض بالمتفعل وعلى القلب يجوز ولا يجوز اقتداء المفترض بالمفترض عند اختلاف
 الفرصين بان كان احدهما يصلي الظهر والآخر يصلي العصر وكذا صاحب الظهر اذا لم تصح الجمعة او
 الامام يصلي الجمعة والقوم يصلون الظهر وكذا ظهر الامم ظهر اليوم مختلفاً واختلاف المكان كاختلاف القر
 ياتي لثمة الله تعالى وتوكلت الرجال لئلا يصلي ركعتين ورجل آخر خلف والله لا صليين ركعتين فاقتدي
 فاقتدي بالخالف بالتأخير جاز ولو اقتدي بالتأخير بالخالف لا يصح وتولس رجلين طاف كل واحد منهما
 اسبوعاً فاقتدي احدهما بالآخر في ركعتي الطواف لا يصح اقتداء به بمنزلة اقتداء التأخير بالتأخير ولو
 رجلان كل واحد منهما لئلا يصلي ركعتين فاقتدي احدهما بالآخر صح كقراءة المتطوع بالمطوع جاز
 شرعاً في التطوع وافسد اقتداء احدهما بالآخر لا يجوز وكذا لو اقتدي احدهما برجل يصلي مندو
 وتولس قوماً افتتحوا التطوع مع الامام ثم افسدوا فاقعدوا بالامام في قضاء تلك الصلوة او اقتدي بعض
 القوم ببعض صح اقتداء قوم مصلي ركعتي الظهر انا اقتدي بمصلي الاسراع قبل الظهر يجوز ذكر
 في التراويح ويجوز اقتداء ما سجد ما سجد بالخف وكذا اقتداء الغاسل بالماسح وصاحب الحج بمنزلة امامة
 الماسح على الجبابرة للغاسلين جائز وامامة المرأة للنساء جائز الا لثمة صلوات فرادى افضل وامامة الخفي
 المشكل للنساء جائز وللرجال ولختني مثله لا يجوز وامامة الصبي المراهق مثله يجوز رجل يؤم الناس و
 يقرأ من المصحف فصلونه فاسد وعندنا جائز والعارى اذا ام العلاء والابن يحوي صلوة الامام و
 العارين ولا يجوز صلوة الابسين بالاجماع ولو اتم الامم العاري والابسين فصلوة الكل فاسد عند
 ابي حنيفة راج وعندنا صلوة الامام ومكان حاله مثل حاله ثمة ونعم هذا من في فصل القرأة ولا يجوز
 اللاتق باللاتق وكذا المسبوق بالمسبوق وباقي في موضعه وامامة المفتصد لغير من لا يحجها صحح اذا كان
 يا من خروج الدم ويجوز امامة الاحد للقيام ولا يجوز اقتداء التازل بالراكب ولو صلوا على الدابة بجما
 جازت صلوة الامام ومن كان معه علي دابة ولا يجوز صلوة غيره في ظاهر الرواية وامامة الاشخ لغير ذكر
 الامام الفضلي انه يجوز وصلوة الامام في جميع هذه المسائل جائز بالاتفاق الا اذا كان الامام امياً واقتدي
 به القاري فان صلوة الاثني لا يجوز وكذا الاثني اذا اقتدي به الاثني لا يجوز وصلوة الاخرى ايضا السك
 في نسخة القاضي الامام في الدين فانه في كل موضع لا يجوز الاقتداء هل يكون شرعاً في صلوة نفسه
 عند محمد لا وعندنا يصير شارحاً لان للصلوة جهتين عندها واهية واحدة عند محمد راج والقاري انا
 بالاي لا يصير شارحاً وقال الكرخي يصير شارحاً ثم اذا جاز لان القرأة تفسد **نوع من** وفي الاصل لا اقتداء
 باهل الأهواء جازر الالهية والقدرية والروافض الغالب ومن يقول بخلق القرآن والظالمية والشيعة
 وجهلة لمن كان من اهل قبلتنا ولم يغفل في هؤلاء حتى لم يحكم بكونه كافر يجوز الصلوة خلفه ويكره و
 لا يجوز الصلوة خلف منكر شفاعته الشيعي عم ويكره كراما كاتبين وعذاب القبر وكذا من يكره الرؤية لانه
 ولشقل لا يرى لجلاله وعظمته فهو مندع ولا يصلي خلف من ينكر المسح على الخفين وفي المشبهة بهذا اذا



مسألة وامامة الصبي المراهق مثله يجوز

مسألة وامامة المفتصد لغير من لا يحجها صحح اذا كان



قال ان الله يدور جلا كاللعباد فهو كافر وان قال جسم لا كالا جسم فهو مبتدع وفي الروايات ان فضل
عليه السلام غير هو مبتدع وتكرار خلافة الصديق فهو كافر ومن اكره المهرج بنظر ان الكفر الاسراء
من مكة الى بيت المقدس فهو كافر وانكر المهرج من بيت المقدس لا يكفر قال رحمه ورايت بخط علي بن ابي
الحسين انه منع الصلوة خلف من خوض في علم الكلام وينظر الا هواء ويكره الاقتداء بمن كان معروفا
بكل الربا واما الاقتداء بشفعوي المذهب فيكون متعصبا ولا شاكيا في ايمانه ولا يميل عن القبلة
فاحش بان يخافه المعتاد وتكون متوضعا من الخارج مع غير السيلين ولا يتوضعا بالماء الذي وقعت فيه
النجاسة اذا كان الماء قدر قطنين وقولنا شاكيا في ايمانه بان قال انا مؤمن بشيء الله انا مؤمن بشيء الله
يصل خلفه اما الخنفي في التورط في مذهبك يوسف بن محمد قال الفضلي صح اقتداء في الفاسق اذا كان مؤمرا
يوم الجمعة وعجز القوم عن منعه قال بعضهم يقتدي في الجمعة ولا يترك الجمعة بامانه وفي غير الجمعة يسير في
الى مسجد آخر ولا يأثم بذلك ولو صلى خلف مبتدع او فاسق فهو مجرؤ ثواب الجماعة لكن لا ينال مثل ما ينال خلف
نقي اذا قال الامام السلام فقبل لن يقول عليك السلام اقتداء انسان لا يصح الاقتداء **جواب** في المانع من الاقتداء
اذا كان بين الامام والمقتدي حائط اخر بصلوته قال شيخنا هذا الذكر محمد في الحائط القصر الذليل فان
غير دليل لا يجوز الاقتداء به ولو كان الحائط كبيرا وعليه بفتوح او نقول ان راد الوصول الى الامام يمكنه ولا
يشبه عليه حال الامام بجماع او روية صح الاقتداء في قولهم جميعا ولو كان باب سدود وعليه نقض صغير لو اراد
الوصول الى الامام لا يمكن ذلك لكن لا يشبه عليه حال الامام اختلافا فيه واختلافا في الاية به انه يتبع والعبارة لا يشبه
ان استنبه عليه حال الامام لا يصح الاقتداء ولا يصح ولو قام على سطح المسجد اقتدي بالامام على هذا وان كان السطح
باب في المسجد لا يشبه عليه حال الامام صح الاقتداء في قولهم ولو لم يكن له باب يمكن لا يشبه عليه حال الامام صح الاقتداء
ايضا وكذا لو قام في المعذبة مقتديا بامانه في المسجد ليقام على الجدار او الكون بين دار وبين المسجد ولا يشبه
عليه حال الامام صح الاقتداء ولو قام على سطح دار متصلة بالمسجد لا يصح الاقتداء ولو كان لا يشبه عليه حال
الامام ولو قام على كنان خارج المسجد متصلا بالمسجد يجوز الاقتداء لكن بشرط ان يصل الصفوف ويسا في الجمعة
من هذا الجنس ولو كان بين الامام والمقتدي طريق لكان ضيقا كما يمر فيه العجلة والاقار لا يمنع الاقتداء ولو كان
بمن العجلة يمنع الاقتداء وهذا اذا لم يكن الصفوف متصلة على الطريق اما اذا اتصلت الصفوف على الطريق
فصح الاقتداء وهذا اذا كان الصف الذي على الطريق ثلثة او اكثر ولو كان واحدا على الطريق
مقتديا بالامام يكون ولو قام رجل آخر وراء هذا الرجل واقتدي به لا يصح الاقتداء ولو كان الذي قام على الطريق
اثنين على قياس قول ابي يوسف بن محمد وقال محمد بن لا يجوز ولو قام الامام في الطريق واصطف الناس خلفه في الطريق
على طول الطريق لم يكن بين الامام وبين خلفه في الطريق قدما يمر العجلة جازت صلواتهم وكذا لو كان فيما بين
الصف الاول والثاني اخر الصفوف فلو كان الطريق نجسا فقام عليه صف من صلواتهم وكذا صلواتهم من خلفهم
والمانع من الاقتداء في الصلوة قدما يسع فيه صفان وفي مصلي العيد الفاصل لا يمنع الاقتداء ولو كان يسع فيه
صفان او اكثر في المختار للصلوة للجنائز اختلا الشايخ وفي التنازل جعله كالسجدة امام مصلي بالناس في المسجد
للجامع في غير يوم الجمعة فقام صف خلف الامام عند المقصورة وصفا آخر في آخر المسجد لكان الامام في المقصورة
والقوم في سري خاصة يجوز ولو كان الامام في المقصورة والقوم بسجدة المارة لا يجوز وكذا في سجدة التلاوة
ولو قام من هذا المكان ومنه في موضع آخر ففي كل موضع صح الاقتداء لا يكره الوجوب ولا يصح تكرار

متصل

قوله في المختار للصلوة للجنائز اختلا الشايخ وفي التنازل جعله كالسجدة امام مصلي بالناس في المسجد للجامع في غير يوم الجمعة فقام صف خلف الامام عند المقصورة وصفا آخر في آخر المسجد لكان الامام في المقصورة والقوم في سري خاصة يجوز ولو كان الامام في المقصورة والقوم بسجدة المارة لا يجوز وكذا في سجدة التلاوة ولو قام من هذا المكان ومنه في موضع آخر ففي كل موضع صح الاقتداء لا يكره الوجوب ولا يصح تكرار

قوم يصلون في الصحابة خارج المسجد وفي الصحابة وسط الصفوف فرجة لم يبق فيها احد مقدار فارقين او
خوض لكانت الصفوف متصلة حواله ذلك الموضع يجوز صلوة من كان وراء ذلك الموضع وهذا اذا كان
كبيرا بحيث لو وقعت في جانب نجاسة لا يتنجس الجانب الآخر اما اذا كان صغيرا لا يمنع الاقتداء في الفتاوى ولو كان
بينه وبين الامام من لكان كبيرا يجري فيه السفن والفراري يمنع الاقتداء ولو كان صغيرا لا يجري لا يمنع الاقتداء
هو المختار رجل واحد يصح الاقتداء وفي الاثنين خلا كما ترى الطريق **نوع منه في بيت الاقتداء** رجل صلى
في خلف الامام وهو يظن انه خليفة فاقدي به فاذا هو غير مجزبه ولو نوي حين كبر الخليفة بر بده الخليفة
واقدي بالخليفة لا يجزبه ولو قال في بيته اقتديت بهذا الشاب فاذا هو شيخ صح الاقتداء وعلى القليل لا يصح
وقبل يصح في الوجهين رجل ادرك الامام في العشاء في القعدة فقال لكانت هذه القعدة الاولى اقتديت به في
الفريضة ولكانت الاخرة اقتديت به في التطوع لا يصح اقتداء في الفريضة وكذا لو وجد الامام ولم يذكرها
الفريضة او التراجع فقال لكان العشاء اقتديت به ولو كان التراجع ما اقتديت به لا يصح الاقتداء سواء
في العشاء او في التراجع ولو قال لكان في العشاء اقتديت به ولو كان في التراجع اقتديت به فظن انه في التراجع
صح الاقتداء في فتاوى القائلين سلام ولو جاز الى الامام وهو في الصلوة فزعم انه في الظهر فقال شرعت في صلوة
هذا الامام واقتديت به فاذا هو العصر يجزبه العصر اذا لم يكن بصاحب من ذلك اذا كان قال اقتديت به
في الظهر في لا يجوز رجل صلى خلف الامام ركعة ثم نوي لتصلي بقية الصلوة ووجد او نوي لتبطل امانه
فيما بقي فصلى على تلك النية الا انه ركع بعد ركوع الامام وسجد بعد سجدة قال محمد بن صلوة تامة ولا يشبه
هذا لسان بعض المتقدمين وكذا اجاب محمد بن كسيلة محمد بن سماع ولو اقتدي بالامام ولا يدبر انه مقبم او مسا
لا يصح اقتداء مصلي الظهر اذا قام الى الخامسة ساهبا بعد فقه على الرابع فاقدي به انسان في الظهر
صح اقتدائه وموضعه في باب السهو وفي النوازل الصلوة في باب الاقل رجلان يصليان في موضع فتوى كل واحد
منهما الاقتداء لصاحبه فصليا كذلك لم يجز لان كل واحد منهما نوي ليركعون تبعا لشيءه وباتصل بصلته
الاقتداء ما يكون ولا يكون الاقتداء في التور خارج رمضان يكون وذكر القدوري انه لا يكون واصلا هذا
للمجموعة اذا كان على التداي يكون في الاصل للصحة بسيرة اما اذا صلوا جماعة بغير آذان واقامة في
ناحية المسجد لا يكون وقال شيخنا لا يكون سوي الامام ثلثة لا يكون بالاتفاق وفي الاربعة اختلاف الشايخ فيه
والاصح انه يكون وفي الفتاوى اذا كان يؤتم الناس وفي يوم صوته لا يكون وكذا لو كانت على خاتمه وقدمت
المسئلة في فصل ما يكون اذا فاته جماعة يصلي باهله في بيته فان صلى مع صبي يعقل ينال ثواب الجماعة
في التجرد ولو لم يكن له اهل يصلي وحده باذان واقامة لكن حكم المنفرد في التجرد والتسبيح في فتاوى
الشيخ في وفي الفتاوى قوم اجتمعوا في بيت فيه حجر ومساجير يوم القبة باذان المساجير ولو اتم في بيت رجل
بغير اذن يكون واكثر ليركعون الامام على الدكان والقوم على الارض او على العكس وقال الطحاوي هذا الاثر
ففي حالة العذر يوجد بقول الطحاوي وفي الاصل ولا فرق بين موضع الذراع فافوقه يكون وما دونه لا يكون
وفي الجامع الصغير هذا اذا كان الامام وحده فاذا كان بعض القوم معه فلا يكون ولا بأس بان يقوم في الطاق
اذا طاق المسجد على القوم وبغير العذر لا يفعل وفي الجامع الصغير لا بأس بان يكون مقام الامام في المسجد
وجوده في الطاق ويكره ليركعون الامام في الطاق وحده اذا اتم الرجل النساء في مسجد جماعة ليس محرم رجل
لا بأس وفي غير المسجد يسون ويحرم بكنه الا ليركعون مع ذات رحم محرم ونحو الحجور الى العيد والجمعة

وهكذا روي عن محمد فان كان على الحصن وعلى الحصن متصل يجوز صلوة وكان على الحصن

نقله عن الامام

ملا تراعي

وفي الفجر والعشاء دون الظهر والعصر وعند ما يخرج إلى جميع الصلوات هذا جواب لاصل وقال في
 الفتاوى لا يخرج الجماعة اجزاء إلى الجماعة وتصلية الغرات وتعدا فتعدا بآية عند الثلاثة وتصلوا بقيام
 وركوع وجود جماعة اجزاءهم والاولى لادامهم لا يقوم وسطهم ولا يقع بصر بعضهم على عورة فان تقدم جاز الا
 اذا سمع جئت انسان فآزاد ليطول القراءة او الركوع ليدرك الرجل تلك الركعة قال ابو يوسف في
 اباحيفه قال كره له ذلك واخشي عليه امر عظيم وكذا زوي هشام عن محمد بن وهب قال ابو مطيع لا بأس
 بان ينتظر في الركوع ليدرك هذه الركعة وهو جاور قبل هذا اذا لم يعرف الجاني وينتظر قدر التسبيح او
 تسبيحين فان كان يعرف الجاني بركه وهو مأويل جواب ابي حنيفة في معنى اراد به حق القوم لا يتقرب اليه
 حتى لو اراد التقرب لكرهه اما اذا طول الامام القراءة لكي يدرك الناس الجماعة الاولى انه اذا كان يشق
 على الناس لا يفعل واذا سلم الامام من الظهر او المغرب والعشاء كرهت له المكث قاعدا لكنه يقوم الى
 التطوع ولا يتطوع في مكان الفريضة ولكن يخفي يده او يسر او يثاخر ولشأنه رجح الى بيته يتطوع
 فيه ولن كان مقتديا او يصلي وحده ولا يكث في مصلاه يدعو جاز وكذا ان قام الى التطوع في مكانه او
 تقدم او تأخر او انحرف يده او يسر جاز وانكثل سوا في الصلوة انه لا يتطوع بعدها كالفجر والعصر
 المكث قاعدا في مكانه مستقبل القبلة والنبى عليه السلام سبى بدعة ثم بالخير لئلا يشاء ذهب ان شاء جاز في محرابه
 طلوع الشمس وهو افضل ويستقبل القوم بوجهه اذا لم يكن بخداية مسبقا فان كان يتحرك يده ويسر والصف
 والعشاء سوا هو الصحيح رجل يصلي وحده فجاز رجل واقدي به بعد اقر الفاتحة او بعضها بقراءة الفاتحة
 ثانية وجاز وقد مررت المسئلة في فصل القراءة الكل في الاصل هذا الذي ذكرنا كله حال الامام واما حال القوم
 في الاصل اذا كان الامام والقوم في المسجد احب اليه ان يقوموا في الصف اذا قال المؤذن حي على الفلاح عند الثلاثة
 ولن كان الامام والمؤذن واحدا واقام في المسجد اجعلوا القوم لا يقومون مالم يفرغ الامام من اقامته
 كان خارج المسجد لا يقومون مالم يدخل المسجد والاصح انه كلما جاز صفا قاموا ولن دخل قدامهم يقومون
 كادوا الامام ثم هو الجاني اذا انتهى الى قوله قد قامت الصلوة لئلا يشاء انما هناك لئلا يشاء انما هناك لئلا يشاء
 يوسف فيها هناك ومنى يكبر الامام فالاصح انه يكبر حين ما فرغ المؤذن وقوله قد قامت الصلوة ثم ينظر ان كان
 مع الامام واحدا اقامه عن يمينه ولن كان مع الامام رجلا ان يتقدم الامام في ظاهر الرواية فان قام وسطها جاز
 الا فضل لن يتقدم ولن كان القوم كثيرا لنقام في بيته الصف وفي مبصرة الصف في وسطهم فقد اساءوا
 تامة وعن محمد بن اذ دخل الرجل المسجد والناس في الصلوة فانه يعيل الى الصف في الصف فان كان الطرفان
 سوا ميل الى اليمين واذا كان الصف محتليا ولم يجد فرجة يصير الى اليمين يدخل رجل فان دخل اصطفاه بجاء
 الامام ولا يعمل فيكبر وحده فان لم يدخل وخاف فوثب لركعة يكبر بجاء الامام فان كان مع الامام واحد يقوم
 عن يمين الامام ولا يتأخر عن الامام في ظاهر الرواية فان قام خلف الامام او عيسا يكون مستبعا فان كان الامام
 من المقتدي عسى يقع رأس المقتدي قدام الامام يجوز بعد ان يكون قيامه بجاء الامام لو مشاخره بقليل وكذا المرأة
 اذا اقتدت بزوجه وقامت خلفه لكن رأس المرأة يقع قبل الامام في الجوز جان والعبر للقدم فان صلى
 خلف الصفوف منفردا محضرا من غير ضوؤه وراه يجوز ويكره ويتبع لن يجذب من الصف في المسجد او في الصحراء
 او لائم يكبر ولو كبر خلف الصف وادار لن يلحق بالصف ولو كان مع آخر ثم ظهر له حدث فهو منفرد قال
 الفقيه ابو الليث جعفر هذا اذا كان في الصف فرجة فان لم يكن لا يكره ولا يجزأ احد اجزاء في الافتدار

خطه اكره ذلك واخشي عليه امر عظيم

بالامام وفيما يفعل المقتدي وفي الجامع الصغير اذا صلى الرجل بعض المكتوبة في المسجد وحده ثم اقيمت ففي
 ذوات الاربعة كالظهر والعصر والعشاء كان صلى ركعة اضاف اليها ركعة اخرى ثم يسلم ثم يدخل في صلوة
 الامام اما اذا اقيمت قبل لن يقيد الركعة بالسجدة قطعا وكذا لو قام الى الثالثة ثم اقيمت فانه يعود الى السجدة
 ويسلم ويقرأ التشهد ثانيا وعن البعض كيفية ما قرأ ولتقيد الثالثة بالسجدة انما ثم يدخل في صلوة الامام
 بقية النفل في الظهر والعشاء وفي العصر لا يدخل في صلوة الامام ويخرج من السجدة وفي الفجر ان صلى ركعة
 قطعها ولتقيد الثالثة بالسجدة انما ولا يدخل في صلوة الامام وفي المغرب لصلي ركعة قطعها فان قعد
 الثانية بالسجدة انما ولا يدخل في صلوة الامام وعن ابي يوسف انه يدخل ويشفع بالاربعة فلو اقتدى
 المتفعل يصلي المغرب لم يقرأ الامام في الثالثة لنقطة المقتدي يجوز صلوة ولو لم يقرأ كذلك يتبعه الامام
 كذا نقل عن الشيخ الامام الاستاذ خالي توفى فلو قام الامام الى الركعة على خطب انما الثالثة فتابعه المقتدي في
 الرابعة تفقد صلوة المقتدي فعد الامام على رأس الثالثة او لم يقعد هو المختار ولن صار صلوة الامام
 نفلا عندهما لكن كانت فرضا ثم ينتقل من الفرض الى النفل فصار كأنه صلى صلوتين بحرمتين فيصلي المقتدي
 مصليا صلوة واحدة بامام من غير عنده الحدث فلا يجوز ولو شرع في النفل ثم اقيمت المختار انه لا
 قعد الركعة بالسجدة اوله يقيد بجلاء الفرض ويخففها ولو شرع في الاربعة قبل الظهر ثم اقيمت وقعد
 ركعة او ركعتين قال القاضي ابو علي النسفي روى كنت اقامت زمانا انه يتم الاربعة حتى وجدت رواية
 عرابي حنيفة روى انه يسلم على رأس الركعتين ويدخل مع الامام ولا يكبره قضاء شي عندهما وعن ابي يوسف
 روى بذكره قضاء الركعتين والصلوة بعد الاول انه يتمها ويخففها ولو شرع في المندرج او القضاء الغوابت
 ثم اقيمت لا يقطع كأنه صلى ركعة من الظهر مع الامام فانه لم يصل الظهر بجماعة وهذا الرجل
 اخر في فصل الجماعة عندهما لا يسجل وعند محمد كذلك ونما هذا في ايمان باقى في فصل الطاعة ويكره التطوع
 في الناس في المكتوبة **نوع منه** فيما يتابع الامام في الصلوة وفيما لا يتابع اذا رفع المقتدي رأسه من
 الركوع او الجوز قبل الامام يتبع في الجوز ولا يصير ركوعين هكذا اجاب عن سؤال الامام لا يجوز جدي
 ولو رفع الامام رأسه من الركوع قبل لن يقول المقتدي سبحان ربك العظيم ثلثا الصحيح انه يتابع الامام
 اذا ادرك الامام في الركوع مشغول بتسبيح الركوع ويترك الشاء وفي صلوة العيد لو ادرك
 الامام في الركوع لا يترك التكبير بل اتي بها في الركوع ولو قام الى الثالثة ولم يتم المقتدي التشهد
 بعد يتم التشهد ولن يتم وقام جان وفي القعدة الثانية اذ الامام وهو يتشهد يتم ولن يتم اجزاء
 ولو سلم قبل لن يفرغ المقتدي من الصلوة او قبل لن يفرغ من الدعاء فانه يسلم مع الامام ولو تكلم الامام
 قبل لن يفرغ المقتدي من التشهد فانه لا يتم التشهد يعني تفقد صلوة لانه يجوز لن يبق في صلاة الصلوة
 بعد سلام الامام اما بعد الحدث العهد فلا يبقى في خوة الصلوة ولو فرغ الامام من التشهد وهو لم يفرغ
 ليكث القعدة قد ما يمكن لن يقرأ التشهد فيها جان لا تترك الامام لو كثر قوله التحية حتى كان
 مجال لو قرأ التشهد امكنه ذلك جازت صلوة المقتدي اذا فرغ من التشهد في القعدة الاخيرة قبل السلام
 وذهب جان ولو سلم بعد ما قرأ الامام التشهد واخر الامام السلام الى لن طلعت الشمس فانه يفسد
 الامام ولا تفقد صلوة مستحب بالسلام المقتدي اذا فرغ من التشهد في القعدة الاخيرة قبل الامام واستغفر

وذهب

يقطعها
 مطالع الرواية في الاربعة قبل الظهر
 اقيمت

في المسجد

بالامام

بالصلوات والدعوات فلو فرغ الإمام هو قد قرأ الدعوات لا يكون المقتدي يتابع الإمام في القنوت
 في الوتر وتوديع الإمام في الوتر قبل تسليم المقتدي من القنوت فإنه يتابع الإمام وتوديع
 ولم يقرأ المقتدي من القنوت شيئاً لضاف فوت الركوع فإنه يركع وإن كان لا يخاف بيقنت ثم
 يركع ولو نسي القنوت حتى رفع رأسه من الركوع فإنه لا يقنت جملة هذا في نظم الزندوقي رحمه الله تعالى
 إذا لم يفعلها الإمام لم يفعلها القوم أحد إذا لم يقنت الإمام وقد مضى الثاني إذا ترك الإمام تكبير العبد
 لا يكبر القوم أيضاً الثالث إذا لم يقعد الإمام في الثانية في ذوات الأربع والثالث لا يقعد هو أيضاً
 الرابع إذا نسي آية السجدة ولم يسجد وذهب لا يسجد بها القوم الخامس إذا نسي الإمام ولم يسجد لا يسجد
 القوم واللاحق لا يقعد على الثانية لتسجد بعد الإمام وفي أربعة مواضع إذا فعله الإمام لا يتابعه القوم
 منها لو أراد الإمام في صلوة سجدة لا يتابعه المقتدي ولو زاد في تكبيرات العبد يتابعه ما لم يخرج
 من أقاويل الصحابة فإن خرج من أقاويل الصحابة وسع التكبير الإمام لا يتابعه ومنها لو كثر في
 صلوة الختان حياءً لا يتابعه المقتدي ومنها إذا قعد على الرابعة وقام إلى الخامسة ساهياً لا يتابعه
 المقتدي فإن لم يقعد الخامسة بالسجدة وعاد وسلم المقتدي معه ولزق الخامسة بالسجدة سلم
 ولو لم يقعد الإمام على الرابعة وقام إلى الخامسة ساهياً وشهد المقتدي وسلم ثم قيد الإمام الختان
 بالسجدة فسدت صلواتهم وتسعة أشياء إذا لم يفعلها الإمام يفعلها القوم أحد إذا لم يرفع الإمام
 عند تكبيره الافتتاح يرفع القوم وإذا لم يركع الإمام فالمقتدي يركع في الفاتحة ولو كان في
 السجدة كذلك عند أبي يوسف خلافاً لمحمد ومنها أنه إذا ركع الإمام ولم يكبر ولم يسجد في الركوع أو لم يقبل
 جميع الله سبحانه أو لم يكبر عند الخطأ أو لم يقرأ التشهد بقوله القوم ولو لم يسلم الإمام سلم القوم
 التاسع إذا نسي الإمام التكبير في التشريق وذهب بعد السلام كثر القوم ~~في~~
 الجامع الصغير الإمام إذا قرأ آية التريجيب كثر المقتدي وكذا في خطبة يوم الجمعة وكذا في
 على النبي سكت القوم وهذا إذا كان يقرب من الإمام فإما كان بعيداً اختلف المشايخ في الأحوط
 السكوت وفي الأصل إذا من المصلي بالله فيها ذكر الجنة فوقف عندها وسأل الله أو مر بها فيها
 ذكر النار فوقف عندها وتعوذ بالله من النار لم يكن منفراً في وإن كان أما كرهته ذكره في
 الغرض لئلا يكون وحده بكنه أيضاً عندنا المقتدي إذا أتى بالركوع والسجود قبل الإمام هذه المسئلة على
 خمسة أوجه أما أن أتى بالركوع والسجود قبل الإمام أو بعد الإمام إذا أتى بالركوع مع الإمام وسجد قبله
 أو أتى بالركوع قبل الإمام وسجد مع الإمام أو أتى بالركوع والسجود قبل الإمام ثم يركع الإمام في آخر
 الركعة كلها فإن أتى بالركوع والسجود قبل الإمام في الركعة كلها ~~يجب عليه أن يصلي ركعة بغيرة~~
 ويتم صلوة وأما إذا ركع مع الإمام وسجد قبله بغيره فصلاً ركعتين وأما إذا ركع قبل الإمام وسجد
 بغيره فصلاً أربع ركعات بغير قراءة وأن ركع بعد الإمام وسجد بعده جازت صلوة إذا أدرك الإمام
 في القيام وركع مع الإمام ولم يقعد لم يسجد مع الإمام حتى قام الإمام إلى الثانية وركع المقتدي ثانياً يسجد
 أربع سجدة للركعتين جميعاً كانت السجدة الأولى بعد الركعة الثانية كلها ومن أراد أن يسجد
 ينظر في الخلية المقتدي إذا رفع رأسه من السجدة قبل الإمام وأطال الإمام السجدة فظن المقتدي أن الإمام في
 السجدة الثانية فسجد ثانياً والإمام في السجدة الأولى أن نوي متابعة الإمام أو نوي السجدة

أدلة

فيها

فيها الإمام أو نوي السجدة الأولى جاز ولن نفي السجدة الثانية وكان الإمام في الأولى فرقع الإمام رأسه
 عن السجدة وانحط السجدة الثانية فقبل لنريض الإمام جبهة على الأرض للسجدة الثانية رفع المقتدي
 رأسه من السجدة الثانية لا يجوز سجدة المقتدي وكان عليه عادة تلك السجدة ولو لم يعد نفسه صلوة وما
 يصل بمسائل الاقنعة مسائل المسبوق أحد المسبوقين إذا اقتدي بالآخر قد ذكرنا في الفصل المتقدم أنه لا يجب
 وتفسد صلوة المقتدي دون الإمام وسواء قرأ أو لم يقرأ لا تؤنسي أحدهما أنه يكتم سبق ينظر إلى صاحبه
 وقضى مقداراً قضى صاحبه ولم يقيد به يجوز صلوة مسافر اقتدي بالإمام بعد ما صلى ثلث ركعات
 عليه سهو وسجد للسهو وتابعه المقتدي ثم قام وقضى ما سبق به يجوز صلوة رجل صلى وحده فجاءت
 واقتدوا به بعد ما صلى الرجل ركعة أو ركعتين ثم أحدث الإمام فالتخلف واحد القوم ولا يدري الإمام
 أن السجدة الأولى كم صلى ولم يبق عليه ولا يعرف القوم أيضاً وقد خرج الإمام من المسجد ينظر لئلا كان الإمام
 وهو قائم فإن التمسك بركعة ويقعد قدر التشهد ثم يقوم ويتم صلوة نفسه ولا يتابعه القوم في ذلك ولكن
 يصلي القوم إلى أن يفرغ الإمام الثالث من صلوة فإذا فرغ قام القوم فيصلون صلواتهم وضائاً ولو اقتدي رجل
 بالإمام في ذوات الأربع فحدث الإمام وقدم هذا الرجل والمقتدي لا يدري أنه كم صلى الإمام ولم يبق عليه
 فإن المقتدي يصلي أربع ركعات ويقعد في كل ركعة احتياطاً إذا طلع الإمام تسعة وتسعون سجدة أو تسعة
 المسبوق في ذلك ثم علم أن الإمام لم يكن عليه تسعة وتسعون رواية واحدة اختلف المشايخ في ذلك لا اختلاف الروايات
 أشهر مما تفسد المسبوق تفسد وقال الإمام أبو حفص الكبير لا تفسد والتسعة تسعة وتسعون رواية واحدة
 لم يعلم ليس عليه سهو ولم تفسد صلوة المسبوق عندهم جميعاً الإمام إذا أحدث في ذوات الأربع سجدت
 بركعتين فإن المسبوق يصلي ركعتين ويقعد حتى يتم صلوة ثم يشتغل بقضاء ما سبق به فلو صلى ركعتين و
 لم يقعد تفسد صلوة كالأقنعة المقيم بالمسافر فحدث المسافر وتختلف المقيم فضلى ركعتين
 لم يقعد تفسد صلوة وصلوة القوم كذا هذا ولو تذكر الخليفة أنه لم يصل الفجر فسدت صلوة الإمام الأول
 والثاني والقوم ولو لم تذكر الخليفة لكن تذكر الإمام الذي أحدث فإنه بعد ما خرج من المسجد تفسد صلوة خاصة
 ولو تذكر فإية قبل أن يخرج من المسجد فسدت صلوة وصلوة الخليفة والقوم جميعاً الإمام إذا قام إلى الخامسة
 المسبوق لكان الإمام تعد على الرابعة تفسد صلوة المسبوق ولن يكون قعد لا تفسد حتى يقعد الخامسة بالسجدة
 فإن قيدت فسدت صلوة الكل مسافر صلى ركعة فجاء مسافر واقتدي به فحدث وتختلف وذهب الإمام للوضوء
 فبوي الأقامة والإمام نوى الأقامة أيضاً ثم جاء الأول كيف يفعل قال الإمام أبو بكر محمد بن الفضل لا يقيد
 بالثالث فإذا صلى الإمام ركعة الثانية يقعد قدر التشهد ويختلف مسافر من القوم أدرك أول الصلوة حتى
 بالقوم ثم يقوم الثاني فيصلي ثلاث ركعات والأول يصلي ركعتين بعد سلام الإمام الثالث ولا يتغير فرض الفجر
 بنية الثالث الأقامة المسبوق إذا بدأ بقضاء ما فاتته بركعة ولا تفسد صلوة المسبوق إذا قعد مع الإمام الصلوة
 يتسلسل في التشهد حتى يفرغ عن التشهد عند سلام الإمام المسبوق إذا أدرك الإمام في القراءة في الركعة
 التي يجهر فيها لا يأتي بالشاء فإذا قام إلى قضاء ما سبق به يأتي بالشاء ويتعوذ للقراءة وعند أبي يوسف
 يتعوذ عند الدخول في الصلوة وعند القراءة أيضاً وهذا استحباب أما كونه سنة فقد مر في فصل
 الأدب ثم في الشاء سواء كان قريباً من الإمام أو بعيداً ولا يسمع بصمته في صلوة الجهر يسكت وفي صلوة
 الخافقة يأتي بالشاء لئلا يركع قائماً وأما حكم القراءة لئلا كان مسبوقة بركعة أو ركعتين فالقراءة فيما يقضي فرض



عليه حتى لو ترك القراءة في ركعة تفسد صلواته ولو كان سبوقاً بثلاث ركعات أو أربع ركعات فالقراءة فرض في
الركعتين الأولىين والمسبوق فيما يقضي بقضاي أول صلواته في حق القراءة وآخر صلواته في حق التشهد حتى لو
أدرك مع الإمام ركعتين من المغرب ثم قام إلى قضائه بعد تسليم الإمام فإنه يصلي ركعتين ويقرا في كل ركعة
بالتفاتة والسورة ولو ترك القراءة في أحدهما تفسد صلواته وعليه لنقض ركعة ويشهد ثم أخرى ويشهد
لأنه يقضي آخر صلواته في حق التشهد ولو أدرك ركعة مع الإمام من صلوات الظهر أو العصر أو العشاء وقام إلى
القضاء فعليه لنقض ركعة ويقرا فيها بالتفاتة وسورة ويشهد في الثالثة بالخيار والقراءة أفضل
لو أدرك ركعتين منها يقضي ركعتين ويقرا فيهما ويشهد ولو ترك القراءة فيهما أو في أحدهما فسد صلواته
لأن ما يقضي أول صلواته في حق القراءة ولو كان الإمام ترك القراءة في الأولىين وقرا في الأخرى قضاءً غير واجب
فأدرك هذا المسبوق الإمام في الأخرى فالقراءة فيما يقضي فرض عليه وفي الأولين والتابغة في القنوت يأتي
في فصل السهو في مسائل الشك وهذا كله بناء على المسبوق فيما يقضي كالمفرد والآحق كالمختلف الإمام
فلذا لا حرج على الآحق ويقترض على المسبوق والآحق الذي اقتدي بالإمام في أول الصلوة ثم عجز
عن الإتيان بأفعال الصلوة حدث أو نوى أو لما أنه من الطائفة الأولى في صلوات الخوف أو بقي قائماً لا جل
الانزدام ولم يقدر على الركوع والسجود ولا يجزئ عليه السهو في المسبوق بحال الإمام إذا حدث فقدم
سبوقاً لا ينبغي له لنقضه ولو قد تقدم لا ينبغي له لنقضه ولكن يقدم غيره ولا نقض مع هذا ينبغي له أن يتم
صلوات الإمام الأول فإذا قعد قدر التشهد يتأخر ويقدم رجل أدرك قول الصلوة فيسلم بهم ثم يقوم هو إلى
قضاء ما سبق به ولو لم يتأخر لكنه لما قعد قدر التشهد فحكيه بقية أو أحدث مستحداً أو تكلم أو شرب أو أكل
فسد صلواته ونقض صلواته القوم أما الأول فللإمام التمسك بالصلوة وقضاي عليه وخرج مع القوم
تامة ولم يدرى ولم يفرغ عما عليه فيه رواية في رواية أبي حفص الكبير لا تفسد إذا صحى فتمت بقية بعد قعد
قدر التشهد وأحدث عمداً وظلله لاحق ومسبوق للإمام أو تكلم أو قام وذهبت صلوة الكل ولما في
القيمة والحديث فصلواته ومن كان مثله تامة وصلواته المسبوقين فاسد وعندنا تامة يقوم ويقضي عليه
ولما الآحق للإمام في صلواته فصلواته تامة ولم يدرى فبها رواية طائفة ولو ترك الإمام
أحدث وظلله قوم كلهم سبوقون ينظر من ينبغي على الإمام ما يبنى من الصلوات بخلاف واحد المسبوقين فإذا
تقدم المسبوق يتم صلوات الإمام ثم يقوم إلى قضاء ما سبق به من غير تسليم وكذا القوم يقومون ويصلون
غير يسلموا ويمسكوا صلواتهم ولم يبق على الإمام شيء فلم لم يقوموا ويصلوا وحداناً من غير أن يسلموا ويمسكوا
صلواتهم رجل سبق بركعة في صلوة هي من ذوات الأربع ونام خلف الإمام في الثالث الباء ثم انبثت يأتي عليه
في حال نومه لا يقرأ فيها ثم يقعد متابعة لإمامه ثم يقوم ويصلي ركعة بقراءة ويقعد ويتم صلواته ولو نام في
ركعة وشك في ركعة أنه هل أدركها مع الإمام فحكم الركعة التي نام فيها والركعة التي سبق بها قد ذكرنا والركعة
التي شك فيها يأتي في آخر الصلوة ويسجد للسجدة الرابعة ولو اقتدي بالإمام في صلوة هي من ذوات الأربع
في القعدة ونام ولا يدرى أنها القعدة الأولى أم الأخرى يصلي أربعاً ويقعد على رأس الركعتين ولو لم يقرأ في
الأوليين وقرا في الأخرىين حاز ولو علم أنها القعدة الأولى لكن يدرى أنه هل صلى هاتين الركعتين ثم نام في
القعدة الأولى ولم يصلي الركعتين يصلي أربع ركعات ويقعد على رأس الركعتين ولو لم يقعد على رأس الركعتين
تفسد صلواته المسبوق إذا قام إلى قضاء ما سبق به ولكن لم يقعد ركعة بالسجدة حتى تذكر الإمام أنه ترك

سجدتين من صلواته بصلواته يسجد للإمام سجدتين ويصلي ركعة كما هو عليه على ما يأتي في السجودات
ما إذا يصنع المسبوق قال يلبس في السجدين ولا يتابعه في الركعة لكن ينتظر حتى يفرغ ثم هو يأتي
بما عليه ويشهد ثم يصلي ركعة ثم المسبوق إذا يقوم إلى قضاء ما سبق به إذا علم بفرغ الإمام ولا
يقوم بعد تسليم تسليمه أو كليهما بل ينتظر فراغ الإمام ثم يقوم وأما يقوم قبل فراغ الإمام إذا قعد
الإمام قدر التشهد في مواضع منها الماسح على الخفين إذا خرج وقت المسح والمخاضة وصاحب الحج
السائل إذا خاف خروج وقت الصلوة والمسبوق في الجمعة إذا خاف خروج وقتها والمسبوق في العيدين
فإذا كان على الإمام سجدة سهو يجوز له أن لا يتابعوا الإمام في السهو ومصلّي الفجر إذا خاف طلوع الشمس منها
إذا خاف لم يتبدر للحديث ولا يتابع الإمام في السهو في هذه المواضع وإذا كانت صلواته لا يفسد بخروج
الوقت يتابع الإمام في السهو ومنها لو خاف المسبوق أنه لو انظر سلام الإمام بمثل الناس بين يديه لم يسجد
إلى قضاء ما سبق ولا ينتظر سلام الإمام إذا قعد قدر التشهد الكل في نسخة القاضي الإمام وفي الأصل ولو قام
المسبوق إلى قضاء ما سبق بعد فراغه من التشهد قبل السلام جاز ولو قام قبل أن يقعد قدر
التشهد ولم يحز في التواضع لقيام قبل فراغه من التشهد كقوله بعد فراغه من التشهد قدر ما يجوز به
والأفلا وهذا إذا كان مسبوقاً بركعة أو ركعتين فإن كان مسبوقاً بثلاث ركعات فإن لم يركع حتى فرغ
الإمام من التشهد ووجد القيام منه بعد تشهد الإمام ولم يركع بوجد القراءة ثم ركع جاز ولا يقيد
بقية قبل فراغه من التشهد فلو فرغ المسبوق قبل سلام الإمام وتابع الإمام في السلام نقل عن الشيخ
الإمام الأستاذ أنه تفسد صلواته وقيل لا تفسد وبه يغني لأنه كان هذا مفسداً لكن المفيد بعد
فرغ من الصلوة لا يضر كالحديث العمدة والقيمة في هذه الحالة المسبوق إذا سلم مع الإمام فهو لا
عمداً يمنع البناء **الفصل السادس عشر في السهو الصلوة** وفي شرح الطحاوي رحمه الله إذا صلى
ولم يدرى أن الصلاة صلى أم أربعاً إن كان ذلك أول ما يقع له فإنه يستقبل الصلوة يعني أول ما يقع له
عمر عليه أكثر الشايخ وقال الإمام رحمه الله يمكن في كل عادة له ولو وقع ذلك غير مرة أخرى وأخذ ما يركن إليه
قلبه فإن وقع تحريه على أنه صلى ركعة أضاف إليها أخرى إن كانت الصلوة ذات ركعتين ثم يقعد
ويسجد سهواً ولو وقع على أنه صلى ركعتين يقعد ويسلم ويسجد سهواً ولو لم يقع تحريه على شيء يأخذ
بالأقل في صلواته الفجر جعل كأنه صلى ركعة فيقعد ثم يصلي ركعة أخرى ثم يقعد ويسلم ويسجد سهواً
ويقعد ويسلم ولو وقع في ذوات الأربع شك أنها الأولى أم الثانية عمل التحري فإن لم يقع تحريه على شيء
على الأقل فيجعلها الأولى ثم يقعد ثم يقوم فيصلي ركعة أخرى ويقعد ثم يقوم فيصلي ركعة أخرى ولو شك
أنها الثانية أو الثالثة عمل التحري فإن لم يقع تحريه على شيء يتم تلك الركعة ويقعد ثم يقوم فيصلي ركعة أخرى
يقعد ثم يقوم فيصلي ركعة أخرى ويقعد ولو شك في صلوة الفجر وهو في القيام أنها الثانية أو الأولى لا يتم
ركعته بل يقعد قدر التشهد ويرفض القيام فيصلي ركعتين ويقرا في كل ركعة بآخرة الكتاب وسورة ثم يشهد
ثم يسجد سجدتين السهو وإن شك هو ساجد في أنها الركعة الأولى أم الثانية لا تتأخر إن كانت الأولى لزمه
المصنعي فيها وإن كانت الثانية لا يلزمه تكميلها وإذا رفع رأسه من السجدة يقعد قدر التشهد ثم يقوم فيصلي
ركعة ولو شك في صلوة الفجر في سجده أنه صلى ركعتين أو ثلاثاً إن كان في السجدة الأولى أمكنه إصلاح صلواته
لأنه إن كان صلى ركعتين كان عليه أن يركع هذه الركعة لأنها ثالثة فحوز ولو كانت ثالثة من وجه لا تفسد

٢ إذا طعن أنه عليه
تسلم مع الإمام

الحاشية وهي
مبينة

صلوته عند مجده لانه لما ذكر في السجدة الاولى ان رفعت تلك السجدة وصارت كأنها لم تكن كما لو بقيت
الحديث في السجدة الاولى من الركعة ولما كان هذا الشك في السجدة الثانية فسدت صلوة وتكون
انها ثابته أم ثابته عمل بالتحري فان لم يقع تحريمها انما ثابته مضي على صلوة وتكون تحريمها انما ثابته
يحرري في القعدة وقع تحريمه انه لم يقع على رأس الركعتين فسدت صلوة وتكون تحريمه على شيء فسدت
صلوته ايضا وكذا في ذوات الأربع اذا شك انها الرابعة أو الخامسة وتكون شك انها ثابته أو كانت
فعل في ذكرنا في الخبر فيعود الى القعدة ثم يصلي ركعة أخرى ويتشهد ثم يقوم فيصلي ركعة أخرى ويقعد
للسهولة والوقار وهو قائم انما ثابته أو ثابته يتم تلك الركعة ويقف فيها ويقعد ثم يقوم فيصلي ركعة أخرى
ويقف فيها ايضا هو المختار المسبوق بركعتين في الوتر في رمضان اذا قنت مع الامام في الركعة الاخيرة ثم قأ
الى قضاء ما سبق به لا يقف ثابته في الركعة الثانية وكذا العادك الامام في الركعة الثالثة جعل كادرا
مع الامام والطاهر سيد في الفتاوى وبهذا اختار الفرق بينهما فقال في المسبوق ثابته وفي السابغ
يقف ثابته والشك في القنوت يأتي بعد هذا كله اذا شك في الصلوة انه صلى ثلثا أم اربعها اما اذا شك
بعد السلام او قبل السلام لكن بعد فراغ من تشهدك لم يجز ولا يعتبر هذا الشك كالموقوف اذا
شك في سجدة او في ركعة من الصلوة لا يعتبر الشك لما في الطهارة كذا هذا المفردة والامام اذا صلى
فلما سلم اخبره رجل عدل انك صليت الظهر ثلث ركعات قالوا ان كان عند المصلي انه صلى اربع ركعات لا
الي قول الخبر ولو شك المصلي في الخبر انه صادق او كاذب غرر به انه يعيد صلوة احتياطاً ولو شك
في قول رجلين عدلين يعيد صلوة ولو لم يكن الخبر عدلاً لا يقبل قوله ولو وقع الاختلاف بين القوم في اتمام
القوم صليت ثلاثاً وقال الامام صليت اربعاً لم يكن الامام على اليقين لا يعيد الصلوة بقوله ولو اختلف
القوم فقال بعضهم صلى ثلاثاً وقال بعضهم صلى اربعاً والامام مع احد الفريقين يؤخذ بقول الامام ولو كان
واحد فان اعاد الامام الصلوة واعاد القوم معه مقتدين به صح اقتداؤهم به لانه ان كان الامام صلياً
يكون هذا اقتداءً بالمنقل والمنقل بالمتنقل ولو كان كاذباً يكون اقتداءً بالمفترض ولو استيقن واحد
القوم انه صلى ثلاثاً واستيقن احد انه صلى اربعاً والامام والقوم على الشك ليس على الامام والقوم شيء
وعلى المستيقن بالنقصان الاعادة ولو كان الامام استيقن صلى ثلاثاً كان عليه ان يعيد بالقوم ولا اعادة
على الذي يثق التمام ولو استيقن احد القوم بالنقصان وشك الامام والقوم فان كان ذكر في الوقت اعادوا
احتياطاً فان لم يعيدوا فلا شيء عليهم الا اذا استيقن عدلان بالنقصان واحداً بذلك وما يتصل به من المسائل
رجل صلى الظهر ثم تذكر انه ترك من صلواته فرضاً واحداً قالوا بسجد سجدة واحدة ثم يقعد ثم يقوم يصلي
ركعة سجدة ثم يقعد ثم يسجد السجدة الواحدة اكثر وكذا الركوع فلا بد من الركعة مع السجدين ولو كانت السجدة
تعد سجدة هذا اذا علم انه فعل من افعال الصلوة فان ترك ركعة تفسد صلوة لاحتمال انه صلى ركعة
بقراءة وثلاث ركعات بقراءة ولو صلى صلوة يوم وليلة ثم تذكر انه ترك القراءة في ركعة واحدة ولا بد من
اية صلوة تركها قالوا يعيد صلوة الخبر والوتر لا يقرأ فيها تفسد بترك القراءة في ركعة واحدة ولو تذكر انه
ترك القراءة في اربع ركعات بعيد الظهر والعصر والعشاء ولا يعيد الخبر والمغرب والوتر يصلي العصر اذا تذكر
انه ترك سجدة ولا بد من تركها من صلوة الظهر او من العصر الذي هو فيها فانه يحري فان لم يقع
على شيء يتم العصر بسجدة واحدة لاحتمال انها تركها من العصر ثم يعيد الظهر احتياطاً ثم يعيد العصر

سؤال اذا كان الامام على اليقين لا يعيد الصلوة
بقرينة

مطامير

فان لم يعيد

فان لم يعيد فلا شيء عليه مصلي الظهر اذا صلى ركعة بنيت الظهر ثم شك في الثانية في العصر ثم شك
في الثالثة انه في التطوع ثم شك في الرابعة انه في الظهر قالوا يكون في الظهر والشك بشي رجل صلى ركعتين
ثم شك انه مقيم او مسافر فسلم في حالة الشك ثم علم انه مقيم يعيد صلوة المقيم لان هذا سلام عدا
ولو توهم انه يكبر بكبيرة الافتتاح ثم ييقن انه كان كبر جازله المضى ولا يردى ركناً ولو شك انه هل كبر لا
ام لا وهل احدث ام لا وهل اصابته نجاسة ثوبه ام لا وهل مسح رأسه ام لا ان كان ذلك اول تم
استقبل ولم يكن يقع له مراراً جازله المضى ولا يلزمه الوضوء ولا غسل الثوب ولو شك في هذا تكبير الافتتاح
او تكبير القنوت لا يصبر شاكاً قبل الكل في نسخة القاضي الامام رحمه **جنس آخر** في المقدمة وفي الا
سهول ما م يوجب سجود السهو عليه وعلى خلفه ولما سهوا المقدي فلا يوجب عليه وعلى امامه ولو سجد في سجود السهو
عمل بالتحري ولا يجزئ عليه سجود السهو ولو سجد في صلوة مراراً يكفيه سجدة واحدة ولو سجد في صلوة انه ظهر
ام العصر العشاء او سجد في غير ذلك فكذلك تفكر قدما يؤذي فيه ركن من كان الصلوة كاركوع او السجود
يجزئ عليه سجود السهو ولو كان قليلاً ولو شك في صلوة صلواتها قبل ذلك تفكر في ذلك هو في من لم يكن عليه
سجود السهو ولو طال تفكر ولو سبقه الخ في الصلوة فعاد الى الوضوء ثم شك في سجدة قبل ان يعود الى الصلوة
انه صلى ثلثاً أم اربعاً وشك في ذلك ضوء ساعد ثم استيقن قائم ضوءه فعليه السهولة في
حرية الصلوة فكان الشك في هذه الحالة بمنزلة الشك في حالة الاداء ولو سلم وهو لا يريد سجدة السهو لم يكن تسليماً
ذلك قطعاً حتى لو بدى له ان يسجد وهو في مجلسه ذلك قبل ان يقوم وقبل ان يكلم فانه يسجد سجدة السهو
تكملة او خرج من مسجد لا يأتي بها ويسجد السهو بعد السلام عندنا ولو سجد قبل السلام لا يجزئ عليه اعادتها بعد السلام
ثم يتشهد ثانياً بعد السجدين ويقرأ التشهد واما الصلوة والدعاء اية فعدة يأتي بها قال محمد بن في القعدة
الاخير وعندنا في الاولى بناء على ان السلام من عليه السهو يخرج من الصلوة عندهما موقوفاً لمراد اية سجدة
السهولتين انه لم يكن خارجاً فكانت القعدة الاولى تعد ختم وعند محمد لا يخرج اصلاً فاذا كان لا يخرج
ينتفض ولو دخل رجل في صلوة بعد السلام قبل سجود السهو لم يسجد السهو كان داخل في صلوة ولا يمكن دخلاً
وعند محمد دخل مطلقاً ولو نوي الاقامة تحول فرضه الى الأربع ويؤخر سجدة السهو الى آخر صلوة وسواء
نوي الاقامة بعدا سجدة او سجدين ولما ثابته بعد السلام قبل السجدة لا يقع عندهما وسيأتي قامة في
فصل صلوة المسافر والقعدة بعد سجدة السهو ليست بفرض حتى لو سجد السهو فقام وذهب لم يقعد لم
تفسد صلوة واذا صلى ركعتين وسجد فيها فجد السهو بعد السلام ثم اراد ان يسجد عليها ركعتين لم يكن
ذلك بخلاف المسافر اذا نوى الاقامة بعد سجود السهو حيث تغير فرضه اربعاً ولو قعد آخر صلوة والتشهد
ثم شك في شيء من صلوة حتى شغله عن التسليم ثم تذكر انه في الصلوة فسلم فعليه سجدة السهو ولو سجد
له بعد سلم تسليماً لا سهو عليه ويسجد المسبوق مع الامام سجود السهو قبل ان يقوم الى قضاء ما سبق به ولو سجد
مع الامام حتى قام الى قضاء ما سبق به ولم تشهد فيما يقضي بسجد السهو الامام في آخر صلوة احتسناً ولو سجد فيها
يقضي كفاة سجدة السهو في آخر صلوة والمقيم خلف المسافر اذا سلم الامام على رأس الركعتين لا يسلم المقيم
معه لكن يتابعه في سجود السهو كان على الامام سجود السهو ولو سجد المقيم فيما يقضي
سجدة السهو كالمسبوق هذا كله رواية باب السهو الاصل وذكر الكوفي انه لا يقرأ في اتمام صلوة جعله
كاللاحق فعلى قياس قوله لا يجب عليه سجدة السهو ولا يسلم المسبوق مع الامام فان سلم مع الامام لم يكن ذلك

2

لما عليه من القضا فسدت صلوة ولما كان ساهيا كذلك لا يفسد ويجزئ عليه سجودا وسلاما مع الامام سلم
بعد الامام وسلم مع الامام او قبله لا يجزئ عليه السجود في شح الطحا ولو وجد الامام السهو لا ينافي بعده الاصح قبل
قضا ما عليه وعليه ليقضي أولا بغير قراءة ثم يسجد للسهو في آخر صلوة بخلاف المسبوق واذا قام المسبوق
اي قضا ما سبق به بعد ما سلم الامام ثم تذكر الامام له عليه سجدي التسوي قبل ليقيد المسبوق ركعتيه بسجدة
فعليل يرضى ذلك يعود اليه متابعة الامام ثم اذا سلم الامام قام اليه قضا ما سبق به ولا يعيد بما فعل من
القيام والقراءة والركوع ولو لم يعد اليه الامام ومضى على صلوة يجوز وسجد للسهو بعد ما فرغ من القضا
استحسانا وتذكر الامام له عليه سجدة السهو بعد ما قضا المسبوق ركعتيه بالسجدة فانه لا يعود اليه الامام ولا ينافي
في سجود السهو ولو تابعه فيه تفسد صلوة لزيادة ركعة في شح الطحا وتذكر الامام له عليه سجدة التلا
وعاد اليه قضاها لكان المسبوق لم يقيد ركعتيه بالسجدة فانه يرضى ذلك ويتابع الامام واذا سلم الامام
المسبوق اليه قضا ما سبق به ولا يعيد بما لم يقبل ولو لم يتابع الامام حتى قيد ركعتيه بالسجدة فسدت
صلوته ولم تذكر الامام له عليه سجدة التلا بعد ما قضا المسبوق ركعتيه وعاد اليه الامام اليها ان تابعه
فسدت صلوة ولم يتابع فبقي روايتان في رواية كذا الصلوة تفسد وفي رواية الغادر لا تفسد ولو
ترك الامام له عليه سجدة صديقه وعاد اليها فانه يتابع المسبوق فان لم يتابعه فسدت صلوة وان
كان قيد ركعتيه بالسجدة تفسد صلواته في الروايات كلها عدا اوله يعود والاصل اذا اقتدى في موضع
الانفراد المسبوق اذا تابع الامام في سجود السهو ثم ثبت ان لم يكن عليه سجود السهو وقد ذكرنا هذا في فصل
الامامة في مسائل المسبوق وكذا المسبوقان واللاحقان اذا اقتدى احدهما بالآخر وقد ذكرنا هناك
جواب في القراءة والاذكار وفي نسخة الفاظ الامام افتتح الصلوة ثم شك في تكبير الافتتاح فاعاد التكبير
والقراءة انه قد كبر فصلوته جازية وعليه سجود السهو وكذا لو شك في الركوع او بعد ويعيد الركوع وانما
يجب طال تغكره حتى شغله عن ركوع او سجدة وفي النوادر ولو احدث فذهب يستوضأ وشك في الطهر
في شيء من صلوة لظال ذلك عليه السهو ولو جهر فيما يخاف فيه وهو الامام عليه السهو قبل ذلك لو كثر
وكذا خاف فيما يجهر قبل ذلك او كثر عليه السهو لظال ساهيا في ظاهر الرواية اعتمادا على رواية الامام
رواية التزايد ولا سهو على الشك في شيء من ذلك لو جهر في الاخيرين ثم السهو وكذا لو قرأ السورة جهرا ولو
ترك الفاتحة في الاولين او في احدهما او ترك السجدة في الاولين او في احدهما او قرأ الفاتحة ثم الفاتحة
ثم السورة عليه السهو او لو قرأ الفاتحة ثم السورة ثم الفاتحة لا سهو عليه وقيل بانه يلزمه ولو فعل هذا
في الاخيرين يعني كثر الفاتحة لا سهو عليه ولو قرأ الفاتحة آخره او قرأ اكثرها ثم عاده ساهيا
لا سهو عليه يعني في الاولى ولو لم يقرأ الفاتحة في الشك الثاني لا سهو عليه في ظاهر الرواية وكذا لو قرأ الفاتحة
مع السورة او قرأ السورة دون الفاتحة في الاخيرين لا سهو عليه ايضا وترك السورة في الاولين قضا
قضا وعليه السهو يعني لفرأها في الاخيرين او لم يقرأ وترأها قال ابو حنيفة رجع بها السورة ولا يجزئ بالفاتحة
وفي الجامع الصغير لو قرأ في الاولين سورة ولا يقرأ الفاتحة لم يعد في الاخيرين ولو ترك الفاتحة مع
في الاولين يقضيها في الاخيرين فاذا صارت الاوليان كالاهرين صارت الاخيرين كالاوليين وكما
في صلوة الجهر اذا سمع الفاتحة في الركعة الاولى او الثانية فقرأ السورة فلما ذكر بعض السورة تذكر
يعود بقرأ الفاتحة ثم السورة ويجزئ عليه سجود السهو وكذا لو قرأ حرفا من السورة قبل الفاتحة ساهيا

تذكر

في الاولين
او في احدهما
٤٣

يلزم السهو وكذا لو تذكر هذا الفراغ من السورة وكذا لو تذكر في الركوع ولو ترك صلوة التلا ساهيا
فقضا ما في النهار ولو جهر فيها وخاف ساهيا عليه السهو ينبغي ان يجهر ولو لم يقرأ في صلوة النهار
يجازت ولا يجهر فان جهرت ساهيا عليه ولو لم يقرأ في التطوع خافت عمدا فقد اشأ وترك ان ساهيا
فعله السهو ولو جهر فيما يخاف او خاف فيما يجهر فتذكر في بعض الفاتحة يعيد الفاتحة جهرا
ان كان في صلوة الجهر كئلا يؤدي اليه الجمع بين الجهر والخفا فركعة واحدة كذا في المصدر
بزمان الاثمة مع المصلي اذا قرأ أكثر الفاتحة ونسي بعضها لا سهو عليه ولو نسي الاكثر عليه السهو اما
او منفردا ولو قرأ الفاتحة ونسي السورة في الركعة الاولى او في الثانية سهيا فتذكر ذلك في الركوع
او بعد ما رجع رأسه من الركوع قبل السجدة فانه يعود ويقرأ السورة ويركع وسجد للسهو ولو تذكر في
الركوع انه لم يقنت فيه روايتان ثم يرد انه يعود ويقنت ولا يعيد الركوع وعليه السهو عدا اوله يعود
قنت او لم يقنت ولو قرأ في الثالثة القنوت ونسي القراءة حتى رجع او قرأ الفاتحة ونسي السورة حتى
ركع فتذكر في ركوعه فانه يقنت قايما للقراءة لتقص ركوعه فاذا لم يعد بعد الركوع تفسد صلوة
وقال بعضهم لا تقض رادبه انه عاد اليه القيام ليقرا فلم يقرأ حتى فر ساجدا وقال بعضهم هذا بناء على
مصلحة الظاهر يوم الجمعة في بيته حيث يرتفع ظهره بالسعي الى الجمعة من غير ان يؤدي الجمعة عند اخيه
تج وقال اسمعيل الزاهد لا يرتفع قال رضي الله عنه رأت في النوادر مجده انه لا يرتفع ولو قرأ السورة مع
الفاتحة وركع ثم اراد ان يركع في القراءة فقرأ لا يرتفع في النوادر في بالسعي ولو كثر ثانيا المعبر الركوع الاول
في رواية باب الحد وفي رواية باب السهو المعبر الركوع الثاني في الفتاوى ولو قرأ الفاتحة والآية من القرآن في
الفعدة الاولى في الركوع او في السجدة او في التشهد في الركوع او في السجود عليه السهو ولو قرأ التشهد في القيام
قبل الشروع في القراءة عامدا او ناسيا لا سهو عليه ولو قرأ القرآن في الفعدة اما جالس او قائما لم يفسد التشهد اذا
فرغ فلا يجزئ السهو اذا اراد ان يقرأ سورة فاجتهد فقرأ فيها لم يكن عليه السهو وكذا اذا قرأ سورة فاجتهد فقرأ غيرها
وسواء كان اما او منفردا وكذا اذا اراد ان يقرأ سورة بعد السورة فقرأها فقرأ سورة قبلها لا يلزم السهو في الثانية
النسي اذا زاد في الفعدة الاولى على التشهد لكان عامدا بكون ساهيا اختلف المجاز في فيه فقال بعضهم
اذا قال اللهم صل على محمد وعليه محمد والخيار انه يلزم السهو قال الله صل على محمد ولو قعد في الثانية فذكر التشهد في
قراءة التشهد ثم تذكر فقرأ فيها قد روايتان في يوسف في رواية لا سهو عليه اذا ترك الفعدة الاولى من الركوع او
الثاني في رواية يلزم السهو ولو ترك في التطوع لا تفسد صلوة ولا يلزم السهو اني حنيفة في رواية يوسف في تكرار
التشهد في الفعدة الاولى يجزئ سجود السهو في الفعدة الاخيرة لا وفي شح الطحا لم يفصل بين الفعدة الاولى والثانية
وقال لا يجزئ السهو في نسخة الفاظ الامام لو ترك بعض القراءة التشهد ساهيا عليه السهو ولو نسي قراءة التشهد حتى سلم ساهيا
فانه يقرأ التشهد ويسجد للسهو ونسي التشهد في آخر الصلوة فلم يذكر فاشتغل بقراءة التشهد فلما فر بعض
سلم قبل اتمام التشهد فسد صلوة عند ابى يوسف في رواية لا سهو عليه اذا ترك الفعدة الاولى من الركوع او
ونظير هذا ما ذكرنا من عاد من الركوع اليه القيام بقرأ السورة فلم يقرأ ولم يعد الركوع هل تفسد صلوة
اختلف الشافعي فيه وفي الاصل ولا يجزئ عليه سجود بترك رفع اليدين في تكبير الافتتاح ولا يترك ثناء الافتتاح ولا
التعوذ والتأمين ولا يترك التسمية في الركعة الاولى ولا يترك سمع الله لمجده وربنا الحمد ولا يترك تكبير الركوع
والسجود ولا يترك سبحة الركوع والسجود ولا يترك رفع اليدين في تكبير العيدين **جواب** في الافعال وفي الاصل

سأله

مطلوب تكرار التشهد في الفعدة الاولى او في الركوع
وفي نسخة الاخيرة لا

ويقعد ويصلي ركعة ولو ترك ثلاث سجداً ولا يعلم من انما ترك سجداً ثلاثاً وسجداً ويصلي ركعة ولو ترك
 اربع سجداً ولا يعلم من انما ترك سجداً ثلاثاً وسجداً ويصلي ركعة ولو ترك اربع سجداً ولا يعلم من انما ترك
 سجداً اربع سجداً ويصلي ركعتين وسجداً ثلاثاً في كل ركعة لاحتمال ان ترك سجدين بين ركعتين وسجداً بين
 ركعة فبتم صلوة ركعة ولو ذكر ان ترك منها سجداً ولا يعلم من ان ترك سجداً ثلاثاً وسجداً ويصلي ركعة
 ثم يصلي ركعتين ويصلي ركعة ولو ذكر ان ترك منها سجداً فانه يسجد سجداً فانه يسجد سجداً ويصلي ثلث ركعات
 ويقعد في الثانية والثالثة ولو ذكر ان ترك منها سجداً يسجد سجداً ويصلي ثلث ركعات ولو ذكر ان ترك
 ثاني سجداً سجدين ويصلي ثلاث ركعات واما صلوات المغرب فعلى هذا القياس يخرج في السجدة الواحدة
 سجدة سجدة وفي السجدين يسجد سجدين ويصلي ركعة ولو ذكر ان ترك ثلث سجداً يسجد ثلث سجداً
 ويصلي ركعة وفي الارباع يسجد اربع سجداً ويصلي ركعتين ولو ترك خمس سجداً يسجد خمس سجداً ويصلي ركعتين ولو
 ذكر ان ترك ست سجداً يسجد ست سجداً ويصلي ركعتين ولو صلى الفجر ثلث ركعات لم يقعد عقب الركعتين فبتم
 صلوة ولو ذكر ان ترك منها سجدة فسدت صلوة لانه اشغل بالتأفلة قبل اكمال الفرض ولو ترك منها سجدين
 ولو ترك منها سجدين في قول يفسد صلوة وفي قول لا يفسد ويجعل على انه تركها من الركعة الثانية حلاً
 على الجواز ولو ذكر ان ترك منها ثلث سجداً فان هذا قولين ويضيف اليها ركعة اخرى على اعتبار الرواية التي لا
 تفسد وفي الاصل ولو ترك سجدين الاصح انه تفسد صلوة لان الاصل ان الصلوة متى جازت فروعها فسدت
 من وجوه فالحكم للفساد وهذا الفساد عن وجهين وكذا لو ترك ثلاث سجداً فسلوة فاسدة لانه تجمل ان تركها
 من ثلث ركعات وتجمل ان ترك سجدة الاولين وسجدين من الثانية فيجوز ولو ذكر ان ترك منها اربع سجداً
 لا تفسد صلوة وعليه ليس سجدين ويصلي ركعة ثم يقوم ويصلي ركعة ولو ترك منها خمس سجداً لا تفسد وسجداً
 ويصلي ركعة لا يوترك الفضا في السجدة عند سجدة وعند الفقه بنوي كذا ذكرنا ولو ترك ست سجداً يسجد ست سجداً
 ويصلي ركعة ولو صلى الظهر والعصر والعشاء خصل كل سجدة بفساد صلوة ولو ترك سجدين فعلى القول
 وكذا لو ترك ثلاثاً او اربعاً او خمساً ولو ترك ست سجداً يسجد اربع سجداً ويقعد ويصلي ركعتين وسجداً
 للمهمل ولو ترك سبع سجداً ولو ترك سبع سجداً يسجد ثلاثاً ويصلي ركعتين ويسجد سجدة ويقعد
 يسجد سجدين ولا يقعد فيقوم ويصلي ركعة ويقعد ثم يصلي اخرى ويقعد ويوترك سجدة ويسجد
 عن الركعة التي قبلها ولو ترك ثانياً يسجد سجدة بين ويصلي ركعة ويقعد ثم يصلي ثلث ركعات
 يسجد سجدين ويقعد ثم يقوم ويصلي ركعة ويقعد ثم يقوم ويصلي اخرى ويقعد ثم يصلي اخرى
 ويقعد ولو ترك منها تسع سجداً يسجد سجدة ويصلي ثلاث ركعات يسجد سجدة ثم يقوم ويصلي ركعة
 ويقعد ثم يصلي ركعتين ويقعد وكذا لو ترك عشر سجداً يسجد سجدين ويصلي ثلث ركعات ويصلي
 المغرب اربعاً فعلى ما ذكرنا انه لو ترك سجدة فسد صلوة وفي ترك السجدين والثلاث والارباع قولان
 لو ترك خمس سجداً ثلاثاً ويصلي ركعة ولو ترك ستاً يسجد سجدين ويصلي ركعتين ولو ترك سبعاً
 يسجد سجدة ويصلي ركعتين ولو ترك ثانياً يسجد سجدين ويصلي ركعتين واما سلم الرجل عليه
 سجداً السهو فطلعت من بعد السلام قبل ان يسجد السهو واستوت التمام واخرت سقطت سجدة السهو
 لان سجدة السهو كسجدة اخرى والسن والنطوع في هذه الاوقات في شرح الطحاوي رحمه الله **الفصل**
 السابع عشر في وجوب سجدة التلاوة وفي الاصل سجود القرآن اربع عشر سجدة التلاوة واجبة

ويقعد ثم
 يصلي ركعة
 ويسجد
 سجدة

عندنا

عندنا فاذا قرأ القرآن يكره له ان يترك آية السجدة كلها الا الحرف الذي هو في آخرها لا يسجد
 ولو قرأ الحرف الذي فيه السجدة وحدها لم يسجد الم يقرأ اكثر الآيات ولو قرأ آية السجدة من بين
 الآيات فاجب له ان يقرأ معها آيات واذ لم يقرأ معها شيئاً لم يضره القاري اذا كان عند قوم
 متيسرين للسجود ويقع في قلبه انه لا يثبت عليهم اذ السجدة ينبغي ان يقرأ بها ولو كانوا متيسرين او
 يظنون انهم يسعون ولا يسجدون ويثبت عليهم اذ السجدة ينبغي ان يقرأ بها في نفسه سواء كان في الصلوة
 او في خارج الصلوة ولا اصل في وجوب السجدة لغير القاري من اهل وجوب الصلوة اما قضاء
 واذ كان اهلاً لوجوب سجدة التلاوة وفيه لا فلا اذا ثبت هذا فقوله الخائض والتفاسد والجنون
 الصبي او الكافر اذا قرأ واحد من هؤلاء آية السجدة فانه لا يسجد عليهم ولو سمع منهم مسلم عاقل باله
 يجب عليه سماعه ولو قرأ الخوفاً او الخنك سماعاً يجب عليه فلا يحل ان يسمعه من طير هو المختار وفي النائم
 الصبي انما تجب له سماعه ولو سمعها من الصغار لا يجب عليه ولو قرأ آية السجدة بالفارسية فعليه
 من سماعها السجدة فهم السامع اذا اخبر السامع انه قرأ آية السجدة وعندنا لكان السامع يعلم
 انه يقرأ القرآن يلزمه والا فلا ولو قرأ بالعربية يلزمه مطلقاً لكن يقدر في التأخير ما لم يعلم ولا
 يجب بكتابة القرآن والحاصل ان الوجوب لا يكون باحد الامرين اما بالتلاوة او بالسماع حتى لو
 قراها وهو اعم فلم يسمع وجبت عليه السجدة وكذا اذا سمع ولو اجتمع سبب الوجوب لا يجب التلاوة
 سجدة ولا يلزمه السجدة بغير الشك في السجدة وانما تجب في الحروف وحصل صوت سماعه هو او غيره
 اذا قرب اذنه اليه وقرأ آية السجدة او اوصم ولو سمع تلوته نائم او اوصم يسمع لم يكن على النائم
 الا صم السجدة اذا قرأ آية السجدة بالجماء لا يجب عليه السجدة ولو فعل في الصلوة لا تفسد صلوة ولا
 النطق بالجماء باي في موضعه ولو قرأ الصبي الذي يفعل الصلوة آية السجدة امر بان يسجد ولو
 لا يسجد لم يكن عليه شيء **حسن آخر** في القراءة في الصلوة اذا قرأ الامام آية السجدة في صلوة الجمعة فعليه ان
 يسجدها مع اصحابه قال شيخنا في السبيل في زماننا انه لا يسجد وكذا في صلوة العبد ويكره ان يقرأ سورة
 فيها سجدة في صلوة الجمعة وكذا في كل صلوة يخاف فيها بالقراءة في نسخة ثم لا يقرأ آية السجدة
 خلف الامام ليس عليه ان يسجدها ولا على الامام ولا على من معها من يقوم في الصلوة ولا بعد الفراغ من الصلوة
 وعند سجدة اذا فرغوا من الصلوة ولم يسمعوا رجل ليس معهم في الصلوة فعليه ان يسجد في الحال ليس معها
 خارج الصلوة ولم يسمعها في صلوة غيره صلوة الامام يسجد بعد الفراغ من الصلوة فان لم يسجد حتى
 دخل في صلوة الامام لم يسجد الامام يسجد معه ويسجد الامام سقط عنه ما يلزمه بسماعه قبل الاقتران
 قال الامام علي بن ابي طالب هذا اذا ادرك الامام في تلك الركعة واما اذا ادركه في الركعة الاخرى فعليه ان يسجد
 بعد الفراغ من الصلوة واما في الاصل قال تأويله هذا وفي الفتاوى الصغرى اذا سجد للتلاوة وتلا في
 السجدة آية اخرى او في الركوع قال لا يلزمه السجدة التلاوة لانه يجوز وقال في الزاوية انه يسجد لما سمع قبل الا
 اذا فرغ من صلوة مطلقاً ولو سمع المقتدي من اجنبي قراها الاجنبي خارج الصلوة او في صلوة اخرى غير
 صلوة الامام يسجد بعد الفراغ من الصلوة بالاجماع ولو سجد في الصلوة لا يجوز لانها ليست بصلوة ولا تفسد
 صلوة وهو الصحيح بناء على ان سجدة واحدة ساهياً او سجدين لا تفسد صلوة بالاجماع ولكن كان عملاً
 فكذلك وفي الجامع الصغير انه تفسد عند سجدة فذاك ليس بصحيح ذكره الصغرى في المبسوط رجل قرأ آية السجدة

السجدة



من كثر ما يقرأ السجدة عند ما يقرأ

الطاق

قندار

استأجر رجل مكانا وقفا باجر معلومة من الفلوس مدة معينة معاملة يومية ثم ان السلطان ابطل حكم الفلوس المتعامل باجر ذلك التاريخ وتغير حكمه فله ان يملكه الاجر ٥٨
على حكم المتعامل الاولي او يلزمه المبلغ المأخوذ من الاجارة وما الحكم في ذلك انما ما جاز من جواز ان ابطال السلطان حكمها بحيث لا يتعامل بها فله الاجارة من حين ابطالها
ويلزمه اجارته ان استمر بين يديها من قبل فادام وان غير سعيه بقاء المتعامل بها يلزمه المسمى ببقاء حكمها والله اعلم

مطلوب اذا وقف ما يملك او ما يوزن يجوز
ويصرف منها بعد البيع مضافا
الحاصل اما وقف عليه
مطلوب ان استبدل الوقف عند انقضاء مده
بما يكون اعدل من المبدل منه
مطلوب ولا يجوز ان يتردد في المسمى
مطلوب ان وقف على اولاد وذوي اولاد
وقفا عام الرواية لا يوصفون
مطلوب ان لا يزوج الحاكم جارية الوقف
مطلوب ان لا يزوج الحاكم جارية الوقف
مطلوب ان لا يزوج الحاكم جارية الوقف
مطلوب ان لا يزوج الحاكم جارية الوقف

افضل حتى جاز الوقف والشرط عند ابي يوسف فله ان يبيعه وذكر الانصاري انه لا يبيع الا باذن الحاكم
قال الانصاري ايضا وينبغي للحاكم اذا رفع اليه ولا منفعة في الوقف ان ياذن له في البيع اذا رآه احفظ
لاهل الوقف وان باع واشترى بمثلها ايضا اذ كان وقفا وليس له ان يبيع الا بغير اذنه الا لشرط
ذلك في اصل الوقف لبيع الوقف ويجعل ثمنه للمساكين ليعجز هذا الشرط ذكر الانصاري في وقفه وللصفا
في وقفه لو شرط ان يبيعه ويصرف ثمنه الى باب من ابواب الخبز فالوقف باطل ولو شرط في الوقف ان يبيعه ويصرف
يبعد لم يجز لانه بعد ان يبيعه واذا وقف ضيعته على من يشاء يبيعه ويصرف ثمنه الى حاجته قال ابو نصر
جائز والشرط باطل وغريبي القاسم يحرم وقال ابو بكر الاسكاف الوقف باطل وقال صخر بن مسدد وهو المختار
في فتاوى التجنيس الوقف والشرط باطلان وهو المختار من آثاره **رجل وقف ضيعته على الفقراء ثم افقر**
لا يحل له ان يتناول منه لانه لو اوقف فلا بدخل هو تحت الوقف واقفا اذا وقف الدار او الدار او الدار
الطعام او ما يملك او ما يوزن يجوز ويصرف الثمن في غير المقدر كالكيل والوزن بعد البيع مضافا
بضاعة ويصرف الحاصل اليها وقف عليه بزيادة وقفا **ولو وقف على مصالح المسجد دفع غلته الى الامام**
والقيم شرح مقدمه **اعلم ان استبدال الوقف عند ابي يوسف مقيد بان يكون البديل خيرا من المبدل منه**
لا يكون الوقف محلا ولكن كان خلاف ذلك فلا يجوز بالوافق شرح وقاية سعة وفي التوراث ولا يجوز ان
عليه لاجل المسجد لان فيه اسرافا سواء كان في نفس مضاف او في غيره بآثاره في الوقف **ولو وقف على اولاده**
يدخل فيه اولاده لصلبه واولاد ابنائه وفي اولاد البنات روايتان وفي ظاهر الرواية انهم لا يدخلون ولو
ارضه على اولاده وجعل آخره للفقراء فان بعضهم يصرف الوقف الى الباقيين فان ما تصرف الى الفقراء
مختلفا ولو وقف على فلان وفلان وفلان سماهم بغيرهم من اولاده وجعل آخره للفقراء ثم مات واحد
منهم يصرف نصيبه الى الفقراء **ولو وقف على ولد وولد وولد يدخل فيه ولد لصلبه وولد**
الموجود يوم الوقف من حدث بعد وبشترك البطن في الغلة ولا يدخل من اسفل من هذين البطنين
لو قال من صدقة موقوفة على ولدي وولدي واولاده يدخل فيه البطون كلها وكثير ولا يبعد فيه
سواء وكذا لو قال على ولدي يدخل فيه البطون كلها لكن يكون الكل للبطن الاول مادام باقيا فاذا
انقرض يكون للثاني ثم عند ايهما من البطون بشركون في القسمة على السواء الا قرب والابعد سواء **الوجيز**
لو قال وقف على اولادي ثم على اولاد اولادي لم يصرف اليه البطن الثاني ما بقي للبطن الاول احد شرح طحاوي
ولو زوج الحاكم جارية الوقف مجوز وعبد لا يجوز لانه يلزم عليه الهبة والنفقة ولو زوج عبد الوقف من لمة
الوقف لا يجوز بزيادة **قيم اشترى من غلة المسجد حائطا او دارا يستغل ويبيع عند الحاجة جاز كان له**
ولاية الشراء واذا جاز له ان يبيعه منه **مبادلة دار الوقف بدار اخرى انما يصح اذا كانت في محلة واحدة**
او يكون محلة المملوكة خيرا من محلة الموقوفة وعلى عكسها لا يجوز وان كانت المملوكة اكثر مساحة وقية واخر
لاحتمال خرابها في ادون المحلتين لدنائتها وقلة رغبات الناس فيها منه **الفقوي في غصبه وقفا**
وعقاره على النقصان كان منافعه وكذا التيمم بزيادة **وذكر في الوجيزة اذا ضعفت الارض الموقوفة على**
والقيم بحد ثمنها ارضا اخرى هي اكثر ريعا منها كان للقيم ان يبيعهها ويشترى بمثلها ارضا اخرى هي اكثر
ريعا منها فصور العاري **وفي فوائد صاحب المحيط قيم الوقف** اذا باع الوقف بامر القاضي ورأى به وتبهره جاز ذلك
روي عن ابي يوسف نصا في وصايا نظم الزندوستي وهكذا ذكره صاحب فصول العاري وفي فتاوى قاضي

كتاب الوقف اطبقت الائمة على جواز الوقف واختلفوا في كيفية جوازه قال ابو جابر شرايط جوازه
ثلاثة ان يكون موصى به ولا يحكم حكمه وان يجعل آخره للمساكين حتى اذا لم يوجد واحد من هذه الثلاثة لا يصح الوقف ويبقى على ملكه
فيكون بغيره ويورث عنه الا ليعينه الورثة وقال محمد بن شرايط اربعة التمسك الى الموتى ولا يكون مقرا ولا بشرط
شيئا منافع الوقف ولا يكون مؤبدا بان يجعل آخره للفقراء والوصية ليست بشرط وقال ابو يوسف شي من ذلك ليس
بشرط حتى لو وقف على نفسه او على اهلها او لاداه او وقف مائة عايشة عنده وعند محمد لا يصح وشي من جاري اخذوا
بقول محمد وشي من جاري اخذوا بقول ابي يوسف فغلب لنا في الوقف موقوف القاري **رجل قال ارضي هذه صدقة موقوفة**
على نفسي قال هلال لا يجوز هذا الوقف وقال الفقيه ابو جعفر ينبغي ان يكون في قبض ابي يوسف وانما قال ذلك بناء على ان
الوقف اذا شرط في الوقف ان يؤكل ويأكل منه مادام حيا لا يجوز ذلك قوله هلال ويجوز في قول ابي يوسف وشي من بلخ
اخذوا بقول ابي يوسف وقالوا يجوز الوقف والشرط جميعا وذكره صاحب الشهدا حاكم الدين ان الفتوى على قول ابي يوسف
ترغيب الناس في الوقف قال الفقيه ابو جعفر ليس في هذا عهد رواية ظاهرة الا في ذكره في كتاب الوقف قال واقفا
على اهلها اولاده جاز ولو قال رجل وقف على نفسي لا يجوز وغريبي يوسف انه قال يجوز ذلك اذا مات بغيره
قاضي حاكم **والدعوى ليس بشرط لسمع البينة على الوقف لان الوقف حق الله تعالى وهو التصديق بالعلم فلا بشرط** الذي
كاشهاده على الطلاق وعق الامة الا اذا كان الموقوف عليه خصوصا ولم يدع له يعطى الغلة شيئا ويصرف جميع الغلة
الى الفقراء لان الشهادة قبلت حتى الفقراء فلا يظفر حكمها الا في حق الفقراء وقبل ينبغي ان يكون الموقوف على التفصيل
اي ان كان الوقف على قوم باعناهم لا يقبل البينة بدون الدعوى عند الكل ولكن كان على الفقراء او على محمد بن ابي
ومحمد بن عبد الله بن حنيفة لا يقبل فصول استروعي **وان مات الوقف ثم اقيم ولم يوص الى احد فالأمر فيه الى القاضي**
ولا يفوض الى اجنبي متى بعد من ولد الواقف واهل بيته يصح للتولية ولا يصح منهم يفوض الى اجنبي فان فوض
الى اجنبي ثم صار منهم من يصح للتولية صرف اليه ولا يصح تعليق الوقف بالشرط بان قال لست من مرضي هذا فقد
ارضى هذا لا يصح الوقف بزيادة او بغيره **رجل قال لست من مرضي هذا فقد وقف ارضي هذا لا يصح**
صح او مات لانه علق بالشرط وتعلق الوقف بالشرط لا يصح فرق بين هذا وبين اذا قال ان مات فاجعلوا ارضي موقوفة
جاز وقفا لان هذا تعليق التوكيل بالشرط وان يصح الا ترى انه لو قال لست من مرضي هذا فقد جعلت ارضي موقوفة
لم يجز ولو قال ادخلت هذه الدار فاجعلوا ارضي موقوفة جاز واقفا حاكم **ويصح التعليق بالموت باقيا اذا**
فقد وقف ابي على كذا فذوي بني المتوفى من مال الوقف في عرصته الوقف او من مال نفسه الموقوف ولم يذكر
شيئا كان وقفا محلا الاجنبي والشهدا انه بناء لنفسه كان ملكا له بزيادة **رجل احدث عمار في الوقف بغير اذن المتوفى**
فللمتوفى ان يرضى بالرفع من جواهر القفا **بيع عقار المسجد المصلحة لا يجوز** ويأمر القاضي وتباع بعضه لاصلاح راقية
لمالك جاز ومما لا يجرى مجوز لبيع وشي من ثمنه آخر ويجوز ذلك للحاكم والمتوفى ولغيره ينقطع النفع عنه ولكن
يؤخذ منه ما هو خير منه للمساكين لا يباع بزيادة **رجل باع دارا ثم ادعى اني كنت وقفها او قال انها وقف على ابي**
هذا الدعوى وليس له ان يخلط المشتري له لو اقام البينة يقبل كما لو شهدوا على علق الامة يقبل غير الدعوى
ولو ادعى المشتري على باع لارض التي بعثها من وقف على مسجد كذا يقبل وينقض البيع عند الفقيه ابي جعفر
قال الفقيه ابو الليث وبه نأخذ وقيل لا يقبل الا قبل ارضه ولم يقبل البايع انها وقف على فقد ذكر في فتاوى
النفق انه لا يصح هذه الدعوى اصلا فصول استروعي **ولو شرط في الوقف ان يبيعه ولا يجزى**

مطلوب ان لا يزوج الحاكم جارية الوقف
مطلوب ان لا يزوج الحاكم جارية الوقف
مطلوب ان لا يزوج الحاكم جارية الوقف
مطلوب ان لا يزوج الحاكم جارية الوقف
مطلوب ان لا يزوج الحاكم جارية الوقف
مطلوب ان لا يزوج الحاكم جارية الوقف
مطلوب ان لا يزوج الحاكم جارية الوقف
مطلوب ان لا يزوج الحاكم جارية الوقف

افضل

ذكر هلال اذا وقف الرجل ارضه ولم يشترط الولاية لنفسه ولا لغيره ان الوقف جائز والولاية للوقف وهكذا ذكر الخصاص في وقف قال هلال وقد قال قوم ان الوقف لو شرط الولاية لنفسه كانت الولاية له وفي الحاي وليس للسلطان واللقا في ان يوصل عليه في ذلك ما اثاره

سج البناء الموقوف لا يجوز قبل الهدم ويجوز بعد وكذلك الاشجار المثمرة الموقوفة لا يجوز بيعها قبل القطع ويجوز بعد ولما كانت الاشجار غير مثمرة يجوز بيعها قبل القطع وبعد اشترى دارا وسكنها ثم طار منها وقف او كانت للصغير يجز عليه اجر المثل صيانة الحال الوقف والصغير صغير على يجوز للوقف ان يعزل مولاة على وقفه او جعله ناظر عليه مالا هو المذكور في الزخيرة من ان الوقف اذا شرط الولاية لرجل كانت الولاية للواهب ايضا لا يخرج من شرط له الولاية وبوليها غير مسجد او قبة مختلفة لابس للقيم لا يختلط غلتها ولم يخر ب حافوت منها لا بأس بمجارتها من حافوت آخر سواء كان الوقف واحدا او مختلفا خلا الوقف الذي تقادم امره ومات وارثه ومات الشاهد الذين يشهدون عليه فهذا على وجهين اولهما ان يكون له سوق ودواوين القضاة المعتمد عليها لو لم يكن ففي الوجه الاول اذا وقع التنازع فيه ارجى على الرسوم الموجودة في دواوينهم لان ذلك ظاهر وليس هناك دليل قوة وفي الوجه الثاني يجعل موقوفاً فثبت في ذلك حقا قضى له به لانه لا دليل هنا اصلا فتعذر القضاء بالاصل هذا كله اذا لم يبق وريثة الوقف فان بقي وتنازع قوم يرجع الى وريثة الوقف في الوجهين جميعا فان اقرها بشئ يؤخذ باقرارهم لانهم قائمون مقام الوقف وكان الرجوع الى وريثة الوقف اولى فان تعذر يرجع الى الرسوم فان تعذر يجعل الى قيام الدليل موقوفاً او تصان حاشي وقف انهدم وليس من الغلة ما يمكن عماره الوقف به بطل الوقف ورجع النقص والبناء الى الوقف ان كان حيا والى الوراث ان كان ميتا قال صدر الشهد في الفتاوى فيه وفي جنس هذه المسائل نظر وعلى هذا حافوت احترق السوق والحافوت فصار مجال لا يتفقد به ولا يتنازع بشئ يخرج من الوقفية خلاصة وفي الحاي سئل الامام ابو الفاسم عن غرس في الوقف من ماله ومات فان غرس من غلة الوقف فهو للوقف ولتلم يذكر شيئا فهو عنه ميراث ولو غرس في ارض موقوفة على الرضا فالنجم للوقف خلاصة وفي توابع الشيخ الاسلام برهان الدين شرط الوقف ليعين المتولي من اولاده واولاد اولاده هل للفاضي لزومي غير بلا خيانة وتوكله هل يصير متوليا قال لا جامع الفصولين وللفاضي في قيم نصب الوقف لو خير الموقوف وذكر الامام رشيد الدين الفاضل لا يمكن نصب وصي وقته مع بقاء الميت وقته الا عند ظهور الخيانة منها فصولين اذا مات المتولي والوقف حي فنصب القيم الى الوقف لا ينافي القاض في فلو كان الوقف ميتا فوصيه اولى من القاض فلو لم يوص الى آخر فالرأي الى القاض في فصولين وقبل قول الامناء في مقدار ما حصل في ايديهم من الغلات ولا موال والوصي والقيم في ذلك سواء ولا اصل في الشرع لنزع القول قول القابض في مقدار المقبوض وفيما يجب لانفاق على البتيم او على الضيعة وما صرف منها في مؤنات الاراضي ولا يختلف الابن في مال الصبي ولا الوصي في مال البتيم ولا المتولي في مال الوقف تاتارفا اذا كان اصل القرية وفقا على جهة القرية بنى عليها رجل بناء ووقف بناءه على جهة قرية اخرى اختلفوا فيه قال بعضهم لا يجوز وبعضهم قال لا يجوز واما اذا وقف البناء على جهة القرية التي كانت البقعة وفقا عليها يجوز الاجماع ويصير وفقا تبعا للبقعة هذا هو الذي استقر عليه فتاوى ائمة خوارزم غرس شجرة ووقفها ان غرسها على ارض مملوكة يجوز وقفها تبعا للارض وليس دون اصلها لا يجوز ولا يجوز وقف البناء في ارض عارية او اجارة برزانه رجل وقف ضيعة له على بناته واولادهن ابدانا تناسلوا واخذ ذلك للفقراء ثم غرس الوقف شجرة ان غرس من غلة الوقف فالشجر للوقف ولغرس من مال نفسه فان قال عند الغرس ان الوقف فهو للوقف وليس بذكر شيئا فهو ميراث عنه غنية متولى الوقف اذا قبل ارض الوقف لنفسه ونفسه لا يجوز لان الواحد

مطلوب ان يثبت حافوت منها لا ينافي حافوت من حافوت اخر سواء كان الوقف واحدا او مختلفا

مطلوب ان يثبت حافوت منها لا ينافي حافوت من حافوت اخر سواء كان الوقف واحدا او مختلفا

مطلوب ان يثبت حافوت منها لا ينافي حافوت من حافوت اخر سواء كان الوقف واحدا او مختلفا

مطلوب ان يثبت حافوت منها لا ينافي حافوت من حافوت اخر سواء كان الوقف واحدا او مختلفا

مطلوب ان يثبت حافوت منها لا ينافي حافوت من حافوت اخر سواء كان الوقف واحدا او مختلفا

مطلوب ان يثبت حافوت منها لا ينافي حافوت من حافوت اخر سواء كان الوقف واحدا او مختلفا

مطلوب ان يثبت حافوت منها لا ينافي حافوت من حافوت اخر سواء كان الوقف واحدا او مختلفا

مطلوب ان يثبت حافوت منها لا ينافي حافوت من حافوت اخر سواء كان الوقف واحدا او مختلفا

لا يتولى طرفي العقد الا اذا تقبلتها من القاض فيتم العقد باثنين جميعا المتولي بنى في عرصه الوقف بنى مال الوقف فهو الوقف وكذا لو من مال نفسه للوقف ولو لم يشرع في البناء فلو اشهد فله ذلك ولو لم يذكر شيئا كان للوقف خلاف اجبي بنى في ملك غيره فان لم يشرع المستاجر بنى في دار الوقف على ان يرجع في الغلة فله الرجوع حافوت وقف بنى فيه ساكنه بلا اذن متوليه وقال انفقت كذا وكذا ولم يضر رفعه ببناءه القديم رفعه وهو للساكن وما يضر رفعه فهو الذي ضيع ماله ولا يكون بناء المستاجر مانعا من صحة الاجازة من غيره اذا لم يشره على ذلك البناء حيث لا يمكن رفعه ولو اصابه على ان يجعل ذلك للوقف بمن لا يجاوز اقل البقعة منزوعا او مبنيا فيه صح ولو بنى بامر متوليه على ان يرجع في غلة الوقف فالبناء للوقف ويرجع بالنقص قيم الوقف لو ادخل جذعا في دار الوقف ليرجع في غلة الوقف فالبناء للوقف ويرجع بالنقص ولا احتياط لبيع من اخرتم يشترطه الوقف وفي محل قيم الوقف لو انفق من ماله في عمارته فلو اشهد انه انفق ليرجع فله الرجوع ولا الا المتولى صرف الى العمار بن خشب مملوكه ورفع قيمة من مال الوقف له ذلك اذ يملك المعاوضة من مال نفسه كوصي يملك صرف ثوب مملوك له الى الصبي ورفع ثمنه من مال الصبي ولكن لو ادعى لا يقبل قوله وهذا الى انه لو انفق ليرجع له الرجوع في مال الوقف والبتيم من غير ان يدعى عند القاض ان مالوا دعي عنده وقال انفقت من ماله كذا في الوقف والبتيم لا يقبل ادعي وصحي اوقيم انه انفق من مال نفسه واراد الرجوع في مال البتيم والوقف ليس ذلك اذ يدعى ببناء لنفسه على البتيم والوقف فلا يصح مجرد الدعوى بهذا لو ادعى من مال نفسه فلو ادعى من مال الوقف والبتيم فلو ادعى نفقة المثل في تلك الدعة صدق ولو بنى في ارض الوقف بناء او نصبت بابا او غلقا ان نواه حين فعل انه للوقف صار وقفا والا وقال ابو نصر لا يصير وقفا نوى اوله بنو لان وقف البناء لا يجوز قبل جواز بناءه ويقع في دار المسئلة بغير اذن القيم وتنع البناء بضره بالوقف يجوز القيم على دفع قيمة البناء في دار السكنى الامام هدمها وبنيا لنفسه سقفا من الخشب القديمة لم يكن له بيع البناء لشيئاها كما كانت في لوسرط الوقف التولية لفلان وهو غير مأون فللقاض ان يرد منه ولو شرط الوقف ليس للفق ولا للسلطان نزع لانه شرط الحكم الشرع زيلعي وغاية البقعة ولو وقف على فلان لم يكن من خلفائه وسلسلة لا يجوز هذا الوقف على اهل الحارة كجعل ارضه وقفا على مؤذن يؤذن لوعلى امام يؤتم في مسجد بعينه قال الامام الزاهد لا يجوز هذا الوقف لان هذه قرية غير معينة وذلك قد يكون غنيا فلا يجوز ان كان المؤذن فقيرا لا يجوز ايضا والخليفة في ذلك لا يكتب في صك الوقف وقفت هذا المنزل على كل مؤذن فقير يكون في هذه المسجد او الحلة واما اذا قال على مؤذن فقير فهو محمول فلا يجوز ايضا حاشي وقف على فلان ليرأخذ من سوية المعين برضا اهل الحلة اذا لم يكن فيه قيم ولا آلام والمؤذن ليرأخذ غلة الوقف يصرفه الى جهة غير اذن القيم ان وجب الاجر بغير عقد يجوز صرف شئ من ماله الى المسجد الى الامام اذا كان يعطى المسجد لو لم يضره اليه بغير صرف الفاضل عن المصلح الى الامام الفقير باذن القاض لابس بان يعين شيئا من مستلزمات المصلح للامام زيد في وجه الامام مصلح المسجد ثم نصليام اخر وكه اخذ لشكائت الزيادة لغلة جوع الامام ولما كان المعين في الامام الاول فضلا لزيادة خاصة فلا يحل للامام ان ينفق في غير سوي المعين لا ينبغي بنفقتي ونفقة عتالي فزاد القاض في ميسومه من اوقاف المسجد غير رضاء اهل الحلة ولا امام يستغني وغير يوم المعهود بطيبك الزيادة اذا كان عالما تقيا ولو ادعى للمحدود لنفسه ثم ادعى ان وقف الصحيح الجواب ان كراهة دعوى الوقفية بسبب التولية يحتمل التوفيق لان العادة يضاف اليه باعتبار ولا ينفق

مطلوب ان يثبت حافوت منها لا ينافي حافوت من حافوت اخر سواء كان الوقف واحدا او مختلفا

مطلوب ان يثبت حافوت منها لا ينافي حافوت من حافوت اخر سواء كان الوقف واحدا او مختلفا

مطلوب ان يثبت حافوت منها لا ينافي حافوت من حافوت اخر سواء كان الوقف واحدا او مختلفا

مطلوب ان يثبت حافوت منها لا ينافي حافوت من حافوت اخر سواء كان الوقف واحدا او مختلفا

مطلوب ان يثبت حافوت منها لا ينافي حافوت من حافوت اخر سواء كان الوقف واحدا او مختلفا

مطلوب ان يثبت حافوت منها لا ينافي حافوت من حافوت اخر سواء كان الوقف واحدا او مختلفا

مطلوب ان يثبت حافوت منها لا ينافي حافوت من حافوت اخر سواء كان الوقف واحدا او مختلفا

مطلوب ان يثبت حافوت منها لا ينافي حافوت من حافوت اخر سواء كان الوقف واحدا او مختلفا

مطلوب ان يثبت حافوت منها لا ينافي حافوت من حافوت اخر سواء كان الوقف واحدا او مختلفا

يستغني

كما في الوكيل اذا ادعى لنفسه ثم ادعى انه لفلان وكل بالمقصود فيه رجل باع دارا ثم ادعى اني وقفها او قال
هي وقف علي لا يصح هذه الدعوى وليس له ان يحتلف المشتري انما لو اقام المشتري البيينة قبلت كما لو
شهدوا على عتيق الامة يقبل من غير الدعوى ولو ادعى المشتري على باعه ان الارض التي بعثت منه وقف على محمد
كذا يقبل وينقض البيع عند الفقيه الى جعفر قال الفقيه ابو الليث وبه نأخذ وقيل لا يقبل والاول اصح
وليس يقبل البائع وقف على ذكر في فتاوي المشتري انه لا يصح هذه الدعوى والمتولى لو ادعى صح ولا يمكن
انه متولى بنقل القاضي متوليا ثبت الوقفية ويسترد الثمن الدعوى بشرط استماع البيينة على الوقف لان
الوقف حق الله تعالى وهو التصديق بالغة الا ان يكون الموقوف مخصوصا ولم يدع لا يعطى من الغلة شيئا
ويصرف جميع الغلة الى الفقراء لان الشهادة قبلت بحق الفقراء فلا يظهر حكمه الا في حقهم وقيل
ينبغي ان يكون الموقوف على التفصيل لان الوقف على قوم باعياهم لا يقبل بدون الدعوى عند الكمال وان
كان على الفقراء او على مسجد عندهما يقبل وعند ابي ح لا يقبل والتفصيل المختار للفقهاء
يجل له حرم على الارض الوقف له عليها بوث وفي حوالها اشجار من الخلدان وغيره فباع ماله عليها من البيينة
واشجاره من رجل فتمر بالمشتري فيها زنا ثم تهدمت الابنية المشتراة المذكورة فبعد الانهدام تفر
المشتري الارض المذكورة الواقعة في الحرم المذكور وتكررها خالية ومعطاة لثلاثين عاما متوالية برزدها و
دفع عشر حاصلها الى الوقف فليس للموتى ان يأخذها من المشتري المنصر المذكور ويدفعها الى الغير فيضيعه في
يد رجل وضعة في يد آخر فادعى رجلان الضيعتين وقف عليه وقف جده على اولاده واولاده اولاده
الرجلين غاب في قام البيينة على الحاضر يكون الضيعتين وقفاً لثلاثين شهرا انهما كانا ملكا للواقف وتقعهما
جميعا وقفاً واحدا وذكر شرطه فانه يقضي القاضي على الحاضر يكون الضيعتين وقفاً لثلاثين شهرا انهما كانا ملكا للواقف وتقعهما
متفرقتين يقضي بوقفية الضيعة التي في يد الحاضر فيسبب اقراره لاحق له في حدود حده ثم ادعى انه وقف
علي وعلى اولاده في فقه احتلا المتأخرين وعرض العقد لومات عن وثيقة ففهموا التركة بينهم وبرا كل واحد منهم صاحب
عن جميع الدعوى ثم ادعى احد الورثة ديناً على الميت يصح دعواه فنهى رجل باع ضيعة ثم اقام البيينة ان كان
وقفها عليه وعلى اولاده لا يسمع للمتناقض لان ادعاءه على البيع اقرار منه بانها ملكة له فنهى

طلب الموقوف لو ادعى صح

طلب ان كان الوقف على قوم باعياهم لا يقبل بدون الدعوى عند الكمال وان كان على الفقراء او على مسجد عندهما يقبل وعند ابي ح لا يقبل والتفصيل المختار للفقهاء

طلب ان كان الوقف على قوم باعياهم لا يقبل بدون الدعوى عند الكمال وان كان على الفقراء او على مسجد عندهما يقبل وعند ابي ح لا يقبل والتفصيل المختار للفقهاء

دفع عشر حاصلها

لا يولى طرفي العقد الا اذا تقبلها من القاضي فيتم العقد باثنين عنيه خوضا ومسجدا خرب وتفرق
الناس عنه فللقاضي ان يصرف اوقافه الى مسجد آخر او خوض آخر المسجد اذا استغنى عنه الموقوف ولا يصلح
فيه او خربا حوله يعود الى صاحبه كما كان لكان حيا والى ورثته لكان ميتا وهذا قول ابي ح ومحمد
قال ابو يوسف بقي مسجد ابدا عنيه يجوز بيع مسجد عتيق خرب لا يعرف بانيه لاستعانة بتمنه في بناء المسجد
الجديد وجيز طالب القيم اهل المسجد لا يقرض من مال المسجد الا ما قام القاضي به فافرضه
ثم مات الامام مفسدا لا يضمن القيم فنيه وللقيم الاستدانة على الوقف لضرورة العمارة لا يقسم ذلك على
الموقوف عليهم فنيه حرب القرية وفيها مسجد لا يصلح فيه احد ولا يعرف بانيه وبني اهلها مسجدا آخر ثم
اجمعوا على بيعه واستعانوا بتمنه في ثمن المسجد الآخر لا بأس به اذا عرف بانيه ليس لهم ان يسعون وانما
يعود الى ملك الباني خلاصه ولو اخرج القيم الوقف ثم عزل ونصب آخر فقيل لا اجر للمعزول والا صح
انه المنصوب لان المعزول اجره للوقف لا لنفسه فنيه وللقاضي ان يقرض مال الغائب البيتم وقيل له ان يقرض
مال الوقف وكذا المتولى يقرضه بامر القاضي للخرانة المتولى اذا اقرض مافضل من الوقف صح اذا كان
احرز من الا مساك خلاصه غاب المعلم عن البلد اياما ثم رجع وطلب وظيفته فان خرج مسيرة سفر
ليس له طلب ما مضى كذا اذا خرج واقام خمسة عشر يوما ولا اقام اقل من ذلك لا يملك منه كطلب الزرق والوقوف
فهو غفور بانه ولو غاب المعلم عن البلد اياما ينبغي ان لا يؤخذ بيته اذا كانت غيبته شهر او ثلثة اشهر فاذا
زاد على ذلك جاز لغيره ان يأخذ بيته بجميع الفتاوى وقف له متولى ومشرط لا يكون للمشرط ان يصرف في مال
الوقف لان ذلك موقوف الى المتولى والمشرط ما موب الحفظ لا غير فنهى رجل ادعى حاربا في يد غيره انها
له ثم ادعى بعد ذلك انها لفلان وقفها عليه قالوا يسمع دعواه كما لو ادعى لنفسه اولا ثم ادعى لغيره وادعى انه
وكيله ولم ادعى اولا انه وقف ثم ادعى له لا يسمع دعواه كما لو ادعى لغيره اولا ثم ادعى لنفسه فنهى
اقراره لاحق له في حدود حده ثم ادعى انه وقف على وعلى اولاده في فقه احتلا المتأخرين فنيه قضى القاضي
بدخول اولاد البنات في الوقف على اولاد بعد مضي سنين لا يظهر حكمه الا في غلة المستقبل دون ما مضى
فنيه قيم الوقف اذا انفق من ماله على الوقف ليرجع غلته فله الرجوع وفي بعض النسخ ان شرط الرجوع له الرجوع
والا فلا وكذلك الوصي مع مال البيتم خزانة استقرض القيم لمصالح المسجد فهو على نفسه ليس للموتى ان يسبب
على الوقف للعمارة الا باذن القاضي فنيه مات المتولى ولجباث يدعون تسليم الغلة في حيوة ولا بيته لهم
فانهم يصدقون باليمين لا تكارهم الضمان عن الفتاوى وقف بين اخوين مات احدهما وبقي في يد آخر و
اولاد الميت ثم اتى اقام بيته على واحد من اولاد الاخ لئلا الوقف بطلنا بعد بطن والباقي غلبت الاولاد
واحد يقبل وتصر خصما عن الباقي ولو اقام اولاد الاخ بيته على الوقف مطلق عليك علينا فنيه
مدعى الوقف بطلنا بعد بطن اوبى وقف بين جماعة فلو احدى منهم او وكيل او على واحد منهم او على وكيل
الدعوى اذا كان الوقف واحدا لا يصح الدعوى على بعضهم ان كان الحدود في ايدي جميعهم ولا يصح القضاء
الا بغير ما في يد الحاضر فنيه اجتمع من مال المسجد في فليس للقيم ان يشتري به دارا للوقف ولو فصل ذلك
ووقف يكون وقفاً وتضمن افعي محمد بن سلمة بانه يجوز وهذا استحسان والقبيل الا يجوز وينبغي ان يشتري ويبيع
بامر الحاكم فنيه المستأجر في دار الوقف على الرجوع في الغلة فله الرجوع حانون وقف بني فيه ساكنة بلا
اذن متوليه وقال انفق كذا وكذا ولم يضر دفعه بينا في القديم رفعه وهو لا كان وما يضر رفعه فهو لا يري

لا يكون
طلب ان كان الوقف على قوم باعياهم لا يقبل بدون الدعوى عند الكمال وان كان على الفقراء او على مسجد عندهما يقبل وعند ابي ح لا يقبل والتفصيل المختار للفقهاء

طلب ان كان الوقف على قوم باعياهم لا يقبل بدون الدعوى عند الكمال وان كان على الفقراء او على مسجد عندهما يقبل وعند ابي ح لا يقبل والتفصيل المختار للفقهاء

طلب ان كان الوقف على قوم باعياهم لا يقبل بدون الدعوى عند الكمال وان كان على الفقراء او على مسجد عندهما يقبل وعند ابي ح لا يقبل والتفصيل المختار للفقهاء

طلب ان كان الوقف على قوم باعياهم لا يقبل بدون الدعوى عند الكمال وان كان على الفقراء او على مسجد عندهما يقبل وعند ابي ح لا يقبل والتفصيل المختار للفقهاء

طلب ان كان الوقف على قوم باعياهم لا يقبل بدون الدعوى عند الكمال وان كان على الفقراء او على مسجد عندهما يقبل وعند ابي ح لا يقبل والتفصيل المختار للفقهاء

طلب ان كان الوقف على قوم باعياهم لا يقبل بدون الدعوى عند الكمال وان كان على الفقراء او على مسجد عندهما يقبل وعند ابي ح لا يقبل والتفصيل المختار للفقهاء

طلب ان كان الوقف على قوم باعياهم لا يقبل بدون الدعوى عند الكمال وان كان على الفقراء او على مسجد عندهما يقبل وعند ابي ح لا يقبل والتفصيل المختار للفقهاء

طلب ان كان الوقف على قوم باعياهم لا يقبل بدون الدعوى عند الكمال وان كان على الفقراء او على مسجد عندهما يقبل وعند ابي ح لا يقبل والتفصيل المختار للفقهاء

طلب ان كان الوقف على قوم باعياهم لا يقبل بدون الدعوى عند الكمال وان كان على الفقراء او على مسجد عندهما يقبل وعند ابي ح لا يقبل والتفصيل المختار للفقهاء

صبيح ماله فليتر بص الى المثلث من تحت البناء ثم يأخذ ولا يكون بناء المستاجر فيه مانعا من صحة الا
من غير اذ لا بد له على كذا البناء حيث لا يملك رفعه ولو اصابه على المثلث لكان له الوقف ثم لا يجازى اقل
القيمين منزوعا او مبنيا فيه صحيح جامع للصحة غاب المتفق من الوقف ثم لا يجرى بحرم عليه اخذ المرسوم
بلا خلاف في الشهادة وان كان مساهمة وحضر وقت القسمة وقد اقام اكثر السنة محل اما في اليوم ثلث السنة
واخذ المرسوم كله ثم عزل ونص عليه يسترد منه حصته فاما يومه ويصرف الى العمان في وفي الصغر في
ان الارض التي في بين وقف فلان بشرائطه وان متوليه وبرهن وحكم بالوقفية ثم جاء اخر يدعي آخر يدعي
بانها له بطريق الملك سمع خلاف ما اذا برهن العبد على جلاله اعطاه وبرهن حكم له بد ثم ادعى آخر انه ملك
لا يسمع والقضاء بالعنف يكون قضاء على الكافة بخلاف الوقف قال القدر ربح لم يجد له رواية لكن افق السند
ابو الشجاع بهذا قال للملواني والسندي الوقف كالعنف في النقود على الكافة فلا يسمع له اذا صح بشرائطه لا
بزازية في الوقف الناحي اذا اجر الوقف او قيمه او وصي الوقف او القليج او امينه ثم قال قضت الغلة
فضاعت او فرقها على الموقوف عليه كذا قال القول له مع يمينه في الشرط الظاهرة لوجعل متولين في الوقف
ليس لاحدهما البيع غلة عند ابي ح ومحمد خلافا لابي يوسف كالوصية فيه جاء رجل وادعى لهذا وقف على
واحضرتا في خطوط العدول والقضاء الماضين وطلب من القاضي القضاء بذلك الصك لم يقض له بقبض
بذلك الصك لان القاضي لما يقضي الحق والحق بهي البينة او لا قرار ولما يصحح فلا يصحح لان الخطوط ما
يزور ويفعل وكذا لو كان على باب الخانوق لوح مفروض بوقفية الخانوق لا يجوز للقاضي ان يقضي بوقفية
ما لم يشهد المشهود بوقفية فصوله وشي . متولى المسجد اذا اخذ من غلات المسجدين من غير بيان لا يكون ضامنا
وقف القديم لا يعرف صحة ولا ضاده باعه الموقوف عليه بضرورة وقضى القاضي بصفحة البيع بنفذ اذا كان البائع
الواقف باعه الوارث لضرورة فالبيع باطل ولو قضى القاضي بصفحة هذا الكتاب فبطلت امام المسجد رفع الغلة وذهب
قبل مضي السنة لا يسترد منه غلة بعض السنة والعبرة بوقت الحصاد فان كان يوم في المسجد وقت الحصاد صح
كالجزية وموت الحاكم في خلال السنة وكذا حكم الطلبة في المدرسة بزازية لا يجوز الرجوع عن الوقف اذا كان سجلا
ولكن يجوز الرجوع عن الموقوف عليه بشرط كالمؤذن والمعلم اذا لم يكونوا اصل او في امرهما وان فجزر للواقف
الرجوع من هذا الشرط فخير القبايل رجل اجر ارضا وارثين ثم وقف قبل انقضاء المدة فان عند
خليفه يبيع وعند محمد لا يبيع لعدم صحة التليم اما على اصل ابي يوسف فالقبايل يبيع لانه يكون عناق العبد
او المستاجر فينفذ جواهر القبايل **كتاب البيع** البيع مبادلة المال بالمال بالتراضي من طرفين
وهو على اربعة انواع الاول بيع العين بالعين وهو للمقايضة سمي به في تساوي العوضين في العينية يقال لها
قبضان اي متساويان والثاني بيع الدين بالدين وهو التملك والثالث بيع العين بالدين وهو البيع نسبي و
الرابع البيع بالدين وهو الضرب من الكفاية **البيع** ثلثة بيع صحيح وهو المعروف فيما بين الناس وبيع فاسد فزول
لجماله او الشرط فيه وبيع باطل وهو مضايقة بالمال هو حرام اما البيع ولما في البيع الصحيح فان البيع
نفس العقد وفي البيع الفاسد يملك بالقبض وفي البيع الباطل لا يملك حال من خلة الفقه دفع له بايع
لخطة شي او دنانير لا يخذل خطه وقال له يملك تبعها فقال ما به يدينار فسكت المشتري ثم طلب منه الخطه
لما اخذها فقال البائع هذا دفع اليك ولم يجر بينهما بيع وذهب للمشتري في اخذ الخطه وقد
تغيرت فليس للبائع ان يبيع تبعها منه بل عليه ان يبيعها بالتمتع لا بملكه فبطلت بيعه رجل اشترى دارا فباعها قبل

مطالع الشفعة من الوقف ثم انما يجرى
عليها في المرسوم ان مساهمة وانما كان مساهمة
وهو وقت السنة وقواقام اكثر السنة
مطالع
امام لا يوم ثلث السنة واخذ المرسوم كله

ان الارض التي
تؤدى وقف

ابو الشجاع

مطالع وان كان في خطوط العدول وكذا
لو كان على باب الخانوق لوح مفروض

مطالع فان كان يوم في المسجد وقت الحصاد صح
وكذا في الجزية وموت الحاكم في خلال السنة وكذا حكم الطلبة في المدرسة بزازية

مطالع
مطالع
مطالع

مطالع فان كان يوم في المسجد وقت الحصاد صح
وكذا في الجزية وموت الحاكم في خلال السنة وكذا حكم الطلبة في المدرسة بزازية

القبض فهو جائز عند ابي ح وهو قول ابي يوسف وقال محمد بن زفر والشافعي لا يجوز ولا تجوز الدار قبل القبض
قبل هو على هذا الخلاف وقبل الاجاز لا يجوز بالاتفاق وعليه الفتوى جاز في الصغير اشترى منقولا وقبل قبضه
به دينه لا يصح بزازية رجل اشترى ارضا بجا بزازية ثم وقفها فان مات ولم يترك شيئا يباع الارض قال الفقيه ابو
الليث وبه نأخذ وهذا ثلثة فصول العنق والبيع والوقف فالعنق قبل القبض بنفذ بلا خلاف ويكون
قبضا والبيع لا يبيع قبل القبض عند محمد بلا توقف والوقف يتوقف بلا خلاف بين ابي يوسف ومحمد وكان
ابونصر محمد بن سلام يقول ينبغي ان يبطل الوقف ولا يتوقف كالباع ولكن فرق بينهما هلالا ووجه الفرق ان
الوقف شبه العنق بحيث انه يبطل بالشرط الفاسد ونسبه البيع من حيث انه يحتمل القبض بعد وقوع
فتشبهه بالعنق لا يبطل ونسبه البيع لا ينفذ فقلنا بالوقف من الزجر في الوقف رجل جاء الى رجل فباع
نوبا ودفع الى البائع دراهم واخذ النوب وافترا من غير بيع فبطلت بزازية جاز ذلك فان وقع القبض
بينهما بعد ذلك فمست الحاجة الى الشهادة قالوا ينبغي للشاهدين ان يشهدا انه دفع اليه دراهم وقبض
منه النوب ولا يشهدان على البيع الا اذا كان بينهما مقدمات يعلم الشهود ان الاخذ ولا عطاة كان على
البيع ولما قلنا في الذي وقعت عند المصونة يعتقد جواز البيع بالتراضي قاطبة . امي المديون بان يشتر
له ما عليه من الدين شيئا فاشترى يكون شركا لنفسه في قوله ابي ح لا لصاحب الدين خلافا لما في
خان في المضاربة . ومن البيع الموقوف بيع الصبي المحرم الذي يبيع الباع والشراء يتوقف بيعه
وشراؤه على اجازة والدع او وصيه او القاضي وكذا العنق والصبي المجنون اذا بلغ سفيها يوف
بيعه وشراؤه على اجازة الوصي او القاضي والصبي المحرم اذا بلغ سفيها يتوقف بيعه وشراؤه على
اجازة الوصي او القاضي فان كان في بيع الموقوف . اشترى بها بالحياد ونقد الزنوف فالشفعة بالحياد وهي
خسة مسائيل احد بها هذا والكا كفل بالحياد والزنوف يرجع بالحياد على الزنوف والثالث اشترى
بالحياد ونقد الزنوف ثم باعه مراجه فواس المال بالحياد والرابعة حلف ليقض حق الله
وعليه جيا د فقضاء الزنوف بر والحامسة على غربة جيا د فاخذها وانفقها ثم علم زيا فقضاء لا يرجع
عليه بالحياد الا في رواية عن ابي يوسف فبطلت في كتاب الشفعة . قضى دينه دراهم فقال الدين ان زنوف
فقال انفقها فان لم ترخ فرة ما الى فاخذها على هذا الوجه ولم ينفق له الرد بخلاف ما اذا اشترى جاز
فوجد عبدا فقال البائع اعرضها على البيع فان انفق البيع والارد لها على فلم ينفق البيع لا يملك امره بعد
العرض لان العرض دليل الرضا اشترى منه بدرهم بخارية ولقبه في بد آخر لا يقدر على الجارية اصل
مده ذهابه ويستوفى منه بكفيل ولو كان الدين مؤجلا فقضاء قبل حلول الاجل يحرم على القول قاطبة
وبزازية . واذا جاء المكاتب قبل حل الاجل فاني الموي ليقبل اجر على اخذ لان الاجل حق المكاتب فان
اسقط سقط ميسر الشري . المريض اذا باع ما يداوي الف درهم بخ مائة درهم من الاجبي ولا مال له سوا
يصير محبا ببقدر خم مائة درهم فينفذ للحياة بقدر الثلث ثم يقال للمشتري اما ان يبلغ الثمن الى تمام ثلثي
الالف ولا يرد شيئا من المبيع واما ان يفيض العقد وهذا اذا لم يكن على الميت دين ولكن كان على الميت دين
يحبط بماله فانه لا ينفذ مما بانه في حق الغرارة اصلا لا فيما زاد على الثلث ولا بقدر الثلث ولا يحتمل منه
الاغبين الفاخس ولا الغبن اليسير منه ان في حق الغرارة اصلا وفي حق الوارث يعتبر من الثلث
واذا باع عينا من اعيان ماله من واره عند ابي ح لا يبيع اصلا من غير اجازة با في الورثة سواء كان او

مطالع
مطالع

مطالع
مطالع

مطالع
مطالع

لم يحاب باع بمثل القيمة أو بأضعاف القيمة عندهما بمثل القيمة أو بأضعاف القيمة جاز وأورث اذا باع من
اعيان التركة من المورث الميراث بمثل القيمة فكذلك الجواز عند جنيته فان باع الميراث من وارثه شيئا
فجاء ذكره في شرح المأذون ان عدلهما لا يصح الجواز أصلاً أجاز الوارث او لم يجز وا يقال المشتري
انه ليس له التمسك بالتمام القيمة ولا يفسخ وفي الزيادة لنفس البيع من الوارث لا يصح من غير اجازة الوارث
عند ايج وعندهما لا يصح من غير اجازة الوارث والجواز مع الوارث لا يجوز الا باجازة الوارث وهو الصحيح
من اربعة شراخ شراخ لا سلام ان الميراث اذا اشترى شيئاً من ماله بمعاينة الشهود واعطاه الثمن كان جائزاً اذا
لم يكن فيه محاباة كما لو باع من اجنبي قال محمد ما ثبت بمعاينة فالوارث ولا جنيته في ذلك سعة وفي الزيادة
لم يذكر في هذه المسئلة خلافاً فهذه المسئلة دليل على جواز شرا الميراث من الوارث عند الكل تارة وان في
البيع وفي آخره ان اذا اشترى من رجل شيئاً ولم يقبضه حتى امره بالبيع بان يهبه مرفقاً فقبل ثم البيع وصار
المشتري قابضاً تارة وان كل تصرف صح بحجته لا يجوز قبضه لم يبطل تلك الحجة قطعاً كمن باع بالخيار ونفذ
التمتع في هذه الخيارات وعمل المتاجر الا جاز قبل استيفاء المنفعة أو قضى اليه اجنبي ديناً بلا امر الدين لا يمكن الاكثر
لا احتمال لنقص ثمنه وأجره وقضا عديدين وفي المشتري ان المديون يملك استرداده بزيادة في امر البائع ولو
سلعة بعشرين درهماً من الدراهم التي في بلدها وقبض السلعة ثم رخصت الدراهم ما فاجب عليه قال عليه
عشرون درهماً تارة وان في البيع باع الوصي عبداً فادعى المشتري عيباً ولا يبيته له يحلف الوصي على البتة
لو قيل على العلم لان العبد في يد الوصي فعلم بالعييب ان جاز الوكيل قبضه وعن الاوحد في بيع باع جاز
ثم المشتري باع من آخر ثم تلاه فظن انه حره بالاستحقاق المبطل والبائع الاخير ميت ولم يترك وارثاً ولا
وصياً ولا مالاً والبائع الاول حتى نص القاضى عن الاخير وصياً فبيع المشتري عليه وهو على الاول ماله التام
اخر النظر اشتري سويقاً على البائع لثمن من اليمن وقباضا المشتري بنظر اليه فظهر انه ثمن نصف من
جاز البيع ولا خيار للمشتري لان هذا مما يعرف بالعيان فاذا عاينه انقضى الغرر وكذا لو اشترى صاعاً
عليه انه مخد من كذا جرح من الدهن ثم ظهر انه اخذ اقل من ذلك والمشتري ينظر الى الصابون وقت الشراء
وكذا لو اشترى قميصاً على انه اخذ من عشرة اذرع وهو ينظر اليه فاذا هو مربعة جاز البيع لا خيار
للمشتري لما قلنا فاضحاً بزيادة ولو اشترى جارية بثوب بعينه فوجد بالجارية عيباً وقد استهلك البائع فا
ردها واخذ قيمة الثوب لان الثوب ليس من ذوات الامثال وقد لزمه رد عيبه حين رد عليه الجارية فا
تعذر رده بالاستهلاك يلزم قيمته كما في الغصبت شح البسط ولو باع داراً وسلمها اليه المشتري وفيها قنديل
مناع للبائع لم يكن ذلك تسليمًا حتى يملكها فارغة ولن ادفع المتاع عند المشتري واذن للمشتري قبض الدار
والمناع جميعاً صح التسليم لان الكل صار في يد المشتري فاضحاً كذلك تارة وان ولو آجرها قبل القبض فالبائع
او غيره لا يجوز عند الكل فاضحاً وان اشترى ديناراً بعشرة دراهم وتبايعا ثم جاءه ببيع الدينار بدينارين
وقال وجدته في تلك الدراهم وانكر المشتري لبيكون هذه الدراهم من دراهم هذه المسئلة على وجوه اما ان آخر
بائع الدينار قبل ذلك قبضت الجارية او قال قبضت حتى او قال قبضت من المال او قال استوفيت الدراهم او قال
قبضت الدراهم ولم يرد عليه في الاول والثاني والاربع لا يصح عوي بايع الدينار حتى لا يتخلف المشتري عليه ذلك
والمأذون الخامس وهو قال قبضت الدراهم فالقول لبائع الدينار وعلى مشتري الدينار البتة على انه اعطى الجارية
استحساناً وكذلك الجواب في الوجه السادس وهو اذا قال باع الدينار قبضت ولم يرد على هذا وتوقال جاز

علا يصح

داد

مطلوع باع جارية على المشتري عيباً ولا يبيته
نظمه في حقه والبايع الاخير ميت ولم يترك وارثاً
ولا وصياً ولا مالاً

مطلوع باع جارية على المشتري عيباً ولا يبيته
نظمه في حقه والبايع الاخير ميت ولم يترك وارثاً
ولا وصياً ولا مالاً

مطلوع باع جارية على المشتري عيباً ولا يبيته
نظمه في حقه والبايع الاخير ميت ولم يترك وارثاً
ولا وصياً ولا مالاً

سوقه او وصياً لا شك ان لا يقبل قوله في الوجه الرابع وكذلك في الوجه الخامس لا يقبل قوله في الوجه
السادس يقبل قوله تارة وان في الفهر والمبايع جاز لم يبق عليه شيء ولو دفع بالتمتع بها
او قبل به كقبول لا يسقط حق الحبس للبائع ولزكان الثمن مؤجلاً فلا يشتري قبض البيع قبل نقد الثمن ويجز
اشترى شيئاً في سجن فاستحققه القاضي بالاستحقاق فخرج المشتري على البائع بالثمن قد دفع اليه الثمن من غير
الزام التمسك اياه فللبائع ليرجع بالثمن على البائع وهذا مذهبنا وعليه الفتوى وعندنا لا يرجع الا بالزام
القاضي هكذا ذكر هذه المسئلة في شرح جامع الجواهر الفقهاء باع ابراهيم كذا مئاة ووزنه عليه وقبضه ثم جاء
بعد عنه وقال وجدته ناقصاً فان كان اقره بقبضه كذا مئاة فلا شيء عليه ولا يسترد حصته النقصان من الثمن
اذا لم يكن نقصان لهواء ولا لتفاوت الوزنين منتهى باع ابراهيم ووزنه في وقت البيع وقبض المشتري ثم
وجد ناقصاً ان كان على الهواء او بعد ما يكون بين الوزنين لا شيء على البائع ولزكان اكثر فعلى البائع اذا لم
يسبق من المشتري او لم يقبل كذا مئاة فانه الفتاوى ولو قال جميع ما ملكه بعت من فلان كان البيع فاسداً
فاضحاً البائع بشرط الخيار للبائع اذا اهلكه بد المشتري في مدة الخيار بهلك بالقيمة الا بالتمتع لو كان الخيار للمشتري
فهلك في يده يملك الثمن وكذا لو دخل عليه البيع يلزمه جميع الثمن عمداً ويدخل الغرر في بيع الغرر ولا
يدخل السرج ولو قبله الا بالتصديق قبل بدخله عليه والخيار لو موكله بدخل الاكاف والبرهمة ولو غير موكله
لا يدخل ويدخل الزام في بيع البعير بزيادة ولو باع منزله الكاين او شيئاً من المنقولات في بلد آخر من زيد يلزم
لشريك المشتري بقبضه خصوصاً ليقبضه ولا لموكله وانما كلفه شيء باع داراً تارة ثم باعها المشتري من البائع
قبل نقد الثمن باقل من الثمن الاول بيعاً جائزاً لا يجوز بزيادة اشترى منقولة وقبل قبضه قضى به دينه لا يصح
ولو تصدق المشتري بالمنقول المشتري والمتاجر بالاجر او بدل الصلح عن عوي العين لا يجوز عند الثاني
خلافاً لمحمد ولو وهبه من آخر وامر بالقبض فقبضه جاز في المنقول والعقار بخلاف البيع وكذا لو وهبه من
آخر وامر بالقبض فقبضه وفي التجرد وهكذا تصدق او وهب او افترض مبيعاً لم يجز عند الثاني واجازة اشترا
قبل القبض لا يجوز عقاراً او منقولة وليس له بالقبض وقال لا يجوز الرهن والقرض والصدقة لغير البائع وكذا
الوصية لغيره ولو وهبه للبائع او وهبه لغيره باع او تزوج الجارية المشتراة قبل القبض يجوز ولو وقف قبل
نقد الثمن والقبض توقف الامر ليقبضه وادى الثمن صح ولو مات ولم يترك ماله يباع الوقف ولا يغني المشتري
او دبر جان وسقط حق حبس ولو كانت قبض البائع الحبس فان ادى المشتري الثمن فله الكتابة ولو
اعتقه المشتري قبل قبضه ونقد الثمن وهو مفسد لم يملك البائع سعاية العبد عند ما خلا المهرهون ولزكان الوارث
مطالب باع كويحز ولزكان المشتري اجنبياً وامر بالقبض فقبضه صح بزيادة **الفصل الرابع في البيع الباطل**
الفاسد والموقوف **البيع** الذي لا يجوز ثلثة انواع باطل وموقوف وفاسد الباطل لا يجوز بحال وله صور
بيع الدم والخنزير المسلم والمدبر والاتب والسم في اللبن والدهن في السمسم اشباه ذلك لا الموقوف منها
بيع مال الغير بيع العبد المحرور والوصي المحرور ونحوهما فانها يتوقف على اجازة ابيه ووصيه ومولا
والا فاسد فانواع منها جرمالة البيع ومنها لا يكون البيع محرراً او ثمة كالباع بالخمر ومنها لا يشترط شرطاً
فاسداً وفي البيع الفاسد اذا وصل المبيع اليه البائع باي وجه وصل يفسخ البيع خزائنه الفتاوى ولو اشترى
كرواً ثم استحق له ليطالب الغلة بخلاف الطاحونة حيث لا يطل الغلة لانه ليس بجزءه البيع بل حصل فعله
منها هو الفتاوى والاكره يمنع نفوذ البيع بجميع الفتاوى بيع الاتق لا يجوز فان ظن وسلم اليه المشتري يعود

مطلوع باع جارية على المشتري عيباً ولا يبيته
نظمه في حقه والبايع الاخير ميت ولم يترك وارثاً
ولا وصياً ولا مالاً

الجواز ولما امتنع اما الباع عن التسليم ولا المشتري عن القبض جبر عليه ولا يحتاج الى بيع جديد فلو
اخذ رجل وباعه المولى منه جاز فلو باعه من رجل ليس عنده وهو يعلم مكانه لم يجز وعن ابي يوسف يجوز ولو
اخذ الفقيه ثم باعه المولى جاز منه ولا يجزى للمعبد الا بقا طالت ذكرا بعد الفقه ومسكتة وفي الفتا
باعه بعدا حبس اشهر ويدفع الثمن الى صاحبه اذا وصفه بصفة وعلامة ويسكن في بيعة البيع تاتا فان وفي
الملك طائفة لا يعلم له وارث فباع الفاضل ان يجوز ولو ظهر الوارث فالباع جاز تاتا فان وفي بيعه وجامع القصور
وبيع المنقول قبل قبضه من الباع والاجنبي الاجوز الا في العقار بزمانه وقاية ولو انقضى البيع قبل التسليم لو باع عسيلة
فحضر قبل القبض وينفع البيع ويفسد وجيز الاشياء التي على ظهر الدابة كالخيل والحمير والخطبة والبطيخ
يجوز الحبل الى منزل المشتري والتي لا على الدابة كالصبرة شرط الحبل الى المنزل يفسد بزمانه باع على ان
البناء من اخر فاذا هو من لبن يفسد باع البني على ان ثوب هروي او البخاري على ان ثوب سيبوري او
العمامة السمرقندي على انها شاربستانه فان خلاه فسد اشتراها على انها مولد الكوفة فبان مولد البصرة
غلاما او جارية على انها تركي فبان هندية او رومانية رجح بالنقصان باع على الله صبيغ بزعفران فاذا هو صبيغ
فسد اشتري فربما على ان يحمل رجح او بغيره على ان خراساني فاذا هو غير روم اشتري على انها تحض فاذا لا تحض
بره ها اشتري جارية على انها بكر فعلم عدم البكارة بقول الباع خيرا المشتري ولتعد الرجع بخصه البكارة
ولن اختلاف في البكارة بعد القبض وادعى المشتري عدمها والباع سلمها بكرا فزال عندك تجلف لعدا
وسلمها بكرا وفي كتاب الاحتسان وضع المسئلة فيما اذا ادعى الباع بكارتها في الحال وقال يريها قبل القبض
وبعد فان قلن بكرا لزم المشتري بالاحلف الباع وكفيل لزم الباع بكنوله والامتحان ببيض الحامة او الذكر
لكن بحث ببيض الحامة المقررة فان كان حاضرة النساء اللاتي لا يوثق بهن لزم المشتري بلايين الباع حتى
من يثق بهن بزمانه اشتري بقره على انها حلو او يكون قال الطحاوي لا يجوز البيع به بغير بعض الشارع و
قال الكوفي يجوز البيع وروى الحسن عن ابي جاز ان كان اشتري كلبا على ان صوبه او راع وبه اخذ الفقيه
ابو الليث وعليه الفتوى اشتري جارية على انها ذات لبن اختلف للشارح فيه قال الفقيه ابو جعفر الشراييز
كما لو اشتري انها حاضرة وبالفارسية داي وقال صدره بيد وعليه الفتوى باع جارية على انها برى من الحبل جاز
ولباع على انها حامل قال الفقيه ابو جعفر لكان الشرط قبل الباع جاز ولو كان من قبل المشتري لا يجوز الا ان
يظهر المشتري انه يحتاج الى الظهور في الفتاوى لان الشرط اذا كان من قبل المشتري كان مقصودا بالزمان
وانها موهومة فسد البيع فاقضها باع جارية على انها مغنية جاز ولا ترد سواء كانت تغني لولا تغني ولو اشتري
على انها مغنية الباع فاسد عند ابي محمد وبيع المزدحم قبل ان يبرهنه المشتري يجوز وفي المكيل والموزون لا يجوز
وفي العددي مثل الجوز والبض لا يجوز عند ابي جاز كالمكيل وعند ابي يوسف يجوز كالمزدحم الواجب الباع
القيمة اذا كان الباع مذكورا والمثل اذا كان مثليا هذا اذا هلك عند المشتري او ملكه المشتري
خلافه الفتاوى كالباع شاة على انها حامل فسد البيع لان الولد زيادة مرغوبة وانها موهومة لا بد من وجودها
فلا يجوز ولو باع عبدا على انها حرة جاز الباع لانه شرط وصفه غويا بغير وجوده ولو باع جارية على
برنية من الحبل جاز فاقضها اشتري قصيلا ولم يقضه حتى صار جذا بطل الباع عند الامام وقال لا يبطل بزمان
رجل قال بعت نصيب من الدار بكذا جاز اذا علم المشتري نصيب الدار ولم يعلم به الباع لكن بشرط
تصدق الباع فيما يقول ولا يعلم المشتري نصيب الدار لا يجوز في كل شيء محمد علم الباع او لم يعلم غنية

مطل
انسان قال لرجل اشترى في قاضي عند فاشتراه
فاذا هو صبيغ فبان هندية او رومانية رجح بالنقصان باع على الله صبيغ بزعفران فاذا هو صبيغ
فسد اشتري فربما على ان يحمل رجح او بغيره على ان خراساني فاذا هو غير روم اشتري على انها تحض فاذا لا تحض
بره ها اشتري جارية على انها بكر فعلم عدم البكارة بقول الباع خيرا المشتري ولتعد الرجع بخصه البكارة

مطل
انسان قال لرجل اشترى في قاضي عند فاشتراه
فاذا هو صبيغ فبان هندية او رومانية رجح بالنقصان باع على الله صبيغ بزعفران فاذا هو صبيغ
فسد اشتري فربما على ان يحمل رجح او بغيره على ان خراساني فاذا هو غير روم اشتري على انها تحض فاذا لا تحض
بره ها اشتري جارية على انها بكر فعلم عدم البكارة بقول الباع خيرا المشتري ولتعد الرجع بخصه البكارة

مطل
انسان قال لرجل اشترى في قاضي عند فاشتراه
فاذا هو صبيغ فبان هندية او رومانية رجح بالنقصان باع على الله صبيغ بزعفران فاذا هو صبيغ
فسد اشتري فربما على ان يحمل رجح او بغيره على ان خراساني فاذا هو غير روم اشتري على انها تحض فاذا لا تحض
بره ها اشتري جارية على انها بكر فعلم عدم البكارة بقول الباع خيرا المشتري ولتعد الرجع بخصه البكارة

مطل
انسان قال لرجل اشترى في قاضي عند فاشتراه
فاذا هو صبيغ فبان هندية او رومانية رجح بالنقصان باع على الله صبيغ بزعفران فاذا هو صبيغ
فسد اشتري فربما على ان يحمل رجح او بغيره على ان خراساني فاذا هو غير روم اشتري على انها تحض فاذا لا تحض
بره ها اشتري جارية على انها بكر فعلم عدم البكارة بقول الباع خيرا المشتري ولتعد الرجع بخصه البكارة

مطل
انسان قال لرجل اشترى في قاضي عند فاشتراه
فاذا هو صبيغ فبان هندية او رومانية رجح بالنقصان باع على الله صبيغ بزعفران فاذا هو صبيغ
فسد اشتري فربما على ان يحمل رجح او بغيره على ان خراساني فاذا هو غير روم اشتري على انها تحض فاذا لا تحض
بره ها اشتري جارية على انها بكر فعلم عدم البكارة بقول الباع خيرا المشتري ولتعد الرجع بخصه البكارة

مطل
انسان قال لرجل اشترى في قاضي عند فاشتراه
فاذا هو صبيغ فبان هندية او رومانية رجح بالنقصان باع على الله صبيغ بزعفران فاذا هو صبيغ
فسد اشتري فربما على ان يحمل رجح او بغيره على ان خراساني فاذا هو غير روم اشتري على انها تحض فاذا لا تحض
بره ها اشتري جارية على انها بكر فعلم عدم البكارة بقول الباع خيرا المشتري ولتعد الرجع بخصه البكارة

المدبر قد
ان يذبح ط

مطل
انسان قال لرجل اشترى في قاضي عند فاشتراه
فاذا هو صبيغ فبان هندية او رومانية رجح بالنقصان باع على الله صبيغ بزعفران فاذا هو صبيغ
فسد اشتري فربما على ان يحمل رجح او بغيره على ان خراساني فاذا هو غير روم اشتري على انها تحض فاذا لا تحض
بره ها اشتري جارية على انها بكر فعلم عدم البكارة بقول الباع خيرا المشتري ولتعد الرجع بخصه البكارة

الشرع

شاذ

نزع بين رجلين في ارض بينهما او حايط بينهما وعليهما ثم فباع احدهما نصيبه من الزرع والحيا
مع ارضه او من الشجر وان باع نصيبه الحايط والتم بغير ارضه ونخله من اجنبي لا يجوز وكذا من نزل كرم او
مطبخة بينهما لا يجوز ولو رضى شريكه وكذا لو كان كله له فباع نصفه من رجل لم يجز وان باع نصيبه من شريكه
في رواية لا يجوز وهو المختار وفيه وذكر في الفتاوى الصكر بناء بين رجلين باع احدهما نصيبه اجنبي بغير اذن
شريكه لم يجز وكذا الشجر والزرع والرباع من شريكه جاز فصول استروشي بناء بينهما باع احدهما قطعه من ارضي
بلا اذن شريكه يجوز بزمانه رجل اشترى رطله من البقول او قنار او شيئا ينمو ساعة فباعه لا يجوز فاحس
رجل في ارضه حشيش فباعه ان كان الحشيش نبت باينانه بان سقاها لاجل الحشيش جاز الباع كما لو اخذ حشيشا
في الماء ثم باعها وهو يوقد على صيد ان كان الحشيش نبت بغيره لا يجوز لانه ليس بمملوك بل هو مباح يجوز لغيره ان
ياخذ رجل باع نزعاً وهو يوقل ان باع على ان يقطعه او يرسل دابته فيه جاز الباع ولا يبرك على شريكه حتى يبرك
لا يجوز وكذا الرطله والبقول فاقطع ولرباع ما هو غيب في الارض كالحجر والبصل والبصل الزعفران والتوم والكم
والفجل ان باع بعدا التي في الارض قبل النيات لو نبت الا ان غير معلوم لا يجوز الباع فان باع بعدا نبت نباتا
معلوما يعلم وجوده تحت الارض يجوز الباع ويكفي شيئا لم ير عند ابي حنيفة فاحس اشتري جارية فولدت
او شجرة فانمرت والتمار عليها واشتري الرجل والولد في يد المشتري يتبعها الولد والثمره ولو اكتسبت الجارية
او وهبها ياخذها المستحق مع الاكتمال بزمانه ويبطل مع لم الولد والمدبر والمكاتب الباع الباطل الا ان
المبيع للمشتري ولو انقضى به قبضه ويكفي المبيع امانة لان العقد لما اعتبر صارا المبيع مقبوضا باذن الباع فيكون
امانة في يد المشتري ثم جمع رجل اشترى عبدا شرا فاسدا وقبضه واكتسب العبد كسبا عند المشتري ثم رده
رد الكسبة لانه حق الباع على الفتاوى باع جارية عليها قلب وفرط ولم يشترط دخوله وانكر الباع لا يدخل
الحلي في البيع فان سلم بالحلي او سكت عطلها وهو يراها كان لها وفي بيع العبد والجارية يلزم الباع من الكسب
قد شرط العورة ولنبيع وعليه ثابته بل لكان ثابته مثله او مثله لا اشياء التي يكون عليها للعرض وللبيع
ثابته العرض وعليه يعطى ثابته المثل ولا يكون للمثلي قط من الثمن باع بالتقديركذا وبالثمن بكذا ولا شيء بكذا ولا
شهرين بكذا فسد باع وسكت عن الثمن على ان النصل قبض في قول الشافعي ومحمد كانه البيعة الفاسدة ولو قال
بعت بغير ثمن ليصح اصلا بزمانه قال الباع هو كالباع هو كالباع فقال المشتري قبلت بالبيع لا يصح لان البيع
الاول قد بطل بالرجوع عنه ولو قال قبلك البيعين بثمنه الا ان فهو قوله قبلت البيعين لانه الا ان فكانت رايي
التمن الفأ فالباع بالخيار ان شاء قبلها او ردّها في المجلس بزمانه ولو قال الباع بعت منك هذا العبد درهم
فقال المشتري اشتريت بالدرهم ذكر في النوادر انه ينقصد الباع بالدرهم والا فلا خري زيادة في الثمن ان كان
الباع صحيح ولو ابتدأ المشتري فقال اشتريت منك هذا العبد بالفي درهم فقال الباع بعت بالدرهم كان ذلك
لا حدي الا لغير قنينة ولو شهدوا على الشراء ونقد الثمن ولم يذكروا القبض ولا التسليم ولا مكيل للمشتري لا يصح
ولا تقبل الشهادة رجل ادعى على آخر الف درهم ثمن جارية باعها منه ولم يذكر التسليم الجارية ولا قبضها لا يصح
الدعوى فلا حرج ولو ان رجل اشترى جارية على انها بكر فظن المشتري انها ثيب فبات القاضي يريها النساء فان
فلن هي بكر فلا سبيل للمشتري على الباع ولا ثمن انما تثبت بوجوه الخصومة على الباع فيحلف بالله لقد بعته منه وسلمتها
اليه وهي بكر فان حلف فلا شيء عليه ولا ثمن لكان المشتري ادعى الجارية المشتراة عبدا وهو في موضع
لا ينظر اليه الا النساء مثل الرقعة والقولا وغيره لكان القاضي يريها النساء فان قلن هذا العبد فبان

في رواية يجوز

والشليم

تجارة

يفيد

مطل
انسان قال لرجل اشترى في قاضي عند فاشتراه
فاذا هو صبيغ فبان هندية او رومانية رجح بالنقصان باع على الله صبيغ بزعفران فاذا هو صبيغ
فسد اشتري فربما على ان يحمل رجح او بغيره على ان خراساني فاذا هو غير روم اشتري على انها تحض فاذا لا تحض
بره ها اشتري جارية على انها بكر فعلم عدم البكارة بقول الباع خيرا المشتري ولتعد الرجع بخصه البكارة

نزع

كان بعد القبض اتفقوا انه لا يرد القاضي يقولون ما لم يحلف البائع وان كان قبل القبض اختلعا
فيه قال ابو يوسف يرد من غير بين البائع وقال محمد بن اسود ولا يرد حتى يحلف البائع قال محمد بن اسود
وروي عن محمد بن اسود ما ذكر صاحب الكتاب من كتابه في القضاة انما لا يرد حتى يحلف البائع قال محمد بن اسود
اراهما النساء فان قلن ليس بها حمل فلا سبيل للمشتري عليه ولكن انما حامل يحلف البائع بالله لقد
منه وسلكها اليه وما بها هذا الحمل ثم ذكر الخصا وقال اصحابنا لا احلف البائع على ذلك فان المراد
لا تحلف حقيقة لئلا يحمل فكيف يعرفها من غير ما عليه سبط بين شريكين باع احدهما نصيبه بدون
برضا شريكه لا يجوز ولو كان لواحد فباع قبل ان يخرج الخرج بهذا اللفظ ابن خنيزار اذا رآه بائع
فروختم يجوز والبائع على ثمن البطيخ دون ما يخرج من الخرجة ثم ما يخرج من الخرجة يخرج على ملكه ولو
اراد ان يتركه في الارض ويكون له الولاية الشرعية فالحيلة للمشتري الخسيس والشجار البطيخ ببعض الثمن
ويستاجر الارض ببعض الثمن من حصة الارض ايا ما معلومة خلاصة باع وقال ابن ابي عمير وهو ابن اثني
عشر سنة ثم قال كنت غير بالغ لا بلغت الى جوده ولو كان اقل من اثني عشر بصدق واقل مدة تصد
فيها الصغيرة في قولنا اني بالغه تسعة سنين بانه يسع . رجل باع حمارا من آخر فالحق ان
فاراد المشتري ان يرجع بالثمن فقامت البائع ولم يبق منه وارث فالقاضي يصيب وصيا ليرجع عليه
عماديه . ظهر المشتراة ومات البائع لاعتن وارث وتركه وباع البائع قائم نصيبه عن البائع الثاني
وصيا فخرج المشتري عليه وهو خاصم البائع الاول بركته في الدعوى . جاء البائع الى المشتري فامر المشتري الى ابا
ليرجع في الماء فطرحه صار فابصارا . والمقبوض على سوم الشراء انما يضمن في كان الثمن مسمي على عليه الفتوى
برأيه . لا يزوج سلعة بالحلف بكلام من صدره حلف اى قسم شح . انعقاد اسم للعرصة المبنية للصغيرة
اسم للعرض لا غير من جامع الفتوى . والصحاح العروض الا منعوبة التي لا بد لها كبل ولا وزن ولا يكون حيوانا ولا عقلا
شرح مجمع الشرح في البيع على وجه شرط يقتضي العقد فلو كان في شرط تسليم البائع او الثمن او التاجيل او الحار او
لا يفسد العقد بشرط يقتضي المنفعة وانه لا يلزم فيه منفعة البائع او المشتري او المعقود عليه بان يشرى
عبدا على ان لا يبيعه او على ان يشرى جارية على ان يخذلها ام ولد او يدبرها لا يجوز العقد وفي شرط العتق
ينقلب البيع جائزا ويجعل الثمن عند اوج دون القيمة وعندها يجب القيمة وكذا لو كان في الشرط منفعة لاحد العاقدين ولو
شرط شرط فيه ضرر بخوان شرط لا يفسد اجنبيا الفقه هم او اشترى ثوبا على ان لا يبيعه ابدا لا يفسد العقد ولو شرط
شرط ليس فيه منفعة لا يفسد العقد كما روي عن ابي جعفر ومحمد وعائى يوسف البيع فاسد فانه القاطع . ولو قال انك انقذت
في اربعة ايام فلا بيع بيننا قال بطيخ سدا في هذا في معنى الخيار حيث لا يقصود منهما التفكير وشرط فوق ذلك ففسد
هذا ولو قال اية ثلثة ايام اجزاه اى ذلك البيع وقال زفر الجوزي . ولو قال بعثتك بالف فان لم تأتني بالثمن في
سنة فلا بيع بيني وبينك وهذا فاسد فان شرط الى اربعة ايام فقال له ان تأتني بالثمن في اربعة ايام فلا بيع بيني وبينك
لا يجوز فلو قال اية ثلثة ايام جاز استحسانا خلاصة . بعث على ان يذهب لك الثمن كذا لا يبيعه ولو على ان يخط من ثلثة كذا
جاز لان الخط يلحق باصل العقد لا الهية باع بشرط ان يدفع البيع قبل ان يفسد البيع لانه لا يقتضي العقد باع عبدا
على ان يسم الثمن في بداخر والتمويل فسد اشترى جارية على ان لا يطاها قال ابو جعفر ففسد البيع فيها وقال محمد بن اسود
قال ابو يوسف بشرط الوطى جاز ويترك الوطى جاز اشترى سكر على ان يعطى البائع من فلان جاز غاييا كان فلا يوا
حاضر بل يخط . قال محمد بن اسود واذا اشترى الرجل آخر عبدا على ان يخطه فابعد جاز ولو فسد المشتري

مطلوب وان ادعى المشتري ان كان باع حبل

مطلوب وان ادعى المشتري ان كان باع حبل

مطلوب وان ادعى المشتري ان كان باع حبل

مطلوب وان ادعى المشتري ان كان باع حبل

مطلوب وان ادعى المشتري ان كان باع حبل

فوج كاتبا او خبازا على ادنى ما يطلق عليه الاسم لا يكون له حق الرد لوجوه الشروط فان المشتري يطلق
العقد ادنى ما يطلق عليه الاسم لا الهية في الجودة ومعناه لا يفعل من ذلك ادنى ما يسمى الفا على به خبازا او
كاتبا ولو جرد لا يحسن الكتابة والخبر معناه انه لا يعرف من ذلك مقدار ما يسمى الفا على كاتبا او خبازا
كان للمشتري الرد فان امتنع الرد بسبب لا سببا . رجع البائع على المشتري بحضنه من الثمن فيقوم العبد كاتبا
لو خبازا على ادنى ما يطلق عليه الاسم اذ هو المشتري بالشرط ويقوم غير كاتبا خبازا فينظر في تفاوت ما بين ذلك
تفاوتا . اشترى جارية على ان يخطها فسد عند الامام ومحمد بن اسود . اشترى جارية على ان يخطها فسد عند
وجه اظهار العبد بغير البيع لان هذا بيع شرط البراءة عيب فلا عيب فصار كالبائع بشرط البراءة عن عيب
آخر فان وجدها لا تغني لا خيال لثلاثة الغناء في الجوار عيب فصار كالبائع بشرط البراءة عن عيب
فابعد فاسد لان النغنية محظورة كونهما لو افسطها في البيع بوجوبه . **الفصل الثاني في البيع بالبراءة**
وعنه الا باق والسرة والبول في الفراش عيب للصغير لان الصغير يعقل ولكن لا يعقل لا يكون عيبا فان فعل
ذلك عند البائع في الصغير ثم فعل عند المشتري في الصغير وكلما في الكبر فليحق الرد ولا فعل عند البائع في الصغير
ثم فعل عند المشتري في الكبر لا يرد ولو جرد عند البائع ولم يجرد عند المشتري ثانيا فالتصحيح لا يرد به العبد ثانيا
عند المشتري الا انه لو جرد عند البائع في الصغير ثم جرد عند المشتري في الكبر له حق الرد . واذا رقب صغير
يعقل او بال في الفراش او باق عند البائع ثم عند المشتري بغير وجه فسد لا فعال عند المشتري رده قيد بقوله يعقل
لانه لئلا يصغر لا يعقل لا بعد هذه الافعال عيبا وحده عدم عقله هنا لا ياكل ولا يشرب وحده وقيد
عند البائع ثم عند المشتري لانه لو وجد عند البائع ولم يوجد عند المشتري او بالعكس لا يرد . وشروط المعاوضة
عند المشتري في كل عيب لا في الزنا ولا في الخوف البضاعة عند الثابت . وقيل لكان ساعده فلو كان بواحدة فلو
فلا وقيل المطلق عيبا لا فلا . اشترى عبدا فابعد ثم وجد . ولم يبق عند بائعه فسد الدية . اشترى عبدا
فابعد القبض ففسد له مع البائع حتى يحضر العبد منه . والاباق من البهائم الى القرية او في البهائم الى القرية
بنار . قول المشتري ليس عيبا بل يقرر بانتهاء العيب حتى لو وجد عيبا كان له ان يرد ولو عين فقال
بابق كان اقرارا بانتهاء الاباق . اشترى جارية امته طهرا لا يرد بها ما لم يدع ارتفاع الحيز بالداء او الجمل
والرجوع الى الاطباء في الداء ويشترط اثنان وفي الجمل اية النساء ويكتفي بالواحد وارتفاع الحيز لا بد منه
السبب ليس بعيب فلو ادعى سبب الجمل عيبا ورواية في رواية لكان من وقت شراء الجارية اربعة اشهر عشر ايام
يسمع الدعوى . ولان اقل ذلك لا وفي رواية شهران وخمسة ايام وعلمه عمل الناس لو ادعى انها من تفعة الحيز عند
البائع يسمع في الحال ولو اقام البينة على انها من تفعة الحيز عند البائع لا يقبل لان الاقطاع لا يقع عليه
اخرت امرأة انها الحبيلى وامرأة او اكثر لا جمل تحت الخضوع ولا يقبل قول تلك المرأة على عيب الجمل
يثبت بقول النساء ولا ترد بقولهن . ارتفاع الحيز عيبا دناه شهر واحد ايا ارتفاع هذا العقد في بد الشتر
كان له ليرد . ان ثبت انه كان عند البائع ان ادعى ارتفاع الحيز سبب الجمل لكان من وقت الشراء ثلثة اشهر او اكثر
يسمع دعواه . ولان اقل كذا روي عن ابي يوسف وعن ابي جعفر سنتان وعنده رواية شهران وخمسة ايام وعلمه
عمل الناس اليوم مجمع . اشترى على ان يخطه فسد البائع لم يجد كبرا . وقال البائع كانت كبرا فالفعل للبائع
لم يقبضها حتى اختلفا نظر البهائم النساء ولم يمتد بقولهن بل يمين . ولم يكن عند القاضي من ثمن ثمة ولا يخط
البائع منه . ولو اشترى جارية على ان يخطه ثم قال ثيبك القاضي يريها النساء فان قلن هي كبر كان القول قول

مطلوب وان ادعى المشتري ان كان باع حبل

مطلوب وان ادعى المشتري ان كان باع حبل

مطلوب وان ادعى المشتري ان كان باع حبل

مطلوب وان ادعى المشتري ان كان باع حبل

مطلوب وان ادعى المشتري ان كان باع حبل

مطلوب وان ادعى المشتري ان كان باع حبل

البايع ولا يمين عليه ولم يكن هي ثيب كان القول قول البايع مع يمينه ولو طهرها المشتري فعلم بالوطي فان
زايها كما علم انها ليست بكر بلا يمين ولا لغيره الجارية هكذا ذكر الشيخ الامام ابو القاسم وعند أبي يوسف
انه يرد ما بشهادة النساء **عنه** اذا اشترط العذرة في الشراء فوجدها زانية العذرة فله الرد لانه عيب
الزنى عيب وامرأة رتقاء اذا لم يكن لها خرق الا بالميل وكذا القرن والقرن هي المرأة التي يفرجها مانع يمنع
مسلك العصبية **عنه** ولو كان العيب يعرف بقول النساء فالتقاء يرى النساء ويقبل قول النساء في حق
الخصومة على البايع واليمين لا في حق الرد والمأة الواحدة في هذا البايعي فستان احوط كتاب في النكاح
وما كان باطنا في الجوارى يعرفها النساء ولا ينظر اليه الرجال كالزنى والزنى اذا اخبر امرأة واحد بذلك
العيب في حق الخصومة لانه الرد في ظاهر الرواية **عنه** وروي الحسن زياد عن ابي حنيفة مطلقا انه يثبت الرد بشهادة رجل واحد
في رواية ابن سماعه مطلقا انه يثبت الرد بشهادة النساء وفي رواية يثبت الرد بشهادة النساء فيما لا يطلع عليه الرجال
الا في الجبل **عنه** لان معرفة الجبل من جملة ما تولى الله به علمه بنفسه اما معرفة سوي الجبل ممكن بالنظر اليه في زارة الرد
بشهادتين **عنه** وقد قال شيخنا يقبل قول الاطباء وهيل الكفر من غير حجة **عنه** ولو اشترى جارية بلغت
سنة عشر سنة ولم تحض كان له الرد **عنه** اشترى جارية بالغة ووجد لا تحض فوعدها ووجد الجارية تحض
في كل سنة اشهر فله الرد **عنه** وفي فتاوى الدينا ري اشترى جارية فوجد لا تحض قال طريق اثبات ابن عيب
اقول بايع بائنا بكونه او ازين وجري ويكرهنا شدة **عنه** اشترى جارية ووجد لا تحض لا تنفع
خصومة ما لم يدع ارتفاع الحوض بسبب النساء او الجبل فان ادعى بسبب الجبل فالمرجع فيه قول النساء فان قلن هي
جبلي يخلف البايع لانه لم يكن عنده ولم يكن ليس بجبل لا يمين على البايع ولا ادعى بسبب النساء فالمرجع فيه قول
الاطباء من المسلمين فان اخبر عدلان منهم بيبث العيب في حق سماء لخصومة يخلف البايع مع ذلك ما لم يثبت بقول
العدلين منهم لا يمين على البايع **عنه** اشترى جارية وادعى انها حامل والبايع ينكر فوضع في يد امرأة امينة
حتى يتيقن حملها والنفقة في هذه المدعى على المشتري لانها ملكه **عنه** اشترى جارية على انها بكر فاذا هي نايه
العذرة وقال البايع زالت بالوطي واشترى بالوثبة قبل وعليه الاكثر يرد وقيل للقول للمشتري و
بعد لحلف الرد والفتوى على الرد بلا حلف **عنه** والحال والنون في موضع محل بالزينة اما
في موضع لا محل بها تحت الابط والركبة لا يثبت **عنه** وفي دعوى الرد بالعيب ان اعترف البايع بقيامه عند الرد
ولن انكر وبرهن المشتري عليه فذلك الرد بغير برهن لكن برهن على كونه عند بايع بايع رده على بايعه وهو
على بايعه الاول هذه البينة عند الله وقيل الامام معه ولو عجز عن البينة يخلف البايع لقد باعه وسلم
ما به هذا العيب فان حلف بري ولن حكمه يرد عليه **عنه** اشترى جارية فوطيها فوجد بها عيبا لا يملك رد ما سوا
كانت بكر او ثيبا نقصها الوطي ام لا وكذا لو طيها ولمسها بشهوة ويرجع بالنقصان الا اذا رضي البايع ان
ياخذها **عنه** اشترى جارية فوجع فغاب الرجل البايع واطلع المشتري على عيب فرفع اليه التماس وان ثبت
الشك والعيب فخذها الله ووضعها على يد امين فانت في يد حضر البايع ليس للمشتري ان يستره التماس
البايع **عنه** وفي الثانية فان اختلف الثمار قال بعضهم ليس بعيب قال بعضهم عيب يمكن له الرد اذا لم يكن عيبا
عند الكل فان كان رجل اشترى بقر فوجد لا تحلب لكان مثلهما يشترى للحلب لانه رد ولان ثوبها
للحم ولان كانت تأخذ من لحمها وتخص جميع لبنها هذا عيب **عنه** اشترى دابة او غلاما فاطلع به على عيب
يجد المالك فاطعه واسكه ولم يضره ما يدل على الرضا يرد له لو حضر ويرجع بالنقصان لانه اشترى جارية

مطلوب فان زايها كما علم انها ليست بكر بلا يمين

مطلوب فان كان العيب يعرف بقول النساء فالتقاء يرى النساء ويقبل قول النساء في حق الخصومة على البايع واليمين لا في حق الرد

مطلوب فان كان باطنا في الجوارى يعرفها النساء ولا ينظر اليه الرجال كالزنى والزنى اذا اخبر امرأة واحد بذلك

مطلوب فان كان باطنا في الجوارى يعرفها النساء ولا ينظر اليه الرجال كالزنى والزنى اذا اخبر امرأة واحد بذلك

مطلوب وان ادعى انها حامل والبايع ينكر فوضع في يد امرأة امينة حتى يتيقن حملها والنفقة في هذه المدعى على المشتري لانها ملكه

في رد ما بشهادة النساء
اشترى جارية بالوطي واشترى بالوثبة قبل وعليه الاكثر يرد
اشترى جارية فوطيها فوجد بها عيبا لا يملك رد ما سوا
اشترى جارية فوجع فغاب الرجل البايع واطلع المشتري على عيب فرفع اليه التماس وان ثبت الشك والعيب فخذها الله

مطلوب اشترى جارية فوجع فغاب الرجل البايع واطلع المشتري على عيب فرفع اليه التماس وان ثبت الشك والعيب فخذها الله

مطلوب وان كان باطنا في الجوارى يعرفها النساء ولا ينظر اليه الرجال كالزنى والزنى اذا اخبر امرأة واحد بذلك

الاجابتي

فاطلع

فاطلع على عيب بها فاعلم القاضي وبرهن على الشراء والعيب فوضعا القاضي عند عدل ومات عنده
ثم حضر البايع ان كان لم يقض بالرد على الغاية يرجع عليه باليمن ولان قضى رجع لان القضاء على الغاية
نفاذا في الاظهر على صاحبنا **عنه** اذا اشترى ثيبا فتعجب عند المشتري بفعل المشتري او بفعل البايع
او بافة مما وية ثم علم بعيبها عند البايع فانه يرجع بنقصان العيب يرد **عنه** وفي المشتري انما يقصد البيع
بشرط اذا ذكر بكلمة على واما اذا ذكر بحرف الشرط كما اذا قال بعت لكنت تعطيني كذا فالبيع باطل وفي الغاية
الصغرى اذا اختلف في الصحة والفساد فالحق القول لمن يدعي الصحة واذا اختلف في الصحة البطلان فالقول
للمدعي البطلان لانه هناك للعقد **عنه** في البيع بشرط ان اقضى العقد بشرط تسليم احد العوضين **عنه**
لكنه يلازمه اي لو كره موجه كشرط الكفالة بالثمن او الرهن به او لا به لكن ورد به الشرع كذا في الشرط لانا
التقيد والتأجيل للثمن ولو كره يرد به الشرع لكنه متعارف كشرط هذا الفعل ونشر الفعل بالشك المشتري لا يفسد
الكل وعمله انه يفسد في الاخير **عنه** بايع جارية بيعا فاسدا فولدت عند المشتري من غير ثم ماتت الجارية فان
المشتري يرد قيمتها ويرد الولد ايضا لانه لو كانت قائمة بردها وبرد ولدها وكذا اذا هلك رد قيمتها لا
القيمة فامتنع مقام الام وكذا لو اكسب الباعا عند المشتري يرد ما مع الكسب **عنه** والمقبوض فاسدا مضمون قيمته
واوصافه واطرافه لانه ضمان قبض كالفصل في الكسب يبيع لاصل وهل يفرد البايع في
ففي المشتري ثم وفي المبسوط لا بد من القضاء والرضا **عنه** اشترى جارية على انها بكر فوجد ثيبا باعها فله
الرد فان امتنع يرجع بنقصان ما بين كونه بكر او ثيبا **عنه** واذا وطئ الجارية المشتراة ثيبا فاسدا فحلفت منه
صارت ام ولد وعليه قيمتها دون عقرا وقيل بغير قيمتها وعقرا **عنه** اشترى جارية على انها بكر فعلم عدم
بقول البايع خيرا المشتري ولتعود الرد رجح حصه البكر **عنه** اذا اشترى في البيع ليجعل البايع انسانا على
المشتري في الثمن فسد العقد قياسا واخسانا ولشرط ليجعل المشتري البايع على غيره بالثمن فسد قياسا **عنه** اذا اشترى
عينا جارية وانكر البايع فاصطلى على مال على يد المشتري البايع وعقله ثم ظهر انه لم يكن بها هذا العيب كان بائنا
وصحت كان البايع ليرجع على المشتري وياخذ ادى من بدل الصلح **عنه** اشترى جارية فادعى انها لا تحض
بعض الثمن لم حاضت قالوا لان البايع اعطاه على وجه الصلح عن العيب كان البايع ليرجع بذكر المشتري **عنه**
وارتفاع حيض بنت سبع عشرة اقل عيب **عنه** لان ارتفاع الدم واكثر من ثلاثة اذارت وبعثت في الارتفاع اقص غايته
وهي سبعة عشر سنة فيها عند ابي حنيفة ويعرف الارتفاع ولا ستمل بيقول الامة فترة الجارية المشتراة اذا انضم اليه كقول الله
قبل القبض وبعد هو الصريح **عنه** الجبل في الجوارى عيب من البهائم ويؤول بالولادة **عنه** اشترى جارية حبلى فولدت
المشتري ليس مع البايع خصوصية **عنه** اشترى جارية وبها فرجة ولم يعلم بكونها عيبا فقبضها بعلم ولا يعلم بانها عيب
ثم علم له الرد **عنه** رجل اشترى جارية فظفر لها محضوبة الرأس قال الشيخ الامام لظفره شرط كان له الرد ولن ظفره
لم يرد الا لانه يكون سواد الشعر شرط في البيع **عنه** وذكر في المشتري ان الرجل اذا اشترى دابة فوجد بها ثوبا كل الزمان وكنت
ذلك فهو عيب لكانت ثا كل في الاحاديث **عنه** ولو راي الرجل الفرس ورأى فقال البايع مخ خوده استافاه
خنام يرد وقيل لا شرعي فربما باعده بغيره فقال بايعه انه شر آخر فشره على فظفر
انه خنام ليس بده كما في مسئلة الورم **عنه** ولو شرى قنا فباعه غيره فعلم العيب في البايع الاول ولو كانت
في يد المشتري التماس ثم علم ان البايع يرجع به على بايعه وهو المشتري الاول وهو لا يرجع على بايعه الاول عند
ولو صلحه لم يرجع صلحه وعندما له الرجوع عليه ويجوز صلحه **عنه** اشترى امين واطلع على عيب احد

في تفسيره

البايع

اشترى جارية فوجع فغاب الرجل البايع واطلع المشتري على عيب فرفع اليه التماس وان ثبت الشك والعيب فخذها الله

اشترى جارية فوجع فغاب الرجل البايع واطلع المشتري على عيب فرفع اليه التماس وان ثبت الشك والعيب فخذها الله

اشترى جارية فوجع فغاب الرجل البايع واطلع المشتري على عيب فرفع اليه التماس وان ثبت الشك والعيب فخذها الله

اشترى جارية فوجع فغاب الرجل البايع واطلع المشتري على عيب فرفع اليه التماس وان ثبت الشك والعيب فخذها الله

اشترى جارية فوجع فغاب الرجل البايع واطلع المشتري على عيب فرفع اليه التماس وان ثبت الشك والعيب فخذها الله

اشترى جارية فوجع فغاب الرجل البايع واطلع المشتري على عيب فرفع اليه التماس وان ثبت الشك والعيب فخذها الله

اشترى جارية فوجع فغاب الرجل البايع واطلع المشتري على عيب فرفع اليه التماس وان ثبت الشك والعيب فخذها الله

اشترى جارية فوجع فغاب الرجل البايع واطلع المشتري على عيب فرفع اليه التماس وان ثبت الشك والعيب فخذها الله

اشترى جارية فوجع فغاب الرجل البايع واطلع المشتري على عيب فرفع اليه التماس وان ثبت الشك والعيب فخذها الله

اشترى جارية فوجع فغاب الرجل البايع واطلع المشتري على عيب فرفع اليه التماس وان ثبت الشك والعيب فخذها الله

مجلس الشورى سنة ١٢٨٠ هـ
ولو انتظر حضوره فقد

مطلوب وادعى رجل في مائة مائة

مطلوب اشتريه او فداها من النوازل

مطلوب اشتريه او فداها من النوازل

مطلوب اشتريه او فداها من النوازل

مطلوب اشتريه او فداها من النوازل

مطلوب اشتريه او فداها من النوازل

باعتد ذلك عينا في الناس بخير المشتري بسبب العيب لكن يمكن كذلك فلا خيار له رجل اشترى دارا وقبضها فأتى رجل فيها مائة واثم البينة فتويعت المشتري بالخيار لثمنها واشترى مرة أخرى أرضا على لثمنها ثلثه درهم ثم ظهر له أربعة دراهم او قال أربعة ثم ظهر له ثلثه البسج فاسد هذا اذا علم ذلك فان لم يفسد فالبسج جازي والمشتري بالخيار ان شاء قبلها بخارجها ولثمنها ترك اشترى أرضا على انها حرة من النوازل الدوائية وهي ليست بحرة قال بعض المشايخ البسج فاسد وقال بعضهم جازي لكن بخير بين الرد والا مضاء وعلى هذا لو علم ان قانونه كذا فاداهوا كثر من رجل قال لا خير اشترى هذا الشيء فانه لا عيب فيه فلم يجبه ولم يشتره ثم وجد عيبا له ليرده وبمثل لو قال اشترى هذا العبد فانه ليس بشيء والمسئلة بحالها لا يرده بعيب الا في الغناوي الضعيفي هذه العبارة لو قال المشتري ليس عيبا يكون اقرارا بانتفاء العيب ولو عيب فقال ليس بشيء فهو اقرار بانتفاء العيب وفي الجامع الكبير رجل قال لا خير عدي هذا فاشتره متى فاشتره وباعه من غيره فوجد الثاني اقبأ فاداه ان يرد محتجا باقراره انه قال له البائع اشتره فانه اقبأ لا يقبل هذا منه ولو قال له البائع عند البسج بعث منك على ان اقبأ به هنا يرد لانه جواب كذا لو قال البائع بعث منك على ان يقبأ من اقبأ به يكون اقرارا ولو قال اعلم اني بريء من اقبأ به لم يكن اقرارا لعدم الاضافة فلا اشتري بما عليه من الهون وهما يعلمان ان لا دين عليه لا يصح التمسك بالا ليكون ثمنه فصار كالبسج بلا ثمن او على لثمن له بزمانه اشترى غلاما امره فوجد محلول الحرية فهو عيب عيني ثم جاء به وزعم انه محلول الحرية واكثر البائع فاقول قول البائع ولا تثبت المشتري انه محلول الحرية اليوم فان لم يكن في البسج وقتا يتوهم خروج الحرية عند المشتري له ليرده لانه ثبت كونه عند البائع ولو كان اقبأ على البسج مثل الوقت ليس له الرد ما لم يغم البينة انه محلول عند البائع او يتخلف فيشكل عند رجل باع دارا ولا خير فيها مائة مائة فرضي صاحب السيل بيع الدار قالوا لكان له رتبة المسيل كان لصنا المسيل حصة حرة ثمن ولو كان له حق جري الماء فقط فلا سقط نصيب المسيل الثمن وبطل اذارضى البسج ولو لم يبيع الدار ولكن قال صاحب السيل ابطلت حتى غمر السيل بطل كان له حق جري الماء فقط ولو كان له الرتبة لا يبطل حقها لان قوله ابطلت حتى لا يزيل ملكه لا يوجب بطلان عدا ووهب الثمن للمشتري ثم وجد المشتري عيبا اختلفوا في ذلك قال بعضهم ليرده وقال بعضهم ليرده وان علم بالعيب قبل قبض البسج كان له رده في قوله لانه امتناع عن تمام العقد فله ان يرد ولو لم يعلم بفساد رده لا يعمل بملكه يد يد بملكه عند الفقيه عند التجار فهو عيب في ذلك النوع منها ما يكون ظاهرا معينا كالقود والشل والقسم والضرر والغرق والساقط والساعة ولا يصح الزايرة ولا مراض القود في ذلك اشترى حنطة مشار إليها فوجد رتبة فاراد ان يستعجل خلاف ما لو وجد مسونة او عفة فاحس العيب لا بدخل تحت القجوم وقبل القفا حش وبقيت به جنس المنفعة كالنمي وقطع البدين لا قطع احدها وفقا احدها من الرداء لا يكون عيبا في كل شيء الا الداهم والدنانير فاشترى أرضا فوقها لا يرده العيب كالا عناق والديبر ويرفع من رجل اشترى حنطة فوجد فيها ترابا ان كان التراب مثل يكون في الحنطة ولا يبعد ان العيب عينا فليس ان يرد ولا يرجع بنقصان العيب لانه كان مثل التراب لا يكون في الحنطة ويعد الناس عيبا في الرد فانه لا يرده لانه لا يرد الحنطة كلها فله ان يرد التراب بتراب بتراب على البائع بحصة من الثمن ويحسب الحنطة ليس له ذلك بخلاف لو اشترى سكا فوجد فيه رصاصا يميز الرصاص بتراب بتراب على البائع بحصة من الثمن قل او كثر والفرق بينهما الحنطة لا يخلو من التراب القدر الذي لا يخلو عن الحنطة مثل التراب لا يدرى ولا كذلك المسك فانه يخلو من الرصاص فيمكن التميز والرد عنه ولو اشترى من آخر عبدا وقبضه ثم قال لرجل اشتره متى فانه لا عيب فيه فلم يتهنيا بينهما

يتصور

العقد

بيع ثم وجد المشتري به عيبا فجاء به ليرده على بايعه واحتج البائع عليه بقوله لذلك الرجل انه لا عيب فيه الا بطل حق المشتري بذلك القول في الفسخ والرد لان كذبه ظاهر لان الحيوان لا يسلم من العيب لو بين جنسا من العيب قال اشترى متي فانه ليس عيبا والمسئلة بحالها فانه ينظر لكان العيب الذي وجد عيبا آخر هو يما بين كان له ليرده ولو كان العيب الذي بين ينظر لكان ذلك العيب يحدث مثله في مثل تلك الدار كان له حق الرد لانه ظهر كونه عند القاض ولو كان ذلك العيب يحدث مثله في مثل تلك الدار فليس في الفسخ وبطلت خصومة بقول السابق شغل الحكم ولو كان مكان العبد ثوبا في المسئلة بحالها لا يسمع دعواه ولا يرد على بايعه في الجوين وبطل حق الرد بالعيب العرض على البسج وكذا لو عرض نصفه على البسج فعند محمد يرد البات ولا يرجع بنقصان عيب بايعه والفتوى على قول محمد ولو قال البائع فان اتفقت هي معك فيها والارءة على ليس الرد واجارة المشتري وهره وكما بين وليس الثوب ركوب الدابة وسكني الدار ولا استخدام ليس برضا استحسانا وحسن بسط الثوب في السطح وانزاله منه ورفعه فاذا جازى حده لا استخدام يجعل فيه رضا ولو ركب الدابة ليرده او ليس فيها ليعلقها لا يكون رضا اذا لم يكن الرق والسقي ولا علق الا بالركوب في العانة ركها ليرده فليس برضا سوا ذلك له بد او لا واختلف فقال البائع ركبتها لما جازى حده قال المشتري بل لارءة ما عليك فاقول للمشتري قال والركوب للفظ اليه سبها رضا بالعيب بايعه بعيرا فوجد المشتري عيبا فرفعه فقال له البائع اذهب وتعهدا اليه عشرة ايام فان برئ فلكم البعير وهكذا في ما لا يكون رءة اشترى أرضا فوجد خراجها ثقيلا على خلاف مثاله لداره بعد حلف انه لم يعلم بخراجها ولا رضى به تنبيه تعليق الرق بالعيب وله الرد وفي خيار الشراء حجة الاستخدام العلم بالعيب يكون دليل الرضا بالعيب يجوز له ان يكون للمتحان والا اختيارا ليعلم انه مع العيب يصلح ام لا ولكن هذا ليس بصحيح لكن الصحيح ان لا استخدام من لا يختص بالمكنه لا استخدام في المنة الثانية دليل الرضا وفسر الاستخدام في كتاب الجار بان امرها بان يصعد المتاع السطح او بانزاله على سطح او ايام بان يفرجها رجل بعد لا يكون عشرون ايامها بالخبر والطبخ بعد يكون يسيرا فان امرها بالخبر والطبخ فوق العادة فذلك يكون رضا عينا اشترى عبدا وبه مرققا زاد المرض في يد المشتري فليس ليرده على البائع ولم يعلم المشتري بذلك الرد فانه اختلفا في كون الفرجة قديمة وتهد الما طباء البصر على انها لا يحدث مثلها في المنة التي قبضها المشتري منه يقبل شهادته بغيره وكذا لو علم بالعيب عند الشراء وعند القبض لا يرده بالعيب كالمسألة بعد قبضه ونصر فيه بعد علمه بالعيب لانه الرضا بالعيب وكذا مداواة الفرجة او كانت جارية فخلب بينها واكل صبيا او باع او جز صوف ثاة او خلب بينها او قال لغيره بعه او على البسج فهو رضا بالعيب ولو اشترى طيرا فوجد بها عيبا فامر ان ترضع صبيا او استخدمها لا يكون رضا ولا عيب السكون قبل البسج عند الاخبار بالعيب بخلاف البائع لو قال لا خير هذا العبد فبشعره اقدم مع ذلك على تركه فهو رضا بالعيب لو كان المحبر عدلا لا لو كان فاسقا عند البائع وعندهما هو رضا وكذا فاسقا عند المشتري واذا احدث عند المشتري عيب ثم اطلع على ان عند البائع فله ان يرجع بنقصان العيب لانه البائع انما اخذه بعيبه وان قطع المشتري الثوب خاطئه او صبغه اولت استوفى بغيره ثم اطلع على عيبه يرجع بنقصانه وليس للبائع ان يرضع عيبا فاعقبه او اتى ثم اطلع على عيبه يرجع بنقصانه فان قبل المشتري العبد او كان طعاما فاكل لم يرجع عليه شيء في قوله لانه قد اشترى جارية فوجد فيها عيبا فقال اعرضها على البسج فان نفق البسج والارءة فلهم بنفق البسج لا يكمل الرد بعد العرض لان العرض دليل الرضا تنبيه ادعى عيبا في البسج فاصطلى على فريده البائع للمشتري مالا ثم بان انه لا عيب كان ملكه قد برى استوفى بدل الصلح تنبيه ادعى عيبا في تجارية فانكر البائع فاصطلى على ان على ليرده

اولا ولو كان الرضا بغير رضا لا يكون رضا سوا ذلك لو كان له بد او لا واختلف فقال البائع ركبتها لما جازى حده قال المشتري بل لارءة ما عليك

مطلوب اشتريه او فداها من النوازل

مطلوب اشتريه او فداها من النوازل

مطلوب اشتريه او فداها من النوازل

مطلوب اشتريه او فداها من النوازل

مطلوب اشتريه او فداها من النوازل

مطلوب اشتريه او فداها من النوازل

مطلوب اشتريه او فداها من النوازل

[illegible]

مطلب التوسط على الافاقية وكذا الوضعية

مطالعہ امین التاج

ان الشراة

الحياة للعقول
واللغز

ما لم يقض

ما لم يقض على المكفول عنه وفي لا استحقا المبطلي يثبت لكل واحد منهم الرجوع على بايعه ولزم الرجوع عليه
 ويرجع على الكفيل ولزم يقض على المكفول عنه فصححة استحقاق الدار المبيعة يرجع المشتري بالنسبة على البايع
 وبقيته بناءً يوم تسليمه إلى البايع وتسلم النقض ولتأخر المشتري أخذ نقض بناءه ولا يرجع على البايع بقيمة البناء
 ولو أقر لمديعها ففرض له الرجوع على البايع منه ولا يرجع حصة نقر بقيمة البناء والولد عند البناء والولد عند
 استحقا الشفيع وأحد المتقاسمين إذا باع في نصيبه والمالك القديم إذا أخذ الجارية المأثورة من المشتري
 من أهل دار الحرب واستولدها ثم استحقا رجل لم يرجع بقيمة الولد على مشتريها والآب إذا وطئ جارية ابنه و
 استولدها ثم استحقت لم يرجع بقيمة الولد على الابن والقاضي إذا باع دار السيم بعين فاحش ثم ادرك الصغير
 فده البيع لا يرجع المشتري بقيمة البناء على أحد قال أبو يوسف إذا ادعى الفاضل الجارية المخصوصة ثم استولدها
 ثم استحقت فله الرجوع بقيمة الولد على المولى كدعوى الغلط في القيمة غير صحيحة كدعوى العيب في البيع
 استحق نصف الدار شيئا أو ثلثه أو نحو مختار المشتري عند ناره الباقي ويرجع بكل منه أو أسكن الباقي ويرجع
 المستحق شئ كذا فاستحق نصفه فله الرجوع الباقي لو لم يغير فيه يد ولم يأكل من ثمره رجل اشتري جارية فولدت
 عنده فاستحقها رجل ببيتية فإنه يأخذها ولزأها ولزأها الرجل لم يأخذ ولدها لأن البيتية حصة مطلقة لا
 مبيتية فثبت بها البيتية مطلقا إلا الجارية ملك المستحق من الأصل والولد متصل بويته فثبت لا استحقا فدها
 فأما الأقوال حجة قاصرة فليس ببيان وضعا بل هو أخبار لا صحة إلا أخبار بثبوت الخبر والحجر الملك
 في يده دون ملك الولد فيحق الآم دون الولد وإذا ثبت بالبيتية فيحق الآم والولد هل يشترط القضاء والولد
 أو يكفي بالقضاء والآم قال بعضهم لا يشترط لأنه تابع فيدخل في الحكم تبعاً وقال محمد ما يدل على خلاف
 ذلك فإنه قال إذا قضى القاضي بالاصل ولم يعرث الزواجر لم يدخل الولد تحت الحكم وكذلك لو كان الولد في ملك الشاهد
 آخر لم يدخل تحت الحكم أيضاً وهذا لأن الولد يوم القضاء منفصل عن الآم فلم يكن بد من الحكم بهما ولو أقر البايع
 عن منه أو وهب منه ثم استحق البيع من يد المشتري لا يرجع بشئ على بايعه وكذلك بقيمة الباعة لا يرجع بعضهم على
 بعض بعد القضاء على الذي أبرأ منه كذا فتاوى رشيد الدين وفي فوائده صاحب الحيط لا يرجع المشتري الاخر على بايعه
 لوجه الإبراء وهل يرجع بايعه على بايعه اختلف فيه المتأخرين قبل يرجع وقبل لا المشتري لو رجع على بايعه وخالف
 البايع على شئ قليل فلزم بايعه لا يرجع على بايعه أيضاً إذا مانع اجتماع البدل والمبدل في ملك واحد ولم يوصل زواجر
 المبدل عنه ملكه ولو حكم المستحق فصاح المشتري بأخذ المشتري بعض منه من المستحق وبدفع البيع إلى المستحق ليس له أن يرجع
 على بايعه بحجة لأنه بالصالح ابطال حق الرجوع فداولة فاستحق فرجع بعضهم على بعض بحكم فأنكر البيع أحد الباعة
 يحتاج إلى إقالة البيتية على البيع في حقه فقل يحتاج إلى إقالة البيتية على الرجوع وعلى لا استحقا الأول فإنه علم القاضي
 بذلك الرجوعاً يحتاج إلى إقالتها والآب أن كانت عند قاض آخر أو عند الآب شئ يحتاج إلى إقالتها كما في حجة
 قال في الزيارات لو أقر المشتري المستحق أو تخلف ففرض للمستحق ثم أراد أن يرجع عليه بايعه ليس له ذلك ولو
 البيتية على إقرار البايع أنه المستحق رجع عليه ولم يكن له بيتية فإرادته يحلف ما أقرب للمستحق يحلف طاعة ولو
 طاعة وكانت في يد مدعيه ثم استحقا مستحق فليس له أن يطالب المشتري بغلة الطاعة لأنها ليست من جهة البيع
 بل هي مكسبه وفعله جوارحه لا استحقا وإنما بوجبه الرجوع بالنسبة على البايع إذا ثبت لا استحقا بالبيتية أما
 إذا ثبت بأقر المشتري أو بنكوله عن البايع أو بأقر وكيل المشتري بالخصوصة أو بنكوله عن البايع لا يرجع
 بالنسبة لأن أقراره لا يكون حجة في غير ذلك يظهر المسح حراً وقد مات بايعه ويترك شيئاً ولا وارثاً ولا

مطلوبہ ولایتی فیہ نفر

رجل اشترى جارية فولدت عنده

يعني كانت ملكه
المذوق قبل الولاد
والولد من جوفها
ملكها

يعني اذ لم يكن
للقاض علم بوجود
الولو وقت القضاء
فالقضاء باللام لا يكتفي
قضاء بالولو

وَقُلْ ص

غير لتابع الميت حاضر جعل القاضي للميت وصيا فبرج عليه المشتري ثم وصي الميت على بايع الميت
 رجل اشترى مريجل ارضين فاستحق احداهما قبل القبض بخير المشتري لشيء اخذ ابا حصته من الميراث
 ترك ولما استحق بعد القبض لم يترك غير الميراث ولا خياره رجل اشترى دارا وقبضها وبني فيها
 ثم جاء رجل واستحقها فاشترى يرجع على البايع بالثمن ويسلم البناء الى البايع ويرجع عليه بالثمن بقيمة
 البناء متبنا يوم يسلم البناء الى البايع ولكن كان المشتري بنى بالجص والآجر والشاح والذهب فبرج
 بقيمة البناء على البايع يوم يسلم البايع فان كان المشتري انفق في البناء عشرة آلاف درهم وسكن فيها ثانيا
 حتى خلق البناء وتغيروا بهدم بعضه ثم استحق الدار لم يكن للمشتري الرجوع على البايع الا بقيمة يوم يسلم البناء
 الى البايع **مسألة** اشترى ارضا فخرها فانفق في عمارتها وتسوية آبارها وخرها ثم استحق لا يرجع على البايع الا على
 المشتري بالانفق في عمارتها واشترى كرها وغرس فيها الحجارا وكروها ثم استحق يقوم له الحجار على البايع غير مقلو
 اشترى دارا فخصها وطين سطوحها ثم استحق لا يرجع على البايع بقيمة الحص والطين وانما يرجع عليه بقيمة
 ما يمكنه ان يفعله ويهدم ويسلم اليه اشترى عبدا او بقرة فانفق عليه ثم استحق لا يرجع المشتري على
 البايع بالانفق اشترى غلاما او جارية عليه ثيابا حارها عليه بر دعة لم تذكر ثم استحق الثياب او البر دعة لا يرجع
 المشتري عليه بشيء وكل شيء يدخل في البيع تبعا لخاصة له من الثمن ولكن بخير المشتري فيه اشترى عبدا واعتقه
 بال اخذ منه ثم استحق العبد لم يرجع المشتري بالمال على العتق اشترى دابة بعبد اخذ الشفعة بالشفعة
 ثم استحق العبد بطلت الشفعة وبأخذ البايع الدار الشفعة بطلت البيع اشترى جارية وابعاها من آخر ثم استحق
 من يد المشتري الثاني ويرجع الثا على الاول بالثمن القضا وراو الاول لا يرجع على البايع فقال بايع المشتري
 كان باعها متى ولي بيته على ذلك فليس لك الرجوع على لا يسمع دعواه ولا بيته على المشتري **مسألة** اذا اشترى
 المشتري من يد المشتري الاخير يكون ذلك قضاء على جميع البايع حتى لو اقام واحد البايع على المشتري
 بالملك المطلق لا يقبل وكان لكل واحد من المشتري الرجوع على البايع بالثمن من غير ان يحتاج الى اعادة البيعة
 ولكن انما يرجع كل مشتري على البايع اذا رجع عليه بشرط حتى لا يكون للمشتري الاوسط ان يرجع على البايع قبل ان
 يرجع عليه المشتري الاخر وكذلك المشتري الاول لا يرجع على البايع قبل ان يرجع عليه المشتري الاوسط **مسألة**
 رجل اشترى عبدا فقبضه وباعه من آخر فاستحق من يد البايع فان المشتري لا يرجع على البايع بالثمن قبل ان
 يرجع عليه المشتري الثاني في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف له لا يرجع قال الا ترى ان المشتري الثاني لو كان ابرار
 المشتري الاول ملكت من لاول ان يرجع على البايع اذا استحق على المشتري الثاني ولو وجد العبد حررا رجع كل
 واحد بالثمن على البايع **مسألة** الذي اذا اشترى دارا في الميراث قبل ما ينبغي لبايع منه ولو اشترى
 جبر على بيعه من سلم ان عزم المشتري البايع فله الرجوع وكذا لو اشترى البايع المشتري له الرجوع ط قال البايع
 للمشتري قيمته كذا فاشتره فاشتره ثم ظهر انها اقل فله الرجوع ولا يرجع ذلك فلا وبه ابي حنيفة والشافعي
 الزبير اشترى جرة جريخ من تحتها جز بصفار فله قال لغزال لا معرفة له بالغزال فاشترى فاشترى
 فاشترى رجل بالغزال ولم يعلم به المشتري فجعل نفق لا بينهما واشترى ذلك الغزال له باز من
 المثل وصرف المشتري بعضه الى حاجته ثم علم بالعيب كما صنع فله رد البايع بحصته من الثمن ومن اشترى ثيابا
 وغبن فيه غبا فاشترى فله الرجوع على البايع اشترى جارية على وجهها خفيفة واستبداح ظنة حسنهما
 فلما غسلت وجهها زال ذلك فليس له الرد الا ظهر عيبه من الاستبداح والخفيفة وهذا صحيح

مسألة اشترى من رجل ارضين فاستحق احداهما

مسألة رجل اشترى دارا وقبضها وبني فيها

مسألة اشترى ارضا فخرها فانفق في عمارتها وتسوية آبارها وخرها ثم استحق يقوم له الحجار على البايع غير مقلو

مسألة اشترى جارية فاشترى فاشترى ثم ظهر انها اقل فله الرجوع ولا يرجع ذلك فلا وبه ابي حنيفة والشافعي

في ط النوى في الجوارى ليس يعيب وقع البيع بغبن فاحش ذكر الخصاص هو ابو بكر الرازي في واقعة
 ان للمشتري الرجوع وهو اختيار ابي بكر الزهرجى والشافعي الجلاء ثم اكثر روايا كتب المضاربة انه رد بغبن
 فاحش وبه يفتي قيل في الغبن اليسير والفاحش اليسير العرض ذه نيم وفي انعقاره بانه يرد به وقيل
 دوا نيم وما زاد فهو فاحش وفي الجامع الصغير لوباع شيئا بثلثين غال زائد على قدره فليس عليه الا ان يفضيه
 فنية ومن اشترى جارية فولدت منه ولدا ثم استحقها رجل فاخذها غرم الابنية الولد يوم خاصم لانه ولد
 مغرور وهو حر باجماع الصحابة ثم لو اكتسب الجارية او وهبها لياخذها المشتري مع الاكثنا ولا يرجع
 على البايع الا بالثمن ولا يشترط حصر المشتري لسماع بيعة المشتري حين انكر البايع البيع منه
 وعلى هذا العبد اذا بدلت الايدي وادعى حرته على المشتري الا خيره ويرجع البعض على البعض
 لا يشترط عند الرجوع بالثمن بل انما شهد الشهود ان الذي اقام البيعة على حرته باعه هذا من هذا كفى
 وقال بعضهم يشترط حصره **الفصل السابع** في الاستبراء وحيلته ومن مكمل له بشرائه ونحو
 كالوصية ولارث وغيرها ولو بكر او مشرقة من امرأة او عبد او محرم الامة او من مال الصبي حره عليه
 وطئها ودواعيه حتى يستبراء بحضنة فيمن تحيض بشهر ويوضع الحمل في الحامل فان الحكم في الاستبراء
 تصرف براءة الرحم صيانة للماء المحرم عن الاختلاط **مسألة** وعن ابي يوسف انه قال اذا كان يتيقن بغير
 رجوعها من ماء المبيع فليس عليه فيها استبراء ولو باع جارية وسلمها الى المشتري ثم تقايلا البيع في المجلس
 كان على البايع الرجوع لبيعتها وعن ابي يوسف اذا تقايلا قبل الافراق لا يجب نصراني اشترى حمارا
 نصرانيا لا يلزمها الاستبراء فان وطئها ثم اسلم النصراني والحارة لا يجب الاستبراء حتى اشترى جارية ثم
 احتم فعله الاستبراء وهل يكن الحيلة لاسقاط الاستبراء اذا علم ان البايع لم يكن يطئها في هذا الطهر وعنده ابي
 يوسف لا يكن وعند محمد يكن رجل راو لزوجته جارية بعد الوطى فالا فضل له ان يستبرأ بحضنة ثم
 يزوج وكذا اذا اراد ان يزوج المدبرة وام الولد ولو راى امرأة تزني ثم تزوجها لتجلى من الزنا لا
 حتى تضع حملها ولن تجل تحت له ليطأها حتى تحيض وفي شرح الاورد قال العبد على بر لم يجد الغوري
 الحيلة التي كتبه الزخيرة اسهل الحيل وهي ان الرجل اذا اشترى جارية وكاتبها برضاها جاز للمولى الوطى
 ولا استبراء عليه **مسألة** وفي المسعود والمختار في الفقه واذا حرم فرج الامة على مولا بها ثم زال التحريم لم يكن عليه
 استبراء مثل لزوجها ثم يطلقها الزوج او تزوجت ثم تسلم وكاتبها ثم تزوجت **مسألة** واذا اراد الرجل ان يزوي
 امه ولد ينبغي له ان يستبرأ بحضنة ثم يزوجه فان تزوجه قبل الاستبراء جاز النكاح ولو اعتقا ثم تزوجه
 لا يجوز النكاح حتى تنقضي عدتها بثلث حيض فان تزوجه قبل الاغراق فولدت وكذا من تزوج فالولد يكون
 بمنزلة الام يعتق بموت المولى من جميع المال **مسألة** الحيلة في اسقاط الاستبراء ان يزوجه البايع أولا بمن يريد ان
 ان لم يكن له زوجة حره ثم يبيعه امه فيبطل النكاح وان كانت للمشتري زوجة حره يزوجه من قبل يست له زوجة
 حره ثم يبيعه امه فيقبضها ثم يطلقها الزوج قبل الدخول فيسقط الاستبراء **الفصل الثامن** في الاب
 والام والقاضى الوصى مال الصغير يسع الصغير ثم له لفظ الغبن اشترى مال ولد الصغير بثلث قيمته او اقل قد
 ما يتغابن الناس يجوز وللد كالأب عند عدم الاب ثم يكتفى باحد الشطرين بعت مالى فلانا من ابني فلان فلا حاجة
 الى الرجوع اشترى فلان من الاب الثمن بشرا شيئا من ولد لا يتبرأ منه حتى ينصب القاضي وكذا بقبضه للصغير
 ثم بعد قبضه بالمرأة على الاب فيكون في يد وديعة عن ابنه باع الأب مال احد الابنين من الآخر جاز باع

مسألة اشترى من رجل ارضين فاستحق احداهما

مسألة رجل اشترى دارا وقبضها وبني فيها

مسألة اشترى جارية فاشترى فاشترى ثم ظهر انها اقل فله الرجوع ولا يرجع ذلك فلا وبه ابي حنيفة والشافعي

مسألة اشترى ارضا فخرها فانفق في عمارتها وتسوية آبارها وخرها ثم استحق يقوم له الحجار على البايع غير مقلو

مسألة اشترى جارية فاشترى فاشترى ثم ظهر انها اقل فله الرجوع ولا يرجع ذلك فلا وبه ابي حنيفة والشافعي

مسألة اشترى جارية فاشترى فاشترى ثم ظهر انها اقل فله الرجوع ولا يرجع ذلك فلا وبه ابي حنيفة والشافعي

مسألة اشترى جارية فاشترى فاشترى ثم ظهر انها اقل فله الرجوع ولا يرجع ذلك فلا وبه ابي حنيفة والشافعي

مسألة اشترى جارية فاشترى فاشترى ثم ظهر انها اقل فله الرجوع ولا يرجع ذلك فلا وبه ابي حنيفة والشافعي

ولده الصغير ثم ادعى ان فيه غيبا فاحشا لم تسمع وده يتم سبب في الحيز اكثر من كذا حيز وفي العرض ده بارز
وفي العقار ده دوازده وفي الملقط على ثلثي ثلث في الغالب في العرض ده يتم وفي الحيوان ده بارز وفي العقار
ده دوازده امرأة اشترت لولدها الصغير صيغة ماله ووقع الشراء للام وليس لغيره الصيغة من الولد ولو كان
لولدها الصغير على شرايع عليه بالتميز وهذا بمنزلة الهبة المحسنا بايع الوصي مال الصغير نفسه ان كان قد
ظاهر يجوز وتغير ان يبيع اثنا مياوي عشرة بتسعة لثمانية او يشرى مياوي تسعة بعشرة وهذا في وصي
الاب في وصي الله لا يمكن ان يملك الوصي لا يملك الفراض مال اليتيم والقاضي يملكه واختلفوا في لاتي الصبي ان لا يملك
الوصي ولا لاتي الوصي والقاضي لا يبيع مال اليتيم ويودع وتوطع السلطان مال اليتيم ولا الوصي بقدره على دفع الظلم من
شي لا يجوز له ان يعطي شي ولا يعطي شي لا يقدر الا باعطاء المال له ليعطي صيانة للباية ولا يضمن الوصي بايع عقار
بمثل القيمة يجوز في ظاهر الرقابة وقال ثعلبي في هذا جواب السلف اما جواب المتأخرين انما يجوز باحد الشرايط الثلاثة اما
برغب المشتري بضعف قيمة او للوصي حاجه اليه او يكون له دين لا وفاء الا به وعليه الفتوى في التمسك بالحق لا يملك
بيع مال اليتيم من نفسه ولا يبيع الوصي من نفسه لان بيع الله قضاء وانه لا يبيع قاضيا في نفسه ولذا لا يزوج اليتيم نفسه من
ابنه لا يجوز وكذا اذا زوجها لغيره لم يقبل ثم ابداه ولو اشترى القاضي مال اليتيم من الوصي او باع مال اليتيم من الوصي
يجوز ولا يملك وصيا من جهة القاضي لان الوصي نائب عن الميت لا عن القاضي اشترى الابن من ولد الصغير ثم وجده
ليس له الرجوع حتى يبيع القاضي قضاء عن الصغير ثم في الصغير اذا كان في الشركة من فاض الا بالحد العقار ولو اشترى
ليس له ذلك خلا في وصي الا بانه يملك البيع لقضاء دين او تفدي صفة قال الامام لم يملكوا يحفظ هذا فان لم يذكر في الأصل
فانه اقام لحد مقام الادبنا وقال في ذلك اترك صيا وانا فالوصي اوبه فان لم يكن في الاية القولية بانه بايع الوصي عدا
المشتري عينا ولا يبيته له بخلاف الوصي على البنات والوكيل على العلم لان العبد في يد الوصي فاعلم بالظاهر بخلاف الوكيل
فتمت الاية والوصي بايع مال الصغير لغير نفسه يجوز ان يرهنه لغيره لان مطلق التصرف في مال اليتيم فيمنفعة
كتر من الاية ويخو يجوز في جواز الرهن والبيع لديه فائدة لانه لو لم يرهنه لم يبيع حاجه اليه الحفظ اما بده او بغيره
عليه التمسك فاذا بايع ولم يضر فتمت بخشي عليه التمسك لانه ضمنه فينتفع به اليتيم فيجوز وذكر في آخره صايا شرح الطحاوي
الا ب اذا كان حيا لا باس من مال الصغير على قدر حاجته ولا يكون مضبوطا عليه والوصي ليس له ان يملك منه وان
حاجا الا انا كانه اجب في ذلك بما كل قدره وذكر في الاية الشراعية ان يملك ما يخذ من مال ولده الصغير ان يكون
غاصبا ولكنه لانه كان حيا فله ان يبيع بغيره الى حاجته فان لم يكن حيا فلا بد له من الحفظ ولا يكون
في حقه حتى يملكه غيره حاجه في يكون ضامنا وقد اجمعوا على انه يجوز للابن يبيع عقار الصغير ومنقوله في نفسه
ذكر في نفقا شرح الطحاوي والادب يبيع من منقوله ابنه الكليل الغائب بقدر حاجته في النفقة من منقوله لاشترى الواحد لا يبيع
ومشترا من نفسه الا الولد والحد عند عدم الا بانه يملك على النعمة او ما يتعاقب في ظاهر الرقابة ويكتفي بعبارة واحدة
كقوله بعث عدي او اشترى عدي او بعث عدي هذا من ابني هذا عندنا والشافعي يشترط عبارتين فيكون
في حق نفسه وابنا عدي صغيرا في حق غيره فاذا بايع او بلغا فالعبد عليه واخيرا راد الامام صاحب المصنف لانه يملك شراء
مال الصغير لنفسه قيمته او يبيع من يشرى بمثل القيمة او يبيع لغيره لاجوز اجماعا وبما ذكره يجوز الا عند حد
بايع الاب عقار الصغير لقيمة العدل من غير لحي أو مستورا حتى ولو مضى الا ونقصه اذا بلغ الا اذا كان خيرا
ان بايع بضعف قيمته وفي بيع منقوله رواية في لاجوز الا ان يكون خيرا وبما اختار الصدوق في رواية يجوز
التمن على يد عدل بانه يبيع لغيره لولده ذلك البيع بعد البلوغ لكنه يطلب المثل من والده فان قال لا يبيع المثل او

مطلوب ما يملك الصغير من مال الوصي

مطلوب ما يملك الوصي من مال اليتيم

مطلوب ما يملك الوصي من مال الصغير

مطلوب ما يملك الوصي من مال اليتيم

مطلوب ما يملك الوصي من مال اليتيم

مطلوب ما يملك الوصي من مال اليتيم

مطلوب ما يملك الوصي من مال اليتيم

مطلوب ما يملك الوصي من مال اليتيم

مطلوب ما يملك الوصي من مال اليتيم

مطلوب ما يملك الوصي من مال اليتيم

او انقفت عليك ذلك نفقة مثله في تلك المدة يقبل في حق الوصي اذا اشترى مال اليتيم لنفسه يجوز اذا كان خيرا لليتيم
وتفسير الخبر ان يشرى مياوي عشرة بخمسة عشر او يبيع مال نفسه مياوي خمسة عشر فهو خير وبما قد
لا وهذا ما يحفظ به يعني بايع الوصي مال اليتيم بغيره فاحش فهو باطل لا يملك القبط قال نجم الاية الحكيم هو فاسد
فنية وصح للوصي بيع عقار اليتيم بمثل قيمته وبه يعني بانه لا يجوز الا بضعف قيمته او بغيره ومن جعلها ان يبيده
العقار على غنائه جامع الفصولين ولا يجوز بيع الوصي مال احد اليتيمين من ماله صلا با كما جاء ويجوز ذلك من الاية في الم
لحق الغنم ثمانية الوصي بالدخل الخارج صدق فيما جعل ويختلف على كل حال فلو اخرج بانه ابني على اليتيم او على العقار
جميع انزالها ولو اخرج ولم يفسد ابني الله الا لغيره شيئا فشيئا الوصي معروفا لانه قال يعني في يدي انقدر قبل
قوله ولا يملك من ماله الا ما لا يجز على التفسير معناه بغيره بومين او ثلثه وتخرجه فان لم يفسد اكفى باليمين ولا يحسبه
وبما سببه سنة فسنه بانه لا يجوز ولا يفسد الورثة ضما من الباقي اذ لم يكن العيقين من يبيده وان كان بعض الورثة
ضورا وبعضهم غيبا او واحد منهم غائبا فان الوصي يملك بيع نصيبه من العرض والدقيق والمنقول لاجل الحفظ
عادة الوارث لا يملك بيع الشركة المستعرة بالدين الا لغيره من الغنم حتى لو باع لا ينفذ وكذا الوصي لو اشترى العبد
المأذون وعليه دين يحيط ليس له ان يبيع العبد ولا يبايعه ولا يبيعه القاض في ذكر رشيد الدين في الشركة
المستعرة الخصة في اثبات الدين انما هو الوارث لانه خلف الميت يبيع البينة عليه لكن لا يحلف لانه لو كان لا ينفذ
على الغنم عتقه وصح باع شيئا من اليتيم ثم طلبه بكثر مما باع فان القاضي يرجع الى اهل البصر فان اخرجوا ان اهل
البصر ولا مائة انه باع بغيره فان قيمته ذكر فان القاضي لا ينفذ له يبيده ولو كان في المزاد يشرى بكثر وفي
باقل لا ينفذ بيع الوصي لاجل ذلك المداة بل يرجع الى اهل البصر والامانة فان اجمع رجلا منهم على شي يؤخذ
بقولهما وهو قول محمد لا على قولهما قول الواحد يكفي كما في الشركة ونحوها وعلى هذه قيم الوقف اذا جرت تغل الوقف
ثم جاء آخر وزيد في الاجر فاجب في بيع القاضي مال الغنم قواضه والتصرف في
مال المفقود وتزويج ابده والحجج للقاضي اقراض اليتيم وله بيع منقوله لو خيف تلفه ولم يعلم مكان البقا
لا لو علم او يكتف لانه يبيد اذا خيف التلف الا لا يملك تزويج ابده الغنم والمفقود وقها وله ان يبيد ابدها ويبيدها
للقا ولا يبيع مال الغنم بغيره لو كان المديون غائبا لا يبيع القاضي عرضه لديه عند ابي حنيفة ولا يبيدها واما العقار فلا
يبيده عند ابي حنيفة وكذا قولهما في الظاهر عتقها له بغيره كعرضه وعلى هذا لا يبيع عرضه في نفقة امرائه وفي العقار
عنها روايتان للقاضي بغيره فن المفقود وامنه لا لو كان المالك غائبا غير مفقود فاجب في الحفظ ما خيف عليه البقا
في مال المفقود فالقاضي يبيده لانه اقر الحفظ ولا يبيع القاضي قيمه وعقاره ولا يبيع لغيره لاقضاه رهنها
وكذا لو علم حيوة لكنه لا يبيع منذ سنين وفي ادب القاضي غريب الرواية القاضي يبيع عبد المفقود ومنقوله و
لا يبيد لغيره بيع عقار ولو باع جاز في المفقود هو في حق نفسه لا يبيد عنه ماله ولا يزوج امرأته بزوج
وميت في حق غيره حتى لا يرث من بعده ولا يقسم ماله بين ميتين موته بغيره بلع مبلغا لا يعيش اقرانه عادة وذكر
الحسن انها مقدرة بماية وعشرين سنة من مولد وعنه ابي يوسف ماية سنة وقبل تسعون فاذا مضت كل المدة ورث من
كان حيا من ورثته دون مرات قبل مضيتها وكرات موته قبل انقضاء هذه المدة يوقف نصيبه فاذا انقضت هذه المدة
ما وقف على ورثته الميت وجعل كان المفقود لم يكن وجب لا يبيد القاضي على المفقود بغيره ليس للقاضي ان يبيد في مال المفقود
ولا عليه شي من احكام المني حتى يبرهن على موته القاضي لو اخذ وبيعة المفقود ممن هي بينه ووضع عند نفقة اليتيم
به للقاضي نصيب المفقود وصيا لطلبه من غيره ولا ينصب القاضي بغيره ولو كان له وبيعة عند انسان والموت
فغيره او دين له

مطلوب ما يملك الوصي من مال اليتيم

مطلوب ما يملك الوصي من مال اليتيم

مطلوب ما يملك الوصي من مال اليتيم

مطلوب ما يملك الوصي من مال اليتيم

مطلوب ما يملك الوصي من مال اليتيم

مطلوب ما يملك الوصي من مال اليتيم

مطلوب ما يملك الوصي من مال اليتيم

مطلوب ما يملك الوصي من مال اليتيم

طلبه قباله الاموال اعرض ارفق على السيد و سها قوض فانيتم
السيد ثم الاول والا ارفق ارفق قبال الاموال الاول ارفق بقوض على

والقول من المهر واجتباؤه الى سكناه ليس بعذر ومسافرة المستاجر والقيام عن التسوق بدين أو افلا
عذر في نقض الاجارة وليس له ان يسافر بالعبد المستاجر حتى يستخذه واردة القول من ذكر البلد أو الجاه
أخرى عذر وقعود المستكرى عن السفر عذر وقعود الحال ليس بعذر رجل يكاري دابة ثم اشترى دابة فهو
عذر في نقض الاجارة ولو اظهر المستاجر في الدار شيئا من اعمال الشر كشر بالخمر والكل والزنا والتواطئة
فانه يؤمن بالمعروف وليس للأجر ولا للجران للنجس من الدار وكذا لو اتخذ داره ما يوجب النصوص في رجل
اظهر الفسق في داره ينبغي ان يقدم عليه ابله لعذر كقبح لم يعرض له ولا يمكن فالامام بالخيار ان يشاء خبسه
لشأ زجره ولشأ اذبه اسواطاً ولشأ انعه عن داره وعرضه بغيره عنه اخرج بيت الخمار وعمل الامام الزاهد
الصغار أمر بخرب دار الفسق بسبل الفسق استأجر دكا نازلي كند ثم بدله ليعمل من هذا العمل وعمل
بعمل آخر فهو عذر استأجر انسانا ليقطع يده للاقطة فزال الوجع والاكلة أو ليقطع له
نيابا أو ليجنطها أو بنقص دارا أو يعني أو يحفر أو يحرق أو يفسد أو يزرع ثم بدله ليعمل فله ان يفسخ
مرض العبد المستاجر للخدمة له الفسخ فان رضي به المستاجر لا يملك الفسخ ولا يفسخ حتى يرى من المرض
لزم وكونه أبقا أو سارقا عذر لا يكونه غير جاذب في الخدمة استأجر عبد للخدمة فمرض العبد وكان يعمل دون
الاول له خيار المرة فان بردت المدة عليه لآخر ولو كان لا يقدر على العمل أصلا لا يجزئ استأجر عبد للخدمة
مدة معلومة وتجعل الاجرة ثم مات المزارع المستاجر ليس للعبد حتى يأخذ ما بقي من اجرة فان هلك العبد
لا ضمان عليه ويرجع بدينه اشترى عبدا أو مستأجر ثم عرض على غيره بنقص الاجارة انما يفسخ بالعذر
ولو رهن ثم عرض على غيره لا يملك النقص لان الرهن لا يفسخ استأجر دارا فانهدم بعضها والآخر غاب أو متهولا
يحل للقاضي ان يفسخ وينصف القاضي وكذا فيفسخ استأجر دارا لا يجوز له هذا الغزل وانه ينقطع فلا يملك المالك
الامانة طويلا فله الفسخ استأجر المستاجر في خلال المدة اخرج من الدار فاتي فحتاج اليه للكنى فقال فليسكن
واستأجر دارا اخرى ولم يسلم المقتلع اليه الا جرتي مضلحة فعليه الاجرة **الفصل الثالث في اجارة**
الاب والجد والابن والوصي والامير الصغير الاب اواب الاب أو وصيتها أجرها الصغير في عمل بقدر
جازه ولا ولاية له في عقد مع قيام الاب وصي الاب مقدم على الجد ولا يملك من هو لا فاجر وذو رحم محرم منه وهو محرم
جازه لا يملك ما يورثه فكذا اجارته ولو كان الصغير محرم فاجر وذو رحم محرم منه وهو محرم
العم فاجر الأم جاز في قوله انما خلا فالجد لا يملك فوايضا لا يملك الجد والجد والجد الصغير في
عمل ولا عمل جائز قال بعض الشافعية هذا اذا أجرة باجر المثل اذا أجرة باقل منه فانه لا يجوز وذكر في آخره كالمقسط
من الهدية لئلا يمتد وصيتها يملك ان اجارة الصغير ولو أجرة الوصي نص الصغير لا يجوز ولو أجرة الصغير لنفسه يجوز اذا
أخذه مثل الأجرة أو أكثر أو بقل بقدر ما يتقرب الناس فيه ولا يمتد لغيره ولو أجرة الصغير لنفسه يجوز
لنفسه يجوز فلو اشتد أجرة ابه الصغير ستة عشر وقصدا وانفقها على نفسه ثم بلغ الصبي سنه ففسخ الاجارة وبات
الاب فيفسخ فلم يستأجر ان يرجع على الاب ببقية الاجارة لان قبض الاب كان له قال القاضي علا الدين لا يرجع لان
بالفسخ يبين ان قبض الاب يمكن له ففسخ الاب اذا أجرة عبد للصبي ثم بلغ فليسحق الفسخ والاب والجد وصيتهما
اجارة مال الصبي وليس لغيره وهو محرم اجارة ماله وكذلك اهل الوصية يملك اجارة نفس الصبي ولا يملك اجارة عذ
عند ابي وعندهم من يملك اجارة نفس الصبي ماله اجارة عده وجانب اذا بلغ الصبي بعد ما اجارة ماله ولا ولاية الاجارة
لشأ امضى لاجارة ولشأ فسخ سواء أجرة الاب والجد أو وصيتهما أو غيرهم ففسخ استأجر ابه الصغير والاب

مطلب
في اجارة الامام
انفسه عذر و
هذه

مطلب
الشيء في اجارة او استأجره اهل على
النقص الاجارة

مطلب
وصي الاب مقدم على الجد

لم يقبل

لم يقبل الاجارة وكذا لا يقبل استئجار الظير بموت والد الصبي حتى يصير يتيما لا ابله ولا ام له ايضا استعمال
اخر باق مدة في اعمال شتى بلا اذن الحاكم وبلا اجارة له طلب اجارة بعد البلوغ اركان ما يعطوه من الكسوة
والكفاية لا يساوي اجر المثل **كتاب الرهن في توكل الراهن المهرين ببيع** ولا يصح الا بكونه محولا
مفراغا متميزا فالخود المعلوم الذي يمكن صيانته والمفراغ هو الذي لا يكون مشغولا حتى الغير المتميز المقسوم
الذي يتميز بغيره لا نصبا لان قبض المهر الشايح لا يتصور بغيره والمهر بالرهن الاستيثاق وهو لا يحصل
الا بحسن ايم والتبلي لا يتصور بدون القبض والقبض بدون هذا لا وصايم دفع اليه ثوبا يساوي عشرة ليرهنه
بعشرة وكذا فعله قبض لثقال المقرض ثقلنا ارسلني اليك تقرض منه وشتره هذه فالتقرض على الامر و
المبلغ رسولا فلا يطالب الدين بل المطالب الراهن ارفع الثوب لانه اضاف في نفسه ليس المقرض ليطالب الدافع
عبدًا وقال اذهب اليه فلان وقيل ثقلنا بقرضك الثا بعهنة عندك ففعل: اخذ المال ثم ذهب اليه بالقرض
الراهن وفكده الرهن ليس له قبض العبد بحكم الامر الاول لنسبته بالتبليغ فذا ركا جنبي ولتقبضه وهلك عند جن
بذاته وليس للرهن ان ينتفع بالرهن بخدا ما وسكنه وليس الا ليناخذ له المالك لاث الثابت له حق الحبس والانتفا
وهذا لان الانتفاع يكون العين وهو فاما يرجع اليه الصورة امانة وليس له ان يسير الا بتسليمه حرا رهنا لا
الرهن لا يقضي البيع فلا يملكه الا بوكالة من قبل المالك ليس للرهن ان يسير الا بتسليمه حرا رهنا لا يملك
تسليمه غير عليه فان فعل كان متعديا ولم يقبل عقد الرهن بالتعدي فان اذن ان ينتفع الرهن
حالة الاستعمال هكذا لانه عارية وله عارية قبل الاستعمال هكذا مضمونا لئلا يبد الرهن وكذا بعد استعمال
لنوال به العارية وعود يد الرهن **فصل** واذا وكل الراهن المهرين أو العدل أو غيرها بالبيع حلال
الاجل بقضاء الدين جازت الوكالة لان المهرين ملكه فيملك التوكيل ببيعه فاذا باعه الوكيل يكون الثمن
رهنا مكانه مالم يقبض به الدين لقيامه مقام الرهن المقبوض فاذا هلك هلك من مال المهرين كشرط الوكالة
في عقد الرهن لم ينعزل الوكيل بعزل الموكل لانه يتعلق به حق المهرين وفي الغزل ابطاله وله ان يبيع
على بيعه كما يحبر الوكيل بالخصوص بطل الخصم اذا امتنع عن البيع فان ابي الوكيل ببيع ببيع الثا ففعل
في العقد لان التوكيل لو وجد بعد لا يتعلق به حق المهرين فينعزل بعزل قبله وقبله يتعلق به حق المهرين
يلحق باصل العقد فصار كالمشروط فيه قال فيخر لاسلام وهذا صحيح ولذا اطلق الجواز الجامع الصغير ولم
بين كونه مشروطا في العقد وغير مشروط ولا بقوة اي لا ينعزل بموت الراهن لموت المهرين لان التوكيل
صار تبعا للرهن لا زاله والرهن لا يبطل بموتها فكذا مال الزه ونسب الوكيل بطلت الوكالة ولا يبطل
الرهن فيتراضيان على بيعه يعني كاياب المهرين الأبرصا الراهن المهرين لان كلا منهما ذو حق
ولزمت الراهن وكان له وصي باع وصيته الرهن الوفاء اي كاداه الدين فان لم يكن له وصي نظف له
وصيا أو امر ببيعه احياء للحقين ولا تجزى رهن المشاع سواء احتمل القسمة او لا وقال الشافعية يجوز وان
المشاع فيما لا يقسم فانما جازت عندنا لان حكم الهبة المملك المشاع يقبله في ذوات الرهن من الولد
والابن والصغير رهن عندنا ولو هلك الرهن ايد قبل الانفكاك لم يسقط الرهن شي واما غلة الدار والعبد
والارض لا يصبر رهنا ولو قال المهرين للراهن اذنته رهنا على انه لزم ضاع ضاع بغير شيء وقال الراهن
نعم الرهن جائز والشروط باطل ويملك بالدين ولو بقي المهرين الراهن في بلد آخر لم يملك به ولا يملك
اخذ الرهن اذا كان محله مؤنة ونسب لم يكن لا يجزى الراهن على القضاء حتى يجزى المهرين الرهن وعلى بيع

الحسن

مطلب
في اجارة الامام
انفسه عذر و
هذه

مطلب
في اجارة الامام
انفسه عذر و
هذه

مطلب
في اجارة الامام
انفسه عذر و
هذه

مطلب
في اجارة الامام
انفسه عذر و
هذه

مطلب
في اجارة الامام
انفسه عذر و
هذه

مطلب
في اجارة الامام
انفسه عذر و
هذه

رهن نصف ولده وعبد وسلم فله نصيبه لأن هذا ليس بهن بدليل أنه لو هلك لا يسقط شيء من الدين وحكم الرهن الفاسد والصحيح سواء في كونه مضمونا للرهن إذا باع الموهون ولم فالمرتهن خيارا شاء ضمن الرهن ولشأن ضمن المشتري ولشأن أجاز البيع وأخذ الثمن وهذا إشارة إلى أن البيع مملو الرهن موقوف والشيوخ الطاري يبطل الرهن لرواية علي بن يوسف صورة النوع الطارئ للرهن وإن كان كلهما من رجل ثم تقاسما الرهن في النصف الشايع ويجوز رهن الخمل والشجر والكرم بمواضعها من الأرض ولو قال رهنك هذه الدار وهذه الأرض يدخل في الرهن كلما كان متصلا بالمهون من البناء والشجر والتمر والزروع والرطوبة ولو كان في الدار منافع أو حيوان أو شيء مما ينفع به لم يصح الرهن حتى يسلم الدار فاعية عنها ولو رهن الدار بما فيها صح إذا دخل بينه وبين الدار بما فيها وبغير الكيل رهنها ولا يملك المسافر بالرهن إذا كان الطريق محروقا أما إذا كان آمنا وجد التقيد في المصر لا يملك ولا يجوز بيعه بملك رجل رهن عند رجل مصحفا ومن بالقرأة منه لفرا صارية حتى لو هلك لا يضمن الدين بحاله ولو فرغ من القرأة ثم يهلك يملك بالدين وكذا الرهن جائزا واذن له ليحمله في الخضر فيهلك يملك لانه ولتزوج من خضره فهلك يملك بالدين وكذا الرهن ثوبا واذن له بالتبليص واذن له بالركوب حتى يهلك فإذا هلك الرهن في يد المرتهن صحت الدين سواء صار المرتهن متوفيا لدينه حكما أي شرعا أن كانت فيه الرهن كره الدين فالفصل لانه ولو كان أقل سقط الدين بقدرها ورجع المرتهن بالفضل ولا يصح الرهن إلا بدين مضمون بالأقل فقيمة ومن الدين صورها أن كان الدين خاسية وقيمة الرهن أربعة درهم فهلك الرهن في يد المرتهن يضمن المراهن إلى المتيين ما يدرهم خمسين درهم مذكور مكان المضمون أقل من الدين ولو كانت القيمة خمسين درهم والدين أربعة درهم فهلك الرهن في يد المرتهن يضمن المرتهن إلى المراهن ما يدرهم فكان المضمون أقل من القيمة هذا إذا كان الدلاك بعدي المرتهن وإذا لم يكن بعدي لا يضمن الرهن شيئا لأن الفضل ودعيه عند وأوديعه لا يضمن إذا هلك بعدي المرتهن إلا الجبل في الرهن يفسد الرهن لأن حكمه حبس تدلم وفي الدين لا رهن إلا أجر الدار المتأجرة من المستأجر وقبضها انقضت الإجارة فصار رهنها فله ولو انتقل الرهن عند المرتهن فدرا أو وصفا سقط من الدين بقدره إذا رهن ثلث من واحد أو بعكس يجوز ما لم ينص على البعض بأن يقول رهنك هذا النصف من هذا النصف لئلا ينصف على البعض من آخر ثوبا ليرهنه بدنه جاز وله نصيبه بما شاء لحصول الإجارة المطلقة كالأجرة المطلقة ولو سمي شيئا فان كانت قيمة الثوب مثل الدين اسمي أو أكثر منه باكثر من اسمي أو أقل من قيمته الثوب أن كانت قيمة الثوب أقل من الدين اسمي فان زاد على المسمى قيمة الثوب ولو كان النقصان إلى تمام قيمة الثوب جسيما أو رجلا آخر ضمن بكل آفة تقيده ولو قال رهنك بخولك فله في مكان آخر ضمن ولو قال رهنك في موضع الزفاف ضمن المستعير المستعير فله في دينه ولو قال رهنك عيني الدين بقدره ورجع به للعير المستعير لانه قضا دينه ولو عسر الراهن لم يقدر على فله المعيرم يرجع على الراهن ولو هلك قبل الرهن لا يضمن لو اختلفا فالقول للرهن أنه هلك قبل الرهن رهن فثا وثا فثا الفتن مفراته ثم تبين أنه لا يرجع المرتهن به على الفتن العارية لا بواجب برهن ولا بعاران نبي ولا بدوع الرهن لا يرهن ولا يواجر ليعار الدبيعة لا بدوع ولا يواجر ولا يرهن المتأجر بعارا لا في شئين استأجره ليركبها بنفسه ليركبها بغيره لا يبدل ولا يجانأ وكذا لو استأجر ثوبا ليلسه ليلسه ليلسه ليس له البس غير الأعار ولا جاز لغيره لانهما مختلفا بالاستعمال وودوع وبواجر فاما لا يختلف ويرهن الرهن لا يملك إلا بداع من اجنبي والآب الوصي والغايي يكون الايداع في مال الصغير وليس للمرتهن ان يضر

مطلوب لو كان في الدار منافع أو حيوان أو شيء مما ينفع به لم يصح الرهن حتى يسلم الدار فاعية عنها

مطلوب لو كان في الدار منافع أو حيوان أو شيء مما ينفع به لم يصح الرهن حتى يسلم الدار فاعية عنها

مطلوب لو كان في الدار منافع أو حيوان أو شيء مما ينفع به لم يصح الرهن حتى يسلم الدار فاعية عنها

مطلوب لو كان في الدار منافع أو حيوان أو شيء مما ينفع به لم يصح الرهن حتى يسلم الدار فاعية عنها

مطلوب لو كان في الدار منافع أو حيوان أو شيء مما ينفع به لم يصح الرهن حتى يسلم الدار فاعية عنها

بشي يبطل الرهن أبقي الرهن سقط الدين كهلاكه فان عاد الرهن يسقط من الدين بحساب نقص لان البا عيب حدث فيه انفق المرتهن على الرهن بذن الحكم مكد حبه لا سيقا النفقة ولا يملك الرهن بعد لا شيء له على الرهن عندهما ومنعوا انفق المرتهن على الرهن جال غيبة الرهن مقطوع وأما الحكم وجعله دينا على الرهن فهو دينا عليه كذا قال محمد الآب الوصي يملك ان رهن مناع الصغير بينهما استخارا وقال آتيا لا يملكانه بدين رجل رهن دارا والرهن منصرف فيه حتى مات ثم اختلف المتيين وورثة الراهن كان مقبوضا أم لا فان أقام المتيين على اقرار الرهن بالرهن التسليم حكم صحة الرهن دعوى فساد الرهن لا يقبل لظاهر ما كان في يد الرهن لانه لما حكم عليه باقراره بالرهن حمل على اليد كان بد العارية رهن دارا وعرف بالقبض لانه لم يتصل بالقبض فاذا تصادقا على القبض والاقباض بوضا فإقراره بدين الرهن من الدين من غير اداء ولا ابقاء وأما ائمه أو لا ابراء ثم هلك في يد المرتهن يملك لانه وبه أخذ علمائنا الثلاثة وقال فرهمك مضمونا وهو القيلس وأما إذا برئ الراهن الا بقاء ثم هلك الرهن في يد المرتهن يملك مضمونا حتى على المرتهن رد ما قبض التمتع على المتبرع شيئا على بن لعبد عن رجل عماره حانون قائم على رهن سلطا وسلم إلى المرتهن وكان يتصرف فيهما ويواجرها وأخذ الأجر من رهن وأعطى رهن بل بيع الرهن وهل يطيب للمرتحن ما أخذ من أجره فقال لا يصح الرهن لا يطيب له أخذ ولو استعار الرهن من المرتهن من على الرهن كغلبه فملك عند الراهن كان خارجا من الرهن ولم يلزم للكفيل شيء ولو كان الراهن أخذ رضا المرتحن جاز ضمان الكفيل وإذا كفيل رجل بالرهن فله فضل على الدين فملك عند المرتحن لم يكن على الكفيل شيء ولو كان ضمن لصاحب الدين ما يقضي الرهن من دينه وكان الرهن قيمة بتسعيه درهم والدين ألف ضمن الكفيل ما يدرهم جاز ولو رهن الأرض دون ما فيها من الثمار على الأشجار وأودون الأشجار وأودون ما فيها من الزروع أو من لا تجار والثمار دون الأرض والرهن بهذا كله باطل وكذلك لو رهن البناء دون السلعة أو الزروع دون الأرض سواء سلم ما رهن خاصة أو سلمه مع ما استثنى لأن كل واحد متصل بغير اتصال جزاء جزاء فصارت رهن الشارع ورهن الشارع باطل إلا إذا فصل أحدهما من جهة سلم إليه منفصلا أو أمر المرتحن بالفضل والقبض في حين البيع الرهن كودبعة وكل فعل لا يغرم به المودع لا يغرم به المرتحن إلا لو ودعة لا يضمن التفت بخل الرهن بقبض بالدين وكل فعل يغرم المودع يغرم به المرتحن وله حفظ بغيره عينا له كالحصاة أن المرتحن يملك قبض البيع ويملك إجارته والمستأجر يملك الإجارة ولا يملك التفت فان لم يجز المستأجر حتى انقضت الإجارة بينهما نفذ البيع السابق وكذا المرتحن إذا لم حتى فله الرهن نفذ البيع فاعية أو فرض دينا والرهن فاسدا ليس للرهن سترده أو الرد ما قبض لانه أمانة مقابلة ما قبضه فصار مجبوسا به كما في البيع الفاسد والمرتهن اولى من سائر الرهن رهن دارا والحط مشككة بين الجيران صح في العرصه والتسقف الحيط لانه اتصال السقف بالحيطان المشتركة لا يمنع الصحة لكونه دينا زرع الراهن الأرض الموهونة أو غرس فيها أشجارا بذن المرتحن ينفق في رهنها ولا يبطل الرهن سال من الدار شيئا ثوبا ليرهنه غير ثم يشتريه فقال البزاز لا ادفعه اليك لا يرهن رهن عند مناعا فله في يد الثوب قائم في يد الراهن والمرتهن لا يضمن ليرار التي المرتحن المانم الرهن في كونه كان مخفقا ولم يعلم به فضل يضمن تمام قيمته قال المرتحن اعط الرهن للدلال حتى يبيعه ويؤذرها له أعطاه وتحلف في يد لا يضمن المرتحن حامي وضع المحقق الرهن صندوقه ووضع عليه قصعة ماء للشرب فانصب الماء على المحقق فملك يضمن الرهن الزيادة والمودع لا يضمن شيئا قال شاهد الرهن لا ادري بكم رهنه لا يقبل شهادته اختلفا في الرهن فقال الراهن في هذا وقال المرتحن هذا هو رهنه عندي فالقول للمرتحن فلم يصح رهن الشارع فيما يحمل القيمة أولا من شريكه أو من اجنبي طاريا أو مقارنا في الصحيح

ع الراهن ح

مطلوب لو كان في الدار منافع أو حيوان أو شيء مما ينفع به لم يصح الرهن حتى يسلم الدار فاعية عنها

مطلوب لو كان في الدار منافع أو حيوان أو شيء مما ينفع به لم يصح الرهن حتى يسلم الدار فاعية عنها

مطلوب لو كان في الدار منافع أو حيوان أو شيء مما ينفع به لم يصح الرهن حتى يسلم الدار فاعية عنها

مطلوب لو كان في الدار منافع أو حيوان أو شيء مما ينفع به لم يصح الرهن حتى يسلم الدار فاعية عنها

مطلوب لو كان في الدار منافع أو حيوان أو شيء مما ينفع به لم يصح الرهن حتى يسلم الدار فاعية عنها

مطلوب لو كان في الدار منافع أو حيوان أو شيء مما ينفع به لم يصح الرهن حتى يسلم الدار فاعية عنها

فلو استحق بعض الرهن بأن كان المستحق شايغاً يبطل الرهن فيما بقي واستحق بشئ يفرض بقي الرهن فيما بقي ويكون
محبوساً بجميع الدين ولا يجوز رهن المحر والمحرر والمكاتب أم الولد لعدم الاستحقاق **كتاب المضاربة** لا يستحق الرهن فليس
لبيطال الرهن إقامة غير مقامه باع ملك الغير وأمره من الثمن شيئاً وأجازها المالك لا يصح الرهن ورهن المبيع
يصح ولزكان قيمته أكثر من الدين كما بداهه ولكن يظهر حكمه في سائر الغرار أبق الرهن منذ سنين ولا يعرف أحي
هوام ميت والرهن فكنسوه ولا يمكن له حفظها فلم يهرن لبيعها بأذن القاطن وأخذ منها بالدين فلو استحق
الرهن فإن كان المستحق شايغاً يبطل الرهن فيما بقي واستحق بشئ يفرض بقي الرهن فيما بقي ويكون الباقي محبوساً
بجميع الرهن فإن هلك الباقي وفي قيمته وفاء لجميع الرهن فإنه يهلك حصته من الدين لا غير من أجاز راد
من غير ثم رهنها منه صح وبطلت الأجرة وتولت رطل الأجر شيئاً ثم أجرة من الرهن الأجرة باطلة **كتاب المضاربة**
عن رجل رهن عند آخر فرياً قيمته أربعون درهماً بعشر دراهم فوقع السوس في الغرر فافسد حتى صارت
قيمة عشر دراهم كيف الحكم فيه قال يبيع صاحب الغرر في الميراث درهمين ونصفاً وأخذ الفرو ولا شيء عليه فبذل ذلك
كل الفرو كان موهوباً بكل الدين وصار كل ربع موهوباً بربع الدين وربع الدين درهمان ونصف فأنقسم
الدين على أربعة أسهم وقدها كل ثلثة أرباعه وهو سبعة دراهم ونصف بقي ربعه وهو درهمان ونصف فبقي الدين على
الرهن ففقط منه بقدر الهلاك من الرهن وبقي بقدر الباقي من الرهن وهو ربع عشر دراهم فبقي ماله من الدين ربع
هو درهمان ونصف فبقي ثلثان الرهن عشرين في الميراث الحق به كافي حال الحيوة والرهن الفاسد فأنقسم
الحيوة والمأخوذ إذا تقابضا وتناقضا الفاسد فلم يهرن جالس الرهن الفاسد حتى يؤد إليه الرهن قبضاً وبعد
الرهن الميراث من الفاسد أو من سائر الغرار بزيادة ولو نقص الرهن عند الميراث فبذل أو وصفاً سقط
من الدين بقدره **كتاب المضاربة** المضاربة أولها أمانة فإذا كان يشتري صارت وكالة فإذا صار
شركة فإذا فسدت فهي أجرة فإذا خالف فيها صار غاصباً المضارب إذا عمل في المضاربة الفاسدة فخرج
لرب المال وعليه ضيقته وللعامل أجر مثل عمله سراج أو لم يربح بالخامس بلغ عند محمد وعند أبي يوسف الإجازة
والمضاربة الصحيحة والفاسدة سواء في أنه لو هلك لا يضمن المضاربة بالشرط الفاسدة ولا يجبر المضارب على العمل
إذا أتم المضارب بيعه من فلان فباع من غيره ضمن ولو لم يربح بالشرط من فلان فاشترى غيره لم يضمن هذا رواية كتاب
الوكالة قاله وفي المضاربة يضمن في الوجهين ولا يملك المضارب السفر في إحدى الرأيتين المضارب إذا عمل في المضاربة
في مال نفسه ولزكان الميراث وهو أمانة فإذا خالف بها صار غاصباً وإذا انفصل عن عمران الميراث كان مسير سراً ودونه
في مال المضاربة وكسوته وطعامه وذهبه وما يغسل ثيابه ومركبه وعكفه وآية للمركوب وأجرة من يخدمه في السفر
من الخبز والبطيخ وغسل الثياب نفقة علمانه الذين يعملون في المال وعمل الدواب كحل المتاع والإطالة والظن والكل
مثل يبيع التجار على فاس قول أبي حنيفة وأبي يوسف والسبيل في النفقة أن يحتسب الربح فإن لم يكن في رأس المال ولو
فلم يتفق له شركة المتاع والنفقة في مال المضاربة والمضاربة الكفارة النفقة ليست في مال المضاربة **كتاب المضاربة**
عبد ولا أمانة من المضاربة وله لنزك من العبد للتجارة في أصح الرأيتين ليس للمضارب ربح لا لرب المال لربطاً بجارة
المضاربة القول للمضارب في دعوى الملاك مع ميمته سواء كانت المضاربة جائزة أو فاسدة ولو سافر مال المضاربة وآل
نفق النفقة على قيمه المالكين بالحصل نفق في السفر من مال نفسه ليرجع في مال مضاربة له ذلك وكل من يبيع المضارب على
العمل أو يخدم دابته نفقة نفقة لا يكونوا عبيد رب المال فبيعونه نفقة على رب المال مات رب المال أو
المضارب بطلت المضاربة سافر بالمال واشترى متاعاً فأت رب المال وهو لا يعلم ثم سافر إلى مصر فخر نفقة بعد

مطلب المضارب الرهن عند كسبه ولا يعرف أحي

مطلب مضارب داره من غيبه ثم رهنها منه صح وبطلت الأجرة

مطلب رجل رهن عند آخر فرياً قيمته أربعون درهماً بعشر دراهم فوقع السوس في الغرر فافسد حتى صارت قيمة عشر دراهم كيف الحكم فيه قال يبيع صاحب الغرر في الميراث درهمين ونصفاً وأخذ الفرو ولا شيء عليه فبذل ذلك كل الفرو كان موهوباً بكل الدين وصار كل ربع موهوباً بربع الدين وربع الدين درهمان ونصف فأنقسم الدين على أربعة أسهم وقدها كل ثلثة أرباعه وهو سبعة دراهم ونصف بقي ربعه وهو درهمان ونصف فبقي الدين على الرهن ففقط منه بقدر الهلاك من الرهن وبقي بقدر الباقي من الرهن وهو ربع عشر دراهم فبقي ماله من الدين ربع هو درهمان ونصف فبقي ثلثان الرهن عشرين في الميراث الحق به كافي حال الحيوة والرهن الفاسد فأنقسم

مطلب أولها أمانة

في النفقة

مطلب فخر نفقة بعد موت رب المال

رب المال على نفسه ويضمن هلكه في الطريق ولو سلم فباع جازيعة وتوأت رب المال والمضارب مصر آخر غير مصر رب المال
وفي يد متاع المضاربة فخرج به إلى مصر رب المال لم يضمن ولو قال اقتض ما لي على فلان ثم عمل به مضاربة جازيعة
وكيله بقبض دبلج على غير واضاف المضاربة إلى المقبوض الذي هو أمانة في يد وهو جازي وكذا لو دفع إليه
أودعها فقال بعد واقبض ثمنه وأعمل به مضاربة فباعه بالدرهم والدنانير وقرب جازت المضاربة لأنه أضاف
المضاربة إلى من العروض والعبد وأنه يصح به المضاربة **كتاب المضاربة** ولو ادعى المضارب الوضعية وقال رب المال بل تحت
نصوح برأس المال لم يصح فبقي ولو ادعى رب المال القرض والمضارب المضاربة فالقول للمضارب لا تقاوما على الأخذ
بالأذن ورب المال يدعي على المضارب الضمان وهو يكره فالبينة لرب المال ولرب المال لأنه يثبت الضمان على المضارب
أكثر لزمان المضارب كلما ادعى إلى رب المال شيئاً قال هذا ربح يكون ذلك ربحاً ولا يقبل قوله بعد ذلك لم يربح
وما أخذ من رأس المال ولو لم يربح المضارب دفع إلى رب المال شيئاً ولم يقبل ربح روي عن أبي يوسف أن رب
المال يأخذ رأسه ولا يكون البينة بينهما ولا يكون أخذ رب المال من المضارب قبل الحساب نقصاً من رأس المال لأنه لا
جعلناه من رأس المال كان استرجاعاً لبعض رأس المال فبطل المضاربة بقدر ذلك وما لم يقصد إبطال المضاربة
وتوأت المضارب عليه دين ورب المال الحق برأس المال وحصته من الربح لرب المال المضاربة معروفة ولو
المضارب مع رب المال بعد ثمة الربح وقال المضارب سمننا بعد قبض رأس المال وانكر رب المال قبض رأس المال
كان القول لرب المال ولو أقال البينة كانت البينة المضارب **كتاب المضاربة** مضارب مع الفان فقال لرب المال دفع
الفان ورجعت الفان وقال رب المال لا بل دفعت البينة مضاربة فالقول قول رب المال عند أبي حنيفة وأبو
وهكذا روي عن أبي يوسف ثم رجع فقال القول فعل المضارب وقال الذي في يده المال دفعت إلى الفان مضاربة
بالتصديق فرجعت الفان وقال رب المال دفعت البينة مضاربة ورجعت الفان فالقول قول رب المال خلاصة المضاربة لا
غير الدرهم والدنانير مكيلة كان أو موزوناً أو عروضا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف قال محمد يجوز بالفولان
ولا يجوز بالذهب الفضة إذا لم يكن مضروبة في رواية لا صل ويجوز بالدرهم النهرية والزبوف ولا يجوز
بشيء غير الحيلة في جواز المضاربة في المتاع ليس بيع المتاع ببيع به بالدرهم والدنانير وقبض منه الثمن
فيدفعه إلى المضارب مضاربة ثم المضارب يشتري ذلك المتاع من المشتري ثم يبيع المضاربة بخلاف مال
عالمه أو مال غيره لا ليقول العمل بزيادة ولو ادعى رب المال التقييد ببيع أو بكان والمضارب الإطلاق
القول للمضارب لا لرب المال ولزكان البينة أخذت من رب المال وقت أحدهما ولولا وثوقها يؤخذ بنية صاحب
الوقت الأخير لشرع في كل واحد منهما فالقول لرب المال **كتاب المضاربة** اشتري المضارب متاعاً فقال له رب المال
وأما المضارب وأراد أمسكه حتى يظفر بربح كثير ليس له ذلك إلا إذا أعطاه لرب المال ماله لم يربح
ثم يملك المضارب أمسكه ثم لنكون في المال سراج يجبر المضارب على البيع لأنه أجبره إذا أعطى رب المال
منه في لا يجبر المضارب ولا يكره فيه سراج لا يجبر على بيعه ويقال لرب المال أمانتاً أخذ برأسه لا يبيعها
إليه ما كان إذا صار مال المضاربة متاعاً ليس لرب المال ليشترهاه عن البيع شيء وعمل الفروج عن يده ولا يصح فتح رب
المال المضاربة وبعد نص صحيح الكل ولو ادعى رب المال لرب المال المضارب ضامناً للمال فالحيلة فيه أن يرضى
رب المال من المضارب الأدرهماً ثم يشركه بذلك وما أقرضه على بيعه جميعاً فيكون المربح بينهما نصفاً
أو على شرطاً كان جازيلاً هذا شركة عنان وقد شرطاً حصص الأقل من الربح أكثر من رأس المال وهذا جائز
عندنا إذا كان عمل صاحباً لقل مشروطاً في الشركة وأخرى ليعرضه من المضارب إلا درهماً ثم يشركان

في الضيعة ط

مطلب اختلاف رب المال والمضارب

مطلب الحيلة في جواز المضاربة في المتاع

اليه فضاء بينهما الى النصف الوكيل بالبيع وضع المال في مكانه ثم قام عنه واستحقاقا وضاع فالتصان
 على الوكيل لم يكن المستحق في عياله ولا ضمانا على الهار لم يقبض ولم يقبض في الحفظ الوكيل يقبض لدين اذا قام
 قبضت دفعت اليه الموكل كان القول قوله لانه امين يدعي اتصال الامانة اليه صاحبها يقبل قوله ولو وقعت المنازعة
 بين الوكيل بالاستقرار وبين موكله فقال الوكيل قبضت المال من المقرض ودفعت اليه الموكل وانكر الموكل لا يقبل
 الوكيل لان الوكيل يريد بهذا التزام المال على الموكل فلا يقبل قوله في ايجاب المال على الموكل اذ على رجل على رجل
 انه وكله فلان الغائب يقبض دينه او ودعيته عنده منه وبالحضرة فيه فهو على اربعة صور اما ان يقر المدينون بالوكالة
 والدين جميعا او يحددوا الوكيل بالوكالة وحدها او بالمال او بالمال والوكالة فان اقر بها امر بدفع المال اليه
 ولم هذا قضاء على الغايي لخص الغايي انكر الوكالة له لا يحدد له من المدعي عليه لان اقراره بغيره عليه دون غيره
 ولن يحدد في ذكر الخصم ان القاضي يحلف المدعي باقامة البينة على اقرار الرجل بالمال والوكالة لا يقبض المال والوكيل
 ان يحلف باقامة البينة على الوكالة فيثبت كونه خصما باقامة البينة على الوكالة فيثبت كونه خصما باقامة البينة على
 يقبل ويكون هذا قضاء على الغايي حتى لو حضر وانكر ذلك لا يفي عليه لان المدعي عليه انتصفا عما عنه في اثبات الوكالة
 عليه لان ما يدعي على الغايي لا يدعي على الخاضع فينتصفا عما عن الغايي ان لم يكن له بينة على المال وادخله
 فالتقاضي يحلف بالله ما فلان بن فلان الفلاني لا باسمه عليك هذا المال ولا شيء منه لانه ما ثبت الوكالة بالبين
 خصما مطلقا ولن يثبت المدعي بينة على الوكالة وادخله استخلافه فالتقاضي يحلف بالله ما يعلم ان فلان الذي
 المال وكله يقبض لانه ادعى عليه معنى لو اقر به لزمه فاذا انكر يحلف عليه ولو اقر المدعي عليه بالوكالة وانكر
 المال صار المدعي خصما في حق استخلافه على المال واخذ المال عنه حتى يثبت اقراره ولم يعتبر خصما في حق الخصم
 حتى لو اقام البينة على المدعي عليه لا يثبت المدعي انما يصير خصما بالوكالة والوكالة تثبت باقرار المدعي عليه
 واقراره حجة على نفسه غير حجة على الغايي لثبتت الوكالة في حق استخلافه على المال لشك ان جاحدا واخذ المال
 ان كان مقررا ولا يثبت في حق الخصم لان ذلك قضاء على الغايي فلا يثبت نظير رجل ادعى لفلان وكله بطلد
 كل حق له على هذا الرجل ولن يثبت عليه الفرض فاقرا المدعي عليه بالوكالة وانكر المال لم يحلف وان لم يكن
 خصما في اقامة البينة ان هذا المال عليه ولو حلف وجاء الغايي وانكر الوكالة فالتقاضي يحلف فكذا هذا خلا
 الوكالة الثانية بالبينة لان البينة حجة مطلقة فالتقاضي بها يتعد الى الكافة والاقرار حجة قاصرة فالتقاضي
 به يقتصر على المقضي عليه واما اذا اقر المال ويحدد الوكالة فان اقام البينة على الوكالة صار خصما مطلقا فهو
 بتسليم المال اليه وان لم يكن له بينة وادخله استخلافه يحلف على قلنا فاحلف انتهى ونسجل ثبتت الوكالة في
 حق اخذ المال الا في حق الخصومة فيجب عليه ان يقبض دينه فلو برهن موكله استوفاه او ابراه يقبل
 لانه يملك الخصومة وعندها لا لانه لا يملك الخصومة ويقبض العين لا بخاص اجماعا بالبينة الوكيل بالخصومة وكل
 بالقبض عند علمائنا الثلثة خلا فانزله لانها امران مختلفان ولنا في المقصود بالخصومة انما هو القبض والوكيل
 يقبض الدين وكل بالخصومة خلا فانها امران في حكم بيعه وفي غيره لا وعين البينة قوله
 التا فاذ انما كان والوكيل بالبيع لا يملك الاقرار لان الوكيل بالخصومة انما يملكه كونه من افراد الجواز وصح
 التوكيل يقبضه ونفاذه بلا رضا الخصم ولا يعزل بموت المطلق وبغير موت الطار فلو زعم الوكيل قبضه وتسلم
 الى الطال حال حيوة لم يصدق بلا حجة فان منع الوكيل المشتري من دفع الثمن الى الموكل فالمشتري لم يسمع الدفع
 اليه ومع ذلك لو دفعه بغير احتسابا وتوقال الموكل للوكيل بعد البيع لا تدفع المبيع قبل قبض الثمن قد دفعه قبل

مطلوبه في حاله دكانه ثم قام واخطا جاره وضاع
 الوكيل يقبض الدين او اقره قبضت وقبض
 الوكيل كان القول قوله لانه امين
 مطلقا ولو وقعت المنازعة بين الوكيل والموكل
 بين موكله

قبضه جاز فندما خلا للثمن على اشارة الوكيل بعد البيع يصح ام لا هذا اذا كان المبيع في يد الوكيل
 ولو في يد الموكل واتي الدفع قبل قبض ثمنه ذلك في البيع نية واتي الموكل من دفعه قبل قبضه يحجر عليه و
 لشك ان في يد الوكيل واخذ الموكل لانه لا يدفع قبل قبض الثمن ليس للوكيل لانه يدفع اليه مشتريه قبل
 قبض الثمن ولان المبيع في يد الموكل ولم يقبضه عن الدفع قبل قبض الثمن فخذ الوكيل من ثمنه وهكذا يد الوكيل
 لانه لا يحدد بعد البيع لا يقبض ثمنه قبله وقد نهاه عن القبض بضمين ولعلم بملكه حتى باعه جاز ولو ثبت قبل ثمنه لانه
 المشتري انفسه المبيع والتوكيل بالبيع لا يوجب ولا يكون التوكيل قبل الاقرار اقرارا من الموكل وعن الطوسي
 معناه لانه يملك بالخصومة ويقول خاصه فاذا رأت الحق مذمة او خوف عار فاقرا بالمدعاه يصح اقراره على
 الموكل باع الوكيل بالبيع سلم ثم لم يملك الاقرار بعينه وانكر الوكيل لا يلزم الوكيل ولا الموكل شي لان الخصم
 فيه من حقوق العقد والموكل اجبتي فيه ولو اقر الوكيل وانكر الموكل مرده المشتري على الوكيل لكن اقرار
 صحيح في حق نفسه لا في حق الموكل لانها وكالة بالتسليم فلا يكون قوله ملزما على الموكل الا ان يكون عيالا
 يحدث مثله في تلك المدعى بنقطع بقيام العيب عند الموكل وتسلم امكن حدوث مثله في تلك المدعى لا يبرده على الموكل
 الا بيهان على كونه عديم موكله والحلف ولن يثبت مرده ولا يلزم الوكيل فائدة على الوكيل مادام حيا عاقلا فان
 ولم يدع خلفا لو لم يكن من اهل لزمهم العزلة بان كان محجورا برده على الموكل وليس للموكل لشك في بيعه
 فيما اشترى وكيله فان الوكيل بالشراء وظفر بالمشترى عيالا برده وارثه او وصيه والا فالموكل وكيل المبيع
 مات وظفر مشريره به عيالا برده على الوكيل او واره والا فعلى الموكل الوكيل مرده عليه المبيع بكونه
 مرده على الموكل لان المرء ود بالشكل كالمردود بالبينة الوكيل بالشراء سلمه اليه موكله وجده الموكل عيالا برده
 اليه الوكيل ويرد الوكيل اليه البايع اقرارا بالتوكيل وانكر الدين لا يثبت وكالة باقراره هذا حتى اذا برهن على
 الدين قبل ان يبرهن على الوكالة لا يصح زعم انه وكيل من فلان لطلبه كل حق له بخوارزم والمستفاد في خصوص
 فيه والموكل غائب وبرهن على ذلك بلا حضم عليه فلان لا يسمع فان احضر خصما جاحدا او مقرا وبرهن عليه
 ثم احضر آخر لا يحتاج اليه اعادة البينة على وكالة بخلاف دعواه الوكالة عن موكل آخر ولا يملك الوكيل قبض الدين
 الا برأه والبنه واخذ الرهن ومكلا اخذ الكفيل بخلاف الوكيل بالبيع حيث يملك الكل وليس للوكيل قبضه ان اخذ
 مكانه عيالا آخر لانه مبادلة ومعاقرة ولم يملك به باع الوكيل ما وكل به انغرل الوكيل فان عاد قدم ملكه بان
 مرده عليه بعينه دت الوكالة ولن يملك بعد اليه قدم ملكه لا يعود وفي الشئ وكله بالبينة فباشرها الموكل ثم جع
 او الوكيل ثم رجع الموكل فيها لم يكن للوكيل مبشرتها نائبا بخلاف البيع كما قران الوكالة في البيع بعد باقية حتى
 ملك الوكيل بعد البيع مطالبه الثمن ولما البينة فلاحق ولا حكم له في البقاء على ملك الوكيل فانه بعد البينة لا يملك التسليم ولا
 الرجوع وروية الوكيل بالشراء روية الموكل واذا وكل انسانا بالشراء او ارسل قبل الشراء ومراه ثم اشتراه الموكل
 او المرسل بنفسه للموكل خيار الرقبة لا للوكيل قبض الوكيل بالقبض في حق سقوط خيار الرقبة للموكل
 والمرسل كقبضه والتوكيل بالرؤية مقصودا لا يصح ولا يصير روية كره للموكل حتى لو اشترى شيئا لم يبره فوكيل ولا
 فقال لن يثبت فخذ لا يجوز وكان الموكل راه ولم يبره الوكيل له الخيار ضمن الوكيل بالبيع الثمن لا يصح ولو باعه وكل
 يقبض ثمنه وضمن الوكيل صح ولو كان البايع وكيل في البيع يرجع المشتري بعد استحقاق على هذا الوكيل بكل ما
 كان يرجع على الموكل من الثمن فانه البناء والولد والوكيل بالشراء لا يملك الاقالة بخلاف الوكيل بالبيع والسلم فاذا باع
 ثم اقال لزم الثمن وكذا الارب الوصية المتوبة كالاب صح التوكيل بالاقرار لا بالاستقرار صور التوكيل لن يقول

مطلوبه في حاله دكانه ثم قام واخطا جاره وضاع
 الوكيل يقبض الدين او اقره قبضت وقبض
 الوكيل كان القول قوله لانه امين
 مطلقا ولو وقعت المنازعة بين الوكيل والموكل
 بين موكله

لن يقول المشتري لغيره كذا وكذا على قبض المبيع وصورة الرسول ليقول كذا وسواء عنه أو يقول امرئ بك قبضه
رجل وكل رجل بشرأى شيء بغيره ويضع اليه التوكيل فيقول فوجوه لشركان وكيلاً بالشراء بائة درهم ولم يصف له
دراهم الآمر ولا إلى غيرها كان البتة ان قال نوبت بالدرهم الذي دفعها الآمر إلى وكيله والشراء الآمر ولو قال
نوبت غيرها لم يكن التوكيل نوبت الشراء لنفسه لانه قال نوبت الشراء للآمر كان الشراء ولو كان التوكيل أيضاً
الشراء إلى دراهم الآمر يكون الشراء للآمر بقدرها التوكيل أو من غيرها ولا يصدق التوكيل انه اشتراها لنفسه الا اذا صدق
الموكل ولو كان التوكيل اضاف الشراء إلى دراهم نفسه كان الشراء له ولا يصدق انه اشتراها للموكل فقد من تلك الدرا
أو غير ذلك اذا صدقته الموكل وهذا كله اذا تنازعا فقال الموكل اشتريته أو على العكس فقال التوكيل اشتريته
لنفسه أو على العكس ولا يصدق على أنه لم يحضر البتة قال أبو يوسف حكيم النقد ان كان نقد الثمن من مال الآمر
كان الشراء للآمر سواء اضاف العقد إلى مال نفسه أو إلى مال غيره وقال محمد الشراء يكون للتوكيل رجل وكل رجل بشرأى
شيء بعينه فاشترى التوكيل نفسه لا يصح رجل دفع إلى رجل عشرة دراهم بشرأى بها ثوباً قد سماه فانفق التوكيل
على نفسه دراهم الموكل واشترى ثوباً بغيره كان التوكيل المشتري لا للآمر لأن الوكالة قد نفذت بتلك الدراهم
فبطلت الوكالة بهلاكها ولو اشترى ثوباً للآمر ونقد الثمن من مال نفسه وأمسك به لم يملك التوكيل ولا يملك الآمر
الموكل استحقاقاً كادوارث أو الوصي اذا قضى دين الميت بماله ونزولاً لا استقراراً ان اضاف التوكيل لا استقراراً
الموكل وقال لئن قلنا استقرض منك او قال اقرض فلا فائدة كان القرض للموكل ولو لم يصف لا استقراراً للموكل
يكون القرض للتوكيل التوكيل بالشراء اذا اخذ السلعة على سوم الشراء فادهاها الموكل فلم يرض وادها على التوكيل فل
فهلكت عند التوكيل قبل ان يرد إلى البايع ضمن التوكيل قيمة السلعة للبايع ولا يرجع بها على الموكل اذ لم يكن الموكل امراً الاخذ
على سوم الشراء ولا أمر بالشراء لا يكون أمراً بالاخذ على سوم الشراء فان الأمر بالاداء على سوم الشراء فهلكت عند التوكيل
كان للتوكيل ان يرجع بها على الموكل اذا عزل عن الوكالة الخلق لا يصير وكيلاً قال أبو يوسف العزل عن الوكالة المتعلقة
قبل وجود الشرط لا يصح وبه أخذ محمد بن مسلمة وقال محمد بن يحيى العزل عن الوكالة المتعلقة قبل وجود الشرط وبه أخذ نصيب
والفقوى على قول محمد بن يحيى ادعى على غائب بحضرة رجل يدعى انه وكيل الغائب في الخصومة فاقترع المدعى عليه بالوكالة لم يصح
لقراره حتى لو اقام المدعى بينة بالدين على الغائب لم يقبل بينته وكذا لو ادعى ديناً على ميت بحضرة رجل يدعى انه وصي
الميت فاقترع المدعى عليه بالعصاية فادعى التوكيل اذا اذن الموكل بالتوكيل فوكل صار وكيلاً عن الموكل حتى لا يملك
التوكيل عزله ولا ينعزل بموته وبغير ان يموت الموكل لا ينعزل عن محمد بن قيس قال لا خير انت وكيل في قضاء ديني فوكلتني
فوكل التوكيل رجلاً فلو كان له شيء الذي وكله ولو كان قال الموكل وقول لم يكن التوكيل له يخرج التوكيل كالكالة
ولو قال وكله فلا لا شئ فوكل فلو كان له شيء الذي وكله ما صنعت من بيني فهو جازي توكيل واذا وكله
عزل وكيله مثل عبد العزيز بن احمد الخليلي عن التوكيل اذا قال عزلي موكلتي والتوكيل غايبك كذب المدعى هل
قوله قال لا واذا قال الموكل امرئ بك يبيع بالف وقال المأمور لم يبع شيئاً فالقول للآمر بما قال ومن قال لا امرئ بك يبيع
فبعتة بنية وقال المأمور امرئ بك يبيع ولم يقل فالقول قول الآمر لأن الآمر يستفاد من جهة ولا دلالة على الاطلاق
هذه رجل وكل رجل بشرأى به بالشام وليس له يقاضي بالكوفة لأن الوكالة مقيدة بالمكان ولو لم يسم له وكالة
منه لاني بكل حق له بالكوفة واحضر غريباً مسلماً واقام عليه شهوداً نصرانيين لا يقبل ولا يحضر نصرانياً قبلت واذا
قبل القاضي من الشهادتين وقضى بالوكالة كان ذلك قضاء على جميع الغرما من المسلمين وغيرهم حتى لو حضر غريباً مسلماً
بعد ذلك وهو محمد وكالة لا يملكه القاضي باقامة البينة على الوكالة ولو ادعى مسلم انه وكيل فلان النصراني

مال الآمر

واحضر مسلماً وشهد نصرانياً لا يقبل فان احضر نصرانياً يقبل ويثبت وكالة في حق المسلمين تبعاً ولو ادعى
وصي النصراني اولاداً وشهد نصرانياً لا يقبل قياساً وفي استحسان يقبل لأن المسلمين لا يحضرون موتهم ومناكرهم
فلو لم يقبل لصاع حقه من التوكيل بالشراء يملك ابراء البايع عن البعينة كما وعدها يوسف يملك قبل قبض المبيع
لا بعد التوكيل بالشراء يملك اسقاط الثمن عن المشتري بالوكالة ولا براءة والمقاصة بها على التوكيل عندما ويقبل الثمن للموكل
ويبقى المبيع في لاقالة عند التوكيل وعندها يوسف لا يملك اسقاط الثمن عن المشتري وبالأقالة يصير مشترياً من المشتري
وبقي الثمن على المشتري الموكل والمشتري على التوكيل وكذا احط بعض الثمن وتاجيله وقبول الحوالة على من فهو
المشتري واخذ العوض عن الثمن والصالح منه على شيء فالتوكيل يملك له كذا عند ما اشترى شيئاً فقال كنت
رسول فلان ولا عن كذا علي وقال البايع بعته منك فالقول للمشتري اذا وجد المشتري في المبيع عيباً فرده
على التوكيل بقضاء لشركان اقر التوكيل بقبضه الثمن بستره منه الثمن ويرجع التوكيل به على موكله لشركان صدقة في
قبض الثمن ويكون المبيع للموكل ولشركان صدقة لم يرجع فله ان يحلف التوكيل على العلم بقبضه فان نكل رجع
عليه ولشركان لا يملك بيع العبد ويستوفي ما ضمن من ثمنه ويرد الفضل على الموكل ولا يرجع بالنقصان على أحد
هذا اذا اقر التوكيل بقبضه ولشركان اقراره بقبض الموكل من المشتري لم يرجع المشتري بالثمن لا على التوكيل لعدم
الدفع اليه ولا على الموكل لانها لا يصدق ان علي الموكل في اقرارها بالقبض ويحلف الموكل بآثان نكل رجع
والمبيع له ولا يحلف لا يرجع لكن لا يبيع المبيع ويستوفي المشتري من الثمن ولا يصح عزل التوكيل من غير علمه والتوكيل
بالخصومة والبيع والشراء والتكليف والطلاق وسائر التصرفات سواء وكذلك التوكيل اذا عزل نفسه لا يصح عزله
من غير علم الموكل ولا يخرج عن الوكالة شيئاً من رجل وكل رجل بشرأى ببيع عبد فوكل التوكيل رجلاً آخر ببيع
بأعه الثاني ولاول حاضراً جاز لا نه حصل براءة ولو كان غائباً لم يجز وبأعه غير التوكيل فبلغ التوكيل الاول جاز
كما ذكره شيبه الدين في فتاواه وانما يملك التوكيل بالبيع اذا اتمهل المشتري صح امهاله وكان للموكل ان يطالب التوكيل
في الحال لو أدى ماله ثم عند محل الاجل باخذ من المشتري لنفسه ولو تولى الثمن على المشتري هل يرجع التوكيل
بما أدى على التوكيل لانه اهل وأخر اوصاف لا يرجع لانه ضمن للموكل ولأبائه وأدى الثمن من مال نفسه ثم اتمهل يرجع
وذكر في تحرير التوكيل في البيع اذا ابرأ المشتري عن الثمن أو احواله على انسان أو اخره عن المشتري أو اخذ به عرضاً
أو صالحه على شيء فانه جاز وبأعه المشتري عن الثمن ويقبل التوكيل الثمن الآمر عداً به وعندها لا يجوز ان يفعل التوكيل
على الآمر والثمن على المشتري التوكيل بقبض الدين اذا اخذ العروض من الغريم والموكل لم يرض ولا باخذ العرو
فلو كان ليرد العروض على الغريم أو ادعى قضاء بعضه وحجب التوكيل ولا بينة للغريم واخذ التوكيل منه جميع المال
ثم حضر الموكل واقام الغريم بينة على انقضائه فله ان يرجع بذلك على الموكل وبأخذ منه الا لا يكون ذلك المال
قائماً بعينه في يد التوكيل فيأخذ من المبيع في يد التوكيل أو قال التوكيل دفعه إلى التوكيل كان له ان يطالبه من
الطاع فقط وكذلك اقره الطاع بانه قد كان اخذ منه شيء اراد وكيل البايع اقباط وكالة بحيث لو انكر موكل لا
يبيع انكاره فله وجهان احدهما ان يسم العاين بطل ثم يدعى انه وكيل بقبضه ببيعته اليه فيقول ذواليد لا اعلم
وكالة فبرهن فإما القاضي يسمه اليه فيبيع والكا لا يقول هذا فلان ابيعه منك فاذ باعه اخذ منه يقول
المشتري لا اقتبض المبيع لاني اخاف ان ينكر المالك كالكاتب يملك المبيع في يد التوكيل فينقص فيضمنني فبره التوكيل
انه وكله بذلك تجبر على القبض ويثبت بالبينة ولاية الجبر على القبض وبهنا وجه آخر وهو ان يبيع فيقول لبي
فصوتي فلا اسم المبيع فبرهن المشتري انه وكيل فلان بالبيع فهو خصم فيثبت انه وكيل المبيع كما يصح التوكيل

مطلب

ص
بالتين حواش آدا
اذا وكل رجل بشرأى
بأعه فلان ثم ان
الموكل قبضه ثم
التوكيل خالص الغريم
مع صح

بقبض الدين انا قال قبضت وهكذا عني او قال دفعته الي الموكل وكذبه الموكل بصدق في حق برأه الله
لا في حق الرجوع على الموكل على تقدير الاحتجاج لو احتج انسان ما اقر الموكل بقبضه وضمن المسمى الموكل
لا يرجع الموكل على الموكل ولو كثر رجلا بقبضه دينه لم يملك المطلق ما فان الموكل على وكالة يتقاضى ذلك في حال
الميت ولا يتغير حكما بموت المولى ولو مات الموكل جرح الموكل بالوكالة علم به او لم يعلم فان قال الموكل قد كنت
قبضت الدين في حق الموكل ودفعته اليه لم يصدق الا بحجة ولو كان المقبوض هاتما فربما هذا وبين
الموكل بقضاء الدين لو قال بعد موت الموكل كنت دفعته اليه المولى قبل موت الموكل والورثة قالوا اخرجت
بعد موت ابينا والمال هاتما القول قول الموكل ببيع الموكل بالبيع واحالة المشتري بالبيع على الفل وقيل الموكل
للموالة والصرف يسوف في دفعه فلو كان الموكل في الحال من الموكل وقيل بخلافه السمار الذي يبعث اليه الجاهل
استعارة لبيعها اذا كان له امين في قبض امانتها في ان الامين وعلم السمار خيانتة ومع هذا جعله امينا في قبض
الامان فان لم يترك شيئا وعليه بقايا تلك الامان بضمن السمار قيا على ما يرون الزوج الوداع عند زوجه غاب
وكانت حياتها غير مائة فزوج وقد هلكت عليه الضمان كذا هذا الموكل بقضاء الدين حرف مال الموكل اليه دين
ثم قضى دين الموكل مال نفسه ضمن وكان متبرعا بعض الورثة وكل انما يسوف في نصيبه من ديون مورثه على الناس
ولا يعلم الموكل والموكل بعض من عليهم الديون يتحقق به بعد التامل والتمسك الكثير الموكل بالتأجيل
اجله شهر او سنة او سنتين يجوز عند اي حنفية ومحمد ولو كره بقبض دينه على فلان فاقتر المديون فوكل
الموكل ببيع سلعة وايضا لثمنه الي رب الدين فباعها واخذ الثمن وهكذا يملك من مال المديون لا سخالة لكون
قاضيا ومقبضا من الواحد لا يصلح لكون للوكالة والمطلوب المديون دفع المال اليه آخر ليقضي عنه دينه
له ليرخذ منه فله رجل قال لا خير امرتك ببيع عدي بقدر فبعته بنسبة وقال لا بل امرتني ببيع مطلقا ولم يقل
شيئا فالقول قول لا امرتني بالامر فلو كان مطلقا وقيل بكونه مقيدا وليس احد الوجهين دليل والامر يستفاد من حيث
فالقول قوله ببيع عدي وقيل ببيع عدي ثم وجد في يد رجل فقال الموكل بعت منه وصدقه ذوا اليد وكذا
الموكل فله ليرخذ ولا يصرف على وكيل بالنسبة اذا هلك العبد في يد ذي اليد التوكيل بالاستقرار لا يصح
والتوكيل بقبض الفرض يصح بان يقول رجل اقرضني ثم يوكل رجلا بقبضه صح وكذا بان يواجر داره ثم امر
الموكل بشفه ثم انفق الاجارة يعود على وكالة الموكل بالقبض لا يملك القسمة بغير حاش لا يتوقف التوكيل
بالتأجيل حتى لو وكل بشي اليوم ففعله غدا جاز ولو وكل غدا كان وكذا غدا وبعد دون اليوم حتى ولو
وكل بقبض وديعة ثم مات الموكل فقال الموكل قبضت في حيوته وهكذا وانكر الورثة او قال دفعته اليه بصدق
ولو كان دينه لم يصدق وفي الصغرى وكل بقبض دينه او وديعة فصدقه الغريم او المودع ومع ذلك
الموكل على وكالة له ذلك فائدة يظهر فيها اذا حكم لوكالة على هذا الخبر بالبينة ثم احضر خصما آخر لا يحتاج اليه
اعادة البينة على الخصم البينة وكذا لو برهن الوكالة على هذا الحق ثم غاب الموكل حضر الموكل او وكيل آخر له وطلب هذا الحق
لا يحتاج اليه اعادتها بينة في جميع الصغير الموكل بقبض الدين اذا ضمن المال للموكل ببيع الضمان وتبطل
الحكمة ومن كفل بالامر رجل فوكل مال بقبضه من الغريم لم يكتف ذلك وكذا لا يفي بعد رادة الكفيل ولا قبلها
وفي نوادر ابن سماع عن رجل جعل لغائب اقام بينة له الغائب وكل بطبقه وخصم في ذلك اقام المدعي عليه بينة
لتم الموكل اخرج من الوكالة لمحض منه او بغير محض من قبلت هذه البينة وتبطل الوكالة وكذا اذا اقام البينة على امر الموكل
لتم الموكل اخرج من الوكالة قبلت البينة وكذا اقام البينة على امر الموكل انه لم يوكله قبلت البينة وعلم التوكيل

بالاخذ

بالاقرار صحيح عندنا ولا يصير الموكل مقرا بشفه التوكيل وحكي عن الشيخ الامام الزاهد احمد الطوسي انه كان يقول بشفه
التوكيل بالاقرار ليريقول الموكل وكذلك بالخصومة وبالذبح اي الدفع فاذا اريت حجة فحقه بالاقرار ولو وصيت الاقرار
فاقر علي فاني اجزت ذلك ولا يجوز ان يكون الكفيل وكذا بقبض الدين ولو قبض وهو لم يضمن والرسول اذا
ضمن الثمن عن المشتري للمسلم في الضمان فله ان يوعزل الموكل نفسه لا يصح بدون علم الموكل خلافا للشافعي لا لوكالة عقد
تم بهما وفي نسخ احدهما بدون علم الآخر نوع عذر بالآخر لانه يتعلق كل واحد منهما وفي الفسخ ابطاله ولو عزل الموكل
بالخصومة بغير محض الخصم فان كان وكيل لطلب الفسخ يصح عزله ولو كان وكيل المطلق لطلب الفسخ بان اقره لطلب
حتى اعطاه وكيله خاصه مع لا يصح عزله الا بمحض من الخصم ولو كان وكيل لغير الفسخ يصح عزله حتى الموكل بالبيع اذا
باع والموكل حاضر يكون العبد على الموكل او الموكل قال العهد على اخذ منه لاعلى باشر العقد هكذا قالوا وهو
صحيح لا فاقيل قال الامام شيخ الاسلام ابو القاسم ذكر في مختصر العهد على الموكل لانه اذا كان جازلا كان كالمباشر بنفسه
فعليه العهد وذكر في الفتاوى الصغير العهد على الموكل لان فيما على الموكل العهد حصر الموكل وغيبته سواء ولو كان
المعتمد على ذكرنا اوله الموكل بشراء شيء معين اذا اشترى والموكل لا يبريد بعد ذلك فالبائع لان الموكل ليس له بريد
البيع حاشا له واحده من ذلك الحكمة ادعى انه وكيل من فلاحي طلب جوفه على هذا الخبر فقال الموكل الآخر وكذا
الحكمة ليريد هذا يريد المدعي عليه يقول ليس على علم بالوكالة هذه وبرهن الموكل على الوكالة لا يقبل بعد الخصم
باع عبدا وسمه ووكله رجلا بقبض ثمنه فقال الموكل قبضته او دفعته اليه لانه لا يملك الموكل مع بيته
يرد المشتري من الثمن في حنفية **الفصل الثاني في الوكالة بالتزويج** اذا وكل رجلا بان يزوجه فلانة بالثمن
فزوجها اياه بالفين لاجاز الزوج جاز ولزوجه بطل ولزوجه يعلم الزوج بذلك حتى يخل بها فالحيار باق ان جاز
كان عليه المستحى لغيره بطل النكاح فيجوز له المثل لكون اقل من المسمى والا وجب المستحى ولزوجه بطل بالزيادة
فقال الموكل انا اعزم بالزيادة والزكاة لم يكن ذلك بالغة وكذا رجل تزوجه من فلان بالالف فزوجها بغيرها
فلما اخبرت بذلك قالت لا يجزي هذا الا جل بقضاء المثل فليلها لا يكون لكونه الا ثريدين فقالت خضيت قال
ابوجعفر يجوز له النكاح لان قولها لا يجزي ليس برد النكاح فاذا رضيت بعد ذلك فقد صادقت اجازتها عقد امولا
فصححت الاجازة حتى امراة وكذا رجل بان يزوجه من رجل من اربع مائة درهم فزوجها الموكل واقامت المرأة
مع الزوج بينة ثم زعم الزوج ان الموكل تزوجه منه بدينار وصدقه الموكل بنظر لانه الزوج ان المرأة لم تزوجه
بدينا فالمرأة بالخيار لشرائط اختارت النكاح وليس لها غير ذلك لشرائط ردت ولها عليه من ثمنها بالثمن بالثمن
ولا نفقة لها في العدة لانه لما ردت تعين لشر الدخول حصل في النكاح موقوف في وجه المثل دون النفقة واكثر التزويج
فكذا لانه القول قولها مع بينة في الاضياف في مثل هذا الامراة ربما يقع مثل هذا وحصل منها اولاد ثم ينكر
المرأة قدر ما زوجها الموكل فيكون القول قولها وترد النكاح وهكذا في سائر الامور اذا كانت المرأة بالثمن
ولزوجه امره ليزوجه امرأة بعينها على من سمها فزوجها اياه وزاد عليه في المهر فان شاء الزوج اجاز له وشرائه
رده لانه خالف وصار فضوليا ولزوجه يعلم بذلك حتى يخل بها فالحيار لشرائه اقام معها بالمهر المسمى وشرائه فارقها وكان
لها الاقل من مهرها ومن المسمى لانه فارقها العقد فاسدا والدخول بحكم النكاح الفاسد يوجب الفسخ من المهر المسمى
ولو لم يجز اراها الشرف فوكل رجلا بطلاق امرأة ثم عزله بغير محض من المرأة ليريد الموكل بطل المرأة لا يصح عزله الا بخبر
منها وقال ثعلبة الرضي الصحيح يملك عزل الموكل بالطلاق ولزوجه بطل المرأة رجل اراد السفر فخاضته المرأة فوكل
الرجل رجلا بطلاقها لم يرجع اليه وقت كذا وخبر اليه السفر ثم كتب الموكل بالعزل اختلف فيه المتأخرين

د
ولا يجوز ان يكون الكفيل وكذا بقبض الدين ولو قبض وهو لم يضمن والرسول اذا ضمن الثمن عن المشتري للمسلم في الضمان فله ان يوعزل الموكل نفسه لا يصح بدون علم الموكل خلافا للشافعي لا لوكالة عقد

و ليس كالمباشر بنفسه
مكانه عين آخر لانه
مبادلة ومعاقبة
ولم يوكل به بزاز

مطلوبه على ارادة الزوج فاختار المهر المسمى وشرائه فارقها وكان لها الاقل من مهرها ومن المسمى لانه فارقها العقد فاسدا والدخول بحكم النكاح الفاسد يوجب الفسخ من المهر المسمى ولو لم يجز اراها الشرف فوكل رجلا بطلاق امرأة ثم عزله بغير محض من المرأة ليريد الموكل بطل المرأة لا يصح عزله الا بخبر منها وقال ثعلبة الرضي الصحيح يملك عزل الموكل بالطلاق ولزوجه بطل المرأة رجل اراد السفر فخاضته المرأة فوكل الرجل رجلا بطلاقها لم يرجع اليه وقت كذا وخبر اليه السفر ثم كتب الموكل بالعزل اختلف فيه المتأخرين

انكشاف البعد والاملاخ و النادى قال ان انا عبدك
فانا ضامن لى

وقبض الثمن ولم يسلّم المبيع فكفل له رجل ليسلمها اليه او يدفعها اليه فهو سواء وهو ضامن بحجته يدفع المأذ
الي المشتري فان مات الجارية قبل ان يدفعها بري عن الضمان عن ابي يوسف النواذر اذا باع دارا او جارية وقبض الثمن
وضمحل قبل قبض ليسلمها او يرد الثمن وقال الناضا من لم يرد على كفه فهو سواء في قول ابي يوسف فان مات الجارية او
استحققت او كانت حرة او مديونة او ام ولد او مكاتبه للبائع او لغيره كان على الضامن رد الثمن المشتري بالخيار
لشئ اخذ البائع بذلك تشاء اخذ الضامن لو كان البائع دفعها اليه المشتري والمثلية بما لها كان للمشتري الخيار
ان شاء رجع بالثمن على البائع وتشاء رجع على الضامن في قول ابي يوسف وقال الحسن في قول نفسه فخلع الضامن عما ضمن
لو كفل عن الكفيل رجل جاز ثم لوات الاول برى الكفيلان ولو ان الكفيل الاول برى الثاني وثابت الآخر فالكفيل
الاول على كفايته وكذا لو دفع المطلق لنفسه برى الكفيل والثاني كفل ثلثة عشر رجلا بالف درهم فادى احدى درهمين
ولم يرجع على صاحبه شيئا وفي الخبر اذا كفل رجلا لرجل بالف درهم ولم يكفل كل واحد منها شيئا جاز ان الكفيل
وعلى كل واحد منهما خمسين درهم وايضا ان شئنا لم يرجع على صاحبها شيئا ولو كفل رجل بنفسه رجل ثم كفل باخر
ثم اخر ثم دفعه لاول برى هو دون الاخرين وكذا لو دفعه لاولا واخرين برى هو وحده رجل قال
المودع لنكف المودع ودفعنا لك مائة فانا ضامن لك كسر رجل كفل بنفسه رجل على ثلثة عشر يوفى به يوم كذا فعليه
الحال فتواري المكفول له فلم يجد الكفيل برفع الامر اليه القاضي لينص بكيفه فيسلم اليه وعلى هذا الوباغ شيئا
على ان المشتري بالخيار ان يثبته ايام فتواري البائع نفسه حتى مضت ثلثة برفع الامر اليه القاضي لينص بالبائع وكذا لو
عليه ولو قال ان هلك عبدك فانا ضامن لك فانا ضامن لك هذه الكفالة دون مديون في صاحب المال لن يثبته المودع
له رجل لن يثبته مولا فانا ضامن لك فانا ضامن لك هذه الكفالة وفي الكفالة المديون اذا اراد ان يبيع ليس لرب المال المطالب
باعطاء لنكف الدين مؤجلا وفي المشتري جبر وغيره لا يثبته باخذ كفيل او ههنا الحق ونكف في ظاهر الرواية والذهب
ليس ذلك لان المصلحة في هذا لما ظهر في التعتت والحوادث في الناس قال المدعي في بيته حاضرة وطلبته لضم كفيل فالف
ياخذ منه كفيل نفقة في ظاهر الرواية ونكف الذي عليه مائة فالف المدعي حقه والظاهر من حاله انه لا يخفى لا يجبر على اعطاء
الابو باخذ الكفيل في ذلك الوقت فان احضر بيته والامر رفع الكفيل اليه القاضي حتى يبرأه ونكف غريبا او على
اخذ منه كفيل يوما فان احضر بيته والا يبرأ كفيله وفي ادب القاضي لنكف سائر الاجبي على اعطاء الكفيل ولكن في
القيام القاضي من المصلحة فان احضر بيته ولا خفي سببه كنه الطالب في اعلق براءة الكفيل بالنفس شرط فهو على وجوه
وجه يجوز البراءة وبطل الشرط نحو ان كفل رجل بنفسه رجل فابراه الطاء عن الكفالة على بيعه الكفيل عشرة دراهم
البراءة وبطل الشرط ونكف الكفيل المكفول له على ان يبرأه عن الكفالة لا يصح الصلح ولا يجبر مال على الكفيل ولا يبرأ
الكفيل عن الكفالة في دعواه الجامع واحدي رواية الحوالة والكفالة وفي رواية اخرى يبرأ عن الكفالة وفي وجه يجوز البراءة
الشرط وصورة ذلك رجل كفل بنفسه رجل وباعه على مال بشرط الطاء على الكفيل لن يدفع للمال اليه الطاء لبرئ عن الكفالة بالنفس
جازت البراءة والشرط وفي وجه لا يجوز كلاهما وصورة ذلك كفل بنفسه رجل فاحسنه بشرط الطاء على الكفيل لن يدفع اليه
المال ويرجع بذلك على المطلق فانه يكون طلاقا
جاء في المطلق ليحيل على رجل ليحيل عليه دين او لم يكن فيقول للطاء احلتك بالالف اليك على علي هذا الرجل
ليؤديه المالك اليك عليه وهذا النوع من الحوالة يوجب براءة المحيل عن دين الطاء لانك المالك على الحوالة عليه فيقول
الدين الي دمه المحيل ثم في الحوالة المطلقة لنكف المحيل دين على المحيل عليه فادى المحيل مال الحوالة برى المحيل على المحيل

مطلب غادة احدى درهمين

مطلب غادة احدى درهمين

مطلب غادة احدى درهمين

مطلب غادة احدى درهمين

عربي

مطلب غادة احدى درهمين

عربي دين الطاء ولم يكن ليحيل على المحيل عليه دين رجح المحيل عليه بذلك على المحيل والمقيدة لن يكون المحيل على
من دين او دية او غصبة فيقول احلت الطاء عليك بالالف اليك على علي ثلثة عشر رجلا بالف درهم فادى احدى درهمين
برى المحيل عن دين الطاء وكذا لو كانت الكفالة جازت الحوالة براءة ولو احال
دادى المشتري الثمن له المحيل ثم استحققت الدار من يد المشتري فالمشتري على رجع الثمن ذكره في مجموع التواريل
عشره لاسلام على بن السعدية لنر المشتري يرجع على البائع قبل ان ياتي له فان لم يطر المشتري بالبائع هل يرجع على المحيل
له قال لا وفي الجامع لنر المشتري بالخيار ان شاء رجع على القابض ونشأ رجع على المحيل على المحيل على المحيل
غربه او غداية على المشتري حوالة مقيدة بالثمن ثم مرة العبد بالعبيد القبض بقضاء او قبل القبض من غير قضاء او
رد بخيار الرقبة او الشرط او تفسخ العقد لا يبطل الحوالة عندنا خلافا لغيره الكفالة بشرط براءة الاصيل حوالة
الحوالة بشرط مطالبة الاصيل كفاية كنهه مكاتبه حال بدل الكتابة على رجل مطلقة بطلت ولو كانت الحوالة
مقيدة بدين او غصبة دية تحت لنكف سبعة عشر غير على كتابته ولم يقيد بدل الكتابة لا يصح ونكف بدل
الكتابة تحت فان مات سيد قبل الاداء وعليه ديون فبدل الكتابة بين غدا والسيد والمحال من جملتهم ولو كانت
ولد ثم احال عليه ثم مات معقرو ولا تبطل الحوالة استحقاقا حال البائع غيرا له على المشتري بالثمن
رد البيع بعينه باع بعد القبض او قبله بقضاء او بغيره او تقيلا العقد او هلك المبيع قبل القبض حكما
بقا الحوالة وللغرم لنر المطالب المال الحال بغير المشتري كنهه حال الكفيل غداية على الكتابة حوالة مقيدة
ببدل الكتابة ثم لنكف لولى اعنى المكاتب حتى سقط بدل الكتابة عنه لا تبطل الحوالة احسانا وبه اخذ علما ونا الثلثة
وفي القيس تبطل وبه اخذ غيرنا ويجوز الحوالة بالقيم من مائة الف حتى على مائة الف ولا يكون مثل المحيل
قبل يجوز قبل لا حال الاك الوحي بدين الصغير اذا كان دينيا وجب عقد الاب فاحتمل الاب الى اجل جاز عنده
خلافا لابي يوسف وجب ادعى ابقاء فبرهن مديونه اني احلتك على فلان يقبل ادعى ابقاء ثم قال احلتك
وهو من فلان وهو دفعه اليك قبل لا يبيع التناقض او الحوالة غير الابقاء وقبل يبيع لان ابقاء الحال عليه ابقاء المحيل
ولو ادعى الابقاء بنفسه ثم قال فلان دفعه اليك بامري يقبل ولا تناقض ادعى ابقاء فقال خصه اذنية في
سوق سمعتك وعجز عن البيعة ثم قال اذنية في قرية كذا وبرهن ان التوفيق ممكن اذا كان لرجل على
الف درهم قرض حالة وللطلق على آخر الف درهم حالة فاحاله عليه سنة جاز
الصلح على اربعة اوجه معلوم المجهول على معلوم كما لو صلح من دين او حق معلوم على مال معلوم او مخرج مجهول
في دار في يد غيره على مال معلوم ونما جاز لنكف كان الدار في يدى فاصطلى على بيعه المدعي مالا معلوما
وصلح المجهول او معلوم على مجهول كما لو ادعى حقا في دار انسان ولم يسمه وادعى المدعي عليه حقا في ارضه فاصطلى
على لن يدفع احدهما مالا الى الاخر ليرك دعواه لا يجوز ولا يصطلى على لن يترك كل واحد منهما دعواه جاز في ذلك
صلح وقع على مجهول على مجهول لانه لا يحتاج فيه الى التسمي والسم رجل له الف درهم مؤجلة فصالحه على لن يعطيه
كفيل او اجل سنة اخرى جاز الصلح من الجراحا والنجاسات جاز لن يبرئ بحيث بقي له اثر ولن يبرئ بحيث لم يبق
له اثر بطل الصلح كما لو صلح شرعية ثم ثبت رجل قتل عبدا انسان او شق ثوبا لسان فصالحه على كثر ثلثة
جاء صالحت المرأة زوجها على ثلثة دراهم كل شهر جاز ويكون هذا تقدير الثقة بينهما لا يحيا بالاحصاء
الام من نفقة ولدا الصغير جاز جري الصلح بين المدعي وكتب الصلح وفيه ابراء كل منهما الاخر
دعواه او كتبه احد لن العين للمدعي عليه ثم ظهر فساد الصلح بقوى لا يئة و اراد المدعي العود

مطلب الكفالة بشرط براءة الاصيل حوالة والمحال

مطلب

مطلب

مطلب

هذا الكتاب من المخطوطات التي كانت في حوزة
المكتبة العظمى في القاهرة

في الباقية

فلانرا

عاه

مطابق الاداء الدرس بعد افرج
التصويص

مطل اذا رضى الوصي الى التيمم ماله بعد البيوت

[illegible]

هذا هو الأصل بعد الحذف لا يصح

تعتبر ان بعض الورثة اذا صالح مع بعضهم من تركه مورثهم من النفقة والعروض والعقار وغيره
والصامت والمات في التاكت على مبلغ كذا درهم بطريق الخارج الشرعي الجاهل لربطه لادى على صوابه من
كون بدل الصلح زائداً من حصصهم النفقة والنفقة فقد ان دعوى على ذم الناس صلى الله عليه وسلم
فبعض بدل الصلح ما جاز حجة ولو ان داراً في بدوثة ادعى رجل فيها حقاً وبعض الورثة حاضر والبعض غائب
فصل المدعى الحاضر منهم على شيء مسيخ جميع حقه جاز ذلك ويكون متبرعاً في هذا الصلح في حصة شركائه في
لا يرجع عليهم بشيء ولو كان صلح على تركه حق المدعى للورثة الحاضر خاصة دون غيرهم فهو جائز ايضاً
الحاضر مقام المدعى في اثبات حقه لم يثبت سلم له ولم يثبت بان لم يقدر على اثبات بطل الصلح في حصة الشركاء
ويرجع على المدعى بحصة ذلك من البذل حجة قال تاج الاسلام ومختار صدر الاسلام وجدة صالح اعد الورثة
وابرا ابراراً علماً ثم ظن في التركة شيء لم يكن وقت الصلح لا رواية في جواز الدعوى ولقائل يقول يجوز دعوى
حصته منه وهو الاصح ولقائل يقول لا وفي الخط لولاء احد الورثة انما تم ادعى التركة وانكروا البيع
دعواه ولم يقر ابا التركة امره بالبرقة عليه بنسخ مات وترك درهم ودنانيراً وعروضاً فضايله ورثة موأمر
درهم ولم يعلم وزن الدرهم والدنانير المتروكة فالصلح باطل فالحيلة ان يصالحوا في جميع نصيبها من الذهب
والفضة والعروض على ما يبيعون درهمين ستمائة وصالح الاب والوصي عن الدعوى في مال الصبي جاز
لنكاح المدعى ببنه وما اعطاه مثل المدعى به ولم يكن ببنه لم يحزن ولنصالح عن مال الصبي ولا ببنه له يجوز
كيف ما كان ولنكاح له ببنه لم يحزن صلح الاب عن دم الصبي على مال جاز ولنحط لا يجوز ولنحط لخط
وجبة وصبي ادعى على رجل الف الف درهم ولا ببنه له فصالح بمائة درهم عن الف عن الف درهم وجبة
فله ليرضخها على الف درهم فكذا اذا وجد الصبي ببنه بعد البلوغ حجة ولو كان للصبي دين على
رجل او دعوى فصالح الاب على مال قليل فان لم يكن له ببنه والاخر منكر للدين جاز صلح ولنه كان الدين
ظاهراً بالبنه او بالقرار فان صلح على محاباة يتغابن الناس فيها جاز بنزله البيع ولنحط قدر ما لا يتفق
لم يحزن والوصي جميع ما ذكرنا كالاب حجة ولو قال تركت حتى من الميراث او ابرأت منه او من حصتي لا يصح
حقة لان الارث جبري لا يصح تركه برهن احد الورثة على اقراره بالآخر انه بري من ميراث ابيه والميراث اعيان لا يقبل
لعدم حجة الابراء عن الاعيان حجة **كتاب الاقرار** يشتمل على فصلين الفصل الاول في
يكون اقراراً المالك ثبت المقر له بلا تصديق ولا قبول ولكن بطل برده والمقر له اذا صدق ثم رده لا يصح
وانه ملزم على المقر ما اقر به لو قوعه دليلاً على صدق الخبر قال الله تعالى كونهوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو
على انفسكم والشهادة على نفسه هو الاقرار وقال الله تعالى لا انسان على نفسه بصيرة اي شهادة بالحق وقد
رحم رسول الله عليه السلام ما عثر باقرار بالثنا والقامدية باقرارها فلما جعل الاقرار حجة في الحدود التي تدثر
بالشهادة فلان يكون حجة في غيرها اولى وعليه اجماع علماء حجة ثبت المقر له بالاقرار من غير تصديق وقبول لكن
اذا رده بطل ولو صدق المقر الاقرار ثم رده لا يصح اذا كان المقر له والمقر والمقر معلوماً صحيح ولنكاح الاقرار
مجهولاً لا يصح كما اذا قال الرجلان لك علي حدنا الف درهم لا يصح وجهالة المقر له لا يمنع حجة الاقرار ويرجع الى المقر
في البيان قال لفلان علي عشرة دراهم في عشرة دنانير يلزمه عشرة دراهم وبطل آخر كلامه الا ليقول غيبث المالكين
فلزمه ولو قال شاة كثيرة فهو على اربعين ولو قال ابل كثيرة فهو على خمسة وعشرين ولو قال حنطة كثيرة على خمسة
او سق وقيل على قول ابي حنيفة البان اليه في بعض الرقبات الحنطة الكثيرة عشرة اقتره وكذا كل ما يحال او يوزن

صلح الصلح الذي الحاضر منهم حاضر سمي

صلح الصلح ورثة ما اسره طه درهم

صلح ولو قال شاة كثيرة او ابل كثيرة

ولو قال

ولو قال لفلان علي غير الف قال محمد يلزمه الفان ولو قال غير الفين يلزمه اربعة آلاف ولو قال لفلان علي درهم
صغير فهو علي درهم على وزن سبعة وكذا كذا درهم صغار اشترى عبداً واقر ان البايع اعقبه قبل البيع فكذلك
البايع نفصى انما باليمن على المشتري لم يبطل اقراره المشتري بالعقب حتى يعقب عليه حجة رجل قال جميع ما في يدي
او جميع ما يعرف بي او بنبلي فلو لفلان فهو لفلان لا يحتاج اليه التسليم والقبض ولو قال جميع ما بين يدي جعله
لغيره بعد وفائي فهو وصية فيصرف من الثلث له ولو قال جميع ما بين يدي لفلان فهو لفلان لا يحتاج اليه التسليم والقبض
جميع ما بين يدي وهبة لغيره فهو هبة فلا يتم بدون القبض قبل الموت ولو قال ما في يدي من قليل او كثير من عبدي
غير لفلان صح الاقرار لانه عام لا يجهل فان اختلفا في عبد من عبدين انه كان في يد يوم الاقرار او لا فالحق
للمقر وكذا في قوله ما في حانوتي لفلان فان قال فالحق لا يقر لك بالكل الذي تدعيه علي حتى تؤخره علي
او حتى تحط عن بعضه ففعل اي اخر او حط منه صح الناحيل والخط عليه اي على الدائن لانه غير مكرم في ذلك لان
الاكراه بالعقوبة او بالحبس لم يوجد ولو قال له ذلك علنا اخذ المال لي الاقرار صح حجة رجل له تسعة اولاد
اقر في حصة وجواز اقراره ان حصة من اولاده فلان وفلان وذكر اسمائهم في الصدك عليه الف درهم ثم مات
ذلك فطلب حصة من اولاده ذلك انكر سائر الورثة فشهدوا على اقراره بذلك في حصة وقالوا لا نعرف المقر له
لانهم ما كانوا حضوراً عند الاقرار قالوا لراقر سائر الورثة باسمي هؤلاء ثبتت المال بشهادة الشهود حجة اقراره
في حصة مجموع ما يقع عليه اسم المالك من صنوف الاموال في منزله وله في الرستاق عثمان ودوب والمقر ساكن في المصغر
في الاقرار ما في منزله لانه الرستاق ولو كان له ابقار تأوي اليه منزله وتراعى ابقاره في الباقورة او عبيد يترددون
في الحواجر ويأوون لبلالا في ذلك المنزل دخلوا في الاقرار ببنه اقرار الرجل بصح باربعة واقرار المرأة بصح بثلثة اما
اقرار الرجل فيصح بالابن والابن الزوجية ومولى العتاقة واما اقرار المرأة فيصح بالاب الزوج ومولى العتاقة والعتي
من الصحة وعدم الصحة ما ذكر في فرائض الاصل يصح تزويج لاربعة بنات المقر له مع الوارث المعروف ويشارة في الميراث
وفيما وراء الاربعة لا يرث مع الوارث المعروف اما الاقرار فيصح في نفسه حتى لو لم يبق له وارث معروف كان الميراث لا
لبيت المال فلا حجة وفيه قوله حجة اقرار الرجل باربعة لا غير الاربعة المقر له نزاهم المعروفين وعدم الصحة حتى غير
عدم مزاحمة الوارث المعروف فان لم يكن وارث معلوم يصح حجة هو ولا يكون بيت المال حجة ويجوز اقرار الرجل
بالوالدين والولد والرجعة ومولى العتاقة لانه اقرار على نفسه يقبل اقرار المرأة بالوالدين والزوج والمولى
ولا يقبل بالولد الا ليرضخها الزوج او يشهد بولاها قاطبة ومن اقر ببنين غير الوالدين والولد مثل العم و
الاخ لم يقبل اقراره في العتاق كان له وارث معلوم فربك بعد فلو اقر بالميراث من المقر له ولم يكن له وارث
استحق المقر له ميراثه ولا يكون في البايع اذا اقر بقبض الثمن ثم محم و اراد ان يحل المشتري لم يكن له ذلك عند
وهو المبيع لانه متناقص في كلامه واخمس ابو يوسف الاستحسان ما عثر من العتاق الظاهرة ان البايع يقر بقبض
الاظهار ولو لم يكن قبضه حقيقة فالاحتمال يستلزم الحضم اذا طرأ بعد ذلك حجة رجل قال انا عبد لك فقال الآخر لا
ثم قال بلى انت عبد لي فانه عبد ولا يكون فيه شيئاً بخلاف مثله الجامع الصغير ان الرق لا يبطل بخلاف المولى اما
الاقرار بالدين والعين يبطل بالكذب في الطلاق والعتاق لا يبطل وان رده واذا اقر الرجل بالرق ثم باعه جاز فلو
ادعى العتق او ادعى انه كان حراً لم يصح لم يقبل لثنا نقض ولو قام البينة على اعتاق البايع قبل البيع او على انه
كان حراً اصل قبلت ببنته استحساناً حجة رجل باع عبداً ثم اقر انه كان حراً لا يصدق على المشتري ولا يبرأ المشتري
عن الثمن صبي اقر بالبلوغ وقاسم الوصي لكان مراهما صح اقراره ويجوز قسمة ولو قال بعد ذلك لم يكن لا يقبل

اشترى عبداً واقر ان البايع اعقبه قبل البيع فكذلك

صلح الصلح الذي الحاضر منهم حاضر سمي

ولو قال ما في ارجع ما امك فلو لفلان فهو

بسته لا يجوز الا بالبيع والقبض صح

صلح الصلح الذي الحاضر منهم حاضر سمي

صلح الصلح الذي الحاضر منهم حاضر سمي

صلح الصلح الذي الحاضر منهم حاضر سمي

صلح الصلح الذي الحاضر منهم حاضر سمي

صلح الصلح الذي الحاضر منهم حاضر سمي

صلح الصلح الذي الحاضر منهم حاضر سمي

صلح الصلح الذي الحاضر منهم حاضر سمي

صلح الصلح الذي الحاضر منهم حاضر سمي

صلح الصلح الذي الحاضر منهم حاضر سمي

صلح الصلح الذي الحاضر منهم حاضر سمي

صلح الصلح الذي الحاضر منهم حاضر سمي

صلح الصلح الذي الحاضر منهم حاضر سمي

صلح الصلح الذي الحاضر منهم حاضر سمي

صلح الصلح الذي الحاضر منهم حاضر سمي

صلح الصلح الذي الحاضر منهم حاضر سمي

صلح الصلح الذي الحاضر منهم حاضر سمي

صلح الصلح الذي الحاضر منهم حاضر سمي

مطلوبان غصب جارية تساوي الفا فوارت منه
نصارى تساوي النية

بضم الغاصب حاله في ماله وتشتا بضم عاقله القائل في ثلث سنين مضى ولا بد من الشجر الصغير في بيع الارض
لا بد ينقل وشجر غير مثمر لانه يقلع للحطب ليعاى شجر يدخل ما يجزى في البيع بعد غلظ الشجر وقت البيع عند حرق
حتى لو زاد غلظها فلهما لارض الشجر ولا يدخل من الارض ما يتناهي اليه العروق والاعضاء ولا
ارضا فيها زرع لا يدخل الزرع ثبت اولا وفي التجنيب الزرع اذا لم يكن له قيمة يدخل في بيع الارض ثبت اولا وهو الصواب
ولسكن في قيمة لا يدخل في بيعه ومطرح الحصاد ليس من ارض فلا يدخل في البيع بذلك المرافق في غضب
ارضا فزرعها وثبت فلما لك لزوم الغاصب لعلها انما لم يحضر المالك حتى ادرك الزرع فلو لم يملك
ولما لك تضمن نقصان ارضه وزرعها بغير اذنه بغير القلع اذا ثبت جامع القصور ثم انما يتكلموا في معرفة النقص
قال بعضهم ينظر كم يواجر قبل الزراعة وبعدھا فعدا النقصان نقصان الارض فانه في الغاصب ارض او
غير فزرعها وسلمها اليه فلهما فان نقصت الارض بسبب الغرض كان للمالك تضمين قيمة غرسه او بناءه مقلوبا ويكون
والغرس للمالك الارض ومعرفة اي ضمان قيمة الغرس والبنا وان يقوم لارض بلابنا ويقوم ببناء لمولدا فلهما
فيضمن المالك للغاصب منها من النقصان وفي النهاية هذا اذا كان قيمة البناء اقل من قيمة الارض واذا كانت اكثر منها
الغاصب في الارض ولا يؤم بقلعه كما اذا بطلع دجاجة زيد لولوة عمره فان كان قيمة الدجاجة اكثر من قيمة
ولسكن كانت بالعكس في قيمة الدجاجة فجميع جماعة في بيت انسان اخذوا احد منهم مائة ونظر فيه ودفع اليه اخر فنظر
فيه ثم ضاع لم يزل يفتار به لوجه الاذن في مثله دلالة حتى لو كان شيئا يجرى فيه الشجر في استعماله يكون غصبا
ولو غصب اصل المصنوعة من الغاصب فلهما ان يضمن الاول والمالك فان ضل الاول يرجع الاول على الثاني ماضيا وان ضل الثاني
على الاول وكذا السارق من القاص لا يرجع عليه ولو اختار المالك تضمين احد ما يرى الآخر من الضمان خلافا لابي يوسف
ولو وهب الغاصب المصنوعة من انسان او اعان ذلك في بيعه فضمنه المالك لم يرجع باقية على الغاصب فدفع ثمن الخمار
هو براه ولم ينعكس كاستعدوا اكسير يضمن اخذ احد الشريكين حمارا صاحب الخاص وطحن بغير اذنه فاكل الحمار الحنطة في الروم
مات ولم يضمن لوجه الاذن دلالة في ذلك فحطت قطع اغصان شجرة غير فان كان النقصان فاحسا بضمين قيمة الشجر والاد
فالنقصان حرق خفية في ارض غير فاضرة بالارض فعند علمنا يارز النقصان وقبل يوم اكبت صواب حار غير فحتم
وضمن به ثم زال العبد لم يرجع باضمنه رجل اشترى وقرح طيب مصر وذهب المشتري مع البائع بيت المشتري فاقصبت
انسان فان ذلك يكون من البائع لا من المشتري لان البائع له باقي به اليه منزل المشتري فجميعه امر غير لم ينظر اليه
خابية هل ضل فنظر واسأل فيها حرافه دم وقد صار خلا بضمين طارته ونجاسته فتمت الغاصب اذا اخرج الغصوب
فلا جرم وليس على الغاصب سكني الدار وكولها اليه اجر وكذا كل عين وكذا في تعطيلها منافع الاعيان لا تضمن الغصوب الا اذا
خلفه التي هن في بيت حمام الغير ولم تجد حرجا فضر الحمام باسرها طيارة وانها فاليه القيمة عند حرق طير بها بضمين
على هذه الصفة اشترى حماما واشرف على اكله فاكل البائع لاسعة فان استقر بضمين فسقاه وجف العنب بضمين
لنفسه سقاه سقيا غيرة فحرق قطع شجرة وقعت على شجرة جان فاكسرت بضمين ولو اراد نقص جدار مشترك فنهج انفق
النقصان اذن في ما حرقه دارك فانما ضامن فاذن له بعد الشرط فنقصه وخرجه من داره في لا يضمن له من مباشرة اشترا
تجارا لم يهدم جدار وهو على الطريق فاخذ في هدمه فسقط منه شيء على رجل فان بضمين النجاسة غصوبا فالتحق حتى
ضرع له بضمين الجمل ذلك نقص البقرة فتمت ومنافع الغصوب بضمين بعد الشدة بضمين لابي رواية عن مالك ولعمري
في منافع المتعد لا استغلال والوقف والسيتم الضمان بمالك ولو تصرف الغاصب في المصنوعة المودعة الودعية
اذا كان شيئا يصدق البيع عنده وعند ابي يوسف لا يصدق وجب جاز الغاصب في المصنوعة هذا وقال المالك لا يلزمه

مطل لا بد من الشجر الصغير في بيع الارض لانه ينقل ولا بد من شجر غير مثمر لانه يقلع للحطب ليعاى شجر يدخل ما يجزى في البيع بعد غلظ الشجر وقت البيع عند حرق حتى لو زاد غلظها فلهما لارض الشجر ولا يدخل من الارض ما يتناهي اليه العروق والاعضاء ولا ارضا فيها زرع لا يدخل الزرع ثبت اولا وفي التجنيب الزرع اذا لم يكن له قيمة يدخل في بيع الارض ثبت اولا وهو الصواب

مطل لو زاد غلظها فلهما لارض الشجر ولا يدخل من الارض ما يتناهي اليه العروق والاعضاء ولا ارضا فيها زرع لا يدخل الزرع ثبت اولا وفي التجنيب الزرع اذا لم يكن له قيمة يدخل في بيع الارض ثبت اولا وهو الصواب

مطل لو زاد غلظها فلهما لارض الشجر ولا يدخل من الارض ما يتناهي اليه العروق والاعضاء ولا ارضا فيها زرع لا يدخل الزرع ثبت اولا وفي التجنيب الزرع اذا لم يكن له قيمة يدخل في بيع الارض ثبت اولا وهو الصواب

مطل لو زاد غلظها فلهما لارض الشجر ولا يدخل من الارض ما يتناهي اليه العروق والاعضاء ولا ارضا فيها زرع لا يدخل الزرع ثبت اولا وفي التجنيب الزرع اذا لم يكن له قيمة يدخل في بيع الارض ثبت اولا وهو الصواب

مطل لو زاد غلظها فلهما لارض الشجر ولا يدخل من الارض ما يتناهي اليه العروق والاعضاء ولا ارضا فيها زرع لا يدخل الزرع ثبت اولا وفي التجنيب الزرع اذا لم يكن له قيمة يدخل في بيع الارض ثبت اولا وهو الصواب

مطل لو زاد غلظها فلهما لارض الشجر ولا يدخل من الارض ما يتناهي اليه العروق والاعضاء ولا ارضا فيها زرع لا يدخل الزرع ثبت اولا وفي التجنيب الزرع اذا لم يكن له قيمة يدخل في بيع الارض ثبت اولا وهو الصواب

مطل لو زاد غلظها فلهما لارض الشجر ولا يدخل من الارض ما يتناهي اليه العروق والاعضاء ولا ارضا فيها زرع لا يدخل الزرع ثبت اولا وفي التجنيب الزرع اذا لم يكن له قيمة يدخل في بيع الارض ثبت اولا وهو الصواب

مطل لو زاد غلظها فلهما لارض الشجر ولا يدخل من الارض ما يتناهي اليه العروق والاعضاء ولا ارضا فيها زرع لا يدخل الزرع ثبت اولا وفي التجنيب الزرع اذا لم يكن له قيمة يدخل في بيع الارض ثبت اولا وهو الصواب

مطل لو زاد غلظها فلهما لارض الشجر ولا يدخل من الارض ما يتناهي اليه العروق والاعضاء ولا ارضا فيها زرع لا يدخل الزرع ثبت اولا وفي التجنيب الزرع اذا لم يكن له قيمة يدخل في بيع الارض ثبت اولا وهو الصواب

مطل لو زاد غلظها فلهما لارض الشجر ولا يدخل من الارض ما يتناهي اليه العروق والاعضاء ولا ارضا فيها زرع لا يدخل الزرع ثبت اولا وفي التجنيب الزرع اذا لم يكن له قيمة يدخل في بيع الارض ثبت اولا وهو الصواب

فندمان

فانقول

فانقول للغاصب في السراجية لو اختلفا في عين اوفي قيمة فاقول قول الغاصب بضمينه وفي غصبا ربة
مغنية يلزم قيمتها غير مغنية كما اذا تلف انا فضة عليها ثايل بجب قيمتها غير مصورة وفي غصبا ربة او حامة بغرض
عليه قيمتها مقرر ولو غصب بغير اذنه حامة حرجي من واسط بجب قيمة الحامة ولا يعتبر نكاحا قالوا في الحامة الطيابة
والكبش النطوح اذا اتلفهما بضمين قيمة حامة غير طيارة وكبش غير نطوح وفي الحامة اذا كانت حنة الصوت
لكنها لا تغني بضمين على حسن صوتها بزرانه وكذلك كل شيء يكون بغير تعليمه **كتاب اللقيط** اللقيط
بمعنى الملقوط حر ونفقته ميراث المال فان التقطه رجل لم يكن لغيره لياخذ من يده لانه اخضع به يدا السبق
فان ادعى مدعي ابنه فاقول قوله لان الظاهر هو الصدق ولنا دعاه اثباتا ووصف احديهما علامة في جسد
فهو اولى به لانه يغلب على الظن انه الوالد فان لم يصف احديهما علامة فهو بينهما فلو سبق دعوى احدهما
فهو ابنه واذا وجد في مصر من امصار المسلمين اوفي قرية مشاهير فادعى ذممي انه ابنه ثبت نسبته وكان سلبا تبعا
للغار وفي رواية يكون ذميا تبعا للمواجد وفي رواية الاسلام يزوج ولنا وجدي قرية مشاهير اهل الذمة اوفي بعية
او كنيسة كان ذميا باعتبار الواجد والحل جميعا ومن ادعى ان اللقيط عبد او امته لم يقبل منه وكان حر الا بالادلة
فان ادعى عبد انه ابنه ثبت نسبته منه وكان حر لانه صادق ظاهر ولا يبطل حرته بهذا الظاهر لان ابن العبد لا يكون
عبد الا ان الولد يتبع الالم في الرقبة والحرية ولا يجمع اللقيط مال مشدود عليه فهو له بشهادة الظاهر ولا
تزويج الملقطة بمن التقطه ولا تصرف في مال اللقيط لعدم الوكالة ويجوز ليقبض له الله وبكم في صناعة وبواجره
لانها تصرف نافعة محضة وفي رواية لا يواجره مع النقط صغاري آدم مغرور عليه اذا علم انه مني باللقط يملك
اليه اذا كان اكثر رابة انه يملكه وان وجد في مصر اللقيط حر وميراثه للمسلمين وعلفه عليه من الملقط لقطا
فان شاء انفق عليه ويكون مستوطعا ولنا رفع الامم الى القاص حتى يأمره بالانفاق عليه على ان يكون دينيا ولو لم يخط
له الرجوع ذكر الطحاوي انه يرجع عليه بعد البلوغ وذكر في المبسوط ما يدل على انه لا يرجع عليه ولو سأل الملقط لقطا
لنقبل اللقيط منه واقام البينة انه الملقط فان شاء قبل فان شاء لا فان قبضه القاضي ودفعه الى اخر ثم ساله
الا قبل ليرده عليه فان شاء رده ولنا وجده مالا فقال له انفق عليه منه جاز وهو مصدق في نفقة
وله شراء الطعام والكسوة ووكالة التزويج والبيع والشراء له للسلطان لا للملحق والمهر في بيت المال الا اذا
كان للقط مال فيكون في ماله ولو انفق المسلم فادعاه نصراني فهو ابنه وهو لم يكن عليه زني المسلمين ولكن
عليه زني اهل الشرك فهو ابنه وعلى دينه نحو ان يكون رقبته صليبه في وسطه زنا ولا يعتبر ذلك لكان الكي وجد فثبت
كان سجدا او غير ذلك واذا ادعى الملقط انه عبد لم يقر بانه لقيط فاقول قوله ولنا في رابة لقيط لا يصدق في
دعواه الابنية فان وجع مسلم وذممي فالمسلم اولا كولد جارية مشتركة بين مسلم وذممي ادعى كل واحد انه ابنه لمسلم
فادعاه واذا انفق الملقط على اللقيط من مال نفسه لم ينفق بغيره انفق فهو في ذلك مستطوع ولنا انفق بامر القاص اذا كان القاص
امر بالانفاق على من يكون دينيا عليه فان ظن له ان كان للملحق حق الرجوع على ابيه ولم يظهر له ابله حق الرجوع عليه
اذا كبر ولنا ان القاص امر بالانفاق ولم يقل على من يكون دينيا عليه وذكر شيخ الاسلام في المسئلة روايتين وذكر شمس
الايه الشريفي انه لا يكون له حق الرجوع والا صح ما ذكر في ظاهر الرواية واذا بلغ اللقيط وصديق للملحق فيما
ادعاه من الانفاق عليه رجح بذلك ولنا كذب كان القول قول اللقيط وعلى الملقط البينة **كتاب اللقطة**
اللقطة يقع على غير بني آدم ولا فضل رفعها اذا كان يامن على نفسه واذا كان لا يامن لا واللقطة على من
ان خاف ضياعها بغير الرفع ولم يرفع يباح اخذها اجمع العلماء عليه ولا فضل هو الرفع في ظاهر الرواية

مطل غصبا ربة او حامة بغرض مغنية يلزم قيمتها غير مصورة وفي غصبا ربة او حامة بغرض عليه قيمتها مقرر ولو غصب بغير اذنه حامة حرجي من واسط بجب قيمة الحامة ولا يعتبر نكاحا قالوا في الحامة الطيابة والكبش النطوح اذا اتلفهما بضمين قيمة حامة غير طيارة وكبش غير نطوح وفي الحامة اذا كانت حنة الصوت لكنها لا تغني بضمين على حسن صوتها بزرانه وكذلك كل شيء يكون بغير تعليمه

مطل لو زاد غلظها فلهما لارض الشجر ولا يدخل من الارض ما يتناهي اليه العروق والاعضاء ولا ارضا فيها زرع لا يدخل الزرع ثبت اولا وفي التجنيب الزرع اذا لم يكن له قيمة يدخل في بيع الارض ثبت اولا وهو الصواب

مطل لو زاد غلظها فلهما لارض الشجر ولا يدخل من الارض ما يتناهي اليه العروق والاعضاء ولا ارضا فيها زرع لا يدخل الزرع ثبت اولا وفي التجنيب الزرع اذا لم يكن له قيمة يدخل في بيع الارض ثبت اولا وهو الصواب

مطل لو زاد غلظها فلهما لارض الشجر ولا يدخل من الارض ما يتناهي اليه العروق والاعضاء ولا ارضا فيها زرع لا يدخل الزرع ثبت اولا وفي التجنيب الزرع اذا لم يكن له قيمة يدخل في بيع الارض ثبت اولا وهو الصواب

مطل لو زاد غلظها فلهما لارض الشجر ولا يدخل من الارض ما يتناهي اليه العروق والاعضاء ولا ارضا فيها زرع لا يدخل الزرع ثبت اولا وفي التجنيب الزرع اذا لم يكن له قيمة يدخل في بيع الارض ثبت اولا وهو الصواب

مطل لو زاد غلظها فلهما لارض الشجر ولا يدخل من الارض ما يتناهي اليه العروق والاعضاء ولا ارضا فيها زرع لا يدخل الزرع ثبت اولا وفي التجنيب الزرع اذا لم يكن له قيمة يدخل في بيع الارض ثبت اولا وهو الصواب

مطل لو زاد غلظها فلهما لارض الشجر ولا يدخل من الارض ما يتناهي اليه العروق والاعضاء ولا ارضا فيها زرع لا يدخل الزرع ثبت اولا وفي التجنيب الزرع اذا لم يكن له قيمة يدخل في بيع الارض ثبت اولا وهو الصواب

وإذا وجد في الطريق فلم يجد أحداً يشهد إذا ظفر من شدة فاذن فعل لا يضمن فإن وجد من يشهد حتى جاف فخرج
 وأدنى ما يكون من التعريف يشهد عند أخذ ويقول أخذها كرامة فإن لم يعرفها بعد ذلك كفى وعنه أبي جعفر فها هو
 في مائة درهم فاقبضها ولو كان أقل من عشرة يعرفها شهرًا ولو كان أقل من عشرة في ثلث جعة وفي رواية أخرى ثلثه أيا
 ولو كان دنانير وخمسة عشرها يومًا ولو كان اللقطة مما يتسارع إليه الفساد عرفها بعد ما يحتمل وقال على بن أبي حمزة الحسيني
 هذا التقدير ليس بلازم ولكن يعرفها فذا يعلم أنه حصلت المعرفة ويعرفها حيث وجدها جهرًا أو سرًا قبل
 عرفها على أبواب المساجد وفي الأسواق وفي النوادي برفع الأعلام والأصوات بالخيار إذا قبل ولم يقبل ولم يقبل
 أن شاء تصدقها ولتأخذ قرضها من رجل ولتأخذ دفعها مضاربة ولتأخذ ردة على الملقط ولتأخذ بأمرها ليسكن
 دراهم أو دنانير وأمسك عنها ولا تحضر بالكلية ليس لنقض البيع ولو كانت اللقطة دراهم أو دنانير فإني أنشأ
 وقال إنها يامسكها ويمنعها وعددها ودخانها وغلاها لم يستحق بهذا عندنا ولا يصاب ولا بد من البيعة فلو
 لم يلقط صدقها بدون البيعة ودفعها إليه يأخذ منه كفيلاً أخذاً جعاً ويجوز أن يلقط في الشاة والبقر والبعير
 صيانة لما لا الغير فإن أنفق الملقط عليها بغير إذن الحاكم فهو متبرع ولتأفق بامرهم كان ذلك بناءً على صاحبها
 لأن إذن القاضي كإذن القاضي المالك وإذا أرفق ذلك الحاكم نظر فيه فإن كان للبيعة منفعة أخرى وأفق عليها
 من أجرها نظر للمالك أحياناً للذاتة ولتأفق بغير إذن الحاكم لها منفعة وخاف من سرقته فتمنعها بأمرها وأخرى
 منها نظر للمالك ولو كان الأصل الانفاق عليها إذن في ذلك جعل النفقة على كلهما وإذا حضر مالكها فلم يلقط أن
 ينع منها حتى يأخذ النفقة لتعلق حق بذات الذاتة ونقطة الحلال والحرام سواء لأن العصمة لا يتقاون إلا مع
 وإذا حضر الرجل فادعى له الملقط لم يدفع اليه حتى يقيم البيعة لأنه لا يرد أبطال يد الملقط واختصاصه
 اقراً للملقط باللقطة لرجل ودفع بغير قضاء ثم أقام آخر البيعة أنها له ضمن أيها شاء ولتدفع بقضاء لا يضمن ويمنع
 وهو قول أبي يوسف بن حنيفة الملقط لو أنفق على اللقطة بامر القاضي ففعل أنفق كذا وكذا وذلك نفقة مثلاً و
 كذب به رب الذاتة وجد الانفاق عليها صدق مع يمينه على العلم إذا التواجد بدل عليه الدين وهو ينكر ذلك
 خشب جني بها الجحون في لقطه إذا كان عليها علامة الملكة الإفصاح كالنابت على شجرة خاصة بالنفاق والكسب
 له وجد في الماء يجوز أخذه ولا يكره لأنه يفسد الماء والحطب في الماء لم يكن له قيمة يأخذه ولا يكره قيمة
 لو لقطه وجعل في الفتاوى الحطب كالتفاح في الماء أصابوا بغيره مذنباً في البادية لم يكن له من الماء ووقع في
 طنة لم يملكه إلا بالأس بلاخذ ولا كل وعنه أبا لو طح مية فجاء آخر وأخذ صوفها له الانفاق به ولو جاور
 نالها له لا يأخذ الصوف منه ولو سلمها وباع الجلد يأخذه المالك ويرد عليه ما زاد الدباغ فيه ما في رجل
 ولي دراهم فأراد صاحب البيت أن يصدق له ذلك أن كان فقيراً كالملقط وجد لقطاً وقال من سمعتم بطل لقطه
 فدلوه فهذا تعريف تلفت اللقطة في بئ لا فرق أنه أخذ لنفسه يضمن لغيره إذا شهد أولم يشهد وصدق المالك
 لا يضمن وإن كذبه فالقول لصاحب اللقطة عندها وقال ألك الملقط دفعها ليردها علي ما كذا ثم وضعها في مكان آخر
 لم يهلك أو أسلمها لغيره لا يضمن ولو سلم بريح من مكانه فإن بريح ضمن بزانة ومن ترك متاعاً أو دابة أو سلاحاً
 بمهلكة فأخذها إنسان فهو أوبى ولا يصير ملكاً لاخذ من رجل سبباً بئته وهي ضعيفة فاصولها إنسان ثم أراد
 للمالك أخذها فقال لا أخذت عند الخلبة من أخذها فله وأكره المالك ذلك وبره لا أخذ عليه أو أخذت من المالك
 فهي لا أخذ سواء كان حاضراً مع قول المالك لا أخذت **كتاب المفقود** إذا غاب الرجل ولم يعرف له موضع ولا يعلم
 لا يعلم أحي هو أم ميت نص القاضي يحفظ ماله ويقوم عليه ويستوفى حقوقه ويتفق على ربحه وأولاده من ماله

مطلوبه في كل يوم عشرة دراهم وثلث درهم

للحاجة إلى هذه التصرفات ولا يفرق بين امرأة لا احتمال حيوة فإذا تم له مائة أو عشرين سنة من يوم ولد حكمنا
 بوفاته لأن الظاهر أنه لا يبقى أكثر منه وأعد أمراً وقسم ماله بين ورثته الموجودين في ذلك الوقت ومن مات منهم
 قبل ذلك لم يرث عنه لا احتمال حيوة المفقود وموته ولا يرث المفقود من أحد مات في حال فقد لا احتمال موت
 المفقود قبله ومع حكم بوفته في حق ماله غير من حين فقد لأنه ثبت في حق غيره في ذلك الوقت حكماً فكان
 فيه عياناً فردد ما وقف له أي المفقود إلى من يرث الغير عند موته أي موت ذلك الغير ورثة المفقود طلبوا من
 الحاكم نصب وكيل لهم غلاة ويتقاضى بوفته ويواجه ماله على فعل الحاكم بناءً على الحاكم هل يحكم على الغائب عن العاقب
 عند لا يفعل أم لا يفعل بان حكم على الغائب نفذ أجماعاً لآلات المجتهد الفقهاء وهو أن البيعة هل يكون في المصم
 حاضر للقبضة أم لا فإذا أجماعاً وحكم نفذ كالحكم بشهادة الفساق وعليه الفتوى **كتاب الألق**
 إذا ألق المملوك فرقه رجل على مولاه من مسيرته ثلثة أيام فصاعداً فله عليه الجعل أربعون درهماً ولتأخذ رده لاق
 من ذلك فبحاله ولو كانت قيمته أقل من أربعين درهماً قضى له بقية الأيام لاقضى له بالكل لا يتفج به المولى
 ولتأفق من الذي رده فلا شيء له لأنه أجبر معنى ولتأخذ له الأجر ويتفق له شهد إذا اضطر ليرده فإن كان
 العبد الأبق رهناً فالجعل على الميراث نافع راد الكاتب يحققه ويراد المأذون بحقه الأذونات المولى قبل
 ليصل إليها فلا جعل له بخلاف راد أم الولد والمدر فلا جعل لها ما شاء ولا تأخذ الأبق في المصرا وخارجها
 لكن عمادون مسيرته السفر يرضع له أي يعطى القليل وعند أبي جعفر إذا وجد في المصرا لشيء له ولتأخذها عند التقا
 فالقاضي يقدر الرضخ على قدر المكان هكذا قال بعض المشايخ ونفسير أنه وجب للمراد مسيرته ثلثة أيام أربعين
 درهماً فيكون بائناً كل يوم ثلثة عشر درهماً وثلاث دراهم فيقبض بذلك ليرده من مسيرته يوم وبعضهم قالوا
 يفوض إلى رأي الإمام ويتفق القضا عليه في ذلك الحبس حيث المال ثم حبسه الأمام فجاء رجل وأقام بيعة أنه عبد
 قبل القضا ببيته ولم يذكر محمد لتأخذ القاضي هل يصيب خصماً قال نعم في الحلواني اختلف المشايخ فيه بعضهم
 ينقضه كما يقبل هذه البيعة وبعضهم قالوا يقبل هذه البيعة من غير خصم ويحلف المدعي بانه ما بعته ولا وهبته
 فإذا حلف دفعه إليه وهل يأخذ منه كفيلاً قبل لا عند أبي جعفر لا وعندنا يأخذ بناءً على القضا إذا قسم التركة بين
 الورثة هل يأخذ منهم كفيلاً وهي معرفة من رجل قال لا آخر قد أبق عدي فإن وجدته في ذلك فقال نعم فوجد
 على مسيرته السفر وجاء به أبا مولاه لا جعل له وإذا أكره المولى وقال إن عدي لم يكن أبناً فاقول قوله ولا جعل
 الآشيد أن يهود أنه ابن أو أقر المولى ويحبس أبق لا يستفاد الجعل ولا كان له أثر بعد ولا حسيه فذلكم بعض ولا
 له وكذا لو هلك قبل الحبس رجل آخر أخذ عبداً أبناً من مسيرته ثلثة أيام وأدخل المصرا ففر من الذي جاء
 وأخذ آخر دون ثلثة أيام فجاء به لم يكن لكل واحد منهما جعل ولا حراً ألكا من ثلثة أيام وجب الجعل حتى رجل وجد
 فأخذ ليرده على مولاه فاتفق عليه أن أنفق بغير أم القضا كان متطوعاً لا يرجع ولتدفع الأمل إلى القضا فبذل القضا
 ليأمره بالنفقة نظر القضا في ذلك فإن رأى الانفاق أصح أمره بالأبقا ولتأفق لرب يأكل النفقة بأمر القضا بالبيع و
 الثمن وكذا إذا وجد دابة ضالة في المصرا وفي غير المصرا حتى وفي القتا وي العتابة لو باع الآخذ العبد بعد ما
 ستة أشهر جاز بعه وأذا باع قبله لا يجوز بعه وعنه أبا جعفر من ضال لا قال من ضال عليه فله كذا فله واحد
 لا يستحق شيئاً وقال لو أخذ فله هو بالكلام فكذلك لا يستحق شيئاً ولتأفق معه حتى ارشده فله أجر مثله حتى
كتاب المصير وميثلته الفصل الأول فيما يكون هبة هي ملكك عين بلا عوض وتصح بوجوب
 وخلت وأعطيت وأطعمك هذا الطعام فإن الإطعام إذا نسب الطعام كان هبة وإذا نسب الأرض كان عا

مطلوبه في كل يوم عشرة دراهم وثلث درهم

مطلوبه في كل يوم عشرة دراهم وثلث درهم

مطلوبه في كل يوم عشرة دراهم وثلث درهم

مطلوبه في كل يوم عشرة دراهم وثلث درهم

مطلوبه في كل يوم عشرة دراهم وثلث درهم

مطلوبه في كل يوم عشرة دراهم وثلث درهم

مطلوبه في كل يوم عشرة دراهم وثلث درهم

وبتم بالقض الكامل المكن في الموهوب القبض الكامل في المنقول بناسبه وفي العقار بناسبه فقبض مفتاح الدار
قبض لها والقبض الكامل فيما يحتمل القسمة بالقسمة وقما لا يحتمل القسمة بتبعه الكل فتصح لتقبض في مجلس
الهيئة بلا اذن وبعد انقضاء المجلس باذن الواهب صرحا كمشاع لا يقسم متعلق بقوله فيصح والمراد اذا قسم الشيء
منفعة كالتزجي والحام والبيت الصغير لا فيما يقسم اي لا يصح الرهن في مشاع لو قسم بقي منفعة فان قسم وسلم
صح اي وهب النصف المشاع ثم قسم ولا فرق عندنا بين من يهب من الشريك ومن الاجنبي والمفسد هو الشيوع
لا الطاري كما اذا وهب ثم رجع في بعض شيء او اخفى البعض بخلاف الرهن فان الشيوع الطاري مفسد
وهو يقضي بتر او هبة في سلم وتزجي او اخراج وسلم وكذا السلم في الدين انما يجوز لان الموهوب معدوم وقت
الهيئة بخلاف المشاع وهبة لمن في ضرع وصوف على غنم وزرع في ارض وتزجي في كل شيء الا ما يجوز هذه
لكن لم يفسد من عن ذلك الواهب قبض يصح ثم هبة مع الموهوب بلا قبض جديد وما يوجب لطفه ثم بالعقد
وبما وهب اجنبي لطفيل يقبضه عاقلا او يقبض به او يقبض جرح او وصي احدها او ام هو معها او اجنبي تز
وهو معه واذا وهب للصغير ملكها يقبض من وجهها لا جملها بعد الزفاف وتصح هبة اشبه دار الوالدان الكل
يقع في يد بلا شيوع وعكسه لا اي هبة واحدة اشان دارا لا يصح عند اي جنسه وعند هبة تصدق عشرة
على غنمين وصح على فقيرين اي اذا تصدق بعشر على غنمين لا يصح عند اي جنسه وكذا وهبت لها وعند هبة
لان الصدقة على الغنمين يراهما الهبة بجاز والهيئة جائز والهيئة والتصدق على فقيرين جائز بالانفاق
فان رجل هب حماره لمرأته والحارية في الدار وليست بحضرتهما فقلت لم يحسن حتى يكون حاضرا وتكون
داره فيها متاع الواهب لا يجوز رجل وهب ديناره على رجل وامره يقبضه جاز استحسانا وليس له ان يبيع بالقبض لا يجوز
والبيت لو وهبت من امرائها ثم امرته بالقبض صح ولو قال هبني هذا الشيء على وجه المزاج فقال وهبت
سلم اليه جاز وهبة الدين من عليه الدين لا يصح من غير قبوله عندنا خلافا لفرهنا كذا في المصنف بسند الصغرى
عكس هذا والصحيح هذا كمن رجل وهب لغيره عدي فالتقبل والقبض الى العبد دون المولى ولو قال لا خير
عدي هذا منك والعبد حاضر بحيث لو قد بين ناله فقال قبضت قال ابو بكر جازت الهيئة من غير قوله قبضت و
يصير قبضا في قول محمد وقال ابو يوسف لا يصح قبضا لم يقبض وان كان العبد غائبا فقال وهبت منك عدي
فلان فاذ هبت قبضه جاز ولم يفرق قبضت وبه نأخذ رجل وهبت لرجل وسيرها اليه وعليها خلع ونيا جازت
الهيئة ويكون الثوب الخلع للواهب لا للموهوب ولو وهب الخلع الذي على الحارية والثوب لم يجر الحارية لم يجر الهيئة حتى يتر
ويبيع الثوب والخلع الى الموهوب رجل امرته وهبت له هذا العبد قال بعضهم يكون اقرارا بالهيئة والقبض
جميعا والاصح ان اقرارا بالهيئة لا يكون اقرارا بالقبض فصح وهب احد الورثة حصته من الدين للمدين قبل القسمة
وفي التركة نقود وعروض صح استحسانا كالصلح قال به وهبت حصته من العين لوارث او غيره تصح فيما لا يحتمل
ولا تصح فيما يحتمل فانه **نوع آخر** ولو وهبت عاني ارض او ثمر في شجر او حلية في سيف او بناء دار او فقرة
في صبر وامر بالحصاد والحذاق والنزع والنقض والكيل وفعل صح استحسانا ويجعل كانه وهب بعد الحصاد
الحذاق ونحوها ولا يرد بان بالقبض وفعل صلا انفسد كغيره وهبت حيا فيها زرع او بقل او نخلا عليه تزاد
النوع بدون الارض او الخيل بدون الارض او خلا بدون المولى لان الموهوب متصل بغيره اتصال خلقه مع المولى
الخلق فقبض احدهما غير مكمل حال الاتصال فيكون بمنزلة المشاع الذي يحتمل القسمة وهبت لبا لا الارض يجوز بتران
ولو دفع الى رجل ثوبا فقال اكس نفسك ففعل في هبة وقال انفق هذه الدرهم ففعل وهي فرض ولو وهبت ثوبا في صدق

مطلب هبة اشبه دارا الواهب

مطلب هبة جازة من الارض والحارية والدار

مطلب هبة جازة من الموهوب

وهب البناء لا الارض

مقتل

مقتل ودفع اليه الصندوق لم يكن قبضا فان كان الصندوق مفتوحا كان قبضا ولو وهبت المرأة دارها من
وهي ساكنة فيها مع الزوج والامتنعة فيها تصح هبة او وهبت لغيره من رجل كان نكاحا ولو وهبت لغيره من نفسها
كان طلاقا ولو وهبت من نفسه كان عتقا ولو قال لا خير هذا العبد فقال هبتت هبة ولو قال لا خير
قبلت ولو قال وهبت لك فخرجها في هبة لا يكون هبة الا اذا دلت قرينة على ارادتها كمن وهبت
بشرط العوض اعتبر التقاض في العوضين فاذا انقضا صح العقد وكان حكم البيع برده بالعوض بالهيئة والقبض
بمهم فان قلت الهيئة تملك العين بلا عوض والبيع تملك عوض فكيف يجمع بينهما وايضا التملك لا يجري في الشرط فقل
كذلك هذا على الوجه الذي ذكره صاحب المصنف بهذا انك قلت يحتمل على المعنيين حالين كالابتداء والبقاء يعني هبة ابتداء
فشرط قبضها وبطل بالشيوع وبيع انهما فبره بالبيع والتملك لا يجري فيه بشرط بغيره قارا فاما الشرط الذي يقضي بال
عوضا حتى يتوفر عليه احكام البيع حاله البقاء لا في الابتداء فذكره تعليق الهيئة بكلمة لئلا يطل ويعلق لئلا يملك
على الرجوع بغيره بطل الشرط وصحت الهيئة بغيره الهيئة المندرجة مضمونة بالقيمة يوم القبض وهي المملوكة قبل
قال لغيره وهبت لك هذا العبد اسلم فلم يقبل كان القول قول الواهب مع يمينه فالموهوب يقيم البينة على قبول
تصح هبة او امتناعا ولو سلم الكل فاستحق المتاع لا تبطل الهيئة في الدار لان المانع من تمام القبض كون الدار
مشغولة بمقتل الواهب لا بمقتل غيره لان يد غيره قاصرة عنها ويد الواهب فانه عليها حقيقة وباشحقاق المتاع لم
يظهر لغيره مشغولة بمقتل الواهب جازت الهيئة في الدار الا ترى لو استعار دارا ثم غصبها عنها من آخر ووضع
فيها ثم وهب الدار المستعارة جازت الهيئة **الفصل الثاني في الرجوع** الاشياء المانعة من الرجوع الهيئة
خمس القربة الحريمية وصلة الزوجية ووصول العوض اليه وخرج الموهوب من الموهوب وحدث الزيادة
والنقص في عينها وموت الواهب او الموهوب **مطلب** وانع حق الرجوع في الهيئة باصاحبي حروف ومع خرقه الدار
الزيادة والتم الموت والعين العوض والقاء المخرج والزاد الزوجية والقربة والدلاك ورجع في استحقاق
نصف الهيئة بنصف العوض لانه استحقاق نصف العوض حتى يرد باقي وانما يكون له حق الرق لانه لم يسقط حق الرجوع
الا بالتسليم لكل العوض ولم يسلم ولو عوض نصفها رجع بالتم بعوض ولو باع نصفها او لم يبع شيئا رجع في النصف لانه
له حق الرجوع في الكل وفي النصف لولا ولا يصح الرجوع الا بالتراضي او بحكم فاض فلو اعق الموهوب بعد الرجوع
قبل انقضاء صح اي عاق الموهوب الموهوب ولو منعه فهلك لم يضمن اي منع الموهوب الموهوب على الواهب بعد الرجوع
لم يقض العاق فهلك الموهوب في يد الموهوب لا يضمن وكذا لو هلك في يد بعد قضاء اتفاقا بين غير مضمونة الا اذ طلب
فتمنع القدرة على التسليم والرجوع مع التراضي او بحكم اتفاقا فسخ من اصل لا هبة للواهب حتى يجلب الزكوة بالحق فصح
قبضه ورجع في المشاع فان تلف الموهوب في يد الموهوب لم يفسد حق الرجوع في الموهوب لم يرجع على هبة لان الهيئة عقد تبرع
رجل وهب لغيره شيئا وهو زوجه من الموهوب فلو اهاب الرجوع اذا كان المولى اجنبيا ولو كان المولى وارثا رجع
من المولى فلو اهاب الرجوع عند ابي ح خلافا لما خلافا اذا وهبت من المدينون ليس له ان يرجع فيه لان الدين يسقط
بالهيئة فلا يحتمل العود **مطلب** ويجوز ان يقبل في الهيئة فله العبد والصبي يرد به اذا قال لا شيء هذا الشيء اهد اليك
فلان يحل له ان ياكل ذلك ويتعرف فيه كيف شاء وكذلك الحارية قالت لرجل بعني مولا يالك هدية فانه يبيعها باخذها
ولو اهد رجل واحد سلم او كافر لغيره هذا المأخض فله هذا الطعام حرام او يحل يقبل فله وكذا لو قال طاهر وعلان والا
او به هكذا ذكر في عمدة النية **الفصل الثالث في هبة الزوجية** وفي الزكاة اذا تزوج احدكم امرأة فيجوز بها ويؤتي
بين يدي الجماعة والنسوان ويجعلون بينهما وبين الجماعة سترًا ويرسلون بينهما وبين الجماعة سترًا

مطلب هبة على مولا لا يكون هبة اذا ادركت

الاهل

من اهدى شيئا
على رجاء اعطاه
اهدي اليه ففاته
يطلب من اهدى اليه
من اهدى اليه ففاته

شان

لزوج قبل الدخول وهو استحياء منهم وهبت صداقها مثل هذه الصورة قبل قبض الصداق وقبل الدخول
 هل ينفذ تلك المهر في جميعها أو ينفذ في نصف صداقها من حيث لا فكر الكل الآ بعد الدخول الجوا
 انه تصح تلك المهر وأما الزوج عن جميع الصداق ولو قال رب الدين وامى كتر بر فلا نست
 بحس او قال بمن كنت كن او قال بن حرام في كنهك فحسد او قال كرم يكون البركة في العرف ومعناه يكون
 لا جلى او قال يعرف به ان ما تعارفه اهل الروم من ان العرس من ثمر ابواب الاكابر والنبيل من ان ينفذ المهر ويكون
 مهر الزوجها لاجل الاكابر فيصير امرأة وهبت مهرها الزوجها على ان يطلقها قبل الزوج قال خلف صحى البينة طلقها
 او لم يطلقها لان ترك الطلاق لا يكون عوضا فبقيت مهرها فاسد والبينة لا تطل بالشرط الفاسد امرأة وهبت مهرها
 لزوجها على ان يطلقها ولا يطلقها قبل الزوج ذلك ثم طلقها قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل لم يكن وقت الاستسكا
 لا يعود مهر على الزوج ولا وقت فطلقها قبل ذلك الوقت كان المهر عليه على حال فقيل له لم يوفى ذلك وقتا كان
 قصد لها ان يسكنها ما عاش قال نعم الا ان العبرة لا طلاق اللفظ فانه ذكر في كتاب العواصيا رجل اوصى لام ولد بنت ماله ان
 لم تزوج فقبلت ذلك ثم تزوجت بعد انقضاء العدة بزنا فانها سخطت بحكم الوصية ولو منع امرأه عن التمسك
 الابوين لم وهبت مهرها بعتك الى ابويك فوهبت فالبينة باطلة بعثها او لم يعثرها لا يضر له المكروه والمرأة اذا
 وهبت الدار من زوجها وهي ساكنة والزوج ساكن معها تصح البينة امرأة وهبت مهرها من الزوج وقالت انا مدركه ثم
 قالت بعد ذلك لم اكن مدركه وكذبته ولسان قد في ذلك الوقت او كان بها علامة المدرك لا تصدق انها
 لم تكن مدركه ولن يثبت كذا كان القول قولها المرأة اذا وهبت المهر حالة الطلاق لا يصح بالاتفاق ما لمرة
 تقول لزوجها انك تغيب عني كثيرا فان مكنت معي ولا تغيب فقد وهبت منك الحايض الذي في مكان كذا قلت معها زمانا
 ثم طلقها قالوا هذه المسئلة على خمسة اوجه ان كان كلامها عدها منها لاهية الحال لا يكون الحايض للزوج لان بالوعد لا
 يملك ولن كانت وهبت منه وبعثت اليه والزوج وعددها لن يثبت معها يكون الحايض للزوج لانها وهبت للحال ولم
 بشرط وانما شرطت عليه شرطا فاسدا والبينة لا تطل بالشرط الفاسد والوجه الثاني ان يقول المرأة وهبت منك
 الحايض لن مكنت معي فقبل الزوج ذلك كانت باطلة لانها علققت البينة بالشرط والبينة لا يحتمل التعليق بالشرط والوجه
 الرابع ان يقول المرأة وهبت منك على ان يترك معي قال ابو القاسم الصفار في هذا الوجه يكون الحايض للزوج وعلى ما قال
 محمد بن مقاتل ونفسر فيما تقدم لا يكون للزوج ولا اعتماد على ما لانها با وضعت الا بهذا الشرط والوجه الخامس ان تصح
 المرأة من زوجها على ان يترك معها على ان يكون الحايض له للزوج وفي هذا الوجه لا يكون الحايض للزوج والصحيح باطل
 فانها وهبت مهرها لزوجها بقطع لها في كل حول ثوبا او ثوبين وقبل الزوج ذلك فصحى حولان ولم يقطع
 ان كان ذلك شرط في البينة فمهرها على ما ولا يملك بشرط في البينة سقط مهرها ولا يعود بعد ذلك ولو قال لطلقها لا
 تزوجك حتى تبني ما لك على فوهبت مهرها على ان يزوجها لم يسقط المهر عنه تزوجها او لم يزوجها قالت لزوجها
 تصدقت عليك بالالف على ان لا تتزوي علي او لا تتزوج فقبل ثم تزوج فلا رجوع في الالف قالت لزوجها وهبت
 مهرى منك على ان كل امرأة تتزوجها تجعل امرأى بيدي فقبل الزوج من ساعته والتزوج لم يجعل امرأته بيدها لم
 لم يقبل الزوج بطلت البينة وهبت مهرها على ان يتركها اليها ولم يكن كانت البينة باطلة بشرط العوض قال ما ابرأني
 عن مهر حتى اهب لك كذا فابراة ثم الى الزوج لن يرب لها ما قال فالمهر عليه كما كان وجبته وهبت لزوجها جميع ولا
 لا يدخل المهر فيه وهبت مهرها من زوجها في مرض موتها فان في مرض موتها زوجها قبلها فلا دعوى لها لصلى الا برأى ما لم يمت
 فاذا ماتت منه فلو تزوجها مهرها قال الزوج وهبت مهرها في صحتها وقال وثبتها لابل في مرضها قبل يصدق الزوج

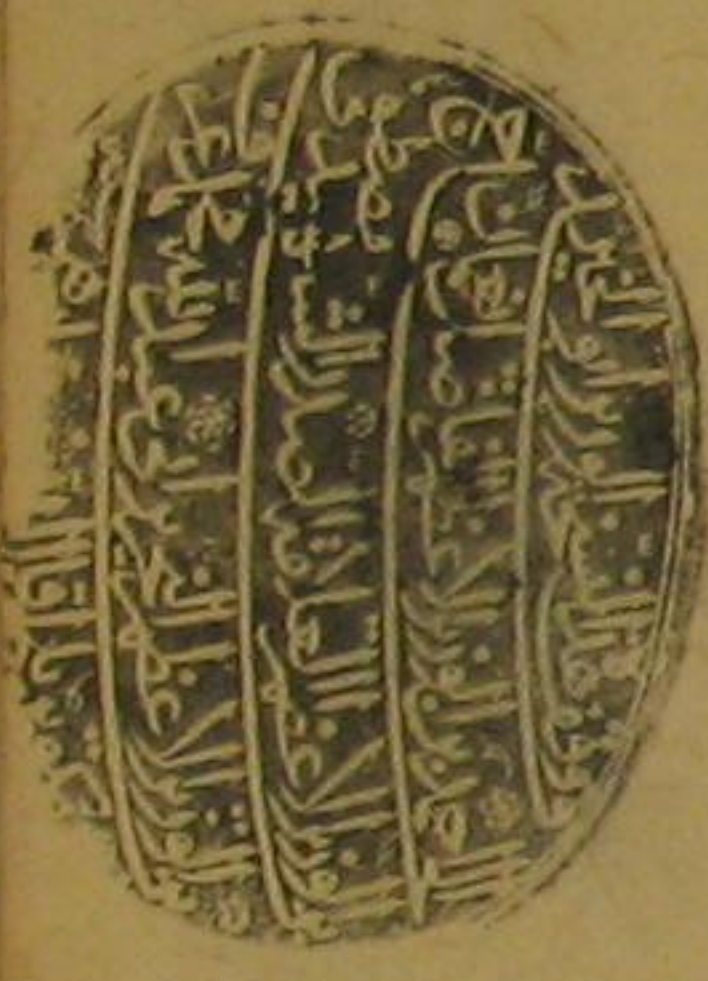
مطلوب ان المهر ليس ثمر ابواب الاكابر وتسمى كرم
 مهر ابوية ان ينفذ

مطلوب ان المهر ليس ثمر ابواب الاكابر وتسمى كرم
 مهر ابوية ان ينفذ

مطلوب ان المهر ليس ثمر ابواب الاكابر وتسمى كرم
 مهر ابوية ان ينفذ

مطلوب ان المهر ليس ثمر ابواب الاكابر وتسمى كرم
 مهر ابوية ان ينفذ

يصدق ورثتها قالت مريضة لزوجها لا مهر لي عليك صحى اقر لها مريض لم على وارة دين فابرأ عنه لا يجوز ولو
 قال لم يكن لي عليه شئ ثم مات جازا فارد قضاء لادبائه وكو قالت مريضة ليس لي على زوجي صدق لا يبرأ عندنا
 خلافا للشافعي لان سبيل المهر وهو الكاح مقطوع به خلا المسئلة الاولى لجواز التمسك عليه دين مريضة وهبت
 مهرها من زوجها ثم مات قال ابو جعفر لو كانت عند البينة يقوم بحاجتها وترجع بلا معين لما على القيام بتمهتها
 كصحيحة ولو وهبت مريضة من زوجها واجازت الورثة قبل موتها لم يجر اذا المعتر هو الاجازة بعد الموت اذا
 حقهم انما ثبت بعد الموت قالت لزوجها المريض ان مئت من مرضك هذا فانت برى ومن مهرى او في حل منه
 او قالت فمهرى عليك صدقة فهو باطل لانه خاطر وتعليل كذلك لو قالت المريضة لزوجها لنسيت من مرضي هذا
 فمهرى عليك صدقة او قال فانت حل مهرى فماتت فالمهر له خاطر فلا يصح ولو قال الطاب لم يبرأ اذا ماتت فانت
 برى من ذلك الدين لا يبرأ لما مر في صحيحنا وهبت مهرها لزوجها فماتت فمهرها وقيل لو كانت البينة في مرض موتها
 وقال الزوج بل في الصحة فالقول له اى الزوج والعين يكون القول للورثة لان البينة حادثة والمواد مضاني الى
 اقرب الاوقات ووجه الاستحسان انهم اتفقوا في سقوط المهر من الزوج لان البينة في مرض الموت يفيد الملك ولو كانت للورث
 الا ترى ان المريض اذا وهب عبدا لوارثه فاعتقه الوارث او باعه نفذ تصرفه ولكن بحسب عليه ضمانه لثبات الموت عن ذلك
 المرض رد الوصية للورث بعد الايمان فاذا سقط عنه المهر بالاتفاق فالورث يدعى العود عليه والزوج ينكر فالقول قول
 المنكر يعمى زعم الوارث لان البينة كانت في المرض وادعى للموهر لالبينة كانت في الصحة فالقول للمدعى الصحة ولو قال للمدعى
 يؤد ما لي عليك حتى موت فانت حل فهو باطل اذا ابرأ لا يحتمل التعليق ولو قال اذا ماتت فانت حل فهو جائز لانه وصية بمنكر
 مريض اقر لامرأة بمهر الف وقدر زوجها بالف ثم قامت البينة بعد موت الزوج على ان المرأة وهبت من زوجها حصة
 يجوز اقر له ولا يقبل البينة على البينة وجب ولو خوف امرأته بالضرب حتى وهبت مهرها من زوجها في مرض موتها لم يبرأ
 لا يصح لئلا كان قادرا على الضرب **الفصل الرابع في البينة** رجل وهب لابنه الصغير دارا والدار مشغولة بمناج
 اتخذ ولد له ثيابا ليس له من ثوبها الى غيره الا اذا تبين وقت الاخذادتها عارية وكذا لو اخذ الصغير ثيابا فانها لا تملك
 له يدفعها الى غيره ولان الاخذاد بين وقت الاخذادتها عارية ليجوز له ان يبيعها للصغير ثيابا بملكه و
 كذا الكبير بالتسليم وليس كالطعام باكله على ملكه لان الامر اذا توجه الى وجوه فاولها باكله عليها تصرفا والاخذاد بغير الصلة
 اذا علم بالدليل كونه اعارة كالاشهاد عند الاحتياذ لعدم الاعتبار بالدلالة عند معارض التصريح تصدق بارض زرع على ابنه
 الصغير لئلا كان الزرع له جاز ولتغيره باجارة لا لان يد الملتجأ جارية على الارض فنع التسليم وكذا وهبت لابنه الصغير
 وفيها ساكن باجر لا يصح لان يد الملتجأ جارية لا لان يد الملتجأ جارية على الارض فنع التسليم وكذا وهبت لابنه الصغير
 ويد على الدار قبضه ما كانت باجارة لا لعدم التزويج **الفصل الخامس** ورث مال الى رجوع البر خيرا من تركه لورثته الفاسق ولو
 للصغير شيئا مما كان يبيع للوالدين لئلا يملكه ولو اهدى الناس ماله في ولية الختان ووضعوا بين يدي الولد فان
 البينة تصح للصبي كذا في الصبيات حتى يتعمل الصبيات فالمدية للصبيات غير ذلك كالنقد والحيوان ومناج البيت نظرا الى
 المهرى لئلا يكون من اقرأه الاب او معارفه في اللاب ولو كان ممن يعلق بالام في الام سوا قال المهر عند لا هذا هذا
 للصبي او لم يقل وكذا ولية زفاف بنته الى زوجها وهذا ان لم يقل المهر اهدت للاب والام وتعد الزوج الى قوله
 تسبىك لما على زوجها دين فوهبت لولدها الصغير صح لان هبة الدين من غير مهر عليه الدين يجوز اذا سلطه على الغايض والاب
 ولاية قبض البينة لولده الصغير فصار كأنها سلطت الصغير على قبضه منه ولو قال لا بجميع ما هو حقى ومكلى فهو مكمل
 الصغير فهو اكراه لا عليك خلافا اذا عتبه فقال حانوتى الذى اسلكه فهو هبة ونتم بكونها في بدائيه من جامع الفوائد



وكذا الكبير يملك

تورثه

مطلوب ان المهر ليس ثمر ابواب الاكابر وتسمى كرم
 مهر ابوية ان ينفذ

مطلوب ان المهر ليس ثمر ابواب الاكابر وتسمى كرم
 مهر ابوية ان ينفذ

بیت

فمنه نقل عن الحجة انه ثبت الدين على الميت بحجج بيان الشاهدين بسبب من غير حاجة الى الشكوكات عليه
دين شهدا على رجل انه جرحه ولم يزل صاحب الجرح حتى مات يحكم به ولم يسمع منه احد من اهل بيته لان
لهم به نزاهة توضحه انه لا طريق لنا الى معرفة حقيقة كون الميت من الضرب وبلا طريق لنا الى معرفة لا يثبت عليه
الاحكام وانما يثبت على الظاهر والمعرف وهو قسري بضم وكونه صاحب فرائض بعد موت ولا ينبغي للفقهاء
لشرب الالهيومات من ذلك ان لا يكون في العمد ولا في الخطا لانه لا طريق لهم الى معرفة ذلك ولو شهدوا بذلك كانوا
قد شهدوا وانما يعلم الله انهم قد كذبوا فكيف يحمل على الكذب السؤال عن ذلك كنههم يشهدوا الله انهم لم يكذبوا
شهادتهم وجازت اذا كانوا عدولا لانهم اعتمدوا في ذلك دنيا شرعا وهو الظاهر في شهادتهم اهل الجحيم
فيما يقع بينهم فيقبل ولا يقبل وكذا شهادة الصبي فيما يقع بينهم في الملاعبة وكذلك شهادة النساء فيما يقع في الحام
لا يقبل وليس مستلحا حاجة اليه لان العدل لا يحضر التحن والبالغ لا يلاع الصبيان والرجال لا يحضرون حام
النساء والشرع شرع لذلك طريقا آخر وهو لا مستاع عرض حضور الملاعبة عما يحق به الدخول في التحن ومنع
النساء عن الحام فاذا لم يمتثلوا كان انقص مضاعفا اليهم في الشرع وشهادة الابن في ما يشرع مردودة بالاجماع
سواء بامر لنفسه او لغيره بخلاف ذلك لم يكن فلا يجوز شهادة الوكيل بالكلية ولا يجوز شهادة الابن على شهادته
الابن لا منفعته لاسببه في ذلك ولا يجوز شهادة الابن على ابيه وقضائه وكفايه وذكر الخطا انه لا يجوز على قضاء
والا قول اصح وخير اذا قال الشاهد غلطت او اخطيت او ردت شهادته لتهمته او مخالفة بين الدعوى والشهادة
لا يعجز اصله ثم ذكر في الشاهدين اذا اختلفا في المواقف الذي شهد به بالفعل فيه واختلفا في الفعل انما في الشهادة
والاقرار في الفعل قال ابو حنيفة لا تعزير ولا ضرب ^{طعن المدعي عليه في الشاهد وقال انه كان ادعى هذه الدار}
ورام تخلفه لا يحلف لمنعه عن ذلك يقبل ويبطل شهادته ولا يشترط لشد الشهادة حضور الشاهد وكفى
حضور المدعي ^{بذلك} اذا شهدا على امرأة وهي حاضرة فقال الشهود هل تعرفونها فقالوا لا تقبل شهادتهم ولو قالوا
تختلنا الشهادة على امرأة اسمها كذا او كذا لا ندرى لهن المرأة هل هي بعينها ام لا صححت شهادتهم على السمات
وكان على المدعي اقامة البينة لهن هي التي سموا ونسبوا بخلاف الاول لان في الاول اقرار بالماله فتقبل شهادته
متحججه ^{بذلك} اذا اقرت المرأة من وراء الحجاب بشهادتها انما فلا في بنت فلان لا يجوز له سماع اقرارها بالشهادة عليها
الا اذا روي شخصها حال اقرت ولا يشترط رؤية وجهها ^{بذلك} ولا يجوز شهادة تارك الصلوة ولا شهادة من ترك الصلوة
بجماعة الا اذا تركه عن تأويل ^{بذلك} ولا يقبل شهادة من جلس على الفور والحاجة على الشارب لشره ولا يقبل شهادة
منهم بالفسق ويظن ذلك ^{بذلك} قال القاسم ببيع ونجح الدين الحكيم يقبل شهادة المدعون لرب الدين وقال صاحب الحجة
ولا يقبل شهادة المدعون اذا كان مفلسا قال مالك في المملوكي وولد صاحب الحجة يقبل شهادة رب الدين
ولان كان غلاما ويجوز شهادة رب الدين لمدونه باهو حارس حقه وكذا شهد بدينه بعد موته بالمال لم يحرم لان الدين
لا يتعلق بالمدعون حال حيوتهم ويتعلق بعد وفاته قضى القاضي بشهادة ولده وولد ولده ويجوز شهادة الوصي
بعد العزل لخاصة لا يقبل ولا يقبل ولو اجتمع بينة الدين مع بينة المرأة او في الفسق لا يمنع اهلية الشهادة
عندنا فيعتقد السكاح بحضرة وانما يمنع ادا الشهادة لثمة الكذب وتكلموا في الفسق الذي يمنع الشهادة اتفقوا
على ان لا يعلل بكسرة يمنع الشهادة وفي الصغار ان كان معلنا نوع فني شئع سماء الناس بذلك فاسقا مطلقا
لا يقبل شهادته ولو لم يكن كذلك نظر ان كان صلاحه اكثر من فساده وصوابه اغلب من خطا يكون عدلا يقبل شهادته
لان غير المعصوم لا يخلو في قليل ذنبه عن ابي يوسف ان كان الفاسق فامرورة جازت شهادته لان مثله لا يكذب

مطلب
في ثبوت الدين على
الميت من غير حاجة
الى الشكوكات
وعليه

مطلب
عدم حضور
اهل البيت
في الدخول
في الحام

مطلب
ان تحضر حال ما اقرت
ولا يشترط
رؤية وجهها

وطر شهود

ومن اشددت غفلة لا يقبل شهادته ولا يقبل شهادته مدمن الخمر لانها كبيرة فان مثلهم يشرب الخمر في بيته لا يبطل
وشكائت كبيرة فانما يبطل اذا ظهر ذلك او خرج سكران سحر من الصبيان لان مثله لا يخرج عن الكذب الفاسق
اذا تاب لا يقبل شهادته ما لم يمض عليه زمان ثمة التوبة ثم لبعضهم قدر ذلك بسنة اشهر وبعضهم قدره بسنة
لشدة لك مفوض اليه راي الله بنات فافهم رجل خاص رجلا فضر ثم شهد الضارب على المضروب لاثبتهم في شهادته فلم
منه ما يصير به منهما شرعا ^{بذلك} نصرا في حر وفي بيع عبدا فادعاه مسلم ونصر لي وقام كل واحد بينة
بالاجماع وعلى رواية الحسن ابي يوسف العبد بينهما نصفان كما في الدين ^{بذلك} شهد الابن على ابيهما بطلاق
لشجدة الطلاق يقبل شهادتهما ولا يعتد بالطلاق لا يقبل وفيه اشكال فان الطلاق حق الله تعالى ويستوي فيه وجود
وعدهما ^{بذلك} وفي التبين كل هو قول كالطلاق والعناق والوصية والوكالة والقرض والكفالة والرهن والحالة
اذا اختلفت ان هذان في زانه او مكانه يقبل شهادتهما لان القول بما يعاد ويكرر وكل هو فعل كالقتل والغصب
والجناية اذا اختلف الشاهدان في زانه او مكانه لا يقبل ^{بذلك} ولا يقبل في الحدود والقصاص شهادته النساء
الرجال حديث الزهري مضت السنة مريدون رسول الله والخلفين بعده لا يقبل شهادته النساء مع الرجال في
الحدود والقصاص ^{بذلك} شهدا على اقرار رجل بالانها اختلفا في الزمان والمكان ^{بذلك} والبلدان
قال الامام يقبل لان على الشاهد حفظ عين الشهادة لا محلهما وزمانها وقال الله لا يقبل كثر الشهادا بالزور فابطلها
بالثمة ولو شهدا على اقرار بالبيع والايثار واختلفا في الزمان والمكان يقبل ولو ساءلها التمس الزمان والمكان فقالا
لا نعلم تقبل لانها لم يكلفا به قال احمدهما اقر في المسجد وقال الآخر في السوق او قال احدهما اقر غدا والآخر غدا
يقبل شهدا احدهما بايقاع الطلاق والعناق والآخر بالاقرار بشهادة احدهما بالطلاق الرجعي والآخر بالبيان يقبل شهد
احدهما انه طلقها ثلثة البتة والآخر انه طلقها ثنتين يقضي بطلقين شهدا احدهما انه طلقها اليوم والآخر انه طلقها
ببيع الطلاق لا العناق قال لامرأة لثمة كلفت فلانا فانت طالق فشهدا احدهما انها كتمت غدا والآخر غدا طلقت
شهدا احدهما انها ولدت منه والآخر انها جلت منه او قال احدهما ولدت منه والآخر قال انني يقبل وفيه الاقضية
شهدا انه ولدت منه والآخر انه قال احدهما ولد من هذه غنقت وفيه الاقضية اذا شهدا بان
لهذا الرجل وارث فلان لا علم له وارثا غيره ولم يذكر سببا يثبت به شهادته مولاه او اخوه او عمة او جد له
فالشهادة في هذه الوجوه باطلة والقاضي يسألها عن ذلك حتى اذا شهدا انه مولاهم ووارثه لا علم له وارثا غيره لا يقبل
بشهادتهما انه مولاه اعتقه لان المولى اسم مشترك بين اول الاعلا والاسفل فابينا انه مولاه اعتقه جازت الشهادة
بشروط ذكرهما انه وارث لا وارث له غيره لا سقاط التلوم من القضا ^{بذلك} ادعى المدعيون ايقاع القرض ما في درهم فشهدا
انه قضا الدين وقبضه شهدا الآخر انه اعطاه ما في درهم لا يقبل ^{بذلك} ولو شهدا احدهما بالغصب والآخر على الاقرار بالغصب
لا يقبل ولو اختلفا في البيع والرهن فالبيع او به شهدا على البيع فشهدا احدهما انه باعه وشهدا الآخر على الاقرار بالبيع
جاز وكذا في الطلاق رجل عليه الف لرجل فادعى انه اوفاه دينه واقام شاهدين فشهدا احدهما بالايقاع وشهدا الآخر
على اقرار صاحب المال بالاستيفاء لا يقبل ^{بذلك} والبيع والآجار والصلح والخلع لا يبطلها الاختلاف في الزمان والمكان
بلا خلو وكذلك لو شهدا احدهما على الفعل والآخر على الاقرار بالبيع ^{بذلك} ولو ادعى الغريم الايقاع فشهدا احدهما على الاقرار
صاحب المال بالاستيفاء وشهدا الآخر لصاحب المال ابراء الغريم لا يقبل ^{بذلك} ادعى عليه ما لا معلوما فقام بينة واقام المدعي
عليه بينة على اقرار المدعي انه استوفى من هذا المال كذا درهم لا يبطل دعواه فما سوى ذلك لم يظهر كد الشهود فانه عينا
سبب جوب المال ولم يعرفوا استيفاء بعضه فجاز لهم الشهادة على جميع المال كنه ادعى الف درهم فشهدا الشهود على

مطلب
اختلاف
الاثام

مطلب
ان تحضر حال ما اقرت
ولا يشترط
رؤية وجهها

مطلب
البيع والآجار والصلح والخلع
لا يبطلها الاختلاف في الزمان والمكان

الف وخمسمائة درهم فقال المدعي كان اصل حق كذا لا اني استوفيت خمسمائة لا يبطل البينة في قديم الف كذا
هذا قوله رجل وكل رجلين خصومة رجل واقام المدعي على احدهما شاهدا واحدا وعلى الآخر شاهدا آخر وكذا لو اقام
على الوكيل شاهدا وعلى الموكل شاهدا وكذا لو اقام على الخي شاهد او على اربعة بعد موته شاهدا آخر اجتمع
بينة الاكراد وبينة الطواغية وروي علي بن يوسف ان بينة الاكراد اولى وانه ذهب بعض مشايخنا وقال بعض المتأخرين بينة
الطواغية اولى وقيل ولو اقام احدهما بينة على ادخال شرط فاسد العقد ولا يخرجه عنه بينة الفاسد اولى وكذلك
ادعى احدهما الاقرار بدين كذا طابعا والآخر مكرها فانقول لم يدعي الطواغية والبينة لم يدعي الاكراد ولو ادعى احد
بيع الوفاء ولا يخرجه البات بقبل بينة مدعي الوفاء ولو اقام احدهما البينة على الغصن والابداع فيما يذات واقام
الآخر البينة على الملك المطلق يقضي للمدعي الغصن والابداع ^{فان المشتري البيع بات وقال ابا يع} وقال ابا يع بيع وفار
فانقول لم يدعي البات الا اذا اقام دليل على الوفاء ^{فان المدعي البينة} اذا ادعى الدين بغيره وما اشبه ذلك شهدا بالدين
المطلق قيل لا يقبل هذه الشهادة كما في دعوى العين اذا ادعاه بسبب شهيد وعلى الملك المطلق وقيل انما يقبل
وذكر السلب بشرط وبه كان يفتي ظهير الدين المغربي في نسخة ^{فان المدعي البينة} ولو قال ابا يع بعك بيا فاقول قوله
الا لن يدل على بيع الوفاء وهو نقصان الثمن كثيرا لا ينبغي صاحبه تغيير السعر اقام احدهما على الارث ولا يخرجه
الملك المطلق يقضي بينهما نصفان اقام احدهما على الارث ولا يخرجه على المتك من مورث مدعي الارث بسبب صحة
قضي بالملك رجلا ان اقام كل واحد بينة على وارثها في يد ولم يعرف ذواليد منها جعل في يد كل واحد نصف المدعي
فان اقام احدهما البينة ثبت له اليد ولم يخرجه من احدهما على الارث من ابيه والآخر الشراء اولى ^{فان المدعي البينة} ادعى بيا
وشهد احدهما بالمال ولا يخرجه الاقرار بالمال يقبل ولو شهد احدهما بالعرض والآخر باقراره بالعرض يقبل شهدا
برهن ولم يعلم قدر الدين لم يخرجه شهدا ببيع او اجارة او طلاق او عتق على مال واختلاف قدر البدل
لا يقبل الا في النكاح يقبل ويرجع في المهر الى مهر المثل وقال لا يقبل في النكاح ايضا البايع اذا انكر عيه فشهدوا
شراؤه وبه العيب شهد آخر انه اقرب لم يخرجه لانها شهدا بامر من يختلفن ^{فان المدعي البينة} ولو شهد احدهما بتطبيقه بانه شهدا بالآخر
ثبت تطبيقا في تطبيقه واحد على الترتيب عندهما لا عنده ^{فان المدعي البينة} واذا شهد احدهما بتطبيقه لم يثبت واحد
شهد احدهما على تطبيقه ولا يخرجه على الترتيب في قول ابي حنيفة وقال ابن ابي جازن شهدا بانهما على القول ^{فان المدعي البينة} شهد
احدهما على البيع والآخر على الاقرار بالبيع يقبل او احدهما بالاقرار والآخر بالاقرار يقبل وكذلك في الطلاق والعقار
بان شهد احدهما بالايقاع والآخر بالاقرار في جميع الجوانع شهدوا بانه مطلقا ولا يخرجه مقتدا لا يقبل ^{فان المدعي البينة}
انه اقامت بينة لزمولا وترا في مرض موته وهو عاقل واقام المورة بينة انه كان مخلوط العقل فبينة الامة اولى
اذا خاليع امراته ثم اقام الزوج بينة انه كان مجنوننا وقت الخلع وهي اقامت بينة على كونه عاقلنا حينئذ اولا
مجنوننا وقت الخصومة انه كان مجنوننا والمرأة على انه كان عاقلنا فبينة المرأة اولى في الفصلين وصح باع كرم الصغير
وادعى غنا ولقام بينة واقام المشتري بينة لغيره الكرم في ذلك الوقت مثل التي فبينة الغبن اولى ادعى الرمز ج
انها كانت ابرأت من الصداق حال صحتها واقام البينة واقام المورة بينة انها ابرأت في مرض موته فبينة
الصحة اولى اقامت المرأة على المهر لزوجها كان مقرا بذلك الي يومنا هذا واقام الزوج البينة انها ابرأت
من هذا المهر الذي تدعي فبينة المرأة اولى وكذلك في الدين لان بينة مدعي الدين بطلت باقرار المدعي عليه ما ادعى
البرأة ولم يبطل بينة البرأة وهذا كسهم البيع ولا قاله فان بينة الاقالة اولى لبطلان بينة البيع باقرار مدعي
الاقالة ويبقى يحفظ هذا الاصل فانه يخرج به كثير من الوقائع ادعى على رجل ستة دنانير فقال المدعي عليه ابرأت

مطلب اجتمع بينة الاكراد وبينة الطواغية

مطلب لو اقام احدهما بينة الوفاء والآخر شهدا بالدين

مطلب شهدوا بالمال ولا يخرجه الاقرار بالمال يقبل ولو شهد احدهما بالعرض والآخر باقراره بالعرض يقبل شهدا برهن ولم يعلم قدر الدين لم يخرجه شهدا ببيع او اجارة او طلاق او عتق على مال واختلاف قدر البدل

مطلب شهدوا بالمال ولا يخرجه الاقرار بالمال يقبل ولو شهد احدهما بالعرض والآخر باقراره بالعرض يقبل شهدا برهن ولم يعلم قدر الدين لم يخرجه شهدا ببيع او اجارة او طلاق او عتق على مال واختلاف قدر البدل

فان اقام بينة

عن هذا الدعوى واقام المدعي بينة انه كان اقرب ستة دنانير بعد ابرائه اياه فقبل يقبل بينة المدعي في
وقع الدفع وقيل لا يقبل يعني قيل ببيع دعوى الاقرار ثانيا وقيل لا يصح وقيل لا يخرجه لغير الخصم القبول والتصدق
في الاموال لا يصح والاي يصح اقام البايع بينة ابي بعثها في صفري واقام المشتري بينة انك بعثها بعد البيع
فبينة المشتري اولى لانه ثبت العارض لو اقر الوارث ثم مات فقال المقر له اقرب في الصحة وقال ساير المورة في
مرضه فانقول قول المورة والبينة بينة المقر له ولا يخرجه بينة واراد اختلافهم له ذلك ^{فان المدعي البينة} وقف بين اخوين
مات احدهما وبقي في يد الخي واوكل الميت ثم لقي اقامت على احد من اولاد الاخ لتوقف بطلان بعد بطن والباقي
غيبه الوقف واحد والوقف واحد يقبل وينص خصما عن الباقي ولو اقام اولاد الاخ بينة لتوقف مطلق عليك
وعليها فبينة مدعي الوقف بطلان بعد بطن اولى ^{فان المدعي البينة} لو ادره شام ذي مات فادعى ذي بعض متاعه رهنا و
اقام بينة من اهل الذمة وادعى مسلم دينا واقام بينة من المسلمين ومن اهل الذمة يقبل بينة المسلم
فيبدأ بدينه حتى يتوفى المسلم ماله فان كان شهيد الذي مسلمين وشهود المسلم ذميين او مسلمين كان الذي
احق بالدين حتى يتوفى دينه ^{فان المدعي البينة} ادعى على رجل انه اكرهني بالتخفيف بحسن الوالي والضرب على ان
يستاجرني حانونا واقام بينة واقام المدعي عليه بينة بانه كان طائعا فبينة الطواغية اولى ولو قضى
القاضي ببينة الاكراد ينفذ قضاءه ^{فان المدعي البينة} لعرف الخلاف وقضى بانه على الفوى اذا ادعى احدهما البيع الاخر
عن كرم فبينة مدعي الكرم اولى وكذا اذا ادعى الاقرار بطوع والآخر الاقرار بغيره فبينة الكرم اولى ^{فان المدعي البينة}
مات عن زوجة واولاد من غيرها فادعى الاولاد انها كانت حرة ما قبل موته سنة اشهر واقام مواليه واقام بينة
انها كانت حرة لا وقت الموت فشهد المرأة اولى ^{فان المدعي البينة} له كنف في طريق العامة فزعم غيره انه محدث وزعم صا
انه قديم واقام البينة فالبينة بينة انه محدث ثم العقول في هذا قوله المدعي لكونه متكما بالاصل وهذا القدم
ولا يحفظه الاقران الا كذلك واختلفا فبينة احدهما على القدم والآخر على الحدوث فبينة القدم اولى وشهدا
السكة في هذا لا يقبل ^{فان المدعي البينة} متولى الوقف ادعى على وارث واقفه الذي في يد الحدود انه وقف على كذا وقفا
صحها واقام بينة واقام الوارث بينة على فساد الوقف بشرط مفسد في الوقف فبينة الفساد اولى لانه اكثر اثباتا
ولن كان ينعى في الحل او غير فبينة الصحة اولى وعلى هذا التفصيل اذا اختلف البايع والمشتري في صحة البيع
فساده كما في اقام مدعي الملك المطلق بينة على عواه واقام ذواليد بينة بالشراء من آخر فبينة مدعي الملك
المطلق اولى ^{فان المدعي البينة} اختلفا في شرط الخيار واقام البينة فبينة مدعي الخيار اولى ^{فان المدعي البينة} فبينة في يد امرأة اقام
بينة على ملكيتها واقامت هي بينة لئن وجهها ملكها منها منذ عشر سنه فليس يرضى صحيح ولو اقام الخارج بينة
لشدها المتاع سرق من منذ شهر ونصف واقام ذواليد بينة انه ملك فلان ورثة من ابيه قبل هذا بسنة ثم
اشترته منه فهذا دفع عندي حنيفة وابي يوسف في فادرا من سماعه اقام احد الخارجين بينة انه اشترها من
فلان قبضها والآخر بينة انها له فهو بينهما نصفان ^{فان المدعي البينة} ادعى للخارج ملكا مطلقا مورثا بسنة مثلا وادعى صاحب
اليدين الملك بالشراء من فلان منذ سنتين وهو عاقل وقضها منه يقضي الخارج وكذا لو ادعى الخارج الملك
بسبب مورث بسنتين اقام ذواليد انها ملكه مطلقا مورثا بثلث سنين يقضي بينة الخارج لان مدعي الملك بسبب
ثبت الملك لبايعه ففي ملكا مطلقا ولا يقبل بينة ذي اليد فيه ^{فان المدعي البينة} ادعى عليه ثوبا انه له نزع عن مدعيه
المملوك له حكم وسلم اليه واراد ذواليد الرجوع على بايعه بالثمن فاقام بايعه بينة لانه هذا الثوب نزع عندي
بقري المملوك له يحضر منه ومنه الحق فبينة البايع اولى وبه افتى القابلي وح وقال لان ذواليد بلغ الملك

مطلب فاضلان الوقف

والصلح عن طوع

مطلب فاضلان الوقف

مطلب بينة الباطل وادعى

مطلب

من جهة البايع فكان ذواليد اقامها فكان اولى حصة ادعى على رجل بهذه الدار في يد وقف عليه مطلقا وذواليد
 لتبايع اشتراها من الوقف والمترج واقاما البينة فبينة الوقف اولى لان ثبت ذواليد تاريخا سابقا فبينة او
 والابينة الوقف اولى ولو اقام الراهن بينة اني رهنت الرهن سلما فبينة عشر واقامها المرفوع انك هبته عند
 معينا فبينة حصة فبينة الراهن اولى ولو قال امرأته لنسبت مسكرا بغير ذلك فامرك بيدك فاقامت بينة على رجوع
 الشرط واقام الزوج بينة انه كان باذنها فبينة اولى وصح باه شيئا فادعى الورثة على المشتري لزم الوصي باعه
 منك بعد العزل فلم يصح البيع واقام المشتري بينة انه كان وصيا وقت الشراء فبينة المشتري اولى لما فيها
 من اثبات نفاذ الشراء وسبق التاريخ قال حنف وبينة العزل اولى من بينة البيع وكذا الطلاق والعتاق من
 الوكيل اقام احد الاخرين بينة لتسارعت في ايدى كانت لاتي تركتها ميراثا بيني وبين ابي واقام الاخر
 بينة انها كانت لابينا تركها ميراثا لنا فبينة الاول اولى لاثبات الزيادة ادعت المرأة البراءة عن المهر المهر
 واقام الزوج مطلقة واقام البينة فبينة المرأة اولى لان الشك الشرط متعارفا يصح لابرار معه فبينة الزوج
 حصة باع ملك الغير وسلم ثم ادعى المالك الرد حين سمع وادعى المشتري الاجازة واقام البينة فبينة المشتري
 اولى لانها مبرنة ادعى عليه دارا انه باعها مندخلة عشر سنة وادعى آخر انها وقف عليه سجل فاقام بينة فبينة
 مدعى البيع اولى ولزكر الواف بعينه فبينة الوقف اولى لانه يصير مضمنا عليه فحبوس بدين اقام بينة انه
 معسر واقام خصمه انه موسر فبينة اليسار اولى فزوج البكر اقام بينة على سكوها حين بلغ الخبر وهي اقامت
 على المرأة فبينة اولى ولو اقام الزوج بينة انها اجازت العقد حين اخبرت واقامت بينة على انما ردت
 الزوج اولى بخلاف المسئلة الاولى لان بينة الزوج ثم قامت على المعدم وفي الثانية على الاثبات

الفصل الثاني في الدعوى النكاح وشيل ابو القاسم الصفار عن رجل اخطب في النكاحين مقاطعة من سلطان وكتب بذلك
 كتابا واشهد شهودا هل يحل للشهود ان يشهدوا بذلك قال لو شهدوا حل لهم اللعن لانهم شهدوا بباطل ولو شهدوا
 على اقراره وقدر فوالسبيلهم ملعونون ايضا ويحلفون بخبره اعن مثل هذه الشهادة وكذا هذا في كل
 اقرار هو بناء على الحرام اذا امتنع الشاهد عن اداء الشهادة فان كان في الصلح جماعة ممن يقبل شهادتهم
 سواء واجابوا بسعد لم يمتنع من الشهادة ولا يمكن في الصلح جماعة سواء او كانوا ممن لا يظن الحق بها
 او كان يظهر لكن شهادة هذا الشاهد اسرع قبوله لم يسمع الامتناع قال الشيخ كلام خواهر زاده ان حقوق
 العباد اذا طلب للمدعي من الشاهد ليشهد له فاحرم عليه ظاهرا ثم ادعى بعد ذلك لا يقبل شهادة هذا
 الشاهد لانه بالتأخير من غير عذر صار فاسقا عتبه واذا شهدوا بعد متقادم اي في زمان سابق كان الزنا والشر
 لا بعدهم عن اتمام ردت شهادتهم لان تأخيرهم لكان للستر فالاقدم على الشهادة بعد يكون عذرا وكان
 لا للستر صاروا فاسقين بالتأخير فلا يقبل تحولا الاقرار حيث يقبل عندنا ولا يقبل اذ لا تهمة منه اذ لم
 لا تهمة على نفسه اما اذا كان المانع شهادة القدر بعدهم عن اتمام مسيرة شهر يقبل الا في قذف يعق تقادم
 عيب مانع عن حدة لان فيحق العبد وهو دفع العار عنه والتقادم غير مانع في حقوق العبد واما التقادم في
 السرقة فلا يمنع ضمان المال لانه حق العبد وينبغي قطع اليمين لانه حق الله وحق التقادم مفقود
 بنة اشهر عند البعض واليه اشار في الجامع الصغير وعند ابي حنيفة هو موقوف الى رأي الامام وعند صاحب
 شهر وهو رواية عنه وهذا هو الصحيح فلا يبرأ لا يبطل بتقادم العهد في الحدود كلها وحد التقادم في الزنا
 سنة اشهر ولم يرد به الا في الزنا وعزاي ح انه موقوف الى رأي القضا وحد التقادم في شرب الخمر وفي كل مسكر عند

مطلب اقول الراهن والراهنان في ذواليد
 سلبا او مضافا
 مطلب ان شرطت مسكرا بغير ذلك فامرك بيدك

مطلب اقام احد الاخرين بينة ان الذوات كانت لابي
 تركها ميراثا بيني وبين ابي واقام الاخر بينة انها
 كانت لابينا تركها ميراثا لنا فبينة الاول اولى

مطلب زوج اسلم اقام بينة على سكوها حين بلغ الخبر
 هي اقامت

مطلب ان شرطت مسكرا بغير ذلك فامرك بيدك

مطلب ان شرطت مسكرا بغير ذلك فامرك بيدك

انقطاع رايحة الخمر وعند محدثي ولو اقر بشرب الخمر فعند محدثي لا يبطل الاقرار بالتقادم وعندها لا يقام الا
 بقيام الراحم ولزكان الراحم يوجد عند لاخذ فلما ذهبوا الى الامام انقطعت الراحم بسبب المسافة لم
 يبطل الحد ولا يجد ما كان مملوكا وبعزير وحيث التقادم يمنع الشهادة على الزنا والسرقة وحد التقادم
 قدرون بشهر وهو قولنا وبعضهم قدرون بنة اشهر وبعضهم فوضوا الى رأي القضا وفي اصل لم يوقف ابو حنيفة
 وعنه ايام وعنه لا يقبل بعد سنة وقيل لا يقبل بعد ثلثة ايام اليه اشهر ومحمد بن اعلم انه يقبل البينة مع
 خصم ككشف الحال بان يشهد الشهود عند القضا في ثلثة ايام ولم ينصب وصيا وكذلك لو طلب من القضا الامر بالانفا
 على الوديعة واللقطة والزرع الذي هرب الزرع وطلب من الامر بالانفا على الزرع وكذلك لو طلبت المرأة فرض
 النفقة على زوجها الغائب وكذلك لو طلبت المرأة نفقها ولا يقبل عند ابي حنيفة على الورثة على فان ابهم
 عدد الورثة وكذلك لو شهدا على ثمة لخصم عند القضا وكذلك لو شهدا لزم الشاهد ان يسفر وكذا لو قدم القضا وادعى قبل
 اقراره ولم يعلم القضا انه محق او مبطل واراد احضار خصم لم يضره ان ياتي باقامة البينة للمحلف بل كفى بالكل
 ان يقر وان كان المدعيون غايبا والديون ثابتة عند القضا فالحق في قسم ما بين العزم والخصم وليس للقضا ولا
 تقديم بعضهم على بعض واذ اقامت البينة على العبد المادون بدين التجارة ومسكر او على اقراره فبينة عليه
 ولا ينظر حضور المولى ولو كان محجورا عليه فقامت البينة عليه بالخصم بغض عليه حتى يحضر المولى ولو كان العبد محجورا
 عليه البينة على السرقة ولا على اقراره ولا يقضي عليه بقطع ولا ضمان اذا كان المولى غايبا وليس كان حاضرا
 اوجب الضمان بخلافه ولو شهد الشهود على عبد محجور بفساد تلف وديعة فبينة عليه ولا يقر ريقيل الشها
 عليه بالخصم في احضر المولى وفي ضمان اطلاق الوديعة والمضاربة لا يقضي حتى يعق في ابي حنيفة ومحمد بن حنبل
 على اقرار العبد بذلك لا يقبل ولو كان مولا حاضرا او شهدوا على العبد المادون بسرقة عشرة دراهم فان كان
 حاضرا يقبل شهادتهم في القطع والشهادة بسرقة اقل عشرة دراهم يقبل شهادتهم حاضرا كان مولا او غايبا وكذا
 على العبد المحجور بسرقة عشرة دراهم وهو محجور لا يقضي حتى يحضر مولا فيقضي بالقطع ويرد العين لشكائه وقاية
 لا يقضي بالضمان

الفصل الثالث في النفي والتأخير اذا شهدا على رجل انا سمعنا يقول المسيح الله
 ولم يقل هو قول النصارى فبات منه امرأته والرجل يقول وصلت بقولي قول النصارى يقبل شهادتهما
 الفرقه ولو قال سمعناه يقول المسيح ابن الله ولم يسمع منه غير ذلك لا يقبل هذه الشهادة حلف لشرع محي صهر في
 هذه الليلة ولم اكلها في كذا فامرأته طالق ثلثا فشهدا بهذا ان حلف بكذا ولم يحج صهرته في تلك الليلة ولم يكلمها
 في ذلك فقد طلقت امرأته يحكم هذه البينة يقبل هذه الشهادة فيه صورة النفي ولكن قامت لاثبات الطلاق ولو
 ادعى الاستثناء في الطلاق في المخرج او ادعى الشرط القول قوله فلو شهد الشهود انه طلقها او خلعها بغير استثناء
 او شهدا انه لم يستثنى يقبل ولم يقبل قول الزوج انه استثنى وهذا من المسائل التي يقبل الشهادة على النفي
 قامت البينة على انسان بفعل او قول في زمان معين فاقام المدعى عليه بينة انه لم يكن في ذلك المكان في زمان
 فلا يقبل ادعى رجل انه امر صبيا لمضرب حماره وعجزه عن كونه فضر به الصبي حتى مات واقام عليه بينة واقام
 المدعى عليه بينة لثقل الحمار حتى لا يقبل بينة لا تراها قامت على النفي بقصودا فبينة **الفصل الرابع في الشهادة**
 على الشهادة لا يجوز الشهادة على الشهادة حتى يكون الشهود على شهادتهم مسيرة ثلثة ايام وليا ليها او يكون
 مريضا لا يستطيع اتيان القضا وعن ابي يوسف لكان مسافة لوعده الى القضا للشهادة لا يستطيع ان ياتي اهل
 جازت الشهادة وعن محمد بن حنبل مطلقا فلا يجوز على شهادة الرجل اقل من شهادة رجلين او رجل وامرأتين وكذا

وحد التقادم ما لا يخطئ
 الاقرار انك كذا
 بمزاج

مطلب لا تقسم الشارح الا في الزنا فان ابهم

مطلب ان شهدا على النفي

على شهادة المرأة ولو شهد رجلان على رجلين جاز عندنا شهود الفروع بحسب ما ذكره اسم شهود لا صل ولا صلح
 وحدهم وصفة الاشهاد لا يقول الاصل للفرع ان شهد على شهادتي التي اشهدت لفلان اقرت عندي واشهدتني
 على نفسي ولو شهد رجل اشهدتني على نفسي جاز ويقول الفرع عند الاداء اشهدت لفلان اشهدتني على شهادتي انه
 شهد ان فلانا اقرت عندي بكذا وقال اشهدتني على شهادتي بذلك عن الفقه الوجوه اشهدتني على شهادتي فلان
 بكذا وكذا فانه يكفي ولا حاجة الى الزيادة واذا لم يقل ان هذا اشهدتني على شهادتي لا يحل للمسامع ان يشهد على شهادتي
 الشهادة على الشهادة والاصول في المصنف كذا الا انهم على السبيل في ادب القضاة عند ابي يوسف ومحمد
 ينبغي ان يحسن وعنده ابي حنبل في النوازل يجوز ان يشهد على الشهادة على الشهادة ولا كان الاصل صحيحا في المصنفين
 شاهد الاصل او اخر من واعى او فسق او ارتد لم يحز شهادة الفروع بعد ذلك ولو شهد الفرع ثم حضر الاصول
 القضاء لا يقضي بشهادة الفروع ولو شهد الفرع ولم يقولوا عن شهادتي على شهادتي هذه لا يقبل شهادتهم ولا
 يقبل الشهادة على الشهادة في الوقف وكذا شهادة الرجال مع النساء وكذا الشهادة بسماع ولو حرجاه او
 ربما يكون من عشرة سنين سنة وتاريخ الوقف لا يسنه فيقتض القضاة ان يشهد بسماع فاذا لا فرق بين كونك واقفا
 بحكمك سائر ويجوز فيها الشهادة بسماع فانها لو صح انها اشهدا بسماع لا يقبل المراجع الواحد يكفي والاثنان
 احوط ومن كان يشترط رجلان امران والعلة ان شرط اجماعا وكذا المرأة لا يقبل ترجمته الكافر المملوك
 لان حجة الكافر والمملوك لا يقع العلم والطائفة كما في بابنا في **الفصل الخامس في التزكية والتعديل** قال
 ابو حنبل التزكية بدعة وقال ابو يوسف لو قضى القاضي بغير تزكية اقرت قال محمد بن حنبل اقبل شهادة ولا اقبل
 يعني لشهادة على الظواهر كذا في التعديل واجمعوا على ان لا يشترط لفظ الشهادة في التزكية العلانية وصورة
 لتزكية القاضين المعدل والشاهد فيقول المعدل للشاهد الذي عدله هذا الذي عدلته وصورة تزكية الشر
 لتزكية القاضين المعدل والشاهد فيقول المعدل للشاهد الذي عدله هذا الذي عدلته وصورة تزكية الشر
 عن جبرائيل واصدقائهم فمعرفة بالعدالة يكتب تحت اسمه في كتاب القضاة انه عدل جاز الشهادة ومن عرفه بالفقير يكتب
 بل سكت اخر ان اقرت الشر او يقول الله اعلم ومن لم يعرفه بالعدالة ولا بالفقير يكتب تحت اسمه في كتاب القضاة والتعديل
 لا يقول المرقى هو عدل عندي مرقى جاز الشهادة ولو قال لا اعلم منه الا خيرا الاصح انه تعديل وفي النوازل
 العدل لا يخرج عن النوازل انما فيها الحدود والمخارفة هذا ما قبل العدل في بعض جهات عن ثمانية ولا يكون صاحب
 كبيرة يعني لا يكون مضافا عليها واذا كان مضافا عليها فهو صاحب كبيرة وتكون له حجة في غير مطلق العدالة وتقبل
 العدل لولا ان اباه يقع عند الامم والقبلي وكل من لا يقبل شهادته اهل التعديل والشر ولا يشترط في تزكية الشر
 العدل ولا اهلية الشهادة بل يكفي العدالة وفي العلانية اهلية الشهادة شرط في شهادته شهود الكفار يعدلهم المسلمون
 فان لم يعرفهم المسلمون بسال المسلمين عدول المسلمين ثم يسأل اولئك عن الشهود لان التزكية احد شطري ما
 يتوقف عليه الشهادة اذ بدونها لا يكون حجة ولم يكن الكافر اهله الحجة كالفقهاء والامارة **فان عدلوا بسال**
المراجع عن سبب الحرج والتعديل عسبه فان عدل اثنان وجرحه اثنان فالجرح اولى الا اذا كان بينهما تعصيف فانه لا يقبل
 جرحهم ولو زنا ثلثا تعذر التزكية وغلب الفسق اختار القضاء استخلاص الشهود كما اختار ابي حنبل في حصول الظن
 رجل ادعى على رجل حقا واقام عليه كذا شهودا في حقه لم يثبت ذلك بالبينة فذا على وجهين اما ان يكون
 حجة الا بدخل تحت الحكم فيقول انا اقيم البينة على شهودي في شدة او زنا او اقرت الشهود لمدعي ثلثا حرج
 على هذه الشهادة او اقرت ان لا شهادة عندنا المدعي على هذا المدعي عليه او اقرت ان المدعي يبطل في هذه الدية

مطلب صفة الشهادة

مطلب تيقن الشهادة على الشاهد في الوقف

مطلب شهود الكفار على المسلمين

مطلب ان لا يشهد الكافر على المسلم الا في النوازل

هذا هو المقدر
المدر في الشدة
انما في خبر
الحرج

بن ابي طالب

او اقرت انهم شهدوا بهن ورواوا اقرت انهم لم يحضروا في المجلس الذي كان فيه هذا الامر لم يقبل شهادة شهود
 المدعي عليه ولا يثبت الحرج وهذا عند علماءنا خلافا للخصاف وابن ابي ليلى والشافعي والصحيح قلناه كونه اشاعة
 للفاحشة وان ادعى المتهود عليه حرجا بدخل تحت الحكم بان اقام البينة ان شهود المدعي زنا ووضعوا
 او شربوا الخمر او سرقوا متى شئنا قبلت شهادتهم وبطلت بينة المدعي لان شهود الحرج ولم يظهروا الفاحشة
 فانما اظهروا لاجاب الحد واقامة الحجة فجازت شهادتهم وعنه التوري من رده الحاكم في حادثة لا
 لحاكم آخر يقبل في تلك الحادثة ولن اعقده عدلا **الفصل السادس في الرجوع عنها الرجوع**
 عن الشهادة لا يصح الا في مجلس القضاء ابي حنبل كان ان هذا اذا رجعا رجوعا معتبرا يعني عند القاضي
 لا يبطل القضاء لكن ضمننا المال الذي شهدنا به وهذا قول ابي حنبل والآخر وهو قولهما وعليه الفتوى سواء قبض
 المفضلي له المال الذي قضى به او لم يقبض وفي تمة الجنيح قرأ الشاهدان انهما رجعا في غير مجلس القاضي يصح ولو
 رجعا في مجلس قاض غير مجلس القاضي الذي شهد عنده صح في **كتاب الحدود النصف الاول**
 وسميت بالحدود لكونها مانعة عن ارتكابها فلقد عرفت مقدرة حجة الله تعالى فلا يستحق التعزير حد الا في
 مقدرة ولا قصاص لانه حق وبي المقتول فلذلك لا يملك الا سقاط والاغتياض **مطلب** رجل زنا بامرأة مبنية لاحد عليه
 وعليه التعزير لما روي في رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يقع عليه الحد ونزل فيه قوله
 تعالى اذا فعلوا فاحشة الآية وقبلت توبته من غير حد واقرت امرأة او غلاما في الموضع المذكور والعباد بآلته
 فليس عليه حد الزنا ولكنه يستتاب التعزير والحبس عندهما الحد وفي روضة الزندوقي في الخلاف في العلام انما لو
 اني المرأة في الموضع المذكور منها جحد لا خلافي ولو فعل هذا بعد او اتمته او منكوحتة لا جحد لا خلافي قال
 محمد في الاصل اذا زني بامرأة حرة لا حد على ما جحد منها وجعل الجحد في الحرة كالجحد في الاما اذا كانت المرأة
 ناطقة وادعت المرأة النكاح خلافا اذا كانت المرأة مجنونة او صبيبة جامع شملها كان على الرجل الحد
 وخلافا اذا كانت المرأة غائبة واقرت الرجل انه زني بها او شهد الشهود فانه يقع عليه الحد **مطلب** عن ابن
 ابي حنبل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجد قوم يعملون قوم لوط فاقبلوا الفاعل والمفعول و
 قال من زني بامرأة فاقبلوه واقتلوه لا يسلوكم منها جحد على صيرة لا نساق مع جابر قال قال رسول الله صلى
 ان اخوف ما اخاف اني عمل قوم لوط **مطلب** وليس على اطي البينة عندنا ولكنه تعزير ومن اوجب عليه الحد جحد
 روي في المصباح ولكن حديث شاذ لا يثبت الحد بملة فتاويله في حق من لم يثبت ذلك قال محمد في الاصل بلغنا عن
 علي رضي الله عنه انه اتى برجل اتى بهيمة فلم يجده فامر بهيمة فذبحته وهذا روي عن جندنا وناويله انه فعل ذلك
 بعير الرجل به اذا كانت البهية باقية عنده ولولا بامرأته او عبده لا يحد وفي جامع طهر الدين اللواط
 في عبده وفي الاجنبية فيها اشد التعزير والراي فيها الى الامام ان شاء قتله اذا اعتاد ذلك لشا صربه و
 حبه وقال فيهما الحد وقال ابو بكر محرق بالنار وعنه الشعبي يرمي في الاحوال كلها وعن البعض يدمع عليهما
 جدارا ولو جرد امرأة وعانقها وقبلها او جامعها فيما دون الفرج حتى انزل فعليه التعزير رجل وجب عليه
 الحد وهو ضعيف الخلقه تخاف عليه التلف اذا ضرب يجلد قدرا بمحمد في رجل زني بصغيرة لا تحل الخلع
 فافضاء لاحد عليه في قولهم جميعا ثم ينظر في الافضاء لكانت تستمسك البول كان عليه المهر بالوطي وثبت
 الدية بالا فضاء ولكانت لا تستمسك البول كان عليه جميع الدية ولا مهر عليه في قول ابي حنبل وابي يوسف قال محمد
 عليه الدية والمهر ايضا ولا يحرم عليه امها وابنتها هذا هو الطوطي في قول ابي حنبل ومحمد وقال ابو يوسف يحرم رجل زني بجارية

مطلب زنا امرأة مبنية لاحد عليه

اشاعة

مطلب لواط بامرأة او عبدة او صبيبة

مطلب من عليه الحد وهو ضعيف الخلقه فانما عليه الحد

مطلب زنا بصغيرة لا تحل الخلع

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

مفتوح

ما هو وكيف هو فان قالوا لا شهدانه قال له ياراني قبلت شهادتهما ويحدث لكنا نعدلين فان كان القاذب لا يعرف الشهود بالعدالة حسب القاذف حتى يتعرف عدالته الشاهدين والعدالة هي الانزجار حتى يتعاطى ما يعتقد الانسان محظورا ولو قال رجل ياراني والزانية يكون قاذفا كالبه وانه ولو قال رجل ياراني الزانية يكون قاذفا ولو قال رجل انت اذني الناس او قال اذني مرفلان كان عليه الحد ولو قال انت اذني متى لاحد عليه رجل قذف بغيره كان عليه الحد ^{بغيره} المحصنة للمنفقة حاصرا كان او غائبا ولو قذفت بمثل الحد والمحصنة للوالد والولد والمستفل وعلا وتكونا كقار او عبيدا والمقذوف مسلم حذله وولد البنات له الاستيفاء خلا للحد ويستوي فيه الاقرب والا بعد من العارث وغيره ولو شتم المسلم امرأة ذمية او قذفها بالزنا امرأة ذمية عززلت الذمية غير محصنة فلا يحل الحد على قاذفها ولكن قاذفها مرتكب باهو محرم فعززل وكذلك اذا قذف مسلمة قذفت او مسلمة قذفت او آمنة مسلمة لان المقدس من هؤلاء غير محصن ولكن القاذف مرتكب باهو حرام وهو اشاعة الفاحشة وهتك السر على المسلم من حاجة وذكره بوجوب التعزير عليه ^{بغيره} ولو قال يا حرام زاده بعزير بالاجماع ^{بغيره} ومن قذف رجلا فخذ ثم قذفه ثانيا لم يحد والاصل فيه ما روي ان ابا بكر لما شهد على المغيرة بالزنا وجلده عن الخطا لقصور الشهاده كان بعد ذلك يقول في المحافل اشهدان المغيرة لزان فاراد عمر لعبدنا نانيا فتمنع على فصارت المسيلة اجماعا

عزك اذنه
بالله عزك
وبرام

الفصل الرابع في التعزير اعلم ان التعزير قد يكون بالحبس وقد يكون بالصنوع وقد يكون بتعزير بالاذن وقد يكون بالكلام العنيف وقد يكون بالضرب قد يكون بنظر القاضى اليه بوجه عيبه ولم يذكر محمد التعزير بالمال وقد قيل في عن ابي يوسف ان التعزير من النبط باخذ المال جائز ^{بغيره} والتعزير على اربعة مراتب تعزير اشراف الاشرف كالفقهاء والعلماء وتعزير الاشراف كالمهاتمة وتعزير الاوسط الناس وتعزير الخسائا وتعزير اشراف الاشراف الاعلام لا غير وهو لا يقول القاضى بل ينفذ كذا وكذا وتعزير الاشراف بالاعلام والحق اليه بالثقة وتعزير الاوسط وهي السوقة الاعلام والجر اياها بالقاضى والحبس وتعزير الخسائا والضرب والمجر والحبس ^{بغيره} والتعزير باخذ المال لشراري الامام المصلحة فيه جائزة وقال مولا ناخامة المجتهدين مولا نا ركن الدين الخوارزمي ومعناه انه يؤخذ ماله ويودعه فاذا تاب برد عليه كما عرف في خيول البغاة وسلاحهم وصوته الامام ظهر الدين التوراني وقالوا ومن جملة من لا يحضر الجماعة يجوز تعزير باخذ المال عبيدا اساء الادب يؤذيه المولى ويعزيره ولا يجازي وزبه الحد وكذا المرأة ^{بغيره} خلا بين ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد في اقصى التعزير فاما آذناه فمفوض اليه رأي الامام بغيره بغيره المصلحة فيه ينبغي ان ينظر القاضى في سببه فان كان من جنس الجحد ولم يجلب ايع وعارض ببلخ التعزير اقصى غايته ولكنه مفوض اليه رأي الامام مثال الاول اذا قال لانه الغير اولام ولد الغير ياذنه يجب عليه اقصى غايته التعزير لانه من جنس الجحد ومثاله الثاني اذا قال بغيره يا فاسق يا شارب الخمر يجب التعزير ولا يبلغ اقصى غايته ضرب غيره بغير حق وضرب المضر بغيره ايضا فانها تعزير او يبدى التعزير بالبادي لانه اظلم والوجوب عليه اسبق ^{بغيره} والتعزير اكثر من تسعة وثلاثون سوطا واقله ثلث جلدات او يراه الامام مصلحة لان المقصود تقديم وقال ابو يوسف يبلغ بالتعزير خمسة وسبعون سوطا ولزنا ابا الامام ليرضخ الي الضرب في التعزير للحبس ومن حد الامام او عزله فانه هدر لانه باي الامام واذا حد المسلم في القذف سقطت شهادته ولزنا بولس الكافر في القذف ثم اسلم قبلت شهادته

الصنف
سئل ارمق
اجم

مطلبه من لا يظن ان التعزير باخذ المال

مطلبه ضرب غيره بغيره

رجل قار

رجل قال لعنم يا خبيث يا فاسق يا فاجر يا خبيث يا ابن الفحمة يا ابن الفاجر يا اكل الربوا يا شارب الخمر يا خاين يا كافر يا زنديق يا لص يا من يعمل على القوط يا لوطي يا من يلعن المصطفى يا ديوث يا من باوى الزواني يا من يبيع اليه النصوص فعليه التعزير والحقبة الزانية ما خذوة من الحجاب هو السعال وكانت الزانية في العرب التي بها رجل يبعث منها وطرح فسي الزانية لهذا والدنو هو الذي لا يعار على ناهله وفي الاصل اذا قال لعنم يا كليل يا فاجر يا خبيث يا ذيب يا بقر يا ابن الحجام وابوه ليس كذلك يا ابن لاسود وابوه ليس كذلك يا حجام يا رستاقى وهو ليس كذلك يا مقعد يا مواجر يا مفاجر يا ناكس يا منكوس يا خبيث يا خبيث يا كنهان يا سوس بكسر اللام ولا بعزير في ذلك كله وذكر في الا لوقال يا حمار يا نور يا خنزير فلا شئ عليه وحكى عن الفقيه ابو جعفر انه كان يقول في عرف ديارنا بعزير قال شمس لايه الشري الصريح انه لا يعزير ولو قال يا معفوج فانه يعزير وعزير في رجل يشتم الناس وهو محرم له عزير يوعظ ولا يحبس لئلا يكون دون ذلك يؤذى ويكون شتما يضرب ويحبس وذكر القاضى الامام الاستيحاى اذا قال لا ياروسي حد القذف والتعزير حق العبد كسائر حقوقه يجوز فيه الاراء والعفو والشهادة على الشهاد ودخل فيه البهين وقال يا بنيد يا قذرة بعزير لانه الحق الشين ولو قال يا يهودي بعزير رجل قذف امرأه رجل او ابنته وهي صغيرة فاحرقها ونزعها من رجل قال محمد احببه بهذا ابدأ حتى يرد ما اؤتمت رجلا ونعت بينهما خصومة وهما عرض فذهبا فاما واخذ خطوط الفقهاء وذهب خصمه فقال خصمه ليكي افوا وقال لا عمل بهذا كان عليه التعزير لانه باشر المنكر رجل ما جن سقى ابنا صغيرا بعزير ولا يجحد ^{بغيره} واذا اخذ الرجل مع امرأه قد اصاب منها كل محرم شوي الجماع عزير تسعة وثلاثون سوطا وقد بينا في كتاب الحدود ان كل من كذب على امرأه بغيره مقتدر بعزير ثم الزاى في مقدار ذلك اليه الامام ويبقى ذلك على قدر جرمة وهذا كله فلما بعد التعزير فيها تسعة وثلاثون سوطا وقد بينا ان التعزير اشد منه في الحدود لانه دخله تخفيف من حيث نقصان الحدود وانه ينزع ثيابه عند الضرب ويحرب على ظهره ولا يفرق على اعضائه انما ذكر في الحدود والمرأة في التعزير كالرجل لانها شائكة في الحبس والتعزير ولتلك الرجل فاسقامتها بالشر كله فاخذ عزير بنفسه وجنس حتى يحدث نوبة لانه منهم وقد جعل رسول الله رجلا في تهمة والسم الذي ياكل الربوا ويسبح الخمر يتبع من ذكر اذا رفع الامام بعزير وكذلك الخنزير والناحية والمغنية فان هؤلاء يعزرون ما ارتكبوا من المحرم ويحبسون حتى يرد نوبة لانهم بعد اقامة التعزير عليهم يصرون على توبتهم ويمنعونهم وذلك فوق التهمة في ايجاب حبسهم اليه ليعزروا القوة فلت والرجل الذي يحترط اليق على الرجل ويريد ان يضربه ولم يفعل او سل عليه بسكين او عصا ثم لم يضربه بشئ من ذلك هل يعزير قال نعم لانه ارتكب لا يحل من خوف المسلم والقصد اليه قتله ^{بغيره} قال محمد التعزير اشد بالضرب يريد لشر في التعزير يضرب اشد ما يضرب في سائر الحدود وفي شرح الطحاوي الشن هو المحرم في عضو واحد ^{بغيره} سئل ابو القاسم عن رجلين احدهما فقيه والآخر جاهل يشربان الخمر ويزنيان قال الجاهل والعالم في وجوب الاحكام والحدود سواء ^{بغيره} ونقض انه خوارزم لاقامة التعزير حال ارتكابه الفاحشة لكل احد فان كاشف العورة بأمر كل احد بالستر وتوب بالعتف ويضرب كاشف الخمر لا الزكوة وبعد الغرة لا يفضله الا الحاكم ^{بغيره} **الفصل الخامس في حد الشرب** السكر الذي يوجب الحد عن ابي يوسف لا يشرب ليعزير اقل بايتها الكافرون وقال ابو جعفر الذي لا يعرف امرض السما والارض والذكر من لاني وفي الجامع السكران الذي يحد عند ابي حنيفة ان لا يعقل منطقا وعندهما الذي هو غايته هذيانا وفي الخمر بشر

مفتوح
لوقاي يا بنيد ويا قذرة بعزير

مطلبه الجاهل والعالم
باجم الاحكام والحدود
سواء

من الكرام في روضان بشيرة متعمدا
عينا نايو مريضته لان صنعه
وليل الاستكمال خزانة الفقه
وقفا و
القفر ابيه

[illegible]

حکومت راجہ الیکٹرک زمانہ

مظاہر و اور جدید کتب انہی میں ہے الخ

مطابق الاثر في التبرع وخصان مقدس الحرام
تأليف في التبرع
الفرع

الحبران

الجيران جارهم انه سكران فاجتمعوا الطلبة مع الامام الحجة والمؤذن وغيرهم ودخلوا بيت المسلمين بغير اذنتهم
 وطلبوا الزوايا والوقوف والسطوح في كل بيت فعلوا ذلك فلم يجدوا احدًا يعزرون وغيره اى غيرهم قال
 هذا القول ليس لهم بذلك فيكون اشد المنع **الفصل السادس في السرقة** اذا سرق العاقل البالغ عشرة
 او ما قيمته عشرة دراهم مضربة او غير مضربة حُرِمَ لاشبهة فيه وعُطِيَ القطع لقوله تعالى السارق والسارقة
 فاقطعوا ايديهما والعبد والحرة سوار في القطع وبحال القطع باقراره مرة واحدة او بشهادة شاهدين فاذا اشترك
 جماعة في سرقة فاصاب كل واحد منهم عشرة دراهم قطع جميعهم ولا تصاب اقل من ذلك لم يقطع ولا يقطع فيما
 تافهاً مباحاً في دار كما تحبب القصد في السرقة والصد وكذلك لا قطع فيما يسرع اليه الفساد كالغواصة الرطبة والخبز
 والتمح والبطيخ ولا في الظهور ولا في الزرع الذي لم يحصد ولا يقطع من بيت المال ولا من مال السارق فيه شرك
 ومن سرق من ابويه او ولد او ذي رحم منه لم يقطع وكذلك اذا سرق الزوجين لا من ابويه ولا من ابويه من سرق
 امرأة سيد او زوج سيدته والمولى مسكاته والسارق المعتم والمقطع من السارق من الزند وحسب ليعطى
 دمه ولا يهلك فان سرق ثانياً قطعت يده اليسرى فان سرق ثالثاً لم يقطع وكذلك في التجني يتوب لكان السارق
 اثل البديل اليسرى او قطع او مقطوع الرجل اليمنى لم يقطع ولا يقطع السارق الا ليحضر المروق منه فيطأ بالسرقة
 فان وهبها للسارق او اعادها منه او نقصت قيمتها من التصيب لم يقطع ولا يقطع على خرب من حرز مكان كبست
 او صندوق وحرز بالحفظ كالحارس طريق او مسجد عند مال فانية واذا نقل السارق البيت واخذ المتاع فاخذ
 في البيت واخذ وقد خرج متاع لا يساوي عشرة دراهم فانه يعز ولا يتركه محرماً **الفصل السابع في**
الطريق واذا خرج جماعة او واحد فقصدا قطع الطريق فاخذوا قبل ان يأخذوا مالاً ولا قتلوا انفساً
 حبسهم الامام حتى يجدوا ثوبه ولما اخذوا مالاً سلم او ذبحي فاذا اتم على جماعة اصاب كل واحد منهم عشرة
 دراهم فصاعداً او ما قيمته ذلك قطع ايديهم وارجلهم بخلاف ولتقتلوا اي قطاع الطريق بعض المارتين ولم
 يأخذوا مالاً قتلهم الامام حداً اى من جهة كونه حق الله ولا يلتفت الى عفو الاولياء لان العفو لا ينفذ فيما هو
 حق المعافي وهذا حق الشرع لان المشايخ في الفقاير يتكلمون على امان الله فالتعرض لهم جناية على حق
 الله تعالى فيكون الجرائم حق الله ولتقتلوا واخذوا المال من المارتين فالامام بالخيار عند ابي حنيفة ان يجمع بين القتل
 والقطع والصلب يعني لشيء قطع ايديهم وارجلهم بخلاف لا خذم المال ثم قتلهم وصلبهم للقتل ولتقتلوا بالقتل
 او الصلبي يصلب جناً ورمح بطنه برمح اى لا يعزى لان الصلبي هذا الوجه المنع ولا يترك اكثر من ثلثة ايام لان في
 تركهم اضرار للناس ينشئ ويقتلون بمباشرة اجدع يعني اذا باشر بالقتل واحد منهم اجرى القتل على جماعة لان ذلك
 الواحد يقوى بهم فيكون القتل واقعاً بينهم معنى كجمعة فاباشر القتل اجدع اجرى الحد عليهم باجمعهم لانه جاز
 الحاربة وبهي يتحقق بان يكون البعض ردوا للبعض فكلما اذا اجتمع جماعة على قتل رجل وباشروا فانه يقتل
 وحده لان الفصل بيني وبين الجماعة **الفصل الثامن في السرقة** لا بد من معرفة قطاع الطريق ليقع التميز بينه وبين السارق في شرطه
 ان يكون لهم من القوة والغلبة ما يمتنع من الطريق في ذلك المكان ولا يكون بين الفريقين ولا بين المجرمين ولا بين الضحايا
 ويكون بينهم وبين المصير مسافة ثلثة ايام وليالها فاذا وجد هذا الشرط يترتب عليهم احكام قطاع الطريق
 هكذا ذكر في ظاهر الرواية وعمر ابي يوسف بينه وبين المصير اقل مسيرة سفر او قطعوا الطريق ليلاً في المصير
 عليهم حكم قطاع الطريق وعليه الفتوى **الفصل التاسع في الباغي** واذا تغلب قوم من اهل البغى
 من المسلمين على بلد وخرجوا عن طاعة الامام دعاهم الى العود الى الجماعة وكشف عن بشورتهم ولا يبدئهم بالقتال حتى

مطلبه کبریا و احقران یزیدون

مطالع الحشود والسكنى والصيد كالنحو
والصيد والطيور والزراعة والري
مطالع

مطلوب لا يكتفى الى عنوان الاولياء

مطلوبه درجہ بطریقہ سوریہ الحیاتیہ افادتہ
کتابخانه المجلد الاول

طالع في الزمان قطع الكون وبيروا

وفي قول محمد الاجارة باطلة والطلاق راجع وعن ابي يوسف فيه روايتان عند ابي حنيفة يتحقق الاكراه من غير السلطان
في المغاورة والقرى ليلة نهاراً وفي المصر يتحقق في الليل لانه النهار وعندهما يتحقق الاكراه من غير السلطان في اتي
مكان يقدر على تحقيق ما يهدده ^{فاحقه} خاصه زوجته واذاء بالضرر الشتم حتى وهب الصداق ولم يعوضها
فالبراءة باطلة والاكراه على البيع لا يكون اكراهاً على التسليم حتى يوباع مكرهاً وسلم طابعاً لا يفكك الهبة جائزة عند
عشره يصح مع اكراه الطلاق والعتاق والنيكاح والعفو عن القصاص والرجوع عن الابداء والقي في الابداء
الظهار واليمين ^{والله اعلم} لان هذه تصرف لا يتقرر وقوعها ايا الرضا بدليل انها يصح مع الزل والخطاء ^{والمعصية} والوصية
السلطان فقال لرجل خلصني فدفع المأمر من ماله قبل لا يرجع فيها بشئ بلا شرط وقبل يرجع في لا سبب لانه للمصا
وقال الشيخ يرجع فيها ولو امر غير باخذ مال انسان فان الضمان على الآخذة محمد **كتاب النيات**

وعقد الصبي وخطأوه سواء عندنا حتى تجلب إليه في الحالين ويكون ذلك في حال الصبي
في فصل العمد وفي الزادات الدية في فصل العمد على لعاقلة ايضاً ولا كفارة عليه في الخطأ ولا تخم عن الميراث
والعقرب كالصبي ولو امر غريمه لن يقطع يد او ينفق عليه ففعل فلا ضام عليه في الوجهين صبيان اجتمعوا في موضع
يلعبون ويرون فاضا سهم احدهم عين امرأة وذهبت الصبي ابن سبع سنين او نحو قال الفقيه ابو بكر ايرس عليه السلام
يكون في مال الصبي ولا شيء على الاب ولنا لم يكن له مال فظننت ان ميسرة قال الفقيه ابو الثبت انما وجب الدية في مال الصبي
لانه لا يرى المحرم عاقلة ثم انما تجلب اليه اذ انبت رمية بشهادة الشهود ولا باقرار الصبي ولا بوجوده سبه لان اقراره على
باطل رجل حل صبياً على دية فقال اسكها الي ولم يكن تسهيط على الدابة ومات كان على عاقلة الذي حمله الدابة سواء
كان الصبي عمره بركب مثله او لا يركب فان سبب الصبي الدابة فاطوان انساناً فقتله والصبي متمسك عليها فدية
يكون على عاقلة الصبي ولا شيء على عاقلة الذي حمله عليها لان الصبي اخذ السير بغير اذن الرجل ويمكن ان لا يسير
لصغره ولا يتمسك عليها فدم القتل هدر لان الصبي اذا كان لا يتمسك عليها كانه الدابة بمنزلة المتغلبة وسقط
الصبي عن الدابة والدابة تسبغات الصبي كان دية الصبي على عاقلة الذي حمله على كل حال سواء سقط الصبي بعد
سارت الدابة او قبل ذلك سواء كان الصبي يتمسك على الدابة او لا يتمسك ولو كان الرجل لا يكتب في صبياً مع
على الدابة لا يضرب الدابة ولا يتمسك عليها فوطئت الدابة انساناً وقتلت كانت الدية على عاقلة الرجل لان الصبي
اذا كان لا يتمسك يكون بمنزلة المتاع فيكون سير الدابة مضاعفاً الى الرجل فحجبه الدية على عاقلة الرجل وعليه كفارة
المباشرة وان كان هذا الصبي يحرف الدابة ويتمسك عليها فدية القتل على عاقلة ما جميعاً لان سير الدابة يضرب
اليها ولا يرجع عاقلة الصبي على عاقلة الرجل لان هذا بمنزلة الصبي بين ولولن عبداً حل صبياً حرّاً على دية دونه
الصبي منها ومات فدية الصبي يكون في عتق العبد بدفعه المولى بها او بغيره ولو العبد مع الصبي على الدابة فقتلها
فاطوان الدابة انساناً ومات فعلى عاقلة الصبي نصف الدية وفي عتق العبد نصفها رجل قتل رجلاً عمداً حراً
معتوها وشهد عليه الشهود بالقتل وهو معتوه فاني احسن لنك اقله واجعل الدية في ماله والمسيكة في الشقي ابراهيم
عن محمد رجل قتل رجلاً ثم جن القاتل لا يقتل ولو قضي عليه بالقود ثم جن فالقتل لا يقتل وقال ابو يوسف يقتل
اذا كان قد قضى عليه وفي موضع آخر اذا قضى القاتل بالقصاص على القاتل فقتل لن يدفع اليه وفي القتل جن القاتل
لاقصاص عليه انما وجب الدية ولنرجح بعد الدفع اليه لن يقتله واذا كان الرجل مجنوناً وقتل رجله في حال افاقة
ذكر في الاصل انه والصبي سواء فان جن بعد ذلك هل يسقط القصاص لم يذكر محمد هذا في الاصل قال شيخ الاسلام خواهر
لن بعض شايخنا فصلوا دية نفسياً فقالوا ان كان المجنون مطبقاً يسقط القصاص وكان غير مطبق لا يسقط منه
مجنون شرب على رجل سلافاً فقتله المشهور عليه لزمته الدية والكفارة ان اراد ان يذكره غلاماً او امرأة على الفاحشة

الأكبر ^{في القصر} يتحقق في الليل لما في الزمان

طالع صیان از اجزای خواص مرفعی است

خطه فارسی

المستطع

[illegible]

فلم تطيعا دفعه الآب القتل فدهمته **مسألة** الجنين اذا وجد قتيلا في الحلة فلا قسما ولا دية رجل ضرب بطن امرأة فالقت جنين احدهما ميت والاخر حي فاق الحية بعد الانفصال من ذلك الضرب كان علي الصار في الميت منها الفقرة وفي الحية دية كاملة الفقرة خمسمائة درهم وهي نصف عشر الدية او عبدان فرس قيمة خمسمائة درهم ذكر ان الجنين لو انثى وفي الجنين المملوك نصف عشر قيمته لكان ذكرا او عشر قيمته انثى وهما في المقدار سواء حيث الشريعة لقيام قيمة كل واحد منهما مقام الدية وهي لا يعتبر بالنقاو وانما في غرة لان غرة الشيء اوله ومنه غرة الشهر اي اوله واول مقادير الدنيا خمسمائة درهم فلذلك سمي غرة وتحت في سنة واحدة غنمه ولم يفصل الجنين ميتا لم يرث لاننا نكلمنا في حيوة وقت موت لا يجوز ان كان ميتا لم ينفخ فيه الروح وجواز ان كان حيا فلا يرث بالشك في الرضوخ ثم الجنين انما خرج ميتا انه لا يرث اذا خرج بنفسه وانما اذا خرج فهو حمله الورثة بيانه اذا ضرب انسان بطنها فالقت جنينا ميتا فهذا الجنين حمله الورثة فان كان

انسان على الطريق فالتضامن على واضعه لان الترقى باثر فعله ولتكون الحجة بضعه احد لكنه حميل السبل فالتضامن
على الحاضر وتوخر بئرا في فلا مريض فلا تضامن على الحاضر لان الغلة موضع مباح فلا يكون الحاضر عدواً ولا
خفراً بئرا في ملك غير فوقع فيها انسان فقال صا الارض امره بذلك وانكر اوليا والواقع فالتضامن لا يصدق صاحب
الارض وفي لا يستحق بصدق لانه اخبر عايمك انشائه رجل مستاجر جلا يحفره بئرا في الطريق فتردي فيها انسان
فان كان في فناء داره فالتضامن على المستاجر دون الاجير لانه يمكن في فناءه فان علم لا جبر ذلك فالتضامن على الاجير
دون المستاجر ولنه يعلم فالتضامن على المستاجر لانه غرة وتوسفاه سما حتى مات فوعلى وجهين لن دفع اليه التسم
حتى اكل ولم يعلم به فالتضامن على الاجير لانه لا يجبر على دفعه ولا الدية ويجبر على دفعه ولو اوجره اجارا جلا لدية على غائلة ولنه دفع
شربة فشرى ومات لاجب الدية لانه شرى باختياره لان في الدفع خدعة فلاجب التجبر والاستغفار بصل قال
انا ضربت فلانا بالسيف فقتله قال ابو يوسف هو خطا حتى يقول عمدا رجل قتل رجلا هو في النزع فانه يقتل به
واذا شهد الشهود على بصل بالزنا والاحصا فزكيت في القاضى ليرحمه او بعد ايام فقتله رجل عمدا لا فصا عليه
العلم اذا ضربه بالصبي او الحر في التلمذ فمات لكان ضرب بالرمية ووصبه لا بصل فاكان في الموضع المعتاد صبي
على حائط صاح به رجل فوقع قال ابو جعفر وابو يوسف زفر لاني عليه طلق الحمار هنا وفصل في نوادر ابن زي
نقال اذا صاح به فقال لا تقع فوق ولا بصل لوقال وقع فوق بصل الفتوى على هذا صبية بنت سنان فماتت
وكانت جالسة جنب النار فخرجت الائمة الى بعض الجيران فاحترقت الصبية فماتت لاديه على لام تكن لكان
لها مال يحجب لن يعقوبة مؤمنة والا صامت شهرين متتابعين وتكون على ذمها وتستغفار لعل الله يعفو
وهذا المتحسان صبي مات في الماء او وقع من سطح فمات لكان ممن يحفظ نفسه في هذا بمنزلة البالغ ولنه كان
لا يحفظ نفسه فعلى والد البكر الكفارة لا حفظه عليها فوجب الكفارة عليهما ان كان في حجرهما ولنه كان في حجر احدهما
فالكفارة عليه واختار الفقيه ابو الليث انه لا كفارة على احدا لا يسقط من بين والفتوى عليه باختار
ابو الليث عنه **مسألة** الوارث اذا عفى عن قاتل هل بئرا فيما بينه وبين ربه تعالى قال هو
بمنزلة الدين على بصل لرجل فان الطأ وارثه الورث فانه بئرا فيما بقي اما عليه المتقدم فلا بئرا وكذا القاتل
عزله وعداوة وبئرا عن الفصا في ذكر الكفر في مختصر لن العفو عن القاتل افضل لكفارة فممن يصدق فو
كفارة له واختارها ابو العلاء في قوله هو كفارة للقاتل وقال آخرون هو كفارة للعافي وهو ولي

مطلبه من الغيرة

مطلوب الجنيته اذافه

ضمه

مطالعہ اول

مطلبا انافيرت

مطلوب

المعلم ذافر الـ

بجنان

16

کتابخانه مسجد اعظم

عشر مائة

التأويل عندي بقتل رجل عمداً فعفا بعض ورثته على القاتل ثم قتل باي الورثة ليعفوا بعض
 بسقط القصاص لزمهم القود ولزمهم يعلموا بهذا الحكم لا قود عليهم ولا عفو بالعمو رجل قتل عمداً وله ولدان
 احدهما القاتل عصب الدم على خب من الفأ جاز الصلح في نصيبه وعشرين الفاً ولا حصر بصف الدية وهو خالف
 والرواية المشهورة هي الاولى ولو كان القصاص بين اخوين عداً فباع في القاتل لغير الغائب عفا وقام البيت
 على ذلك فانه يقبل بينة ويثبت العفو على الغائب لا يكلف القاتل على إعادة البينة هذا اذا قام القاتل
 على ما ادعى من عفو الغائب لزم بئنه على ما ادعى واراد ليحلف الحاضر فخرج حتى تقدم الفأ وكذا ذكر محمد
 اطلق الجواب اطلاقاً قال مشايخنا يريد محمد بقوله يخرج حتى يقدم الغائب فخرج حتى تقدم الفأ لان الحاضر لا يحلف
 على البينة اذا اراد اختلاف الحاضر على العلم بانه لم يعلم لغير الغائب فيعفى عنه فانه سخط على كذا في قوله
 رجل قتل عمداً وعلى المقتول ديون ثم توفى المقتول صالح الفاتل على ان يقضى ذلك من ديون المقتول وكذلك
 لو كان للمقتول اولياء عفا بعض الاولياء عن القاتل حتى انقضى نصيب الباقيين لا يقضى في ذلك المال ديون المقتول
 وينفذ وصاياه وترغم بعض مشايخنا العمد اذا انقلب لانه لا ابتداء فومنز له القتل الخطأ لا ابتداء الا بيري
 انه يقضى في ذلك ديون الميت وينفذ وصاياه ولي الامر كما عمو الا بيري لغيره اذا قتل رجلاً عمداً وللمقتول اولياء
 عفا بعضهم حتى انقلب نصيب الباقيين ما لا يحلف في مال القاتل ولو كان الخطأ لا ابتداء يحلف عاقلة القاتل ولو عفا
 عن الجناية او عن القطع وما يحدث منه فهو عفو عن النفس الخطأ مثله اما اذا كانت الجناية خطأ وقضى
 عنها فهو عفو عن الدية ويعتبر الثلث لان الدية ماله في الورثة يتعلق بها فالعفو وصية فيصح من الثلث واما العمد
 القود وهو ليس مال فلم يتعلق به حق الورثة ويصح العفو عنه على الكمال من الثلث ويقضى ديون الميت من الدية وبذلك
 كذا في البرازية

وفي النفس الدية وفي المارن الدية وفي المارن الدية لانه يتعلق به منفعة الحال
 وفي الدية الدية وفي الذكر الدية وفي العقل اذا ضرب رأسه فذه عقله الدية وفي النجاسة اذا حلفت فلم تنبت الدية
 وفي شعر الرأس الدية كما في النجاسة وفي الجاهل الدية لانه يتعلق به الحال وفي العيين الدية وفي البدين الدية
 وفي الرجلين الدية وفي الماذنين الدية لانهما يتعلقان بها السماع وفي الشفتين الدية وفي الانثيين الدية وفي يدي
 المرأة الدية وفي كل واحد من هذه الاشياء نصف الدية وفي الشفائر العيين الدية وفي احدى راسي الدية
 في النفس البع في كل اصبع اصابع البدين والرجلين عشر الدية والاصابع كلها سواء لان منفعة البطن يتعلق
 باصابع اليكها وكل اصبع فيها ثلثة مفصل في احدى ثلث دية الاصبع وما فيها مفصلان ففي احدى نصف
 الاصبع لانه نصف وفي كل سن خمس اذليل والاسنان والاصابع كلها سواء ومضرب عضو فاذهب منه فدية
 دية كاملة لانه اتلاف كما لو قطعت كاليدين اذا شلت والعين اذا هضمتها واذا وجد القاتل في حلة لا يعلم
 استخلف خسون رجلاً منهم يختارهم الوصي بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلاً فاذا حلفوا قضى على اهل الحلة بالدية
 ولا يستخلف الوصي لانه مدعي ولا يقضي بالجناية ولم يحل اهل الحلة كرتبنا الايمان عليهم حتى يتم خسون رجلاً
 ولا بد في القسامة صبي ولا جنون ولا امرأة ولا عبد لان التقيع يختلف خسون رجلاً خراً ولا يوجد ميت
 ولا اثر للجناية والضرب الحقيق فلا قسامة ولا دية لان الظاهر انه حلف انه وكذلك كان الدم يسيل من
 من دبر او من فخذ لانه قد يسيل الدم من هذه المواضع لعله فان كان يخرج معينه او ملأه فمقتول لان
 الدم لا يخرج من هذه المواضع غالباً الا بضرب واذا شهد اثنان اهل الحلة على رجل عظيم انه قتل لم يقبل
 شهدا دية لانهما يجزان لهما انفسهما نفعاً وهو دفع القسامة والدية عن انفسهم اجماعهم ولا ادعى الوصي على احد

مطلوب
 ولو كان القصاص بين اخوين
 فلو جاء الفأ

مطلوب
 ولو كان القصاص بين اخوين
 فلو جاء الفأ

بعض الاولياء

الدية الثالثة العفو
 عشر الاف درهم

مطلوب
 ولو كان القصاص بين اخوين
 فلو جاء الفأ

مطلوب القسامة والدية

مطلوب
 ولو كان القصاص بين اخوين
 فلو جاء الفأ

اهل الحلة

اهل الحلة بعينه لم تسقط القسامة عنهم ولا ادعى على واحد عن غيرهم سقطت عنهم لانه ابرأ عن كل اهل الحلة
 واذا وجد نصف القاتل فلا قسامة حتى يكون اكثر من النصف القاتل فاق امكاً تبجبت القسامة وفيه في ثلثين
 ولا قسامة في الجنين والدابة وان وجد في نبي عظيم كالغرات والدجلة فدية هدد ولزم جدي في نبي صغير لقوم فعلمهم
 واذا وجد قاتل في الحلة فزعم اهل الحلة لرجلاً منهم قتله ولم يدعي الوصي على واحد منهم بعينه فالقسامة والدية على
 اهل الحلة وحدث امرأة قتيلة في دار من زوجها ففها قسامة ودية ولا يحرم الارث ودية واذا وجد القاتل في دار
 فالقسامة عليه والدية على عاقلة ولا يدخل السكان في القسامة مع الملاك عند ابي ح لانهما من منون المالك
 عندهما يظنون لانهم الذين يحجب عليهم حفظ الدار وهي على اهل الخطأ دون المشترين لان حفظ الحلة لهم لانهم
 والمطاعون ولو نفى عنهم واحد قوله على اهل الخطأ اي على اصحاب الملاك القديمة الذي كانوا يكونون حين قتل الدار
 البلية وقسمها بين الغافلين ولزم وجد القاتل على ابنه يسوقها رجل فالدية على عاقلة دون اهل الحلة وكذا الوفاة
 او ركبتها فان اجتمعوا اي السابق والفايد والزكبي عن قتلهم ولزم وجد القاتل في سيفية فالقسامة على من فيها
 من الركابة الملاحين ولزم وجد القاتل في مسجد حلة فالقسامة على اهلها كما لو وجد في شارع في حلة لا شر اك
 الناس المسجد ولزم وجد في الجامع او الشارع الا عظم او التجرى فلا قسامة لانه لا يختص به احد والدية على سبيل الدية
 لا يترك في الاسلام دم مفرج قوله في الجامع او اراد به ان يكون نائباً عن الحال ام في الخلف الحال والقسامة والدية
 على اهل الحلة كذا في التوبة وعند ابي يوسف فالقسامة على اهل المسجد لانهم سكان فيه ولزم وجد في بيرة ليس بمرهاها
 فهو هدر لانه ليس يد الامام على وجه ولا يد احد ولزم وجد بين قريتين كان على اقرباها ولزم وجد على دانه بين
 قريتين ليس بها احد فعلى اقرباها ولزم وجد في وسط القرية بين المارة فهو هدر لانه ليس يد احد فان كان محبسا
 بالشاطي فهو على اقرب القري من ذلك المكان لانه في ايديهم ولزم وجد في دار امرأة عليها خسون يميناً عند ابي ح
 ومحمد والدية على عاقلةها ولزم وجد في ارض موقوفة او دار موقوفة على ربا يعلوه فالقسامة والدية عليهم
 ولو كان الوقف للمسلمين على اهل الحلة ولزم وجد في دار صبي او مملوكه لا يعلوه القسامة والدية بل يجب على
 عاقلة اجماعاً حر وجداً قتيلاً في دار يوجب الدية على عاقلة ولو كان مملوكاً فدية هدر مكاتب قتل عبد
 لم يقتض ولزم وجد في قرية الذبي فدية القسامة والدية في ماله ولزم وجد في دار ذبي كركم عليه خسون يميناً
 فان حلف بجباله في ماله الا اذا كانوا يتعاقلون فيما بينهم في تحمل على العاقلة ولزم وجد في دار عبد ذون
 وعليه دين او لا فالقسامة على الوصي والدية على عاقلة له كذا في ملك ايتام فان كان منهم كبير فالقسامة
 عليه والدية على عاقلةهم ولا يدخل في القسامة الا العاقل البالغ للحر واذا وجد الضيف قتيلاً في دار المضيف
 فهو على رب الدار عند ابي ح وقال ابو يوسف لكان نازلاً في بيت على حلة فلا دية ولا قسامة ولو كان محتفظاً بالمضيف
 فعليه الدية والقسامة خمسة اذا وجد الرجل قتيلاً لا يخلو له ابرز جدي غير المالك كالمفا وزا في المالك لا يخلو
 ذلك اما لزم جدي في ملك خاص كالدار والحان او في ملك عام كالحلة اما اذا وجد في غير المالك فدية هدر ولا قسامة
 فيه لانه كان بحال لا يسرع الصوت في مصر ولا بصار ولا كان بحال فمفعلة اقرب القري الدية ولما اذا وجد في المالك
 محتوئاً جدي قتيلاً في دار رجل فعلى عاقلة القسامة والدية ولزم جدي في المالك العام محتوئاً جدي قتيلاً في حلة فدية
 القسامة والدية على اهل الحلة ولا يوجد الرجل قتيلاً في دار نفسه لا يوجب القسامة ويكون الدية على عاقلة عند
 ابي ح وقالوا لا شيء عليهم فاحسن ومن وجد قتيلاً في المصغر لان الواجب القسامة والدية ففيه اثر الظلم الا اذا
 علم انه قتل مجديداً لان الواجب القصاص فاحسن اعلم ان الطريق ينقسم ابتداء اليه قسمين احدهما طريق حلف

مطلوب
 واذا وجد نصف القاتل فلا قسامة

الدية

مطلوب
 واذا وجد نصف القاتل فلا قسامة

والا و ان من العجم الاطلاق التصويع لا يوضح على عبد الاوثان من العرب لقوله تعالى قاتلوهم اوليسلون لاعلم
الى تدب لقوله عليه السلام من بدل دينه فاقتلوه ولا جزية على امرأة ولا حبس ولا رمن ولا اعمى ولا فقير غير معي
ولا على الرهبان الذين لا يجالطون الناس لانها تجعوضا عن القتل ومن اسلم وعليه جريم سقط عن جرمه فمقتل
في معرفة الفقير المكتر ووسط الحال قال بعضهم الفقير هو المحترق ووسط الحال هو الذي له ضياع يعمل بنفسه والفقير
له ضياع واموال يعمل باعوانه دون نفسه قال الكرخي هو الذي يملك ثياب درهم او اقل والوسط هو الذي يملك فوق
الماكين الى عشرة آلاف والمكتر هو الذي يملك فوق عشرة آلاف درهم فان ائتمت بعتة او كنيسة من كنائس المدينة
فلم يمتنع في ذلك الموضع كما كانت ولما قالوا نحن نكولها هذا الموضع الى موضع آخر لم يكن لهم ذلك بل سبوا
في ذلك الموضع على البناء الاول ومنع عن الزيادة على البناء الاول الذي اذا اشترى دارا في الموضع كره في العشر
والخراج انه لا ينبغي لبيع سباع منه ولو اشترى يجبر على بيعها من السلم وذكر في الاجاز ان يجوز الشراء ولا يجبر على
البيع الا اذا كثر ذلك في جبر على البيع ذبحي سال مسلما عن طريق البيعة لا ينبغي للمسلم ان يذبح على ذلك لانه اعانة على
المعصية مسلم امرأة ذميمة ليس له ان يبيعها مشرب الخمر لان شر الخمر حلال عندها وله ان يبيعها من اتخاذ
الخمر في المنزل واذا اراد المسلم خمر ذمى او قتل خنزير ليس له ذلك يكون ضامنا الا ان يكون اما ما يرى ذلك
فلا يضمن ولو لم يسلما له خمر في ريق فشق رجل وراق الخمر على سبيل الحجة لا يضمن لانها ليست متقوم في حق السلم
ويضمن الخمر لانه مال متقوم الا ان يكون اما يرى ذلك سباحا فلا يكون ضامنا عليه وفي السير الكبير اذا اراد امير
العسكر ان يرسل رسولا من دار الاسلام ياتي زواجر المسلمين وكه يقدر الرسول ان يخرج اليها ولا سلا
الا فارسا وبعض العسكر فضل فرس فسأله الامام ان يعطيه فرسه الرسول يركبه فاني صاحب الفرس ذلك ولا مانع
فلا بأس باخذ فرسه على كرم ويعطى رسوله **مسائل منفردة** ولا ينعون الكفار عن ركوب البغل لانه نتيجة الحار ولا ينعون عن ركوب
الحمار لان كل احد لا يقدر على الشيء ولكن ينعون ان يضعوا على المركب جاكسرج المسلمين ينعون عن ليس الرسول
والعمام والدراعة والتي يلبسها علماء الدين لان فيها شرفا وكذلك ينعون ان يكون شراب نعالهم كثر كذا وكذلك
ينعون خفا نعلهم كفاونا ونعالهم كنعالنا ما ذكرنا هذا كله اذا وقع الظهور عليهم فاما اذا وقع الصلح المسلمين على
بعض هذه الاشياء فانهم يشتركون على ذلك **مسائل منفردة** وضع كواره ليقع فيها غل وغرس اخر
شجرة عندها ليقع عليها غل فوقع اوله على الشجرة ثم ارسل منها فدخل الكواره فهو لصاحبه الكواره ولو ارسل
من كواره صاحبها الى كواره غيره فهو لملكه لانه لا يكون في معنى الصيد وكذا لو خرج ولحقه ودخل في كواره غيره
او طار فوقع على شجرة غيره او طار في البواقي فوقع على شجرة غير صنعه على شجرة فوقع فلولاه كره ولو كان
طائرا ولم يعلم صاحبه فانه واخذ فهو لاختلافه في معنى الصيد وكذا لو وجد على شجرة فاخذ ولم يعلم صاحبه
ولو طار او واقع على شجرة واخذ غير فلولاه واخذ فلولاه ولو غرس شجرة في جنب بيت فخلع
ليقع عليها الخيل فوقع واخذ غير فلولاه صاحب الشجرة ولو اخرج طين في وكر غير فلولاه **مسائل منفردة**
ولن كانت المسئلة مختلفة بين اصحابنا ياخذ اوله بقول ابي حنيفة ثم يقول ابي يوسف ثم يقول محمد ثم يقول غيرهم من
من اصحابنا ابي حنيفة ثم يقول المشايخ من بعدهم واذا كان ابو حنيفة في جانب وصاحبه في جانب قيل الخمار للفقير ان شاء
افني يقول ابي حنيفة وانشاء افني يقولهما وفي لاصية بخمار قول ابي حنيفة ولا يخمار قولهما وقال عبد الله بن مبارك ياخذ
بقوله لا غير وفي شرح الطحاوي والفقير اذا لم يكن مجتهدا ياخذ بقول ابي حنيفة ولا يجوز له ان ياخذ بقولها الا في المزارعة والمعاملة
لا اتفاق المتأخرين على ذلك ولن كان مع ابي حنيفة احد صاحبه ياخذ بقولهما لوجود الشرايط واستجماع ادلة الصلح

مطلب في تفسير حكومة العدل
في هذا الحديث وتبين ما هذا الحديث
الفرق بين هذا الحديث وبين ما في غيره من
الاصناف من بين الفقهاء ما في غيره من
عشر الاف في تفسيره
هذا الحديث في تفسيره
وهو عيش الاثني عشر في تفسيره
وعشر الاف ما في غيره من تفسيره

مطلب في تفسيره انما انما يتعلم

وهو ما يختص بواحد او اكثر ويكون مدخل لا يخرج كما ذكر في بحث الزايفة المستطيلة والآخر طريق
عام وهو ما لا يختص بواحد او اكثر ويكون له مدخل ويخرج وتسمى هذا الشارح وهو ايضا بيان احكام
شارع الحجة وهو ما يكون المرو فيه اكثر من اهل الحجة وقد يكون لغيرهم ايضا وهذا ما قال في البناء
وفي مسجد حجة على اهلها كما لو وجد في شارع الحجة والآخر الشارح لا اعظم وهو ما يكون من وجميع اطراف
فيه على السوية كالطريق الواسعة في الاسواق وخارج البلدان وهذا ما قال في البلدان ومن وجد في الحجة
والشارع الاعظم فلا قساة فيه ومن وجد في غيره ومن جرح في حجة فنقل الى اهله فبقى ذافر اهل حجة مات
فالقساة والذبة على الحجة وقاية وتفسير حكومة العدل قيل ما يحتاج اليه النفقة واجرة الطبيب وغيره
وقيل بقدر المحني عليه رقيقا لم ينفق هذه الحجة مقيمة لانها ينفق عن غيره وقيل ينظر الى احواله
حناية لهما ارض مقدرة وهي الموضحة فان كان هذا نصف ذلك يجب نصف ارض الموضحة لكن هذا انما يستقيم
اذا كانت الحناية على المراس والوجه لانهما موضع الموضحة فالمنفعة ينظر لكانت الحناية على المراس والوجه
بالوجه الاخر والا فلا الاول ولا يفسر عليه فيبقى بالثاني لانه ايسر قال محمد رحمه ولو لم يلد داخل دارا ولا سلا
معد وصاحب الدار يعلم انه يقوى على اخذ النسيب الا انه يخاف ان يأخذ بعض متاعه ولا يقدر عليه وسعه
ضربه وقتله وكذا لو رأى في منزله رجلا مع اهله او جاره وخاف ان يأخذ يقهره فوفى وسعه في قتله ولو كان
مطوعة له وقتله ولو لم يكن اثم له رجل ليا قتله وكذا الغلام وهو المأذون وقتله فده هذا لم يستطع
الا بالقتل وسئل محمد عن رجل قتل انسانا ليقته او يغير مغتلم فقتلها المجهول عليه قال يضمنها وبه اخذ
الغيب كثر اكل مال انسان عند الحنفية يضمن قيمته قتل صاحب الدار ويرهن على انه كان كابر فدمه هدر وان
لم يكن له بينة لا يضمن المقتول معروفا بالنشر والسرقة قتل صاحب الدار فصاحا ولينما به في القتل يقتض
في الاستحسان بحالدية في مال لورثة المقتول لان دلالة الحال اوردت شبهة في القصاص لا في المال **مسائل منفردة** اذا
رجلا اجنبيا مع امرأة او جارية او حماره في بيت خال او مغارة خالية عن الناس فرأى بينهما علامة العمد
بالتزنا فغلبت ظنة لشيء به فله ان يقتلها اذا باشر الفعل واذا قتل العمد دون ذلك فلا يحتاج هنا الى اقامة
البينة قال بعض العلماء ليست الرخصة الى القتل حتى رأى بينهما علامة العمد كالقبلة والامر للتعليق كالحية
اذا لم يكره غلاما او امرأة على الفاحشة فلم يستطع دفعه الا بالقتل فده هذا كره رجل رأى رجلا يزني
مع امرأة او بامرأة رجل آخر وهو محض فصح به فلم يهرب ولم يمنع من الزنا حل لهذا الرجل قتله وقتله فلا
عليه وكذا الرجل رأى رجلا يسرق ماله فصاح فلم يهرب او رأى رجلا يفتك بيطه او حايه غير وهو معروف
بالسرقة فصاح فلم يهرب حل له قتله ولا قصاص عليه وكذلك الرجل يقتل قاطع الطريق حل له قتله ولا قصاص عليه
فان كان في القصاص **مسائل منفردة** واذا فتح الامام بدين عتوة فهو بالخيار لانشاء قسم بين الغا
بين **مسائل منفردة** وان شاء اقره اهل وضع عليهم الخراج وهو في الاساس بالخيار لانشاء قتلهم ولانشاء استرقهم ولانشاء تركهم احرار ذمة
للمسلمين ولا يجوز ان يردهم الى دار الحرب وارض العرب كلها ارض لا تهم لم يتركوا ذمة فالحكم في مشركي العرب
انما الاسلام واما البف وكل ارض اسلم عليها اهلها قبل الغلبة عليهم وفتح عنوة وفتحت بين الغنائم في ارض
عشران التوظيف على السلم العشرة وكل ارض فتح عنوة فاقرب عليها اهلها فارض خراج ومسلم مراهل الخراج
اخذ منه الخراج على حاله لان ذلك حق المقاتلة فلا يبطل ويجوز ان يشترى المسلم ارض الخراج من الذي ووضعت
الخراج لان كثير من الصحابة اشترى واذا عشرين الخراج من ارض الخراج وتوضع الخراج على اهل الكوفة في الجوس وعبد

الاورثان
البر

الاوثان من العجم الاطلاق التصويع لا يوضح على عبد الاوثان من العرب لقوله تعالى قاتلوهم اوليسلون لاعلم
الى تدب لقوله عليه السلام من بدل دينه فاقتلوه ولا جزية على امرأة ولا حبس ولا رمن ولا اعمى ولا فقير غير معي
ولا على الرهبان الذين لا يجالطون الناس لانها تجعوضا عن القتل ومن اسلم وعليه جريم سقط عن جرمه فمقتل
في معرفة الفقير المكتر ووسط الحال قال بعضهم الفقير هو المحترق ووسط الحال هو الذي له ضياع يعمل بنفسه والفقير
له ضياع واموال يعمل باعوانه دون نفسه قال الكرخي هو الذي يملك ثياب درهم او اقل والوسط هو الذي يملك فوق
الماكين الى عشرة آلاف والمكتر هو الذي يملك فوق عشرة آلاف درهم فان ائتمت بعتة او كنيسة من كنائس المدينة
فلم يمتنع في ذلك الموضع كما كانت ولما قالوا نحن نكولها هذا الموضع الى موضع آخر لم يكن لهم ذلك بل سبوا
في ذلك الموضع على البناء الاول ومنع عن الزيادة على البناء الاول الذي اذا اشترى دارا في الموضع كره في العشر
والخراج انه لا ينبغي لبيع سباع منه ولو اشترى يجبر على بيعها من السلم وذكر في الاجاز ان يجوز الشراء ولا يجبر على
البيع الا اذا كثر ذلك في جبر على البيع ذبحي سال مسلما عن طريق البيعة لا ينبغي للمسلم ان يذبح على ذلك لانه اعانة على
المعصية مسلم امرأة ذميمة ليس له ان يبيعها مشرب الخمر لان شر الخمر حلال عندها وله ان يبيعها من اتخاذ
الخمر في المنزل واذا اراد المسلم خمر ذمى او قتل خنزير ليس له ذلك يكون ضامنا الا ان يكون اما ما يرى ذلك
فلا يضمن ولو لم يسلما له خمر في ريق فشق رجل وراق الخمر على سبيل الحجة لا يضمن لانها ليست متقوم في حق السلم
ويضمن الخمر لانه مال متقوم الا ان يكون اما يرى ذلك سباحا فلا يكون ضامنا عليه وفي السير الكبير اذا اراد امير
العسكر ان يرسل رسولا من دار الاسلام ياتي زواجر المسلمين وكه يقدر الرسول ان يخرج اليها ولا سلا
الا فارسا وبعض العسكر فضل فرس فسأله الامام ان يعطيه فرسه الرسول يركبه فاني صاحب الفرس ذلك ولا مانع
فلا بأس باخذ فرسه على كرم ويعطى رسوله **مسائل منفردة** ولا ينعون الكفار عن ركوب البغل لانه نتيجة الحار ولا ينعون عن ركوب
الحمار لان كل احد لا يقدر على الشيء ولكن ينعون ان يضعوا على المركب جاكسرج المسلمين ينعون عن ليس الرسول
والعمام والدراعة والتي يلبسها علماء الدين لان فيها شرفا وكذلك ينعون ان يكون شراب نعالهم كثر كذا وكذلك
ينعون خفا نعلهم كفاونا ونعالهم كنعالنا ما ذكرنا هذا كله اذا وقع الظهور عليهم فاما اذا وقع الصلح المسلمين على
بعض هذه الاشياء فانهم يشتركون على ذلك **مسائل منفردة** وضع كواره ليقع فيها غل وغرس اخر
شجرة عندها ليقع عليها غل فوقع اوله على الشجرة ثم ارسل منها فدخل الكواره فهو لصاحبه الكواره ولو ارسل
من كواره صاحبها الى كواره غيره فهو لملكه لانه لا يكون في معنى الصيد وكذا لو خرج ولحقه ودخل في كواره غيره
او طار فوقع على شجرة غيره او طار في البواقي فوقع على شجرة غير صنعه على شجرة فوقع فلولاه كره ولو كان
طائرا ولم يعلم صاحبه فانه واخذ فهو لاختلافه في معنى الصيد وكذا لو وجد على شجرة فاخذ ولم يعلم صاحبه
ولو طار او واقع على شجرة واخذ غير فلولاه واخذ فلولاه ولو غرس شجرة في جنب بيت فخلع
ليقع عليها الخيل فوقع واخذ غير فلولاه صاحب الشجرة ولو اخرج طين في وكر غير فلولاه **مسائل منفردة**
ولن كانت المسئلة مختلفة بين اصحابنا ياخذ اوله بقول ابي حنيفة ثم يقول ابي يوسف ثم يقول محمد ثم يقول غيرهم من
من اصحابنا ابي حنيفة ثم يقول المشايخ من بعدهم واذا كان ابو حنيفة في جانب وصاحبه في جانب قيل الخمار للفقير ان شاء
افني يقول ابي حنيفة وانشاء افني يقولهما وفي لاصية بخمار قول ابي حنيفة ولا يخمار قولهما وقال عبد الله بن مبارك ياخذ
بقوله لا غير وفي شرح الطحاوي والفقير اذا لم يكن مجتهدا ياخذ بقول ابي حنيفة ولا يجوز له ان ياخذ بقولها الا في المزارعة والمعاملة
لا اتفاق المتأخرين على ذلك ولن كان مع ابي حنيفة احد صاحبه ياخذ بقولهما لوجود الشرايط واستجماع ادلة الصلح

مطلب في معرفة الفقير المكتر ووسط الحال

مطلب ان الموضع مائة او كنيسة فليس له ان يذبح على ذلك

مطلب ان الموضع مائة او كنيسة فليس له ان يذبح على ذلك

مطلب ان الموضع مائة او كنيسة فليس له ان يذبح على ذلك

مطلب ان الموضع مائة او كنيسة فليس له ان يذبح على ذلك

مطلب ان الموضع مائة او كنيسة فليس له ان يذبح على ذلك

مطلب ان الموضع مائة او كنيسة فليس له ان يذبح على ذلك

مطلب ان الموضع مائة او كنيسة فليس له ان يذبح على ذلك

مطلب ان الموضع مائة او كنيسة فليس له ان يذبح على ذلك

مطلب ان الموضع مائة او كنيسة فليس له ان يذبح على ذلك

بينهما ولزكان اختلا فم اختلا عصر زمان كالفقهاء بظاهر العدالة بأخذ بقول صاحبه في زماننا لتغير احوال الناس
ثم الفتوى على الاطلاق على قول ابي حنيفة ثم يقول ابي يوسف ثم يقول محمد بن حسن ثم يقول زفر والحسن بن زياد وقيل اذا
كان ابو حنيفة في جانب وصاحبه في جانب لم يفتي بالخيار الاول اصح اذ لم يكن مجتهدا لانه كان اعلم العلماء في زماننا فان
قال شئ لا لغير الخلو في المفتي بخبر في هذه المسئلة كشأ اخفي بقولهما وكشأ اخفي يقول ابي حنيفة ونحن نفتي لشراي
الي القاضى قلت ثم في كل موضع ذكرنا الركن الى القاضى انما يراد به القاضى المجتهد والعالم بوجود المسائل دل عليه ذكر
في باب العيدين من الفتاوى الخاتمة للقاضي اذا كان مجتهدا ورأى المبل الى قول ابي حنيفة ولاجله ولزكان القول في
يحلله وهو كوكيل بغير قضاء الخضم بلا عذر مرض او سفر ونحو ذلك القاضي المجتهد في قبض على الخصم الى اجتماعه هذا
ما يحفظ في كل موضع وذكر في مجموع التوازل في مسئلة التفرق بين القاضى المجتهد والقاضى العاقل الى عالم يرى ذلك
فرق بينهما يقع الفرقه وعلى هذا اذا عجز عن ايقاف المحلل واذا ثبت العجز بهادة الشهود فان كان القاضي في
المذهب فرقا بينهما فقد قضى بالتفرق ولزكان جنيفا لا يفتي في قبض مجتهدا مذهب الا اذا كان مجتهدا وقع
على ذلك فان قضى القاضي براه من غير اجتهاد نعم في حنفية في قضائه روايتان وتولم يقض ولكن امر القاضي المذهب
بينهما في هذه الحادثة فقضى بالتفرق بقض اذ لم يرش الامر ولا المأمور فان كان الزوج غائبا فرفعت المرأة الامر
الي القاضي واقام البينة لتزوجها القاضي عن التفرق فطلبت من القاضي التفرق بينهما قال شيخي سمرقند جاز
لانه قضاء في فصلين مختلفين التفرق بسبب العجز والقضاء على الغائب كل واحد منهما مجتهد فيه وقال ظهير الدين انما
لا يصح هذا التفرق لان القضاء على الغائب عند القاضي ويفتح ذلك الروايتين عن ابي حنيفة اذا ثبت المشهود به
لم يثبت المشهود به وهو العجز عند القاضي لان المال غادر وراجح من الجائز ليس بصير القاضي غنيا ولم يعلم به ان هذا
من المسئلة فكان الشاهد جازا في هذه المسئلة فاذا علم القاضي بذلك لا يجوز قضاؤه فيلجئ الى سلام ابو يوسف
عمر غائب عن امرأته غيبة منقطعة ولم يخلف هذه المرأة نفقة فرفعت الامر الى القاضي فكيف القاضي الى عالم يرى التفرق
بالعجز عن النفقة فرقا بينهما هل يقع التفرق قال نعم اذا تحقق العجز عن النفقة قيل له فان كان للزوج هنا عقارا و
املاك هل يحقق العجز قال نعم اذ لم يكن من جنس النفقة لانه لا يجوز بيع هذه الاشياء للنفقة واذا قال المدعي بيبنة
وطلب بين خصمه لا يحلفه القاضي لانه يريد ان يفهم عليه البينة بعد الحلف بريد من قبضه وقد امر بالسهر وقال لادن
يحلله قال لا دام للزوج كشأ القاضي الى قوله وكشأ مال الى قوله كما قالوا في التوكيل بلا رضاه الخضم بأخذ باي
شأ بخانه وفي خلاصة الفتاوى لا يحل اكل ما في البحر الا السمك في قناري وفي ولا يؤكل ما في البحر سوى السمك عندنا و
بيع هوان الارض وما يسكن في الماء كالصفديع والسرطان الا السمك البطل وفي المختلف في البيه السلام عن بيع الطائر
واكله وقال شيخ الاسلام ابو بكر المعري خواهر زاد في شرح المبسوط ويكره اكل ما سوى السمك في ذوات البحر عندنا كالسرطان
والسحفا والصفديع وخزير الماء وقال سكا ويكره عليهم الخبائث وما سوى السمك في البحر من حيلة الخبائث فيجوز بيعه في البحر
سوى السمك على الباطن وفي الكافي وناقته سكا ويكره عليهم الخبائث والحديث يا سمينة الطيب السليم وما سوى السمك يستحب الطيب
فيجوز بظاهر النص وقد نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع السمك اكله وعن اكل الصفديع وما نلوا وروا حول على السمك وحله ذلك
على ضربين منه ماله دم سائل ومنه ماله دم فان حرام اكله الا للحراد وما له دم على ضربين احدهما يعيش في الماء فكله حرم
الا السمك خاصة شرح في كتاب **ادب القاضي** لا يجوز للسلطان ان يفتي من طلبه فيمكن في البلد امثاله من
عليه وعمر على رضى الله عنه القضاء ثلثة اشنان في النار واحدة في الجنة اما اللذان في النار رجل عالم فقضى بخلافه ورجل
جاهل فقضى بغيره واما الآخر فرجل اثنائه الله عيا فقضى في ذلك الجنة ولو كان في البلد قوم يصلحون القضاء

طلبه والعالم بوجه السائل

طلبه من جهة المرأة عذري
عند العجز عن النفقة

طلبه

فامتنعوا

فامتنعوا حتى قلدها جاهلا بشركون في لا ثم ولو اخذ القضاء بالرشوة لا يصير قاضيا ولو ارتشى لا ينفذ
فيما ارتشى اجماعا والجاهل النقي اولى بالقضاء من العالم الفاسق ولو ارتشى في باب القضا لم يعلم القاضي بقض
قضاؤه ولزكان القضاؤه مردودا في كل شئ اختلف فيه الفقهاء فقضاء القاضي به جاز وليس لقاض آخر ان
يبطله وبه اخذ كذا عن محمد ولو كان القاضي هو المحدث في قذف برفع حله الى قاض آخر لا يرى جواز بطله انما
اذا قال القاضي بعدا قضى شيئا مدة مستقيمة رجعت عن قضائه او قال وقتت على تلبس من اليهود او قال بطلت
حكما لا يعتبر بالقضاء ماض وقضاء القاضي غير مكان ولا يثبت لا يصح ويجوز ذكر مكانه عند القضاء فانه اذا قد
قضاء بطله رجلا لا يدخل فيه السواد والعري ما لم يكن في منشور السلطان مستظورا وذكر البلد والسواد السلطان
اذا قد قضاء ناحية رجلين فقضى احدهما لا يجوز كوكيلين ولو قد رما على من يرفع كل منهما بالقضاء هل يجوز
رواية في هذا وكان ظهير الدين يقول ينبغي له يجوز فيمنعه ولو في المرفق قضيان كل منهما في محلة فخاصم رجلا و
اختلفا فمن يختصمان اليه فان كان منزل المختصمين في محلة واحدة يختصمان اليه فانه تلك المحلة ولزكان المختصمين
فان اراد المدعي لخصمه الى قاض محله واما في الآخر قال ابو يوسف العبري للمدعي وقال محمد بن ابي المدي عليه وبه نفتي
كذا لو كان احدكما من اهل العسكر والاخر من اهل البلد فوعلى هذا ولا ولاية لقاضي العسكر على غير الجندى ومخترق سوي
العسكر جندى اختصم غريبا عن قاضى بده صح قضاؤه على سبيل الحكم جائز واذا حكم الرجلان بطل الحكم
بينهما ورضيا بحكمه جاز اذا كان بصفة الحكم وكل واحد من الحكمين لم يرجع قبل الحكم ولزم بعد فان حكم الحكم
بشيء ثم رفع اليه قاض آخر لكان موافقا لرايه انقذه ولزكان مخالفا لرايه ابطله بخلاف ما رفعت اليه قضية
القاضي المولى بفضله ولزكان لرايه وجبنا وذكر في النوادر رجل خاصم السلطان الى القاضي فحل السلطان مع القاضي
والخصم على الارض ينبغي للقاضي ان يرفع من مكانه ويجلس خصم السلطان فيه وهو على الارض ثم يقضي بينهما حتى لا يكون
احد للخصمين على الآخر مفضلا فانه قاضى يستفي في جادته فافتي ورايه بخلاف رأي المفتي على رأي نقى وقضى في رأي
المفتي وترك رأي نفسه يجوز عندهما وعند ابي حنيفة في الخلاصة قضى بجواز رآه الولد عند ابي حنيفة واي يوسف جاز
لورضا الى قاض آخر وابطله بطل وهكذا في الصغرى وفي الجمع ليس للقاضي ان يبطل حكم قاض آخر في المجتهدات
وفي الامم رجل باع جاريتة ولها زوج او باع مديرا بعد موت سيد ثم ارتفعوا الى القاضي الاخر امضى قضاء
واابع المكاتبة ببيع برضاه في اصح الروايتين فانه ثبت عندي حكم في الصمى وقيل لا بد ليقول حكمت او قضيت
او انقضت وكذا قوله طهر عندي وصح او علمت فكذا حكم كذا في المحط وفي العدة وكذا قوله اشهدت عليه حكم
وفي قناري رشيد الدين فانه ثبت عندي حكم لكن الاولى ليس بين الشوث بالبينة او بالآخر اذ الحكم ببينة فحاشا
الحكم باقراره ولو كتبه في السجل ثبت عندي بالوجه الذي ثبت به الحوادث الشرعية والنوازل الحكيمة لا يفتي
بصحة السجل ما لم يبين الامر على وجه التفصيل وقيل بغيره بصفحة قالوا يكتب في محضر الدعوى شهدوا عقيد عوي المدعي
وكذا يكتب عقوب الجواب لا يحار من المدعي عليه كيلا يظن انهم شهدوا قبل الدعوى او على خصم المقر اذا اثبت
على المقر لا تسع الا في مواضع معدودة وفي الزجره وعندي لشك ذلك ليس بشرط وفي الوقعات لا بد من كونه
كل واحد بعد الدعوى والجواب لا يحار وبعد لا يستشهدا من المدعي ليجز عهده الخلاف اذا شهدا به بطلب المدعي
الشهادة لا يسمع عند الطحاوي جامع ينبغي ان يقوم على راس القاضي جلوا ومنع الناس من سيرة الادب منبذ خصما نشاتا
بين يدي القاضي فلم يتهما بالنهي فالرأي الى القاضي بحسبهما ويعز بهما ولزكان في حق اذا اراد المدعي احضار
اليهودي ايا مجلس يوم السبت وامتنع اليهود من ذلك هل للقاضي الزام بالحضور يوم السبت قال ابن المقرئ نعم

طلبه ولو ارتشى من جانب القاضي

طلبه ولو لم يرفع قاضيان

طلبه ولو لم يرفع قاضيان

طلبه ولو لم يرفع قاضيان

طلبه ولو لم يرفع قاضيان

طلبه ولو لم يرفع قاضيان

طلبه ولو لم يرفع قاضيان

طلبه ولو لم يرفع قاضيان

بأنه رجلان تنازعا في عين كل واحد منهما يدعي أنه له فإن كان العين في يد غيره ينكر دعواه فاقام المدعي
على الملك المطلق لغيره بوزن أو أرز أو تاريخهما سواء يقضي بينهما نصفان ولا يترتب أحدهما سبق في ظاهر الرواية
عن أبي حنيفة يقضي بينهما هو الصحيح لا يعتبر التاريخ عند لا نفراد فإن كان العين في يد أحدهما فإن لم يترتب أو أرزا
وتاريخهما سواء فلما راجع أبي ولدت أرزا واحدها سبق يقضي بسهما سواء كان خارجا أو صاحبا وهو الذي
الآخر في قوله محمد الآخر الخارج أو لم أره أو لم يورث الآخر كان الخارج أو لم يورث في يد كل واحد
منهما شاة أقام كل واحد منهما بينة على الشاة التي في يده صاحبه شاة ولدت من شاة التي في يد الآخر في الـ
لتر يقضي لكل واحد منهما بالشاة التي في يده الآخر لا يترتب استصحاب دعوى الشاة فتعبر ببينة الشاة في كل
يعتبر دعوى الشاة فيجعل كأنهما ادعى ملكا مطلقا فيقضي بكل شاة بينة الخارج وعي أبي يوسف أنه
يقضي لكل واحد منهما بالشاة التي في يده قضاء ترك لا قضاء استحقاق لانه لا وجه للقضاء في كل واحد
الخارج ملكا مطلقا مؤخر بينة مثلا وادعى صاحب اليد الملك للبشر من فلان منذ سنتين وهو ملكه وقضاه
منه يقضي الخارج وكذا لو ادعى الخارج ببيع بستانين وأقام ذوا اليد ملكا مطلقا مؤخر بستانين يقضي بينة
الخارج جامع نصف أدعى عليه ثوب لثمنه عن غيره المملوكة له حكمه وسلم اليه وأراد ذوا اليد الرجوع على بالثمن
فأقام ببيعة بينة لهذا الثوب من غيره المملوكة له بغيره من غيره المملوكة له بغيره من غيره المملوكة له بغيره من غيره
قال لأن ذوا اليد ينفى الملك عنه البائع فكان ذوا اليد أقامها فكان ذوا اليد الحاصل ببيته ذوا اليد على الشاة إنما
تخرج على بينة الخارج على الشاة أو على ملك المطلق بأن ادعى ذوا اليد الشاة وادعى الخارج الشاة إذا ادعى ملكا مطلقا
أقام يدعي ذوا اليد فعلا غير الغصب والسرقة أو الودعة فإذا ادعى الخارج فعلا غير ذلك فبينة الخارج أو لم يورث في يد
المطلق لو ادعى أحدهما فقط يقضي للخارج عند أبي حنيفة ومحمد وعندي يوسف وهورابة عن أبي حنيفة يحكم المورث سواء ادعى
خارج أو ذوا اليد فالخارج مع ذوا اليد لو ادعى ملكا مطلقا فالخارج أو لم يورث في كل الصور إلا إذا ادعى
ذوا اليد على الشاة أو سبق تاريخ ذوا اليد وكذا كل سبيل للملك لا ينكر لانه في مع الشاة كقيد وجلبين ولو كان ينكر
قضي به الخارج وهو كبا غيرس ولو قال في دعوى الخارج غاب عنى منذ شهر فقال المدعي عليه اني ابرهن انه في ملكي
وفي يدي منذ سنة وخم يحكم للمدعي ولا يلتفت اليه بينة المدعي لانه ما ذكر المدعي من التاريخ غيبة الخارج عن
لا تاريخ ملكه ودعواه في الملك المطلق خال عن التاريخ فتاريخ ذوا اليد وحده لا يعتبر عند أبي حنيفة في الملك المطلق
برهن الخارج لثمنه منذ سنتين وبرهن ذوا اليد أنه يبرهن منذ ثلث سنين فعلى الخارج لأن ذوا اليد يبرهن على الملك
عن أبي حنيفة أنه لذى اليد وكذا لو ادعى ذوا اليد تاريخا والخارج ملكا مطلقا وهذا الوجه بوزن أو أرزا فلو ادعى حكم لذى اليد
أيضا إلا إذا خالف سنة لوقت ذوا اليد ووافق لوقت الخارج في حكم الخارج ولو خالف سنة لوقت ذوا اليد لثمنه البستان
عند عامة المشايخ وترك ذوا اليد على ملك التاريخ في الشاة لقوله في حال أرزا وبها سواء أحدهما سبق أو
أرخ أحدهما فقط أفالغرض من ثبات التاريخ إثبات زيادة الاحتقاق على خصم لترض بينة وإثبات زيادة الاحتقاق لا
في الشاة لانه دعوى أولوية الملك برهن الخارج على الملك المطلق وحكمه لم يبرهن ذوا اليد على مطلق الملك لا يقبل
الاحتقاق عليه لا يستحق على الشاة إلا إذا ادعى الاحتقاق ببيته أو الشاة ببيته بغيره أنه ولد في ملكه وبرهن ذوا اليد
أنه ولد في ملكه ببيعة حكمه لذى اليد لانه خصم غرضي الملك منه ويد المدعي منه فكانت حضرة برهن على الشاة
وأنه في يد غيره يحكم له به كذا هذا ادعى تاريخا فبرهن ذوا اليد أنكر شريته من فلا دفعه كذا
قال بعينه في صغري وقال المدعي عليه بل بعينه في الكبر فالقول للمدعي الصغرى لانه الأصل والبيته للمدعي الكبر لانه

صل

بصورة

العارض ٧١

هذا الحكم
ببيته ذى
اليد

دقيق

مطلوب

آخره

العارض بثلثه استأجره أمة من أدعى أنها كانت له اشتريها له لبيع في صغره وتقبل لأن التناقص بعينه فما
يجري فيه الحقا فأتى الأب بغيره بالشر لا بين ومن الابن قصار كمن يقر بالثمن ويقاد للبيع ثم يدعى الحرز إلا
أو العارضة وبرهن يقبل أقول هذا كان هلالا ثم برهن على شرايه منه يقبل ولا يكره كذا البائع إذا أنكر البيع
أو ادعى الشاة عند وعجز عن إثبات الشاة وبرهن المشتري على الشاة منه ولا احتقاق وأقر منه الثمن البائع ليرجع
ولم يصر مناقضا لانه صار مكذبا بالشرع باتصال الحكم في الزحف باع منه شيئا فادعى ثالث لشر البائع كان آخر منه
أو رهنه قبل البيع لا يقبل حتى يحضر البائع فادعى حضر برهن عليه أن يقبل وفي دعوى الرجوع بالثمن بعد تداول اليد
لا بد من إثبات الرجوع إذا لم يكن لا احتقاق عند هذا الحكم أدعى نصف دار أو ثلثها ثم ادعى كلها أو ثلثها قال
لا سلام لا يسمع وفي العكس يسمع والصواب أنه يسمع فيها وذكر المحقق واختار التناقص لثمن المدعي لانه من التوفيق
بالفعل ولا يكفي إلا مكان ولثمن المدعي عليه يكفي إلا مكان ويقال لا يتعد الرجوع لا يكفي إلا مكان ولا يتعد كفي
واختار الشيخ لا سلام لثمن كان التوفيق يكفي وذكر كبر في شرح جامع الكبير أيضا التوفيق بالفعل شرط في الاستحقاق والقبض
الاكتفاء با مكانه والتناقص يرتفع بتصدق الخصم ويكفي الحكم أيضا كمن أدعى على رجل أنه كفل له عن مديونة
فأنكر الكفالة وبرهن الذان أنه كفل مديونة وحكم به الحكم وأخذ المكفول له منه المال ثم الكفيل ادعى على المديون أنه
كفل باسم وبرهن على ذلك قبل عدنا وبرهن المديون على كفل لانه صار مكذبا بالشرع بالقبض ببيعة ادعى عشرة دنانير
خصمه نوافر كرهه من مزاجه ودونار خواسني ليست لا بدفع إذا المطالبة ليست من الدين فإن مؤجله دين
في الحال وبرهن المدعي عليه أنه كفلني كمرانين من مزاجه دينار مني بدينار برهن نوكفي كمرانين من مزاجه دينار مني بدينار
ادعى دينافا قمر ثم قال اني وقبته لو كان كلا القولين في مجلس واحد لا يقبل التناقص ولو تفرقا عند المجلس قال أو
لعدم التناقص ادعى عليه باله حكم الكفالة ما تكفلنا صلاته انبوع عليه فادعى لانه لا يسمع منه لانه انما
على اعتبار كونه كفيلا وأنه لو أنكر ابتداء فومتناقص ادعى حصة دنانير فقال خصمه وفيها فشهد أنه دفع اليه حصة
دنانير إلا أن لا تدري ما دفعها من هذا الدين أم من آخر يقبل ويبرأ ولو ادعى عليه ما قال ليس أو ما كان
عليه شيء قط فبرهن المدعي وهو برهن على قضايه يقبل عندنا لا مكان التوفيق ادعى ثمن فأنكر خصمه
فبرهن عليه المدعي فبرهن خصمه أيضا فبينة لا يسمع التناقص ادعى البيع مكرها فبرهن المشتري على ثمنه أو
منه طوعا بدينافا فقال ذوا اليد قد اشتريته منك فقال المدعي اقلناه أو قال أنكرت ما اشتريته فله
دفع صحيح ادعى نفسه ثم لغبر بوكالة يسمع إذا لمنا فاة بين الدعويين أو وكيل الخصومة قد يصنف الملك
اليه نفسه على معنى تزلحق المطالبة ولو ادعى لغبر بوكالة ثم لنفسه لا يسمع لانه ما هو ملكه لا يضيفه لغيره عند الخصم
فيتمكن المناقاة كما يصح الدفع يصح دفع الدفع وكذا دفع دفع الدفع وما زاد عليه يصح وهو المختار وكما يصح الدفع
أقامه البينة يصح الدفع بغيرها وكما يصح الدفع قبل الحكم يصح بعد الحكم حتى لو برهن على حكمه لم يبرهن خصمه
المدعي قد أقر قبل الحكم أنه ليس عليه شيء يبطل الحكم ادعى اني ودعت عندك فقال أو دعت مع فلان آخر فلا بد
كذلك اليك يحلف المدعي عليه بأنه ليس له انكر ليس أجبه ليك فإذا حلف بدينافا خصومه ولو ادعى ثمن يبيع ولم يبرهن
أو ثمن محدود لم يجد يقبل لانه دين كذا نش وفيه يقبل وهو الصحيح وكذا لو ادعى مال لا جارة المفوضة لم يجد
المستأجر لانه دعوى الدين حقيقة كذا فقط ولو ادعى ثمن يبيع لم يقبل لانه لا بد من حضرة برهن على الشاة
عند القائل بخلافه لو ادعى ثمن يبيع قبض فانه لا يحل حضرة لانه دعوى الدين حقيقة فادعى عليه ضبعة أنها ملكه
اشترىها من فلان ولما بينة فقال المدعي عليه دفعا لشر الذي باعها منك لانه لا حق في فيها وإنما هو فلان ولي عليه

الكبير

مطلوب

مطلوب

مطلوب

أدعوا

باصفهان فذا ليس يدفع ادعى عليه عشرة دنان فقال دفعنا انك اقررت كسر الزين فادعى عليه جبري حواسني ليست
فذا ليس يدفع لاحتمال انه كان دينيا مؤجلا فلم يكن المطالبة قبل المحل دعوى الاقرار في طريق الاستحقاق لا يسمع ويصح
في طريق الدفع صورة دعوى الاقرار في طريق الدعوى ادعى انه له عليه درهم فادعى المدعي عليه انك اقررت بالحق
لك على سماع هذا الدفع وصورة دعوى الاقرار في طريق الاستحقاق بان يدعي عليه الفاق فيقول المدعي انك اقررت بالمال
عليك فانه لا يسمع على قول لاكثرين وصورة اخرى بان يدعي عليه الفاق فيقول المدعي عليه قد ادنا اليك فيقول المدعي
قد اقررت الان لا يسمع على قول لاكثرين فسموا ارضا مشتركة واقرا كل واحد منهما انه لا دعوى له على صاحبه فادعى
نصيبه ثم اذا اراد احدهما الفسخ بالغبن فله ذلك اذا كان الغبن فاحشا اقسما ارضا موقوفة عليهم براضيتهم
اراد احدهم بعد سنين ابطال ذلك لقسمه فله ذلك بيمينه القائمة الذي يدعي على اقرار المدعي على انه لا حق فيه او انا هو
لفلان دفع سماع ادعى عليه ضيعة انها ملكه ولقام بيمينه فقال ذواليد لادعي اقرت قبل ذلك لثمن الضيعة كان
ملكيا لفلان دفعها اليه لا زرعها بحجة جاكين يسمع ادعى عليه ضيعة انها ملكه واقام بيمينه وقضى القاضي وسلمها اليه
ثم اقام المدعي عليه بيمينه لثمن المدعي اقرت قبل هذا المدعي انها ملك لفلان وفي يد عزيمة جاكين فادعى المدعي عليه
اقرارا بشي طوعا وبرهن المدعي عليه انه باكره بيمينه الاكره اولى بالقبول لانها ثبتت فلا الظاهر ادعى عليه
انه دفعه مالا ليدفعه اليه غره وحلفه ثم ادعاه على خالده وادعى المدعي عليه ان كان ظنا لا يقبل لان الحق اولا
كما لا يستوفى من اثنين لا يحاصم مع اثنين بوضوح واحد وفي القاعد غاب له ثوب من المقصود وادعاه على اخيه تليد القضا
ثم على تليد آخر يسمع ولا تناقض بينهما لما ذكر ادعى ارضا فبرهن المدعي عليه انك اقررت هذا الارض على فلان يدفع
بانه جارية في يد رجل ادعت انها حرة الاصل وانكرت باقرارها بالرق وادعى ذواليد انها اقرت بالرق كان
قول الجارية ويقضي بحريتها ادعى على شخص مملوكه وانه قد تفرق وخرج عبيد فقال المدعي عليه انا مملوك فلان
قالوا لرجاء العبد بيمينه على ذكر يدفع ضووة المدعي ولا تصح بيمينه على ادعى قبلت بيمينه المدعي ويقضى به له
حضر الغايب بعد ذلك لا سبيل له على العبد الا ان يقيم البينة عليه ادعى قبلت بيمينه المدعي على العبد ويقبل بيمينه
ويقضى العبد له فادعى المدعي ادعى دارا رهونة لا يقبل بيمينه المدعي الا بحضرة الراهن والمرتب جميعا فادعى المدعي
من جارية ثم ادعى انه عبد ثم ادعى انه وديعه لم يسمع تانا قال ادعت امرأة اني حرة لاني كنت امه لفلان الغايب
وهو اعنفه وهذا اشتراني بغير حق ولقامت بيمينه على اعناق الغايب ولكل يقبل لانها تدعي قصر يد خصمها وهو
لا يملكها ذلك لا باعنا الغايب فيصحب خصما فاذا اقامت بيمينه تقضي بحريتها ويقصر يد المدعي عليه عنها اذا ادعى
على رجل انه كفيل عنه لفلان الغايب الف وقضى كالمال ان الطاء وانكر المطلق القضاء فقام الكفيل بيمينه على القضاء
والطال الغايب يقبل بيمينه ويجعل الطاء مقضيا عليه بالقضاء على المطلق وان كان الطاء غائبا اذا ادعى على رجل
انه كفيل لفلان بما يتوق عليه له فاقرا المدعي عليه الكفالة وانكر الحق فاقام المدعي البينة انه ذاب على فلان
كذا فانه يقضي بها في حق الكفيل الحاضر في حق الغايب جميعا حتى لو حضر الغايب انكر لا يلتفت اليه انكاره
متحجج بيمينه ولما ادعى لفلان لفلان فله بالحضرة فيها واقام البينة يقبل ثم ادعى انها لم يقبل بيمينه بخلاف
لما ادعى اقل من انها لم تدعى انها لفلان وكل بالحضرة فيها واقام البينة يقبل وفي حرة الاصل لا يشترط
وفي لا اعتاق البينة تشترط عند ابي ج وعندهما ليس بشرط ولو ادعى رجل على آخر الف درهم واقام البينة فقام
المدعي عليه في الدفع لثمن المدعي اقر باستيفاء هذا المال منه ولقام البينة لا تسمع لان هذا طريق الاستدراك
لما ادعى المدعيون يقض باسما لها فلا رجل ادعى على عبد محجور الا فقال الفقيه ابو جعفر ليس له ان يذهب العبد اليه

مطلب صورة دعوى الاقرار في طريق الدعوى
على صورة وثيق

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب ادعى دارا رهونة لا يقبل بيمينه المدعي
انكره الراهن ولا يثبت له

مطلب

باب القاضي بفردا من المولى لما فيه شغل العبد عن خدمته المولى في تلك الساعة ولكن لوجوده في مجلس القاضي كان
له لزمه ولا يحتاج اليه اقامة البينة على التوفيق خلافا لما قاله بعض الناس رجل باع غلاما ثم ادعى انه كان قد
اعتقه او تبرع لا يقبل قوله ولو ادعى انه ابنه علق خزانة ببيت النسب يبطل البيع رجل ادعى دابة او دابة
في اجاق الغير لا يقبل بيمينه الا بحضرة الاجرة والمحتاج جميعا وكذا في الزهن فاحش ادعى بعد نوبة الحق عليه
الدفع وقال في بينة حاضرة في مصر بوجاهة ثلثة ايام او اية المجلس ولا يحكم للمحال ولو قال لا دفع لي ثم ادعى بالدفع
يسمع كما قال لا بيمينه ثم لقي بها وقول المدعي عليه اني بالدفع ليس تسليم للدعوى ولا تعديل للشهود حتى لو انكر
بعد او طعن في الشهود يسمع ادعى الرقيق حرة الاصل ثم العنق العارض يقبل ولا يسمع التناقض صحة الدعوى ولا
لا يشترط الدعوى في الحرية الاصلية ويشترط في العارض عند خلافا لها لوعدها وفي حق التحليف يشترط الدعوى
اجاغا وفي الامه لا يشترط الدعوى اجاغا برهن العبد على حرة بالحرية وذواليد على انه ودعة فلان او اجاق فلا
او اعارة فلان عند يدفع دعوى عبد قال اشترى فاني عبد ثم ادعى الحرية تسع سوار كانت اصلية او اعارة
ثم للبائع حاضرا او معلوم مكانه يرجع بالثمن عليه ولغايبا عنه منقطع يرجع على العبد والعبد على البائع وحده
اذا برهن العبد على رجل انه اعنفه وحكم له ثم ادعى اخر انه ملكه لا يسمع والنقضاء بالعنق يكون قضا على الكا
ادعى على اخر ماله وبرهن عليه وقضى به فاخذ المدعي ثم لثمن المدعي عليه ادعى على المدعي مالا فانه ليس له ان قال هو
ذلك المال المقضى به لا يسمع دعواه لانه صار مقضيا عليه ولما قال هو مال آخر فهو دعوى مبتدأة ادعى ملكا بسبب
ثم ادعاه مطلقا وشهدا به لا يسمع دعواه في عاة الروايات ولا يقبل بيمينه اقرت بيمينه او بالارث ثم برهن على
المالك المطلق لا يقبل ادعى الايقاف في المصغر مكان معين منه ولم يمكن اثباته فادعى الايقاف في القرية لا يسمع
المكاتب اذا ادعى بدل الكتابة ثم ادعى تقدم عناق على الكتابة يقبل ويؤدى بدل الكتابة وكذا الورثة اذا
تقا سمواع الزوج او الزوجة ثم ادعى تعدد المصالح الطلاق قبل الموت وانقضت العدة قبل الموت يقبل
وكذا المدبون بعد قضاء الدين لو برهن على ابراء الدين او الهبة وكذا المختلعة بعد اداء بدل المخلع لو برهن
على الطلاق قبل المخلع يقبل وفي الزنا ادعى عليه شيئا وبرهن المدعي عليه انه لم يمتوه متى يدفع كالموهرين
المدعي على اقرار الخارج بانه ملكه قولهم دعوى المالك على الاقرار لا يصح لانه اجازة عليك ليس على اطلاق
والغنى على قول الاكثر وفي المعنى ادعى شيئا برهن عليه عند الحاكم وحكم له به فقبل قبضه برهن المطلق للثمن
اقرت له لا حق له فيه لشك ان كان شهدوا على هذا الاقرار قبل القضاء به للمدعي بطل شهود المدعي فدعواه ايضا وان
بعد القضاء لا يبطل برهنه على هذا اقرت له عايب فبرهن المطاع على اقرار ابيه حال حيوة انه لاحق له فيه او برهن
على اقرار المدعي حال حيوة ابيه او بعد ماته انه ليس او كانت له او كان اقرت له لاحق له فيه او ليس له حتى فيه
هناك من يدعي بطل بيمينه المدعي وان لم يكن من يدعيه هناك لا يبطل ذلك المسائل المذكورة لدعوى
الاقرار في مقام الدفع سموع فاندفع طريق الاستحقاق لان الدفع للايقاف والظاهر كفي للدفع والايقاف و
الاقرار ظاهرة والا استحقاق في اثبات امر لم يكن فلا بد من حجة قوية وعليه المنقر فتاوى خوارجهم وتام ما ذكره
الزخيرة قال الغيرة ما اشترت منك هذا العبد ثم ادعى انه له بشيئا وكيل منه لا يسمع الاقدام على الاشرار والاستيلاء
ولا سبيداع ولا سبيحا اقرارا بانه لا ملك فيه بانفاق الروايات وفي وكالة الاصل الوكيل بالحضرة في الدار اذا
اقام بيمينه واقام ذواليد البينة على اقرار انها ليست لوكيله بطلت بيمينه الوكيل فالمسئلة تدل على دعوى الاقرار
الدفع سموع ذكره لا سلام برهن المطاع على اقرار المدعي بانه لاحق له في المدعي او بانه ليس بملك له او كانت ملكا

مطلب ادعى دارا رهونة لا يقبل بيمينه
الرافعة الاخر والمحتاج جميعا وكذا الروايات

مطلب

مطلب ادعى دارا رهونة لا يقبل بيمينه المدعي
انكره الراهن ولا يثبت له

مطلب

له بندع الدعوى لشهر بغيره لانتان معروف وفي المحيط ادعى دارا وقال مات ابي وترك ميراثا بيني وبين اخي
ولت اخي اخذت جميعها لي وصداقها في اقرارها حكى على سلام انه صحيح دعواه وانصح لانه لا يصح لان دعوى الملك
سبيل قرار في مقام الاحتقاق وقد ذكرنا انه لا يقبل ولا خلاف في انه يقبل على جعل الاقرار تليكا وانه مختلف
وكل استدلال بمسائل ذكرها محمد اما لقائل بانه تليك فان الاقرار يرتد بالتردد ولو لم يكن تليكا بل اخبار
لا يبطل بالردة بل لا بد من ادعى اولاً انه هذا الرجل اخذ منه الفأ واقام البينة ثم المدعى عليه اقام البينة ان
هذا المدعى اقر لفلان بن فلان وكيل المدعى عليه اخذ منه هذا المال كان ذلك ابطلا لدعوى المدعى الاول
وتكديماً للبينة لانه لما اقر بقبض الوكيل ثم ادعى الاخذ على الموكل كان هذا الاخذ يدعى عين الاخذ الذي
ادعاه على وكيله **فصل في دعوى النسب** واذا ولدت الامة منسكاً لها فقد صارت ام ولد له ولديه له
بغيرها ولا تملك بالحد حديث عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم انما الاولاد حرام الى يوم القيمة ولا وطئها واستحبابها واجازتها و
تزوجها ليقاها الملك فيها ولا يثبت نسبها لها الا بالاول لا ينسب اليها المولى فان جاءت بولد بعد ذلك ثبتت
اقراره ونسبها انتفى بقبضه لان الفراش القوي فراش المنكوبة ولا ينسب اليها النسب من غير الفراش الا باللعان والفرار
الضعيف فراش الامة ولا يثبت الا بالدعوة وفراش ام الولد وسط فوق فراش الامة دون فراش المنكوبة فيثبت
بلا دعوى وينبغي لمحمد التقي ونسبها فان جاءت بولد فوفيه حكم الامة تبعاً لها واذا مات المولى فعقت من جميع المال
ولا يلزمها السعاية للفرار فكان على المولى دين بقوله عليه السلام اغتفها ولدها فمعه لان حق المولى يري الى الولد
الا يرى لفرار المولى حر ولد الفتيقة فنسبها لانه لا يثبت نسبها لانه ثابت النسب من غير ولد وتعلق الولد ونسبها لولد ام ولد لا قرار له امة جاءت بولد فقال مولاها هو مني هذا
وصدقته الامة فلما مات المولى ادعت هذا الولد المولى وانما صارت حراً بموته سمع لان الدعوى فيها فيه
حرة الفرج ليس شرط فلا يكون التناقض ما تعلقه ونسبها لولد بعد اقراره بالاول ينسب
نفيه من غير لعان لان فراشها ضعيف حتى يملك نقله بالتزويج بخلاف المنكوبة حيث لا ينسب نسب ولدها بالنسب
لما كيد الفراش ولهذا لا يملك ابطله بالتزويج كشف الحقائق شرح الكرمي قال الجارية وقد ولدت هذه ام ولد
لنكاح القول في الصحة بصيرته ولد سوار كان معها ولدا ولم يكن نكاحاً في المرض فان نكحها ولد نصيرته ولدها
تعلق من جميع ماله ونسبها لولد معها ولدت من نكاحها ولد وقال ليس الولد مني ثم فوجئت بحضرة ولدها
هذا الولد مني ثم قال ليس ولدي لا يصح النفي لانه ثبت النسب ولا ينسب بالنسب وهذا اذا صدق الابن ولما اذا لم
لا يثبت النسب لان هذا اقرار الغير بانه حري لكن اذا لم يصدق الابن ثم عاد الى التصديق ثبت البينة لان اقرار
لم يبطل لعدم تصديق الابن ولو انكر الابن اقراره فاقام الابن البينة انه اقرب باي ابنه يقبل البينة لانه اقراره على
بانه حرة فاما اقراره بانه اخوه فغير مقبول واما ادعى لفلان وصداق فلان وثبت نسبها منه ثم ادعى اني
فلان الاخر فالتناقض لا يصح مهننا ولان كان في الدعوى لانه ينضمه ابطل حتى المقر الاول وكذلك اذا قال لفلان فلان
ولم يصدق فلان ثم ادعى انه ابن فلان الاخر لا يصح اقراره الثاني لان الاول حق التصديق فلو صح اقراره لكان يورث
ابطل حتى الآخر في التصديق كما اذا ادعى انه مولى فلان ولم يصدق فلان ثم ادعى انه مولى فلان الاخر لم يورث ابطل
الغير حاكم ولده ولد ففاه اولاد الامة او بعد يوم او يومين صح ونسبها حتى مضى ايام ثم نفى لا يصح وكذا لو
جاءت التي هي ام ولد وسكت صح وكذا لو سكت المولى في هذه المدة لا يصح نفيه بعد وكذا لو سكت عند التهمة بدار
له عبد في صحته اقر في مرضه انه ابنه وان بولده منه وبسبب لم يورث صح ونسبها عليه ابن محيط لا يصح في شيء ويرث

القول

لنفسه

نكاحاً في مرضه

ان فضلت النكاح عن الدين ولم يكن العلوق في ملكه وكذا اذا ولدت جارية في ملكه وادعى انه ابنه في مرض موته
يرث ونسبها لفلان العلوق في ملكه **فصل في دعوى النسب** فان كانت الجارية بين شريكين فجاءت بولد فادعاه احدهما ثبت نسبها
وصارت ام ولد له وعليه نصف عقرها ونصف قيمتها وليس عليه شيء من ثمنه ولدها فان ادعاه معاً ثبت
نسبها بينهما وكانت الامة ام ولد لها وعلى كل واحد منهما نصف العقر قصاصاً بما له على الآخر ويرث الابن
كل واحد منهما ميراث ابن كامل وهما يرثان منه ميراث اب واحد فصاح ولدت لاكثر من ستة اشهر يورث
دعوة البائع لعدم التيقن ان العلوق في ملكه الا ان يصدق المشتري فكان حكمه ما في ثبوت النسب الجارية وامو
الولد وفسخ البيع وغيرها لو ولدت لاقول منسكاً لاحتقال العلوق في ملكه ولو ولدت لاكثر منها ثبت نسبها
البيع حلاً على النكاح فكان قنناً ولو تنازعا في المدعى بان قال البائع بعثتها منذ شهرين مثلاً والولد منه وقال المشتري
اكثر من ستة اشهر والولد لي منك فالقول للمشتري وفقاً لانه ينكر نكاح البيع وتورثها بزوج ليويسف بينة
كفها لاثبات زيادة المدعى وخرج محمد بينة البائع لاثباته واستبلاذ ونفعل البيع فكان اكثر اثباتاً في الدعوى
الجارية المبيعة ثلث دعوى استبلاذ وهو ليس على سبيل اصل علوقه في ملكه ودعوى تحرير وهي دعوى
الملك ودعوى شبهة الملك فدعوى الاستبلاذ ادعى من دعوى التحرير ودعوى التحرير ادعى من دعوى شبهة الملك
فجعل باع ام فولدت عند المشتري لاقول من ستة اشهر وقت البيع فادعى البائع الولد يثبت نسبها منه نصير
الجارية ام ولد له وينقض البيع ويرد الثمن على المشتري ولا ادعى يصح دعوه ولذا عيا معاً فدعوى البائع ادعى
ولت ولدت ستة اشهر فصاعداً من وقت البيع فدعوى البائع لا تصح الا بتصديق المشتري ولا يفصل البيع
ويبقى الولد ملكاً للمشتري ولذا عيا معاً او متعاقباً يصح دعوى المشتري دون البائع وكذلك لثمة
مدى الولادة بعد البيع الا ان عيا معاً لا يصح دعوه واحد منهما واذا جعلت ام ولد في ملك رجل فاعاها
وتداولها الايدي ثم رجعت الى الاولى فولدت في بطنه وادعى نسبها ثبت نسبها منه ويبطل البيع كلياً
ويراجعون بالاثمان ولو لم يكن اصل الحمل عنده لم تبطل العقود وتنجس رجل اشترى جارية فظفر بها جمل
بعداً ثم تخاصم البائع في ذلك فقال له البائع امسكها فان ثبت الحمل فهو مني وام البائع غلامه او وكله
ليرد الثمن على المشتري ويقبض الجارية وعند ذلك غالب المشتري فاسقطت سقطاً استبان خلقه لاقول من ثمانية
وعشرين يوماً من وقت قول البائع ذلك فانسقط يكون من البائع وعليه فنه ونسبها لامة ولدها فترد الثمن
لانها اذا جعلت بسقط استبان خلقه فانها كانت حاملاً وقت كلام البائع لان خلق الولد لا يملك لاقول من ثمانية
وعشرين يوماً فيثبت نسبها البائع فاحملها رجل باع ام ولدها جمل فقال البائع ليهذا الولد مني وهو مني
فولدت عند المشتري لاقول من ستة اشهر فادعاه البائع جازت دعوه وردت الجارية والولد اليه ولوا
البائع ثم ماتت الامة او اعتقا المشتري فعقها باطل ويرد الى البائع ويضمن الموت قيمتها ويرجع جميع
الثمن على البائع جارية هربت مولاها يوماً ثم وجدها وبطأها ويعزل عنها فظفر بها جمل فولدت بعد
اشهر منذ هربت ومات الولد فذا على وجهين اما الجارية لكانت هربت اليه منهم بها او كانت الجارية عفيفة
لم يظهر منها فخور ففي اليوم الاول في سبعة منسكاً لان الغالب في فخور وفي اليوم الثاني لا ينبغي لغيره وينبغي
لنفسه انها ام ولد حتى لا يباع بعد موته هذا حتى لانم ديانة لان الغالب انه منه اذا عزل ليس بعد عليه لانه
وتعزل حتى عاد قبل ان يورث وتعلق وتعلق جارية حبلى فمولاها لكانت حلاً منه فانها نصيرته وليه وكذلك
اذا قال لثلاث حبلى فموتن فولدت ولداً او اسقطت سقطاً استبان خلقه او بعض خلقه او اقرب فانا

مشتريه ويورثها بزوج ليويسف بينة

مطلوب الامور في قول الجارية والسيدة في ثلث

وجاز ساكت ثم ادعى الجار انها ملكة لاسم دعواه لشان حاضر وقت البيع والتسليم وساكتا وقت تصرف المشتري قبل
له فلو لم يتصرفها ولكن كان ساكتا وقت البيع والتسليم قال لا يسقط دعوى الجار بهذا القدر لان الفضيحة اذا باع مال
الغير وصاحب المال حاضر ساكت لم يكن سكوتة اجازة في حقه بل مخالفة اختياره المتأخرين فيما اذا باع وسلم له
او زوجته ساكتة يسقط بهذا القدر دعواه وزاد في هذه المسئلة وبعض اقره وفي شرح الكثر الرؤس مثله
قال في الاختيار انفق مشايخنا على انه لا تسقط مثل هذه الدعوى لان حضور وقت البيع وترك المنازعة اقراره
انه ملكه لبايع وجعل سكوتة في هذه الحالة كالا فتتاح بالاقرار قطعاً للاطاع الفسخ وسد الباب للتزوير وهذا
اصح مما قاله في من لست الفتى بنظر في ذلك ان كان في رايه لا يسمع هذه الدعوى وافق بذلك كانه حائلاً ولم يكن
راي المفتي سماعاً له لانه يملك السطاً استثنى سماعها عند التقيد ولو ترك المدعي دعواه ثلث سنين بطل دعواه
ولا تسقط بعدها حتى لا يجوز حكم بها عند المتقدمات الا بثلثة اعداء ارضاها لثبوتها غايها وانما لا يكون
او يجوز ان لا يبلغ او لم يقع فيها والثالث لثبوت المدعي عليه امراً جازماً ظاهراً وقال بعض المتأخرين لو تركها
ثلاث سنين لا يسقط بعدها الا باحد الاعداء الثلاثة المذكورة غير الصباغة وقال بعضهم لو تركت سنة وثلاثين
سنة لا تسقط بعدها الا باحد الاعداء الثلاثة المذكورة هكذا ذكرنا في الفتاوى لكن قيل لا خلا بينهم في الحقيقة لان
الرواية في عدم سماعها منه بعد تركها ثلث سنين في الاراض الموقوفة والمسجلة وما يحتاج في ابقائه الى الانفا
والموت والرواية في عدم سماعها منه بعد تركها ثلث سنين في الاراض الاميرية والرواية في عدم سماعها منه
بعد تركها سنة وثلاثين في اراضي الاملاك اما في الوقف فليثبت حق القرار منه للتصرف فيه فيما فوق الثلث
لهذا لا يجوز اجارته اليه ما فوقها خوفاً منه واما الاراضي الاميرية فلهذه العلة ايضا لكن افق المتأخرين بذلك
بعد ثلثين سنة في كلها لكونها اوسط الروايات الثلث وخبر الامور اوسطها ويكون كلها مستوية في ملكاته تعالى
وذكر في بعض الفتاوى رجل تصرف ملكه لرجل زائراً وهو يراه ولم يمنعه ثم اراد المخرج لا يقدر عليه لانه يحتمل انه
باعه منه او وهبه ولهذا لم يمنعه او يبرأ ان تصرف اليه تمام ثلث سنين ولم يقدر ذلك على المخرج حاكم ومن دار او
اورجى في يد رجل ولم يخاصه وهو في المصر وفي القرية ثلث سنين فقد بطل حقه في بيع ارض او دار
في المشتري زائراً وهو ساكت سقط دعواه ولو ترك دعوى دار ثلث سنين فقط بطلانه في قول من يسطر
بطل الفضا لان المحور في دار فلم يخاصه صاحب البيت ثلث سنين ثم خاصه اليه قاض فابطل القاض
حقه بترك الخصومة ثلث سنين كما هو مذهب الناس فان بعض الناس قال من له حق في دار ولم يخاصه ثلث سنين وهو في
المصر بطل حقه الا انه هذا قول المحور فلا ينفذ فيه قضاء القاضي فان رجع ذكره قاض آخر بطل قضاء الاول
يجعل المدعي على حقه تمامه من له دعوى في دار في يد رجل ولم يخاصه ثلث سنين بطل دعواه وانما وكذا المراه
اذ لم يخاصه زوجها ثلث سنين ولم يطل المهر المفاوض قال بعض الناس بطل فان قضى بذلك كان باطلاً
فصل في دعوى الورثة والفقير اما يمكن اثبات الوصاية على الخصم والموصى ومديون الميت
والذي له على الميت دين خصم في قول للخصم وقال بعض الشافعية لا يكون خصماً فان اقام البينة على واحد من
لث الميت وصلى به بنظر ان كان المدعي لا مرضي السيرة مذهباً في التجار بقضيه ولو عرف بالفسق والجنانية لا
به ولو عرف منه ضعف الراي وقلة الدانية في التصرف بقضيه بوصايته وبضمه اليه مشرفاً اميناً والخصم في اثبات نسب
الوارث الوصي او من لثت عليه دين او عند وداعة او من على الميت دين او الوصي كلاهما في يد رجل مال الميت
فاذعي ديناً على الميت قبل بيعه ببينة على من يبيع المال وقيل جعل القاضي خصماً عنه وبيع عليه بينة فظهر ان اثبات

مطلوب
عند من يبيع
الدين على
مات في الميراث

مطلوب
لو ترك المدعي دعواه ثلث سنين
الاثبات اعداء

مطلوب
الوقت للخصم اجابة
الحاكم فوق الشكارة

مطلوب
من جاز او ضيقه ان يبرأ
في حقه ولم يخاصه وهو في مصر
ثلث سنين فقد بطل حقه

بعضهم

الدين على من يبيع مال الميت اختلا المشايخ ادعى رجل انه وارث فلان اخوه وابنه والغاصب المودع
مقر ان المال ولكنه قال لا ادري مات فلان لو لم يمت او قال لا ادري انت وارث ام لا فاقام البينة على
الموت والورثة يقبل وينتصفاً هذا اذا كان المودع او الغاصب بالوديع والغاصب بالادعوى او المالك
معه دار في يد رجل قال هذه الدار كانت والميت فلان بن فلان مات وتركها ميراثاً له ولاختي فلانة لاولاد
له غيرنا وتركنا ايضا ثياباً ودواب قس الميراث فصار هذا الدار نصيباً بالقسمة واليوم ملكي بهذا السبب
وفي يد رجل بغير حق يسقط خلاصة ورأيت في طريقة بعض المشايخ احد الورثة اذا اقر بالدين وبعض الورثة غاي
غصب بعض التركة غاصباً جميع الدين نصيباً بالاجماع ولو ثبت الدين باقرار جميع الورثة ثم غاب
بعضهم او غصب بعض التركة غاصباً جميع الدين نصيباً بالاجماع والغير لا ينتصفاً لخصم المخرج
قبض الغير الاول شيئاً او لم يقبض والموصى لا ينتصفاً لخصم المخرج ايضا والمودع او الغاصب والمدينون
لا يكونون خصماً للموصى اذا كان الذي في يد المال مقرراً بالميت الميت فالحصم في ذلك لارته او وصيه لا غير
العاقلة اذا برهنوا على ورثة القاتل لثقتا له فلان يقبل فاذا ادعى قوم على الميت ديوناً وارادوا ان
يثبتوا ذلك فليس لهم الا يحضر من وارث او وصي وليس لهم ان يستنوا على غير الميت عليه دين وعلى موصى له
ولا على غيرهم له على الميت دين ولو لم يكن الميت اوصى له احد وكانت ورثته صغيراً لم يسمع منهم من يقوم بحقه
فيستبقى للقاضي ليحسم لهم وصياً يقوم بامرهم فان اثبت الغراء حقوقهم فحضر هذا الوصي وسألوا القاضي
لث يامرهم بدفعه اليهم من مال الميت فينبغي للقاضي ان يستخلف كل واحد منهم قبل ان يدفع اليهم شيئاً بالله ما قبضت
منه هذا المال الذي ثبت كمنه فلان الميت في حيوته ولا من احد اداه اليه ولا قبض ذلك من يملك
ولا ابرأته منه ولا من شيء منه ولا احالك بذلك ولا بثني منه فلان الميت ولا ابرأته منه بذلك لا ينفق
منه رهناً فاذا اخطف امي بالدفع اليه ولن يكل لم يحكم له بشيء ولم يامر بالدفع وكذلك لث رجل ولم يوص اليه
احد ولم يخلف وارثاً وادعى قوم عليه مالا وحقوقاً فان القاضي يجعل له وصياً ثم يدعونه ببينة ثم يدعونه
بمحضر من هذا الوصي الذي جعله القاضي فاذا ثبت الحق حلف المدعي على اليمين الذي هو وارث الميت ورثة في بلد
آخر وما له وتركته ههنا حيث توفي فاذا ادعى عليه قوم حقوقاً واموالاً فان كان ابلداً الذي فيه ورثة الميت بلداً
منقطعاً عن هذا البلد جعل له القاضي وصياً وامرهم بالتبشيت عليه لان الغيبة المنقطعة جعلت بمنزلة الموت
ولم يكن البلد منقطعاً عن ذلك البلد وارادوا ان يثبتوا حقوقهم عند هذا القاضي ليحكم بذلك لم يقبل
الا ان يسألوه ان يسمع من شهودهم ويكتب لهم بما يصح عنده من امورهم اليه ذلك القاضي لسمع من كتاب ادب القاضي
للخصم ادعى ان فلان مات وترك ميراثاً له ختي وهي مات وترك ميراثاً له وفيه بينة فقال المدعي عليه
لست اختلف اليه تدعي الارث عنها مات قبل فلان الذي تدعي انه مات اولاً واقام البينة فقد قيل هذا دفع صحيح وقيل
غير صحيح لما مر لث ان الموت لا يدخل تحت القضاء فلا يثبت بينة المدعي عليه موت فلانة قبل موت فلان
عمادي اذا قال لست وارث فلان ثم ادعى انه وارثه وبين الجهة نصح لان التناقض لا يمنع صحة الدعي
وفي اصل ادعي عينا في التركة وبرهن على احد الورثة فاقضاه عليه قضاء على الكل وفي الجامع الصغير
ان الكل في يد رجل والبعض في يد وبقدرة وفي الصغرى ادعى على ميت ديناً واحضر احد الورثة وبرهن
عليه قضاء على الميت احد الورثة ينتصفاً الميت في دعوى الدين ولم يكن من التركة شيء في يد وامني دعوى
فلا حتى من ادعى عينا واحضر وارثاً ليس كل العين في يد لا يسمع دعواه عليه وفي المحيط ورثنا داراً من والدنا

مطلوب
احد الورثة اقر بالدين
بعض الورثة غاي

مطلوب

مطلوب

مطلوب

مطلوب

مطلوبه و بعد از اقامت سینه آنها را کشتند و خلاصه وقت
الموت

مظفر قاضی الداعی علیہ البیتہ ان
اب الملاحی رحیل اف

النَّصَبُ

[illegible]

۳ و آدعی ثالث
انه ابنه لا وارث
له غیره صح

الرعي

الدعوي او ابرأني عن هذا المال يسمع ولو اقام البينة بقبل ولم يكن له بينة ولو اراد ان يحلف عند الخصم
 يحلف المدعي ولا يحلف الالب في مال الخصم ولا الوصي في مال اليتيم ولا المتوفي في مال الوقف ولو قال عليه
 دين فانكره خلف بالله ليس علي شيء وجري لسانه بالاستثناء بحيث لا يسمع لم يكن ذلك استثناء ولو طلف
 و اشار باصبعه ان كتم اليه رجل غير المدعي بالله ماله علي شيء لم حانفا ديانا ويكون حائثا قضاء حتى لو كان
 يمينه بالطلاق يقع الطلاق قضاء رجل ادعي على رجل ان عبد الصغير تلف عليه شيئا فاراد المدعي
 ان يحلف المولى كيف يحلف يحلف بالله ما نعلم ان عبدك هذا استهلكه او بالله ليس عليك من الوجه
 الذي يدعي المدعي عليه اذا كان اخرس ويطلب اليه يمينه فانه يحلفه وصورة التحلف ان يقول عليك
 عند الله وميثاقه ان كان كذا فاذا اومى برأسه بنعم بصير حالفاً فانه ادعي علي آخر انه وطئ جارية و
 حبلت منه وادعي النقصان بهذا السبب انكر هو الدخول فله ان يحلفه ولو حلف المدعي عليه فله ان يطلب
 من القاضي تعزير المدعي فلو اقام المدعي بينة فله قبة النقصان ولو قال لا بينة لي وحلف ثم برهن
 عند ايح وعند محمد لا يقبل المناقض وهو صاحب حصة رجل ادعي علي عبد محجور مالا بالاستهلاك قال الفقهاء
 ليس له ان يذهب بالعبد اليه بالقاضي بغير اذن المولى لما فيه من شغل العبد عن خدمة المولى في تلك الساعة
 ولكن لو وجد في مجلس القاضي كان له ان يحلفه رجل ادعي علي ميت ديناً واحضر اذن واحد فانكره يحلف
 علم العلم فحلف اراد ان يحلف وارأ آخر كان له ان يكره لان يغاثون في الممنون ورب لا يعلم الاول بدين
 ويعلم الثاني رجل ادعي علي ميت ديناً وقدم الوصي اليه القاضي فحلف الوصي وطلب المدعي من القاضي بين الوصي
 لا يحلف القاضي لان فائدة التحلف هو التوكول رجل ادعي علي امرأة مخدعة او من يرض مالا وطلب بين المدعي
 عليه ذكر لخص ان القاضي يبعث اميناً او امينين معه شاهد حتى يحلف المدعي عليه وذكر في المستفي خلافا
 علي قول ابي يوسف يبعث اميناً ليحلفه وقال ابو حنيفة لا يبعث ويفوض ذلك اليه القاضي فلو ان القاضي يبعث
 اميناً ليحلفه فجاء الامين وقال حلفته لا يقبل قوله الا بالاستناده استصنع رجلاً في شيء ثم اختلفا في المصنع
 فقال المستصنع لم يصنع كما امن بك قال الصانع فعلت قالوا لا بين لاحدهما علي الاخر ولو ان القاضي حلف
 المدعي عليه فسكت وكلما كلف القاضي سكت ولم يجب شيء فان القاضي يأمر المدعي حتى ياخذ منه كفيلاً ثم يأت
 عن حاله هل به آفة تمنعه من الكلام او السماع فان سئل وظهر انه ليس به آفة اعاده اليه المجلس عرض عليه
 ثلثاً ثم بقضي ولو ان القاضي عرض اليه بين علي المدعي عليه ثلث مرات فأتى ليحلف فقص عليه بالتكول ثم قال انما
 لا يلتفت اليه ولا يبطل قضاء القاضي عليه رجل امر رجلاً ان يشترى له جارية فاشترى الوكيل جارية بشر
 صحيحاً وجد الوكيل بالجارية عيباً فاراد ان يردّها علي البائع وموكله غاب فقال البائع انموكله قد رضي
 بهذا العيب لا ادعين الوكيل علي رضي الموكل لم يكن له بين قال الامام الخليلي الجاهل كايمنع من البينة كذلك
 يمنع لا يستحق الا اذا اتهم القاضي او وصي الصغير او متوفي الوقف لوقفة ولا يدعي عليه شيئاً معلوماً فله ان يحلفه
 نظراً للوقف اليتيم بشرط ان يكون له بينة ولو ان رجلاً ادعي علي رجل انه استهلك ماله ولا ادري قدره وطلب التحلف
 لا يحلف وكذا لو قال هذا شركي وقد خان في البيع ولا ادري قدره لا يلتفت اليه اقرب بالدين وانكر الوكالة وطلب
 زاعم الوكالة يحلفه علي عدمه بكونه وكيلاً لا يحلفه وصاحبه يحلفه بذاتية قال المدعي لا بينة لي فبرهن وقال
 الشهود لا شهادة ثم شهدوا يقبل فله شيء ثم تذكر او لم يكن له شهادة ثم صارت له شهادة قال محمد لا يقبل
 لانه صار منا قضا ولا صح في اي حصة ولو ادعي علي غيره حقاً واستحلفه فحلف ثم جاء المدعي بعد ذلك

وكذا لو ادعى رجلا خاله ضمن بوضعه في خضره لاني غير ولو اخذ الدرهم مني ثم مرة لما كرهت لو كان في ذلك الحظ
في حين وقصصا غصبت شيئا من الصافي ثم مرة عليه وهو سكران بري لا لو اخذ وهو يقظان فزده عليه وهو نائم ولو اخذ
وهو نائم فزده وهو يقظان بري ولو مرة له مكانه وهو نائم فابو يوسف يعتبر النوم الاول ومحمد يعتبر الجبل فلو رد قبل تحوله
من مكانه بري لا لو تحول الا بالرد على صاحبه **المحصل الرابع في ضمان النسيب الدلالة** لو تعلق برجل وفاء
فسقط من المتعلق به شيء فضاء ضمن المتعلق هدم بيت نفسه فانهدم بيت جاره لم يضمن اذ لم يتعد عن ولو ضرب
رجلا فسقط المضروب مغشيا عليه وسقط منه شيء قال محمد يضمن ما معه وما معه ما له وثبات لانه مستهلك في جميعه
القائه في حوض فلو سقطت عند القائه ضمن لانه لم يفعل ولا لو سقطت وقت خروجه عن الماء لانه لم يفعل ولا لو سقطت
احدي المائتين اذن الاخرى في المستأجر فسقط القرض فضاء لم يضمن فخر من ظالم فاخذ رجل حذو ادركه الظالم
وعمره او ظلمه ظالم بقبض منه جنابة فذله رجل فاخذ له فقي قاس محمد يضمن الاخذ والدال لسببية لا على قول ابي حنيفة
يفي ولو ضرب من سلطان او اختفى فاخذ رجل اول عليه حتى اخذ وغرم لا يضمن الاخذ والدال في ظاهر الرواية ولو
شكى من مديونه اية الواية كحق من في دهر فخره السلطان لم يضمن الدائن ولو اخذ المديون من يد رب الدين
فرب لم يضمن ولكن يقرره الامم بكي ازواج دار خطي كرفت بد وبنار وديري ابن خط را بدر يديا بدر انيد بران درين
در اين لازم باشد خرق صك غير ضمن فيه مكتوبا وكذا دفتر الحسا شية قال له اسلك بهذا الطريق فانه امن فسلكت
واخذ النصوص لا يضمن ولو قال له بخوف واخذ كذا فاضا من والمسئلة بحالها ضمن فضاء لا اصل له الغرور انما يرجع
الغارة لو حصل الغرور في ضمن المعاوضة او ضمن الغار صفة السلامة للغرور نقضا ولو قال الطمان لرب البراجيل
البر في الدلو فحمله فيه فذهبت الشك في الماء والطمان كان عالما به تضمن اذ غرق في ضمن العقد وهو يقتضي السلامة
شية اخرج ثوبا من دار انسان فوضع في منزل آخر فضاء ضمن لو تفتا وتا في الحرق والالا فلا ولو شق زواجره رجل فصار
ما فيها حتى مال اية الجاني فلا فخر فوفقت في سال ما في الزرق الاخر ضمن الا انه لو ساقها رب الدابة مع علمه بالسوق لا يضمن
الشاق على كل حال اذ السوق مع علمه رضي منه عاصي ويضمن لو لم يفرق ربتها اذا فسد ملكه شية لو شق زرق
دهن سائل حتى سال او قطع جبل فندبل في امثاله ضمن فقا ولو فتح باب قفص واصطبل فخرج ما فيه او حل
قيد حتى فاقب او فتح الزرق والسن جاند فذا وخرج لم يضمن وعند محمد ضمن شية ولو فتح باب دار فخرج اخرجه
منا عا لم يضمن العا حتى شق غيب الغنم او بعد وكذا لو حل رباط دابة او فتح باب قفص فاخذ الدابة والظير اخر لم يضمن
الفاء وفاقا شية الموقع لو فتح باب قفص واصطبل او قيد حتى ضمن فقا وقف اول لا التزام الحفظ الا يرى انه لو
على الورقة ضمن لا غير ولو نفر طير عمد ضمن لا لو بلا عمد لو دنا منه شية حل سفينة موطنة في يوم ريح شئت بعد
الحل اقل القليل ثم سارت وغرقت لا يضمن ثوب حايط قباب وفضل منه رجل فسرقي لا يضمن الناقبة به
يفي لانه ملك السارق مباشر فقال بعضهم ضمن ولو حل بعض قطار ابل لم يضمن اذ لم يفضي الا شية لو اني رجلا
في الماء فأت فلو غرق من ساعته ضمن دية لا لو سيج ساعة ثم غرق في شية مردى سوراخ ميوه خانه وكسي كشاد
سرا در آمد و ميوه فسر ولو كان البرد غالبا بحيث يجمد الثمار اذا فتح الثقب مضى ذلك فان ولم يعلم به رب البيت
يشفي لضمن وقيل لا يضمن كل حال اذا تلف بفعل غيره كمن يد شية فتح في بئر البئر وشما كذا كذا حتى اخذ
الاخر البئر لا يضمن الفاء اكره على الدلالة على المتاع تدل على موضع فيه متاعه ومتاع غيره فاخذ
الكل لا يضمن سواء كان المالك مودعا او لا رفع قلنسوة من رأس رجل فوضعها على رجل آخر فظفرها
فضاعت لشكك لم يضمن صاحبها وامكنه رفعها من ذلك الموضع لم يضمن الطابع والا ضمن وقيل لا

في الخوض

لا ينبغي ان

المضلى

المضلى من اسه فتجاها فلو تجاها بحيث ينال المصلى لم يضمن ولو تجاها اكثر من ذلك ضمن شية **الفصل**
الخامس في ضمان جنابة الدواب التي غرقت على قارة الطريق فلدغ ضمن الملقى الا لا يتحول من كذا الموضع
دخل دار قوم فعض كلبهم لم يضمنوا اذ لم يوجد منهم اغراء واشلاء كلب عقور بعض كل مني عليه فعض رجلا
ضمن لو تقدموا قبل عضه ولا فلا كايط مال فانه ينبغي ان لا يضمن لو لم يوجد من كذا اشلاء جامع القصور التي شية
الي جانية او جانية فاكلها ضمن لو اخذتها برئيه والقبالة لا لو بعد ويضمن شلاء كلبه لانه باعرا اية بصيرة لعقور فكلما
ضربه بحد سيفه سنور قتل حاما لم يضمن لعقور من خرج العجا جبار كدابة افسدت شية الكلب المعلم لحراسة و
وصيد ونحوه جاز بيعه ويعمر متلفه عندنا خلافا لثا في بيع القره جاز على رواية الحسن التي وكذا عند محمد كلب
معلم والمشهور عند ابي حنيفة جواز بيعه لا سد فعلى هذا ضمن تلفها شية ارسل بيمه فاصابت في فورها شيئا ضمن
لو لم يكن قابلا ولا سابقا ولا ناجرا ولو عطف عطفك الطريق وكان لها طريق فاصابت شيئا لا يضمن ولو عطف
ولم يكن له طريق غير ضمن لانه في فورها بعد ولو وقعت ساعة ثم سارت لم يضمن اذ لم يملك شيئا ليلها ولم يضمن
لو لم يسرها ولم بعد ولو وقعها في سوق الدواب تلف لم يضمن ولو وقعها على بال سلطان او على بال مسجد الا عظم
مسجد اخر ضمن الا اذا جعل الامام للمدين موضعها يغفون دوابهم فلا يضمن شية او وقعها في ملك غير فحالت في ربا
فانلف شيئا ضمن لانها مسكها في ابي موضع ذهبك لو اقترها على الطريق ولم يسرها فسارت عن ذلك المكان وانلف
لم يضمن اذ لم يمكنها ذلك فصارت كدابة متعلقة شية عظم انلف زرعها على ساقها والا فلا وكذا لو زرع حمار الزرع
لو فادها قريبا من الزرع بحيث لو سارت تناولت ضمن الزرع الزرع لو وجد دابة في سرح فغير فزدها
قدر ما خرجت من سرحه لم يضمن ليعوي عجز عن عبد الله العجاني ذهبك منزله رواحا فزاد في غير فطر فقا
نقال لا يا وي الضالة الاضال وجد في كونه دابة افسدت كونه فبسرهما فملكك ضمن ولو اخرجها فالحنا دابة لو اخرجها
وساقها ضمن لا لو لم يسرها وكذا لو اخرجها عن اذع الغير شية لو ساقها الى مكان يامن منها على زرع لم يضمن
اخرجها عن زرع وقال اكثرنا نحننا يضمن وبه يفتي ع وجدها في زرعه فحل عليها فاسرها ضمن اصاب كذا ثوبا
كثيرا بعدها اخرجها وذهب ضمن شية اشترى مست را در خانه بكي آورد فاصاب البعير صاحب الارض لو ادخل بلا
اذن لا لو باذن والبعير المعلم وغير المعلم سواء والمعلم هو الذي سكر في فطر شيوته وكذا لو خشن اية رجل فالقت
الراكب فأت ضمن لو باذن لا لو باذن ولو ضربت الناقص فان فسد ادخل في السرح بقل يضرب بقرة
فضرب بجحشا فكله لم يضمن بالكه اصطبل بينهما وكل منهما بقرة فشدها احداهما بقرة صاحب كيتلا يضرب البقرة
البقرة ففحكت البقرة فتخفت بالجبل وماتت لم يضمن لو لم يبقها من مكانا شية حل على حمار شيئا بلا اذنه فتوثر
ظهره شق الورم ما كره فان تنقص ضمن لو نقص من الورم لا لو لم يبق ولو اختلفا صدق الحامل مع يمينه اخذ حمار
غير بلا اذنه فاستعمله ثم مرة الى موضع اخذ منه وكان معه محش فاكله فبني ضمن لو ساق الحمار من الموضع
شي بان ساقها ان ساق الحمار معها خاهبا وجائيا وكب دابة بلا اذن ضمن ساقها اولم يبق في ظاهرها الرواية وفي
ضمن لو ساقها شية وضع ثوبا في دار رجل فزعه رب الدار فافسد ضمن مثله لو ادخل دابة في دار غيره
واخرجها رب الدار لم يضمن اذ الدابة تضر بالدار فله دفع الضرر بالاخراج اما الثوب فلا يضرها فاخلها
الاف في شية ولو وجد دابة في مبطه فاخرجها ضمن حصن غصب مبطها او شد فيه دابة فاخرجها مالكه ضمن
محولا وانلف وبس ابن ابيه ضمن المحول ونقص الام رباط حماره على موضع فربط آخر حماره على كل الموضع
احدهما الآخر لا ضمان لو كان لهما في المبط ولا في ربط شية ارسل دابة في مري شياح فارسل آخر دابة فعرض الثانية

اشلى الكلب
بجوانه اذنا

مطلوعه من شدة الاسر

عظم انلف زرعها على ساقها

الشرح
جاءه

مطلوعه محولا وانلف وبس ابن ابيه

الاول ضمن لوعضها على الفور والآ فلا ولو كان ذلك في موطأ احد لم يضمن صاحب الموطأ **الفصل السادس**
 ضمان ما يجلب الجناية على الثابت في عين الشاة قيمة النقص في عين الحمار والبغل والفرس والبقر ربيع القيمة
 قطع احدى قوائمها فلو لم يكن مأكولة اللحم ضمنه جميع القيمة ولو كانت مأكولة اللحم سلمها اليه وضمنه تمام القيمة او
 امسكها وضمنه النقصان كما لو اهلك حمارا او بطلا بقطع يده او بجزءه وضمنه وسلم اليه او امسكه ولا شيء له وبه
 يفتى ولو ضرب انة ضارعت عرجا فهو كقطع كذا في العدة **في ضمان قيمتها** وسلمها اليه او اخذها وضمنه النقصان
 وكذا لو رزق البعير ذبح شاة لا يرجى حياتها لم يضمن لخصان سوار كان اجنبيا او راعيا وفي فرس وبغل يفتى
 بضمان الاجنبي وانما يضمن فرس وحمار لا يرجى حيواتهما **رابع** كوقار ذبح بطلا او حمارا لم يضمن قط خاف على
 شاة فذبحها ضمن قيمتها يوم الذبح انما يضمن لو شاة يرجى حيوتها لا لولم يفتقن بورتها اذا امر بذبحها وحفظها
 اذا ذك حفظ والا اجنبي ضمنها ولو اختلفا صدق المالك والبينة على الذابح انه لم يرجى حيواتهما **الفصل السابع**
 ضمان من وضع شيئا فلتلف منه من وضع في طريق لا يملك شيئا فلتلف به شيء ضمن ولو زال ذلك الموضع آخر
 فلتلف به شيء برى واضعه قط الاصل كل موضع كان للمواضع حق الوضع فيه برى على كل حال ولو لم يكن له
 حق الوضع ضمن لو لم يزل عن محل وضعه لا بعد ما زال عنه بزيل كوضع حجر في طريق فانما يضمن الموضع عن محله فاقتر
 شيئا لم يضمن الموضع ولو زال لا يضمن بل بان وضع حجر في الطريق ثم وضع آخر جرة اخرى قد خرجت احدهما على
 فانكسرنا قال ابو يوسف يضمن كل واحد منهما جرة الاخر وعنه انه يضمن صاحب الجرة القارة في محله قيمة الزائدة
 عن موضعها فلو خرجها اليه عن مكانها فالتلف شيئا برى بخلاف المتدخلة خرجت بنفسها وضع جرة على حائط فلتلف
 بوقوعها شيء لم يضمن اذا انقطع اثر فعله بوضعه وهو غير متعدي في هذا الموضع فلا يضمن اليه التلف ولو حل حلا
 في الطريق فوقع على شيء فالتلف يضمن لانه اثر فعله ولو عثر احد بالحمل ضمن ايضا لانه هو الواضح فلم يقطع اثر
 فعله كما في النقص لو اصاب العجلة شيئا فكسرت رجله وصاحبها راكب عليها وقال كنت يا ايها فعليه ارش الكسر
 ولو وضع خابية على باب كان فجاء رجل يوقر شوك فصادها بفتنة وهو يقول اليك البك فكسرها قبل ضمن قبل ضمن
 لو علم ذلك الا فلا يضمن **وضع شيئا في الطريق فنقرت منه دابة** لا يضمن لو لم يصحبها ذكر الشئ تعد في الطريق البيع
 فلتلف شيء برى لو تعد باذن السلطان والضمن الفقي فسر في طريق فزلقت به دابة ضمن اذ لم يؤذن
 فيه ومن فعل فعلا لم يؤذن فيه ضمن ان لو لم يمتنع بعلق ثوبه بفعل ما نوت رجل برى لو كان الفحل في ملكه لولا في
 في غير ملكه وهما شيء آخر وهو انه لو خرقت ثوبه بجرع برى المالك الفحل **الفصل الثامن في ضمان من حمل على**
شئ من ثوبه فجلس على ثوبه وهو لا يعلم حتى قام فخرق ثوبه من جلوسه ضمن نصف المنقص وكذا مكعب خرقت
 بوضع رجل غير صاحب لا يعلم باق **عصق يد** آخر فخرق يد من في العاض وكسر سن العاض وجرع يد هدد السن
 لانه مضطرب في نزع يد وارش يد على العاض لانه جاره ولو كان صاحب الثوب يحفظ ثوبه فذ الثوب رجل فخرق
 جميع ثوبه ولو اخذ يد رجل فذ ذلك الرجل يد فشلت ولو اخذ لمحبه برى لا لو عصى لانه مضطرب في مد يد **تشبث**
 بثوب فخرق من يد ماله فخرق ضمن تمام القيمة ولو جذب المالك من يد المشتبث ضمن نصف القيمة وعصبه ولبسه فخرق
 ماله والعاصب لا يعلم انه المالك فخرق برى اذ خرقت من يد ولو قال المالك رد ثوبي فاني قد مديا لا يعد منه شيء
 فخرق برى العاصب ايضا كخرق بسكين ولو من مديا متعارفا ضمن العاصب نصف القيمة لانه رجائيا بها هذا لان الابا
 والا مساك ولو لم يوضع اليد ولكن بعد ما طلب ماله فخرق صار قاصدا باللبس ماله فلتلف بهما ولو كان الثوب ملكا لمن
 لبسه فخرق جلا يضمنه او لا فعليه جميع القيمة اذ خرقت بضاف الي مد لانه بسبب خرقت ضمان اسالة **للماء**

مطلد لو اصاب الخوج صبا

مطلد

مطلد وقت راحة ارضها ارضها
 الا ان يضمن ما ارضها ارضها
 وقتها

وايقاد النار او قد نارا في ارض بلا اذن المالك ضمن ما احرقته في مكان او قد فيه لاما احرقته في مكان آخر فقد
 اليه وقرق بين الماء والنار فانه لو اسال الماء الي ملكه فسال الي ارض غيره وانكف شيئا ضمن ثم خلاص
 النار اذ طبع النار للجود والتعدي يكون بفعل البرع ونحو فلم يضمن اليه فعل الموقد فلم يضمن ونحو طبع الماء
 السيلان فالأ تلاف يضاف الي فعله ومن مشايخنا من نض وقال لو اوقد في يوم البرع وهو يعلم ان
 البرع يهب بها الي مال غير فلتلفه ضمن ولو سال الماء الي ارض نفسه وهو يعلم لانه يضمن ذلك لم يضمن
 لكن اصحابنا اطلقوا الجواب **بأنه** او قد نارا فاحترق دار جاره لم يضمن لو اوقد نارا او قد مثله لم يضمن مطلقا
 رجل احرق شوكا او شيئا في ارضه فذهب البرع بالشرار الي ارض جاره واحرق زرع له كان النار بعد ذلك
 على وجهه لا يصل اليه شرار النار في العانة فلا ضمان عليه لانه حصل بفعل النار وانه جاره ولو كان يعرف من
 على وجهه يصل اليه شرار النار فانه يضمن لان له الايقاد في ملكه نفسه لكن بشرط السلامة **بأنه** او قد في تنوره ونحو
 فيه من الخطب لا يضمنه التنور فاحترق بيته وبيت جاره ضمن او قد نارا في ملكه يوم البرع فاحترق
 الخشب وسر النار الي الاكداش فاحترق لو كان البرع وقت الايقاد رجاء يذهب مثله تلك النار الي تلك
 الاكداش ضمن قال في القينة يضمن لكانت البرع تمت الي جانب الاكداش ولا فلا حجة من بنار في ملكه او في
 ملك غيره فاحترق ثوب رجل بشرارة وقعت منها قال محمد بن الفضل ضمن اذ لم يتخلل بين حمل النار والوقوع
 على الثوب واسطة فيكون مضافا اليه حتى لو هبت البرع والنقمة في الثوب لم يضمن اذ لم يصف اليه كذا في
 التوامر من ابي يوسف وقال بعضهم لو زلزلت النار في موضع له حتى الموقد فوقع شرارة والقينة البرع لم يضمن
 ولو لم يكن له حتى الموقد فالحكم على تفصيل ما تضمن لو وقعت لا لو هبت به البرع وهذا اظهر به يفتى **ولو**
طارت شرارة من ضرر الحداد فاحترقت ثوبا في الطريق ضمن الحداد ولو لم يبق الحداد ولكن حملت البرع بعض
 عن كبر فاحترق او قتلت كان هدم **بأنه** سقي ارضه فعد الي ارض جاره فلو اجري الماء في ارضه اجراء لا يستقر
 في ارضه وانما يستقر في ارض جاره ضمن ولو استقر في ارضه ثم تعدى الي ارض جاره بالسكرو الاحكام ولو لم
 ضمن فيكون هذا كالبناو على حائط مال ولو لم يتقدم لم يضمن **بأنه** رجل اراد ان يحرق خصبا ارضه فاوقد
 النار فذهب النار الي ارض جاره فاحترقت زرع لا يضمن لانه لم يعلم انه لو احرق حصا به يتعد النار الي ارض جاره لانه
 اذا علم كان قاصدا قال **بأنه** السقي في يوم البرع يضمن ولو كان لارضه صعودا وارض جاره هبوطا وعلم
 انه لو سقي ارضه نفذ الي جاره ضمن ويؤمن بوضع المسناة سقي ارضه ونهر العامة وكان على نهر العامة انها راضعا
 مشقوة فواتها فدخل الماء في الانهار والصغار وفسد بذلك ارض قوم قال طاهر الدين المرعيني في ضمن كل ارض فيها
 من الحلة في فتاوي قاضي طاهر اجري الماء في النهر لم يتحمل النهر فدخل دار انسان بغير ثقب ضمن ما تلف ولو دخلها
 من حجرها والمخزفي لم يضمن سقي ارضه فانبثق الماء من ارضه فافسد ارض جاره او زرع لم يضمن ولو اكل
 الماء فافسد ضمن رثن ماء في طريق فسقط به دابة او آدمي ذكر في الكفاية انه يضمن مطلقا وهذا في الدابة على
 واما في الادمي ما قوله بانه لو رثن كل الطريق بحيث لا يجد ثمر فيه وفي قوايد الكشي لو تعدي برثنه ضمن والآ خلا
 بان رثن كالعادة لا دفع الغبار اذ ليس تجانية وكذا لم يضمن غيره فلو ارم به على فناء وكان ضمن الآسي لا الراس ولو
 راي سابق الدابة الماء قد رثن فساقتها لم يضمن الراس ولو لم يره او كان بالليل ضمن كذا اخفى بعضهم ولو صب
 في الطريق ماء فاجتهد فزلق انسان او ذاب ثم رثن ضمن رثن في الطريق ماء فاجتهد فزلق فاحرق فاحرق فاحرق فاحرق
 الي احدها يقوده فبقي الحمار الآخر فزلق فلو كان صاحب الحمار سابقا لم يضمن اذ التلغ بضاف الي سوقه صب

مطلد
 مطلد رجل اوقد شوكا

مطلد

مطلد حل ارا ارا

لا

ما في الميزان ويعلم له حقه منافع ففسد به ضمن لا نول يعلم فصور ضمان البئر والحدار حفر بئر ونظي
رأسها فرفع آخر الغطاء فنكف بها شيء ضمن الأول وفي الحيط لو كسب الأول بتراب طين أو ما يكسب مثل ذلك
ولو كسبها بما لا يكسب به البئر كبر وحقيق ونحوها ضمن الأول حفر بئر في أرض غيره ضمن النقصان وقال بعضهم يوم
يكسب لا ينقصنا ما كسبنا من حفر بئرنا في حفر غيره فأنه ضمن قيمته والنقصان الضامن أو أخذ نقصه وقيمة
النقصان وقال بعضهم لو كان قد حفر بئرًا في أرض غيره فحفر بئرًا في حفره فأنه ضمن قيمته وهدم حائط المسجد
بالتسوية ولا ينقص بالنقصان وكذا من حفر بئرًا في حفر غيره فأنه ضمن قيمته بالتسوية حفر بئرًا في حفر غيره فأنه ضمن قيمته
تقوم حفرة وغير حفرة فيخرج فضل بينهما وطرح فيها بئرًا أجبر على إخراج حفرة بئرته والتي تراكب كثيرًا ليقع
الحدار الذي بينه وبين حارة ووضع فوقه لبنًا كثيرًا فأنه ضمن الحائط الذي كان مشربًا على الحائط متصلاً به بحيث
دخل الوهن في الحائط من فعله ضمن حفره حفر بئرًا في حفر غيره فأنه ضمن قيمته من تراب ثم بناء من تراب كما هو أو كان
من خشب فأنه ضمن حفره بئرًا في حفر غيره فأنه ضمن قيمته من تراب ثم بناء من تراب كما هو أو كان
البئر ملك للماء منه ضمان الشجر والزرع والبئر ملك للماء منه ضمان الشجر والزرع والبئر ملك للماء منه ضمان الشجر والزرع
لنقوم الكرم مع الشجر الثابت وبدونه فالفضل قيمته فالملك المختار ضمنه تلك القيمة ودفع الأشجار المقطوعة أو
ضمن نقصان تلك القيمة رجل قطع شجرة من بستان أو دار أو ضيعة وألقاها ما إذا يلزمه قال ما دفع من بستان أو دار
يلزمه نقصانها وما قطع من أرض يلزمه قيمة الخشب المتلف شجرة من ضيعة ولم ينقص به شيء من قيمة الضيعة قبل
قيمتها الشجر المقطوعة وقبل قيمتها نابتة قطع شجرة من أرض يلزمه قيمة الخشب وبدونه فيخرج ما بينهما وكذا الزرع
شجر الجوز لو أخرجت جوزًا صغيرًا رطبًا فأنفها رجل ضمن نقصان الشجر لأن تلك الجوزة ولو لم يكن لها قيمة ليست
بالحق لا ضمن الأول ولا على الشجر فأنه لا ينقصنا في الشجر فيقوم الشجر معها وبدونها وضمن فضلها
بينهما وكذا شجرة تنورت فنفضها رجل حتى تناثرت ثمرها فأنه ضمن قيمة شجرة وقبض قليل ثمرها
نقصان الشجر جميعًا والغصن لكسر ولشأه ضمن نقصانها الأقدار الغصن الغصين لرب الشجر وكذا البئر والنقصان للبئر
قطع قضيبًا فنبت مكانه آخرًا بئرًا وكذا الزرع والبقل غصبتا شجرة صغيرة ففقرها في هبة كادرت فلبت
الثانية قيمتها لا الخلة عندنا صارت تبعًا لأرضه ولو غرس ثالثة ولم تزدد فلو لم ينبت فلا شدة لربها ولو
نبت ولم تزدد وينبغي أن يكون لربها أيضًا لأنها وضع الميل في الزيادة أحرق كدسًا قال محمد لو كان في حقل
في سنبله أقل من قيمته بلا سنبل ضمن قيمته الكدس ولو قيمته في سنبل أكثر من مثل البئر وعليه قيمة الحقل ولو غصبت
كدسًا فداسه ثم أقام المالك ثمنه على غصبه فله البئر وقيمة الحقل شجرة خرمي يكي ما خوت أكرنا كوفته استوفته في
سنبله أكثر من مثل البئر ولو قيمته في سنبله أقل من قيمة شجرة على عكس هذا فأنه قال لو قيمته في سنبله أقل
من البئر ولم تكن أكثر من قيمة شجرة على عكس هذا فأنه قال لو قيمته في سنبله أقل من البئر ولم تكن أكثر من قيمة شجرة على عكس هذا فأنه قال لو قيمته في سنبله أقل
غصبت أرضًا فيه نزع ثابت وهو قصيل فذلك القصيل أو بئس لم يضمن إذا لم يخلو له حكم عقار أو حكم منفعل
لا يضمن والمنقول إنما يضمن بالنقل ولم يوجد وكذا لو غصبت شجرة في حقل فبئس لا يضمن لا شجرة ولا حقل بئس ضمن قيمته
مبنيًا لا قيمة العروة لأنها قديمة والغصن يجري في العقار شجرة في ضمان غصبت العقار وعدم ضمانه وضمان غصبت العقار
الوقوف وإذا غصبت عقارًا فذلك فيه لم يضمن عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد يضمنه ما نقص بفعله وسكنه ضمنه في
قولهم جميعًا فنعكس في غصبت العقار والدور الوقوف ومنافع الوقوف بئس يضمن شجرة دارًا وسكنها ثم ظهر أنها وقوف
أو للصغير فعليه أجر المثل صيانة لئلا يملك الوقف والصغير ما كسبه لو كان الغصن منقول فأنه ضمن ما كسبه من سماء

أوجار

هذا المسألة مما يشبهه
في قولنا بئر الوقف

أوجار سيل فذهب البناء وأشجاره وأغلب السيل على أرض فنقبت تحت الماء لا يضمن عند أبي حنيفة وأبي يوسف وأبو حنيفة
على أنه لو نكف شيء بسكنه يضمنه ولو قطع لا شجر ضمن فلو قطعها آخر أو هدم البناء آخر ضمن فلو أنفق
بما كسبه غصبت العقار لا يضمن عند أبي حنيفة والمنقول يضمن بالبيع والتسليم بالاتفاق والعقار يضمن بالانكسار عند أبي حنيفة
حتى لو أوقع عند رجل ومحمد المودع الوديع هل يضمنه روايتان أيضًا عن أبي حنيفة ولا صحة للعقار يضمن
والتسليم ويضمن أيضًا بالمجود غصبت العقار يضمن بالرجوع عن الشبهة حتى لو شتد على رجل بالدار ثم رجعا بعد
الحكم ضمنًا وقبل أنما ضمنا إذا أنفقا على المالك ملكه غصبت أرضًا فزرعها ونبت فللمالك لئلا يضمن الغاصب لغيره
ولو أني فللمالك فأنه لم يضمن المالك حتى أدرك الزرع فلو أنفق الغاصب على المالك يضمن أن أرضه شجرة غصبت أيضًا
وزرعها فأنه فزرعها ربه شيئًا آخر لا يضمن المالك فعل ما يفعله الغاصب بزرع أرضه بزرعها آخر شعيرة
مستلما بئرًا لأول فلو شاة ضمنه بئرًا مبرورًا في الحلال يعني يقوم الأرض منبهره وغير مبرورة فيضمن الفضل و
يصير البئر المبرور ملكًا للغاصب ولو شاة صبر حتى ينبت وينبت البئر من الشعيرة فيؤمر بقطع الشعيرة ولو لم يفعل
شيئًا من ذلك حتى يمتدد فالشعيرة ملكه والبئر ملكه ولو سبقها ربه حين بزرعها التنازعت فالبئر كنه
لرب الأرض وعليه الشعيرة لصاحبه وكذا لو غصبت أرضًا فزرعها ثم زرع آخر فأنزع كل لكًا ويضمن الأول مثل
بذره ونقصان الأرض على الأول كما في النقصان في ضمان إفساد المالك وما يجاسد إفساد تأليف حصير لو
أمكن إعادته أم به كثر فرق سئلما ففتق قبضًا يقوم بخيطًا ومفتوقًا فيضمن الفضل وكذا لو نزع باب دار من
موضع أو بال في بئر أو للوضوء أو صل سرج أحد وكذا كل ما كان مركبًا لو نقصت ألبه أو صلت الماء في الشجر
المحتمى أو أنف أحد مصراعي الباب أو أخذ زوجي خف المالك ببيع البع الآخر ويضمنه قيمته ما كان في ضمان
غصب القبيح هل يجب قيمته يوم غصبه أو يوم اتلافه من أنف القبيح فعليه قيمته يوم غصبه غصبتا
نمتت ثم دجها ضمن قيمتها يوم غصبه لا يوم ذبحه هذا قول أبي حنيفة وعندهما يضمن قيمتها يوم ذبحه ولو أنف بئرًا
ضمن قيمتها يوم غصبه غصبتا قيمتها الف فزادت متصلة حتى صارت قيمتها العين فباعها بغير المالك ضمن
الغاصب قيمتها يوم غصبه الف أو المشتري قيمتها يوم قبضه وهي الفان وله أن يضمن البايع قيمتها العين عندها
لا عند أبي حنيفة كما في النقصان حرق صك انسان بالدين ضمن قيمته صكًا وقيل قيمة الكاغذ مكتوبًا وقيل يضمن قيمة ما يقوم به
مالك الصك لأن المعبر القيمة عند المتلف عليه كالألف خير الذي غصبت الغاصب إذا رد على الغاصب لا بل يرضى ولو
هكك فيه فادى القيمة إلى الغاصب أيضًا فليس للمالك أن يرضى بالقيام القيمة مقام العين وهذا لو كان قبض الأول
قيمة معروفة بئس أو يصدق المالك في ضمانه **بيان** ما ينقطع به حق المالك وما لا ينقطع لو تغير الموصوف زال همه
عظم منافع ملكه ولا يجل له الانتفاع به حتى يؤدي بوله وهذا كسوبة شاة ذبحها أو طبخها وطبخ بئرًا وأخذ سيفًا أو
آنية من حديد أو صفر وهذا عندنا وقال الشافعي لا ينقطع حق المالك هو المختار كما في النقصان بئس حائطًا في أرض غصبتا
من تراب موصوف لا سبيل له على النقصان أو لو نقص صار ترابًا كما كان شاة بئس حائطًا في كرم غيره بلا امر من تراب
رب الكرم فلو لا قيمة للتراب فالحائط لرب الكرم والبئر شاة وكوله قيمة فالحائط للبئر وضمنه قيمته التراب لو غصبت
غصبت فللمالك الخ بل لا يضمنه ولو أحيوان كبر عند غاصبه وزادت قيمته وجرح داؤه فاصبه فبئرًا وأرض فيها زرع وبخل
فسقى وانفق عليه لأنه ما أحدث فيه عينًا مقدما وإنما ظهر أصله أو نأه ملكه ولو ثوبا فقطعه فللمالك الخ وكذا لو غصبت
شقة جذوعا لأنه تغرق الأجزاء ولو ذهبها أو فضة فخرها دهرهم أو دنائرها أو آنية لم يزل عن ملكها غصبت كبريا
وخاطنة قيمتها ضمن قيمته ويضمن مثل حديد صاغه آنية أو سيفًا أو نحو ولو ساجدة فادخلها في بناء ملكها بالقيمة

مطل

اهلكة

ولو قال لا ادري في اي حانوت وضعت يضمن بيمينه دفعه الى دلال لبيعه فدفعه الدلال الى رجل على سوم الشراء
ثم نسيه لم يضمن وهذا اذا اذن له المالك بالدفع للسوم اذ لا تعدى في الدفع انا اذا لم ياذن له فيه ضمن لغيره
على رب الدكان وترك عنده فرب رب الدكان ذهب لم يضمن الدلال في البيع لانه امر لا بد منه في البيع وذكر في الفتوى
انه يضمن لانه مودع وليس للمودع ان يبيع دفعه الدلال الى رجل لبيعه فذهب ولم يضمن الدلال قالوا
لم يضمن لاول في هذا الدفع قال قاضيان وعندي انه انما يضمن لو لم يفرقه اما لو فرقه ضمن كالمودع اجنبيا وتركه عند
ملا يريد الشراء فتصعب طلب البيع من الدلال براهم معلومة فوضعه عندنا لبيعه فذهب لآخر على سوم الشراء وبعد
التمن قالوا لم يضمن للمنايا هذا لو اذنوا بالدفع الى من يريد الشراء قبل البيع فلو لم يكن اذنوا ضمن دلال في
بيع ثوبين انه مسروق فقال ردته على اخوته ببركها صلي الله عليه وسلم رد على الغاصب وفي الذخير انما يريد
لو ثبت ردته بحجة هذا كغاصب صلي الله عليه وسلم ردته على الغاصب يضمن بيمينه لا بدوننا فتصعب دفع الدلال شيئا لبيعه فباعه
دلال من رجل ولم يلم اليه وغاربا دعاه الامر منكرا ببيعته من المشتري على ثوبين من الدلال وصدقه الامر في دفع المأمور
يندفع لتصادقهما على الوصول من يد الغاصب قال للدلال اعرض متاعي وبعها فان بعته فذلك لا يجزى فعرض ثوبين
ولم يتمكن من البيع حتى باعه دلال آخر عن أبي قاسم وأبي نصر انه يجزى لاجل بقدر عمله وعنايه وقال الفقيه في الاحتياط
لا يجب وهو يوافق لقول الامام الثاني في المسئلة المتقدمة وعليه الفقيه وكيل البيع دفع البيع الى رجل لبيعه
على ما يجب فهو رجل بالبيع او هكذا عند اجنب لا يضمن الوكيل فالصالح يضمن في قال بعضهم لو كان مرد دفع اليه
امينا لم يضمن للرضى به عادة وكيل الشراء اخذ على سوم الشراء ولم يرض به الموكل فردده اليه وكيله فذلك في بيع
فلو اخذ بعد بيان الثمن ضمن الوكيل ورجع على موكله لو اذن بالبيع على سوم الشراء والا يرجع اذا لم
بالشراء لم يكن امرا يقبض على السوم وكيل البيع لو استاجر رجلا ليعرضه والمسئلة بحالها لم يضمن وقيل يضمن
وهو المختار في حق كسبا فشري به بزا و امر رجلا ببيعه فباعه وسلمه وغاب المشتري ولم يقدر عليه ضمن
الوكيل كالمحضر الوكيل بالبيع لو سافر عن امره ببيع ضمن او رد نقضا على المضارب سافر الى المضاربة وكذا
بيعه فقه وهو في المصنف اخره من المصنف وباعه ضمن استحسانا امر وكيله بالبيع وتسليم الثمن الى فلان فباع امينا
لم يضمن اذ الوكيل لا يذره امام ما يتبع به دفعه الى آخر الفاء وقال ادفعه اليوم اليه ولم يدفع لا يضمن لانه لا يذره
منه قال وكيل بعته من رجل لا اعرفه وسلمته ولم اقدم عليه ضمن وهذا بخلاف مسئلة الفقيه وهي دفع اليه فقه
قال له ادفعها الي من يصلحها فدفعها ولم يعلم الي من دفع كذا يضمن كوضع ودبعة في بيته ونسيها وقد هلك
لم يضمن **في ضمان المودع** قال احفظ في هذا البيت لانه هذا البيت فحفظ في بيت نبي قتل ضمن وقيل لا يضمن
قال ضعفه في صندوقه لم يضمن اذ لا تضع في الخانوت فانه مخوف فوضعا فيه لم يضمن لو لم يكن له موضع اخر منه والا
ضمن لو قادرا على الحمل دفع اليه ثم اذمه وقال اسق به ارضي ارض غري ففني به ارض الامم ثم سقى ارض غري به
ضمن لو ضاع قبل فراغه عن التكا لا لو بعد اذ عاد نصفه قال الموضع المستضع ضعا في هذا العدل فاشار
اليه فوضعا في الخفية ضمن لا لو قال ضعها في الجوانق بلا اشارة فوضعا في الخفية قال لا يدفع اليه امره كذا
امتك او ابتك فدفع ضمن لوكه بد منهم بان كان له عيال سوي المتهى والا فلا مستودع قال جابر وسوكت
فدفعها اليه وكذبه المالك ضمنها ولا يرجع هو بما ضمن على الرسول لصدقة في كونه رسولا ولا يشترط على الرجوع ان
لن كذبه ودفع اليه او لم يصدقه ولم يكذبه يرجع على الرسول وكذا كذا لصدقة وشروط عليه الرجوع **في ضمان المودع** ولو قال
لا تخرجها من المصنف خرج بها ضمن الحفظ في المصنف بل لا يضمن لانه لا يضمن لانه لا يضمن لانه لا يضمن لانه لا يضمن

ولو قال فطحنه مرة مكنه ضمن مثله او قيمته على الاختلاف ولو شاة فبجها اربا اربا مكنها ضمن قيمتها ولو
جارا او غلا وقطع به ورجله مكنه وعليه قيمة صبيها ولو جتا فبزه مكنه ولو عصير ففحن عنده مكنه كالمحضر
فطنا وحله لا يقطع حق المالك لقيام عينه بخلافه لو داس برا حث يقضي ماله بالبر والتين للفا وهو ضامن بيمينه
وسئل عن غصن يدا وشره او برا واتخذ كسكا هل يقطع به حق المالك قال لا لقيام العين كساة وسئل لو تحلل في
العصن فحل للفا صلي الله عليه وسلم صحت بيمينه فاحذرها آخر فتخلت عن فحل للفا غصن وظلها ثم انلفه
ضمن مثله خلا اذ صارت خلا على المالك مكنه مسلم غصن مسلم خمر وهي فائمة بعينها بيمينه دعوى المصنف منه عليه
يقبل بيمينه ويختلف للرأي بين له بينة ويقضي بالكنول عليه **في ضمان المودع** اذ لا يضمن المودع في ضمان
من آله الفسق فله ذلك ولا ضمان عليه **في ضمان المودع** ما يتعلق به دفع اليه آخر ثوبا مقيدا بسلسلة
وقال اذهب اليه بيمينك مع هذه السلسلة فذهب بلا سلسلة فابى القن لم يضمن وامر بشين وقد ادى با حيا
بعته الى ماشية فركب المبعوث دابة الباعث برى لو بينهما انبساطا مثل ذلك الا ضمن دفع بعير الى رجل ليكره
ويشترى له شيئا ليكرهه ففني البعير فباعه واخذ منه فذلك كان في موضع بقدره على الدفع الى الفاضل او يقطع
امساكه او رده مع النعي ضمن بيمينه والا برى اعارة حاره وقال خذ عذرا وسقه كذلك ولا تخل عنه فانه لا يملك
الا هكذا فقال نعم فلما مضى ساعة خلى عذرا فاسرع في الشئ فقط ضمن اذا خالف الشرط مقيدا با بدائه اليه
الشهر ليعملها فقال لرجل ادخلها النهر فادخلها فغرفت فكان لا يمسس الدابة لرجل آخر ولم يعلم المأمور بذلك
فلو كان الماء يحال بدخل الناس دوابهم فيه الغسل والنقي بزا اذ السابيس لم يفعل بيدا وبدا غير ولو حال لا
يدخل الناس دوابهم فيه ضمن بها اتماشا فلو ضل المأمور رجوع السابيس اعطى درهما لينقد فخره فانكسر بزا لو
امر بغيره والا ضمن كذا لو ارادى قوسا ففني فانكسر فهو على هذا يخرج من فستاد وكفت علف ميهده وكا ريفلا
جون خلا ونخر بارطلسيد انكسر خرا ودر بوقت آمدن دونه هيزم باركره فردد لم يجر شدم لا يضمن بيمينه
عيني داكره وكن بخدي في ضلعه لم دفع اليه وفك الرهن ووضع في بيته فشر لا يضمن **في ضمان المودع** بيمينه
فلان اذ انت به وي درخانه خود نهاده حتى بهلكه في الميسر ما بدل على انه لا يضمن قال لو عطي رجلا فبزه فبزه وقال
ارهنه في عند فلان بعشره وقيمه عشره فامسكه المأمور عند فاعطاه عشره وقال رهنه كاذب ولم يقل
رهنه عند آخر ثم هلك القل عند فلو تصادقا على فبزه رجوع بالعشره فكان امينا في القل اذ الرهن منقعه لم يجر
نهذا امين امره لبيع دوع عند آخر فلم يفعل او امر ببيع فلا يصبره مخالفا ورجع عليه بالعشره اذ اقرضه وهو مقر
بيمينه قال بعث منك في بعليل بالقب فقتله آخر فقاد ولا لو قال اقتلني فقتله لانه اطلقا فاقاد شبهة فهو في اصح
الرفا بين عشرين ويجزى له ماله في رواية ولو قال اقطع يدي او رجلي واقتل ففني ففعله لم يجزى بالاجماع اذا اطلق
كما موافق الامم قد وقعت بجرا واقعة وهي رجل قال ارم السهم الي حتى اخذ فركم اليه بام فاصاب منه فذهبت
قال قاضي خان لم يضمن كانه اجن على ففني عليه لم يضمن بهكذا اني بعض الشاي بيمينه دفع ثوبه الى دلال لبيعه وانه
ثمن معلوم وقال احضر رب الثوب لا عطيه الثمن فذهب فعاد فلم يوجد الثوب في الخانوت ورب الخانوت يقول انت
اخذته وهو يقول ما اخذته بل تركته عندك صدق الدلال مع يمينه لانه امين والا رب الخانوت فلو اتفقا على اخذ
رب الخانوت فلو اتفقا على اخذ رب الخانوت ليشتر به بيمينه من الثمن فقد دخل في ضمانه فلا يبرأ من دعواه فضمن
ولو لم يتفقا على ثمن لم يضمن اذ القبض على سوم الشري انما يضمن لو اتفقا على ثمن لا يجزى السوم الا بذكر الثمن قبل هو
قول ابي يوسف وبكى عند محمد بن عبد الله فلهما جامع دفع الى الدلال ثوبا لبيعه فقال ضاع ولا ادري كيف ضاع الا يضمن

مطلب ارم السهم الي حتى افنى

الاطراف

و لو طأ فطخة مرة مكية و ضمن مثله او قيمة على
 حار او بغلا و قطع به و رجه مكية و عليه قيمة
 فطنا و عليه لا ينقطع حق ما لك لقيام عينه بخلا ما لو
 و سئل عن غصن يد او قشره او برا و انخله كسكا هلا
 الغصن فخل للغا صلبه اراه انسان صبت خمر نف
 ضمن مثله خلا اذ صارت خلا على كمال الكسكا
 يقبل بينته و يتخلف لظن يكن له بينة و يقضى باك
 من آلة الفسق فله ذلك و لا ضار عليه من كسكا
 وقال اذهب الي بيتك مع هذه التسلسلة فذه
 بعته الي ماشية فركب المبعوث دابة الباعث برقي لو
 و يشتري له شيئا بكماله ففعل المبعوث فباعه و اخذ
 امساكه اوردته مع العبيد و ضمته و اكل برقي اعاره
 الا هكذا فقال نعم فلما مضى ساعة خلى عن ذار فاه
 النهر ليغسلها فقال لرجل ادخلها النهر فادخلها
 فلو كان الماء يحال بدخل الناس دوابهم فيه لبع
 بدخل الناس دوابهم فيه ضمن بها اتمها شاة فلو ضم
 امره بغن و الا ضمن كذا كذا و اراي قوسا قد فاك
 چون خلا و نذر بارطلسيد انكس خرا و رة بوقت امر
 عني و اذكره و كن بجندني و فعله لم دفع اليه و فكله
 فلان انا نت به و في درخانه خود نهاد حتى بهلك و كثر
 ارهنة به عند فلان بعشر و قيمته عشرون فامسه
 رهنه عند آخر ثم هلك للعقل عند فلو تصادقا على
 بهذا امين امره لم دفع عند آخر فلم يفعل او امر به
 منه قال بعث منك في بقليل بالي فقتله آخره
 الرقابين عرش و بجلة في ماله في رواية و لو قال لا
 كامول ففحق الامر قد وقعت بخارا و افعه و هي جل قا
 قال قاضي خان لم يضمن كاله اذن على من عليه لم يضمن
 من علوم و قال احضر رب الثوب لا عطية الثمن فذه
 اخذته و هو يقول ما اخذته بل تركته عندك صدق الا
 رب لما اتوا فلو اتفقا على ان اخذ رب لما اتوا ليشته
 و لو لم يتفقا على ثمن لم يضمن اذ القبض على سوم الشري
 قول ابي يوسف و يكتفي عند محمد بن عبد الله بلهما جامع

٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

جل على سوم الشراء
 فيه ضمن لغيره
 وذكر في الفتوى
 يظفر الدلال قالوا
 اجنبيا او تركه عند
 سوم الشراء و بعد
 ضمن دلالا
 الذخير انما يراه
 دلالا شيئا ببيع فباعه
 الاخر في دفع المأمور
 بركذا فمضى و اذ
 الفقيه في الاستحسان
 بيع الارض للعرض
 لو كان مرفوع اليه
 وكيد فذلك في يد
 الا يرجع اذا لامر
 ضمن و قيل يضمن
 لم يقدر عليه ضمن
 مال المضاربة و كذا
 ان فباع امسك
 يضمن لانه لا يبرئ فذلك
 في دفع اليه فقه و
 ونسبها وقد هلك
 و قيل لا يضمن
 ضاع امره منه والا
 سقى لرض غير به
 العبد فاشار
 الى امره انك اد
 ال جاد و سوك
 ط على الرجوع و
 و لو قال
 مكنة لفظ في المص

ما لك ركتك من بينا في يوم ووديعه فوهمسايه دهم كفت بداد ورفت ووديعه را آن يكرهت لم يضل الاول
 سعيب دابة الوديعه في الصحرا هل يضل ان تلفت لارواه لها في الكنف فيل ضمن لشعبه بارسال وقيل لاذنونات في الاصطبل
 لم يضمن كذا هنا خلاف المواضع او اكلمها ذيب ضمن النضيج دخل الحمام ووضع داهم الوديعه مع ثيابه بين يدي الثياب
 قال قاض خان ضمن لا يدايع المودع وقال ظهير الدين المصنف لانه لا يدايع ضمني وانما يضمن المودع بايداع قصدي وضع الوديعه
 مع ثيابه على شط النهر واعتسل وتشي الوديعه ضمن وكذا لو رقت حين انتمى ضمن دفعها الى امرأته ثم طلقها ومضت
 فلم يستردها قال صاحب المحيط اذ يجال استرا اذا وقع الطريق في دار المودع فدفعها الى اجنبي لم يضمن ولو فرغ من
 ذلك لم يستردها ضمن قال قاض خان لم يضمن المودع انما يضمن المودع حين غير يضمن عليه ولا يضمن بعد ما انكر
 المودع الوديعه فان وجد الوديعه اصلا ثم اقام البينة على الرجوع لا يقبل وانكر الوديعه يقبل بغير غلايه
 آخر مقيد بالغل يذهب به الى منزله ففك غله او قيد وذهبت بدون وابقى الطريق لا يضمن بغيره وقيل الطريق
 في داره فلو امكنه لسيا ولها من في عياله فتاولها اجنبي ضمن في العدة لا يضمن فيها الى جاره لفرقة كبري امرأة
 حضرتها الوفاة فدفع الوديعه الى جاره لم يضمن لو لم يكن عند وفاتها احد من عياله وضعها عند غيره و
 لم يفرق حتى تلفت لم يضمن لئلا يضمن لو تركها عند غاي طلب الوديعه فقال ما اودعني ثم ادعى الرد او
 الهلاك يسمع ولو طلب الوديعه فقال اعطينكها ثم قال لم اعطكها ولكنها ضاعت لم يصدق ويضمن للثمن
 نصف المودع لو خالف ثم عاد الى الوفاق يبرأ عن الثمن وفي الآجاء والاعارة لا يبرأ بالعود الى الوفاق في الاص
 والوكيل بالبيع خالف ثم عاد الى الوفاق بان يستعمل العبد باع بما امر به جاز وكذا الوكيل بالخط والوكيل بالاجارة
 والاحتجار والمضار والمستضع اذا خالف ثم عاد الى الوفاق عاد مضاربا ومستضعا والشريك في الماشية
 اذا خالف ثم عاد الى الوفاق عاد امينا سافر المودع بال الوديعه فملك لا يضمن ولا يبرأ والوصي سافرا بال الصبي
 وهكذا يضمن الا اذا تركا زوجهما ههنا الوكيل بالبيع بالكوفة اذا سافره يضمن الوكيل بالبيع المطلق اذا
 سافره ان لم يكن حل مؤنة لا يضمن لانه حل مؤنة يضمن في ضمان استعمال الوديعه واستعمالها في المودع
 محلا تحتم خاتم الوديعه قيل ضمن الخنصر والبصر لا في غيرها وبه يفتي وقيل ضمن في الخنصر لا في غيرها لما نكته امرتق يضمن
 المرأة مطلقا لانه استعمال منها احد المودع وراهم الوديعه او بعضها لينفق ثم ردتا في مكانا برى وتوافق بعضهما
 لا البائة ولو خطبها مثل ما انفق ضمن الكل وهذا اذا لم يتم خطا اما لو تم بعلامة او شئ بخبره لم يضمن الا ما انفق
 المودع باله ولم يتم ضمها ولو اختلطت بلا فعله شركه ولو خطبها اجنبي او من عياله بال المودع برى المودع ولو خطب
 صغيرا او كبيرا ولا يضمن ابوه لانه لا يملكها في عياله المودع ضمن الصغير او كبيرا وقيل لا المودع انفق بعض
 داهم الوديعه ورد البعض حلف ان لم يحبس ثوبا لم يحبس اذا انفق صار دينيا في ذمته فلم يكن جابا جامع البعض
 المودع اذا مات بغير بيع اقامات ولم يعلم حال الوديعه لانه اذا علم الوارث الوديعه والمودع يعلم انه يعرف
 فان لا يضمن قال الوارث انا علمت الوديعه وانك لاطالك فترا الوديعه بان قال كانت كذا كذا وانا علمتها وقد
 ملكك صدق كالوكان الوديعه عندك فقال هلكك وقيل القول قول الطاعة هو الصحيح لان الوديعه صارت دينيا
 في التركة فلا يقبل قول الوارث ولو قال الورث قد رد الوديعه في حيوة لم يقبل منه الا ببينة والضمان واجب في حاله
 لانه مات مجعلا ولو قال الوارث البينة ان المودع في حيوة رد ما يقبل ولزات المودع مجعلا وادعى الوارث الضمان
 حال حيوة لا يقبل قول الوارث وكذلك كل شيء اصله امانة وكذا المستأجر يضمن المودع انما لا يبرأ الضمان
 اذا جحد الوديعه ثم اقر المودع اذا جحد الوديعه ثم ادعى انه رد ما بعد المحرم واقام البينة يقبل فان اقام البينة

و اما
 بعد هذا

محل للاب والوصي سافر
 الصبي والخنصر والبصر
 يضمن سافرهما
 بغيره فان رجعتهما
 يكون ضمان
 قاض خان

انه رد ما قبل المحرم وقال غلطت او سئيت قبلت تبينه ان لم يعلم قيمة الوديعه يوم المحرم يضمن بغيرها يوم الابداع اذا
 ثبت الوديعه او دفع نحو عنده بطبخ وغاب فان المودع ثم قدم المودع بعد موته يعلم لشره الوديعه لا يبقى لتركه المدة
 فهو دين في مال الميت اذ لا يعلم حالها وتعل المودع انكها العارية لو كانت موقنة فامسكها بعد الوقت مع امكان الرد
 ضمن وان لم يستعملها بعد الوقت هو المختار ولو لم يوقت وقال احمل عليها برأ ففكت بقول برأ اياها ببرا للاطلاق ولو قيدت
 بمكان فهي مطلقة **في ضمان المستعير** والمستعير هو الذي يستعير بغير عوض غير وقيل ليس له ذلك الاول اصح وهل المستعير يبرأ اذا
 كانت الاعارة مطلقة لم يستعير سواء كان المستعير ثيبا يتفاوت الناس في الانتفاع به او لا يتفاوت اذا دخل المستعير بيته و
 ترك الدابة المستعارة في السكة فهلكك يضمن سواء ربطها او لم يربطها لانه لما عتقها بغير بصرة فقد ضيعها حتى لو تصور انه
 اذا دخل المسجد او البيت الدابة لا تغيب بغير بصرة لا يجب الضمان عليه الشئ **في ضمان المستعير** استعار ثوبا يداوي خبثا لم يستعمله
 ففقد ثوبا آخر يساوي به فغطت الثوب العارية لكان الناس يفعلون مثل ذلك لا يضمن ولا الضمان استعار ثوبا ليكره ايضا
 معينة ففقد ثوبا اخر غير تلك الارض يضمن لو غطت لان الارض متفاوتة في الكرب اذا ترك الثوب المستعارة في الشئ ان
 علم المستعير بمرض يكون في الشئ وحده كما هو عادة بعض الرهائيق لا يضمن ولو لم يعلم بان كانت العادة مشتركة يضمن
 اذا ردت الثوب المستعار مجمل فاحتق لا يضمن اذا استعار دابة ليركبها الى مكان معلوم ففي اي طريق ذهب لا يضمن بعد ان
 يكون طريقا يسلكه الناس لانه لم يبعث طريقا وكان طريقا لا يسلكه الناس اذ لو كان ضمن لان مطلق الاذن ينصرف الى
 المتعارف استعار دابة الى موضع كذا فله ان يذهب عليها ويحج ويغير ما يشاء ولا يبرأ بغيرها بغيرها بغيرها بغيرها بغيرها
 في يدها عادة ضمت لو دخل منزل رجل باذنه واخذها لانه لا يضمن لو وقع وانكسر لا يضمن ولو اخرج بغير اذنه
 ما اذا دخل في السوق الذي يباع فيه الارباء فاخذ انا بغير اذنه فسقط وانكسر ضمن خري بعاربه واد وكفت كزباد
 از جها ررون مدار وجها ررون من خربا رنج روز داشت خر مر فميت روز خرم ضامن شئت تلفت
 العارية في يد المستعير فلو كان العقد مطلقا يبرأ سواء تلفت في استعمال او في غير ولو موقنا فلو تلفت في المدة
 يبرأ ولو بعد مضيتها ضمن في قولهم اذا امسكها بعد المضي بلا اذن فصار غاصبا نفع كل تصرف هو الضمان لو ادعى
 المستعير ان فعله باذن المعير فهو كذا يضمن المستعير لا يبرأ من على الاذن لو جاء خادم المعير فدفع اليه المستعير انكر
 المعير لانه لم يضمن المستعير الرد على خادم المعير كونه على المعير اذا اختلف المعير المستعير الايام او في مكان او في
 محل الدابة قال قول قول رب الدابة نفع يمينه **في ضمان المستعير** استعار فاسا وقدوا كسر الخطب المضر فوضع في بيته حتى هلك
 غير تفصيل يضمن وقيل يمتنع لئلا يضمن امار حاره وقال خذ عذرا ولا تخل عنه فقبل ثم خالف ضمن استعمال ثوبا وفرغ ولم
 حبله فذهب المخرج فحقق به ضمن استعار ليركبها الى ناحية فاخرجها الى نهر لسقى وهي غير تلك الناحية فتلقت
 ضمن جعلها في المريط وجعل على الباب خشبا كلبا يخرج فشرقت فلو لم تتوق وثيقة لا يقدر على النهي لم يضمن اجماع
 للمستعير اذ فاعارها وعليها مسح فسقط الوعد عن غير الاجير فخاصة وكركها المأمور فملك ضمن المأمور اذ رضى بركوب
 المستعير لغير الركوب ما يتفاوت ولا يرجع على امر لو لم يكن مأمورا من جهة هذا لو كانت تقاد بلا ركوب الا لا
 وشل هذا كانت واقعة الفتوى فمن استعارها من رجل وارسل آخر ليقبضها من المعير فيركبها البعير في الطريق كاذري
 ازوي اولاع كرفت هل يضمن البعير فهو على تفصيل من استعار حمارا فقال له جارا في الاصطبل خذاصرها ايتها
 شئت فاخذها لا يضمن ولو خذ احدتها واذ هبت والبجالة ضمن استعاره وبعث قنطرة لياقي به فركبه

الثوب
 ظ

في ضمان المستعير

محل للاب والوصي سافر

يضمن

مطلبات في البداية وجعل فاصلا بين
التي يسبقها وجعل النسخ اليها اصل

والبلد

طلب استاجرة قروية ليحمل عليه ثمن الى الميراث
فنقل ثمنه على ملاذ من ثمن ثمنه

أو ثوباً في المصراع خرج بها من المصراع فلو استعملها ضمن لا ضمن الثوب في المصراع رفع عامة مديونة عن رأسه حتى ينفذ
الدين وقال لا اورد حتى تنقضي الدين فقلت العامة في يده يهلك هلاك الرهن بالدين قال هذا انما يصح اذا امكنه
استردادها فتركها عند لما اذا خرج فتركها بعجزه ففيه نظر بانه استاجر خيماً لينصبها في داره فنصبها في
أخرى في قبيلة أخرى فهذا المصراع لا يجر ولا يضمن لو هلك لعدم التقاوت الا اذا اخرجها من المصراع فبعضها هناك فلا
اجر عليه سكت اوله وسلم ويضمن الخالف امره حيث اخرجها من المصراع فيستقر بها اذ مؤنة الرد على الموجه ولو لم
فأسأ وأجر ليعمل له فرفع اليه فذهب الاجير قبل فصل المستاجر اذا خالف بدفع وقيل لو كان جرحاً من قبل
ضمن لا لو استأجر الاجير او لا وينبغي ان يقال لو تقاوت الناس في استعمال الفأس فلا بد لصحة الاجارة من تعيين
المستعمل كالواستأجر دابة للركوب فلو عين نفسه بغير الفأس بدفعه اليه الاجير ولو لم يعين المستعمل فسد
العقد تصح استأجر قدياً ليطبخ فيه شيئاً فطبخ وأخذ الفأس مع ما طبخ فيه ليخرج الدكان فترك قده والكسر
ضمن القدر كمال زلق رجله وقيل ينبغي ان يضمن قيساً على استأجر ثوباً ليلبس فلبست فتخرق من لباسها فاتها
لا يضمن في اجارة العقار ويصح الضمان فيها على المستاجر استأجر بيتاً ولم يسم ما يريد تجوز له ليسكن
ويسكن غيره اذ تقاوت في السكنى وله ان يضع فيه مناعة لانه محلة السكنى وله ان يربط دابة قاض
هذا لو كان فيه موضع معد لربط الدواب والآ فليس له ذلك ولا ليعمل فيه ما بذاك لا يضر بالبناء كما يوضو
وغسل الثياب واما ما يضر به كرمي وحدادة وقصار فليس ذلك الا بضرء ما لم يضر بهما فلو اراد
بالرعي رعي الماء والثور لارحمي البد وبعضهم قالوا يمنع عن الكل وبعضهم قالوا لو كان رعي البد يضر بالبناء
يمنع والا فلا وفيه يفتي بانه يضر ببناء وكسر الحائط فقبل يمنع مطلقاً ويؤمر بكسرة خارج البيت
لانه يوهن البناء لاحالة وقبل لا يمنع عن المعتاد لانه في السكنى فلو اعد فيه نحو قصارة وحدادة وعمل غيره
ذلك ضمن قيمة المهدم لانه اضر فعله ولو لم يهدم شيء من ذلك لم يلزم الاجير لاحتسابه لا قيساً عليه ولو استأجر داراً
على ان يكون فيها فلم يكن بل جعل فيها طعاماً بئراً او شعيراً او غيره كذا راد رعي الدار منه لانه تجزب الدار ليس
ذلك اذ وضع هذه الاشياء من السكنى فلا يمنع من رعيه ولو حفر فيها بئراً لئلا يهلك فيه رجل ضمن لو حفر بلا اذن
لتعديه اذ حفر تصرف في الرقبة وهو يهلك التصرف في المنفعة متين ولو استأجر حائطاً من رجل وحائطاً من آخر
فقتبت احدهما الى الآخر ليرتقى بذلك فانه يضمن افسد من الحائط ويضمن اجر الحائطين بتمامه متين ولو ربط
دابة على باب المستاجر فخرت انساناً او هدمت حائطاً لم يضمن او ربطها على الباب من مافى الدار ولو فعله
ضمن الا اذا فعله باذن المستاجر ولو عارية والسيدة بحالها يبرأ بعد الاعارة بغير كناية ربط دابة متين ولو
بنى المستاجر ثوراً او كائناً في دار مستأجرة واجتزق بعض بيوت الجيران او بعض الدار لم يضمن فذلك باذن المالك او
لا لانه انتفاع بظاهر الدار على وجه لا يغير هيئة البناء بخلاف التصرف في الرقبة وبخلاف البناء فلو وضع المستاجر
في نصبه ثوراً شيئاً لا يصنع الناس من ترك الاحتياط في وضعه او اودعوا ثوراً لا يوقد مثله في الثور ضمن نصبه شيئاً
اشياء مستأجرة راضياً ما ندنا من دان بعض اذواب ان اسبابه يرد ضمن المستاجر متين في اجارة الامتعة الاجرة
الحائط يضمن ما هلك فيه من بلا صنع او هلك عليه المأذون فيه بالاجماع ولا ينقص شيء من اجاره والا جبراً لئلا يضمن اجنت
به بلا صنع عندهما لو امكن التحرز عنه والا لا كما قال ابو جعفر وزفر يضمنه والحق يضمنه سواء هلك ام لم يكن التحرز عنه
وغصباً لا يمكن كرق غلبه وغارة وقيل قول ابي آج قول علي بن ابي حمزة وقولهم قوله عريضة ولا جمل اختلا السنين
فلا يضمن اخيراً المتأخرون القبول بالصلح على النصف جبراً عملاً بالقولين غالبه متين وقبل ينظر لشدة الاجير على

طلب

طلب

طلب

مستأجر

المستأجر
في اجارة العقار
والاجرة

لا يجبر الضمان ولو كان بخلافه يجبر الضمان ولو كان مستورا يوم بالصلح دفع اليه المشترك ثوباً للمري فقال لا اودي
ابن ذهب الثوب ثوباً او ارباً لنضيج في زماننا بانه النخاس اجير مشترك وكذا الدلال ولو شرط الضمان على الاجير
المشترك لو هلك عند قبيل ضمن وفاً وقبل الشرط وعدمه سواء لان اشتراط الضمان على الاجير باطل وبه نأخذ
تصريح امي السمسار اجير الواحد ليرحل شيئاً الى مكان ما لم يفرغ من طهره ضمن الاستاذ لو مشى مشياً متعاقباً
وضمن الاجير مشى مشياً غير متعاقباً في ذلك تليد القصار واجبره حيث لم يضمنه لو دقاه معتاداً بل
الضمان على الاستاذ ولو دقاه غير معتاداً ضمناً ولهذا القصار كالمكيد في هذا الحكم متين الاجير لخاص لا يضمن الا بالاعتد
وعلى هذا تليد القصار وسائر الصنائع واجبرهم لم يضمنوا الا بالاعتد وعلى هذا تليد القصار لو دفع من يده سلاح
فخرق ثوباً ضمن الاستاذ متين ولو وطئ تليد القصار ثوباً فلو كان يوطئ مثله ضمن الاستاذ والا ضمن الاجير ولو كان ثوباً
ودبعة عند الاستاذ ضمن الاجير ولو ادخل الذهب في الدكان فاصاب ثوباً ضمن الاستاذ لو ادخله بامر من نحو خياط وقصا
لو فرغ ما يعمل وبعث الثوب على يد ابنه الصغير الى ما لم يملكه في الطريق لا يضمن عاقلاً لا يمكن حفظه والا ضمن
في ضمان الرعي العقار استأجر راعي اوقاراً وقال استأجر ثوباً لربي غنمي هذه سنة كل شهر يكذا يكون الراعي
الا اذا صح بما هو حكمه اجير واحد بان قال على ان لا رعي معها غنم غربي في يكون اجيراً واحداً ولو ردة العقد
على المدة او لا بان قال استأجر ثوباً لربي غنمي كان اجيراً لا يملكه بعد ما هو حكمه المشترك بان قال على ان
لك لربي غنم غربي في يصير مشتركاً ويتغير اول الكلام بآخره وكذا الحكم فيمن هو في الراعي فيمن هو في الراعي
لو كان اجيراً واحداً ومات الغنم كلها لا يضمن لاجرها ولو شرط رعاة فقام عليها او كسر حائطاً ضمن اذ خالف اذ اضر
لم يدخل في الاجارة واما دخل تحت الراعي وهو يتحقق بلا ضرب بصياح وفتح اذ الغنم في العادة شاق كذلك
ضرباً خفيفاً ضمن لا لو هلك في السقي والري لدخولها تحت العقد متين واجبر الواحد لا يضمن مالم يخالف ولو
مشتركاً ومات منه لا يضمن فاقاً اذ الموت حلف الله مالا يمكن التحرز عنه وهذا لو ثبت الموت بيمينه او بصادقها
والا صدق الراعي عند ابي ج لانه امين كونه ورب الغنم عندهما متين لو اكل سبع اورد ما ندنا ليسيها ففرق
شاة ضمن عندهما لا عند ولو ساقها الى الماء لسيق ففرقت ضمن عند علمائنا الثلثة وكذا لو هلكت بسيارة بان سجد
عليها فخرت وانكسرت رجلها ضمن عند علمائنا الثلثة متين البقار لو ساق البقرة فتناطح فقتل بعضها بعضاً في
سوق او سجد في السوق ففرقت بقرها منها فانكسرت رجلها او ساقها في الماء لسرب ففرقت ضمن مشتركاً لا خاصاً
وكذا لو كان البقر لغيره شقي وهو اجير واحد ضمن ما تلف من سيارة الاجير لخاص لو علف في السير في ذلك هذه
العوارض ضمن متين ولو دفع الثوب الى القصار وقال اقصره ولا تضع عن يدك حتى تفرغ عنه فدا ليس بشي وكذا لو شرط
عليه ان يقصر اليوم او غدا فلم يفعل فطالبه حصا الثوب مرات ففرط حتى سرف لا يضمن خلاصة الفتاوى كان الراعي
مشتركاً فملك بقرق او سبع وسقوطه على او ملكه فقال رب الغنم شرطت عليك لربي في مكان كذا كذا غير
موضع رعي فيه وقال الراعي شرطت في الموضع الذي رعيته فيه صدق رب الغنم بالاجماع فيضمن الراعي اذ
الاذن يستفاد من شرطه والبينة اذ راعي حتى لا يضمن عند ابي ج اذ هو المدعي اذ ثبتت بالبس ثابت وكذا لو خاصاً
واختلفا على ان صدق المالك حصا الراعي لو خالف في المكان ضمن ولا اجر ولو سلمت بجبال اجراً لراعي
الزماك لو توهق ركة فوق الوهق في عنقها فمات ضمن اذ الوهق لم يدخل تحت الاذن ولو فعله باذن يبرأ
ولو شرط على الراعي ضمان مات فسد العقد لا لو شرط على الراعي ضمان ما تلف بفعله فانه يصح ولا يفسد العقد
اذا العقد يقتضيه متين الراعي لو شرط الغنم بعضها بغير الوهق على التميز ويصدق في تعيين الدواب انما لقفلان ولو

طلب

وفي الاجل لا ينفذ
ضمن الاستاذ
ولا يرجع عليه

طلب

طلب

طلب

طلب

طلب

طلب

طلب

طلب

طلب

طلب

طلب

طلب

لم يكن التبرع ضمن قيمتها يوم الخط وتصديق في القيمة الراعي منه ولودفع الراعي غمها اليه ما لكها فاستلكت الاخذ وتر
به الراعي ضمن الراعي لا الاخذ ولا يصديق الراعي في حق الاخذ ولو اقر الراعي وقت الترفع انها لاخذ منه بقدر
من الباقورة ولم يتبعها الراعي لئلا يضيع البقرة بيرا بالاجماع لو خاصا ضمن عند ما لا عند اي ح لو مشركا اذا
يضمن ترك الحفظ لو تركه بلا عذر او بعد فلا كدفع ودبعة اليه اجني حاله الحرق فانه يضمن ولو ترك الحفظ اذ تركه
بعده وكذا لو تفرق فرقا لم يقدر على اتباع الكل فاتبع البعض بيرا اذ ترك الحفظ لبعض بعده وضمنه جميعا اذ ترك
بعده يمكن التفرع عنه منه بقدر القرية لهم مؤجى ملتفة باخبار لا يمكن النظر اليه كل بقرة فضا عت بقرة بيرا ولو
بقرة على قنطرة فدخل رجلها في ثقبها فانكسر او دخل في بئر عميق والبقار لا يعلم ولم يستطع ضمها لو امكنه سورها
زعم البقار انه اذ دخل البقرة في القرية ولم يجد لها بيرا ثم وجدها بعد ايام قد نفقت في نحر الجبانة قالوا لو كان
عرفهم ليرأى البقار بالبقرة في القرية ولم يلقوا ليريد كل بقرة في منزل ربها صدق البقار مع جبينه في انه جاز
بها اليه القرية فصعد امرأة بعثت بقرة اليه البقار ثم جاء الرسول وقال البقرة واخذ منه فملكه بين فلو برهنت فلما
لترجع على البقار اذ دفع مالها اليه غير ما بيرا لاذن ثم لا يرجع البقار على الرسول لو كان يعلم انه لها ومع ذلك دفع
اليه ولو لم يعلم به رجح لانه مغرور منه بعثت بقرة مع رجل اليه بقار فقال البقار ردها اليه فاني لا اقبلها
بها فملكك ضمن البقار لانه لما جاء بها اليه البقار انتهى الامر فصار البقار امينا وتبلى للوضع ليرجع اقول وفيه نظر
لنك يضمن اذ لم يقبل فلم يصعد بها ويؤم امر فيما يضمن الموضع فيما نقل من البقرة من ثوبه لو وضع ثوبا عند رجل وقال
هذا ودبعة عندك وقال الرجل لا اقبله بيرا منه شرط البقار مع اصحاب البقور فاني اذا دخلت البقور القرية اليه
موضع كذا فانا برى منها جاز الشرط فبعث ببقرة رجل اليه ذلك الموضع ولم يسع ذلك الرجل بالشرط المذكور لم يبرأ
البقار حتى يرد عليه ولو سرح الشرط بقدر عليه نصف اهل القرية يرجعون دوابهم بالنوبة فضا عت بقرة في نوبة اصدع
قبل يضمن عند مرضي الا جاز لم يشرك وقيل بيرا وفاقا لانه معين لا جاز فلو جعل اجرا كان مباداة منفعة بمنفعة
جنسها وذلك لم يحزن فكان معين لا اجرا فالمعين لا يضمن ولو كان نوبة اصدع فلم يذهب بلسان رجل يحفظها فخرج
الباقورة اليه المغان ثم رجع اليه اكله يعني الاجير ثم عاد وضاعت بقرة فلو ضاعت بعد دفع الاجير الاكل لم يضمن
احد ولو قبل ذلك ضمن لا جاز صاحب البقرة اذ لم يتركها باجرا لكن هذا لو لم يشرط عليه الحفظ بنقله لو بشرط
يضمن بالدفع اليه غيره كبيع البقرة والراعي يرد الغنم مع غلته او اجير او ولد الكلب الذي في عياله اذا اردت الحفظ
وله الحفظ بيد من في عياله وله الرد مع من في عياله كودع فلو هلك في يد حال الرد فلو كان الراعي مشركا بيرا
اي ح مطلقا وعندهما يضمن البقار لو ترك الباقورة بيد اجني ليحفظها فلو تركها قليلا كبول او اكل او شرب
او نحو بيرا اذ هذا العقد عفو الراعي لو نام فضا عت بعضها فلو نام بضطحا ضمن ولو جالس فلو غاب البقرة عن مصر
ضمن والا فلا البقار عاب الباقورة فوقع في نزع فاضل بيرا البقار اذا ارسلها في الترع او اخرها من القرية
وهو يذهب معها حتى وقعت الباقورة في الترع او انفصل انسانا منها ضمن البقار منه وليس للراعي والبقر انرا
القول على الاثا ولو فعل ضمن ما هلك منه ولو نزل الفحول بلا انرا بيرا عند اي ح خاف الراعي هلك
شاة فذبحها ضمن اذ الذبح ليس عمل الراعي فلا يدخل تحت العقد قال البلخيون هذا لو رعى حيوانا او كلالا
اما لو تيقن موتها بيرا اذ الامر بالرجوع امر الحفظ والحفظ ممكن حال تيقن الموت اذ ذبح فيصير موتا به منه فلا
يذبح الحار والبغل اذ الذبح لا يصلح لحما ولا يذبح الغنم ايضا عند اي ح اذا قصصت منه هبة ان علم
مكروا كراهة تحريم منه ولو شرط على الراعي ذبح ما خيف هلاكه فلم يذبحه فملك يضمن لغيره اذ في هذا شرط

مطل

مطل

مطل

مطل

الضمان فيما مات حتف انفه وانه لا يضمن شرط الضمان على الامن باطل وقال عماد الدين في ضموله
وعندي انه يصح هذا الشرط لما تم ذبح مثله من الحفظ فكانه شرط عليه غاية ما في وسعه من الحفظ فيجوز فلو
يذبح فقد قصر في حفظ شرط عليه فيضمن منه قال الراعي ذبحها ميتة وقال ربها ذبحها حية صدق الراعي ولو
قال الراعي ذبحها لم يضرها وانكر المضمن مرثها صدق ربها وضمن الراعي اذا اقر بسبب الضمان منه شرط على
الراعي لئلا ياتي منه لما ملك لم يصح هذا الشرط وصدق الراعي في الهلاك ولم يأت بالتمتع في ضمان
الحارس استاجر رجلا لحفظ خاير او حوانيت فضاع منها شيء قبل ضمن عند ما لو ضاع من خارج المحر لانه اجبر
مشارك وقيل لا في الصحيح به يفتي منه ولو ضاع من داخلها بان ثقب النصوص فلا يضمن الحارس في الاصح وهاهنا السوق
علي هذا الخلاف واختار ابو جعفر انه يضمن ما كان خارج السوق لادخله بالخصم يوم الحارس ليس بضاعة
لا يضمن وانما كان بعد نوم الحافظ اضاعة ضمن **في ضمان الحارس** استاجر رجلا ليحمل ذبا ففتره وانكسر ضمن
من فعله وهو العثار وهذا لو انكسر في وسط الطريق انا لو وقع بعد ان انتهى اليه المقصد فله الاجر بلا ضمان
كذا حكم عاصدا لانه حين انتهى لم يبق الحبل مضمونا عليه اذ وجب جميع الاجر فصار الحبل مسلما للمالك كالحبل
الحبس باجر المتولد غير مضمون لا يكون مضمونا وانكسر في وسط الطريق بلا عمله بان اصابه حجر او قتل
او نحو وهو على راسه بيرا عند اي ح لا عند ما قصصه وصل الحال اليه المقصد فانه له الحال مع رب الزرق من
الحال فوقع مرادها فملك ضمن الحال عند اي يوسف مع محمد اولا اذ الزرق دخل في ضمانه فلا يبرأ الا اذا
نالت يد من كل وجه وقال محمد بيرا اذ الزرق وصل اليه يد ماله وقال ابو الليث القيس لضمن الحال النصف
لوفوق الزرق من فعلها وكثير مشايخنا انقوابه قصصه استاجر ليحمله له طعاما اليه مكان كذا فخل اليه ثم رقه له
مكان حمل منه سقط الاجر عندنا لو كان المالك يمشي مع الحال ففتره الحال وفسد المتاع ضمن لانه خيانة يده
لو سرق المتاع من راس الحال والمالك معه بيرا اذ يد المالك قام على المتاع بعد وقام بين يمين وقوع التسليم اليه غير
كذا عن اي يوسف ولو لم يكن ربه معه بيرا عند اي ح لا عند ما قصصه ولو حمل الزرق ماله والحال ليضاعف على راس
الحال فوقع وتخرق بيرا اذ لم يسلم اليه السمن فاذ في يد ماله بعد ولا يضمن الحال بلا تسليم كذا عن اي يوسف ومحمد
منه حمله ثم وضعه في الطريق ثم اراد رفعه فاعانه رب الزرق ففعاه ليضاعف على راس الحال فوقع وتخرق يضمن
اذا صار في ضمانه حين حمل ولم يبرأ منه بعد اذ لم يسلم اليه ماله منه انقطع جبل الحال وسط الحبل ضمن
بجبل لم يحمله فكانت اسقطه فتلف محتاجة يده ولو انتفت الحقيقة بنفسها وخرج ثابها قبل يضمن كانه قطع الحبل
وقيل لا في قياس اي ح ولا يشبه انقطاع الحبل اذ التقرب لانه من الحال حيث شد بجبل واه وهناك ماله حيث
جعل ماله في حقيقته واهية وبه يفتي منه نزل الحال في مفارقة وتبنا له الانتقال فلم ينتقل فتلف المتاع بسرة او طر
ضمن ونأ وبه لو كان المطر او السرة غالبا اذ يصير ح مضطعا قصصه استاجر رجلا ليحمله في طريق كذا فاخذ
في طريق آخر يسلكه الناس بيرا قالوا هذا لو تقارب الطريقان اذ ذبح بضع التعيين لعدم الفايده وانما لو كان بينهما
تفاوت ظاهر طولا وقصرا وسهولة وصعوبة ضمن وهو رواية محمد فصولين **في ضمان المالك** عزت دابة مستاجر
سوق الكاري فسقط الحبل ففسد والمالك كبر عليها بيرا الاجير اذ لم يسلم اليه ولو على الدابة فن صغير لرب المتاع
المتاع والمسيلة بحالها ومات الفحل ففسد الحبل ضمن الحبل لا الفحل اذ الذم مالا يضمن بالعقد وانما يضمن المتاع ولم
الفحل للحفظ لا لوصفه لانه في يد الفحل ويديه يد ماله فصا كوكيل ماله قصصه ولو كان المالك والمكاري وكبير
عليها او سابقين او قايدين بيرا المكاري كالتسرف من راس الحال والمالك معه من قيام يد المالك كذا قاطرا عليها

مطل شرط على الراعي ان

يصلح

التكليف كيف ما كان ولو انكسر من ادوات القصار بعمل التكليف ما يصدق به او ما يصدق عليه يدرك التكليف ولو ما اريد
به ولا عليه من التكليف فصح دفع القصار ثوبا وشرط عليه ان لا يصفه فيه حتى يفرغ منه فليس بشئ وكذا لو شرط
لن يقصر اليوم او غدا فلم يفعل وطالبه صاحبه فقبلم يعطه حتى ضاع بالسرقه لا يضمن افعى الامام الا وجهه باءه
اذا شرط عليه العمل في اليوم فلم يقصر يضمن له ذلك بزيادة فصار ثوب القصار فاحرق او عصر فحرق ضمن له التكليف
لو فعله ولو لم يتجد فساداه وعن محمد لو ادخل القصار سراجا في حانوته فاحرق به ثوبا القصار بلا فعله ضمن له
التحريم في الحمله وانما يبرأ في حرقه غالب لا يمكن اطفاؤه شبه لو دفع القصار اليه ما لا ثوب غيره فاضاع على ظن انه
يضمن له الجمل فيه ليس بعد فلو بعث المالك ثوبا فادخله ثوبه فادفع اليه ثوبا الغير لم يزل فضاء عند رسول فلو كان الثوب
للقصار يبرأ الرسول ولو غيره فله الخياض ضمن القصار او الرسول ويرجع الرسول على القصار فصح طلبه به فضاء
فقال دفعت ثوبك لرجل ظننت انه ثوبه ضمن القصار ركيا في حاتم سلم اليه رجل ثيابه ليحفظها فقال الشياخي خرج
وبس ثيابه فظننت انها له ضمن بعث ثوبه بيد تكليف القصار فقال للقصار اذا صلحت لا تدفعه اليه تكليف
فاصلحه فدفعه اليه فلو قال التكليف وقت دفعه اليه القصار هذا الغلان بعث به اليك صدقة القصار
ضمن القصار لا لو لم يقبله او لو لم يصدق كانه يادري جامه رادس وكان نهاده وتلف لو يترك مثله في مثل
ذلك المكان عرفا يبرأ ولا يضمن القصار ليس ثوب القصار او اسكاف اخذ خفا يفعله فليسه ضمن لا بسا لا يصدق
كوديعه شبه اختلفا فقال رب الثوب بدان شرط ادم كدره روز اقام كني ومضت المدة ثم تلف الثوب
عليك ضمانه وقال القصار لابل دفعت اليه مطلقا لا قسط ولم يضمن المدة ينبغي لن يصدق القصار
اذ ينكر الشرط والضمان والآخر يدعيهما ثم اذا شرط عليه لن يفرغ اليوم او نحوه على العمل ولم يفرغ عنه وقصر بعد
هل يجلب الاجر ينبغي لن لا يجلبه يبقى عقدا لاجاره بدليل وجوب الضمان على تدمير الملاك في ضمان الصباغ دفع
صباغ ابريما ليصبغه بكذا ثم قال له لا تصبغه وترد عني فلم يدفعه فلك لا يضمن المصباغ لا يمكن من دفع الاجر
بلا رضا صاحبه الا بعد فبقي حكم العقد بعد في المصباغ ومن حكم هذا العقد ان يكون العين امانة في يد الاجر
فلا يضمنه الا بالتقصير ولم يوجد كذا في الذخير فصح اراد اخذ ثوبه من الصباغ قبل تمام العمل بحال
الاجر ليس له ذلك ان العقد لانم فلا يفرغ احدهما بضمي فصح دفع ثوب العمل اليه صباغ او قصار او غير ذلك
فيجد الاجر خلف ثم اقر وجاز به منسوبا او مقصودا او مصبوغا فلو عمل قبل مجوده فله الاجر ولو عمل بعد في
الصباغ الثوب لنساج وضمن مثل غزله لفصبغه لمجوده وفي القصار الثوب لانه بلا اجر اذ له في الثوب غير قائم
او اعطاء الثوب ضمنه قيمته ابين كفضبت فصح ولو دفع الثوب اليه صباغ ليصبغه بعصر من عند فصبغه به
الا انه خالف في صفة ما ابر به بان لم يصبغ او قشر في الاصباغ حتى تعين اليه بالاختيار ترك الثوب وضمن قيمته ابين
اخذ باجر مثله لاجاز ما سمي قال قاضي خان كذا الوصبغ حبس آخر ولو صبغ حبس امر الا انه خالف في الوصف
بان امر لن يصبغه بربع قفيز عصف فصبغه بقفيز عصف واقر به رب الثوب بخير ضمن قيمته ثوبه او اخذ او اعطاه
ناد من العصف مع اجر سمي فصح ولو قال رب الثوب من ثوبك بعصر وقال الصباغ امرتني برعوان يحلف رب الثوب
لانه لو اقر به يلزمه بلا خيار فاذا انك يحلف وهذا خلاف المستصنع اذا قال لي هذا على الوجه الذي امرتك
ادعاه الضمان فلا يحلف المستصنع اذا الصباغ يدعي عليه شيئا لو اقر به لا يلزمه ويكون محرا اذا انكره
لا يحلف المستصنع اذا غلط وضيع مكان الحرق الصفرة لثا المالك ضمنه الثوب الابيض وثا اخذ الثوب
واعطاه ما زاد الصبغ فيه ولا اجر له وان صبغ رد المالك يمكن فاحشا لا يضمن ولا يفسد وعرف ذلك من قول اهل

الصناعة

[illegible]

اینها را بنما
فرو افتادینا

ع. ١٠٠٠

مطالعہ

میلانی

3

يصلح كسر الخبط بخير ما كنه منه مثل حديد أو اخذ القدم وأعطاه الآخر وكذا حكم كل ما يسلح إلى كل صانع
 تصدق ولو احرقت شرارة ضرب الخد أو ثوب ما رخصت **في ضمان الفصد وبمقتضى** ليس على فساد وبتناع
 حجام ضمان البترية لو لم يقطعوا زيادة على قدر معروف وأذن فلو شرط عليهم العمل السليم عن البترية
 بطل الشرط اذ ليس معهم ذلك ولو شرط على الفصد عمل لا يبري صح لانه في وسعه كذا في فتاوى هو الفراء
 وفي فوائد الخبط شرط على حجام وبتناع وفصاد وحسن عمل لا يبري بطل الشرط اذ ليس في وسعه اذ لا يمكن الخرب
 عما البترية لأنها يمتنع على قوة الطباع وضعفها في عمل الألم بخلاف الفصد رفاق قوة الثوب وراقة يعرف بالآثار
 فلذا ضمن الجرح من دونه فلم يضمنوا ما سري وفاقا لو فعل فعلا معتادا وليقتصر في ذلك العمل ما لو فعله بخلاف
 ذلك ضمنوا **فصل في ضمان الحجام** عن فساد جراح اليد غلام وقال افصدي ففصد ففصد معتادا فاما
 به قال يضمن قيمة الفتن ويكون على عاقلة الفصد لانه خطأ وكذا الصحيح ردية على عاقلة الفصد وسئل عن
 فصد نائما وتركه حتى أتى بيلانه قال بيلانه يمدى علم الطب ضمن بخطائه وزيادة فان اخطأ ففقد الكرم
 الختان ضمن كذا قلح السن ويصدق الأمر لانه لم ياذن في هذه المسئلة وسئل عن صبغة سقطت على السطح فانفتح رأسها
 فقال كبري المخرجين ان شققتم رأسها يموت وقال واحد منهم لم تشقوه اليوم يموت وان شققت رأسها فشققت
 مات بعد يوم او يومين هل يضمن قائل ملبيا ثم قال لا اذا كان الشق باذن وكان معتادا ولم يكن خفيا خارجا
 الجرح من البترية المشابة وهو الجرح فيها والبترية رضى باخراج الطبيب الجرح وكذلك براه والطبيب يضمن البترية و
 اذن القاضي قال روى ابو جعفر غالب الامت بودور حجام غرامت يعني كسر الخبط البترية على الحجام **فصل في ضمان**
 اوختن او بترية وتلف لم يضمن الا اذا جاوز المعتاد بخلاف الفصد واذا جاوز الخشعة ولزمت منه نصف
 بدل النفس ولزمت فعله تمام بدل النفس لانه في شرح الطحاوي لو قطع خشعة فعلى الفصد وفي قطع بعض
 الخشعة يوجب عليه عدل **فصل في ضمان الكحل** الدخول في عين زبد فذهب بصرها لا يضمن الختان الا غلط فان قال
 انه اهل وجلان انه ليس باهل وهذا غلط لا يضمن ولو صب رجل خطاء رجلان فخطى صابره يضمن بترية
 قال للكمال داو بشرط لا يذهب البصر فذهب البصر لا يضمن لانه ليس في وسعه بخلاف الفصد اذ شرط عليه لا يجزى خرقه
 يضمن لانه في وسعه بترية امر حجاما بقطع بترية فقلع ثم قال فلتعت الصحيح غير المأمور وانكره فالتقول للامر فلتعت
 ذلك فالتقول مع آخر لا يضمن بترية ولا يستاجر حجاما ليقطع له شيئا فقلع فقال صاحب السن ما امر بك بقطع هذا السن
 كان القول قوله ويضمن القليل ارش السن وهو في كل سن نصف عشر الدية **فصل في ضمان الحامي والبياني**
 دخل الحام وقال للحامي احفظ الثياب فخرج ولم يجد ثيابه فلما اقر الحامي لتسريح رفعها وهو براه وظن انه في
 ثيابه ضمن اذ ترك الحفظ ولم يمنع القاصد ولما اقر اني رايت احدا رفع ثيابه لاني ظننت ان الترافع انت لا يضمن
 اذ لم يترك الحفظ لما ظن ان الترافع هو ولو سرق والحامي لا يعلم به يبرأ لو لم يذهب عن ذلك الموضع ولم يضع
 هذا قول الكل اذا الحامي مودع في حق الثياب يعلم بشرطه شي بازاء حفظه ولو شرط له ذلك كان له اجرة بازاء
 الانتفاع بالحام والحفظ فهو على الاختلاف امرأة دخلت بالحام ودفعت ثوبها اليه امرأة تسك الثياب فلم
 تجد فلو كانت هذه دخلت أولا في هذا الحام لا يضمن الثيابية في قولهم لو لم يعلم انها تحفظ الثياب باجر لانها اذا
 اول مرة فلو لم يعلم بذلك لم يشترط لها اجرا على الحفظ كان ايدا فلا ضمان فيه وفاقا لو دخلت قبل
 كانت تدفع ثوبها اليه هذه المرأة ويعطها الاجر على الحفظ يبرأ عند ايج لا عندها لانها اجيرت مشتركة والحام
 في الاجر المشترك قول الجرح وقبل قول ابي ج هو قول محمد ويقتضيه قول ابي ج بان الثياب لا يضمن الا باجر المودع

تصعد وضع الثياب بخضر الحامي فخرج آخر الحام وليس ثيابا غير وصاحب الحام لا يدري انها ثيابه ام لا
 ضمن الحامي فخرج دخل الحام وقال للحامي ائني اضع ثوبي فاشا للحامي الى موضع ثم رفعه رجل فلم يمتعه
 الحامي لما ظنه المالك ضمن الحامي في لا صح اذا قصر فيما استخفط وهذا مخالف لما في اول هذه المسائل وهو
 ما دخل رجل بدائه خانا وقال للحامي ائني اربطها فقال هناك فربط ولم يجدها فقال للحامي اخرجها منك
 ليسقيا ولا صاحبك ضمن الحامي اذ قهره ابن اربطها استخفاظ منه واشارة الى مكان اجابة فصار مودعا
 قصر في الحفظ فقصت ثوبه بين يدي الحامي ولم يقل بلسانه شيئا ثم لم يجد فلو لم يكن للحامي ثيابي حاضر
 ضمن الحامي ولو حاضرا يبرأ للحامي اذ هذا استخفاظ الثيابي لا الحامي الا اذا نصرت الثوب على استخفاظ الحامي
 بان قاله ان اضع ثوبي فيصير الحامي مودعا حينئذ تنزع ثوبه لحضر الحامي فخرج فوجد الحامي ثيابه ولم يجد
 ثوبه فلو نام قاعا يبرأ ولو مضطجعا بان وضع جنبه على الارض قبل يضمن قبل لا اذنوم المستعير والمودع
 عند الامانة مضطجعا بعد حفظا عادة منسبة اساجر الحامي لحفظ ثوبه وشرط عليه الضمان قبل ضمير فاقا وقيل
 الشرط وعده سوارا وبه بقي نصت ترك الحام وترك الثياب بين يدي الحامي فهو استخفاظ عادة في الثوب
 الى الحامي لحفظ فضايع لا يضمن حجاما لانه مودع لان الكل ملاجر بازاء الانتفاع بالحام الا ان شرط بازاء الانتفاع
 به والحفظ في على الاختلاف فان دفع الى من يحفظ باجر كالثياب فعلى اختلاف منسبة **في ضمان الطحان** حل بترية
 الى الطاحونة ووضعها في صحنها وامن الطحان ليدخله بالليل في بيت الطاحونة فلم يفعله حتى بعسوق
 فلو على الصحن حايط مرتفع قدرا يمكن لغيره يسور الا سلم يبرأ ففقد رجل آجر طاحونة وجعل البر في دلوها
 فذهب البر من الدلو الى الماء لا يضمن صاحب الطاحونة اذ البر بيد مالكه فعليه حفظه وتعهده اكرطحان
 في دانست كسك كسكة وسواخ است يبرأ واكرطحان بارخود رخت وسوراخ بود فيج انست
 ضمن اذا تلف مال غير فاعلم وعده سوارا نصت مردي ويكره فرموده ان كندم را باسيا برو
 اردكن اين مامور اين كندم را باسيا برود وبكار كر آسياداد وكار كر بدور رخت بعضي از اين كندم بكنوي
 آسياداد رفت وهلاك شد لا يضمن المأمور اكر معمود باشد كندم بكرا آسياداد نارا ارد كندم بكنوي
 والبيع والسمار يضمن كل منهم بالخط الا في الموضع يكون الطحان ما ذونا يخطه عرفا مرجع **فصل في ضمان**
المزارع الاكار اذا ترك سقي الزرع حتى يفسد ضمن ويعتبر قيمة يوم ترك السقي ولو اكلت قيمة للزرع في ذلك اليوم
 يقوم الارض من روعة وغير من روعة فبضمن نصف بينهما بخلاف ما لو منع المأثر الارض لرجل حتى يهلك زرع
 عطشا لم يضمن الا بغير شيئا ولو اقر الاكار سقيه باجر ايفعل الناس لم يضمن لو تأخر غير متعارف ضمنه ولو ترك الزرع
 حتى اصابته آفة مابل الدواب ونحوه ضمن كان حاضرا وامكنه دفعه ولم يدفع ولا يضمن لم يمكن دفعه ولو اكله
 الجراد يضمن لو امكنه طرده والا فلا فالحاصل انه في كل موضع ترك الحفظ مع امكانه ضمن لا بدونه ففصل حصص الزرع
 جمعة بلا اذن الدافع وبلا اذ يشترط عليه حصة الدافع ولو شرط عليه ذلك فضاقل حتى هلك الزرع ضمن
 للمالك نصيب الا بغير خيرا يوفى الناس مثله فلا ضمان عليه ترك سد شجر بضرها البرد كشجرتين وكري او
 الاخر حتى اصابها البرد ضمن قال للاكار اخرج البئر الى الصحر لانه رطب فاخر فسد ضمن فصولين الاكار لو ترك الكرم
 ولم يترك احد الحفظ فدخل الماء وسقط حايطه وهلك البرزاجين ضمن قيمة البرزاجين لا الحايط اذ يجب عليه
 حفظ البرزاجين لا الحايط ولو على البرزاجين عن يمين الحفظ لا يلزمه لان ما كان بعد بلوغ الثمار والزرع
 يكون عليها ولكن بحفظ الكرم اذ حفظ الكرم يلزمه تقوم الكرم مع العنب بدونه فيرجع بفضل ما بينهما

شجر العنب او ثيابها

وهذا جواب الكتاب اما على قول المشايخ بضم العامل مثل العنب حصة رب الكرم كذا الف في قواعد الفصول الكبرى
حوت بينهما اى احدهما سقيه قال محمد بن جبر على كذا فلو اى حصة بهلك لا يضمن في الزيادة وبه تأخذ وكان في
ان يدفع الامر الى القضاة فلو منعه بعد ذلك ضيق اى فعد الزرع قبل ان يرفع الامر الى القضاة لا يضمن قال بعضهم
انما لا يضمن العامل لو قال له رب الارض برو وارب وزمن را اب ده اكر رب الارض اب آرد وامر بالسقي فاني
بضمن الاجماع نعم الاكار لو لم يسق الزرع حتى فسد اختلف في المشايخ والخار ان يضمن وما كان بعد
الزرع وزاينة وجفا فله فصولها حتى يقتسمها وما كان قبل بلوغه ما يصلح به الزرع فهو على العامل نعم كان
بقر المالك في يد الاكار فبعضه الى الشرح لا يضمن ولا الترابي وبقر العارية والاجارة على هذا وقد اضطرت رواية
المشايخ في هذه المسئلة فيقضي بهذا الموضع يحفظ الوديعة كالنقد وهو يحفظ بقرة بالبعث الى السرح فكذلك
الوديعة ولو ترك البقرة برى فضاع اختلف فيه المشايخ وبه يفتي انه لا يضمن قال ربنا الضيعة لاكار خارج
الى الصحرا وهذا الجوز او هذا الخوزق فانه رطب فاخر ففسد لو قبل الاكار من رب الضيعة ثم لم يفعل ضيق
الجوز والبر والفاسد له زرع المزراع خلاف امره يصير حالها اضرب كذا الارض او لم يضر بخلاف الاجارة
فصوره **في ضمان المتبضع** ارسل بضاعة مع رجل الى بلد عند رجل آخر قال له خذ بيتا لاجل بضاعتى وضع
بضاعتى فيها ثم اخرجته من ذلك البيت ووضعها في يد نفسه فلو استوي البنيان حرقا بيرا وهذا ظاهر واخذ
البضاعة لو تركها في حجره في تلك البلد واغلق الباب لا يضمن اذا لا يضمن حال البضاعة نعم جماعة خرجوا من ذلك
وكان اكلهم ونزولهم في السفر حمله ومع ادمهم بضاعة فاودعها عند احد من اهل بلدهم فبصر هذا القدر كل واحد
منزلة من عياله ولو دفع الى آخر بضاعة ليذهب بها الى امره فباع في هذه البلد وذهب بها الى امره ولو اخذ
الثمن لا يضمن للبضاعة اذ حصل الغرض لا ضرر ولو لم يجد ضمن قيمة المتاع لغصبه يسع وتسلم ويضمن لمن اشترى
ولو هلك من المبيع قبل قبضه في الطريق نعم بضاعة اذا كرم برى بجند برد وراه تلف شديد لا يضمن
امن الطريق لانه مودع ولو باع بجند يضمن البضاعة لا لبشر شيئا فشره فلم يتشاله الرجوع عن سرعة
البضاعة مع بعض ما به يدير رجل ليوصله الى المالك فاخذ هذا المالك في الطريق فلما ضمن المتبضع **في ضمان المتبضع** بالاب
ليشترى شيئا بعتنه المتبضع الما سحر فشرى به السمسا فبعث ايا صاحرا فملك في الطريق لا يضمن المتبضع لو
لم يقل المالك بضاعة والسبب في هذا ان لا يشترى السمسا ولا يحضر منه شيء كل ما يجوز في البضاعة يجوز في البضاعة
لكن المضارب يملك المبيع والمشتري لا يملكه ولا يملك الايداع والابضاعة فلو ابضع الفاشري
قيا او غير فشره ببعضه وانفق بعضه عليه لا يضمن كذا الكراء عليه ولو شرى بكملة وانفق ماله كان متبرعا وكذا
المضارب ولو شرى ببعضه ثم مات المتبضع لم يشرى بالبا او انفق في كرايه ونفقة ففي الشراء ضمن علم بونه الا
في الا اتفاق ضمن لو علم ولا يضمن سالا محسنا ولا يضمن المضارب شيئا بعد موت المالك ولو لم يعلم به كمتبضع
شيء جعل المالك البضاعة عند المتبضع فملكه المتبضع من قيمته على شيء جاز الفصل في ضمانه على القيمة او الكراء
خط عنه شيئا لا يجوز في قوام جميعا ولو باع المتبضع ثم حط شيئا فلا خلا فيه كالا خلا في الوكيل بالبيع عندهما
يجوز عند ابي يوسف لا يجوز ولو اخذ بضاعة من رجل وباعه واشترى بثمن شيئا فقال رب المال امرتك بالبيع لا
بالشراء وقال المتبضع لابل اشتريت بامر كذا حلفا لقول صاحب البضاعة مع البائع انه انكر الاذن ولو اخذ
بضاعة ثم باعها بغيره ان قال له المالك بيع واشترى ثمنه كذا لا يجوز البيع لانه علم انه امره ببيعه نقدا ولو اطلق
بيع قد لا يسجد بالنقد والنسب **في ضمان النخاس** بعث امته فبعثتها امرأة النخاس في حاجة فميتت

بالتزكيا من ان يبي
بالتزكيا من ان يبي
بالتزكيا من ان يبي

يضمن امراته عند ابي ج وعندهما ضمها او النخاس لانه اجبر مشترك امه جاءت اليه بلا اذن فقال رددتها صدق
ومعني الرد لنأمرها بذاها بيا البيت اما لو اخذها النخاس من الطريق او من بيت المالك بلا اذن لا يضمن
في ضمان الخجين شراها فحلفت منه ثم مضرت بطن نفسها او فعلت شيئا كذا وار وغير متعود لسقوط الخجين
والقمة ميتا ثم استحقها رجل ببيتة قضى له بها وبقرها على المشتري يقال للمشتري لراستك قتلت وحدا وان ولد
هذا الرجل وانه حر لانه ولد المغرور ولد المغرور حر والخجين الحر مضمون بالقرعة فاودع امته واخذها بقرعة
الخجين الحر نصيب ومن ضرب بطنه بانه فالتفت جنبنا ميتا لاجل الضمان وعليه الفتى تحيط اسقطت الخجينه لا
العدو فعليه ما غرق لزوجها شرب دواء بلا تعمد سقاط فسقط لا غرق عليها قال ابو بكر لو اسقطت سقطا فليس عليها
الا التوبة ولو كان جنبنا فعليه ما غرق لو تعمدت سقط شي عملته فعليه خصالها وبيع في سنة لو ارثه اباؤ
غيره ولو عاقلة لها فني الما في سنة نصيب **في وجوب الضمان** على راد الاذن استعماله في الطريق ثم
ابق منه يضمن متى تحققت في غصصه في اوابل هذا الفصل مات عند اخذ او ابق منه فلو شهد حين الاخذ
اخذ لبرده بيرا ولا يجب تكديرا لاشهاد ويكفي مرة بحيث لا يقدر على كتمه اذا سئل وكذا اللفظ ولو ترك الاشهاد
مع امكانه ضمن لا عند ابي يوسف وانكر المولى اباقة صدق بيمينه ضمن الاخذ اجماعا لظهوره من لاخذ سبب الضمان
وهو الاخذ بلا اذن ماله نصيب ولو اخذ ايضا فادعاه رجل واقر القن ان عبد له فدفعه اليه بلا امر القاض
فهلك عند فاستحقه آخر ببيتة ضمن ايها شاء فان ضمن المبيع يرجع على القابض ولو كان لم يدفع الى الاول
شهد عند شاهدان انه عبد ثم دفعه اليه بغير علم ثم اقام آخر البينة انه قضى به لكنا لان الاول قام في غير
مجلس الحكم فلا يكون معارضة للقي قامت في مجلس الحكم فان اعاد الاول ببيتة لم تنفعه ايضا لان العبد في يد
بيتة ذي اليد في الملك المطلق لا تعارض ببيتة الخارج نصيب واذا اخذ عبد ابقا وباعه بغير امر القاض حتى لم يبيع
البيع وهكذا العبد في يد المشتري ثم ادعاه رجل وابينة انه عبد فانه بالخيار لشرائه للمشتري والمشتري يرجع
بالمثل على بايعه وشرائه ضمن البائع قيمة فينفذ البيع حصة البائع ويكون الثمن له ويصدق بافضل على القيمة من الثمن
لانه يرجع حصل لا على ملكه بسبب خيبته **في ضمان النقطه** اخذ لقطه ولم يشهد ولم يسمع انه عرفها
وقال ماله اخذها لنفسك ضمن عند ابي يوسف لصدقه ما كملها انه لقطه اذ الظاهر ان العاقل لا يبيع
ولها لال لقطه اقر بسبب الضمان وادعى ما يبراه وهو الاخذ للرد فعليه البينة وهذا اذا كان متمكنا من الاشهاد
ولم يكن متمكنا لعدم من يشهد او خوفه من لراخذ النظام فالقول له مع يمينه وفاقا وحدها ولم يجد عند
اشهد من يجد بعد ذلك فان وجد من يشهد ونجا وبغير شهادته لركبة الاشهاد مع القدره عليه لو سببت
دائنه فاخذها رجل ثم جاء ربه فان قال حين سببها جعلتها لمي خذها فلا سبيل لربها عليها لانه انما
ملكها ولو لم يقله فله اخذها ولو اختلفا فالقول لربها مع يمينه انه لم يقل ذلك لانه ينكر الاباحة كذا اختيارنا
المسائل المتعلقة بالجناب والدنيا الهلاك على ضربين هلاك حقيقي فظاهر وهو لو عوت العبد
او كان طعاما فاكده او كان ثوبا فاخرقه وما اشبه ذلك مما يوجب الفوات وهلاك حكمي فهو يخرج من ملكه كذا
او بعضه اعلم ان الدرهم الثابت في الذمة كالمثل في البيع والنقد المالكه في الغصب كالدراهم المستملكة بالنقد
في الودائع لا يتعين واما الدرهم التي لا يثبت في الذمة كمال المضاربة والشركة وامثالها الامانات وكالدرهم
المفصولة القايمة بعينها فيتعين حكمه **في الاحداث والتصرف في ملكه** وملك غيره والعقود
لنمن تصرف في خالص ملكه لا في من في الحكم ولو كان يلقى بغيره لكان ترك العقول في موضع يتعد فيه تصرفه

ط
في ضمان
سقط

مطل حد التقي

مظاہر

کتاب النور اتم
انما
جود

امرہا

أمرهما ببناء الحاجر وينفق كل منهما بحصته يفعل القضا على وجه المصلحة في الفتاوى العينية
أراد نصب تنوير في وسط البازين وبصر دخانه لهم منعه استحسانا وعليه الفتوى طاحونة على تهيئ رادفر
أن يضع فوقه طاحونة أخرى وبسبب ضعفها يقل ماء الطاحونة القديمة ويحتل دورها لصاحبها ليرفع
النصب إن كان ينقص غلة الأولى بنصيب الثاني كالتاجر إذا اتخذ في جانب تجارته طاحونة ثم جعلها
فكسدت تجارة الأولى بالتخاذل لئلا يول المنع بزيادة شغل رجل اتخذ خرايبا في بيت لم يكن في القدم وبصر
ذلك على إرجاء أو بطرح حسب الخراس على عود الخراج للجار إن لا يرى إذا كان ضررا ببناء أن دورانه
أورج دورانه يوهن الحايطة فانه يمنع من ذلك وأما اطلاع على العورة فلا يكون إلا بارتفاعه على النوا إذا
كان مطاعا أي منهيطا لا يمنع ذلك ^{منه} له دار في سكة لا تنفذ شرها بحسبته إن ببيتا ظهر في هذه
فيل له ليرفع من ظهره بأبائه السكة وقيل لا باع دارا بابها في سكة نافذة وكان بابها القدم في سكة لا تنفذ
فأراد المشتري ليرفع بابها القدم فلو أقر أهل السكة بذلك الباطل فله ^{فله} ولو أنكروا طلقوا فلو طلقوا
بعد عاود فتحليف الأول بسقوط الأمان على الثانيين إذا فاد به لأنهم لو نكحوا البطل فله إذا خالف الأول
منعه فلو لكل الأول فله ليجتمع غير ثم وثم فلو نكحوا جملة فله ليرفع شره حجج في سكة لا ينفذ وأراد
ليرفع طريقا حاجته ونصب السكة نافذة يرفع إلى الله فلو فيه ضرر فاحش يمنع ولو لم يكن فاحشا
فاستوفى ذلك الباطل ما بدفع الضرر وهو يقوم مقام الحايطة لم يمنع من ذلك سكة لا تنفذ شر في الفتوى
دار في ظهرها طريق نافذ فأراد ليرفعها طريقا نافذا ليس له ذلك ولو اتخذها خانًا بنزل فيه الناس
جعل بابين فله أن ينزل فيهما شاء وليس لهم ليرفع طريقا وليس لأهل السكة ليرفعوا على رأس سكتهم
دربا ويسدوا رأس السكة لأن مثل هذه السكة ولو كانت ملكا ظاهر لكن للعامة فيها نفع حتى
وهو أنه إذا ازدحم الناس في الطريق كان لهم ليرفعوه حتى يخفف الزحام ليس لأحد من أهل سكة لا
ليحفر فيها بئر الصلابة ولو اتفقوا كلهم عليه ولا يرد ضلوعه في دورهم وأما لهم المرور والجلوس وإذا
طبت في سكة لا تنفذ فلو ترك الطريق قد اتممت ويتخذ في الأمان من مرفوع سريعا فله ذلك لكل من أهل
السكة أمساك الدواب على باب دار لا اتخاذ آرى على بابها بسك دابة هناك إذا السكة أنه لا تنفذ كذا شره
ولكل من الشراك ليس يمكن في بعض الدار بقدر نصيبه لكن ليس ليرفع فيها واتخاذ الآثر من جملة البناء أو مساك
الدابة في بلادنا من السكنى إذا أرمع في بلادنا أمساك الدواب على الأبواب ولو نافذة فلكل من أهلها أمساك
الدابة على باب دار بشرط العلاقة في وسط التناظر من باب دار واحد من باب داره بيته عليه وبيتا
الجار فله منعه خشا بل إذا دخال الخشبة في سكة لا تنفذ ليرفعها ^{عن} ظهر الدابة وضعا فليس لأهل
السكة منعه إذا لم يتصرف في ملكهم إلا بأذن الدابة وله ذلك لو يطررها طرعا يضر ببيتهم فله المنع
ليرفعه في ملكهم على وجه بصرهم كدائر في حلة عامرة فأراد ليرفعها فله ذلك فبالاستحسان وبه الفتوى
وقال الصدر الشهيد الفتوى اليوم على العكس ولو هدم بيت ولم يبن وجيرانه يضررون به فله منعه
على البناء لو قاضا على البناء كذا في الفتاوى ^{أهل} وقال الصدر سيد الخا ولا يجب على بناء ملكه
دار بينهما فلكل منهما ليرفع فيها متاعا ويربط فيها دابة قال محمد بن زهير في أرض رجل فدخل
أرضه ليصلح نهره فرب الأرض منعه وأما يضي رب النهر في بطن النهر ليصلح كذا في الكتاب فهي قوم حرك
في بستان رجل فدرت البستان ليرفع من علي حافتيه إذا لضر ولا باب النهر فيه حتى لو قصر وأمان

۱۵۲

الرفض ط

مطلوب

يُخَذُّ

آدمیہ اخلاقی
بانیہ کا فائدہ

16

مطلب ۱۰۰ بیت لم یبرأ وجهه من تقصیر به
ظلم ۱۰۰

يضيق نهرهم به يمنع ولو غرس يوم بقلعه الا ان يمتنع النهر من الطر يقصص ما ضاق على وجهه لا ينفقا
 في حق ارباب التي في لا يمنع ولو غرس على نهر المعام لمنفعة المسالين ذكر له شجر على صفة نهر عام نبتت
 من عروقها اشجار في جانب الاخر من النهر ورجل في ذلك الجان بكم وبين كرم وبين النهر طريق عام فادعاه كل منهما
 فلو عرف انه من عروقه فهو له فلو عرف له غارس فهو له والا فهو لرب الارض ثبتت شجرة او زرع في ارضه
 ولم يزرعه احد فهو لرب الارض لو تولى من ارضه وكان جرفه فيكون لربها ان كان رفع برفق فتنازع جثاته في الارض
 فثبت الزرع وسقاه لا كما روي في الخصم فهو بينهما ولو نبت وسقى رتب الارض فكله له وضمن الا كما روي في
 من الحيات لو لها قيمة ولو سقاه اجنبي فلا شيء له والزرع بين ورتب الارض شجرة في ارضه نبت من عروقه في
 ارض آخر فلو سقاه رتب الارض وابنت فهو له ولو نبت بغيره فهو لرب الشجر لو صدقة رتب الارض من عروق
 شجرة ولو كذب صدق ولو اختلفا في كونها من عروق شجرة فالقول لصاحب الارض بقاءه له او خوخة
 وقعت في كرم آخر نبتت منها شجرة فهو لرب الكرم اذ لا قيمة للنواة وكذا الخوخة اذ نبت بعد ازال الجذع
 فهو الاول سوار مقبرة فيها اشجار فهو على وجهين فلو كانت الارض مملوكة فالاشجار باصلا على ملك
 رتب الارض فله ليرضخ بها وباصلا ما بنى اذ تحلها من الارض لم يصير مقبرة لشغله بملك رتب الشجر
 ولو مورا لا ملك لها واتخذها اهل القرية مقبرة فالاشجار باصلا على حالها القديم وانما كونها ملكا
 بعد اتخاذا مقبرة وهو على وجهين فلو لها غارس في الغارس لا تملكه ولو لم يعلم غارسها فله لقا
 امرها فلو راي بيعها وصرف ثمنها الى عماره المقبرة فله ذلك لا لو لم يعلم غارسها فلي في حكم الوقف الا يرى
 لشجرة نبتت في ملك رجل ولم يعرف غارسها فلي لرب الملكا هنا قطع من دار رجل شجرة بلا امره فلي
 شجرة لو شاء تركها على القاطع وضمت قيمتها فلي بان يقوم الدار مع الشجرة وبدونها فيضمن الفضل ولو
 اسكها وضمت نقض قباها بان يقوم الدار معها بدونها فالفضل فيه الشجرة مقطوعة فلو انقضت
 الا فلا فلو قطع شجرة من بستان رجل من داره وانما لزمه نقصان الدار والبستان **فصل في**
عارة دار الزوجة مروي خانه زن خود را عمارت كرد وجوبها بكار بردن او نكته بها شواهد يانه
 اجيب ان كريدان شرط كرده است بجمع كند تواند عمارت دار امرا ته فاف وتركها وابنا فلو عمرها باذنها
 فالعارة لها والنفقة دين عليها فتعمر حصته الابن ولو عمرها النفقة اذنها فالعارة ميراث عنه وتعمر قيمته
 نصيبه من العماره وتصير كلها لها ولعمرها ليا بغير اذنها فالعارة لها ولا شيء عليها بالنفقة فانه مستتر
 وعلى هذا التفصيل عمارت كرم امرا ته وسائر املاكها انما سقف منزل امرا ته بامرها فالسقف لها ولز
 فعل بغير امرها فله ان يرفعه الا ليرضا بالبناء في يمنع هذا اذا بنى لنفسه دون لامر اكا اخا بنى لرب الارض لا
 امره ينبغي كما مر في الفصل الثاني في طر غير بامر فالبنا لا امره بغيره بدون لامر اما اخا بنى
 لرب الارض بلا امره ينبغي كما مر في الفصل الثاني في طر غير بامر فالبنا لا امره بغيره بدون لامر اما اخا بنى
 فهو له وله رفعه الا ليرضا بالبناء في منع وكوني لرب الارض بلا امره ينبغي ليركون مسترعا بنى السقف لعله
 في منزل امرا ته بامر ثم اراد ان يرفع ذلك فالسقف للمرأة الا ليركون بنى باذنها انه فيكون له رفعه ان
 لم يوجد من لا غير ما بنى كساجم ارا وبنى فيها بتراب فيها بلا امرها ثم انشأت جارة او مضت بدنها فلو
 كان البناء من لبن اتخذت تراب الدار ثم انشأت جارة برفع البناء بغير قيمته التراب ملكه ولو كان البناء
 من لبن لا ينقض ولو نقض يعود ترابا استاجر اذ اخصصها او فرشتها باجر او ركبها بابا او غلقا

مطلبه في اشجار النهر

مطلبه

مطلبه

او نحو واقر به الموجد فاراد الما جرف قلعه فله قلعه لوم يضر لا لواضره فله قيمته يوم خصومه مستاجر
 عمارت كرد باذن موجد لا شك انها للموجد اذا عمر بامر وهل يرجع بما انفق بلا شرط الرجوع فعلى قياس ما مر
 الاصل في ذلك في دار غير بامر فالبنا لرب الدار ويرجع عليه بما انفق استعار ارضا لبنى ويسكن ما بناه على
 ان خرج فالبنا لرب الارض هذا فاسد لانه في الحقيقة استجار الارض ببناء يبنيه وذلك البنا معدوم ومجمل
 واعلام الاجر شرط جواز الاجارة وكانت الاجارة فاسدة ولو بنى وسكن فيها فعليه اجر المثل والبناء للبنا
 ولرب الارض نقض بناءه وقبض اليه ارضا على لبنى فيها كذا كذا لبنا وسكني طولا وعرضا وكذا كذا حتى على
 لبنى فهو بينهما وعلى التماس التماس نصفان فبنا وها كما شرط فهو فاسد فكله لرب الارض وعلى البناء
 قيمة ما بنى يوم بنى واجر مثل فيما عمل وتودفع اليه ارضا على لبنى فيها دسكرة ويوجرها على لبنى فاسدة
 بينهما فبناها كما امر واجرها فاصابا لا جميع ذلك لبناني والبناء له ولرب الارض اجر مثل ارضه على البناء
 وعلى البناء نقل بناءه **فصل في الجدران** جدار بين شريكين اراد احدهما ان يزيد في البناء عليه لا يكون ذلك
 الا باذن الشريك اضر الشريك لكر ولم يضر جدار بين دارين انهدم ولا حدهما بنات ونسوة فاراد صاحب
 العيال ان يبنيه وبني الآخر قال بعضهم لا يجوز الا بنى وقال الفقيه ابو القاسم في زماننا يجوز لانه لا بد ان يكون
 بينهما ستره قال الامام محمد بن قاسم بن خازن ويتبعه فيكون الجوار على التفصيل لكان اصل الجدار يحمل القسمة و
 يكن لكل واحد منهما لبنى في نصيبه لا يجزى الا بنى على البناء ولما كان اصل الجدار لا يحمل القسمة على هذا الوجه
 يؤمر الا بنى بالبناء جدار بين رجلين لكل واحد منهما عليه حوله فوهي الجدار فرعه احدهما وبناه بالانفصال
 الاخر وضع الحوائط على كان عليه في القديم قال الفقيه ابو بكر الاسكاف ينظر لكان عرض الجدار رجال القسم
 بينهما اصاب كل واحد منهما موضع بكنه لبنى عليه حائط لا يحمل حوله على كان في الاصل كان البناء مستورا
 بالبناء وليس لبنى صاحب مخرج الحولة عليه ولما كان الجدار لا يحمل حوله لا يكون مستورا ولا لبنى مخرج
 الحولة على هذا الوجه حتى يضمن نصف ما انفق في البناء جدار بين رجلين لا حدهما حوله وليس لآخر حوله فاراد الذي
 لا حوله له ليرضخ حوله مثل حولة شريكه اختلفوا فيه قال الفقيه ابو بكر البجلي لكانت الشريك حوله فلا يخرج
 ان يمنع وقال الفقيه ابو القاسم لا يخرج لبنى عليه مثل حولة لكان الحائط يحمل ذلك وشريكه مقرب بان الحائط
 ذكره كتاب الصلح اذا كان لكل واحد منهما جذوع وجذوع احدهما اكثر فلا يخرج لبنى في جذوعه لكان الحائط
 يحمله وعن الفقيه ابو بكر البجلي جدار بين رجلين لا حدهما عليه بناء فاراد لبنى حوله جذوعه الى موضع آخر قال
 لكان يحول من الامن الى الامن لا يبنى لكان لا يبنى لكان لا يبنى لكان لا يبنى لكان لا يبنى لكان لا يبنى لكان لا يبنى
 ضربا بالحائط ولزاد لبنى حمله ارفع عما كان لا يكون له ذلك لان هذا يكون اكثر عما كان فان راس الحائط يحمله
 لا يحمله اش الحائط وعمره اذا كان الحائط المشترك قد رافته الرطل فاراد احد الشريكين ان يزيد في طوله ليس
 ذلك الا باذن شريكه جدار بين اثنين انهدم فظهر انه ذو النطاقين متلاصقين فاراد احدهما ان يرفع الحائط
 الذي هو في جانبه ويكتفي بالطرف الذي هو جانبه شريكه ستره وبني الشريك ذلك قال الفقيه ابو بكر البجلي اذا كانا
 اقر قبل ظهور ظاهر لهما الحائط بينهما فان الحائط يكون بينهما وبين جدارها لا يحد في شئ بغير امر الشريك
 ولما كانا اقر لهما الحائط لم يلبه فلكل واحد منهما ان يحد فيه ما احب حائط بين رجلين لا حدهما عليه
 فاراد الاخر ليرضخ عليه جذوعا مثل جذوع صاحبه فمعه الآخر لان الجدار لا يحمل ذلك قال الشيخ الامام القاسم
 يقال لصاحب الجذوع ان شئت فخط عنه ما يكن لشريكك من الحائط ولشئت فادفع حركه حتى يستويا لان صاحب

مطلبه في اشجار النهر

مطلبه

مطلبه

اربع

ظاهر الرواية فكيف على المفسر ومن يفتي وعنه في شارة مع القصة والاحتياط على التفسير
 ثوبا من يادهم فلما رآه قال لا ارضى له فله ذلك الاصل لئلا يكون كخانة في العمل ثبت فيه قياس
 الرؤية وما لا خلاف فيه العال لا استباح ليكله الخطه فلما رآه قال لا ارضى بكماليه ليس به لعدم اخلا
 العمل استاجر لي فلما اكتشف ظهر قال لا ارضى ليس به ذلك الاصل لئلا يستجى على عار في كل
 جازين ومنه عند غيرة الاستباح ليجل له قطنه معلوما سماء اوله قصه ماله ثياب موز وكب
 وان لم يكن عند لا يكون اذ او صد السليم المرحه ووقو اكل استاجر رجلا للبيع والنز
 ولم يوف لم يوف وقت جان ويترك الا هو حصل البيع ثم لا ولو قال يعني هذا المتاع باصده من
 او اشترى ولم يبين له اجماعه لا ينه على درهم ولو امر له البيع والشراء ولم يذكر اجماعه اقل اشئ
 لانه استعانه وفي الترخيد لا يكون اجماعه على البيع والشراء فان يله او اشترى بجماعه المثل للجاوزه
 وما دفع الى امراته رجلا من اهل بيته على بيعه فان فهو رشوة قال له بجماعه ضيعتي هذا
 كذا وسراج فلم يقدر على بيعه فباعه دلالا لفرس لا ورشئ وعلمه الفتوة فجع الى رجل ثوبا وقال به
 بعته فان له فهو بيته وبيته في الامام الكا به لثيابه بعته فلا اجماع له ولثيابه بازند فله ليه
 مثله ولثيابه في ذلك لم يعلما جاز فاستحق وعلمه الفتوة ولا اجماع مقابله البيع وهو مقدر
 كالسعي استاجر رجلا ليهدم جدار او بيته كل ذراع بكذا جان رجل يبيع في السوق فاستع
 باخره السوق ثم طلب منه ليه المثل ينظر الى اصل السوق لئلا يكون اجماعه في مقدار اجماعه المثل
 ولم كان لا ياضد في مثله اجماعه فلا شئ دفع الى ما يكره لا يبيعه سبعة اربع فبسته ثلثا
 في اربع لثا ضمنه مثله في الثوب الى ايدا واخذ الثوب واعطاه ليه في الشغل لا يبرم
 عند في التوطية ليه مثله لا ترضى له اربع اعمى في رواية اجماعه المثل للجاوزه ما سعى في كل
 ما يكره في قول وامر لثيابه اصد ما ارق وراعه اغلظ فخط الحاك غلظا وبيعه ما اصد
 يفهم مثله في المنسوج له والصباغ اذا غلظ وصنع مكان الخطة الصفرة لثا اما
 فمنه الثوب لا يرضى وانشاء اصد الثوب واعطاه ما تله الصبيغ فيه ولا اجماع له ولثيابه

رمضان

طلب
في النسخة

طلب
في النسخة

مط

طلب
في النسخة

طلب
في النسخة

شريكه لا يكون متبرعا لانه لا يتوصل اليه الاستفاد بها الا بذلك حاتم بين رجلين غاب قدره او خوضه او ثبتي منه
واحتاج اليه المربة فاراد احدهما المربة واستمع لآخر اختلفوا فيه قال بعضهم يوافق القاضي بها ويرتفع
بالاجرة او ياذن لاحدهما في الاجارة والمربة من الاجرة قيل هذا قول لابي يوسف محمد لان عندهما يجوز المحر على
الحرة والفتوى على قولها وقال بعضهم انما ياذن لغير الآتي بالاتفاق عليه ثم يمنع صاحبه من الاستفاد عنه
يؤدى حصته والفتوى على هذا القول دار بين رجلين اهدمت اوبيت بينهما اهدم فبناه احدهما
لا يرجع هو على شريكه بشئ ولان الدار تحت القصة فاذا امكنه ان يقسم يكون متبرعا في البناء وكذلك البئر
اذا امتلأت من الحيا فله ليطالب شريكه باصلاحها فاذا لم يطالبه واصلاحها كان متبرعا وعن محمد في
رجي بين رجلين وبنت بينهما خربت كلها حتى صارت صحرا لا يجبران على العمار ويقسم الارض بينهما
ولكن كانت الظاحنة قائمة بينناهما وادارها الا انه ذهب بشئ منها فانه يجبر الشريك على ان يرجع ما عجز شريكه
ولما كان الشريك معسرا قبل لشريكه الاخير انفق ان شئت ويكون ذلك على شريكه وكذلك الحام اذا صار
صحرا يقسم بينهما ولما كان الآلة شئ يجبر الشريك على ان يبينها وفي رواية لا يجبر ولكن تقا
لشريك الذي يريد الاصلاح لتثبت اية انت ويكون ذلك على شريكه وكذا اذا اهدمت بيته او
احتاج اليه المربة ثم آجره فاذا اخذ غلته فاخذ منها النفقة ثم يتوب بعد ذلك وعرض خلف بن ابي حنيفة
بين رجلين ابى احدهما ليشقيه قال يجبر على كك قلت فان فسد الحث قبل ان يبرقعها وابى ليشقيه
قال لا ضمان عليه وكان ينبغي ان يدفع اليه السلطان حتى يأم بالسقي فان امتنع بعد ذلك فقد ضمن زرع بين
رجلين ابى احدهما ليشقيق عليه لا يجبر لكن يقال لا خرافة انت واربع بنصف القيمة في حصته شريكه
فلو انه انفق ولم يخرج الزرع مقدارا انفق هل يرجع على شريكه تمام نصف النفقة او مقدار الزرع
فبانه في المزارعة تخمس الدار المشتركة اذا استمرت فانفق احدهما في ممرتها بغير امر صاحبه وبغير
امر القاضي فهو متطوع خلاصة **فصل** في استعمال قن مشترك بلا اذن شريك يصير غاصبا على رواية هشام
عن محمد ولا يصير غاصبا على رواية ابن رستم وفي الدابة المشتركة يصير غاصبا على الرق ايتين هما
عليه متاع فساق احدهما على جسر فوقع في النهر وعطب فخج اهل القرية لم يضمن السابق والتاخر
اذا علم انه لا يعيش اليه بجي صاحبه موافق بينهما فغاب احدهما فدفعها الآخر الى الراعي ضمن نصيب
شريكه لانه مودع يمكنه ان يحفظ بيد اجيره فلا يصير مودعا غيره ولو تركها في الصحراء ولم يترك في يد
يكنه لزرع الارض الى القاضي حتى ينصيبها لحفظه دابة لهما فسقاها احدهما فوقع في نهر وانكسر قطرها
فخرها رجل وباع شريكه اللحم لا يضمن السابق اذ لم يخالف ولا التاخر اذ يعلم انها لا تعيش اليه خصوص صاحب
ومن اللحم بين الشريكين وهو كالمأذون دلالة ارض بينهما زرع احدهما كلها يقسم الارض فوقع نصيب
اخره ووقع في نصيب شريكه امر بقلعه وضمن نقصان الارض هذا اذا لم يدرك الزرع اما لو ادركه او قرب
بغيرم الزرع لشريكه نقصا نصف الارض لو انقصت لانه غاصبي نصيب شريكه وعن محمد لو غاب احدهما فلتشريكه
ان يزرع نصف الارض ولو اراد الزراعة في العام الثاني زرع النصف الذي كان زرعه وكذا لو مات احدهما
فلحق لزرع كذا ويغني بانه لو علم لزرع بغير الارض ولا ينقصها فله لزرع كلها ولو حضر الغائب فله
لنقصها بكل الارض مثل تلك الدابة لرضا الغائب في مثله دلالة ولو علم لزرع بغيرها او ترك بغيرها او
يزيدها فله فليس للحاضر ان يزرع فيها شيئا اصلا اذ الرضا لم يثبت هنا ارض بين ورثة زرعها بعضهم

مطل

الشرع

محمد

مطل

مطل

ببذر مشترك بينهم باذن الباقيين لو كبارا وبأذن الوصي لو صغارا فالغلة على الشريك ولو نزع من نفسه
فالغلة للزراع والزرع المشترك لو ادرك فخصه احدهما بلا اذن شريكه فله ان يقسم حصته شريكه
فصل في ارض او كرم بين حاضر وغائب او بين بالغ وبقيم برفع الامر الى القاضي وان لم يرفع ففي الارض لو نزع
حصته يطيب له وفي الكرم يقوم عليه فاذا ادركت الثمرة يبيعه ويأخذ حصته فيقف حصته الغائب بغير
فاذا قدم الغائب يجزيه اجاز ببيعة او ضمنه القيمة ولو ادى الخراج تبرع ولو بينهما دار غاب احدهما فلحق
لشريك كل الدار وكذا الخادم على الدابة قال محمد لو اخذ حصته من الثمن فاكلها جاز ويحفظ ثمن حصته الغا
فان حضر فكلما لم يضر فهو كلفه غصب ايضا فدفعها فزرعة فالزرع بين الدافع والزراع فلو اجاز المالك
قبل المنيان جاز وله حصته الغاصب الزرع والقاصي يفتي ذلك وضمن الدافع نقصان الارض الى وقت الا
منتهى ولو اجاز بعد ان بنت وصارت له قيمة فلا شئ له من الزرع وهو كلفا ويصدق بقية ما قبل الاجازة بعد ذلك
من ذلك نقصان الارض الى وقت الاجازة نصيب ولو بينهما دار غاب احدهما يسكن الآخر بقدر حصته وذكر
يسكنها ولا يسكنها غيره وقيل يحكي بينه وبينها ان لم يكن لها خصم يوجرها ويأخذ نصيبه من الاجرة
نصيب شريكه فلو وجد والا تصدق به ويستخدم الخادم ولا يكره الدابة اذ يحرم بملك وفي الرعي لو احتاج اليه
او بناء اقامها ورجع في الغلة سكن دارا مشتركة بغية شريكه لا يلزمه اجر حصته ولو منعته للاستغلال في الدار
المشتركة في حق الشئ وفيما هو متابع السكني يجعل ملكه لكل واحد من الشريكين على سبيل الكمال اذ لو جعل
ينع كل منهما من الدخول والعودة ووضع لا متعة فيسقط منافع ملكها وهو لم يجز ولما كان كذا صار الحاضر كذا
في ملكه فلا اجر محمد طعام او دراهم مشتركة بينهما غاب احدهما فاخذ الحاضر نصيبه ارجو ان لا ياتي
كيتي او زرع بين حاضر وغائب بين بالغ وصبي فآخذ الحاضر والبائع نصيبا منها ينفذ قسمة بلا خصم لو سلم
نصيب الغائب الصبي حتى لو هكذا باقى قبل ان يصل الى القفا او الصبي ملك عليها **كتاب النكاح**
الكفر ولو كان في السيلة وجوها بوجبه الكفر وجوها واحدا ينع من الكفر ثم ان كان نية القائل
الوجه الذي ينع من الكفر فهو مسلم ولم يكن لا ينع من كل النية كناية على وجه لا يوجب الكفر ويؤثر بالتوبة والرجوع
عن ذلك وتجديد النكاح بينه وبين امراته ولو تكلم بكلمة فيها اختلا بؤم تجديد النكاح احتياطا والتوبة
والرجوع عن ذلك ولو تكلم بكلمة فيها اتفاق فانها بوجبه باط جميع اعماله ويلزمه اعادة الحج لانه يكون طاهرا
امرا زينا وولده المولود في هذه الحالة ولدتها وتلقا بكلمة الشهادة بعد ذلك بحكم العادة ولم يرجع عما قال لا يبرئ
الكفر فله وكان في كونه كفرا اختلا في بؤم قايده تجديد والتوبة احتياطا وما كان خطأ لا يؤمر الا بالاستغفار
والرجوع عنه هذا اذا تكلم الزوج فان تكلم به قال الشايع وشايع محمد والحاكم الرشيد واسماعيل الزاهد في قوله
لا يؤثر في فساد النكاح ولا بؤم تجديد النكاح سدا لهذا الباب عليهم ويجبهما الحاكم قدما توجع وعامة علماء
بخارا على افساد النكاح ولكن يجبر على النكاح لا ولولوبينار وهذه بغير الطلاق اجاعا ولا نفقة في هذه
العدن بلاء ومن اتى بلفظة الكفر مع علم انه كفر لكان عن اعتقاد فلا شك انه يكفر ولا يعتد او لم يعلم
انها لفظ الكفر ولكن اتى بها عن اختيار فقد كفر عند عامة العلماء ولا يعذر بالجهل ومن كفر بلسانه طائعا
قلبه مطمئن بالايمان فهو كافر ولا ينفعه ما في قلبه لان الكافر لما يعرف بما ينطق به فاذا نطق بالكفر كان كافرا
عندنا وعند الله كذا ذكر صاحب المطبوع ومن لقن انسانا كلمة الكفر ليشكك بها كافر ولو كان على وجه اللعب
والضحك وكذا من علمها كلمة لتبين من زوجها فهو كافر ومن افق به فهو كافر ومن امر رجلا بالكفر

من فعله الفتى ان
يبيع على الوجه
الذي يبيع من الكفر
٤٣

النكاح

مطل

كفر الآخر في الحال تحكم به المأمور لأنه استخلاف بالاسلام بناربه فان تلفظ الزوج بكلمة الكفر ثم تأبى رجع
 واما تجديد النكاح منها وابت المرأة فلها ذلك بخلاف ما اذا تلفظت المرأة بكلمة الكفر ثم تابت وجبت
 وابت عن العقد ليس لها ذلك بخبر جابر الجاهل اذا تكلم بكلمة ولم يدركه كفر قال بعضهم يكفر وقيل لا
 يعذر بالجبل ومنها اذا تكلم بكلمة بلا علم انها كفر عن اختيار يكفر عند عامة العلماء خلافا لبعض ولا يعذر
 بالجبل وقيل لا يكفر بها اذا اراد لنفسه بكلمة مباحة فحري على لسانه كلمة خطأ بلا قصد والعياذ بالله لا يكفر
 لكن القاض لا يصدق على ذلك مثل ان يقصد ان يقول توخاى بان يدركه كفر في لسانه عليه كبر فيما بينه وبين
 الله ومنها اذا خطر بباله اشياء يوجب الكفر لكنه لا يكلم به فذلك محض الالهام بالحديث ومنها اذا غر على الكفر بعد
 يكفر في الحال لزوال تصديق المستمر ومنها ان من تكلم بكلمة الكفر وحكي له آخر كفر الضاحك الا ان يكون
 الضحك من رياء بان يكون الكلام مضميلا وجود الكفر توبة ومن اعتقد الحلال حراما او على العكس كفر
 وتوكل به الواعظ على المنبر وقيل منه القوم كفر واكلمهم اما اذا قال حرام هذا حلال لتزويج السبعة او
 حكم الجبل لا يكفر بذلك والهازي والسني اذا تكلم بكفر استخفا واستهزاء ومن احاطا يكون كفا عند الجبل
 ولن كان اعتقاده خلافا لغيره ولو اجري احدا من وجوب كلمة الكفر على لسانه ولم يعلم بوقوع الكفر
 لم تطلق تحكيم ثم الرضا بكفر نفسه كلف بالاتفاق واما الرضا بكفر غيره كلف عند البعض وليس كلف
 عند الآخرين وتوكل بكلمة الكفر حتى يصحك غيره بكفر الضاحك ايضا يقولون كفر المرأة يعمل في ضياد
 النكاح لكن القاضي يجبرها على تجديد النكاح سدا لهذا الباب عليهم ولا ينقص من عدد الطلاق بالاف
 وكذلك لو كانت الفرقة بسبب كفر الرجل لا ينقص شي من عدد الطلاق عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند
 محمد ينقص من كذا والحقاه عن هذه الورطة فدينه قد ذكر هذا الدعاء صباحا ومساء هكذا وعدي
 صلي الله عليه وسلم والدعاء هذا التهنئة انه اعوذ بك من ان اشرك بك شيئا وانا اعلم واستغفر
 عمالا اعلم بانه لا ينقص **فصل في بيان احكام سب النبي صلى الله عليه وسلم** اعلم وفقنا الله واباك لترجيح
 سب النبي عليه السلام او عابيه او الحق به نقضا في نفسه او سببه او دينه او سنته او خصلة من خصاله
 او عرض به او شبهه على طريق السب له او الازراء عليه او التصغير لثبته العظيم فهو سب له والحكم فيه
 حكم الساب يقتل كما نبينه ولا تستثنى فضلا من فصول هذا الباب على هذا المقصد ولا غترى فيه
 كان او تلوجا وكذلك من طعن في اودع عليه او في مضرته او سببه لا يدين منسحب على طريق الدنم او عبت في
 جهة الفرقة بسبب من الكلام ومنكر من القول وغيره شي مما ذكره من البلاد والحج عليه او غصبة ببعض العوارض
 البشرية الجائزة وهذا كله من الحكم واليه الفتوى من لدن الصحابة انه يقتل قال ابو جعفر واصحابه من يرى من
 محبدا وكذب به فهو من دلال الدم الا ان يرجع قال ابو جعفر واصحابه من كذب باحد من الانبياء او تنقص احدا
 منهم ويرى منه فهو من دلال الدم قال ابو القاسم بن الجلاب في كتابه من سب الله ورسوله من مسلم او كافر يقتل
 لا يستتاب وحكي القاضي ابو جعفر في الذي يثبت رولينين في ورأه القتل عنه باسلامه وقال ابن
 مكنون لوخذ القذف وشبهه من حقوق العباد لا يسقط عن الذي اسلامه وانما يسقط عنه باسلامه
 حدود الله تعالى فاما حد القذف فحق للعباد كان ذلك من بني او غيره فواجب على الذي اذا قذف النبي عليه
 ثم اسلم حد القذف ولكن انظر ما راجح عليه هل حد القذف في حق النبي عليه السلام القتل لزيادة حرمة النبي
 عليه السلام ام هل يسقط الحد القتل باسلامه ويحد ثمانين فتأمله وقيل لا يسقط اسلام الذي السب

مطلب
 تلفظ الزوج بكلمة الكفر ثم تاب
 ورجع وادركه كفره
 وابت المرأة فانها

مطلب
 ولو اجري احد الزوجين على الكفر
 حاله ولم يعلم بوقوع الكفر
 او طلاق

فيلان

فقله لانه حق للنبي عليه السلام وجب عليه لانه حرمة وقصد الحاق النقضة المعركة فلم يكن رجوعه الى
 الاسلام بالذي يسقطه كما وجب عليه من حقوق المسلمين قبل اسلامه من قتل وقذف واذا كانت لا تقبل
 المسلم فان لا تقبل توبة الكافر اولا قال ابن كنانة في المبسوط من شتم النبي عليه السلام من اليهود والنصارى
 فاري للام لا تحرقه بالنار ولشتمه قتله ثم حرق جثته وان شاء حرقه حيا قال مالك في كتاب ابن حبيب المبسوط
 وابن القاسم وابن عبد الحكم فمن شتم نبيا من اهل الذمة او واحدا من الانبياء عليهم السلام قتل الا ان
 يسلم ولا يقال له اسلم ولا لا شتم ولكن ليس اسلم فذلك توبة له وفي النوادر من رواية يحنون عنه من شتم الانبياء
 من اليهود والنصارى بغير الوجه الذي به كفر فلا ضرب عنقه الا ان يسلم الذي اذا صرح بسبته او عرض
 او استخف بقدره او وصفه بغير الوجه الذي امر به فلا خلاف عندنا ان لم يسلم لان لم تعطه الذمة او العهد
 على هذا وهذا قول عامة العلماء الا ابا جعفر والثوري والتابعي واتباعهم من اهل الكوفة فانهم قالوا لا يقتل وهو عليه
 من الشرك اعظم ولكن يؤدب ويعزى **مطلب** وكل من سب النبي عليه السلام او بعضه كان مرتدا واما
 ذوالعهد من الكفار اذا فعلوا ذلك لم يخرجوا من عهودهم وامرهم ان لا يعودوا فان عادوا عذبوا ولم يقتلوا
 كذا في شرح الطحاوي والفاطمي اذا تكلم المسلم بمرئيا يعرف في الالفاظ الكفر في نسخ الفتوى عامة النبي ومن
 سب النبي او ابغضه كان ذلك منه فحكمه حكم المرتدين شرح الطحاوي اذا شتمه عليه السلام سكران لا يعفى عنه
 حقا وهو مذهب ابي بكر الصديق والامام الاعظم والتهري واهل الكوفة المشهور من مذهب مالك واحنا
 قال الحنفية لا اعلم احدا من المسلمين في وجوب قتله اذا كان مسلما وقال ابن يحنون انما كفى اجمع العلماء اشارة
 كافرو حكمه القتل ومن شك في عذابه وكفره وكفره عن عبد الله بن موسى جعفر عن علي بن موسى عن ابيه
 عن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين وعن جعفر بن محمد بن علي بن عبد الله بن موسى جعفر عن علي بن موسى عن ابيه
 فاضربوه وامر رسول الله عليه السلام كعب بن الاشرف بل لا ترداد وكان يؤذيه عليه السلام وكذا امر بقتل ابا نافع
 اليهودي وكذا امر بقتل ابن حنظل لهذا ولان كان متعلقا باستار الكعبة ودلائل السيرة تعرف في كتاب الصيام
 المسلول في شاتم الرسول **مطلب** ومن سمع حديثا فقال سمعناه كثيرا بطريق لا يستحق كفا والحاصل انه اذا
 استخف سنة مسننه او حديثا من احاديثه عليه السلام كفر قال له كلما كان يا كل النبي عليه السلام بلحاصا للثبوت
 فقال الآخرون في ادنى است كفر قال له ابل الشياطين البيض فانه سنة النبي صلى الله عليه وسلم فقال الآخرون
 ولوسنة كفر اذ قال له علي بن جعفر الرد وكذا في سائر السنن خصوصاً في سنة هي معروفة وثبوتهما يتوارى كسواك
 نحوه وعن ابن مفضل لو ان اهل بلد اجتمعوا على ترك السواك قاتلناهم كقتال الكفار **مطلب** قال جعفر بن محمد
 بن ارك نان بخورند ودمتها بشونند لو قال لها وانا بالسنة كفر قال جعفر كان رايد سببت يست كفر اذا استخف
 بالسنة قال له سببت يست كره وكندوري دكر دكر افكندز او قال ابن جعفر سببت سببت كره و
 دستار نرس ثلوا ورجن لو قال على وجه الطعنة بالسنة كفر جامع **مطلب** ولو قال ابو بكر الصديق لم يكن الصحابة
 كفر بالله لان الله سماه بقله اذ يقول لصاحبه لا تحزن ولوقوف عايشه بالذنا كره **مطلب** قال لمفقيه دانمند
 بكفر ان قصد به لا استخفاف بحكي عن علامه خوارزم مولانا جاما الدين انه قتل واحدا من الاعوان حين اطال الساء
 الى دفتر واحد من الطلبة شكى فقيه الامام الفضلي انه وضع كتابه في دكان فقال صاحبه لكان دستر انجا
 نماوى ورفى حين ترك الكتاب عند الامام الفضلي بقله لا استخفاف بالعلماء لكونهم علماء استخفاف بالعلم
 والاعلم صفه الله تعالى منحة فضلا على خياري عباده ليدلوا خلفه على شره نياية عن رسله فاستخفافه بهذا

فانراى

مطلب

مطلب
 شتم النبي عليه السلام من اليهود والنصارى

مطلب
 اذا شتمه سكران لا يعفى عنه

مطلب
 قتل واحدا من الاعوان حين اطال الساء
 الى دفتر واحد من الطلبة

يعلم انه الى من يعود فيكفر بآية امرأة قالت لم نجعلها اولغير لعنت برسوي وانتم كباد بكمف ولوقال
برآسمان خدائست وبرزمين فلان كلف ولوقال از خدای هیچ مکان خالی نیست کفر ولوقال خدای بحق من
همه نکوتی کرم ست بدی از منست بکفر ولوقال من خدایم علی وجه المباح کفر بالله تعا ولوقال لعدو لو
کان فلان نبیا اومن به کفر ولوقال در آسمان خدای دارم در زمین ترا فالاصح انه لا یکفر ولوقال لزوجته
انبت احب الی من الله بکفر في الحال خلا ومن قال لا اله الا الله فلهم تکلم به لا یکفر لانه معقود علی
الایمان قال قل لا اله الا الله فقال لا اقول قبل کفر وقيل لا لوعنی به انی لا اقول بامرک وقيل لا یکفر مطلقا اذ
انفرض ذکر مرق مطلقا تفک جری بن الرجلین کلام فقال احدهما لصاحبه الکفر خبر ما انت تفعله بکفر لو
قال کافری کرم به از خیانت بکفر ارتکب صغیر فقال له قایل تب فقال ما ذا صنعت حتی اتوب بکفر فاسق
شرب خمر و شرب علیه اقرباؤه الدرام کفر و کذا لوقالوا مبارک باد و علی هذا اذا اخذ احد الکلمتين والظن
مقاطعة ففعلوا مبارک باد و وقعت برای الحدید واقعة وهي ان واحد قاطع علی ال معلوم احتسابا بها
الامی بالمعروف والنهي عن المنکر ففرضوا علی باب طبول و بوقا نادوا و مبارک باد لمقاطعة الاحتساب و کان لهم
للمجامع فامتنعنا عن الصلوة خلفه حتى عرض علی نفسه الاسلام اخذها بهذه المسئلة بنزله فلو اتمحت المعصية
صغیر او کبیر بکفر وتوشتم فم مسلم بکفر وتطلق امرته بابنا وهو الاصح ما قاله البعض من انها تطلق ثلثا
وتوشتم بکفر وتطلق امرته ثلثا عند البعض و بابنا عند البعض وهو الاشبه وتوشتم فم الکفار بکفر
عند ابي ح و عندهما قلت هذا الخلاف في التکالیف و اما في فم المشرک لا بکفر اجماعا وتوشتم فم عالم علوة بکفر
وتطلق امرته ثلثا اجماعا ولوا سحلت با ثبت حرمة بدیل ظنی لا بکفر کما اذا وطئ جارية ابیه حلا وعند
البعض ومن کفر بلسانه طایعا و قلبه علی الايمان فانه کافر کما اذا قبل المؤمن السجد للملک الا قتلتانک
فالا فضل لنکي یسجد ولکن ان السجود جود الخیر فلا فضل لیسجد لانه لیس بکفر فنهذا دلیل علی ان السجود بلیه التیمه
لا یكون کفر فعنی هذا التیمه لا یصیر سجده عند السلطان علی وجه التیمه کافرا لا یصح قال الشيخ الامام ابو
منصور الماتريدي اذا قبل احدین بدی احد الامرض او اتحنی له او طأ رأسه علیها لا یکفر لانه یز
تعظیمه لا عباده وقال غیره من اجلنا انا نجد واحد المجابر فی کبره ملک الکبار قال اکثر العلماء هذا علی وجه
ان اراد به العباده کفر ولکن اراده التیمه لا بکفر عنده من قال سلطان هذا الزمان عادل فقد کفر لانه
نعلم بقیة انه جابر ومن جعل الجور عدلا فقد کفر وتوضع قلنسوة الخوس علی رأسه ذکر الفضلی انه
لا یصیر کافرا قال الامام قاضی خان وهذا الجور انما یصح اذا فعل ذلك ضرورة ولا یعتقد انه یصیر کافرا
فان فعله کفر یعتقد انه یصیر کافرا او یعتقد به الاستخفاف بالدين فانه یصیر کافرا وعند عبد الله بن
ابی حفص انه قال لم فعل ذلك یرید به تتبع فعله لا یكون کفر عینه وبکرم مرفوع ما سمعت ذله وفي استخلا
حتى یغیر اذن صاحب الطعام خشیة الکفر بالاعتقاد بصل قال الامام انک لم تدع علی اسلام او تلفظت بکلمة الکفر
والمرأة اکثر وقعت اخریة بینها لانه اقرار بوقوع الحرام فلا مره لتعتقد وترجی آخر لانها حرمت علیها
قال لخصه اذهب علی الشیخ او الفارسیه با من بشرع رو فقال خصه بیاده بیار بروم فی جیزی فی روم کفر
عاند الشیخ ولوقال با من بقاضی رو والتیله بحالها لا یکفر ولوقال با من بشرعت رو فقال ابن جینیهما
نداره او قال یمن نرود او قال مراد بنوس هست شرعت حکم فنهذا کلمه کفر ولوقال ان وقت سیم بندی بکفر
کجا بود کفر ومن المتأخرین من قال لوعنی به قاضی البلد لا یکفر اقول غرضه انه وقت الاخذ کان یسأل

مطلوبه الکفر غیر جماعت فکفره تکفیر

مطلوبه اذا اخذ احد الکلمتين او الظن بمقاطعة

٢ ولوشتم فم مؤمن بکفر وتقبل لا بکفر

ولا یقال

ولا یقاله ولا یطلبه الى القاضی و لیس غرضه انکار الشیخ و احتفائه فینبی لایکفر و لیس لم یعن قاضی البلد
قال لخصه حکم الشیخ کذا فقال خصه من برسم کارکم بشرع نه قبل کفر وقيل لا یصح ولوقال لعدو لو
فقال جری نامه فتوی آوردی بکفر لانه اراد به الاستخفاف بالشرعیة ختم قال لم دیونه بستام اکثری
خدای جهانی او قال له رجل حکم الله كذلك فقال من حکم خدای چه دائم او اختلف و قال من سؤکت
بطلاق خواهم خدای خواهم بکفر فنهذا رجل قال لشرکت فلا فانا نجوی فنهذا لا یکفر لان هذابین
بالله ولوقال انا نجوی بکفر لان الاول تعلیق وتعلیق الکفر بین و الثاني تحقیق عنه رجل قال
هو یهودی او نصرانی او بری من الله تعا ومن لا سلام لفضلت بکذا کان عینا فان باشر الشرط یصل
کافرا اختلفوا فيه و کذا لو حلف بهذا علی امی ما ض بان قال یهودی او نصرانی او بری من الله تعا ومن
الاسلام لکنک فعلت کذا امس وقد کان فعله فان کان نسیا لا یعلم انه فعله ولم یفعله لم یصیر
کافرا عند الكل ولکن یعلم انه قد فعل ذکره هل یصیر کافرا قال اکثر المشایخ انه یصیر کافرا و قال
حسن الایمة السرخسی الاصح ان الرجل لکان یعرف هذا عینا ولا بکفر به لم یصیر کافرا فی المأخی و
لا فی المستقبل ولکن جاهلا او کان عنده انه کفر ففی المأخی بکفر فی الحال و فی المستقبل اذا باشر
الشرط یصیر کافرا لانه لما باشر الشرط وعنده انه بکفر فقد رضی بالکفر والرضا بالکفر کفر
قاضی فان ولوقال هو یهودی او نصرانی او بری من الله تعا فعل کذا فنهذا علی وجهین لرحلف بهذا الا انما
علی امر فی المستقبل فهو یمن عندنا ثم اذا اتی بالشرط هل بکفر لکان عنده انه لا بکفر متى اتی بالشرط لا بکفر
و کانت علیه کفارة یمن ونزحلف علی امی ما ض وهو یعلم انه فعله لا کفارة علیه لانه عنوس فعله لا یستغفار
فیمن النحوس من الحلف علی امی ما ض یخمد الکذب فنهذا الیمن باثم بها ولا کفارة فیها وهل یصیر کافرا علی
التفصیل الذي قلنا لکان عنده انه یمن ولا بکفر متى حلف بهذا لایکفر وان کان عنده انه بکفر متى حلف
بهذا یصیر کافرا لانه لیس هذا من رضاء بالکفر والرضا بالکفر کفر هکذا اختار حسن الایمة السرخسی و علیه
الفتوی صحیح قال لا خیرا یهودی فقال لیک او قال یهودی کیر بکفر قال انا محمد بکفر وقال الشیخ الایمة
خیر من اليهودیة کفر لانه اثبت الخیرة لما هو قبیح شرعا وعقلا ثابت فنهذا بالقطعی ولوقال روز کافر کافر
دور کار مسلمان نیست بکفر بآیه ولوقال علی رجل وهو یؤذن وقال کذبت بکفر فنهذا اذا قال سزا
بسته ام او قال ناز سیکم جیزی بر سر می آرم او قال ناز کرد و ناکرد بکیست او قال خوش کارست
نی نازی فنهذا کلمه کفر بآیه مصل الکافر اذا اقر بخلاف ما اعتقد حکم به
ثم الکافر علی ثلثة اضرب عبد الاوثان فالجاهل للربوبیة والمشرک فیها لوقال لا اله الا الله حکم باسلا
وعبد النیران والمشرک بالربوبیة والمشرک بالوحدانیة کاشوابة والمقر بالوحدانیة والمشرک بالرسالة
کاهل الکتاب فالجاهل للربوبیة والمشرک فیها لوقال لا اله الا الله حکم باسلا ولوقال شهد محمد
رسول الله او قال اسلمنا او آمنا بالله و کذا لوقال انا علی بن الاسلام او الحنفی حکم باسلا و کذا
وکل من یدعی الدین او قال لا اله الا الله حکم باسلا و کذا شهد برساله محمد او قال انا علی بن الاسلام
او علی الحنفی فنهذا کلمه اسلام ولما المقر بالوحدانیة والمشرک بالرسالة اصلا من اهل الکتاب کایهود والنصارا
لا اله الا الله لم حکم باسلا حتی تشهد بالرسالة ومن یقر منهم برساله محمد لکن الیه العرب لا الیه بنی اسرائیل لا
مسلمانا حتی یتبرأ عن دینه مع ذلك و یقر انه دخل الاسلام ولوقال اسلمت او قال انا مسلم او

مطلوبه انک انک نذرا فانا نجوی

وعلیهم

یست

المالوه

یکون

مؤمن لا يحكم بالاسلام حتى يتبنا عن دينه مع ذلك ولو قال برئت من اليهودية والنصرانية ولم يقل دخلت
في الاسلام لا يحكم بالاسلام ولو قال دخلت في الاسلام يحكم بالاسلام ولزم تبنا عما كان عليه وذكر الكوفي لو
اقر اليهود انه على دين الاسلام او قال انا مسلم قال ابو جعفر اولا لا يكون هذا اسلا ما حتى يقر بما جاء من الله
ويتبنا من اليهودية ثم يرجع وقال ذلك اسلام من يقر بالتوحيد ويحذف الرسالة اذا قال لا اله الا الله لا يصير مسلما واذا قال محمد رسول الله يصير مسلما والكوفي اذا قال خدا بكست وهم يصير
حق يحكم بالاسلام واذا قال صلى الله عليه وسلم لا يكون مسلما قال كافر امتت بما آمنت به الرسول يصير
مسلم قال كافر الله واحد يصير مسلما ولو قال مسلم دينك حق لا يصير مسلما وقيل يصير مسلما الا اذا قال
حق لا اؤمن به وعن الامام انه يصير مسلما باناسلم وعن ابن زياد قيل لذي اسلم فقال اسلمت فاسلم
وكذا عن علماء الشيعة لانه خاطبه بحجاب ما كلفه به فيكون اسلا ما فاضى في الزخرفه اذا قال للمسلم
انا مسلم مثلك يصير مسلما وفي النبايع قال ابو الغفيم في نصرائي اراد ان يشترى من رجل شيئا فقال الرجل انا
بياع هذا من مسلم فقال اناسلم لا يصير بذلك مسلما وفي الظهيره ما لم يقل انا مسلم مثلك يصير مسلما وعن الامام
اذا قال نصراني او يهودي اسلمت او انا مسلم يسأل من مراده فان قال اريدت ترك دين النصرانية او اليهودية
والدخول في دين الاسلام يصير مسلما حتى لو رجع حاله ولم يترك غير ذلك لم يكن مسلما اليهودي والنصراني
لا يحكم بالاسلام ولن يشهدوا بالشهادتين حتى يتبنا عن النصرانية واليهودية لانهم يقولون محمد رسول الله
اليكم لا اله الا الله صلى الله عليه وسلم الصبي العاقل صحيح عندنا وردته صحيحه عندهما ولا يقتل خلافا لابي جعفر
وجعفر علي السلام وجعفر اسلام الملك اسلام عندنا ان كان حرييا ولز كان ذميا لا يكون مسلما فاشهد
اجبر علي الاسلام بالحبس الشديد دون القتل ولو قال يهودي او نصراني ممن يقيم بين طوائف المسلمين
لا اله الا الله محمد رسول الله فقد ذكر في الكتاب انه لا يصير مسلما لان بعضنا منهم يقولون ذلك ثم يؤثرون
بان محمدا كان رسول العرب اما الفتوى على انه يصير مسلما من مشرك او كافر ولو قال بالفارسي من مسلماني
ينبغي ان يصير مسلما من يرضى امته مرضه واشتد عليه فقال لن شئت توفي مسلما وان شئت فتوفيت
كافرا قال واحد من العلماء يصير ممتنا وكذا الرجل اذا ابتلى بصيبا فقال اخذت مالي وولدي و
اخذت كذا وكذا فاذا فعل ايضا وماذا بقي لم تفعله او ما اشبه ذلك لا يفي الا باحد هذا القابل وقال
بانه كفر قبل لو كان هذا المرض قال ذلك غير قصد فاجاب قال انا يجري على لسان حرف واحد وهو
ذلك من غير قصد اما مثل هذه الكلمات الطويلة الكثيرة لا يجري على لسانه من غير قصد فلا يصدق رجل بات
غلامه فخرج فقال يا رب تأخذ من له واحد ولا تأخذ من له عشرة وانما في جميع المال اجتهد فكان كذا ان
قال ابو بكر محمد بن الفضل ارجو ان لا يصير كافرا لانه لم يصف الله بالظلم لانه الظلم لا يأخذ ما ليس له والدينا
الاخر قلنا الله تعالى فاصح ما اصبحت فقالت بي دادي ويكي ستادي لا تكف فتبنا ما اخذ الله ما اعطى برأيه وفي
الواقعا حكى بعض الكبار قول رجل عبد الله خبيثه ثم جاء يوم النير في فاهدي الي بعض المشركين هدية يريد
به تعظيم ذلك اليوم فقد كفر واحبط عمله وهذا خلاف ما لو اخذت دعة خلقا من سبي له ودعا الناس اليه
ذلك فخر بعض المسلمين وعدته فاهدي اليه شيئا حيث لا يخطر وفيه حكاية لثروا حذا من جوسر اسرائيل كاشف
المال حسن العبد بقره المسلمين وكان ينفق على ساجد المسلمين ويبعث اليهم دهن السراج فدعا الناس من
الي دعوى اخذها خلقا من رؤس ولد وجتر ناصيته فشهد دعوته كثير من اهل الاسلام واهدي بعضهم فشق ذلك

الذي في

ثم يؤثرون

على من كان

أكثر

على من كان يفتنهم فكتب الي استاده شيخ الاسلام ابي الحسن السعدي ان اذكر اهل بلدك فعدا ربوا
وشهدوا شعار الجوس وقص عليه القصة فكتب الي شيخ الاسلام لتلق اياه دعوى اهل الذمة مطلقه
في الشرع ومجازاة المحارب المروق والكرم وخلق الراس ليس بشيء اهل الذمة على مثل هذا حال
لاظهار الفرح والسرور لجمع الجوس يوم النير فقال مسلم خوب رسم نهاد اند او قال نيك من نهاد اند
خيف عليه الكفر ما ياتي الجوس في نير وزعم من لا طعمة ونحوه الي الاكابر والسادة واتي من كان له معرفة
وذئاب ونجى بهل يحل اخذ ذلك بهل يضر ذلك من الاخذ فقد قيل من اخذ ذلك على وجه الموافقة لقرام
يضر ذلك بدينه ولما اخذ ذلك لا على ذلك الوجه لا بأس به والاحتراز عنه اسلم فصول ما دى برأيه

كتاب الوصايا

الوصية على أربعة اوجه في وجه يحتمل الفسخ بالقول والفعل وفي وجه يحتمل
بها وفي وجه يحتمل باحدا دون الآخر اما الوجه الذي يحتمل الفسخ بالقول والفعل فهو الوصية بالعين
لرجل فالفسخ بالقول بان يقول رجعت عن تلك الوصية وبالفعل بالعين عن ملكه واما الوجه الذي
لا يحتمل الفسخ بالقول والفعل فهو التبرير واما الوجه الذي يجوز الرجوع بالقول دون الفعل فهو
الوصية بثلاث ماله او ربع ماله ان رجعت عنها بالقول صح وان اخرجت عن ملكه بالبيع لا تبطل الوصية
وتنفذ من ثلث الباقي واما الوجه الذي يجوز الرجوع بالفعل دون القول فهو التبرير المقتدر ان رجعت
عنه بالقول لا يصح ولو باع المدين المقتدر صح الوصية غير واجبة وهي سحبة والعقبان ياتي جواز الوصية
تلك مضاف الي حال زوال الكنية وتواضيف الي حال قيامها بان قيل ملكك هذا كان باطلا وهذا
اولي الا استحناه حاجة الناس اليها فان الانسان مغرور بما في ماله مقرر في عمله فاذا عرض له المرض وخاف
النفوس يحتاج الي التلذذ ببعض ما فرط منه من التفرط بانه على وجه لومض في تحقيق مقصده المآلي ولو
البرء بصره الي مطلبه المآلي وقد بقي الملكية بعد الموت باعتبار الحاجة كما قد التفتير والتكفير في الدين
فدنطق به الكتاب وهو قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها او دين والسنه وهو قوله عليه السلام ان الله يصدق
عليكم بثلاث اموالكم في آخر اعماركم زيادة لكم في اعمالكم فضعوها حيث شئتم او قال حيث اجبت عليه
اجماع الامة ثم نصح لاجنبي في الثلث من غير اجازة الورثة ولا يجوز ما زاد على الثلث ولا يجوز للموثر
لقوله عم الا لا وصية لوارث الا باجازة الورثة وتعتبر كوة وارثا وقت الموت لا وقت الوصية حتى لو اراد
لاخيه ثم ولد له ابن صححت الوصية ولا بما زاد على الثلث لقوله عم الحيف في الوصية من اكبر الكبار
وفسر بالزيادة على الثلث الا باجازة الورثة اذا كانا
كبارا ولو وهبت مريضه من اهلها من زوجها وآجازه الورثة قبل موته لم يجز اذا اعتبر بهو الا حان
بعد الموت اذ حقهم انما يثبت بعد الموت وهب المريض لامرأة شيئا او وصي بها بشئ ثم تزوجها ثم مات تبطل
الوصية لان الوصية ايجاب بعد الموت وعند الموت هي وارثة له واما الربة فهي ولز كانت مخنوعة صورة
فهي كالمضافة الي الموت لان حكمها يتقرر عند الموت الا يري انها تبطل بالدين المستغرق وعند عدم
تعتبر من الثلث بخلاف الاقرار فانها ان اقر بها ثم تزوجها حيث يصح لانها عند الاقرار اجنبية هي
صد الشريعة قبول الموصي له ورثة قبل موت الموصي لا يعتبر ولو قال الوصية اتع او وصيت الي
باطلة فهذا رجوع ولو وصي رضى فزاع فيها رطبة لا يكون رجوعا ولو وصي بكرم او شجر يكون رجوعا وفي
المبسوط محمود الوصية رجوع وفي الجامع يكون رجوعا قال مشايخنا ما ذكر في الجامع فيكون واذا ذكر في المبسوط



استحان مريض لا ينفذ على الكلام لصعفه فاصي فاشار برأسه ويعلم انه يعقل ليت مان قبل ان يقدر النطق
 جازت وصيته ولو اوصى لعبد القرن اول امته القنة جازت الوصية كمن وفي مجموع التوارث الوصية للعبد
 بعين مرعيان ماله لا يصح ان اوصى بثلاث ماله مطلقا يصح ويكون وصية بالعق لخرج من الثلث فتمت
 العبد عتق كله بغير سعاية ولخرج بعضه عتق وسعي في بقية قيمته ولو اوصى ببيت من الدراهم والدنانير المرسلة
 قال الامام الشافعي الاصح انه لا يصح كالوصية بالعين خلاصه ولو اوصى لعبد ببيت من رقبته يصح ولو اوصى بشي
 معين من ماله لا يصح ولو اوصى به بثلاث ماله وبقية اقل من ثلثه عتق لان رقبته من مال الميت والوصية للعبد
 بالرقبة جائزة وبصحى ثلث ما في المال لانه حر ولو كان الثلث اقل عتق بقدرة الثلث وله ثلث ما في
 رقبته من المال ولو كان ثلث ما في المال مثل ثلثي السعاية يتقاصان ولو كان اكثر اخذ الفضل منهم ولو كان
 اقل اعطى الفضل لهم وجب ولو اوصى لمكان نفسه اولام ولد نفسه او ولد برفقه جاز الكل استحسانا
 ولو اوصى لعبد القرن اول امته القنة ثم مات جاز الوصية في قولهم الا عند ابي حنيفة في الوصية للقرن يعق
 ثلثه محابا ويجعل ثلثا قيمته قاضيا وان اوصى الى رجل فقبل الوصية في وجه الموصي ورثه فان غير
 وجهه فليس برث ولو رثها في وجهه فهو رثه فمعتق رجل له عبد اوصى بان يخدم ولده سنة ثم عتق
 قال ابو نصر كان احد الولدين ذكرا والاخر انا فالوصية باطلة لانه لو جاز لاشتركا في الخصة وكان
 الوصية للوارث فيما بينه زيادة على ميراث الانثى ولو كان في الميراث سواء جاز وسبيله بسبيل الميراث
 دون الوصية هذا من هذه النكاح قال بعضهم في الوجه الاول ايضا يجوز ويخدمها على قدر ميراثها
 التلطف بحمل ذلك لا يقول في وصيته يخدمها على السواء في الوصية باطلة الا ليجوز الوصية
 رجل قال لمولوك اخدموني سنة ثم انت حر فأت بعض الورثة قال بعضهم اذا مضت
 السنة موفيت الموت يعق عنه قال الامام عند وصيته اذا خدمت ابني وبنتي الى ان يتغنيا فان رثت
 تخدما الى الا وراكان ثلاثة اربعة نفرا يجوز وصيتهم الصبي والمجنون والعبد والمكاتب يعق الوصية
 بالشروط جازت الوصية لولده او ماله جاز استحسانا وفي الوصايا الامة لام الولد والافراد
 بالدين باطل بخلاف الوصية لانها مضافة الى ما بعد الموت لانها حرة في تلك الحالة وفي العتابة اوصى
 ولد بعتاها في الحقة والمنفعة والتميز وكذا لو اعق عبيد بالتدبير وعق له الخفان والقبيلون والصبي
 والسرامل لا السيف والمنفعة الا يقول متاعه بانه من بطن حرة رثة ورضي به الورثة قبل موعده فالتق
 لا يسى في نهي كاتب في مرضه ولا مال فاقرب يقبض بدل الكفاية جاز من الثلث وسعي في ثلثي قيمته بخلاف ما ع
 من اجني ثم اقر يقبض منه حيث يصح من كل ماله فاقرب ولو اوصى لخدم عبد احد ورثته سنة ثم يعق
 ان اجاز بقية الورثة ولم يجزوا بطلت الوصية بالعق في ضمن الوصية للورثة وبناء عليها والوصية بالخلة
 لاحد الورثة لا يجوز الا باجازه فاذا بطلت الوصية للوارث بطلت ما في ضمنها بالمحاباة ولو اوصى لخدمهم
 سنة ثم يعق جاز ولو رثها هو بعضهم بطلت ولو قال يخدم فلانا سنة ثم هو حر وهو كمال فانه
 يوما وللورثة يومين فاذا مضت ثلث سنين عتق ولو اوصى لخدم ورثته سنة ثم هو حر فصالح من الخلة
 على راسه ويجوز اعتقه فهو جاز في الاجل وصي القاضى افاعزل نفسه ينبغي ان يشترط علم القاضى بعزله
 كما يشترط علم الموكل في عزل الموكل نفسه في شرح الطحاوي الوصى انا كان قويا امينا يمكنه القيام بالالصغر
 لا يملك الحاكم عزله ولنا مننا لا يمكنه القيام ماله والتصرف فيه ضم اليه من يمكن ذلك فلا يعزله ولو فانيانا

مطلب اخدم ورثتي بغير رتبة
 فان حذر

مطلب اوصى بغير رتبة
 في ميراثه

مطلب اوصى بغير رتبة
 في ميراثه

مطلب اوصى بغير رتبة
 في ميراثه

الخيانة عن له ولو لم يعلم الحاكم انه له وصيا فنصب آخر لا يعزل الاول وذكر بكر الوصى لو كان عد
 كافيا لا يعزله ومع هذا لو عزل له يعزله وفي الاقضية في انزاله المشايخ وفي فتاوى عراقي
 عن القيام بامر الميت فنصب الحاكم آخر لا يعزل الاول بقاء وصي الميت اذا كان عدلا كافيا لا ينبغي
 للقاضي ليعزله ولزجر يمكن عدلا يعزله وينصب وصيا آخر ولو كان عدلا غير كاف لا يعزله ولكن يضم اليه
 كافيا ولو عزل له يعزله وكذا لو عزل الحاكم في يعزل كذا ذكر الشيخ الامام المعروف في جواهرها وعند بعض
 المشايخ لا يعزل العدل الكافي يعزل القاضي لانه مختار للميت فيكون مقدما على القاضي وذكر القديري
 ليس للقاضي ليعزله يخرج وصي الميت من الوصاية ولا يدخل معه غيره الا اذا ظهرت منه خيانة او كان كافيا
 مضرا بالشر فيخرجه وينصب غيره ولو كان ثقة ضعيفا ادخل معه غيره وذكر في الاصل والطحاوي في شرحه و
 لم يذكر انه لو عزل له هل يعزل قال ابو بكر محمد بن الفضل اذا عجز الوصى عن تنفيذ الوصايا للقاضي ليعزل
 ولو وصى ان يوجر مال اليتيم ويضع ويحرم مال اليتيم ويدفع مضاربة وله ان يفعل كل ما كان خيرا
 لليتيم فاحكمه وانا اشهد رجلا ان اباهما اوصى الى فلان فالوصى يدعى فهو جاز استحسانا وان انكر
 الوصى لم يحز وفي القيلس لا يجوز وان وعلى هذا اذا شهد الموصى لهما بذلك او غيرهما لهما
 على الميت او عليهما للميت دين او شهد الوصيان انه اوصى الى هذا الرجل معها وجه القيلس انه
 شهادة للشهادة لعود المنفعة اليه ومنه لا يستحان لللقاضى ولا ية نصب الوصى اذا كان طالبا للوصية
 معروف بانه وصي الحاكم كوصي الاب الا انه لو جعل وصيا في نوع لا يصبر وصيا في انواع بل فيه فقط
 بخلاف وصي الاب الوصى اذا انفذ الوصية من مال نفسه يرجع في المختار ولو اشترى الوصى نفقة او
 كسوة لليتيم ونقد ماله نفسه واشهد عليه يرجع وانما شرط الاشهد لان قوله الوصى في حق الانثى
 يقبل لان حق الرجوع بلا ائتهاد ثبت وصي شرعي من مال نفسه لليتيم او قضى دين الميت او نفذ وصية
 فانه ليس بمعتق شرط الرجوع اولا والوارث كالوصى فكذلك وذكر في الوصايا المتفق اذا انفق الوصى
 على اليتيم من مال نفسه مال اليتيم غائب هو مستطوع الا ان يشهد انه فرض عليه في ماله بعمارة وان طعن على
 الوصى في شيء يسأله القاضي عنه فان اتهم بتمه لم يرضح ذلك يجعل القاضي معه رجلا ثقة مأمونا يكون امينا
 واهدا او جعل عليه مشرفا وان اتهم بتمه بتمه اخبره القاضي من الوصاية وجعل غيره وصيا له بتمه
 قال شمس الدين الحلواني للقاضي ان ينصب الوصى في مواضع منها اذا كان في التركة دين ومنها اذا كانت الورثة
 صغارا ومنها اذا كان في التركة وصية فلا يصح الوصى ما انفق في المصاهر بين اليتيم او اليتيم وغيره
 في ثياب الخاطبة الخفية والضياقا المعنادة والهدايا المعهودة في الاعياد وغيره من مال اليتيم او اليتيم
 مما هو متعارف ولو كان له منها بد اخذ ضيفا من مال الصغير لحسنه للاقارب والجيران والحمام فاكلوها
 ذلك فلم يسرف وكذلك لو اخذ ضيفا من مال الصغير لم يوجب الضيق ولم يضر من الصبي وكذا العبد في اليتيم واد
 اتم مع زوجها يسكنان فيها ليس لهما ولا اجر عليهما بتمه وصي انفق من مال اليتيم على اليتيم في تعليمه العمل
 والادب وان كان الصبي يصلح لذلك جاز ويكون الوصى مأمورا ولو كان الصبي لا يصلح لذلك لا بد للوصى
 ان يتكلف مقدارا يقرأه في صلوة ويتبعه في توسع على الصبي في النفقة لاعلى وجه الاسراف ولا
 على التضييق وذلك بقاوت بقلة مال الصغير وكثرته واختلاف حاله فينظر ماله وحاله ويقف عليه قدر ما
 يليق به ويجوز للوصى ان يكتتب عبد اليتيم استحسانا وكذا الاب اذا كاتب عبد وله الصغير جاز

مطلب ان الوصية صالحة
 انما اذا قبل لانه حرة

مطلب ان الوصية صالحة
 انما اذا قبل لانه حرة

استحسانا وتكون الوصية اول الاب كانه عبد لا يتيم ثم وهب المال من المكاتبة يجوز ولا يجوز للوصي ان يعق عبد الصغير على مال وكذا الاب ولا يجوز للوصي ان يبيع ثلث الوصية كذا في الغني او حضورا لان الاب لا يملك ذلك فكذا الوصية وكذا اذا كان بعضهم صغيرا ولم يرخص الكبار بذلك لان الكبار حق الفسخ ولو كان الكل كبارا فكذلك بعض الشركا كان للمباين حق الفسخ فافهم ولو اوصى بثلث ماله على الوصية للاعتناء وهو لا يعلم لا يجزيه والوصي ضامن في قوله جميعا في قوله ولو قيل لم يرخص الوصية بثلث ماله في ثلث مالي وصية يعرف ثلث ماله انه انفق فافهم اعلم انه لا يجوز صرف الوصية المطلقة الى الاعتناء ولا يحل لهم شي من الوصايا الا ان يكون الوصية لهم باعنياء هم وليس الوصى بحاجه يخصصون كما اذا اوصى بثلث ماله الى طلبة وهم يخصصون يستوي فيه الغني والفقير ولكن لو اوصى بثلث ماله بغير ذوي الحاجة منهم اوصى بصرف ثلث ماله الى فقراء خوارزم الا فضل صرفه اليهم وليس صرف اليهم من الفقراء جاز وعليه الفتوى وكذا لو اوصى الى فقراء يحتاج صرف اليهم بثلث ماله في الفتاوى وبمثل ابو بكر عن اوصى بوصايا وكتب صكها في حال صحته ثم مرض فوصى بوصايا وكتب صكها آخر باتهما يعمل قال لزم بذكر في الصك ان رجوع عن الوصية الاولى عمل بها كما ذكر في كتاب الوصايا في المنية لو اوصى انسان بان يصلي عليه فلان او يحل بعد الموت الى بلد آخر ويكفي في ثوب كذا ويظن قبره او دفع الى انسان بشي يقرأ على قبره فيمضي طرفة عين او يحل في قبره في مقبره كذا بقرب فلان الزاهد يراعي شرطه لزم بضرر الورثة بموتة الحمل كذا في قوله وسئل ابو حامد عن المرأة التي تجلس في بيت الميت فتدب وتذكر مناقبه وتسكي وتسكي معها النساء فقال لزم جبرها وهي تفعل لطمع بكنه ذلك لغير طمع فلا بأس جامع الفتاوى ولو قال المريض اشهدوا اني اوصيت فلان بكذا واوصيت فلان بكذا فشهدا على قال الميت قبلت شهادتهما على الوصايا كما لا على كذا في قوله اذا شهد الوصى بدين للميت و الورثة كبار وبعضهم صغير لا يقبل شهادته لانه ثبت شهادته حتى لو كان الورثة كبارا جازت شهادته ولو شهد بدين جازت شهادته على كل حال فافهم ولو شهد الوصيان على اقرار الميت بشي معين لو ادر بالغ يقبل بدينه وتبرعات المريض كالسنة والصدقة والعقود والتدبير الحيازة قدره لا يتجاوز وبراء غريمه او عفو عن دم الخطأ من الثلث وعفو عن دم العمد في كل المال لانه ليس مال بدينه وهو شئ الوارثة في مرضه او اوصى له شي وامر بتفريق المال لانه ليس مال بدينه وهو شئ الوارثة في مرضه اذا قالت ليس على زوجي صداق يبرأ عندنا وفي العيون لو اوصى بدينه على رجل الا واثمة وبراءه لا يجوز ابراءه لو كان عليه دين ولو ابراء الوارث لا يجوز سواء كان عليه او لم يكن فلا يجوز الوصية لما في البطن وما في بطن الجارية ولا يجوز الهبة للجنين بثلث ماله او لم يكن فلا يجوز ادا ميت فانت برئ من ذلك الذين قال ابو القاسم يجوز ويكون وصية من الطه الطه ولو قال له ميت لا يبرأ لان هذا من غير طه فلا يصح فافهم والموصي يمكنه القول في مسئلة واحدة وهي زرع الوصية ثم الوصلي قبل القول فيدخل الوصية في ملكه وثلثه قدوري رجل اوصى بان يعطى من كفارة صلوة لا وادى اولاده الذين ليسوا بوارث قال ابو القاسم الصفا يعطون ولا يجوز عن الكفارة ولو اوصى بصل لابن وارثه جاز ولو اوصى لاخته الثلث المتفرقين وله ابن جازت الوصية لهم بالسوية اثلاثا لا لابرئ مع الابن فان كانت له بنت جازت الوصية للاخ لابي وبلاخ لام وبطل الوصية للاخ لابي

مطلوب الوصايا وكذا في قوله اذا شهد الوصى بدين للميت و الورثة كبار وبعضهم صغير لا يقبل شهادته لانه ثبت شهادته حتى لو كان الورثة كبارا جازت شهادته ولو شهد بدين جازت شهادته على كل حال فافهم ولو شهد الوصيان على اقرار الميت بشي معين لو ادر بالغ يقبل بدينه وتبرعات المريض كالسنة والصدقة والعقود والتدبير الحيازة قدره لا يتجاوز وبراء غريمه او عفو عن دم الخطأ من الثلث وعفو عن دم العمد في كل المال لانه ليس مال بدينه وهو شئ الوارثة في مرضه او اوصى له شي وامر بتفريق المال لانه ليس مال بدينه وهو شئ الوارثة في مرضه اذا قالت ليس على زوجي صداق يبرأ عندنا وفي العيون لو اوصى بدينه على رجل الا واثمة وبراءه لا يجوز ابراءه لو كان عليه دين ولو ابراء الوارث لا يجوز سواء كان عليه او لم يكن فلا يجوز الوصية لما في البطن وما في بطن الجارية ولا يجوز الهبة للجنين بثلث ماله او لم يكن فلا يجوز ادا ميت فانت برئ من ذلك الذين قال ابو القاسم يجوز ويكون وصية من الطه الطه ولو قال له ميت لا يبرأ لان هذا من غير طه فلا يصح فافهم والموصي يمكنه القول في مسئلة واحدة وهي زرع الوصية ثم الوصلي قبل القول فيدخل الوصية في ملكه وثلثه قدوري رجل اوصى بان يعطى من كفارة صلوة لا وادى اولاده الذين ليسوا بوارث قال ابو القاسم الصفا يعطون ولا يجوز عن الكفارة ولو اوصى بصل لابن وارثه جاز ولو اوصى لاخته الثلث المتفرقين وله ابن جازت الوصية لهم بالسوية اثلاثا لا لابرئ مع الابن فان كانت له بنت جازت الوصية للاخ لابي وبلاخ لام وبطل الوصية للاخ لابي

لانه ثبت شهادته حتى لو كان الورثة كبارا جازت شهادته ولو شهد بدين جازت شهادته على كل حال فافهم ولو شهد الوصيان على اقرار الميت بشي معين لو ادر بالغ يقبل بدينه وتبرعات المريض كالسنة والصدقة والعقود والتدبير الحيازة قدره لا يتجاوز وبراء غريمه او عفو عن دم الخطأ من الثلث وعفو عن دم العمد في كل المال لانه ليس مال بدينه وهو شئ الوارثة في مرضه او اوصى له شي وامر بتفريق المال لانه ليس مال بدينه وهو شئ الوارثة في مرضه اذا قالت ليس على زوجي صداق يبرأ عندنا وفي العيون لو اوصى بدينه على رجل الا واثمة وبراءه لا يجوز ابراءه لو كان عليه دين ولو ابراء الوارث لا يجوز سواء كان عليه او لم يكن فلا يجوز الوصية لما في البطن وما في بطن الجارية ولا يجوز الهبة للجنين بثلث ماله او لم يكن فلا يجوز ادا ميت فانت برئ من ذلك الذين قال ابو القاسم يجوز ويكون وصية من الطه الطه ولو قال له ميت لا يبرأ لان هذا من غير طه فلا يصح فافهم والموصي يمكنه القول في مسئلة واحدة وهي زرع الوصية ثم الوصلي قبل القول فيدخل الوصية في ملكه وثلثه قدوري رجل اوصى بان يعطى من كفارة صلوة لا وادى اولاده الذين ليسوا بوارث قال ابو القاسم الصفا يعطون ولا يجوز عن الكفارة ولو اوصى بصل لابن وارثه جاز ولو اوصى لاخته الثلث المتفرقين وله ابن جازت الوصية لهم بالسوية اثلاثا لا لابرئ مع الابن فان كانت له بنت جازت الوصية للاخ لابي وبلاخ لام وبطل الوصية للاخ لابي

لان يورث

لان يورث مع الميت ولو اوصى بثلث ماله لاخته وهو وارثه ثم ولد للوصي ابن ثم مات الوصية تحت الوصية له غنية ولو اوصى لابنه وهو عبد او كافر ثم اسلم او اعتق ثم مات الوصى لا يصح وصيته ولو اوصى لامرأة بثلث ماله ثم اباؤها بثلث او واحدة وانقضت عدتها ثم مات الوصى تحت الوصية فافهم ان يورث ان زيدا اوصى بثلث ماله اما بشهادة او بتصديق الورثة ثم ان اثنين من الورثة شهدا انه اوصى بالثلث الثلث ايضا ينبغي ان يسمع شهادتهما لانها لم تجز على انفسهما نفعا جوازا في الوصية اذا قال انفق من مال على الصبي نفقة مثله صدق الوصى مع يمينه لانه امين اذ لم يدعي دينا وانما صرف الالف الى موضعها لكن مع يمينه فافهم ولو اوصى كرم برنارسين وابن وصى ماله لثلاثين رابروي نفقة كرم وبعد كرم وبروي نفقة كرم ان صبي بعد از بلوغ تولد له كرم قال انه وكذا الاب لو استقرض وانفق على صبيته لا يرجع عليه بعد بلوغه اجنبي انفق على بعض الورثة فقال انفق بامر الوصى واقر الوصى ولا يعلم ذلك الا بقول الوصى بعد انفق يقبل بقول الوصى لو كان من انفق عليه صغيرا فافهم له على آخر دين فافهم بذلك الذين يعينون لسان صحته لا شك لتساوي الاموال جري فيها الارز واما الحقوق فمنها ما يجري فيه الارث نحو حق الشفعة وخيار الشرط وحده القذف عندنا والشكاح لا يورث بخلاف وجس البيع وجس الرهن يورث والوكالات والعقاري والودائع لا يورث ويختلف المشايخ في خيار العيب منهم من قال يورث ومنهم من قال لا يورث ولكن لا يثبت للورثة ابتداء والدية يورث بلا خلاف واما القصاص في لاصل انه يورث وعن المشايخ من يثبت ذلك قال يثبت للورثة ابتداء ويجوز ان يقال لا يورث عند ابي ح وبورث عندهما والاولاد لا يورثون بلا خلاف فافهم وفي الفتاوى سئل ابو جعفر عن مات وترك امراته وادعت انها حبلى قال تعرض المرأة على امره ثقة او امرأتين حتى تمس جنينها فان لم يوقف على شي من علاما للحبل فميراثه بين ورثته وله وقف على شي من علاما للحبل توقف نصيبين ويقسم البقية فافهم قال في العيون ولو اوصى بثلث ماله وترك امراته لا وارث له غيرها وقد كان اوصى بماله كله لرجل فان اجازت المرأة الوصية كان جميع المال لاجنبي وله ميراث المرأة فللمرأة الشدس وخمسة اسداسه للاجنبي ولو كانت امرأة ماتت ولم تدع ولها ميراث الزوج وقد كانت اوصت للاجنبي بجميع ماله فان اجاز الزوج فللمال كله للاجنبي وله ميراث الزوج فلا جني ثلث المال ولو هلك الرجل وترك امراته لا وارث له غيرها واوصى لاجنبي بنصف ماله واوصى لامرأة ايضا فانه يعطى الاول ثلث المال والمرأة ربع الباقي ويقسم بينهما على قدر حقوقهما وفي الزوجين روى الموصلي عن ابي يوسف اوصت لزوجها بجميع ماله ولا وارث لها غيره قال القاضي في الزوج ان تجز الوصية او لا تجز فان اجاز فله النصف بحكم الميراث ولا شيء له غير ذلك قال لا نقول القاضي ان تجز الوصية او لا تجز ولكن ان ردة الوصية فله نصف المال ولو قيل اخذ المالك كله فانما كان هات عن اموال الناس والناس يدعون في التركة حقوقا ولو تصرفوا في تلك الحقوق لم يفسد او غاب اموالهم شهد بهم ليرث الوارث بهذا غايبا غيبة منقطعة نص الحكم عن الميت وصيتها لا يثبت للحقوق عليه كما اذا لم يكن له وارث اصلا او كان له وارث صغير وان علم موضعها لا ينصف في بعض حضوره بانه يورث من الميت من ولد الميت من ولد الميت لانه عصبة سببه فيرث منه كما يورث من ابنه الميت لا يقسم الكتب بين الورثة ولكن ينتفع به كل واحد بالمهاياة ولو اراد

من ماله

المص

بنصف ماله

ل

عدد اربعة اقسام

امراة بلغها وفات الزوج وتزوجت بزوج آخر فولات ولدا
ثم جاء الزوج الاول حيا كان ابو حنيفة يقول اول الولد الاول ثم رجع
وقال الولد الثاني في رجعوه عبد الكريم الجورجاني وعليه الفتوى
ظهريه

اذ اثنان امرأتان كل واحد منهما يدعي انها امراته واقاما البينة على ذلك فهذا وجوب ان ارضا وتاريخها سواء او ارضا على السواء
 لكل واحد منهما يدعي او لم يورثا في هذه الفصول الثلاثة لا يقتضي المرأة لاصدها فانها استويا في الحجية فيستويان في الاحتكام وان ارضا على السواء
 الا ان لاصدها يورثا فانه يقتضي لصاحب اليد لان حجته ترجح باليد وان ارضا لاصدها ولم يورث الآخر فصاحب التاريخ اولى لان كلاهما صاحب
 التاريخ فظهر وقت التاريخ فصاحب التاريخ اولى وان ارضا لكلاهما وتاريخ ارضيهما سبق في الذي تاريخه سبق وان كان لاصدهما يدعي وكلاهما
 تاريخ فصاحب اليد اولى لان حجته موجه لان كل واحد منهما ينفق المالك من جهة واحدة فيدعي ارضه يدعي ان ملكه سبق فكان اولى فان اقرت المرأة
 لاصدها ولشأن تاريخ فانها يكون للمدعي اقرت لان الاقرار بمنزلة اليد وهذا اذا ارضا على السواء الا ان المرأة اقرت لاصدها والزواج صدقها فلا يقتضي
 بالنكاح بينهما ولو تزوج بينهما وبين الآخر وان لم يورث لاصدهما يورث بينهما وبينها وبينها استويا في الدعوى فان كان قبل الدخول لا يقتضي على اصد الزوجين شيء
 من المهر ولا يجب عليه العدة هكذا ذكره الفتاوى وذكر في نكاح الحيط اذ اثنان زوجان في امرات كل واحد منهما يدعي انها امراته واقاما البينة فان كان
 في بيت ارضه او كان دخلهما ارضه امراته لان كل من الدخول بها ومن عليها الى بيته دليل سبق عقد الا اذا قام الآخر ببينة انه تزوجها قبله راعا
 بسقط اعتبار دليل السبق عند التصريح بالسبق وان لم يكن في بيت ارضه ولا دخلها ارضه فان وقتا فالاولى وان لم يورثا او وقتا وقتا
 فالذي ركبت ببينة اولى وان ركبت البينتان في امرات من ذلك فان لم يورث المرأة نكاح ارضه يورث بينهما وبينها وان اقرت لاصدها انه تزوجها
 قبل الآخر في امراته الا اذا قام الآخر ببينة انه تزوجها قبل هذا وهذا لان العمل بالبينة معتد فسقط اعتبارها وبقي تصديق اصد الزوجين مع
 المرأة فنثبت النكاح بينهما بتصادقهما وهذا كله اذا كان الشنازع حال قيام امراته فاما اذا كان بعد وفاة المرأة فهذا وجوب ولا يعتبر فيه الاقرار بالو
 فان ارضا وتاريخ ارضه سبق يقتضي بالنكاح له والميراث له ويجب عليه تمام المهر وان لم يورثا على السواء فانه يقتضي بالنكاح بينهما ويجب على كل واحد
 من الزوجين نصف المهر ويرثان منها ميراث الزوج واحد فترقب بين الدعوى حالة الحيوة وبين الدعوى بعد الوفاة والزوج ان التصديق في حال الحيوة
 هو المرأة وهي لا تقبل مشتركة بينهما والتقصود بعد الوفاة هو الميراث وهو مالي فيقبل الشركة فان جات بولد ثبتت النسب من الابوين ويرث الابن
 من كل واحد منهما ميراث ابن كامل لان البنوة لا تجوز هكذا ذكره في الفصول الستة عشر في الفصل السابع عشر غاية البيان

امروان غاب عنها زوجها فتبعها اليها ففعلت ما يفعل اهل المصيبة واعتدت وتزوجت بزوجه آخر ثم جاء رجل وقال رايت زوجك جانيا ببلد كذا قالوا ان صدقت الذي اضرنا اولاً بالموت لم يكن لها الا المأثم من الزوج ان كان جازر العول الواحد يقول ان باب الموت فخور الزمان في باب الموت بانفسهم من واحد وبغير موت لا اخل له ان يشهد بسماعه من الواحد لان غير الموت كان النكاح والوقت يكون بمشهد من الجماعة غالباً فلا يكون بحز الواحد اما الموت لا يكون بمشهد من الجماعة غالباً فانه خان

ولم يدر على امراته نكاحاً حتى ماتت بالبينة فبقي بها ثم اتوا دي آخر وأقام بالبينة على أنها امراته لا يكتمها إلا أن يوفى شهوداً سابقاً وكذا
إذا كانت المرأة بعيد الزوج ونكاحه ظاهر لا يقبل ببينة الخارج الآطو وجه السبع ووالعناوي العنايه ولما دى على امراته نكاحها وقد تزوجت
بهي بزوج آخر حكى هذا الزوج باله ما يعلم ان هذه امراته المولى فان لم ينقطع الحصر من فان لكل من امراته على الشرا وان قطعت انقطعت
وان حكمت بغير المولى رآنا ما فيه

بعضهم لم يقسم بالاوراق ليس له ذلك لا يسمع هذا ولا يقسم بوجه من الوجوه ولك تراصاً جميعاً
فالقاضي امر بذلك ولو كان كتاباً مجلداً كبر كشرح المبسوط فإنه لا يقسم ايضاً ولا سبيل للقسم في
ذلك وكذا كل جنس مختلف ولا يأم بالحكم بذلك ولو تراصها لتقوم الكتب بأخذ كل واحد بالقسم
بالتراخي يجوز والآلاف ^{مختلفة} اذا مات جماعة ولم يعلم ايتهم مات او لا تفرض ايتهم ماتوا جميعاً
دفعاً واحدة قال كل واحد منهم لورثته الاحياء ولا يرث بعض الاموات عن بعض ما ورث
كل واحد منهم من مال صاحبه كما اذا غزت اخوان كبر واصغر وترك كل واحد منهما وبنتاً وعماً
وترك كل واحد منهما نعلون ديناراً فعندنا يقسم تركه كل واحد منهما ^{لانه السدس} لانه السدس
خمس عشر ديناراً ولبنته النصف خمسة واربعون ديناراً ولقمة ما بقي وذلك ثلثون ديناراً وعند
علي وابن مسعود في احدي الروايتين ثلث الاكبر والاخي الاصغر فنقسم تركه الاكبر فللأم
منها السدس خمس عشر ديناراً ولبنته النصف خمسة واربعون ديناراً وللأصغر ما بقي وذلك ثلثون
ثم غلبت الأصغر أو الأخي الاكبر فنقسم تركه الأصغر كذلك فغلبت الاكبر ايضاً ثلثين فذهب من تركه
كل واحد منهما ثلثون وهو ما ورث كل واحد منهما من صاحبه والمجموع ستون فلامن ذلك السدس
حصة دنانير ولبنته النصف خمسة عشر دنانير والباقي للعم بالعصبة لان كل واحد منهما لا يرث من
صاحبه ولا صاحبه منه فاجتمع لأم كل منهما عشر من ديناراً ولبنته ستون ولقمة عشر دنانير و
هذا الحكم انما يعلم موت احدهما اما اذا علم ولكن جهل عينه اعطى كل واحد البقين ويوقف المشكوك
فيه حتى يتيقن أو يصطلحوا ^{بما يشترطون} المربض اذا باع ما يساوي الف درهم بخمسمائة درهم من الاجنبي
ولا مال له سواه يصير محابياً بقدر خمسمائة درهم فينفذ الحاباة بقدر الثلث ثم يقال للمشتري انما ان يبلغ
الثلث الى قام ثلثي الف ولا يرث شيئا من المبيع وانما لبعضد العقد هذا اذا لم يكن على الميت دين و
ان كان على الميت دين محيط بماله فإنه لا ينفذ محاباة في حق الغرأء اصلاً لاني ما زاد علي الثلث ولا ينفذ
الثلث ولا يحتل عنه لا الغبن اليسير ولا الغبن الفاحش غير ان في حق الغرأء لا يصح اصلاً وفي
حق الوارث يعتبر من الثلث ثمانية اضعاف المربض او المشتري من وارثه بثل قيمته لا يصح اصلاً قبل اجازة
الورثة عند اتيح وعندهما يصح ولزحاً لا يصح الحاباة عند الكل اجازة الورثة او لا ويقال للمشتري
انما يبلغ الثلث الى قام ثلثي الف ولا يرث شيئا من المبيع وفي الزيادة نقل المبيع من الوارث لا يصح من غير اجازة
الورثة وعندهما يصح والمحاباة من الوارث لا تصح الا باجازة بقية الورثة بالاجماع قال صاحب المحیط
الدين وهو الصحيح ولو اشترى شيئاً من وارثه بثل قيمته معاينة الشهود واعطاه الثلث جاز والوارث
انما يخالف الاجنبي في الاقرار فاما فيما يثبت معاينة فهما سواء باع عيناً من التركة لبعض ورثته
بثل الثلث واكثر باستيفاد الثلث منه فأجاز الوارث وصدق في استيفاء الثلث ثم مات ورجل
عن الاجازة يبقى ثلث المبيع ودينار على المشتري في تركه الميت عينية



الداعي الى تحرير هذا الكتاب الشري وانما به هوانه قد شهد لنقله والتحويل في محل الجرح والتعديل الرجلان المدعوان حين بنى علي بن عبد الله
من محلة الحاج فرياد وبطنية الحجة وسير بن عبد الله من محلة مصطفى باس بالمحبة المنورة غب الاستهاد المسبوق باللعوى الصليانية
الصادرة عن الرجل ابراهيم علي الاصل عن نفسه والوكيل عن قبل اخيه فخر الموالي ذخر الاعالي محمود علي افندي ابن بيري حلي المنورة والمأذون
بالتوكيل عنه غياث وكالته عنه بشهادة يونس بن عبد الله ومضاه بن ابيه بكى بان الرجل المدعوى جلي ابن ابيه القاسم المتوفى بمدينة
المنورة المضبوط خلفاته بيد شيخ الحرم ابن عم للمشهد المنور وللموكل المولى اليه ووراثته منجزة فيهما وانه امه وابنته الصليانية
والانعام وازناسواهم ولا مستحق لتركه الا اياهم شهادة صحيحة شرعية مقبولة بعد رعاية شرائط القبول ثم وكل المشهد المنور
عن نفسه وعن قبل اخيه المثار اليه باذنه حامل هذا الكتاب شيخ شيوخ ابن بيليا بطلب حقوقهما المنتقلة اليهما بالارث الشري
وبقبضها وايضا اليها بما يتوقف عليها من الخاصة والمرافعة الى الحكم ان اتي بها وهو قبل الوكالة المنورة والترنم باقامة
امر فاكيد وقبولاً صحيحاً شرعياً فانها حقيقة الحال ومصدوقه المقال غب الطلب والسؤال الى جناب اعلم العلماء العظام
افضل الفضلاء النجاشي فتميز الحال عن الحرام مؤيد شرعية سيد الانام القاضي يومئذ بمدينة المنورة والى كل من يصل اليه
الكتاب من الاصول والنواب فالماحول من كرامهم العجم ولطفهم الجسيم الانعام بالقبول والعمل بالملول
نيابة الثواب من الملك الوهاب جري ذكره في اليوم التاسع عشر من شهر شعبان سنة اربع وتسعين وتسماية

صورة النقل الشري
صودا الطريقة

الداعي الى تحرير هذا الكتاب الشري وانما به هوانه قد شهد لنقله والتحويل في محل الجرح والتعديل الرجلان المدعوان حين بنى علي بن عبد الله
من محلة الحاج فرياد وبطنية الحجة وسير بن عبد الله من محلة مصطفى باس بالمحبة المنورة غب الاستهاد المسبوق باللعوى الصليانية
الصادرة عن الرجل ابراهيم علي الاصل عن نفسه والوكيل عن قبل اخيه فخر الموالي ذخر الاعالي محمود علي افندي ابن بيري حلي المنورة والمأذون
بالتوكيل عنه غياث وكالته عنه بشهادة يونس بن عبد الله ومضاه بن ابيه بكى بان الرجل المدعوى جلي ابن ابيه القاسم المتوفى بمدينة
المنورة المضبوط خلفاته بيد شيخ الحرم ابن عم للمشهد المنور وللموكل المولى اليه ووراثته منجزة فيهما وانه امه وابنته الصليانية
والانعام وازناسواهم ولا مستحق لتركه الا اياهم شهادة صحيحة شرعية مقبولة بعد رعاية شرائط القبول ثم وكل المشهد المنور
عن نفسه وعن قبل اخيه المثار اليه باذنه حامل هذا الكتاب شيخ شيوخ ابن بيليا بطلب حقوقهما المنتقلة اليهما بالارث الشري
وبقبضها وايضا اليها بما يتوقف عليها من الخاصة والمرافعة الى الحكم ان اتي بها وهو قبل الوكالة المنورة والترنم باقامة
امر فاكيد وقبولاً صحيحاً شرعياً فانها حقيقة الحال ومصدوقه المقال غب الطلب والسؤال الى جناب اعلم العلماء العظام
افضل الفضلاء النجاشي فتميز الحال عن الحرام مؤيد شرعية سيد الانام القاضي يومئذ بمدينة المنورة والى كل من يصل اليه
الكتاب من الاصول والنواب فالماحول من كرامهم العجم ولطفهم الجسيم الانعام بالقبول والعمل بالملول
نيابة الثواب من الملك الوهاب جري ذكره في اليوم التاسع عشر من شهر شعبان سنة اربع وتسعين وتسماية

منهية الفقيه الى
مجالس الشريعة
الاعلى
منهية الفقيه
الى دارهم
الاعلى
منهية الفقيه
الى دارهم
الاعلى
منهية الفقيه
الى دارهم
الاعلى

الداعي الى تحرير هذا الكتاب الشري وانما به هوانه قد شهد لنقله والتحويل في محل الجرح والتعديل الرجلان المدعوان حين بنى علي بن عبد الله
من محلة الحاج فرياد وبطنية الحجة وسير بن عبد الله من محلة مصطفى باس بالمحبة المنورة غب الاستهاد المسبوق باللعوى الصليانية
الصادرة عن الرجل ابراهيم علي الاصل عن نفسه والوكيل عن قبل اخيه فخر الموالي ذخر الاعالي محمود علي افندي ابن بيري حلي المنورة والمأذون
بالتوكيل عنه غياث وكالته عنه بشهادة يونس بن عبد الله ومضاه بن ابيه بكى بان الرجل المدعوى جلي ابن ابيه القاسم المتوفى بمدينة
المنورة المضبوط خلفاته بيد شيخ الحرم ابن عم للمشهد المنور وللموكل المولى اليه ووراثته منجزة فيهما وانه امه وابنته الصليانية
والانعام وازناسواهم ولا مستحق لتركه الا اياهم شهادة صحيحة شرعية مقبولة بعد رعاية شرائط القبول ثم وكل المشهد المنور
عن نفسه وعن قبل اخيه المثار اليه باذنه حامل هذا الكتاب شيخ شيوخ ابن بيليا بطلب حقوقهما المنتقلة اليهما بالارث الشري
وبقبضها وايضا اليها بما يتوقف عليها من الخاصة والمرافعة الى الحكم ان اتي بها وهو قبل الوكالة المنورة والترنم باقامة
امر فاكيد وقبولاً صحيحاً شرعياً فانها حقيقة الحال ومصدوقه المقال غب الطلب والسؤال الى جناب اعلم العلماء العظام
افضل الفضلاء النجاشي فتميز الحال عن الحرام مؤيد شرعية سيد الانام القاضي يومئذ بمدينة المنورة والى كل من يصل اليه
الكتاب من الاصول والنواب فالماحول من كرامهم العجم ولطفهم الجسيم الانعام بالقبول والعمل بالملول
نيابة الثواب من الملك الوهاب جري ذكره في اليوم التاسع عشر من شهر شعبان سنة اربع وتسعين وتسماية

المنزل لهذه الوثيقة الموافقة للشريعة
عوض بن باري الموالي بقطسط